# حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودى لألفية ابن مالك

رضى الله عنهم أجمعين

---

وبهامشها

الشرح المذكور ، ضاعف الله لمؤلفه الأجور

## الجزء الأول

( ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م )

دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابى الحلبى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام الصالح سيدى عبد الرحمن المكودى رحمه الله :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

---

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله ﴾ الملهم بالمنطق الفصيح اللسانى * للاعراب عما استكن فى الضمير من المعانى * المميز المخصوص بجميع صفات وحالات الكمالات والمفاخر * هادى الالباب للغوص فى بحر علم العربية مفتاح العلوم الزاخر * فأخرجوا منه لؤلؤ المعانى والفوائد * ومرجان النكت والقلائد * العاطف على من إليه رجع وأناب * المبدل سيآته حسنات بجزيل فضله وحسن الثواب * لا إله إلا هو المنشىء الناشى * من المؤلفات الاطراف والحواشى * المنزه عن الابتداء والانتهاء والزمان * والفقه واللغة والنحو والجهة والمكان * مرشد القلوب لخلاصة الكافية * الجامعة الشافية الوافية * ونصلى ونسلم على ناسخ الشرائع ذى المقام المحمود الأحمد * سيدنا ونبينا ومولانا محمد * أفصح من نطق بالضاد * وكسر بفصاحته ظهر كل معاند متطاول مضاد * وآله وأصحابه * وكل من اقتفى أثره وسكر بحبه وصحابه * مادام العلم منشورا فى المجالس والدروس * ومنظوما ومنثورا فى الأوراق والطروس * وبعد فيقول أفقر العبيد إلى مولاه * وأوجلهم اليه من عظيم كسبه وخطاياه * أحمد بن محمد بن حمدون السلمى المرداسى النجار * المعروف بابن الحاج الفاسى الدار ﴿ لما ﴾ كان علم النحو من أفضل العلوم * ومبلغا لفهم كتاب الله المغنى عن كل مرقوم * وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك * غير أن من حصلها فهو لسائر رقاب العلوم مالك * وأنفع شروحها الذى انتفع به الناس * شرح الامام المكودى العاطر الانفاس * بيد أنه لاختصار لفظه وعبارته * يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده واشارته * طلب منى بعض الفقهاء الأجلة * الطالع فى سماء العلوم طلوع البدور والأهلة * وضع حاشية على الشرح المذكور * سهلة التناول قريبة الحضور * جامعة لما فى غيرها من الشروح والحواشى * شارحة للشواهد من رآها يغتبط بهما ويعطف عليها عطف الحواشى * فأجبت مطلوبه ومرامه * وان كنت لا أملك من العلوم ولو قلامه * ومن حاول ما ليس فى طوقه * عجب الناس من حمقه * لكن :

اذا كان من عون الله للمرء ناصرا * تهيا له من كل صعب مراده
وان لم يكن عون من الله للفتى * فأكثر ما يجنى عليه اجتهاده

﴿ وسميتها الفتح الودودى على المكودى ﴾ والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم * انه غفور رحيم ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الكلام على البسملة لاحد له ولا غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية الا ان الفرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه الراغب فبحسب ما قصدناه هنا يقال ومن الله التوفيق فى الحال والمآل الغرض متعلق بها من فصول خمسة فضلها وسبب الابتداء بها واعرابها واشتقاقها ومعانيها * فمن فضلها ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: مامن كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم الا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من الأولياء يرفعه فمن رفع كتابا من الأرض فيه البسملة رفع الله اسمه فى عليين وغفر له ولوالديه ببركتها. وقد ورد أن قيصر ملك الروم كتب الى سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن برأسى صداعا فأرسل لى شيئا من الدواء فبعث له قلنسوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد اليه الوجع فعجب من ذلك ففتح القلنسوة فوجد مكتوبا فيها بسم الله الرحمن الرحيم لا غير فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه شفانى الله بآية منه فأسلم وحسن اسلامه

وعن خالد بن الوليد رضى الله عنه أنه حاصر قوما من الكفار فى حصن لهم فقالوا له انك تزعم أن دين الاسلام حق فأرنا آية فقال احملوا الى السم القاتل فأتوه بكأس منه فأخذه وقال بسم الله وشربه فلم يضره فأسلموا وعن بشر الحافى نفعنا الله به أنه وجد رقعة فى الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم فأخذها وكان معه درهمان لا يملك غيرهما فاشترى بهما طيبا وطيب به الرقعة فرأى فى منامه الحق سبحانه وهو يقول له يا بشر طيبت اسمى لأطيبن اسمك فى الدنيا والآخرة وروى أن عيسى عليه السلام مر بقبر فرأى الملائكة يعذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بذلك القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور فتعجب من ذلك فأوحى الله اليه أن صاحب القبر كان عاصيا وقد ترك ولدا صغيرا فدفعته أمه للمكتب فلقنه معلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يذكر اسمى ﴿ وأما سبب الابتداء بها ﴾ فالعبد إذا أراد أن يعمل عملا صالحا كالتأليف بالغ الشيطان فى افساد نيته فشرع الابتداء بالذكر طردا له لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان على أنها وردت أحاديث ترغب فى الابتداء بها فمنها قوله صلى الله عليه وسلم: أول ما كتب القلم فى اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها فى أوله. وعنه عليه السلام: من أراد ان يحيا سعيدا أو يموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شىء بسم الله وعنه عليه السلام : من قال بسم الله الرحمن الرحيم فى مبدأ أقواله دخل الجنة. وعنه عليه السلام: البسملة فاتحة كل كتاب أنزل من السماء . ﴿ فان قيل ﴾ كونها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ينافى ما جزموه من أن البسملة من خصائص هذه الأمة ﴿ فالجواب ﴾ أن المختص بهذه الأمة البسملة باللفظ العربى وأما إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم فترجمة عما فى كتاب سليمان لأنه لم يكن عربيا وعن أبى ذر الغفارى قال يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال : مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى أخنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان. ولم يذكر فى هذه الرواية آدم وفى الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى ومعانى تلك الكتب مجموعة فى القرآن العظيم ومعانيه مجموعة فى البسملة ومعانيها مجموعة فى بائها ومعناها ان الله يقول بى كان ما كان وبى يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الاكوان ومعانى الباء مجموعة فى نقطتها لأنها تدل على أن الله واحد وعنه عليه السلام : كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر. وفى رواية بدل أبتر أقطع وفى رواية أجذم والأبتر الحسى الحيوان المقطوع ذنبه والاقطع الحسى المقطوع بعض الأعضاء والاجذم الحسى الحيوان المقطوع أنفه ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ أى فهو كالأبتر أو كالأقطع أو كالأجذم فحذفت الاداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة والمراد بالبال الحال والشرف فيخرج به المحرمات والمكروهات فتحرم معهما أو تكره مع المكروه لأنه لا شرف فيهما شرعا ﴿ لا يقال ﴾ كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تم من غير بدء بها ﴿ لأنا ﴾ نقول معنى الابترية والاقطعية والاجذمية نقصان البركة شرعا وعدم الثواب عليه وان كمل حسا والمبدوء بالبسملة تام شرعا مثاب عليه وان لم يكمل حسا ولم تشرع فى الأذان والاقامة والصلاة والحج لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة ﴿ لا يقال ﴾ البسملة مشتملة على صفتى الرحمة وقد شرعت فى الذكاة مع أنها عذاب ظاهر والبسملة أيضا من الأمور التى لها بال فتحتاج إلى بسملة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل ﴿ لانه ﴾ أجيب عن الأول بأن الذكاة رحمة للانسان لأكله ورحمة للحيوان أيضا لأن موته لابد منه وهكذا أسهل لسرعته وعن الثانى بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا يحتاج لأخرى لأنها كالشاة من أربعين تزكى عن نفسها وعن غيرها ودخلت الفاء فى خبر المبتدأ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الاحاطة والشمول ﴿ وأما إعرابها ﴾ فالباء حرف جر مبنى على أصله ﴿ فان قلت ﴾ لم بنيت على حركة ولم تبن على السكون مع أن الأصل فى المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة خصوص كسرة ولم تكن ضمة ولا فتحة ﴿ فالجواب ﴾ ان بناءها على السكون يؤدى إلى الابتداء بالساكن والعرب لا تبتدىء بساكن (١) وكانت خصوص كسرة لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية مع الجر علة واحدة فيندفع بالحرفية كاف التشبيه فانها وان كانت ملازمة لعمل الجر فلا تلزم الحرفية ويندفع بمع الجر نحو واو العطف فانها وان لزمت الحرفية فلا تلزم الجر لأنها يعطف بها المنصوب والمرفوع نعم يرد واو القسم وتاؤه فانهما ملازمان للحرفية والجر ومع ذلك بنيا على الفتح ﴿ وأجيب ﴾ بأنهما نائبان عن الباء نفسها والفرع لا يقوى قوة الأصل من كل وجه وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر واسم مجرور بالباء بكسرة ظاهرة تحت الميم والله مضاف اليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل فى المضاف اليه المضاف لا الحرف المقدر ولا الاضافة ولاهما والرحمن الرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب أو الأول مخفوض والثانى منصوب

---

(١) ( قوله والعرب لا تبتدىء بساكن ) أي لكونه متعذرا فلا يرد أن ظاهره امكان ذلك ولكن العرب لم تنطق به اه

أو مرفوع أو الأول مرفوع والثانى منصوب أو العكس فهذه سبعة أوجه فالخفض على التبعية والنعت لله والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدا والفعل لا يظهر لقول الناظم :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

وتقدير المدرسين المبتدأ بهو والفعل بأمدح ونحوها لأجل أن يفهم الطالب لا غير وأما خفض الرحيم على التبعية لله بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قيل :

ان ينصب الرحمن أو يرتفعا * فالخفض فى الرحيم قطعا منعا

وعلل المنع بأمور منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى ومنها ان العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شىء فلا ترجع اليه بوجه وأنشد الشلوبين :

إذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكن * اليه بوجه آخر الدهر تقبل

والحاصل أن الصور التى تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثانى أو نصبه أو رفعه ورفع الأول مع رفع الثانى أو نصبه أو خفضه ونصب الأول مع نصب الثانى أو رفعه أو خفضه الجائز منها سبع والممنوع منها اثنتان كما علمت * ثم ان الباء فى بسم من حروف المعانى والربط فلا بد لها مما تتعلق به وفى الجمل :

وكل حروف الجر بالفعل علقت * أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلا

وظاهره ان الذى يتعلق انما هو حرف الجر وحده ومذهب الجمهور ان الذى يتعلق الجار والمجرور معا لان حرف الجر معناه فى غيره والعامل الذى يتعلق بسم به محذوف اتفاقا من البصريين والكوفيين ثم اختلفوا فى تقديره اسما أو فعلا خاصا أو عاما مؤخرا أو مقدما فقال الكوفيون يقدر نحو أبتدىء فيكون العامل المحذوف فعلا مضارعا وبسم فى محل نصب متعلق به وقال البصريون يقدر نحو ابتدائى اسما مصدرا مبتدأ ورجح الأول بأن الاصل فى العمل للافعال وبأن تقديره فعلا مضارعا يفيد التجدد والاسم يفيد الثبوت والتجدد أنسب بالمقام ورجح الثانى بشرف الاسم والمختار أن العامل يقدر خاصا مناسبا للعمل الذى شرع فيه فاذا أردت الاستعانة على القراءة مثلا قدرت أقرأ واذا أردت الاستعانة على الاكل قدرت آكل وعلى الشرب أشرب وهكذا وانما اختير تقديره خاصا لامور منها انه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع الا مناسبا لما سيقت التسمية له كاقرأ فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك وكوضعت فى قوله عليه السلام باسمك ربى وضعت جنبى ومنها أنه لو قدرنا عاملا عاما فى كل موضع كأبتدىء كما يقتضيه حديث كل أمر ذى بال لا يبتدأ الخ لأوهم أن التبرك مطلوب فى الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداء ووسطا وانتهاء والراجح أن يقدر مؤخرا عن الرحيم لان تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على حد ماقيل فى قوله تعالى اياك نعبد اذ المعنى لا نعبد إلا إياك فيكون فى البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم وقدم العامل فى اقرأ باسم ربك لانها أول آية نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة أهم وقيل هو متعلق باقرأ الثانى ومعنى اقرأ الاول أوجد القراءة ولا يقدر العامل بين اسم الله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم لما فى الاول من الفصل بين المتضافين ولما فى الثانى من الفصل بين التابع والمتبوع ولما فى الثالث من الفصل بين التابعين ولا يجوز شىء من الثلاثة عند الجمهور والباء فى بسم قيل للاستعانة وحقيقتها هى الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو كتبت بالقلم ووجه بأن الامر لما كان لا يعد كاملا شرعا اذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك وقيل للمصاحبة وهى التى يصلح فى موضعها مع أو يغنى عنها وعن مصحوبها حال نحو اهبط بسلام أى مع السلام او فى حال كونك مسلما ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها أن باء الاستعانة هى التى يصلح اسقاطها ويرتفع مجرورها على الفاعلية مجازا نحو كتبت بالقلم فيقال كتب القلم وفى بسم لا يصح ذلك ومنها ان الاستعانة تفيد ان اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها وفيه من سوء الادب مالا يخفى ومنها ان باء المصاحبة اكثر استعمالا عند العرب وهذه الوجوه كلها مردودة بما يطول وطولت الباء للتفخيم والتعظيم لانها مبدأ كتاب الله العظيم وقيل لكونها عوضا من الف اسم المحذوف كما يأتى ﴿ وأما اشتقاق الفاظها ﴾ فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع واصله حينئذ سمو بكسر السين وضمها مع سكون الميم ثم لما كثر استعماله فى كلام العرب حذفوا واوه تخفيفا كيد ودم فنقل سكون الميم الى السين قبلها لاجل أن تتوصل الى الاتيان بهمزة الوصل لكونها عوضا من لام الكلمة المحذوفة وان كانت فى غير محله ورد هذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة الى محل السكون لا العكس وقالوا الصواب ان حركة السين نقلت للميم وبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل وقال الكوفيون انه مشتق من السمة وهى العلامة وأصله حينئذ وسم فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها فى عدة اذ أصله وعدة فبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضا من المحذوف وما قاله البصريون ارجح لفظا ومتعين معنى أما اللفظ فانهم صغروا اسما على سمى لا على وسيم وجمعوه على اسماء لا على أوسام والجمع والتصغير

يردان الاشياء الى أصولها وأصل سمى سميو بضم السين وفتح الميم وسكون ياء التصغير وسيقول الناظم : فعيلا اجعل الثلاثى اذا * صغرته... ثم قلبت الواو التى بعد ياء التصغيرياء لقوله أيضا: إن يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا فياء الواو اقلبن مدغما * ثم قلبت فتحة الميم كسرة وأما أسماء فاصله اسماو بالواو قلبت همزة لقوله أيضا :

فابدل الهمزة من واو ويا آخرا إثر الف زيد ...

وللحافظ الدانى :

واشتق الاسم من سما البصرى * واشتقه من وسم الكوفى
والمذهب المقدم الجلى * دليله الاسماء والسمى

وأما كونه متعينا من جهة المعنى فلأن مذهب البصريين يوافق مالأهل السنة من كون الله تعالى مسمى باسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم لا وضع لهم فى اسمائه وما للكوفيين يوافق ماللمعتزلة من أن الله لم يكن له اسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء فاذا فنى الخلق لا يبقى له اسم تعالى الله عن قولهم علواً كبيرا وفى اسم ثمان عشرة لغة جمعها من قال :

اسم سم سما سماة وسمه * سماء ثلثهن نلت المكرمه

فسم الثانى والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر وقوله ثلثهن أى ثلث هذه الاسماء بالحركات الثلاث * والله من لاه يلوه اذا أحتجب وقيل من لاه يليه اذا ارتفع وأصله على الأول لوه بفتح الواو وعلى الثانى ليه بفتح الياء قلبت عينه الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وسيقول الناظم من ياء أو واو الخ وأتى بأل وأدغم اللام فى اللام فصار الله وقيل فى اشتقاقه غير ذلك والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور لان المكسور متعد وهى لا تصاغ الامن اللازم وسيأتى : وصوغها من لازم لحاضر * أو بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك فلان يعطى أى يوجد الاعطاء ويحتمل فى الرحيم أن يكون للمبالغة فى راحم وما يقال من ان المبالغة انما تصح فى صفه تقبل الزيادة وصفة مولانا لا تقبل الزيادة يقال عليه ان معنى المبالغة حينئذ ان الله يقبل توبة من رحمه حتى يصيره كأنه لم يذنب قط لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالى ﴿ وأما معانيها ﴾ فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلا أنه اسم لذلك اللفظ وقام اسم لذلك اللفظ وهل اسم لذلك اللفظ وهكذا وفى الاصطلاح ماقابل الفعل والحرف وقد يطلق الاسم على الذات بعينها والمسمى هو الذات التى وضع اللفظ لها واذا علمت الاسم والمسمى تبين لك انه ان أريد بالاسم معناه الذى وضع له فهو غير المسمى قطعا وان أريد به الذات فهو عين المسمى وحينئذ فلا معنى لاطالة الخلاف فى كون الاسم عين المسمى أو غيره ولذا قال الامام الرازى لا ينبغى الخوض فى كون الاسم عين المسمى أو غيره لانه لا فائدة تنبنى على ذلك والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد وله خصائص منها انه لم يسم به غيره قال تعالى هل تعلم له سميا وروى ان بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه بلفظ الله فنزلت نار من السماء فاحرقته قبل سابعه وقيل ابتلعته الارض وقيل مسخ ومنها انه اذا حذف منه حرف بقى مايدل على الذات العلية فاذا حذفت الالف صار لله واذا حذفت اللام الاولى بقى له واذا حذفت اللام الثانية بقى ه فتشبع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال هو ومنها أنه لا يصح الدخول فى الاسلام الا به وقد تكرر فى القرآن الفى مرة وخمسمائة وستين مرة والرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة التى هى فى الاصل رقة فى القلب وانعطاف وهى بهذا المعنى محال فى حقه تعالى لانها تقتضى الجارحة فتتعين حمل الرحمة على لازمها الذى هو ارادة الانعام للعبد أو ايصاله بالفعل على خلاف بين الاشعرى وأبى بكر الباقلانى فعلى الأول يكونان صفتى ذات وهى قديمة وعلى الثانى يكونان صفتى فعل وهى حادثة والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات لا يجوز الجمع بين الوصف بها وبضدها كالعلم والجهل وصفة الفعل يجوز فيها ذلك كالرحمة والغضب وقدم الرحمن لامور منها أنه على صيغة المثنى فكأن الصيغة كررت فيه مرتين ومنها أنه صار كالعلم اذ لا يوصف به غيره تعالى وأما قول من قال رحمن اليمامة معقول بعضهم :

وأنت غوث الورى لازلت رحمانا * فمن التعنت فى الكفر ومنها أن رحمن يعم الدنيا والآخرة ورحيم خاص بالآخرة ولذا قيل يارحمن الدنيا والآخرة وقيل رحيم أبلغ لأنه من أمثلة المبالغة ولأن العادة تقديم الوصف الغير الابلغ ثم يؤتى بالابلغ كقولهم عالم نحرير وقيل هما سواء وكرر الوصفين مع ان كلا منهما يفيد الرحمة اشارة الى أن الحاجة للرحمة آكد فى الدنيا والآخرة ولهذا بعث الله الرسل قال عز وجل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وفى حديث ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء وفى الحديث من لم يرحم الناس لا يرحمه الله ومن لم يرحمه الله فهو شقى وقد ورد فى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعم الميم والهاء كتب الله له ألف ألف حسنة ومحا عنه ألف ألف سيئة وعنه عليه الصلاة والسلام إذا كتبتم كتابا فجددوا فيه بسم الله الرحمن الرحيم تقض لكم الحوائج وفيه رضا الله والله أعلم .

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين

## ﴿ التعريف بالامام المكودى رحمه الله ﴾

هو الامام الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى بتخفيف الكاف كما عند غير واحد وعند بعضهم بتشديدها وهو المناسب لنسبته لبنى مكود قبيلة قرب فاس كانت دارهم دار علم وعدالة وكان اماما بارعا فى العلوم كلها وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس كما ذكره الولى الصالح سيدى أحمد بن الحاج أخذ عنه غير واحد من الأئمة الاعلام منهم العلامة ابن مرزوق واثنى عليه دينا وعلما وهو من أشياخ شيوخ الامام ابن غازى له تآليف عديدة منها هذا الشرح الذى عم نفعه قديما وحديثا وآخر أكبر منه لم يكمله وقيل بل أتمه وأحرقه من لم يراقب الواحد الأحد أحرقه فى بيت النار من فرن حومة فرن الشطة لا بفرن السبعلويات وعند الله تجتمع الخصوم وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سماها البسط والتعريف فى علم التصريف وله مقصورة فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم وشرح على المقصور والممدود لابن مالك ونظم ذكر فيه ماعرب من الالفاظ العجمية وكان ذابا فى الشعر ويدلك على ذلك ماورد أنه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الصبيان خصومة باليد وسيدى المكودى ينظر فكانت الغلبة لولده فأنشد ارتجالا :

نحن بنو مكود * أهل التقى والجود نكر فى الأعادى * ككرة الأسود

وهو أول من شرح الألفية بفاس وبسببه اشتهرت وظهرت ويدلك لهذا ماذكره سيدى الحسن اليوسى نقلا عن الامام ابن غازى أن الشيخ المكودى كان يقرأ كتاب المكودى بمدرسة العطارين فحضر مجلسه طالب من البربر قدم من المشرق فلما فرغ الشيخ من القراءة قال له ياسيدى هنا رجز لابن مالك فأراه إياه مع شرحيه لابن الناظم والمرادى فاستحسنه واطلع عليه وزير الوقت فطلب منه شرحه على نحو ما يأتى ولا ينافى ماذكره العلامة ابن مرزوق أنها اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمائة على يد شيخه أبى عبد الله سيدى محمد بن حياتى وهو الذى أرشد الناس اليها لاحتمال أن يكون أول من شرحها واطلع عليها الفقيه المذكور المكودى لأنهما كانا متعاصرين وكلاهما شيخ ابن مرزوق وكان الذى أرشد الناس اليها وتولى قراءتها مع الطلبة واشتهرت بسببه الشيخ المذكور والله أعلم (توفى رحمه الله) على ماذكره العلامة ابن القاضى فى جذوة الاقتباس فى حادى عشر شعبان سنة سبع وثمانمائة ودفن بحومة الاصدع من فاس وتعرف الآن بفندق اليهودى وقبره هنالك فى مسجد يزار ويتبرك به ومافى جذوة الاقتباس هو الذى صححه سيدى محمد بن سيدى عبد الرحمن الفاسى وهو الذى وجد بخط ابن غازى زادوكان شاهدا بمدينة فاس وحانوته متصلة بالدالية وابنه حماد كان نحويا دون أبيه وذكر فى الضوء اللامع فى أهل القرن التاسع أنه توفى سنة إحدى وثمانمائة ودفن بباب الفتوح والأول هو الصحيح والله أعلم (قال المكودى الحمد لله) الكلام على الحمدلة يأتى بعضه فى شرح كلام الناظم (وقوله العالمين) اسم جمع وليس جمعا لعالم بفتح اللام لأن لفظ العالمين خاص بالعقلاء وعالم اسم لكل ماسوى الله تعالى فهو عام فى العقلاء وغيرهم والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس فهو ماحق بجمع المذكر السالم (وقوله وصلواته وسلامه) يأتى معنى الصلاة لغة واصطلاحا وأما السلام فمعناه التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وكراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (وقوله وعلى سيدنا) السيد له معان منها الفائق قومه ومنها الحليم الذى يملك نفسه عند الغضب ومنها الكريم ولاشك أنه عليه السلام حاز جميع ذلك وزاد أضعافا وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة (وقوله محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف سماه بذلك جده عبد المطلب لرؤية رآها ولكثرة حمد الناس له وهو أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم (وقوله خاتم) بفتح التاء اسم جامد فيكون بدلا من محمد ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلا أيضا ان قلنا إنه علم وان قلنا إنه اسم فاعل باق على وصفيته فيكون نعتا لمحمد على اللفظ و (النبيين) جمع نبىء بالهمزة من النبأ الذى هو الخبر ويحتمل أن يكون جمع نبى بغير همز (وإمام المرسلين) من أمك إذا صار أمامك وإمامته عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية فالحسية إمامته بهم ليلة الاسراء والمعنوية تفضيله عليهم (وأصحابه) جمع صاحب والمراد به الصحابى وهو من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم ويزاد على رأى ومات على ذلك وأطلق كدى أصحابه على كل مقتد به عليه السلام من آل وغيرهم بدليل عدم ذكرهم على مافى بعض النسخ وفى غالب النسخ والرضا على آله وأصحابه وحينئذ يكون المراد بأصحابه معناهم المتعارف (الهادين) جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى أرشد أى المرشدين من اهتدى بهم الى مافيه نجاحه وفلاحه (المهتدين) جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته فيكونون مهتدين فى أنفسهم ﴿فان قلت﴾

﴿ وبعد ﴾ فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها ، ومقرب لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا اضافة غيرها إليها ، ولا انشاد شواهد الا مالابد منه، ولا ايراد مذاهب الامالا مندوحة عنه ،

---

هلا اقتصر على أحد الوصفين ﴿قلت﴾ لما كان لايلزم من كون الانسان هاديا لغيره أن يكون مهتديا فى نفسه ولا العكس جمع بينهما وقول الزياتى كونهم هادين لغيرهم يستلزم أن يكونوا مهتدين فى أنفسهم فذكر المهتدين بعد الهادين كالتوكيد لما لزم غلط اذ كثير من الناس يكون هاديا لغيره غير مهتد فى نفسه كما هو مشاهد ولم يقدم المهتدين لأن النفع المتعدى للغير أولى من القاصر على نفس الانسان لانقطاع القاصر بالموت وأما المتعدى فقد لاينقطع (وبعد) فى بعض النسخ أما بعد وهى من الأسماء اللازمة للاضافة ولها أحوال أربعة تعرب فى ثلاث وتبنى فى واحدة وذلك إذا قطعت عن الاضافة لفظا ونوى معناها كما فى كلام كدى هنا وفى الألفية :

واضمم بناء غيرا ان عدمت ما ✻ له أضيف ناويا ما عدما ✻ قبل كغير بعد ...

ثم يرد عليها أسئلة ثلاثة لم بنيت مع أنها اسم ولم بنيت على حركة ولم كانت الحركة خصوص ضمة ✻ والجواب أنها بنيت لشبهها بحرف الجواب كنعم وبلى فى كونها يستغنى بها عما بعدها مع ما انضم لذلك من شبه الحرف فى الجمود والافتقار وهذا أصح ماعلل به بناؤها وبنيت على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وبنيت على خصوص الضمة لأنها حركة لاتكون لها حالة الاعراب لأنها فيه إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية (فهذا) الفاء جواب أما اذ هى قائمة مقام مهما يكن من شىء وعلى نسخة وبعد تكون الواو قائمة مقام أما والمشار اليه هو مافى الذهن فكأن كدى صور جميع مافى هذا الشرح فى ذهنه وأشار له بما يشار به للحاضر وهذا هو الحق سواء قلنا ان الخطبة تقدمت على الشرح أو تأخرت (شرح) أى ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان مخصوصة (مختصر) نعت أول للشرح ومعناه قليل الألفاظ كثير المعانى وهو كما قال رحمه الله غالبا (على ألفية) متعلق بمحذوف نعت ثان لشرح تقديره موضوع على ألفية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لانه وان كان مصدرا فلا ينحل لأن والفعل لانه هنا اسم جامد (مهذب المقاصد) وصف ثالث والمهذب بالذال المعجمة مأخوذ من التهذيب الذى هو التنقية والتصفية كأنه قال شرح منقى مصفى وهو كذلك غالبا ولم يحرر بعض المواضع الغير المسلمة فى النظم لانه انما التزم حل ألفاظها والمقاصد جمع مقصد مصدر ميمى أو جمع مقصود بعد حذف الواو والمراد مايقصده الانسان منها من المعنى والاعراب (واضح المسالك) وصف رابع لشرح ليس متداخلا مع ماقبله والمسالك جمع مسلك والمراد به الطريق فكأنه شبه الألفاظ الموصلة للمعانى المقصودة بهذا الشرح بالطريق الحسية الموصلة للحاجة الحسية ثم أطلق اسم المشبه به الذى هو الطريق على المشبه الذى هو الألفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية والجامع بينهما أن كلاه موصل للمقصود لكنه فى المشبه معنوى وفى المشبه به حسى (تفهم به ألفاظها) هذا وصف خامس لشرح (ويحظى بمعانيها حفاظها) يحظى مضارع حظى كرضى من الحظوة بكسر الحاء وضمها بالظاء المشالة وهى المكانة والمراد هنا الظفر بالمعانى المقصودة من الألفية والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتا والمعطوف على النعت نعت ولابد حينئذ من رابط وهو غير مذكور فيجب تقديره بأن يقال ويحظى به بمعانيها فيكون حذف به من المعطوف لوجوده فى المعطوف عليه ويوجد فى بعض النسخ بمعانيه بضمير التذكير العائد على شرح ولا تقدير حينئذ (معرب عن اعراب أبياتها) أى مفصح ومبين فهو وصف سادس لشرح وتأتى معانى الاعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحا (ومقرب لما شرد من عباراتها) هذا وصف سابع فى المعنى القاموس يقال شرد شرودا وشرادا بالكسر نفر فهو شارد وشبه الصعوبة التى فى عباراتها بشرود الإبل ثم انه أطلق اسم المشبه به الذى هو الشرود على المشبه الذى هو الصعوبة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية فى الفعل لأنها سارت من المصدر اليه وما يقال انه لا استعارة للجمع بين طرفى التشبيه الذى هو الشرود والعبارة يرد بأن المشبه هو الصعوبة التى فى العبارة لا العبارة نفسها (من غير تعرض للنقل عليها) هذا المناسب لمن أراد التحصيل ونفع العباد فينبغى لمدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بذكر الأقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم من دون نفع (ولا إضافة غيرها إليها) مراده أنه لايأتى بتتمة ولا فرع زائد على النحو الذى فيها فهو مغاير لما قبله (ولا انشاد شواهد إلا مالابد منه) كأن تكون المسألة خلافية ويختار الناظم قولا فيأتى كدى بشاهد له والغالب أن يفعل ذلك حيث لم يجد آية أوشاهداً نثراً فيأتى به شعراً (ولا إيراد مذاهب إلا مالا مندوحة عنه) أى مالا يستغنى تركه مأخوذ من الندح بفتح النون وضمها وهو السعة يقال ندحه

يستفيد به البادى، ويستحسنه الشادى، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفئة المجتهدين، من المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب منى أن أضع له شرحا على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ماوصفته، فأجبته الى ما اقترح على، وأسعفته بما أمل لدى، والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الادراك والفهم بمنه وفضله قال المصنف رحمه الله :

( قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك
مصليا على الرسول المصطفى * وآله المستكملين الشرفا
وأستعين الله فى ألفيه * مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز * وتبسط البذل بوعد منجز
وتقتضى رضى بغير سخط * فائقة ألفية ابن معطى
وهو بسبق حائز تفضيلا * مستوجب ثنائى الجميلا
والله يقضى بهبات وافره * لى وله فى درجات الآخره )

قال فعل ماض لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضى موضع المستقبل وارد فى كلام العرب كقوله عزوجل : أتى أمر الله .

---

كمنعه ويذكر المذاهب والأقوال لاشارة الناظم لها غالبا (يستفيد به البادى) يحتمل أن يكون بالهمز فيكون المراد به من شرع فى قراءة العلم وأصله حينئذ البادىء بالهمز قلبت ياء ويحتمل أن يكون من بدا بدون همز أى ظهر وشرع فى طلب العلم فيرجع للأول (ويستحسنه الشادى) بالدال المهملة من شدا بمعنى حقق والمراد به هنا من حصل جملة من العلم يهتدى بها إلى مايرد عليه من باقيه وهذا هو الذى يطلق عليه اسم العالم وليس المراد بقولهم عالما من حصل جميع العلم فان هذا لا يمكن إلا لمولانا عزوجل بل المراد به من فيه أهلية بحيث إذا أراد مسئلة طالعها وفهمها فهما سليما (والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المجتهدين الخ) هكذا فى غالب النسخ التى بأيدينا ومايوجد فى بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعله كان ذلك فى نسخة الشارح الأصلية لأن الوزير الممدوح هو الذى طلب منه الشرح المذكور ثم بعد حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو فى غالب النسخ ومعنى (ما اقترح على) سأله وطلبه منى بحث وازعاج ويحتمل أن يكون معناه ابتدعه واخترعه منى من غير مثال سبق ومنه قوله :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

فطبخ الجبة والقميص لامثال له سبق وعطف (والفهم) عطف تفسير على الادراك وقيدهما بالسلامة لأن الانسان قد يدرك الشىء على ماهو عليه ويقال له فهم مستقيم وقد يدركه على خلاف ماهو عليه ويقال له فهم سقيم وجهل مركب والله أعلم (قال محمد هو ابن مالك) بدأ رحمه الله التعريف بنفسه لأنه من الأمور المهمات والعلوم أقسام ثلاثة عقلى محض كالحساب ولا يضر جهل قائله لأن دليله معه ونقلى محض كالحديث ولا بد من معرفة قائله وعدالته وإلا بطل ومركب منهما كالنحو فمعرفة ناقله متأكدة تغليبا لجانب النقل على العقل لأن الانسان إذا علم جلالة الناقل أقبل على ما نقل بقلبه وجوارحه فيحصل له النفع فى أقرب مدة فتعريف المؤلفين بأنفسهم من باب النصيحة للقارئين وتعظيم نعمة العلم وفى الحديث : ليس منا من لم يتعاظم بالعلم. وحاشاهم أن يقصدوا فخرا أو رياء ومباهاة وان لم يعرف مؤلفه كان كبان من غير أساس وكولد لم يعرف أبوه وأصل قال قول بفتح الواو قلبت ألفا لقوله فيما يأتى :

من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

والمصدر الذى هو القول يدل على كون عينه واوا ودليل كونها مفتوحة أنه ورد متعديا وفعل المضموم لا يكون إلا لازما وانتفاء فعل بالكسر بمجىء مضارعه على يفعل بضم العين وفعل المكسور العين لايأتى مضارعه مضموما ( قول كدى لفظا والمراد الخ ) قصد بهذا دفع ما أورده على الناظم من أنه عبر بالفعل الماضى وهو لما وقع وانقطع غالبا فيقتضى أن نظم الألفية سابق على قوله قال والأمر ليس كذلك فأجاب كدى بأنه عبر بقال وأراد به يقول المستقبل (وقوله ووضع الماضى موضع الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر أيضا كأنه قيل لكدى وهل وقوع الماضى موقع المستقبل وارد فى كلام العرب فأجاب بقوله ووضع الماضى (وقوله كقوله تعالى أتى الخ ) المراد بأمر الله الساعة وهى الى الآن لم تأت فيكون وقع الماضى موقع المستقبل ﴿ فان قلت ﴾ إنه قال وارد فى كلام العرب وأتى بالقرآن شاهدا ﴿ قلت ﴾ إنه لما كان القرآن نازلا على منوال كلام العرب صح ذلك ثم انه اعترض جواب كدى بأن محل جواز وضع الماضى موضع المستقبل إذا كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة فى الآية فانها محققة الوقوع والتأليف ليس محقق الوقوع إذ يحتمل بمجرد قوله يموت وأجيب بأن الناظم لما رجا من الله تعالى المنة

ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائى النسب الاندلسى الاقليم الجيانى المنشأ الدمشقى الدار وبها توفى لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان

---

عليه بتمام هذا التأليف عبر عنه بما يعبر به عن المحقق الوقوع وهذا الجواب من كدى بكون الناظم عبر بالماضى وأراد المستقبل مبنى على ماهو التحقيق من ان الخطبة تقدمت على التأليف والدليل عليه قوله : وأستعين الله حيث طلب الاستعانة وانما تطلب عند الشروع والابتداء وبه تعلم بطلان قول من قال ان الماضى وقع فى محله لكون الخطبة تأخرت عن التأليف واجيب بأن الماضى فى محله وان الناظم دون ماأراد أن يقوله فى نفسه فعبر عنه بالماضى والكلام النفسى يطلق عليه قول قال تعالى : ويقولون فى أنفسهم. (وقوله جمال الدين أبو عبد الله الخ ) قدم اللقب هنا على الاسم مع انه إذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تأخيره لقوله فما يأتى :

وأخرن ذا ان سواه صحبا * وأجيب بأن محل وجوب التأخير اذا لم يشتهر باللقب والا فيجوز التقديم والناظم اشتهر بجمال الدين ومنه تقديم المسيح على عيسى فى غير ما آية وعبر بالظاهر ولم يقل قلت أو أقول اظهاراً للولاية ذلك بنفسه ولا جل أن يعلم الناس القائل من هو فيقبلوا على كتابه ( وقوله محمد بن عبد الله الخ ) اشار بهذا الى ان مالكا جده وظاهره أنه جده أبو أبيه دنية وهو الذى وجد بخط ابن الناظم أول شرحه لعمدته والذى للدمامينى والمقرى فى نفح الطيب ان مالكا جد جده لانهما قالا هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك ﴿فإن قيل﴾ لم نسب نفسه الى جده وهلا نسب نفسه الى أبيه ﴿فالجواب﴾ أنه نسب نفسه لجده لأمور منها التأدب مع المصطفى ﷺ لاتفاق اسمه واسم أبيه مع اسمه واسم ابيه ومنها أنه اشتهر بجده أكثر من اشتهاره بابيه ومنها التفاؤل بان يملك رقاب العلوم ومنها الاقتداء بنسبة النبى صلى الله عليه وسلم نفسه الى جده بقوله :

انا النبى لا كذب * انا ابن عبد المطب

ومنها قصد الجناس التام بين مالك الواقع عروضا ومالك الثانى الواقع ضربا وقوله : الطائى نسبة الى طيء قبيلة من العرب والقياس فى النسبة اليها طيئى وسيقول الناظم :

وثالث من نحو طيب حذف * وشذ طائى مقولا بالالف

(وقوله النسب) لفظ النسب وما بعده تمييز فالاولى ان يأتى بتلك الالفاظ نكرات (وقوله الاندلسى الاقليم) والاندلسى بالياء نسبة الى الاندلس قطر معروف طيب التربة قليل الهوام معتدل الهواء كثير الفواكه يقا بل ثغر طنجة ويتصل بالبر من جهة الشام يشقه أربعون نهرا كبيرا وبها من قواعد المدن نحو الثمانين وبها من المدن المتوسط مايزيد على ثلاثمائة مدينة والقرى والحصون لا تحصى وليس فى المعمورة مايقطع فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن فى اليوم الواحد الا بها ولا يسير المسافر فيها فرسخين دون ماء أصلا قوى بها أمر المسلمين حتى كان العدو لايقدر ان يطمع لهم فى كراع الشاة بل يخاف ويتطلب الامان جهده وطاقته ثم وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يهين بعضا بالفتن حتى استولى العدو على جميعها فى حدود الالف (وقوله الجيانى ) بفتح الجيم وياؤه مشددة نسبة لجيان اسم بلد بالاندلس كفاس بالمغرب وبها ولد ثم ارتحل الى حلب وتصدر بها ثم تحول الى دمشق الشام وبقى الى أن توفى وكان مالكيا ولما ارتحل الى الشام انتقل لمذهب الشافعى وكان اماما فى علم النحو والتصريف أربى فيهما على العلماء المتقدمين وكان حافظا للقراءة وعللها والتفسير والحديث وكان أحفظهم للغة العرب حتى وضعت له الفاظ مهملة وأخرى مستعملة وميز المستعمل من المهمل وكان حريصا على العلم روى أنه حفظ يوم موته من شواهد كلام العرب ثمانية أبيات وكان يؤم بالمدرسة العادلية بدمشق وكان قاضى قضاة الوقت ومفتيها ابن خلكان صاحب التاريخ المعروف يصلى وراء ابن مالك ويذهب ابن خلكان آخذا بيده الى ان يصل الى داره ويرجع قاضى القضاة تعظيما لابن مالك وكان رحمه الله ورعا ومن ورعه انه كان لا يقرأ مع الاحداث وان اقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب فقد ورد ان بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ مع ولده فامتنع فقال له اقرأ معى فجلس للقراءة مع الوالد المذكور وجاء الولد الذى امتنع من القراءة معه وجلس وراء الشيخ فالتفت الشيخ وراءه يوما فرأى الولد فقال هكذا يحتال على العلماء فو الله لا أقرأ مع واحد أبدا ومما يدلك على ورعه واجتهاده أنه خرج يوما مع جملة من الطلبة لفرجة فلما وصلوا للموضع الذى أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكبا على أوراق يطالعها

سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحمد فعل مضارع من حمد وربى مفعول به

---

خاليا عن الناس وله شيوخ عديدة معتمدة أربعة ابن يعيش وابن عمرون وثابت بن خيار وابن الحاجب خلافا لابى حيان فى انكاره أن يكون له شيخا وذلك منه تحامل على ابن مالك لا غير لكن كما يدين الفتى يدان فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقبل من شيخه ابن الحاجب عثرة فسلط الله عليه أبا حيان ومن تلامذته ابن النحاس ومحيى الدين النووى وولده بدر الدين وابن العطار وابن أبى الفتح وله تآليف عديدة منها هذه الالفية المسماة بالخلاصة على ماهو الحق قيل انه الفها لولده تقى الدين المدعو الاسد ومن كتبه الكافية وشرحها والعمدة وشرحه وكمال العمدة وشرحه والتسهيل وشرحه ولامية الافعال والاعلام بمثلث الكلام سفر والتوضيح فى اعراب مشكلات من الجامع الصحيح والنظم الأوجز فيما يهمز وشرحه الى غير ذلك وفى الدماميني عن ابن رشد أن له نظما نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ويدلك على خلوص نيته أن الله جعل الإقبال على هذه الالفية واعتكف الناس عليها فى جميع الاقطار :

والناس اكيس من أن يمدحوا رجلا * حتى يروا عنده آثار احسان

وقد أكثر الناس فى مدحها فمن ذلك قول ابن الجراد فى مدحها :

خلاصة النحو لا أبغى بها بدلا * مستغرقا درسها فى كل أوقاتى

قد جمعت لب علم النحو مختصرا * نظما بديعا حوى جل المهمات

قل لابن مالك انى قد شغفت بها * لم يأت مثل لها يوما ولا ياتى

وها أنا اسأل الرحمن مغفرة * له تبوئه فى خير جنات

(وقوله سنة اثنتين وسبعين الخ) هذا هو الذى ذكره غ وابن القاسم وابن جابر والى مدة عمره مع تاريخ وفاته أشار غ بقوله :

قد خبع ابن مالك فى خبعا * وهو ابن عه كذا حكى من قد رعى

فخبع الاول مبنى للمفعول معناه ستر وغطى بالتراب وخبع الثانى بفتح الباء رمز لوقت وفاته فالخاء بستمائة والباء باثنين والعين بسبعين والالف لاطلاق القافية وعه بكسر العين وهاؤه للسكت بمعنى احفظه لمدة عمره فالعين بسبعين والهاء بخمسة وغير هذا لا يعول عليه من ان عمره احدى وسبعون سنة ( وقوله معترضة بين قال الخ ) فلا محل لها من الاعراب حينئذ وفائدتها رفع توهم الاشتراك العارض فى محمد ويحتمل أنه من قبيل النعت المقطوع وان الاصل قال محمد بن مالك فيكون نعتا لمحمد ولكنه قطعه عنه وجعله خبراً لضميره لكون المنعوت الذى هو محمد تعين بدون النعت لان محمدا اذا أطلق عند النحاة لا ينصرف الا لابن مالك ﴿فان قيل﴾ الواجب حذف هو حينئذ لقول الناظم بعد :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

﴿فالجواب﴾ ان محل وجوب حذف العامل اذا كان النعت للمدح أو الذم أو الترحم وما هنا انما هو لرفع الاشتراك لا غير فيصح ذكر العامل(١) أحمد ربى أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم : كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه بالحمدلة فهو أبتر ﴿وما يقال﴾ الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس يجاب عنه بأمور منها أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقى المتقدم على كل شىء والابتداء بالحمدلة على الاضافى الذى قدم عليه غيره وقدم هو على المقصود بالذات وخص الحقيقى بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معا بل الواحد منهما يكفى لكن الأكمل هو ذكرهما معا والحمد واجب مرة فى العمر كالحج والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم وكلمتى الشهادة * وقد أكثر الناس فى النسب التى بين الحمد لغة وعرفا والشكر كذلك فلنذكر من ذلك جملة مختصرة مفيدة فالحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل فخرج بالجميل الذم

---

(١) (قول المحشى أحمد ربى الخ ) جرت عادته فى غير موضع من هذه الحاشية انه فى أثناء كلامه على عبارات الشارح يذكر بعض ألفاظ المتن ويتكلم عليها حتى كأنها مسوقة كذلك فى عبارة الشارح والخطب سهل فان مراده المبالغة فى الافادة ولا لبس اه

والله بدل منه وخير مالك بدل بعد بدل

وبعلى الجميل من مدح شخصا حياء منه أو اتقاء لعرضه ويخرج به أيضا التهكم كما فى قوله تعالى خطابا لفرعون: ذق انك أنت العزيز الكريم. وقيد الاختيارى راجع للجميل الثانى المجرور بعلى وهو مخرج لما إذا كان الباعث على الوصف جميلا غير اختيارى كصفاء اللؤلؤة فهو مدح لا حمد ويخرج بقوله على جهة التبجيل والتعظيم الخ الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكن لا على جهة التعظيم فان لم يخطر ببال الواصف تعظيمه كما إذا قصد مجرد الاخبار فلا يقال له حمد على الأصح وعطف التعظيم على التبجيل من عطف التفسير والحمد عرفا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد أو على غيره سواء كان قولا باللسان أو عملا وخدمة بالاركان أو اعتقادا بالقلب والجنان فمورده عام وهو اللسان والاركان والقلب ومتعلقه خاص وهو النعمة لأنه لا يكون إلا مقابلا لها والحمد لغة بعكسه فمورده خاص وهو اللسان لأنهم قالوا هو الوصف والوصف لا يكون الا باللسان ومتعلقه عام لأنه يكون فى مقابلة النعمة وغيرها إذا علمت هذا فبين الحمد لغة والحمد عرفا عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما إذا كان باللسان فى مقابلة نعمة وينفرد الحمد اللغوى فيما إذا كان باللسان لا فى مقابلة نعمة وينفرد العرفى فيما إذا كان عملا بالاركان أو اعتقادا بالجنان فى مقابلة النعمة والشكر لغة هو الحمد عرفا والشكر عرفا هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرها إلى ما خلق لأجله وذلك العبادة المشار اليها بقوله تعالى: وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون. ثم انهم جعلوا النسب التى بين الحمد لغة وعرفا والشكر لغة وعرفا ست نسبة بين الحمد لغة وعرفا وهى العموم والخصوص من وجه ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة ونسبة بين الحمد عرفا والشكر لغة وهى الترادف ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفا وهى العموم والخصوص باطلاق ومثلها بين الحمد عرفاً والشكر عرفا ومثلها أيضا بين الشكر لغة وعرفا والحق أن النسب انما هى ثلاث لا غير نسبة بين الحمد لغة وعرفا ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفا ونسبة بين الحمد عرفا والشكر عرفا وأما النسبة التى بين الحمد لغة والشكر لغة فهى عين النسبة التى بين الحمدين وأما الترادف فليس من النسب وأما النسبة التى بين الشكر لغة وعرفا فهى التى بين الحمد عرفا والشكر عرفا فاثنتان مكررتان والترادف ليس من النسب كما حقق ذلك بعض الأئمة الاعلام وعدل عن صيغة الحمد المبدوء بها كتاب الله العظيم وان اشتملت على فوائد منها انها جملة اسميـة وهى تفيد الدوام والثبوت ومنها انها تفيد الجنس أو الاستغراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من أل ومنها أنها تفيد الاستحقاق والملك كما يؤخذ من لام الاستحقاق ومنها أنها تفيد أن نسبة الحمد لله لا تختص بزمان ولا فاعل اظهارا لولاية ذلك بنفسه وتحقيقا لمقام العبودية ولم يقل نحمد بالنون لأنها تفيد التعظيم وهو لا يناسب المقام ولم يقل حمدت لئلا يفيد الانقطاع ثم المناسب لقال محمد أن يقول يحمد بياء الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وأجيب بأنه التفت من الغيبة الى التكلم لأجل ادخال نفسه فى الفعل لأجل الخضوع والتواضع وانما أخر المفعول الذى هو ربى وان كان تقديمه يفيد الاهتمام والاختصاص لأن المقام مقام الحمد فالمناسب تقديمه والرب المالك والثابت والسيد وهو حينئذ من صفات الذات ويطلق على المصلح والخالق فيكون من صفات الأفعال والأول هو المراد هنا بدليل خير مالك ثم قيل صفة مشبهة بعد جعل فعله لازما وقيل اسم فاعل وأصله راب حذفت الألف تخفيفا كما حذفت فى بار وقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى رب والمحلى فى الياء التى للمتكلم والفرق بين التقديرى والمحلى أن التقديرى المانع من ظهور الحركة الحرف الآخر فقط ولولاه لظهرت الحركة والمحلى المانع جملة الكلمة كياء المتكلم هنا (وقوله والله بدل منه) لكونه معرفة قدم نعته ونعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هى بدل منه كقوله تعالى: صراط العزيز الحميد الله. فى قراءة الله بالجر والأولى انه عطف بيان لكونه أوضح من متبوعه ولأنه لا ابهام فيه وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع ابهام انه انما استحق الحمد لذلك الوصف لا لذاته فيكون هذا عاما بعد خاص (وقوله وخير مالك بدل بعد بدل) لا يصح لوجوه منها ان الذى يتكرر انما هو بدل الاضراب أو الغلط ومنها ان خير مشتق والبدل كما ذكر ابن هشام لا يكون الا جامدا فى الغالب ومنها أن فيه سوء أدب لأنه انما يؤتى بالمبدل منه توطئة للبدل فيكون لفظ اسم الجلالة انما ذكر توطئة والحق أنه حال لازمة أو مفعول بفعل محذوف أو يقرأ بالرفع فيكون خبر المبتدأ محذوف والجملة مستأنفة ولا يصح أن يكون نعتا ولا عطف بيان لأنه نكرة والمنعوت معرفة ولا ايطاء بين مالك الأول والثانى لأن الأول علم على جده والثانى صفة بمعنى المتصرف فى الأعيان المملوكة كيف شاء وجملة أحمد محكية يقال إلى آخر الرجز والجملة المحكية بالقول وما تصرف منه مفعول به لا مفعول مطلق على الأصح وتهليه ألغز ابن غازى بقوله :

ومصليا حال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص

---

حاجيتكم معشر جمع النبلا * العربين مفردا وجملا
بألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم فى العلا

( مصليا على الرسول المصطفى ) أى بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم امتثالا لقوله عليه السلام: كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع. واعتناما لقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه مادام اسمى فى ذلك الكتاب. ولقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه عشرا. قالوا ومن صلى عليه الله مرة واحدة كفاه همّ الدنيا والآخرة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعا وقد صلى الناظم فى أول الكتاب وفى آخره فتكون الصلاتان مقبولتين قطعا فيقبل الله ما بينهما ومن المشهور أن الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين دعاء والفرق[1] بين المذهبين أن الصلاة على الأول لفظ مشترك بين المعانى الثلاثة يطلق على كل واحد منها وعلى الثانى معناه واحد الا ان ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله فى كل واحد على المعنى الذى يليق به والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لغيرهم الا تبعا ومشهور مذهبنا انها واجبة مرة فى العمر ومشهور مذهب الشافعى انها واجبة فى كل صلاة وقيل واجبة عند ذكره صلى الله عليه وسلم وقيل يجب على الانسان الاكثار منها مالم تحصل له مشقة فهذه أقوال أربعة وهل منفعتها راجعة للمصلى أو للمصلى عليه وهو النبى صلى الله عليه وسلم أولهما وهو الحق لأن رحمة الله واسعة أقوال ثلاثة ( قول كدى ومصليا حال من فاعل أحمد ) أى مقارنة وما يقال ان المقارنة هنا متعذرة لأن الحمد لفظ والصلاة لفظ وتقارن اللفظين محال يجاب عنه بتنزيل اللفظين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطحبين ولا يصح أن يقال إنها حال مقدرة لأن المطلوب ايقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فقط وقال ابن مرزوق الصواب انها حال من محذوف مؤكدة والتقدير وأصلى مصليا وعامل الحال المؤكدة يحذف قال تعالى: بلى قادرين. أى بلى نجمعها قادرين ثم ان الناظم أفرد الصلاة ولم يذكر السلام مع أنه شافعى المذهب ويكره عندهم افراد أحدهما عن الآخر وأجيب بأن الكراهة عندهم تنتفى بالنطق بالسلام وكتب الصلاة ولعل هذا هو الذى فعله الناظم هنا ولا يحتاج حينئذ إلى اصلاح من قال :

مصليا مسلما على النبى * وآله وصحبه ومن حبى

( على الرسول ) فى بعض النسخ على النبى بدل الرسول وكلاهما علم بالغلبة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والمشهور أن النبى انسان أوحى اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول أيضا والا فنبى فقط فكل رسول نبى ولا عكس وعدد الأنبياء كما فى صحيح ابن حبان مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلاثمائة وأربعة عشر وكلهم من غير العرب الا أربعة المرموز لهم بقول بعضهم: شهصم سادتنا شعيب وهود وصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم ومذهب المحققين انه لا ينبغى أن يحصر عددهم لقوله تعالى: منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك. فربما اذا حصرنا العدد يدخل فيهم من ليس منهم وعند الشافعى التعبير بالرسول مكروه وهو شافعى وأجيب عنه بأن محل الكراهة مالم يقترن بما يدل على التعظيم فان اقترن به كالمصطفى هنا جاز ﴿ قول كدى وهو الخالص ﴾ أى مما يكدره وأصله مصتفى بالتاء قلبت التاء طاء لمجاورة الصاد الذى هو من حروف الصفير وسيقول الناظم: طاتا افتعال رد اثر مطبق * والاولى أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول بفعل محذوف لأن تكثير الجمل فى مقام التعظيم أولى وحذف المتعلق للعموم أى المصطفى منه أوله أى من جميع الخلق مرسل لهم دليل الأول ما فى الطبرانى من قوله عليه الصلاة والسلام: ان الله اختار خلقه فاختار منهم بنى آدم ثم اختار بنى آدم فاختار منهم العرب ثم اختار العرب فاختار منهم بنى هاشم ثم اختار بنى هاشم فاختارنى منهم فلم أزل خيارا من خيار. ودليل الثانى قوله تعالى: وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا. وقوله تعالى: تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا. وهو أفضل العالمين على الاطلاق اجماعا[2] وقول الزمخشرى ان جبريل أفضل منه لأن الله وصف جبريل بقوله: لقول رسول كريم .الآية وقال فى حق

---

(١) قوله : والفرق الخ لعل هنا سقطا أى فيه بمعنى الصلاة الثانى وهو العطف فليتأمل اه .

(٢) رحم الله من قال : نبينا أفضل بالإطباق * من كل مخلوق على الاطلاق

ومن قال : وانعقد الاجماع ان المصطفى * أفضل خلق الله والخلف اقتفى
وما انتحى الكشاف فى التكوير * خلاف اجماع ذوى التحرير

والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وأحمد ومابعده محكي بقال الى آخر الرجز وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى على فان الاستعانة وما تصرف منها

---

النبي صلى الله عليه وسلم وما صاحبكم بمجنون رده غير واحد بأنه إذا كان الرسول موصوفا بالأوصاف المذكورة فما بالك بالمرسل اليه وكذا قال سيدنا الجد : جرى صاحب الكشاف في غير مهيع * ولا حرج [1] عليه أعمى وأعرج

ثم ان هذا الوصف الذى هو المصطفى خاص به عليه السلام غالبا وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى: وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار. ( وآله ) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على المصطفى لقوله عليه السلام: اياكم والصلاة البتراء. قالوا وما هى الصلاة البتراء يا رسول الله قال: أن تصلوا علىّ دون آلى. وآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وآل الرجل خاصته وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تفصيل على ما هو الحق ففي باب الزكاة من تحرم عليهم وهم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء وفي باب الدعاء هم أتقياء أمته لأن الدعاء مهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب ولحديث آل محمد كل تقى وورد أنا جد كل تقى وهذا هو مراد الناظم هنا لعدم ذكره الصحابة ومن تبعهم فاطلق الآل على مايعم الجميع وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظا ولم يكتبها خطا واختلف في أصله فقال سيبويه أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ثم أبدلوا هاء أهل همزة فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة قلبت ألفا من جنس حركة ماقبلها لقول الناظم بعد : ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة ان يسكن ... وما أورد عليه من ان المعهود ابدال الثقيل خفيفا وهنا عكسنا لانا ابدلنا الهاء همزة والهمزة أثقل من الهاء أجيب عنه بأنهم فعلوا ذلك ليتوصلوا إلى الخفيف الذى هو الابدال ألفا وقال الكسائى أصله أول تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا لقوله: من ياء او واو الخ وقد نص في القاموس على أنه صغر على أويل وأهيل فدل على صحة كل من القولين وبه تعلم بطلان الوجوه التى رد بها مذهب سيبويه ( قول كدى والمستكملين صفة الخ ) الأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف لأن المقام مقام الدعاء ينبغى فيه تكثير الجمل وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل واسم الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله ضمير يعود على الآل ( قوله والشرفا مفعول بالمستكملين الخ ) هذا ليس على اطلاقه والأولى أن يقال السين والتاء في المستكملين إما للطلب أى الطالبين كمال شرفهم الطبى الأصلى بالشرف الدينى وهو التقوى قال تعالى : ان أكرمكم عندالله أتقاكم . أوهما زائدتان أى الكاملين الشرف به عليه الصلاة والسلام وعلى كل من الوجهين فالشرفا اما بفتح الشين أوضمها فهذه أربعة من ضرب اثنين في اثنين فان كان الشرفا بالضم جمع شريف وسيقول الناظم : ولكريم وبخيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين وكونه خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا بفعل محذوف وعلى الوجوه الثلاثة يكون مفعول المستكملين محذوفا أى كل المجد ولا فرق مع ضم الشين بين كون السين والتاء للطلب أو زائدتين وعلى فتح الشين مفردا مصدرا زيدت الألف في آخره للقافية فان كانت السين والتاء للطلب فيكون الشرف مفعولا على حذف مضاف أى الطالبين كمال الشرف وان كانتا زائدتين فيحتمل أن يكون مفعولا به أيضا فيكون المستكملين بمعنى المكملين ويحتمل أن يكون تمييزا وأل فيه زائدة على حد: وطبت النفس ياقيس عن عمرو * (وأستعين الله في ألفيه ) لما دعا ضمنا بالحمدلة وبالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا صراحة ثم ان الاستعانة لغة الظهور على الأمر واصطلاحا خلق القدرة على الفعل مطلقا وانما طلب العون من الله تعالى لأن من اعانه الله تيسرت عليه المطالب وفي الحديث: اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا . وفي الحكم ما تعسر مطلب أنت طالبه بربك ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك وقد قيل :

إذا كان عون الله للمرء ناصرا * تهيأ له من كل صعب مراده
وان لم يكن عون من الله للفتى * فأكثر ما يجنى عليه اجتهاده

والأولى أن يقدم اسم الجلالة بأن يقول والله أستعين ليفيد الحصر * وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب العون والمقصود يقدم قدم أستعين كما قيل في تقديم القراءة في اقرأ باسم ربك ( قول كدى أى في نظم قصيدة ) النظم لغة الجمع واصطلاحا كلام موزون قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية والأولى أن يبدل كدى قصيدة بأرجوزة لان المشهور أن القصيدة ما كانت على روى واحد كالبردة والهمزية والروى في الألفية متعدد والرجز أحد البحور الخمسة عشر وسمى رجزا لاضطرابه واختلاف قوافيه حتى قيل ليس بشعر و( ألفيه ) منسوبة إلى الألف المفرد فيكون مجموع الشطرين بيتا وهو المتعارف فيكون الرجز من قبيل التام ويحتمل أن تكون منسوبة إلى ألفين المثنى وحذف علامة التثنية لأنه سيقول : * وعلم التثنية احذف للنسب * فيكون كل

---

(١) ( قوله ولا حرج عليه الخ ) كذا بالأصل ولا يخفى مافيه من جهتى الوزن والمعنى ولعل المناسب أن يقال : ولا حرج في فعل أعمى وأعرج اهـ.

انما جاءت متعدية بعلى كقوله تعالى: وأعانه عليه قوم آخرون. والله المستعان على ماتصفون. إلا أن يجعل أستعين مضمنا معنى فعل يتعدى بفى كأستخير وشبهه ومقاصد النحو أى معظمه وجل مهماته والقصد فى الشيء عدم الافراط فيه ومحوية أى مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها يتعلق به

---

شطر بيتا فيكون فيها ألفان والمآل واحد ورجح الشاطبى كونها منسوبة الى المفرد ( وقوله انما جاءت متعدية ) أى للمفعول الثانى وحاصل كلامه أنه لا بد من التضمين وجعله فى الحرف بأن يكون الحرف تضمن معنى آخر وهذا مذهب الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ومنعوا نيابة الفعل عن الفعل وجعلوا منه قوله تعالى : ولأصلبنكم فى جذوع النخل. أى عليها ولك أن تجعل التضمين فى الفعل بأن يكون الفعل ناب عن الفعل ويبقى الحرف على حاله وهو مذهب بصرى وجعلوا منه قوله : تعالى وقد أحسن بى. أى لطف ﴿ فان قيل ﴾ يرد على الثانى وهو تضمين أستعين معنى أستخير بأن الاستخارة انما تكون قبل الشروع وفى الأمر الجائز والناظم شرع قبلها والتأليف من الأمر المستحب ﴿ والجواب ﴾ عن الأول بأنه شرع بنية خالصة فخاف من حصول رياء أو سمعة فاستخار الله فى التمام وعن الثانى بأنه استخار فى التأليف أن يعمل عملا آخر يكون فيه أجر أكثر منه ( مقاصد النحو بها محويه ) وصف الألفية بهذه الأوصاف ليعتنى الطالب بها حفظا وفهما فيحصل الثواب والأجر لمؤلفها ومقاصد جمع مقصد مصدر ميمى أو جمع مقصود حذفت منه الواو ثم ان اضافة مقاصد الى النحو تفيد العموم فيقتضى أن الألفية جمعت مقاصد النحو كلها ومحال عادة أن يكون كتاب جامعا المقاصد من العلوم مع أن ما ذكره هنا مخالف لقوله فى آخر الكتاب: نظما على جل المهمات اشتمل * والذى ذكره فى آخر الكتاب هو الموافق لما فى الألفية إذ فاته كثير من المقاصد كباب القسم والتقاء الساكنين وأجيب بأجوبة منها أن هذا عام أريد به خاص قرينته ما يأتى ومنها حمل ما هنا على ما قصده فى الابتداء وما يأتى إخبار بالواقع لوجود مانع صده عما قصده ومنها حمل ما هنا على المبالغة والادعاء لأنه فى مقام مدحها وما يأتى إخبار بالواقع ومنها أن يقدر هنا مضاف أى جل مقاصد النحو وأخبر عنه بالمؤنث الذى هو محويه لأنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو مقاصد وسيقول الناظم : وربما أكسب ثان أولا تأنيثا * هذا وقد قيل ان المعارضة بين ما هنا وما يأتى غير واردة من أصلها لأنه سأل الله أن ييسر عليه ألفية موصوفة بهذه الأوصاف وطلب الشيء لا يستلزم وجوده فلا معارضة أصلا والنحو لغة يطلق على معان جمعها من قال :

والنحو فى اللغة قصد أصل * وجهة قدر وقسم مثل

واصطلاحا حده ابن عصفور على دخول علم التصريف فيه كما فعل الناظم فقال علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها * وأول من وضعه على التحقيق سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه وذلك ان أبا الأسود الدؤلى دخل على ابنته بالبصرة فقالت يا أبت ما أشد الحر برفع أشد وجر الحر فظن أنها تستفهمه فقال لها شهرنا هذا فقالت يا أبت ما أردت أن أستفهمك وانما أردت أن أخبرك فأتى الى على وقال يا أمير المؤمنين ان ألسنة العرب اختلطت بغيرها وذكر له قصة ابنته فضع لنا علما فأملى عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو ولفضله آثار منها قوله عليه الصلاة والسلام: أعربوا الكلام كى تعربوا القرآن. وقال سيدنا عمر رضى الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد فى العقل والمروءة وكان ابن عمر وابن عباس يضربان أولادهما على اللحن ومر عمر على قوم أخطؤا فى الرمى فقال سووا رميكم فقالوا نحن متعلمين فقال لحنكم أشد على من سوء رميكم سمعت رسول الله ﷺ يقول : رحم الله امرأ أصلح من لسانه. وقد قال مالك لو صرت من العلوم فى غاية ومن المفهوم فى نهاية ما خرجت عن أصلين كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا سبيل اليهما الا بمعرفة اللسان العربى وقال على :

النحو يصلح من لسان الألكن * والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها * فأجلها حقا مقيم الألسن

وقيل :

النحو زين للفتى * يكرمه حيث أتى
من لم يكن يعرفه * فحقه أن يسكتا

وقال حماد بن سلمة مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار فى رأسه مخلاة ولا شعير بها ومحوية أصله محووية

والباء بمعنى فى وتقرب الاقصى أى تقرب البعيد للافهام والموجز الكلام الكثير المعانى القليل الألفاظ وتبسط البذل أى توسع العطاء والوعد النجز الموفى بسرعة وتقتضى أى تطلب الرضى من قارئها غير مشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضى وألفية مفعول بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين

---

اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأخبر به وهو مفرد عن الجمع لأن الغالب الافصح فى جمع الكثرة إعادة الضمير عليه مفردا مؤنثا ( تقرب الأقصى) هذا وصف ثان لألفية واسناد التقريب اليها مجاز وإلا فالمقرب هو الناظم لكن لما كانت سبب التقريب صح اسناده اليها وكذا يقال فى وتبسط وتقتضى ( قول كدى البعيد للافهام ) أشار بهذا إلى أن اسم التفضيل ليس على بابه بل المراد به القصى والمعنى أنها تقرب المعنى البعيد والذى يظهر بقاء اسم التفضيل على بابه ويكون معناه تقرب المعنى الأبعد وإذا كانت تقرب الأبعد فأحرى البعيد والحاصل أن المعانى البعيدة تقربها الألفية بألفاظ مختصرة حتى تصير سهلة وهذا لم يصل اليه أكثر المتقدمين فيكون كقوله فى التسهيل وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين ( وقوله والموجز الكلام الكثير المعانى الخ ) هو كما قال رحمه الله اذ يأتى بألفاظ يسيرة جامعة لقواعد متعددة أو بالمثال الجامع لشروط كثيرة جمعها غيره فى ألفاظ كثيرة صعبة انظر لقوله: * ورفعوا مبتدأ بالابتدا * الخ مع قول سيبويه فأما الذى يبنى عليه إلى آخر ما يأتى فى كلام كدى وانظر ما يدخل فى عموم قوله : وكل حرف مستحق للبنا * مع قوله :

وكل مضمر له البنـــا يجب * مع: وربب منكرا ...

مع قول بعض : وكل ما رب عليـه تدخل * فانه نكرة يا رجل

لكن هذا الذى قاله غالب ومن غير الغالب أن يطول فى مواضع يمكن اختصارها كقوله : كذا إذا عاد عليه مضمر * البيتين وقوله فى التنازع: ولا تجىء مع أول الى آخر الأبيات الأربعة فانها أصلحت فى بيت واحد نصه :

والفضلة احذف وسواها أخرا * وأظهر المخالف المفسرا

ولكن كفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه وباء بلفظ سببية أو بمعنى مع وهو يتعلق بتقرب لا بالأقصى ( وتبسط البذل بوعد منجز ) الوعد مصدر وعد يعد وعدا ويستعمل فى الخير فان أريد به الشر قيد كقوله تعالى : النار وعدها الله الذين كفروا. بخلاف أوعد يوعد إيعادا فالغالب استعمالها فى الشر وقد جمع الأمرين قوله :

وانى إذا أوعدته أو وعدته * لمخلف ايعادى ومنجز موعدى

ومعنى توسيعها العطاء أنه ليس بين وقت حفظها وحصول النفع بها لقارئها الاوقت يسير أو ما وعدتك به فى التراجم مجملا لابد من الوفاء به مفصلا داخل التراجم ﴿ فان قيل ﴾ اعطاء الشىء من غير وعد أبلغ من العطاء بعد الوعد ﴿ فالجواب ﴾ أنه لما كان النفع لا يحصل بمجرد وجود ذاتها بل لابد من قراءتها ومطالعتها وفهم معانيها احتاجت الى الوعد ( وتقتضى رضى بغير سخط ) لما كان الكتاب لا ينتفع به الا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الألفية بلسان حالها أو مؤلفها بلسان مقاله ذلك لأن النظر بعين الرضى يصير القبيح حسنا والنظر بعين السخط بالعكس وقد قيل :

وعين الرضى عن كل عيب كليلة * ولكن عين السخط تبدى المساويا

وقال البوصيرى: * ان المحب عن العذال فى صمم * وهذا منه رحمه الله تواضع كقول خليل وأسأل بلسان الخ ومعنى الرضى أن لا يعترض على مؤلفها كثيرا إذ لا يخلو جواد من كبوة ولا عالم من هفوة والرضى بكسر الراء مصدر رضى على غير قياس والقياس بفتح الراء كما أن السخط بضم السين وسكون الخاء مصدر سخط والقياس فى المصدر فتحها وسيقول الناظم: وفعل اللازم بابه فعل * الى أن قال : وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى

( فائقة ألفية ابن معطى ) ( قول كدى منصوب على الحال من فاعل الخ ) ويحتمل أن يكون حالا من فاعل تقرب أو تبسط أو من هاء بها أو مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مجرورا نعت لألفية بناء على جواز النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة وابن معطى هو الامام أبو زكرياء يحيى بن معطى الزواوى القبيلة المغربى الأصل والمنشأ قرأ العربية على أبى موسى الجزولى بالمغرب ثم رجع إلى دمشق الشام فأقام بها مدة طويلة وانتفع به خلق كثير ثم سافر لمصر وبقى بها يدرس بالجامع العتيق إلى أن توفى بها يوم الاثنين آخر يوم من ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن قرب الامام الشافعى وعمره أربع وستون سنة ثم اعترض دعوى ابن مالك بأنه لا دليل عليها وكل فاعل مفعول به فقد قال السيوطى فى فريدته لمثل مقالة ابن مالك وذكر فى أى شىء فاقها ونصه :

وهما حائز ومستوجب ثانى مفعول بمستوجب والجميلا صفة ثانى والله يقضى أى يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

فائقـة ألفيـة ابن مالك * لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ماخلت * عنه وضبط مرسلات أهملت

وقد يقال ان هذه الدعوى لاتحتاج لدليل فان من نظر إلى ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك علم انها فاقتها ويروى أن ابن مالك زاد بعدهذا فائقة منها بألف بيت ثم وقف ولم يستطع الزيادة على هذا الشعر أياما فرأى شخصا فى منامه فقال سمعت أنك تصنع ألفية فى النحو قال ابن مالك نعم فقال إلى أين وصلت فقال له إلى فائقة منها بألف بيت فقال مامنعك من اتمام هذا البيت فقال له عجزت منذ أيام فقال أتريد اتمامه قال له نعم فقال له والحى قد يغلب ألف ميت فقال له لعلك أنت ابن معطى قال له نعم فاستحيا منه فلما أصبح أسقط ذلك الشطر وقال وهو بسبق الخ والانصاف ان نظم ابن مالك أجمع وأوعب ونظم ابن معطى أسلس وأعزب (وهو بسبق حائز تفضيلا) لما ذكر أن ألفيته فائقة ألفية ابن معطى فربما يتوهم المتوهم أن الناظم فاقه أيضا مع ان السابق فضلا على اللاحق عرفا وشرعا من جهة انه مقتد بمناره فهما كالامام والمأموم وفى الحديث: آباؤكم خير من أبنائكم الى يوم القيامة . بين أن ابن معطى حائز الفضل بالعلم وبالسبقية وتقديم الجار والمجرور الذى هو بسبق للوزن لاغير وليس التقديم للحصر خلافا لمن وهم لأنه لوكان كذلك لأفاد انه لايستحق المدح الا بتقدمه لاغير وهو للذم أقرب مع أنه حاز الفضل بالعلم أيضا والجميـل صفة مشبهة من جمل بمعنى حسن صفة ثانى كاشفة لان الثناء انما يستعمل فى الخير ولا يستعمل فى الشر الا مشاكلة وفى الحديث : من أثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أثنيتم عليه شرا وجبت له النار . (والله يقضى بهبات وافره) هذه جملة إنشائية أوردها الناظم فى صورة الخبر مبالغة فى رجاء الاجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل وفسر كغيره القضاء بالحكم وحكم الله عند الأشاعرة ارادته وهى قديمة فالحكم الذى هو الارادة لايمكن طلبه والمطلوب انما هو المقدور المراد الذى هو متعلق القدرة والارادة وهما لايتعلقان الا بالممكنات والارادة واجبة فالتعبير بالحكم حينئذ مجاز وأما على القول بان الحكم هو ابداء الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والدعاء به حقيقة بمنزلة قولك اللهم أعط هبات ووافرة نعت لهبات وهو مفرد صح وصف الجمع به لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد فى وصفه وفعله فيقال الجذوع منكسرة وانكسرت وما يقال غير هذا لايعول عليه والمراد بطبقات الجنة أعلاها وهو الفردوس لقوله صلى الله عليه وسلم : الجنة مائة درجة أعلاها وأوسطها الفردوس منها تفجر أنهار الجنة وعليها عرش الرحمن فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس . وخص الناظم نفسـه وابن معطى بالدعاء مع ان الدعاء اذا كان أعم كان الى الاجابة أقرب فالأولى التعميم ولذا أصلحه من قال :

والله يقضى بهبات جمـه * لى وله ولجميع الأمـه

وهذا آخر الخطبة عند جميع من شرح أو حشى غير أن المكودى ذكر فى كبيره قال ورد علينا طالب من طلبة العراق وذكر ان أهل العراق يزيدون بيتا فى آخر الخطبة نصه :

فما لعبد وجـل من ذنبه * غير دعاء ورجاء ربه

وهذا مناسب لما قبله للدلالة على التذلل والخضوع واعرابه الفاء للتعليل وما نافية ولعبد خبر مقدم ووجل بالجر بمعنى خائف من وجل كفرح نعت له وغير مبتدأ مؤخر وأصل الكلام غير دعاء ربه ورجاء ربه ثم حـذف ربه من الأول وبقى دعاء غير منون والشرط موجود وسيقول الناظم : ويحذف الثانى ويبقى الأول . البيتين ثم ان الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعا لآية رب اغفرلى ولوالدى والحديث كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه وعلى هذا أكثر العلماء ومنهم من يقدم غيره على نفسـه ايثارا للغير ومنهم من يفرد غيره والدعاء والتضرع الى الله تعالى مطلوب بان أخرج الامام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه : ياعبادى كلكم ضال إلا من هديته فاستهدونى أهدكم ياعبادى كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعمونى أطعمكم ياعبادى كلكم عار إلا من كسوته فاستكسونى أكسكم ياعبادى إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعا فاستغفرونى أغفر لكم والله أعلم .

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

جرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لامور منها أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها فى باب مستقل بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسئلة طالع بابها فيسهل عليه الأمر ومنها إذا ختم بابا حصل له النشاط للآخر كالمسافر يفرح بقطع كل

الـكلام خبر لمبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الـكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الـكلام والتقدير هذا باب الـكلام والاشياء التي يتألف منها الـكلام وهى الـكلم ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز ثم قال رحمه الله :

( كلامنا لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل ثم حرف الـكلم )

فقوله كلامنا يعنى الـكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك باضافته الى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا وقوله لفظ مخرج لما ليس

---

مسافة ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سورا وجزأه العلماء أحزابا وبدأ الناظم بالـكلام على الـكلام لأنه به يقع التفاهم والتخاطب والبحث عن غيره كالمبتدأ والفاعل انما هو وسيلة لمعرفة تركيبه وما أوردوه من أنه اذا كان الـكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة له فالمناسب تقديم الـكلام على الوسائل وتأخير الـكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة أجاب عنه الحافظ سيدى الطيب ابن كيران بانه لما كان الحـكم على الشىء فرع تصوره ولا يمكن معرفة المبتدأ وغيره إلا بعد معرفة الـكلام وما يتألف منه قدم بحث الـكلام وما يتألف منه على غيره والـكلام بفتح الـكاف مشتق من الـكلام بكسرها وهى الجراحات ومن اطلاق الـكلام على الجراحات قول الشاعر :

أجدك مالعينك لاتنام * كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه ظاهر لأن الجراحات تؤثر فى الجسد والـكلام يؤثر فى النفس فان كان حسنا أثر سرورا وان كان قبيحا أثر حزنا بل تأثير الـكلام أقوى لان أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الـكلام القبيح لايمكن برؤه ولذا قيل :

جراحات السنان لها التئام * ولا يلتام ماجرح اللسان

والـكلام بالضم الأرض الصلباء التى لاتنبت شيئا وأل فى الـكلام للمح الأصل كما فى الحارث والنعمان لان لفظ الـكلام صار علما بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعا عربيا والعلم لايقبل أل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وان كثر قائله ( قول كدى الـكلام خبر لمبتدأ الخ) أشار بهذا الى بيان اعراب تراجم النظم من هنا الى آخر الـكتاب وهو صحيح لا تخرج عنه ترجمة بخلاف زيادة الموضح شرح بأن قال هـذا باب شرح الخ فيحتاج اليه بالنسبة لهذه الترجمة لان المقصود بها حقيقة الـكلام وحقيقة الاجزاء التى يتألف الـكلام منها بخلاف التراجم بعـد فلا يحتاج اليه لأنه لوقدر فيها شرح كما هنا لتوهم أنه ذكر داخلها بيان الشرح والحقيقة فقط مع ان المقصود بها بيان مايتعلق بالمترجم مطلقا وزيادة الأزهرى ماهية لاحاجة اليه أيضا لأنه عين تقدير الموضح شرح ( وقوله وهو على حذف مضاف الخ ) أى واحد وهو باب بدليل تقديره بعد وقول بعض ان المراد بالمضاف فى كلام كدى الجنس فيوافق ما للموضح مردود بما مر من أنه صحيح بالنسبة لهذه الترجمة باطل بالنسبة للتراجم بعد مع ان المقصود العموم (وقوله وفاعل يتألف ضمير عائد على الـكلام) فيه تنكيت على الناظم فان الموافق لما يأتى ان شاء الله فى قوله وأبرزنه مطلقا الخ وجوب الابراز لان الضمير فى يتألف جرى على غير من هو له وقد يقال ذهب هنا على مذهب الـكوفيين الذين لايوجبون الابراز الا اذا خيف اللبس والا فيجوز الابراز كما هنا (وقوله والتقدير هذا الخ) ها حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ والاشارة الى مافى الذهن من المعانى سواء قلنا ان ماقى داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها وباب خبره والـكلام بالجر مضاف اليه ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذى هو باب المضاف وأقيم المضاف اليه الذى هو الـكلام مقامه فارتفع ارتفاعه واعراب كدى هو أشهر وأظهر من جعل الـكلام مبتدأ وخبره محذوف تقديره هذا الآتى ومن جعل الـكلام بالنصب مفعولا بمحذوف أى خذ الـكلام. والباب لغة: فرجة يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه وفى اصطلاح المصنفين اسم لطائفة من المسائل مشتركة فى حكم (وقوله مراعاة لما وقعت عليه ما) الذى وقعت عليه ما الاشياء الثلاثة الاسم والفعل والحرف ( كلامنا لفظ مفيد) لما ترجم لشيئين للـكلام وللـكلمات التى يتألف منها بدأ بالشىء الأول (قول كدى فا كتفى عن ذلك) أى عن قوله عند النحويين وهذا الـكلام من كدى يقتضى ان كون الـكلام عند النحويين لايؤخذ الامن الاضافة هنا مع ان الناظم صرح بذلك فى الخطبة فى قوله مقاصد النحو حتى قيل لاحاجة الى هذه الاضافة لأخذ ذلك مما مر وأجاب السيوطى بان الاضافة فى كلامنا ليست للاحتراز اذ من المعلوم أن أهل كل فن يتكلمون باعتبار فنهم وانما هى لبيان ان للـكلام معنيين اصطلاحيا ولغويا والـكلام الآن فى الاصطلاحى وتعريفه وأما اللغوى فهو عبارة عن القول وما كان مكتفيا به (وقوله مخرج لما ليس الخ) كان الأليق بكدى أن يعرف اللفظ ثم بعد ذلك يذكر ماخرج به وتعريفه تبعا لبعض المحققين بالنطق المشتمل على بعض الحروف الهجائية هاز تعريف اللفظ الحقيقى ومن زاد كالموضح فى تعريفه أو ماهو فى قوة ذلك كالضمير فى أقوم فمراده تعريف اللفظ حقيقيا أو مجويا

بلفظ كالاشارة وقوله مفيد مخرج لمالافائدة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التى يحسن السكوت عليها وهى التركيبية فائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذا احتاج الى اخراج الثانى بقوله: كاستقم. فالمثال تتميم للحد وفاقا للشارح لا تمثيل بعد تمام الحد خلافا للمرادى وقوله : واسم وفعل ثم حرف الكلم. الكلم مبتدأ والخبر مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وثم بمعنى الواو

---

ثم ان اللفظ فى الأصل مصدر لفظت الرحا الدقيق اذا رمته من داخلها لخارج والمصدر فعل اللافظ والكلام ملفوظه ففعله ليس هو الكلام بل ما نشأ عنه وهو الملفوظ به وأجيب بانه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد: هذا خلق الله. أى مخلوقه واعترض بان هذا مجاز والمجاز يجب اجتنابه فى الحدود والحق فى الجواب أن اللفظ صار حقيقة عرفية فى الملفوظ فمهما أطلق لا ينصرف الا للملفوظ (وقوله كالاشارة) فمنها قول بعضهم :

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * إشارة محزون ولم تتكلم

فأيقنت ان الطرف قد قال مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

(ومنه قول الآخر)

حواجبنا تقضى الحوائج بيننا * ونحن صموت والهوى يتكلم

وأدخلت الكاف الكتابة والنصب والعقد وتسمى هذه مع الاشارة الدوال والعلامات الأربع ومما يدخل أيضا تحت الكاف حديث النفس (وقوله كقولنا النار حارة) ومثله الطعام يشبع والماء يروى وهكذا وهذا لا يخرج الا على مذهب ابن مالك الذى يشترط تجديد الفائدة وأما على مذهب أبى حيان الذى لا يشترط تجديدها وهو الحق فيسمى كلاما وما ألطف قول أبى سودون يمازح :

اذا ما الفتى فى الناس بالفعل قد سما * تيقن ان الأرض من فوقها السما

وأما السما من تحتها الأرض لم تزل * وبينهما أشيا متى ظهرت ترى

وانى سأبدى بعض ما قد علمته * ليعلم أنى من ذوى العقل والحجا

فمن ذاك ان الناس من نسل آدم * ومنهم أبو سودون أيضا ولو قضى

وان أبى زوج لأمى واننى * أنا ابنهما والناس قد يعرفون ذا

وقد يعرض لنحو الطعام يشبع ما يصيره كلاما قطعيا اتفاقا كأن تقول الطعام يشبع والماء يروى لا بطبع ولا بقوة (وقوله وشمل قوله مفيد الخ) حاصل ما للمكودى بايضاح انه فسر المفيد بمعناه الأعم اللغوى أى سواء حسن السكوت عليه أم لا فاحتاج الى زيادة كاستقم لاخراج ما لم يحسن السكوت عليه وهو المفرد كزيد فيكون كاستقم حينئذ تتميما للحد عبر به عن المركب فتكون القيود ثلاثة لا يغنى واحد منها عن الآخر كأنه قال لفظ مفيد مركب وهذا هو الذى قاله الشارح وفسر المرادى المفيد بالمعنى الأخص المصطلح عليه وهى الفائدة التى يحسن السكوت عليها ولا تكون هذه الفائدة الا تركيبية فتكون فائدة دلالة الاسم على مسماه التى أخرجها كدى بكاستقم خرجت بقوله مفيد فيكون مثالا بعد تمام الحد اذا تقرر هذا فمآل القولين واحد والخلاف لفظى فمن فسر المفيد بالمعنى الأعم كالمكودى جعل كاستقم تتميما للحد ومن فسره كالمرادى بالمعنى الأخص جعل كاستقم تمثيلا بعد تمام الحد هذا تقرير ما للمكودى والمرادى وما للمكودى والمرادى غير ظاهر والحق ما قرره الشاطبى وغيره وهو تفسير المفيد بالمعنى الأخص كما فسره المرادى فيكون شاملا للمركب لكن يكون كاستقم تتميما للحد لا بالمعنى الذى قال المكودى وهو خروج المفرد به لأن المفرد خرج بمفيد بل لاخراج كلام العجم وغير المقصود وقول من قال ان كلام العجم خارج بالضمير فى كلامنا لا يصح لان كلامنا محدود لا دخل له فى التعريف فلا يخرج شيئا وعلى ما للشاطبى فيكون كلام الناظم سالما وكلام الموضح معترض لانه جعل كاستقم تمثيلا فبقى عليه قيد يخرج الوضع العجمى وغير المقصود وفى قول الناظم استقم إشارة الى أن العلم لا يحصل الا مع الاستقامة والتقوى قال عز وجل: فاستقم كما أمرت. وقيل العلم متعلق بالعمل فان وجده والا ارتحل ورحم الله من قال :

العلم لا ينفع إلا إذا * به عملت فاسمع كلام العبيد

لو ينفع العلم بلا عمل * لكان إبليس نظير الجنيد

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) هذا هو الشق الثانى فى الترجمة (وقول كدى والمراد أسماء الخ) قصد بهذا الكلام تبعا لأبى حيان دفع اعتراض وارد على قوله واسم وفعل الخ وحاصله أن يقال الكلم فى الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من باب تقسيم

وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال :

( واحده كلمة والقول عم * وكلمة بها كلام قد يؤم )

---

الكلي إلى جزئياته لأن علامته صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من جزئياته كانقسام الاعراب إلى رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع وحده يقال له اعراب والنصب كذلك وهكذا وكانقسام الحيوان إلى انسان وفرس وغيرهما فالانسان يقال له حيوان والفرس كذلك وهنا لا يصح اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة ولا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه لأن علامته عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه كالمداد فانه مركب من الزاج والعفصة والعلك ولا يصح اطلاق اسم المداد عليه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تركب منها وهنا لا يصح لأنه يقتضي أنه لا يقال له كلم إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو قد قاله زيد وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو قام غلام زيد أو واحد نحو أبو زيد قائم فلا يقال له كلم وليس كذلك فبان بهذا بطلان القسمة من حيث هي فأراد كدى أن يدفع هذا الايراد بأن الناظم أطلق المفرد وأراد الجمع فتكون القسمة حينئذ نوعية لصحة اطلاق اسم المقسوم وهو الكلم على كل نوع وقسم من أقسامه وهو الأسماء والأفعال والحروف لكن يرد على جوابه ماهو أقبح مما ورد على عبارة الناظم وذلك إما أن تبقى الواو في عبارة كدى والأفعال والحروف على بابها فيفهم منه أن الكلم لا يطلق إلا على ما تركب من تسع كلمات فأكثر لأن أقل الجمع ثلاثة وذلك باطل وإما أن تجعل الواو بمعنى أو فيفهم منه أن الكلم لا يكون إلا من الأسماء وحدها أو من الأفعال وحدها أو من الحروف وحدها وإما من اثنين أو ثلاثة منها فلا يكون وهو باطل أيضا فبان بما بيناه عدم صحة جواب الكودي عن الأشكال وأجاب الموضح بأن الإشكال يرتفع بجعل الكلم في النظم مبتدأ أول وواحده مبتدأ ثان وكلمة خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الأول ويكون اسم وفعل خبرا لمبتدأ محذوف تقديره وهي أي الكلمة اسم الخ فيكون قوله واسم الخ تقسيما للكلمة لا للكلم فيكون من باب تقسيم الكلي الى جزئياته لصحة اطلاق اسم المقسوم وهي الكلمة على كل واحد من الثلاثة وهذا الجواب ظاهر في نفسه لكنه بعيد من كلام الناظم والحق في الجواب ما حققه ابن هشام في بعض تعاليقه وتبعه السيوطي والمعرب وارتضاه الولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي ان الكلم مبتدأ وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو ما يتركب من ثلاث كلمات بل المراد به الكلمات أي أشخاصها لأنها وان كثرت فلا تخرج عن هذه الثلاثة واسم الخ خبره قيل ويستفاد الحصر من تقديم الناظم الخبر فيكون فيه الرد على من زاد رابعا وسماه خالفة وقصد بذلك الرابع النوع المسمى عند الجمهور باسم الفعل نحو هيهات بمعنى بعد وأل في الكلم على هذا للعهد والمعهود ما وقعت عليه ما في الترجمة فيصير التقدير الكلمات الثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف ﴿ فان قلت ﴾ ما الدليل على كون الكلمات منحصرة في الثلاث ﴿ قلت ﴾ له دليلان نقلي وعقلي فالنقلي قول علي كرم الله وجهه لأبي الأسود الدؤلي: الكلام اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو والعقلي أن تقول الكلمة ان دلت على معنى يظهر في غيرها فهي حرف وان دلت على معنى في نفسها فان تعرضت ببنيتها للزمان ففعل والا فاسم ( وقوله وليست على بابها الخ ) وجهه المراد هنا تقسيم الكلام الى أجزائه وأجزاء الشيء لا مزية لواحدمنها على الآخر فهي بالنسبة له على حد سواء ومن قال ان ثم على بابها قال ان مرتبة الحرف متأخرة عن الاسم والفعل وعلله بأن الاسم يخبر به وعنه والفعل يخبر به لا عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التأخير وعلل أيضا بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع والحرف طرف الشيء فحقه التأخير فلم يبق للفعل مرتبة الا التوسط ( وقوله وقد بسطت الخ ) تعبيره هنا بالماضي يقتضي أن هذا الشرح تأخر عن الكبير وتعبيره بالمضارع في الصفة المشبهة حيث قال وأنا أبسط يقتضي أن الكبير تأخر وأجيب بأنه شرع أولا في الكبير وقبل تمامه شرع في الصغير فأتمه ثم رجع إلى اتمام الكبير ( واحده كلمة ) قول كدى مما بينه وبين مفرده بسقوط التاء هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مما يفرق الخ بزيادة يفرق وهي أولى فعلى هذا إذا قلت كلمة نقص معناه وصار دالا على الواحد وان حذفت صار دالا على الجنس فزاد معناه مثل لبن ولبنة ونبق ونبقة ( وقوله فلذلك قال واحده ) أي ذكر باعتبار اللفظ كما ذكر منقعر في قوله تعالى: أعجاز نخل منقعر. لكن المناسب لما حملنا عليه الكلم سابقا وانه بمعنى الكلمات أن يقول واحدها ( وقوله وقال ابن معطي واحدها ) أنث باعتبار معناه كما أنث خاوية في قوله تعالى : أعجاز نخل خاوية ( وقوله من الكلام والكلم والكلمة ) صرح بالمفضل عليه وهو المجرور بمن دفعا لما أوردوه على الناظم من أن من جملة ما مر اللفظ والقول ليس أعم منه بل كل ما يطلق عليه قول يطلق عليه لفظ وحاصل الجواب أن الناظم أراد أن القول أعم مما ذكر ذاتا وأصالة وهو الكلام الخ واللفظ انما ذكر تبعا فلا يدخل ( وقوله وعم فعل ماض الخ ) ويحتمل أن يكون اسم فاعل وأصله عام فحذفت منه الألف كما حذفت في بر إذ أصله بار ويحتمل أن يكون اسم تفضيل وأصله أعم حذفت منه الهمزة كما حذفت في خير وشر وفي الكافية :

أى واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس جمعى مما يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيثه فلذلك قال واحده وقال ابن معطى واحدها وقوله والقول عم يعنى أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماض فى موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديره عم جميع ما ذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعنى ان الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك فى اللغة لا فى الاصطلاح كقولهم فى لفظ الشهادة كلمة الاخلاص وهو من باب تسمية الشىء باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها احدى أجزاء الكلم والى كونها يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال :

( بالجر والتنوين والندا وأل * ومسند للاسم تمييز حصل )

يعنى ان الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الأول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجر بحرف الجر وبالاضافة .

---

وغالبا أغناهم خير وشر * عن قولهم أخير منه وأشر

وهذا الوجه الثالث هو الصواب لأنه يفيد أن القول يطلق على ما ذكر وزيد وهو كذلك لأنه يزيد بنحو غلام زيد فليس بكلام لعدم الفائدة ولا كلم لعدم وجود الثلاثة ولا كلمة للتركيب بخلاف الوجهين قبله فلا يفيد إلا كون القول يعم ماذكر وهل يزيد يبقى ما هو أعم ( وقوله يقصد الخ ) يقصد فى كلام كدى تفسير ليؤم ولم يأت بقد المشعرة بالتقليل مع يقصد على ما فى غالب النسخ تنكيتا على الناظم الذى يقتضى ان اطلاق الكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير كما نكت عليه كدى أيضا بقوله : ويعنى بذلك فى اللغة فان الناظم يقتضى ان اطلاق الكلمة على الكلام اصطلاحا وفيهما تنكيتان أجيب على الأول بأن اطلاق الكلمة على الكلام قليل بالنسبة لإطلاقها على معناها الحقيقى وهو المفرد فهو تقليل نسبى وان كان اطلاق الكلمة على الكلام نفسه كثيرا لغة وكيف يخفى على الناظم وقال السيوطى فى التنكيت الثانى هذا الاعتراض من الاعتراضات التى لا يمكن علاجها فى الألفية وقد أصلحه ابن غازى بقوله :

واحده كلمة وقد يؤم * بها كلام لغة والقول عم

وكلمة فيها ثلاث لغات جمعها ابن معطى فى قوله :

فيها ثلاث من لغات لامه * كلمة وكلمة وكلمة

( وقوله وجاز الابتداء بكلمة الخ ) لا حاجة لهذا لأن المقصود هذا اللفظ بعينه فكلمة حينئذ علم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وصرفه الناظم ضرورة وسيقول الناظم : * ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع...( وقوله وخبرها فى الجملة بعدها) اعلم أن هذا التركيب اشتمل على جمل ثلاث كبرى قطعا وهى وكلمة مع خبرها وجملة صغرى وهى قد يؤم الواقعة خبرا عن المبتدأ الثانى وعلى جملة يقال لها صغرى وكبرى باعتبارين وهى جملة كلام قد يؤم فباعتبار كونها خبرا عن كلمة هى صغرى وباعتبار وقوع خبرها جملة هى كبرى فيكون هذا التركيب مشتملا على طرفين وواسطة ( بالجر والتنوين والندا وأل ) قول كدى ( وعبارة الكوفيين الخفض )اعترض بأن عبارة النحويين جميعهم الجر ولم يعبر بالخفض الا الزجاج والجزولى وتبعهما ابن آجروم ( وقوله وشمل الجر بحرف الجر وبالاضافة الخ ) لم يذكر الجر بالتبعية بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع وهو الصحيح فلا يخرج الجر عن الحرف أو المضاف وقد اجتمع الاثنان أو الثلاثة على القول بالتبعية فى البسملة فاسم مجرور بالحرف والله بالمضاف الذى هو اسم والرحمن الرحيم مخفوضان بالتبعية لله وزاد غير واحد الجر بالمجاورة أو بالتوهم فمثال الجر بالمجاورة قول امرىء القيس :

كأن أبانا فى أفانين ودقه * كبير أناس فى بجاد مزمل

بخفض مزمل وهو نعت كبير المرفوع على انه خبر كأن التى للتشبيه العاملة عمل ان واسمها أبانا فالتنوين على رأى وهو اسم جبل لكن لما جاور مزمل المخفوض الذى هو بجاد اسم كساء انخفض ومثال الجر بالتوهم قول زهير :

بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب على انه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه خبر ليس وسيقول الناظم: *وبعد ما وليس جر البا الخبر* والحق أن كسرة المجاورة ليست للاعراب وانما هى للاتباع وان مزمل فى البيت الاول مرفوع نعت كبير بضمة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة والاتباع وان العامل فى التوهم ماتوهم من حرف أو مضاف فيكون سابق فى البيت الثانى مجرورا بالحرف المتوهم وهو البـاء ثم ان قول المكودى وبالاضافة يقتضى أن العامل فى المضاف اليه

الثانى التنوين وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم بعد كماله تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالأسماء وهو تنوين التمكين كرجل وتنوين التنكير كصه وتنوين العوض كيومئذ

---

الجر معنوى وهو الاضافة والحق كما يأتى فى باب الاضافة أن العامل انما هو المضاف (وقوله الثانى التنوين الخ) هو فى الاصل مصدر نونت الكلمة تنوينا اذا جعلت التنوين فى آخرها وفى الاصطلاح قال كدى نون الخ سماها نونا باعتبار النطق بها ولم يعتبر الخط (وقوله ساكنة) أى اصالة ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل واحترز به من نون ضيفن للطفيلى ورعشن للمرتعش فان النون فيهما وان كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تنوين وانما زيدت النون فيهما للالحاق بجعفر تشبيها بفعلهما فإن الاول يأتى من غير دعاء فهو زائد والآخر حركته لايقصدها بل تكون جبرا عليه وما ألطف قول بعض الأدباء فى الطفيلى:

أتانا طفيلى كأن عينـــه * على الأكل برق للموائد تخطف
تحاكى عصا موسى اذا هى أقبلت * فما هى إلا حيـــة تتلقف
فلو كان فى شرق وفى الغرب زردة * وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

(وقوله زائدة) وصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لايخرج به شىء وقيل احترز به من نون منعم من أنعم فانها أصلية وقد حذف الموضح قيد الزيادة (وقوله تلحق آخر الاسم) الأولى أن يبدل الاسم بالكلمة لأن فى كلامه دورا إذ معرفة التنوين تتوقف على معرفة الاسم إذ الاسم مأخوذ جزأ من حقيقة التنوين ومعرفة الاسم تتوقف على معرفة التنوين وخرج بالاسم على بقائه على حاله نون التوكيد الخفيفة فى نحو لنسفعا (وقوله بعد كماله) احترز به من نون نحو منطلق فانها فى الوسط فلا تكون علامة الاسم (وقوله تفصله عما بعده) هذه فائدة التنوين وأنه يدل على أن الكلمة التى هو فيها تمت وأنها غير مضافة لما بعدها لأن التنوين والاضافة ضدان لا يجتمعان بل يتعاقبان على الكلمة فمهما وجد أحدهما فقد الآخر (قوله التنوين الخ) نظم أقسام التنوين الأربعة المكودى فى قوله :

تنويننا الذى بالاسماء حرى * مكن وقابل عوض ونكر

وماعدا هذه الأربعة يكون فى الأسماء وغيرها (وقوله وهو تنوين التمكين الخ) الأولى أن يعبر بالتمكن بدل التمكين لأن الأول وصف للفظ والثانى فعل الفاعل وأجيب بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره بعد بالتنكير وتنوين التمكن هو المسمى بتنوين الصرف على ما يأتى للناظم حيث قال : الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

وهو أكثر التنوينات استعمالا وأشهرها وأسرعها الى الذهن عند الاطلاق فاذا أريد غيره قيد بأن يقال تنوين التنكير مثلا وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهى التى لم تشبه حرفا ولا فعلا (وقوله كرجل) أشار به إلى أن تنوين التمكين كما يكون فى المعارف كزيد يكون فى النكرات كرجل وهذا هو الحق وقيل تنوين رجل للتنكير وهو باطل لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات ورجل معرب (وقوله وتنوين التنكير الخ) هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فاذا قلت صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم بكلمة فهو نكرة وإذا قلت صه بكسرة واحدة كان معرفة ومعناه اسكت عن الكلام الذى تتكلم به وإن شئت تكلم بغيره وسيقول الناظم : واحكم بتنكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين

(وقوله وتنوين العوض الخ) العوض تارة يكون عن جملة أو عن كلمة أو عن حرف فمثال الأول قوله تعالى : ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. واصله والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارسا يفرح المؤمنون فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصارا وعوض منها التنوين وكسر ذال إذ على أصل التقاء الساكنين والكسرة للبناء لأن إذ باقية على بنائها كما يأتى فى قول الناظم : وان ينون يحتمل إفراد إذ ومثال كونه عوضا عن كلمة تنوين كل فى قوله تعالى : قل كل يعمل على شاكلته. أى كل انسان ثم حذف انسان المضاف اليه وعوض منه التنوين ومثال كونه عوضا عن حرف جوار وغواش أصلهما جوارى وغواشى بحركة واحدة ثم تقول استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياء اعتباطا لغير موجب فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل الاحرف واحد فلو رددت الياء لرجع الثقل فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين وهذا الذى قلنا مبنى على أن المنع من الصرف سابق على الاعلال وهو الحق وقيل الاعلال سابق على منع الصرف وأن الأصل جوارى بتنوين التمكين فاستثقلت الضمة مثلا على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لرفع التقائهما ثم بعد الاعلال نظرنا فوجدنا لفظ جوار مثلا على صيغة منتهى الجموع تقديرا لأن الياء حذفت لعلة فهى كالثابتة فلهذا لا يجوز الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فعوضوا منها التنوين لينقطع طماعية رجوعها وهذا القول هو الذى اختاره

وتنوين المقابلة كمسلمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو احدى أخواتها الرابع أل وهى الألف واللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه بمسند فان مسند يطلق على المصدر وعلى اسم المفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون تميز مبتدأ وحصل فى موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تميز حاصل بكذا ثم قال : ( بتا فعلت وأتت ويا افعلى ❊ ونون أقبلن فعل ينجلى )

يعنى أن الفعل ينجلى أى يظهر بأربعة أشياء الأول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضى ويجوز ضبطها بالضم على أنها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل الماضى الثانى تاء أتت وهى تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للفعل الماضى دلت على تانيث فاعله الثالث ياء افعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الأمر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلة وينجلى خبره وبتا فعلت متعلق بينجلى

---

بعضهم وقيل التنوين عوض من الحركة وأن الاصل جوار بحركة واحدة فحذفت للاستثقال وعوض منها التنوين ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين قاض وجوار حتى قلتم تنوين الاول تنوين تمكين وتنوين الثانى تنوين عوض ﴿قلت﴾ لما كان تنوين قاض يثبت فى حالة الرفع والنصب والجر دل على أن تنوينه تنوين تمكين ولما كان تنوين جوار إنما يثبت فى حالة الرفع والجر ويحذف فى حالة النصب للتصريح بالياء دل على أنه عوض منها فى حالتى الرفع والجر فلذلك لم يجمع بينهما فى حالة النصب ( وقوله وتنوين المقابلة كمسلمات الخ ) أى مما جمع بألف وتاء مزيدتين وسمى بتنوين المقابلة لأن جمع المؤنث فرع جمع المذكر السالم وجمع المذكر فيه النون ولم يوجد فى جمع المؤنث فأعطى جمع المؤنث التنوين مقابلة للنون فى جمع المذكر وانما قيل فى هذا التنوين انه قسم مستقل رابع غير داخل فيما قبله لأنه لو كان للتمكين لما ثبتت فى المفرد الذى على صيغة جمع المؤنث نحو عرفات لوجود علة المنع من الصرف فيه وهى العلمية والتأنيث ولو كان للتنكير لم يثبت فى المعربات وليس عوضا عن شيء ( وقوله وهو الدعاء الخ ) أى صحة نداء الكلمة وأشار المكودى بهذا إلى أنه ليس المراد بالنداء دخول حرف النداء فى اللفظ لانه قد يدخل فى اللفظ على ماليس باسم كقوله تعالى: ياليت قومى. ثم قيل ان المنادى محذوف تقديره ياقوم ليت قومى أو الياء فى ياليت ليست للنداء وانما هى حرف تنبيه (وقوله فان مسند يطلق على المصدر الخ) ظاهره أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك والاولى أن يبين أولا أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول فيحتمل أن يبقى مسند على حاله ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ويحتمل أن يكون أطلق اسم المفعول وأراد المصدر كما ورد عكسه والمراد به أن تسند الى الكلمة ماتتم به الفائدة فعلا أو اسماً أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه والاسم نحو زيد قائم فقائم مسند وزيد مسند اليه والجملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند والتاء مسند اليها والجملة مسندة وأنا مسند اليه وهذا الاسناد معنوى وتارة يكون لفظيا كقوله من حرف جر وقال فعل ماض وفى الكافية : وان نسبت لأداة حكما ❊ فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

( وقوله والتقدير واسناد اليه ) أى الى اللفظ لا الى الاسم والالزم الدور ( وقوله ويحتمل هذا البيت الخ ) أنهاها سيدنا الوالد فى حاشيته على التوضيح الى سبعين وجها ( وقوله أظهرها الخ ) اعترض المعرب هذا الوجه بأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهو بالجر وما عطف عليه على الموصوف وهو تميز والصفة لاتتقدم على الموصوف فأحرى معمولها واعتراضه وارد ولا تلتفت لكلام بعض وفى نسخة الشاطبى ميزه حصل وأعربه باعراب المكودى ( بتافعلت وأتت ) ( قوله كذى اللاحقة للفعل الماضى ) قيل الصواب أن يقول للكلمة بدل للفعل إذ يلزم على عبارته الدور بأن تكون معرفة تاء الفاعل متوقفة على معرفة الفعل الماضى ومعرفة الفعل متوقفة على معرفة تاء الفاعل وهذا الاعتراض وارد عليه فى المواضع بعد ( وقوله وهى تاء التأنيث الساكنة ) ولا تحرك إلا لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو قالت الأعراب لأن همزة الوصل تحذف فى الدرج أو للنقل نحو قالت أمة وأما المتحركة فهى مختصة بالاسم كانت حركتها اعرابا نحو فاطمة أو بناء نحو لا قوة واما نحو ثمت وربت فهى لغة بعض العرب وليست للتأنيث أصلا خلافا للأزهرى واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من الحركة فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل ( ويا افعلى ) لم يقل ياء الضمير لأن هذه العبارة تصدق بياء المتكلم وياء المتكلم تتصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى : إننى هدانى ربى. بخلاف عبارة الناظم فلا تصدق الا بياء المؤنثة المخاطبة نحو: كلى واشربى وقرى عينا. (وقوله وتكون مشددة ومخففة) فيه تنكيت على الناظم حيث مثل بالمشددة فيقتضى أن الفعل لا تكون علامة له الا المشددة وليس كذلك ولذا أصلحه من قال: ❊ ونونى التوكيد فعل ينجلى❊ وعبر الناظم مع الاسم بتميز ومع الفعل ينجلى لأن بعض علامات الاسم وهو النداء والاسناد خفى فالمناسب التعبير بالتميز وعلامات الفعل كلها ظاهرة فالمناسب التعبير بالانجلاء والظهور ( وقوله ما ذكر فى كلة الخ ) المذكور فى كلة هناك هو التنويع ولا تنويع هنا والمسوغ كما قيل كون المراد بفعل الحقيقة فانها من المسوغات كما ذكره فى المغنى ومثله بقوله رجل خير من امرأة وقال الأشمونى المسوغ قصد الجنس ( وقوله وبتا فعلت متعلق الخ )

ثم قال ( سواها الحرف ) يعنى أن مالا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواها مبتدأ والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عند الناظم بمعنى غير فاضافتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال ( كهل وفى ولم ) فهل مثال للمشترك وفى مثال للخاص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل ثم قال : ( فعل مضارع يلى لم كيشم ) لما أتى فى تعريف الفعل بالعلامات التى تخصه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيميه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع العارى من لم فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلى لم لا مثال للمضارع المقرون بلم اذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضى شم بالكسر لأنك تقول شممت الطيب هذه هى اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة

---

فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وكثيرا ما يعترض المعرب على المكودى بهذا وهو غفلة منه رحمه الله عما ذكره هو بنفسه فى التصريح فى فصل خبر كان نقلا عن ابن هشام فى الحواشى أن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع كون المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا ( سواها الحرف ) ( قول كدى يعنى أن مالا يقبل العلامات الخ ) أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناظم وحاصله أن يقال قوله سواها الحرف لا فائدة له لأنه معلوم من قوله سابقا واسم وفعل حيث حصر القسمة فى الثلاثة أن الحرف غير الاسم والفعل فأجاب كدى بأن كلامه على حذف مضافين وأن الأصل سوى قابل علامة الاسم والفعل حرف وحينئذ فتكون علامة الحرف عدمية ونظير ذلك ما قال ابن مالك ج ح خ فالجيم والخاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل والحاء علامتها عدمية كالحرف ولذا قيل : والحرف ماليست له علامه * ترك العلامة له علامه

( وقوله ويجوز العكس الخ ) بل الظاهر أنه هو المتعين لوجهين أحدهما أن الحرف هو المحدث عنه فيجب أن يكون مبتدأ والثانى أنه ان جعل الحرف مبتدأ كانت سوى هى الخبر فيكون موافقا لمذهب سيبويه فى سوى أنها لازمة للنصب على الظرفية وان جعلت سوى مبتدأ والحرف خبرا خرجت عن مذهب س وصارت متصرفة ( كهل وفى ولم ) ( قول كدى فهل مثال المشترك الخ ) محل كون هل تدخل على الجمل الاسمية مالم يكن بحيزها فعل والا فلا تفارق الفعل كقولك هل زيد قام فيتعين أن يكون زيد فاعلا بفعل محذوف فتكون الجملة فعلية ويرحم الله من قال :

مليحة عشقت ظبيا حوى حورا * فمذ رأته سعت فورا لخدمته
كهل إذا ما رأت فعلا بحيزها * حنت إليه ولا ترضى بفرقته

ثم الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل وفى هذا المعنى قال سيدنا الجد أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

إذا كان منك اختصاص بى قويت على * ما شئت منى بتفصيل واجمال
وإذا غدوت مشاركا ضعفت فلم (١) * تعمل وأهملت عندى كل اهمال
كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل * وفى التشارك لم يظفر بأعمال

﴿ فان قلت ﴾ عندنا حروف مشتركة كما ولا النافيتين ومع ذلك تعمل عمل ليس وعندنا حروف مختصة كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل ﴿ قلت ﴾ قد حقق العلامة أبو عبد الله سيدى محمد الزروالى أن الحروف أقسام ثمانية قسم مشترك ولا يعمل كل وهو الأصل ثانيها ما هو مشترك ويعمل على خلاف الأصل كما ولا وانما خرجتا عن أصلهما تشبيها لهما بليس ثالثها ما يختص بالاسم كفى فيعمل الجر على الأصل رابعها ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم وهو أن وأخواتها وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل فى المعنى والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه خامسها ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئا على خلاف الأصل كأل التعريفية وانما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهى كالجزء منه سادسها ما يختص بالفعل كلم فيعمل الجزم على الأصل سابعها ما يختص بالفعل أيضا ويعمل النصب على خلاف الأصل كلن وانما خرجت عن الأصل تشبيها لها بليس فى نفى الحال ثامنها ما يكون مختصا بالفعل ولا يعمل شيئا كقد والسين وسوف وانما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهى بمنزلة أل التعريفية فى الأسماء ( فعل مضارع يلى لم ) ( قول كدى أو احدى أخواتها ) مراده بأخواتها ما يجزم فعلا واحدا احترازا مما لا يجزم أصلا وهو على صورة الجازم كلما التى بمعنى حين فانها تدخل على الماضى نحو قوله تعالى: ولما جاء عيسى . ومما يجزم فعلين كان فانه يدخل على الماضى

---

(١) ( قوله وإذا غدوت مشاركا ضعفت فلم ) لا يخفى ما فيه من عدم استقامة الوزن مع ركاكة المعنى فلعل المناسب أن يقول * وان يكن منك تشريك ضعفت فلم الخ أو نحو ذلك اه .

أشم بالضم ثم قال : ( وماضى الأفعال بالتا مز )

يعنى ان الفعل الماضى يمتاز من المضارع والأمر بصلاحيته للتاء وأل فى التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال :

( وسم * بالنون فعل الأمر إن أمر فهم )

يعنى أن فعل الأمر يمتاز بشيئين صلاحيته لنونى التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وافهام الأمر وهو معنى قوله ان أمر فهم وأل فى النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة ثم قال :

( والأمر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل )

يعنى أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت وحيهل ومعناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس فى هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذى قبله الا كون غير القابل للتنوين مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بانه اسم فى قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بصه وحيهل .

---

والمضارع (وقوله أشم بالضم) وأما على لغة الكسر فى ميم الماضى فهى فى المضارع مفتوحة والفتح هو المتعين فى كلام الناظم موافقة لفتح اللام فى ولم فى الشطر الأول ( وماضى الأفعال بالتا مز ) (قوله كذى وشملت التاءين الخ) فيكون حينئذ أطلق المفرد وأراد المثنى وذلك سماعى ولهذا أصلحه ابن غازى بقوله :

وماضى الأفعال بالتاءين سم * والأمر بالنون اذا أمر فهم

والصواب ابقاء التاء فى النظم على افرادها ولا يحتاج لاصلاح ويكون المعنى بالتاء المنوعة الى نوعين لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين فى حكم واحد بالمفرد نحو قوله عز وجل : وما أنت بتابع قبلتهم . أى قبلتهم لان لكل واحد قبلة تخصه بدليل : وما بعضهم بتابع قبلة بعض . (وسم بالنون) (قوله كذى يمتاز بشيئين الخ) كلامه يقتضى أن كل شىء علامة مستقلة مع أن مجموع الشيئين علامة واحدة فكان الواجب أن يقول يعنى أن علامة الأمر مركبة من شيئين ويجب أن يقرأ قوله بعد وافهام بالنصب على أنه مفعول معه ليستفاد منه ما ذكرنا ثم ان المراد بالأمر المعرف بأل فى كلام الناظم الاصطلاحى المقابل للمضارع والماضى والمراد بأمر فى قوله إن أمر فهم الطلب فالدور مدفوع ( والأمر ان لم يك للنون محل ) (قوله اذا أفهم الأمر الخ) أى الطلب أشار بهذا الى دفع اعتراض وارد على الناظم حاصله أن يقال إنه عبر بقوله والأمر فيقتضى أن المراد بالأمر الاصطلاحى وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد هو اسم منافيا له ومناقضا وأجاب عنه المكودى بأن المراد بالأمر الطلب وان كلامه على حذف مضاف تقديره ومفهم الأمر ثم ان ابن غازى حمل قول الناظم اسم على مطلق الاسم الشامل للمصدر النائب عن الفعل نحو ضربا زيدا ولاسم الفعل وقال صوابه أن يبدل صه بصبرا ويحذف الواو من حيهل وأجابوا بان مقصود الناظم اسم الفعل فقط لأنه هو الذى يلزم الدلالة على الأمر والطلب فهو الذى ينبغى الاحتراز منه نعم يرد عليه لام الأمر فيقتضى أنها اسم فعل قال الشاطبى ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب (وقوله ولذلك مثله بصه الخ) اعترض على الناظم فى التمثيل بهما فان اسميتها معلومة من قوله والتنوين وأجيب بأن المعلوم سابقا مطلق الاسمية والمراد هنا الاسمية المخصوصة وهى للفعل وتمثيله يرشد لذلك ثم ان حيهل فيها لغات منها إبدال هائها عينا وليست هى التى فى الأذان والاقامة لان مجموع الحروف الأربعة هنا كلمة مستقلة وحى فى الأذان والاقامة اسم فعل كلمة برأسها وعلى حرف جر والصلاة أو الفلاح مجرور نقله الصفار فى شرح كتاب سيبويه ولا تغتر بما نقله الزياتى فى شرح الرسالة (وقوله وليس فى هذا البيت الخ ) يقال ان هذه فائدة وأى فائدة ولولا هذا البيت لتوهم أن اسم الفعل حرف لقوله سواها الحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضى والمضارع لكان متجها ولذا أصلحه من قال :

وما يكن منها لغير ذى محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

فهيهات ناب عن بعد ووى ناب عن أعجب المضارع وأجيب عن الناظم بأنه لما كان اسم الفعل من الأمر كثيرا لقوله :

* وما بمعنى افعل كآمين كثر * خصه بالذكر ولما كان اسم الفعل من الماضى والمضارع قليلا كما يأتى فى قوله :

* وغيره كوى وهيهات نزر * لم يذكره والله أعلم .

## ﴿ المعرب والمبنى ﴾

( والاسم منه معرب ومبنى * لشبه من الحروف مدنى )

يعنى أن الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لانه الأصل ومعرب مبتدأ وخبره منه مبنى مبتدأ وخبره محذوف تقديره منه ولما كان المبنى من الاسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى الا لعلة نبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ماعارضه معارض كأى فى الاستفهام والشرط فانها أشبهت

---

## ﴿ المعرب والمبنى ﴾

النظر فى علم النحو باعتبارين باعتبار المفردات وباعتبار المركبات فالأول نظر تصريفى يأتى وأخره وان كان المناسب تقديمه على المركبات لان مدار علم النحو دائر على المركبات مع تمام فائدتها حتى قيل ان علم التصريف ليس من علم النحو ثم الكلام على المركبات مبدؤه المبتدأ والخبر ومن هذا الباب الى المبتدأ والخبر كله وسيلة لعلم النحو وانما احتيج لهذه الوسيلة لان الأحكام التركيبية تفتقر الى مقدمتين الاعراب والبناء والتعريف والتنكير وبيان افتقار تفصيلهم فى اسم لا والمنادى مثلا بين أن يكون مضافا أو شبيها به فيعرب وبين أن يكون مفردا فيبنى ويأتى ان الحال والتمييز مثلا لا يكونان إلا نكرتين وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان الا معرفتين فاحتجنا لتقديم معرفة الاعراب والبناء والتنكير والتعريف وقدم المعرب والمبنى لأن معرفتهما آكد ولقصر الكلام عليهما ثم المناسب تقديم الاعراب والبناء وتأخير المعرب والمبنى لأن المعرب والمبنى مشتقان من الاعراب والبناء ومعرفة المشتق منه الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع وأجيب بأنه قدم الكلام على المعرب والمبنى لطول الكلام على الاعراب والبناء تأصيلا وتفريعا والاعراب فى اللغة يطلق على معان خمسة جمعها بعضهم فى بيت نصه :

بيان وحسن وانتقال تغير * ومعرفة الاعراب فى اللغة اعقلا

فمن اطلاقه على البيان قوله عليه السلام : البكر تستأمر وإذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها أى تبين ومن اطلاقه على الحسن قولهم جارية عروب أى حسناء ومن اطلاقه على الانتقال قولهم أعربت الابل عن مرعاها أى انتقلت ومن إطلاقه على التغير أعربت معدة الرجل أى تغيرت ومن إطلاقه على المعرفة أعرب الرجل اذا كان عارفا بالخيل * وأما الاعراب فى الاصطلاح فاختلفوا فيه على قولين فقيل إنه لفظى وهو مذهب المحققين وعرفوه بقولهم ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أوحرف أوسكون أوحذف وقيل إنه معنوى وهو ظاهر كلام س وذهب اليه الأعلم وأبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم وعرفوه بقولهم الاعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ﴿ فان قلت ﴾ هل هنالك ماينبنى على كون الاعراب لفظيا أومعنويا ﴿ قلت ﴾ لا ينبنى عليه شىء من جهة المعنى وانما ينبنى عليه من جهة اللفظ فاذا قلت جاء زيد مثلا فعلى أنه لفظى تقول زيد فاعل مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره وعلى أنه معنوى تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة الخ فعلى كونه لفظيا تكون الضمة مثلا نفس الاعراب وعلى أنه معنوى تكون علامة على الاعراب فقط وظاهر الناظم فى قوله: فارفع بضم الخ مع قوله: * والرفع والنصب اجعلن اعرابا * وصرح به فى التسهيل ان الاعراب لفظى ( والاسم معرب ومبنى ) (قوله كذى على قسمين الخ) رفع بهذا الابهام الذى فى عبارة الناظم حيث قال منه معرب ومبنى فتقتضى على ظاهرها أن منه شيئا آخر لا يقال فيه معرب ولا مبنى وهو الذى اختاره أبو حيان والسيوطى فى الأسماء قبل التركيب واليه ذهب بعضهم فى المنادى المفرد نحو يازيد وقيل به أيضا فى المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى والحق أن الاعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون وأحسن مايجاب به عن الناظم أن الحصر فى القسمين مأخوذ من قوله هنا: لشبه من الحروف مع قوله * ومعرب الأسماء ماقد سلما * من شبه الحرف إذ يلزم من اعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم فحينئذ لا واسطة بينهما ولا يؤخذ الحصر من جعل مبنى مبتدأ والخبر محذوف على حد: فمنهم شقى وسعيد. بل العبارة بهذا التأويل تحتمل الحصر وغيره (وقوله لأنه الأصل الخ) المراد بالأصل مايستحقه الاسم أولا وبالذات لا أن المراد بالأصل الراجح لانه يقتضى أنه يجوز فى كل اسم الاعراب راجحا والبناء مرجوحا وهو باطل وانما كان الاعراب أصليا فى الاسم لانه قد تعتريه معان لا تتميز الا بالاعراب كقولك ماأحسن زيد فيحتمل ثلاثة أوجه الاستفهام والتعجب والنفى فان رفعت أحسن وجررت زيدا كان استفهاما وان بنيت أحسن على الفتح فان نصبت زيدا كان تعجبا وان رفعته كان نفيا وقد يختلف الاعراب مع اتحاد المعنى كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره (لشبه من الحروف مدنى) قيل

الحرف فى المعنى لـكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة والاضافة من خواص الأسماء فألغى شبه الحرف ثم قال :

( كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا * والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا )

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام الأول الشبه الوضعى وهو ما أشبه الحرف فى كونه موضوعا على حرف أو حرفين وهو المشار اليه بقوله : * كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا * أى فى الاسمين من قولك جئتنا وهما التاء ونا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها على حرف واحد ونا مبنى أيضا لشبهه بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما أشبه الحرف فى المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى متى وفى هنا أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهاما وان الشرطية إن كانت شرطا وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معانى الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فانها أشبهت أن فى كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله: وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر ... فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لأن الفعل عامل غير معمول فيه وماناب عنه كذلك ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فقط فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن يكون

---

ان هذا يقتضى ان الحرف سابق وضعا على الاسم المبنى وليس كذلك وأجيب بان الواضع صور الحروف ذهنا ووضع الاسماء المبنيات أولا ثم وضع الحروف ووقع الشبه باعتبار مافى الذهن وحصر الناظم علة البناء فى شبه الحرف وهو مذهب الجمهور ولاعبرة بقول أبى حيان لا سلف له فى الحصر (قوله كدى فى المعنى ) الذى هو الاستفهام إن كانت استفهامية نحو : فأى الفريقين أحق. فاشبهت همزة الاستفهام والشرط ان كانت شرطية نحو: أيما الأجلين قضيت . فأشبهت إن الشرطية ﴿ فان قلت ﴾ إذا وإذ وحيث ملازمة للاضافة ومع ذلك بنيت ﴿ قلت ﴾ هذه الثلاثة مضافة إلى الجملة والاضافة اليها على خلاف الأصل لأنها فى تقدير الانفصال فلا تمنع من البناء ﴿ فان قلت ﴾ لدن وكم كل منهما لازم للاضافة إلى المفرد ومع ذلك بنيا ﴿ قلت ﴾ كل منهما أشبه الحرف من وجوه فضعفت الاضافة الأصلية فلذلك لم تعتبر ( كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا ) ( قوله كدى فى كونه موضوعا على حرف الخ ) اعلم أن الأصل فى الحرف الوضع على حرف أو حرفين والأصل فى الاسم أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف وسيقول الناظم: * وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف... فحيث وضع على أقل من ثلاثة استحق ما يستحق ما الأصل فيه الوضع على حرف أو حرفين وهو البناء لـكن قياس هذا ان الحرف إذا أشبه الاسم فى الوضع على ثلاثة كنعم وبلى انه يعرب ولاقائل به وأجيب بأن الاعراب إنما يؤتى به للدلالة على معنى والحرف لامعنى له فى نفسه فلا يعرب ( وقوله وهو ما أشبه الحرف فى المعنى الخ ) المراد بالمعنى الأمر النسبى الذى لا يقع إلا بين اثنين كالتنبيه فانه نسبة بين المنبه والمنبه ووضعوا له الهاء وكالخطاب فانه نسبة بين المخاطب بالـكسر والمخاطب بالفتح ووضعوا له الـكاف وذلك المعنى النسبى الأصل فيه أن يؤدى بالحروف فاذا أدى ذلك المعنى بالاسم بنى والمراد بالشبه المعنوى تضمن الاسم معنى الحرف بحيث لا يصح جمع الاسم المضمن مع الحرف المضمن معناه نحو من الاستفهامية فانها تضمنت معنى همزة الاستفهام ولامعنى للاتيان بالهمزة مع من فلا يرد نحو الحال والتمييز فان الأول على معنى فى والثانى على معنى من لـكنها ليست على سبيل التضمين إذ يمكن التصريح بالحرف معها ذكر ولذا أعربت فلا يقال فيه تضمين وانما يقال فيه تقدير نص على هذا أبو حيان وغيره ( وقوله فأشبهت معنى حرف الخ ) الأولى فاشبهت حرفا فى المعنى لأن عبارته تقتضى ان هنا أشبهت المعنى مع أنها انما أشبهت حرفا فى المعنى كان من حق العرب أن تضع ذلك الحرف فلم تضعه هذا قول الجمهور والذى للزمخشرى أن العرب وضعت له حرفا وهو أل العهدية فانها للاشارة الذهنية ولافرق بينها وبين الاشارة الخارجية ورده المحقق سيدى الطيب بأنه وان ذكره فى النكت وشاع فى مجالس التدريس فاسد إذ لو كان لافرق بين الاشارة الذهنية والخارجية واكتفى بمطلق الاشارة لزم أن تبنى جميع الأسماء فانها مشار بها ذهنا إلى مسمياتها كزيد وهو باطل فتعين أن المعتبر تضمن الاشارة الحسية الخارجية ولم تضع لها العرب حرفا ( وقوله والمراد به أن الاسم يبنى الخ ) أراد كدى بهذا الـكلام صرف عبارة الناظم عن ظاهرها من غير موجب كما ستراه ( وقوله فعبر عن هذا الشبه ) وهو كونها عاملة غير معمول فيها ( وقوله وماناب عنه ) الذى ناب عنه هو اسم الفعل ( وقوله كذلك ) أى يكون عاملا غير معمول فيـه ( وقوله ولم يرد أن الشبه الخ ) هـذا على ما قرر هو به من ان وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لازم من النيابة فحاصل كلامه ان الناظم عبر بالملزوم الذى هو النيابة عن الفعل وأراد لازم لازمه وهو شبهها بالحرف وبين الملازمة بقوله لأن الفعل الخ فاللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها ولازم اللازم شبهها بالحرف وهو

اسم الفعل هو النيابة عن الفعل فقط واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه مؤثر للفعل الذى ناب عنه الرابع الشبه الافتقارى وهو ان يكون الاسم مفتقرا إلى غيره افتقارا مؤصلا كالموصولات وهو المشار اليه بقوله : وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فانه غير مؤصل نحو سررت برجل يكتب إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال :

( ومعرب الأسماء ما قد سلما ※ من شبه الحرف كأرض وسما )

انما أخر المعرب وان كان الأصل تقديمه لأن المبنى محصور فما ذكر وما عداه معرب وقوله :

※ ومعرب الأسماء ما قد سلما ※

يعنى ان ما سلم من شبه الحرف فى الأوجه المذكورة وهو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدره أتى بمثال من الظاهر وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصورا

---

المراد هذا تقرير وبيان ما للمكودى كما لأبى حفص سيدى عمر الفاسى وكتب عليه ما حاصله هذا الكلام ولا حاجة اليه ولا دليل عليه ولا يصح اما انه لا داعى اليه فلأن كلام الناظم ظاهر من غير احتياج إلى تقدير لأن معناه كشبه الاسم الحرف فى كون كل من الاسم والحرف ناب عن الفعل فصه الذى هو اسم فعل ناب عن اسكت كما أن ليت مثلا نابت عن الفعل وهو أتمنى فوجه الشبه هو النيابة قطعا واما كونه لا دليل عليه فلأن اطلاق النيابة على لازمها المذكور وهو كونها عاملة غير معمول فيها مجازا يحتاج إلى قرينة ولا قرينة فى كلام الناظم ترشد اليه واما انه لا يصح فلأن ما بين به الملازمة من أن الفعل عامل غير معمول فيه كأسماء الأفعال باطل لأن الفعل عامل معمول فيه إذ النواصب والجوازم عاملة فيه ﴿ فان قلت ﴾ مراده بقوله غير معمول فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية ﴿ قلت ﴾ لا قرينة تدل على حمله على العمل الخاص وبعد ذلك فلا نسلم ان النيابة عن الفعل تستلزم مماثلة النائب للمنوب عنه من كل وجه فالمصدر النائب عن الفعل معمول الفعل الذى ناب عنه ( وقوله واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الخ ) نحو ضربا من قولك ضربا زيدا فان ضربا ناب عن اضرب وهو يؤثر فيه وأشار كدى إلى أن المراد بعدم التأثير عدم صحة تسلط العامل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبى ( وقوله أن يكون الاسم مفتقرا إلى غيره الخ ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين أن يكون مفتقرا إلى جملة أو إلى مفرد وليس كذلك لأنه يوجب البناء إلا الافتقار إلى الجملة فيخرج ما كان لازما للاضافة إلى المفرد نحو قبل وبعد فلا يلزم بناؤه ( وقوله كافتقار النكرة الموصوفة ) مثله فى شرح الكافية بقوله رجل يقول الحق محمود فرجل مبتدأ نكرة مفتقر للوصف بجملة يقول الحق تكون مسوغة للابتداء بالنكرة لكن رجل مفتقر فى هذا التركيب الذى جعل مبتدأ وفى تركيب آخر لا يفتقر هذا الافتقار ومنه قول الناظم هنا: وكافتقار أصلا. فوقع فى كلامه محترز ما يتكلم عليه لأن لفظة افتقار لا تفيد إلا بقيد أصلا فافتقار مفتقر إلى الوصف بأصلا لكن فى خصوص هذا التركيب إذ يصح أن تقول نحن إلى الله ذوو افتقار وأشار كدى بقوله أول التقرير فنوع شبه الحرف إلى أربعة الخ إلى أمرين أحدهما الرد على من جعلها ثلاثة فقط كالموضح وجعل الشبه الثالث والرابع قسما واحدا وجعل ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وذلك باطل لأن هذا التفسير يشمل جميع أنواع الشبه الأربعة لا خصوص شبه النيابة والافتقار والصواب أن يتبع الجمهور فى جعلها أربعة أو يجعلها شبهاً واحدا شاملا للأربعة ثانيهما الإشارة إلى أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئا ردا على من زعم انها للتمثيل وأدخل تحتها ثلاثة أنواع أخر من أنواع الشبه الاهمالى واللفظى والجمودى والحق ان هذه داخلة فى الأربعة الأولى كما يعلم من المطولات ( ومعرب الأسماء ما قد سلما ) قول كدى ( لأن المبنى محصور الخ ) فالكلام فيه قصير وعادتهم أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل وقدم أيضا لأن علته وجودية وهى شبه الحرف ( وقوله وماعداه معرب الخ ) دفع به الايهام الذى يقتضيه قوله منه معرب ومبنى المقتضى ان منه شيئا لا مبنيا ولا معربا وقد مر الجواب عنه ثم الاضافة فى قول الناظم ومعرب الأسماء بمعنى من إذ بين الأسماء والمعرب عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى نحو زيد وينفرد الاسم فى المبنى نحو هذا وينفرد المعرب فى الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا ضابط الاضافة التى بمعنى من ( وقوله ومثال من المقدر ) على هذا جمهور الشراح وجوز الشاطبى أن يكون مقصورا من سماء ضد أرض وهو أنسب من جهة التنظير إذ نظير أرض سماء والتعين فى النظم الأول لأن قصر الممدود ضرورة ولا داعي اليها مع امكان التخريج على غير ما يقتضيها ولأنه يكون فيه التنصيص على

وهى لغة من اللغات الواردة فى الاسم ثم قال :

( وفعل أمر ومضى بنيا )

لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع فى مبنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبنى منها وهو فعل الأمر والماضى فالماضى مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الآخر نحو اغز واخش وارم ويجوز فى قوله ومضى الرفع والجر والرفع أقيس لان التقدير وفعل مضى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره لدلالة ماتقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف فى قوله بنيا للتثنية ثم أشار الى المعرب من الأفعال بقوله :

﴿ وأعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث كيرعن من فتن ﴾

يعنى ان الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الاناث نحو الهندات يرعن أو نون التوكيد نحو هل تقومن ولما كان نون الاناث لا يكون الا مباشرا للفعل لم يقيده ولما كان نون التوكيد يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا نبه على ذلك بقوله مباشر وفهم منه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقومان

---

الاعراب التقديرى ويكون المأخوذ من هذا البيت حينئذ فائدتين حصر الاسم فى الاعراب والبناء وكون الاعراب لفظيا أو تقديريا وبهذا يسقط قول من قال لا فائدة فى هذا البيت (وقوله وهى لغة من اللغات الخ) مر فى البسملة انها ثمان عشرة لغة (وفعل أمر ومضى بنيا) قول كدى ( وبدأ بالمبنى منها الخ) هذا كأنه تنكيت على الناظم فان الأولى أن يقدم المضارع لشرفه بالاعراب ولشبهه بالاسم وأجيب عن الناظم بانه أخر المضارع لخروجه عن أصله اذ الأصل فى الأفعال البناء ولطول الكلام عليه وقول من قال انه قدم الماضى لكون زمانه سابقا غير ظاهر لانه لم يصر زمانه ماضيا حتى كان مستقبلا (وقوله فالماضى مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر الخ) نكت بهذا الكلام على الناظم من وجهين الأول انه قدم فى عبارته الأمر على الماضى مع ان الماضى مبنى اتفاقا والأمر فيه خلاف الثانى لم يبين مايبنى عليه الأمر والماضى وأجيب عن الأول بانه قدم الأمر زيادة فى الرد على المخالف فى بنائه حتى قدمه على المتفق عليه وعن الثانى بان المقام لتمييز المعرب والمبنى لا فيما يقع عليه البناء لكن اخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغى أما الماضى فمبنى على الفتح صحيح اللام كضرب أو معتلها نحو رمى وغزا أصلهما رمى وغزو بفتح الياء فى الأول والواو فى الثانى ثم تحركت الياء أو الواو فى الاصل وانفتح ماقبلهما فانقلبا ألفا فسكونها عارض والفتحة مقدرة فى الألف وقيل مبنيان على سكون الألف وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وضربوا فالسكون فى آخر الأول عارض كضم آخر الثانى فتقول فى ضربت وضربوا مبنيان على الفتح المقدر على انهما منع من ظهوره فى الأول السكون العارض لدفع ثقل توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وفى الثانى اشتغال المحل بضمة مناسبة للواو وقيل الماضى مبنى على السكون فى الأول وعلى الضم فى الثانى ﴿ فان قلت ﴾ ماوجه بناء الماضى على حركة مع ان الأصل فى المبنى أن يسكن ﴿ قلت ﴾ لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل ان يبنى على حركة ووجه شبهه بالمضارع انه يقع فى المواضع التى يقع فيها المضارع فيقع صلة وصفة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء مثال مايجمع هذه الستة على ترتيبها الذى طلع على سطح بيتى نزل وقد كره ان جاءنى أكرمته وقد حاز هذه المزية على فعل الأمر لأنه لا يقع فى موضع من هذه المواضع فلهذا لم يبن على حركة وبنى على خصوص الفتح للخفة (وقوله والأمر على السكون الخ) الى قاعدة مايبنى عليه الأمر أشار بعضهم بقوله :

والأمر مبنى على مايجزم * به مضارعه أيا من يفهم

وبقى على المكودى من هذه القاعدة مايبنى على حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى وقال الكوفيون انه لا أمر وانما هو مضارع مجزوم بلام الأمر فأصل اضرب عندهم لتضرب ثم حذفت لام الأمر للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وأتى بهمزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن (وقوله والرفع أقيس ) لانه الغالب عملا بقوله : ومايلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب ... ( وقوله وترك المضاف اليه على جره) والشرط المشار اليه بقوله * وربما جروا الذى أبقوا كما * الى آخر البيتين موجود ( واعربوا مضارعا ان عريا ) الضمير عائد على العرب أى نطقوا به معربا والعرب لم يتقدم لهم ذكر فهو مما يفسره السياق أو على النحاة أى حكموا باعرابه (قول كدى نحو الهندات يرعن) هذا مثال للمفهوم وهو عدم العرو من نون الاناث والفعل مع نون الاناث مبنى على السكون (وقوله نحو هل تقومن ) بفتح الميم مثال للمفهوم أيضا والفعل مع نون التوكيد مبنى على الفتح وسيأتى

أومقدر نحوهل تقومن يازيدون وعلامة رفع الفعل فى غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال ثم انتقل الى الحرف فقال :

( وكل حرف مستحق للبنا )

يعنى الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لانه لايلزم من استحقاق الشىء وجوده فيه فان الشىء قديكون مستحقا للشىء ويمنع منه ثم قال : ( والأصل فى المبنى ان يسكنا )

أصل كل مبنى اسما كان أوفعلا أوحرفا ان يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة الالموجب من تعذر أوغيره وقوله :

( ومنه ذوفتح وذو كسر وضم * كأين أمس حيث والسا كن كم )

أى ومن المبنى مايبنى على الفتح كأين أوعلى الكسر كأمس أوعلى الضم كحيث

---

فالتقى ثلاث نونات حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فصار تقومان بفتح نون التوكيد فالتقى سا كنان ولا يمكن حذف أحدهما أما الألف فلئلا يلتبس بالفعل المسند الى الواحد وسيقول الناظم :

* والمضمر احذفنه الا الالف *

وأما النون المدغمة فلا تحذف لفوات الدلالة على التوكيد المقصود فكسرت النون تشبيها بنون المثنى فالفعل مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال ومثله قوله تعالى : ولاتتبعان . (وقوله أومقدر نحو هل تقومن) بضم الميم أصله قبل التوكيد تقومون بنون الرفع مفتوحة ثم أكد بالشديدة فاجتمع ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى سا كنان الواو والنون المدغمة فحذفنا الواو لدفع التقاء السا كنين لقوله :

* والمضمر احذفنه الا الالف *

فبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة ومثله قوله تعالى : لتبلون. فالفاعل فى مثال كدى والنائب فى لتبلون هو الواو المقدرة والضمة قبل النون دالة عليها والمقدر كالملفوظ وبه يرد مازعمه العصام من انه تفطن لما أغفله سيبويه حيث منع حذف الفاعل مع أنه حذف هنا وانما أعرب المضارع العارى من التنوين لشبهه باسم الفاعل فى اللفظ والمعنى أما اللفظ فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فلأن كلامنهما بمعنى الحال والأستقبال فزيد ضارب أويضرب يحتمل كل منهما الحال والاستقبال فيكون المضارع محمولا على اسم الفاعل كما ان اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل فكل حمل على الآخر من وجه وانما بنى الفعل مع النونين لبعد شبهه بالاسم باتصال النونين به اللذين لا يتصلان بالأسماء وأما قوله : * أقائلن أحضروا الشهودا *

باتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم فضرورة ﴿فان قلت﴾ لم بنى الفعل مع نون الاناث على السكون مع ان الماضى بنى على حركة لشبهه بالمضارع كامر فكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى ﴿قلت﴾ حملوا المضارع المتصل به نون الاناث على الماضى المتصل به نحو ضربن فان آخره سا كن لفظا فكل من الماضى والمضارع حمل على الآخر وزعم قوم أن المضارع المتصل به نون الاناث معرب تقديرا بحركة منع من ظهورها لزوم السكون فى محل الاعراب (وكل حرف مستحق للبناء) قول كدى (وعبارته غير موفية بذلك لانه الخ) تبع فى هذا جمهور الشراح ولذا احتاج ابن غازى الى اصطلاحه بقوله :

* والحرف لايخرج عن حكم البنا *

وأنشدوا : كم من مستحق ليس يعطى ما استحق * ورائم لحقوق أمر ما الحـــق
فســـلم الأمر لرب ماخلق * فكل شىء فى المقادير سبق

وهذا وان تمالؤا عليه غلط فاحش وعبارة الناظم حسنة غاية لان وجوب بناء الحرف مأخوذ من قوله سابقا: لشبه من الحروف مع قوله: ماقد سلما من شبه الحرف لانه اذا كان المشبه بالحرف يبنى لشبهه به فأحرى المشبه به نعم يقال هل بناء الحرف عروض كبناء الاسم أواستحقاق وأصالة بين هنا أنه اصالة وأيضا التعبير بالاستحقاق أخص من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضى الاستحقاق ولذا عبر بالوجوب فى قوله:

* وكل مضمر له البنا يجب *

لان المضمرات أسماء والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق وانما بنى الحرف اصالة لانه لاينصرف ولامعنى له فى نفسه (والأصل فى المبنى أن يسكنا) (قول كدى أصل كل مبنى الخ) أشار به الى ان أل فى قول الناظم المبنى للاستغراق وانما كان الأصل فى البناء السكون لان البناء ثقيل والاعراب خفيف والحركة ثقيلة والسكون خفيف فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل وعبارة الناظم فى قوله :ان يسكنا تقتضى انه كان محركا ثم سكن وليس كذلك لان السكون أصلى لاطارىء ومعنى كون البناء على السكون أصليا انه أكثر ( ومنه ذوفتح وذوكسر وضم) هذا فى جواب سؤال مقدر وارد على قوله :والأصل فى المبنى أن يسكنا كأنه قيل له وهل خرج البناء عن الأصل الذى هو السكون

أما أين فاسم وبنى لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة ان كانت شرطا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما اتباعا لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة فى نحو ذهب أمسنا لا لتعذر السكون خلافا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر الى جملة أبدا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد وأما كم فاسم وبنيت على الأصل الذى هو السكون وهو المنبه عليه بقوله : ❋ والأصل فى المبنى أن يسكنا ❋ وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين ان كانت خبرية

---

فأجاب بقوله: ومنه الخ ثم ان الاسم ان بنى على السكون ككم فلا يرد عليه الا سؤال واحد وان بنى على حركة فترد عليه أسئلة ثلاثة كما فى أين وأمس وحيث قول كدى ( أما اين فاسم الخ ) دليل اسميتها دخول حرف الجر عليها فى نحو من أين جئت ( وقوله وأما أمس فاسم ) اعلم أن أمس له احوال أربعة تعرب فى ثلاثة أحدها اذا كانت نكرة منونة اسماً لمطلق زمن سابق على يومك نحو جئتك أمسا ثانيها اذا كانت مقرونة بأل ثالثها اذا كانت مضافة وتبنى فى صورة اذا كانت اسما لليوم الذى قبل يومك ودليل اسميتها فى صورة الاعراب التنوين أو أل أو الاضافة وفى صورة البناء العلمية ووجه بنائها فى هذه الحالة قال المكودى هو تضمن معنى أل أى العهدية فكما أن أل تفيد العهد فكذلك أمس واعترض كلامه من لم يفهم معناه من وجهين أحدهما أن الاسم اذا تضمن معنى الحرف فلا يصرح بذلك الحرف معه وهنا يقال بالامس ثانيهما أنه يقتضى أن أمس تعرف غيرها كما تعرف أل مع أنها معرفة فى نفسها بل ليس ثم ماتعرفه وكلا الاعتراضين ساقط أما الأول فلأن أمس التى الكلام فيها علم أو بمنزلته وأل المعرفة لاتدخل عليه وانما تدخل على أمس المنون النكرة الذى هو اسم لمطلق زمن مجهول وأما الثانى فلأن وجه الشبه بينهما أن كلا من أل وأمس يفيد العهد أما أمس فاسم لليوم الذى قبل يومك وهو معهود وأل تكون للعهد الذكرى أو الذهنى فقد تضمنت أمس المعنى الذى تفيده أل وأل حرف ومعناه فى غيره وأمس اسم ومعناه فى نفسه ( وقوله لتمكنها ) يقتضى أن أمس المبنية تستعمل معربة وليس كذلك اذ هى بناؤها لازم فالأولى أن يقول لشبهها بالمتمكنة أو يقال ضمير تمكنها عائد على أمس لا بقيد المبنية ( وقوله لا لتعذر السكون الى قوله على أصل التقاء الساكنين ) قال سيدى العربى الفاسى كل من سمعنا عليه هذا المحل يقول ان فى كلام كدى تدافعا وتناقضا فنفى أولا تعذر السكون وأثبته آخرا فى قوله على أصل التقاء الساكنين وتمحل بعضهم بأن جعل فى الكلام تقديما وتأخيرا وان الأصل لا لتعذر السكون وكان كسرة على أصل التقاء الساكنين خلافا لبعضهم وهو المرادى فيكون قوله وكانت كسرة من تمام كلام هذا البعض هذا حاصل ماقالوا هنا والحق أن كلام المكودى ظاهر غاية ولا وجه لاشكاله وبيانه ان قوله لا لالتقاء الساكنين ليس المراد به نفى الالتقاء مطلقا فان هذا لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل مثل المكودى فان التقاء الساكنين موجود قطعا على انه علل به فى أين قبل وفى حيث بعد فكيف يمكن أن ينكره هنا مطلقا بل المراد بقوله لا لالتقاء الساكنين نفى الخصوصية وهى كون العلة التقاء الساكنين فقط بل العلة أحد أمرين اما تمكنها وإما التقاء الساكنين ( وقوله خلافا لبعضهم ) فى اقتصاره على علة واحدة وهى التقاء الساكنين فقط ويكون قوله وكانت كسرة مرتبا على التعليل الثانى ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين أمس وغدا الذى هو اسم اليوم الذى بعد يومك حتى بنى الأول وأعرب الثانى ﴿ قلت ﴾ غدا محذوفة لامه فلو بنى لخرج عن الأصل من وجهين حذف لامه وبنائه وأجاب أبو حيان بأن أمس بمعنى الماضى وهو مبنى فما كان بمعناه يبنى وغدا بمعنى المضارع وهو معرب فيكون ما بمعناه معربا مثله ( وقوله وأما حيث فاسم ) دليله كونه ظرفا مفعولا فيه ( وقوله لأنه يفتقر الى جملة ) وفى بعض النسخ لأنها وسيقول الناظم : ❋ وألزموا إضافة الى الجمل ❋ حيث وإذ... ( وقوله تشبيها بقبل وبعد ) وجه التشبيه أن كلا منع مما يستحقه أما حيث فكانت تستحق الاضافة الى المفرد إذ هى الأصل فمنعت منها وأما قبل وبعد فكانا يستحقان الاضافة الى الملفوظ به دائما فمنعا منها فى الصورة التى يبنيان فيها على أن ثاء حيث قد تفتح وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل هما لغتان كالضم ( وقوله ان كانت خبرية الخ ) الصواب أن الشبه الوضعى عام

أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال :

( والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا )

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الاعراب بالنسبة الى الاسماء والأفعال وهى ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله:*والرفع والنصب اجعلن اعرابا*لاسم وفعل... ومثل للفعل بقوله : *نحو لن أهابا* وهو مضارع هاب من الهيبة ومختص بالاسم وهو الجر واليه أشار بقوله :

( والاسم قد خصص بالجر )

ومختص بالفعل وهو الجزم واليه أشار بقوله :

( كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما )

---

فى الخبرية والاستفهامية ولاوجه لتخصيصه بالخبرية (وقوله أو بالحمل على رب ) أى بحمل كم الخبرية على رب الدالة على التكثير فان كم الخبرية تفيد التكثير نحو: وكم من ملك. كما أن رب تفيد التكثير نحو رب رجل طالح لقيته لأن لقاء الرجل الطالح كثير ( وقوله أو لشبهها بكم الاستفهامية ) فيه نظر لأن كم الاستفهامية اسم والاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف اللهم إلا إذا قلنا شبيه الشبيه شبيه فلا اشكال حينئذ وترتيب الناظم الأمثلة مقصود لأنه قدم الخفيف وهو الفتح ثم الثقيل وهو الكسر ثم الاثقل وهو الضم فهو من باب التدلى وأتى الناظم بمن التبعيضية فى قوله: ومنه ذو فتح الخ اشارة الى أن أنواع البناء لا تنحصر فى الأربعة وهو كذلك خلافا للموضح وشارحه ز قال لا زائد عليها لأنه بقى عليه المبنى على حرف نحو يا زيدان ويا زيدون أو على حذف نحو اخش واغز وارم ( والرفع والنصب اجعلن اعرابا ) قول كدى ( على ألقاب ) المراد بالالقاب الأنواع فيؤخذ منه أن الاعراب جنس وتحته أنواع أربعة رفع ونصب وخفض وجزم وتحت هذه الأربعة أصناف فأصناف الرفع الضمة والواو والألف والنون وأصناف النصب الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون والذى تحت الخفض الكسرة والياء والفتحة والذى تحت الجزم السكون والحذف وانما فسرنا الألقاب فى كلامه بالانواع لأن الرفع ليس لقبا وعلامة للاعراب بل هو نفسه ونوع منه بناء على أن الاعراب لفظى وهو الذى صرح به الناظم فى سائر كتبه وظاهر عبارته فى قوله: اجعلن اعرابا أى نفسه وتقدير بعضهم اجعلن علامة اعراب ليفيد أن الاعراب معنوى غير سديد وتعريف الموضح الاعراب يقتضى أنه لفظى وقوله بعد علامات يقتضى أنه معنوى وجواب الأزهرى غير تام ( وقوله وهو مضارع هاب من الهيبة ) وهو الخوف فعين الكلمة ياء وأصله هيب يهيب كعلم يعلم فيقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ومصدره هيبة وأما الهبة بمعنى العطية فهو من وهب يهب وأصله يوهب ومنه قوله تعالى : يهب لمن يشاء. الآية واجعلن فى كلام الناظم بمعنى اعتقدن وليست تصييرية لأن الرفع والنصب لم يكونا غير اعراب فصارا اعرابا ثم ان الناظم قدم المعمول وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون وهو اجعلن وقد فعله فى مواضع منها قوله:*والفاعل المعنى انصبن بأفعلا* ومنها قوله:*وتلو أفعل انصبنه... وهو جائز خلافا للسيوطى فى منعه التقديم معترضا بذلك على الناظم ( والاسم قد خصص بالجر ) اعترض كلام الناظم هنا من وجهين الأول أن هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر الثانى أن فى عبارة الناظم قلبا لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل الجر هو الخاص بالاسم وكذا يقال فى قوله : كما قد خصص الخ فالاسم مقصور عليه والجر مقصور والغالب دخول الباء على المقصور عليه وأجيب عن الأول بأن ذكر الجر فى قوله بالجر لبيان كونه علامة من علامات الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم فالموضوع مختلف فلا تكرار وأجيب عن الثانى بأن الباء قد تدخل على المقصور من غير الغالب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلا فهو جيد وقد أشار العلامة الولى سيدى أحمد بن الحاج الى قاعدة البناء بعد الاختصاص بقوله :

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

وفى العروس للبها بطلانه * والحق ما مر لنا بيانه

لكن قيد السعد هذه القاعدة بما إذا لم تقع الباء بعد لفظ خصص والا فان وقعت بعده كما هنا فالكثير دخولها على المقصور والقليل دخولها على المقصور عليه فعلى هذا ماهنا من الكثير فالاعتراض ساقط على أن قلب العبارات من محسنات البديع كقولهم خرق الثوب المسمار وهو

وقوله ( فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر ) يعنى ان أصل الاعراب أن يكون بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا ثم مثل بقوله: كذكر الله عبده يسر. فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضا مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تمم علامات الاعراب الأصول بعلامة الجزم فقال ( واجزم بتسكين ) هذه العلامات التى ذكرها فى الأصل فى علامات الاعراب وغيرها من العلامات انما هو بالنيابة والى ذلك أشار بقوله ( وغير ما ذكر ينوب ) ثم مثل بمثال وهو ( نحو جا أخو بنى نمر ) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع فى مواضع النيابة فقال :

( وارفع بواو وانصبن بالألف * واجرر بياء ما من الاسما أصف )

يعنى ان الواو تنوب عن الضمة والألف تنوب عن الفتحة والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك أى فيما أذكرلك بعد هذا البيت وهى ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله : ( من ذاك ذو إن صحبة ابانا * والفم حيث الميم منه بانا )

فقوله ان صحبة ابانا أى إذا أظهر الصحبة نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال ورأيت ذا مال ومررت بذى مال واحترز به من ذو بمعنى الذى فى لغة طيء فان الأشهر فيها ذو بالواو فى جميع الأحوال وقوله * والفم حيث الميم منه بانا * أى إذا ذهبت منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك واحترز به من فم بالميم فانه يعرب بالحركات نحو هذا فمك ورأيت فمك ونظرت الى فمك ثم أشار الى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال :

---

واقع فى القرآن قال تعالى : وقد بلغنى الكبر. الاصل وقد بلغت الكبر وفى الحديث قال عليه السلام: زينوا القرآن بأصواتكم. أى زينوا أصواتكم بالقرآن لأن القرآن حسن لا يحتاج الى تحسين وفى كلام العرب كقولهم أدخلت القلنسوة فى رأسى الاصل أدخلت رأسى فى القلنسوة وذلك كثير ﴿ فان قلت ﴾ لم خصص الجر بالاسم والجزم بالفعل ﴿ قلت ﴾ لما كان الفعل ثقيلا لدلالته على أمرين الحدث والزمان أعطيناه الجزم الذى هو خفيف ليقع التعادل ولما كان الاسم خفيفا أعطيناه الخفض الذى هو ثقيل ثم ان التشبيه فى كما قد خصص الفعل الخ للتنظير لا للتعليل فيندفع ما قيل ان عبارة الناظم تقتضى أنه انما امتنع دخول حرف الجر فى الفعل لاجل امتناع دخول الجزم فى الاسم وتعبير الناظم بأن ينجزما المؤول بالانجزام غير مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والمناسب التعبير بالجزم ﴿ وأجيب عنه ﴾ بأنه لما كان الجزم ملازما للانجزام اكتفى بالانجزام اتكالا على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ما ورد وأجيب به يقال فى قوله بعد واجزم بتسكين ﴿ فارفع بضم ) الباء فى بضم للتصوير أو الآلة فيؤخذ منه ان الاعراب لفظى ولو جعلت للمصاحبة لاقتضى انه معنوى ( كذكر الله عبده يسر ) هذا المثال اشتمل على المرفوع والمنصوب والمجرور من الاسماء وعلى المرفوع من الافعال وأما المنصوب منها فقد مر فى قوله لن أهابا فقد استوفى الامثلة ولم يبق عليه الامثال للجزم ( قول كدى ثم تمم علامات الخ ) مع قوله بعد هذه العلامات انما يتمشى على القول بأن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظى فهى نفسه لا علامة ( وغير ما ذكر ينوب ) الذى ينوب عن الضمة أشياء ثلاثة الواو والالف والنون والذى ينوب عن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون والذى ينوب عن الكسرة شيئان الياء والفتحة والذى ينوب عن السكون شئ واحد وهو الحذف ( نحو جا أخو بنى نمر ) يجوز فى نمر وجهان الصرف وعدمه لانه علم على قبيلة من العرب نسبوا الى أبيهم نمر بن واسط فان صرفته نظرت الى الحى فلا تبق الا العلمية وهى لا تؤثر وحدها وان منعته من الصرف فللعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة وهذا الاخير هو الذى ينبغى حمل كلام الناظم عليه ليفيد أن النائب تارة يكون حرفا عن حركة وتارة يكون حركة عن حركة وحذفت نون بنى للاضافة لان أصله بنين ( قول كدى ثم شرع فى مواضع الخ ) المراد بالمواضع أبواب النيابة وهى سبعة أشار الى الباب الاول منها بقوله ( وارفع بواو وانصبن بالالف ) ( قول كدى وهى ستة الخ ) جعلها ستة تبعا للناظم وعدها الفراء وتبعه الزجاج وابن آجروم خمسة باسقاط الهن لأن اعرابه بالحروف لغة قليلة كما يأتى وقال الجوهرى فى كتاب له فى النحو انها سبعة بزيادة من فى حكاية النكرة فاذا قيل لك جاء رجل فقل فى حكايته سائلا عنه منو ورأيت رجلا تقول منا ومررت برجل تقول منى ( من ذاك ذو إن صحبة أبانا ) ( قول كدى بالواو فى جميع الأحوال ) ذو هذه المحترز عنها هى الموصولة المشار اليها بقوله فيما يأتى * وهكذا ذو عند طيء شهر * فتقول جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام وكما احترز من ذو الطائية احترز من ذا وذى الاشاريتين ثم ان يس قال لو حذف الناظم قوله : * ان صحبة أبانا * لما ضره لأن ذا وذى الاشاريتين مبنيان قطعا فهما خارجان لأن كلامنا فى المعربات وأما ذو الطائية فان قلنا انها مبنية أيضا وهو مذهب الجمهور فهى خارجة وان قلنا انها معربة على مقابل ما للجمهور. فالمقصود دخولها

( أب أخ حم كذاك وهن )

فأب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أى وهن كذاك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت الى هنيك والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار الى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الاعراب بالحروف فقال :

( والنقص فى هذا الأخير أحسن * وفى أب وتالييه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر )

يعنى ان النقص فى هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من اعرابه بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا وان النقص فى أب وأخ وحم يقل والقصر أشهر فيها من النقص فمن النقص قوله :

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم فى المثل : مكره أخاك لابطل . فأخاك مبتدأ ومكره خبره مقدم

---

وانها إذا زالت منه أعرب بالحروف وليس كذلك بل أصله فوه حذفت لامه اعتباطا ولكثرة الاستعمال فتارة تبدل عينه وهى الواو ميما وتارة تبقى على حالها قاله السيوطى فالأولى أن يقول إذا لم تقلب عينه ميما أو إذا لم تكن فيه الميم وقدم ذو للزومها الاضافة ﴿ فان قلت ﴾ فوملازمة أيضا للاضافة كذو فما وجه تقديم ذو عليها ﴿ قلت ﴾ أخره لأنه انحط عن درجة ذو لأنها لاتضاف لياء المتكلم وهو يضاف لها وفى الفم لغات أنهاها المرادى إلى عشر ( أب أخ حم كذاك وهن ) ( قول كدى والحم أبو زوج المرأة ) هذا تخصيص لها باعتبار العرف وإلا فالحم فى اللغة أقارب الزوج مطلقا قال ابن مالك وقد يطلق نادرا على أقارب الزوجة والاختان أقارب الزوجة والصهر يطلق عليهما معا ( وقوله كناية عما يستقبح الخ ) وقيل لا يطلق الا على الفرج ومن اطلاقه على الفرج قول من قال :

رحت وفى رجليك ما فيهما * وقد بدا هنك من المئزر

ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له. والشاهد فى الحديث حيث أتى بلفظ من وهى من صيغ العموم فيشمل الذكر والأنثى ( والنقص فى هذا الأخير أحسن ) ( قول كدى وهو الاعراب بالحركات الخ ) يعنى بعد حذف لام الكلمة وتفسير النقص بما ذكر صحيح لاتسامح فيه خلافا لبعض لأن الناظم أطلق النقص هنا وأراد ما يقابل الاعراب بالحروف ولم يرد النقص المصطلح عليه المشار اليه بقوله والثان منقوص الخ وقد أطلق النقص فى باب كان حيث قال: * وما سواه ناقص * على ما يقابل التمام وأطلقه فى التصغير على ما حذفت لامه حيث قال : * وكمل المنقوص فى التصغير * ( وقوله والقصر أشهر فيها الخ ) تبع فى التعبير باسم التفضيل الناظم وهى عبارة توهم ان النقص مشهور إلا أن القصر أشهر منه مع أنه صرح قبل بقلته فى قوله يندر وأجيب بأن النقص نادر مشهور فبالنسبة للاعراب بالحروف نادر وبالنسبة للقصر مشهور الا أن القصر أشهر وأكثر منه ( وقوله فمن النقص قوله بأبه ) إلى آخر البيت من الرجز ونسبه العينى وتبعه الأزهرى لرؤبة وهو لايصح لأن عديا صحابى ومات فى خلافة معاوية ورؤبة الشاعر أدرك الدولة العباسية فكيف يكون كبيرا معدا من الشعراء فى خلافة معاوية والصواب ان البيت لأبيه العجاج قاله غير واحد وعدى الممدوح هو عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور وفد على النبى صلى الله عليه وسلم فى شوال سنة تسع أو عشر فأسلم وحسن اسلامه وكان أولا نصرانيا ومات سنة ثمان أو سبع وستين وله مائة وعشرون سنة *اعراب البيت بأبه الباء حرف جر وأبه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والهاء مضاف اليه وهو متعلق باقتدى وعدى فاعل اقتدى ومعنى اقتدى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفى الكرم متعلق باقتدى أيضا وهو بيان للمقتدى فيه ومن شرطية ويشابه فعل الشرط وفاعله ضمير عائد على من وأبه مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فوق الباء وجملة فما ظلم جواب الشرط والشاهد فى بأبه وأبه حيث جر الأول بالكسرة ونصب الثانى بالفتحة واختلفو فى معنى فما ظلم فقيل فما ظلم أبوه حيث وضع النطفة فى رحم طيب وقيل فما ظلمت أمه حيث لم تزن به وقيل فما ظلم الولد حيث كان على نسق أبيه وقيل فما ظلم الجميع ( وقوله ومن القصر قولهم فى المثل الخ ) قائل هذا المثال أبو حنش وذلك ان ناسا قتلوا أخاه وكانوا بغار يشربون الخمر فجاء خاله فقال له يا أبا حنش ان هناك ظباء فى غار فهل لك فى اصطيادها قال نعم فخرجا فلما وصلا لباب الغار دفع خاله وقال له ضربا أبا حنش فقال بعض من كان فى الغار : ان أبا حنش لبطل

وقوله: وفي أب وتاليه بندر . يعني ان النقص يقل في أب وتاليه وهما أخ وحم وفاعل يندر ضمير يعود على النقص وقصرها مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك قليل ثم قال :

( وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا )

الاشارة بذا إلى الاعراب بالحروف يعني ان هذه الأسماء يشترط في اعرابها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جراً أن تكون مضافة الى غير ياء التكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحمها فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أخا ومررت بحم وان كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات المقدرة كسائر الأسماء المضافة الى ياء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف وتقديره أن يضفن لسائر الأسماء لا للياء ثم مثل بقوله :

( كجا أخو أبيك ذا اعتلا )

فأخو مضاف الى أبيك وأب مضاف لكاف الضمير وذا مضاف الى اعتلا وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لان غير ياء التكلم اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في المثنى وما ألحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنتان والى هذه أشار بقوله :

( بالألف ارفع المثنى وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا   كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان )

( وتخلف اليا في جميعها الألف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف )

---

فقال أبو حنش : مكره أخاك لا بطل . وقيل قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على الخروج لمبارزة على فلما لقيه على وأراد مبارزته قال له: مكره أخاك لا بطل. فأخاك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومكره خبر مقدم ولا يجوز أن يعرب مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم الاعتماد إلا على قوله فيما يأتى وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد (وقوله في أب وتاليه يندر الى قوله وهما أخ وحم الخ ) تكرار لانه شرحه أولا بقوله وان النقص في أب وأخ وحم يقل (وقوله وذلك قليل الخ) يؤخذ منه أنه جائز الا أنه قليل وهو اختيار الناظم واستدل عليه بنحو قول الشاعر: وأسماء من تلك الظعينة أملح. والجمهور لا يجيزون التقديم الا مع الاستفهام نحو أزيد من عمرو أفضل ثم ان الناظم خالف بين ضميرى قصرها ونقصهن فيوهم ان مفادها مختلف مع أنه واحد فالأولى ان يعبر بهن في الموضعين لان ها انما تعود في الغالب على جمع الكثرة وهن على جمع القلة وشاهدهما قوله تعالى : منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم . فلما كان ضمير منها يعود على اثنى عشر في قوله : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر . أتى بها ولما كان ضمير فيهن يعود على أربعة من قوله أربعة حرم أتى بهن (وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا) (قول كدى الاشارة بذا الى الاعراب) نكت بهذا على الناظم حيث كانت الاشارة الى البعيد فالاولى أن يقول ذلك باللام والكاف معا ليفيد أن الاشارة للأبعد الذى هو الاعراب بالحروف لا للبعيد والمتوسط وأجيب بان هنا قرينة تبين المراد وهي ان الاعراب بالنقص والقصر اعراب بالحركات والاعراب بالحركات على الأصل فلا يحتاج الى شروط والاعراب بالحروف على خلاف الأصل فهو الذى يحتاج الى شرط أو تقول ان النقص والقصر ذكرا استطرادا وتبعا والباب انما هو للاعراب بالحروف فالشرط انما يرجع له وضمير يضفن في النظم يحتمل أن يعود للاسماء الستة وهو ظاهر تقدير كدى أولا ويحتمل أن يعود الى أب وما بعده وكلاهما مشكل أما الأول فلان ذو وفو لا يستعملان إلا مضافين فاشتراط الاضافة فيهما من باب تحصيل الحاصل وأما الثانى فيشكل عليه التمثيل بذا اعتلا لأنا حيث جعلنا ضمير يضفن عائدا على غير ذو وفو دل على أنهما غير مقصودين وحيث مثل بذا دل على أنها مقصودة فيكون فيه تناف وأجيب باختيار الثانى وان ذا اعتلا أى ارتفاع تتميم للبيت ثم ان من جملة شروط الاعراب بالحروف أن تكون مكبرة لا مصغرة والا أعربت بالحركات وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة والا أعربت بالحروف على غير هذه الصفة لان المثنى يرفع بالألف وينصب بالياء وجمع المذكر السالم ينصب بالياء فهما مخالفان لاعراب هذه الأسماء وان اشترك الجميع في مسمى الاعراب بالحروف وأهملها المصنف لذكره هذه الأسماء كذلك لكن نص على تلك الشروط في جميع كتبه المطولة والمختصرة فالأولى التنصيص عليها هنا وزاد بعضهم في الشروط أن لا تكون منسوبا اليها وإلا أعربت بالحركة فتحصل مما مر أن هذه الأسماء الستة على ثلاثة أقسام قسم لا يعرب إلا بالحروف وهو ذو وفو وقسم يجوز فيه وجهان الاعراب بالحروف والنقص وهو الاعراب بالحركات الظاهرة وهو الهن وقسم يجوز فيه ثلاثة أوجه الاعراب بالحروف والنقص والقصر الذى هو لزوم الألف في الأحوال كلها والاعراب بالحركات المقدرة عليه وهو أب وأخ وحم (وقوله لسائر الأسماء لا للياء الخ) مثله في المعرب وهو غير صواب لانهم ذكروا في باب العطف انه يشترط في معطوف لا أن لا يصدق أحدهما على الآخر فصوابهما لغير الياء لا للياء ويكون لا للياء غير ضرورى الذكر (بالألف ارفع ) هذا الباب الثانى من أبواب النيابة

هو الاسم الدال على اثنين بزيادة فى آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه فقوله : بالألف ارفع المثنى. يعنى ان الألف تكون علامة للرفع فى المثنى نحو قال رجلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعنى ان كلا يرفع أيضا بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته الى الضمير والى ذلك أشار بقوله :

* اذا بمضمر مضافا وصلا *

وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليست بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما

---

(قوله كدى الاسم هو الخ) الاسم جنس فى الحد يصدق بكل اسم فيخرج به الفعل وجمعه بناء على ان الجنس يخرج اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع وسبب عدم صحة تثنيته ان مدلوله جنس فيصدق بالقليل والكثير نحو ضرب زيد عمرا فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين فأكثر فلا فائدة لتثنيته ولا جمعه اذ لفظه يفيد التثنية والجمع فلا حاجة لهما صونا للفظ عن الزيادة من غير فائدة بخلاف الاسم فاذا قلت زيد لم يدل الا على مفرد فاذا أردت اثنين أو أكثر فلا يستفاد ذلك الا بالاتيان بعلامة التثنية أو الجمع ﴿فان قيل﴾ ان الفعل مثنى فى يفعلان مجموع فى يفعلون ﴿قلت﴾ ان ذلك باطل اذ لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قاما اذا صدر منه القيام مرتين أو زيد قاموا إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر وهو باطل وأما الزيدان يقومان فيقال قاما مرة أو مرتين أو أكثر (وقوله الدال على اثنين) خرج به المفرد نحو رجل رجلان كسكران وصف لمن يمشى على رجليه وجمع التكسير نحو صنوان جمع صنو وهو الربيب الذى يكون فى جنب النخلة أو غيرها اذا أعرب بالحركات على النون المنونة لان صنوانا يستعمل بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير ويفرق بينهما بأنه اذا أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة وان أريد به المثنى كسرت النون دائما وأعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا فهو لفظ مشترك بين المثنى وجمع التكسير وليس له نظير الا قنو وقنوان اسم للعنقود والأولى التعبير بالموضوع لاثنين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله تعالى : ثم ارجع البصر كرتين . لانه وان دل على اثنين لكن لم يوضع الا للجمع قاله الزياتى (وقوله بزيادة فى آخره) خرج به نحو شفع وزوج مما دل على اثنين لا بالزيادة لكن اعترض الزمخشرى التمثيل بزوج لما يدل على اثنين من أن الحيوان اذا كان وحده قيل له مفرد فاذا كان معه غيره قيل لكل واحد منهما زوج وهما زوجان بدليل قوله تعالى: خلق الزوجين الذكر والأنثى . فأطلق الزوج على المفرد اهـ واعتراض الزمخشرى ساقط لان الذى يدل على العدد والكلام فيه زوج بدون أل والذى اعترض به الزوج بأل بمعنى البعل فلم يتواردا على فعل واحد (وقوله صالحا للتجريد) احترز به من نحو اثنين واثنتين وان خرجا مما بعده وكلا وكلتا (وقوله وعطف مثله عليه) احترز به من نحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لأبى بكر وعمر مما فيه تغليب ثم الضمير فى مثله المتبادر من كدى عوده على الاسم الدال على اثنين وهو لا يصح ولك أن تقول هو عائد على المجرد المفهوم من التجريد أو عائد على الاسم لا بقيد كونه دالا على اثنين ويشترط فى كل ما يثنى عند الأكثر ثمانية شروط أشار لها من قال :

وللذى ثنى قل ثمان * من الشروط فزت بالبيان
أولها الاعراب والتنكير * وعدم التركيب والنظير
وان يكون مفردا وأن لا * يغنى عنه غيره ع نقلا
كذا اتفاق اللفظ والمعنى فذى * شروطه مجموعة للمحتذى

فيخرج بالشرط الاول المبنى كأسماء الاشارات والموصولات ﴿فان قلت﴾ يرد ذان وتان واللذان واللتان فانها مثناة معربات مع أن مفردها مبنى ﴿قلت﴾ أجيب بانها غير مثناة حقيقة وانما على صورة المثنى فقول الناظم فى اسم الاشارة: وذان تان للمثنى. لصورته وللملحق به كقوله فى الموصول: واليا اذا ما ثنيا لا تثبت. اذا كان على صورة المثنى والملحق به ويخرج بالثانى العلم الباقى على علميته ولا يثنى العلم كزيد الا اذا قدر تنكيره والدليل على التنكير دخول الألف واللام ويخرج بالثالث المركب الاسنادى كزيد قائم مسمى به فلا يثنى اتفاقا وكذا المركب تركيبا مزجيا على الاصح وأما المركب الاضافى فيثنى صدره وهو المضاف فتقول فى تثنية غلام زيد غلاما زيد وقوله والنظير بالرفع عطف على الاعراب لا بالجر عطف على التركيب مدخول لعدم لانه شرط وجودى لا عدمى ويخرج به ما لا نظير له فى الوجود كالشمس والقمر وأما قولهم القمران فمن باب التغليب فهو ملحق بالمثنى ويخرج بالخامس غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذى على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ويخرج بالسادس اللفظ الذى لم يثن أصلا لاستغنائهم بعدد يدل على ذلك

وقيده باضافته إلى الضمير احترازا من المضاف الى الظاهر فانه يعرب حينئذ بحركات مقدرة بالألف ومضافا حال من الضمير المستتر فى وصلا وبمضمر متعلق بوصلا والتقدير إذا وصل بمضمر فى حال كونه مضافا اليه أى إلى الضمير وقوله كلتا كذاك أى كلتا مثل كلا فى أنه يرفع بالألف بشرط اضافته الى الضمير وفهم أيضا من قوله كلتا كذاك أن كلتا ليست بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذاك خبره وقوله :

اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان

يعنى ان اثنين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى بغير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقى وهما ابنان وابنتان وانما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنتين انهما ليست بمثناة حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها وقوله : * وتخلف اليافى جميعها الألف * جرا ونصبا...يعنى أن الياء تخلف الألف فى الجر والنصب فى جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما وقوله بعد فتح قد ألف يعنى ان الياء فى الجر والنصب يفتح ماقبلها بالفتح المعهود فى الرفع وهو المراد بقوله قد ألف والياء فاعل بتخلف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على اسقاط الخافض أى فى جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفى جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف * ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى جمع المذكر السالم وما ألحق به والى ذلك أشار بقوله : (وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب * وشبه ذين وبه عشرونا * وبابه ألحق والاهلونا * أولو وعالمون عليونا * وأرضون شذ والسنونا * وبابه ومثل حين قد يرد * ذا الباب وهو عند قوم يطرد

---

كثلاثة فانهم يستغنون عن تثنيته بستة وعن جمعه بتسعة ويخرج به اللفظ الذى استغنى عن تثنيته بتثنية غيره كسواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن ويخرج بالسابع ما اذا اختلفا فى اللفظ فلا يثنيان حقيقة وأما الأبوان بالألف واللام فهو من باب التغليب ملحق بالمثنى ويخرج بالثامن ما اذا اتفقا فى اللفظ واختلفا فى المعنى كالمشترك نحو عينين اذا أريد باحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يثنى جميع ذلك ﴿فان قلت﴾ لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات ﴿قلت﴾ لان التثنية والجمع فرعا الافراد والاعراب بالحروف فرع عن الحركات فاعطى الفرع للفرع والاصل للاصل وماذكره الناظم من اعراب المثنى بالالف رفعا الخ هو لغة الجمهور وأما كنانة وهمدان فيلزمان المثنى الالف فى الاحوال كلها ويعربانه بالحركات المقدرة عليها وعليه يخرج ان هذان لساحران وهنالك لغة أخرى تلزمه الالف أيضا فى الاحوال كلها أيضا ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا كالمفرد وبعضهم بالضمة المقدرة على الالف رفعا وبالفتحة على الياء والكسرة عليها وقال الزجاج ان المثنى مبنى على الالف رفعا وعلى الياء جرا ونصبا وهو ضعيف والباعث على التثنية الاختصار فالزيدان أخصر من زيد وزيد (وقوله وقيده بالاضافة الى الضمير الخ) ﴿ان قلت﴾ ماالفرق بين الاضافة الى الظاهر والى المضمر حتى فرقوا بينهما ﴿قلت﴾ لان الاضافة إلى المضمر على خلاف الاصل والاعراب بالحروف على خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل وأعطى الاصل للاصل وانما كانت الاضافة الى المضمر على خلاف الاصل لانه لايظهر فيه اعراب والاضافة الى الظاهر أصل لانه يظهر فيه الاعراب أو يقال اعربا تارة بالحركات المقدرة فى الالف مثل المقصور حيث أضيفا الى اسم ظاهر نحو كلتا الجنتين نظرا الى لفظهما وهو مفرد وبالحروف حيث أضيفا الى ضمير نظرا الى المعنى وهو مثنى (وقوله ومضافا حال الخ) لم يذكره كدى محترزا ويؤخذ منه ان قوله مضافا توكيد لمعنى الوصل وعلى هذا جمهور الشراح وقال الراكشى انه احترز به من يازيد وياعمرو القمح والشعير كلاهما أمر من كال من الكيل والالف فيه فاعل وهما مفعوله فالضمير موصول بها وهو غير مضاف وهذا وان أمكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى لان الكلام فى الاسم المعرب على انه وان أمكن فى كلا لايمكن فى كلتا والصواب أنه أتى بمضافا ليفيد أن المراد بالوصل الوصل البعدى لان لفظ الوصل يشمل القبلى والبعدى فيكون احترازا من الوصل القبلى نحو الزيدان هما كلا الرجلين فتعرب حينئذ بالحركات (وقوله على اسقاط حرف الجر) النصب على اسقاط حرف الجر لا يكثر فى غير ان وأن وكى الا والمجرور معرفة بأل نحو يمرون الديار أى بالديار وأما ان كان نكرة كما هنا فنادر والوجه الثانى لايصح الا بتأويل لان وقوع المصدر حالا موقوف على السماع ويقول الناظم : * ومصدرا منكرا حالا يقع * بكثرة ... قال كدى هناك ومع كثرته فلا يقاس عليه (وارفع بواو) هذا

يعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط فى مفرده أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط فى مفرده أن يكون مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين الأول للأول وهو عامر والثانى للثانى وهو مذنب وقوله وشبه ذين يعنى وشبه عامر ومذنب فى كونهما على ما ذكر وبواو متعلق بارفع وبياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العوامل فهو أيضا من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور عطفا على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا وبابه ألحق هذه هى الكلام التى ألحقت بجمع المذكر السالم فى الاعراب وذكر منها سبعة ألفاظ

---

هو الموضع الثالث من أبواب النيابة ( قوله كذى أن جمع المذكر السالم الخ ) أشار بهذا إلى ان قول الناظم سالم جمع من اضافة الصفة إلى الموصوف وكما يسمى جمع المذكر السالم يسمى الجمع الذى على حد المثنى والجمع على هجاءين ﴿ فان قلت ﴾ لم أعرب المثنى بالألف رفعا والجمع الذى على حده بالواو رفعا وهلا عكسوا ﴿ قلت ﴾ لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو اضربا والواو تدل على الجمع معه نحو اضربوا فاستصحب ذلك فى الاسم وتعليل الملوى نقلا عن ابن غازى لا معنى له (وقوله أحدهما اسم الخ ) المراد الاسم الخالص المقابل للصفة بدليل ما بعده ( وقوله أن يكون علما الخ ) احترز به من نحو رجل فلا يجمع بالواو والنون ﴿ فان قلت ﴾ قد ذكروا ان شروط المثنى الثمانية المارة تشترط فى الجمع على حده ومن جملتها أن يقدر تنكيره ولا يعرف الا ان دخلت عليه أل نحو الزيدون والا فيبنى على تنكيره فما الفرق بين النكرة الأصلية كرجل والعارضة كزيد حتى جمع الثانى دون الأول ﴿ قلت ﴾ أجاب الطيبى فى حواشى الكشاف بأن الأصل فى العلم أن لا يجمع لدلالته على شخص معين لكن جمع بتقدير كونه فى قوة وصف وهو كونه مسمى بالزاى والياء والدال بخلاف رجل فلا يدل على معين فلا يمكن تقديره وصفا اه ( وقوله لمذكر ) احترز به من المؤنث نحو هند ثم ان المراد كونه مذكرا فى المعنى ولا عبرة بلفظه فلو كان نحو هند وزينب علما لمذكر لجمع هذا الجمع ( وقوله عاقل ) احترز به من نحو واشق اسم لكلب ثم انه يوجد فى بعض النسخ تقديم عاقل على مذكر وفى بعضها لمذكر بلام الجر ( وقوله خاليا من تاء التأنيث ) احترز به من نحو طلحة وحمزة واستشكل عدم جمعه جمع تذكير مع قولهم فى العدد ثلاثة طلحات بالتاء فاعتبروا تذكيره فى العدد دون الجمع وأجيب بأن المعدود مدلول اللفظ وهو مذكر قطعا والمجموع هو اللفظ وهو مؤنث قطعا وفيه ألغز الزمخشرى فقال أخبرنى عن علم مذكر عاقل يجمع بالألف والتاء ( وقوله ومن التركيب ) أما المركب الاسنادى إذا سمى به نحو قام زيد فلا يجمع لأنه محكى والمحكى لا يغير وأما المركب المزجى فقيل يمنع جمعه مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه نحو سيبويه جاز جمعه والا امتنع نحو بعلبك وأما المركب الاضافى فلا يجمع الا صدره تقول فى جمع غلام زيد غلامو زيد بحذف نون غلامو الجمع للاضافة وقال الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز فيقال غلامو الزيدين ( وقوله أن يكون مذكرا ) أى صفة لمذكر فقط احترازا من نحو حائض وطالق واحترازا مما إذا كان الوصف يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لأنه لو جمع بالواو والنون لتمحض للتذكير والفرض انه مشترك فلا يتمحض لأحدهما الا بذكر قرينة خارجة عن جوهر وذات اللفظ كذكر الموصوف ( وقوله عاقلا ) ويوجد فى بعض النسخ مقدما على مذكرا واحترز به من نحو صاهل صفة لفرس ﴿ فان قيل ﴾ يرد على هذا القيد قوله تعالى : رأيتهم لى ساجدين . اذ هو جمع ساجد وصف فى المعنى لمن لا يعقل وهو أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ﴿ فالجواب ﴾ ان ما ذكر منزل منزلة من يعقل لفعلهن السجود الذى هو من أفعال العقلاء ( وقوله خاليا من تاء التأنيث ) احترز به من نحو علامة وفهامة ﴿ فان قلت ﴾ التاء فى نحو علامة وفهامة ليست للتأنيث وانما هى لتأكيد المبالغة ﴿ قلت ﴾ مرادهم هنا بتاء التأنيث التاء الموضوعة للتأنيث فى الأصل وان لم تستعمل الآن فيه ( وقوله لا يمتنع مؤنثه الخ ) احترز به من نحو سكران وغضبان فلا يجمع هذا الجمع لأن مؤنثه التى هى سكرى وغضبى لا تجمع بالألف والتاء فلو جعل ما ذكر علما صح فيه الجمعان وخرج عن موضوعنا ﴿ فان قلت ﴾ أجمع فى التوكيد فى نحو جاء الزيدون أجمعون جمع هذا الجمع فهو علم أو صفة ﴿ قلت ﴾ هو من قبيل الوصف لأن أصله اسم تفضيل ثم استعمل فى الجمعية ( وقوله أتى بمثالين ) جواب لما وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يقول الناظم جمعى عامر ومذنب بتثنية جمع لكن أفرده اتكالا على ظهور المعنى ( وقوله وهو جائز عند بعضهم ) لكن الناظم لا يراه فالاولى أن معمول انصب محذوف لدلالة معمول اجرر عليه أو العكس فهو من باب الحذف لا من باب التنازع ( وقوله وذكر منها سبعة ألفاظ ) فى هذا اشارة إلى أن الناظم لم يحرز الملحقات

عشرون وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وبابه يعني ثلاثين الى التسعين ويتضمن أيضا سبعة ألفاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وأولو وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظة وعالمون وهو أيضا اسم جمع لانه لامفرد له من لفظه وليس جمعا العالم لان عالما أعم وعليون اسم لأعلى الجنة فهو مفرد فى المعنى جمع فى اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع الى أرضين ووجه شذوذه أنه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كثبة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها فى التصغير كقولهم أريضة فشذ على هذا جملة فى موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون فى حال كونه شاذا والسنون وبابه يعنى كل ماحذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزين وثبين ومئين

---

وأجحف بها غاية ولم يرتبها بل ذكرها على حسب ماسمح الوزن وهو كذلك وقد أجاد الموضح هنا غاية حيث قسمها الى أربعة أقسام ورتبها ترتيباً حسنا فرحمه الله (وقوله وهو اسم جمع) لا يقال لو كان جمعا لعشرة لكان أقل مصدوقه مايصدق عليه ثلاثون بناء على أن أقل الجمع ثلاثة وقد علمت أنه لا يدل على ذلك (وقوله ثلاثين الى التسعين) نكت بهذا على الناظم إذ قوله وبابه يشمل مئين وليس مرادا لأنه من باب سنين كما يأتى ولو عبر بعشرين وأخواتها لكان أولى (وقوله ويتضمن) أى باب عشرين والأولى اسقاطه لان قوله من الثلاثين الى التسعين يغنى عنه فمجموع ألفاظ عشرين وبابه ثمانية وكلها واردة فى القرآن قال تعالى: إن يكن منكم عشرون . وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة . فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما. فاطعام ستين مسكينا. ذرعها سبعون ذراعا. فاجلدوهم ثمانين جلدة. إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة (قوله لانه ليس بعلم الخ) الضمير فى لأنه يعود على المفرد وهو أهل لانه اسم للشيء الذى ينسب اليه العشيرة وفى التنزيل: شغلتنا أموالنا وأهلونا. من أوسط ماتطعمون أهليكم. الى أهليهم (وقوله لانه لا مفرد له من لفظه) وأما من معناه فموجود وهو ذو بمعنى صاحب وأولوا من الاسماء اللازمة للاضافة قال عز وجل: ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى. ان فى ذلك لذكرى لأولى الالباب (وقوله لأن عالما أعم الخ) بيان العموم والخصوص أن عالم المفرد بفتح اللام اسم لكل ماسوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون انما يطلق على العقلاء والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس كما هنا وقيل جمع له باعتبار من يعقل (وقوله اسم لأعلى الجنة) هو الذى عليه الازهرى وجمهور شراح الألفية واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: كلا إن كتاب الأبرار لفى عليين مع أن فى آخر الآية مايشهد أن عليين اسم للكتاب نفسه وهو وما أدراك ماعليين كتاب إلا أن يكون كتاب على حذف مضاف أى محل كتاب والذى عند أبى السعود وغيره أن عليين علم على ديوان الخير الذى دون وجمع فيه كل ماعمله صلحاء الثقلين والملائكة سمى بذلك لانه سبب الارتفاع لأعلى الجنه فعلى هذا يكون كتاب فى الآية مرادا به حقيقته (وقوله جمع فى اللفظ) بل هو فى الأصل جمع على بكسر العين وتشديد اللام مكسورة من العلو ولم تتوفر فيه الشروط لانه غير علم ولا صفة ثم نقل وصار علما على مذكر (وقوله ووجه شذوذه أنه من باب سنين) مراده بكونه من باب سنين أن كلا من أرضين وسنين وأمثاله جمع تكسير لتغيير بناء الواحد إلا أنه ألحق بجمع المذكر السالم فان توفر فيه ضابط باب سنين فيكون لحاقه مطرداً والا فيكون شاذا كارضين وبما قررنا تعلم أن كلام كدى صحيح ولذا قال بركة فى حواشيه عليه أصاب فى رجوعه لأرضين والذى للشاطبي أنه راجع لجميع اللحقات وجعل الاهلون وماعطف عليه مبتدأ وجملة شذ خبره وأفرده باعتبار ماذكر فيكون الناظم موافقا لما نص عليه فى التسهيل من أن جميع الملحقات شاذة (وقوله فيعوض منه) أى حتى يعوض منه (وقوله حرف أصلي) الحرف الأصلي هنا وفيما قبل صادق بحذف فاء الكلمة وعينها ولامها والصواب تخصيص ذلك باللام ﴿فان قلت﴾ على اللام يحمل كلام كدى ﴿قلت﴾ يصح هذا الحمل لو لم يمثل قبل بعزة وهنا بعزين المحذوف فاء الكلمة (وقوله وعوض منه تاء التأنيث) الصواب أن يقول وعوض منه هاء التأنيث لاخراج نحو بنت مما حذفت منه لامه وعوض منها تاء التأنيث (وقوله كعزين) غير صواب ويوجد فى بعض النسخ عضين بالضاد بدل عزين وهى نسخة مصلحة (وقوله وثبين) جمع ثبة بضم ثاء المفرد ويجوز فى الجمع الكسر وهو الاكثر والضم والثبة الجماعة أصله ثبو بالواو حذفت وعوض منها هاء التأنيث وقيل أصله ثبى بالياء (وقوله ومئين) جمع مائة وأصله مئى بالياء ففعل به كما فعل بما قبله ومحترزات القيود التى ذكر كدى على الصواب انه يخرج بقوله ما حذف نحو تمرة لعدم الحذف فالتاء غير معوضة من شيء وبقوله لام الكلمة نحو عدة مما حذفت فاؤه وعوض منها هاء التأنيث إذ أصل عدة وعد بكسر الواو حذفوا فاء الكلمة وعوضوا منها هاء التأنيث فليس من باب سنين خلاف مايقتضيه

وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بذلك إلى سنين وبابه يعنى أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث فى النون ولا تحذف النون للاضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف . فى احدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعنى ان هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله :

دعانى من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

ثم قال:

( ونون مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق )

يعنى أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل وقيل هو مختص بالضرورة كقوله :

وماذا يدّرى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الاربعين

---

كدى ويخرج نحو ثبة اسم لوسط الحوض لان المحذوف عين الكلمة وبقوله وعوض عنه نحو يد ودم مما حذف منه لام الكلمة ولم يعوض منها شىء إذ أصلهما يدى ودمى وبقوله هاء التأنيث نحو اسم وبنت مما حذفت لامه وعوض عنها غير هاء التأنيث فأصل اسم سمو حذفوا لام الكلمة وعوضوا منها الهمزة وأصل بنت بنو ( وقوله الاشارة بذلك إلى باب سنين ) مثله فى المرادى والسيوطى والأشمونى والموضح على أحد الاحتمالين وقيل هو راجع للنوع المسمى به أيضا ويكون الناظم حينئذ افرد الاشارة باعتبار ما ذكر ثم ان الموضح شبه ذلك بغسلين وهو أحسن من تشبيه الناظم بحين لوجهين أولهما أن حينا لا يلازم الاعراب لجواز اضافته إلى الجمل وبنائه حملا على إذ وسيقول الناظم وما كإذ معنى الخ بخلاف غسلين فهو ملازم للاعراب والياء ثانيهما أن يكون التشبيه تاما فان الياء والنون زائدتان فى سنين مثلهما فى غسلين بخلاف حين ( وقوله فى احدى الروايتين ) وهى اثبات النون فى سنين والاعراب بالكسرة الظاهرة تحتها فبقاء النون مع الاضافة دليل على أنه أتى به على لغة غسلين ولو حذف النون للاضافة لكان على اللغة المشهورة وهى الرواية التى احترز عنها كدى بقوله فى احدى الروايتين (وقوله يعنى ان هذا الاستعمال )أى الذى هو لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون ( وقوله كقوله دعانى الى آخر البيت ) من الطويل وقائله الصلت بن عبد الله شاعر اسلامى ولجده صحبة وهو بيت من قصيدة قالها حين اشتاق الى وطنه وذلك انه كان يهوى ابنة عمه فمنع من تزويجها فخرج طبرستان ومات بها ودعانى فعل أمر بمعنى اتركانى وهو من خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر ويريدون بذلك التوكيد على حد قول امرىء القيس : قفا نبك الخ فيكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مخاطب واحد الالف توكيد له وقيل الالف هو الفاعل والنجد بفتح النون لغة ماارتفع من الارض والمراد به هنا موضع أوله من ناحية الحجاز من ذات عرق الى العراق وفاء فان للتعليل وسنينه باثبات النون قبل الهاء منصوب بفتحة ظاهرة على النون على انه اسم ان ولعبن فعل ماض والنون فاعله عائد على سنينه وشيبا بكسر الشين جمع أشيب حال من نا المجرور بالباء وشيبننا بفتح الياء المشددة فعل ماض والنون فاعله ونا مفعوله ومردا حال من نا وهو جمع أمرد وهو الذى لم ينبت شعر شاربه والمعنى اتركنى من ذكر هذا الموضع لان مرور السنين به لعب بنا كبارا و صغارا والشاهد فى سنينه حيث ثبتت النون مع الاضافة و نصب بالفتحة ثم ان كدى صرح بان المراد بقوم فى النظم العرب وظاهره تخصيص هذا الاطراد بسنين وبابه وصرح بذلك الشارح والمرادى والذى فى الأشمونى والموضح ان قول الناظم وهو عند قوم يطرد راجع لجمع المذكر السالم وكل ماألحق به وهو الصواب ويكون المراد بقوم النحاة وهو الموافق لما يوجد فى بعض نسخ الناظم والفراء يراه مطردا ( ونون مجموع وما به التحق ) ( قول كدى وقيل هو مختص بالضرورة ) أى بعد الياء ولم يسمع بعد الواو وفى هذا تنكيت على الناظم الذى يقتضى انه لغة قليلة لاضرورة ومااقتضاه الناظم فى الخلاصة من القلة هو الذى صرح به فى الكافية وذكره العينى وأجازه أبو حيان ولعله لكون التنكيت غير تام ضعفه كدى بقيل (وقوله كقوله وماذا ) البيت من الوافر وقائله سحيم بن وثيل الرياحى على اختلاف فيه وما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول والجملة بعده صلته والعائد محذوف أى يدريه ومعنى يدرى يبتغى والجملة من الموصول وصلته خبر ما ويجوز أن تكون ذا ملغاة مركبة مع ما فتكونا مفعولا مقدما وسيقول الناظم : ومثل ما ذا بعد ماستفهام. والواو فى وقدوا والحال والشاهد فى كسر نون الاربعين وقيل لا شاهد فى هذا البيت لاحتمال أن تكون النون كسرت للقافية ولاحتمال أن تكون الكسرة كسرة اعراب وانها مجرور بها فيكون معربا بالحركات اجراء له مجرى حين وقد اضطرب كلام ابن مالك كالموضح فتارة استشهد به على الاعراب بالكسرة وتارة على كسر

وقوله : (ونون ماثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه)

يعنى أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل قيل وهى لغة مع الياء وقيل مطلقا وقوله فانتبه أى فانتبه لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية * ومن مواضع النيابة نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله :

(وما بتا وألف قد جمعا * يكسر فى الجر وفى النصب معا
كذا أولات والذى اسما قد جعل * كأذرعات فيه ذا أيضا قبل)

يعنى أن المجموع بالألف والتاء الزائدتين وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات وانما نصب بالكسرة

---

النون والاعراب بالحروف (ونون ماثنى) (قوله كذى قيل وهى لغة مع الياء) شاهده قول حميد بن ثور يصف قطاة :

* على أحوذيين استقلت عشية *

والشاهد فى فتح نون أحوذيين تثنية أحوذى وهو الخفيف فى المشى وأراد بها هنا جناحى حمامة يصفها بالخفة (وقوله وقيل مطلقا) أى بعد الألف وبعد الياء ويوجد فى بعض نسخ المكودى بيت شاهد لكونها مفتوحة بعد الألف نص مايوجد ومنه قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

البيت من الرجز وقائله رجل من بنى ضبة وقيل مصنوع والجيد العنق وظبيانا اسم رجل وليس تثنية ظبى خلافا للهوارى وضمير منها يعود لسلمى والشاهد فى العينانا حيث أثبت الألف وفتح النون وقول من قال هذا البيت لادليل فيه لاحتمال انه لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ويعرب بالحركات على النون بمنزلة المفرد غير صحيح لقوله بعد ومنخرين بالياء فدل على انه لايلزم الألف فى الأحوال كلها (وقوله من الفرق الخ) ﴿ان قلت﴾ ماعلة ذلك وهلا عكسوا فكسروا نون الجمع وفتحوا غيره ﴿قلت﴾ المثنى خفيف والجمع ثقيل والكسر ثقيل والفتح خفيف فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل وكسر ماقبل الياء فى الجمع وفتح فى المثنى طلبا للتعادل لتقع الياء بين مفتوح ومكسور فى التثنية وبين مفتوح ومكسور فى الجمع وانما لحقتهما النون عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وقدم نون الجمع على نون المثنى لان الجمع مختص بالعقلاء فكان أشرف ولان الكلام فى الجمع فقلل الفصل اذ فصل واحد بين المثنى ونونه خير من فصلين ولم يذكر كل نون متصلا بمحله لانه غير مقصود بالذات فى هذا المحل لان المقصود به بيان العلامات الفرعية لكنه من التبرعات الجميلة وقد جمع الناظم البيتين فى بيت واحد فى الكافية نصها :

والنون فى جمع له فتح وفى * تثنية كسر وعكس قد يفى

(وما بتا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب النيابة وكان الأولى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذى لاينصرف على سائر المعربات بالحروف لان نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل وأجيب بان المفرد أصل للمثنى والمثنى أصل للجمع وجمع المذكر أصل لجمع المؤنث وأما مالا ينصرف لما كان شبيها بالفعل تأخر وهو فرق حسن غاية وما فى النظم موصوله فان جعلتها واقعة على المفرد طابقت ضمير الصلة وهى جمع وخالفت ضمير يكسر الذى هو خبر عن ما لان المفرد لا يكسر فى النصب وان جعلت ما واقعة على الجمع طابقت ضمير الخبر وهو يكسر وخالفت ضمير الصلة الذى فى جمع لان الجمع لايجمع وأجيب بان ما واقعة على الجمع وان ضمير جمع يعود على ما على حذف مضاف والتقدير والجمع الذى جمع مفرده بكذا يكسر كما مر نظيره أو انها واقفة على المفرد وهو على حذف مضاف تقديره وجمع ما أى المفرد الذى جمع فيكون جملة جمع صلة ما وضمير جملة عائد على ما وضمير يكسر الخبر عائدا على جمع المقدر هكذا فى جميع ما وقفت عليه والذى ذكره بعض المحققين أن ما واقعة على المفرد والجمع معا وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد وضمير يكسر يعود عليها باعتبار الجمع فهو من باب الاستخدام لان الاستخدام له نوعان أحدهما أن تريد بلفظ له معنيان أحدهما ثم تعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله :

مع تأتى الفتحة حمــــلا على جمع المذكر السالم لانه فرع عنـــه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله : كذا أولات والذى اسما قد جعل * كأذرعات فيه ذا أيضا قبل هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الأول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعنى ان أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى : وإن كن أولات حمل . الثانى ماسمى به من جمع المؤنث السالم واليه أشار بقوله : والذى قد جعل الخ . فتقول فى رجل اسمه هندات هذا هندات ومررت بهندات ورأيت هندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعات اسم موضع بالشام وذاله معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذى مبتدأ وصلته اسما قد جعل وفى جعل ضمير مستتر عائد على الموصول واسما مفعول ثان بجعل وكأذرعات متعلق بجعل أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى جعل وذا مبتدأ وهو اشارة الى الحكم المتقدم فى جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والتقدير والذى جعل اسما من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره * ومن مواضع النيابة الفتحة عن الكسرة واليه أشار بقوله :

---

إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا

فاطلق السماء أولا على المطر ثم أعاد الضمير على السماء باعتبار النبات اذ هو الذى يرعى والسماء يطلق على المطر والنبات وثانيهما أن يكون اللفظ له معنيان أيضا فتطلقه عليهما وتعيد الضمير عليه أولا باعتبار معنى وثانيا باعتبار معنى فتكون ما واقعة على المفرد والجمع فأعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد وضمير يكسر باعتبار الجمع ومنه قوله :

فسقى الغضى والسا كنيه وان هموا * شبوه بين جوانحى وضلوعى

فالغضى يطلق على الشجر وعلى النار فأعاد الضمير الأول الذى هو فى السا كنيه على الغضى باعتبار مكانه وأعاد الثانى الذى فى شبوه باعتبار النار الحاصلة من الشجر وكلاهما مجاز وهذا ظاهر غاية هذا وقد قال الحافظ سيدى الطيب ان السؤال غير وارد من أصله لان المفرد الذى جمع نفس الصيغة الدالة على الجماعة فعود الضمير على أحدهما يكون عودا على الآخر وباء بتا للاستعانة ليفيد أن التاء والألف زائدتان أولا آلة فيؤخذ منه انهما آلتان للجمع فهما زائدتان فلو كانت احداهما أصلية لم يكن جمع مؤنث سالما بل تكسير فيسقط قول من قال الصواب التقييد بالزائدتين لخروج نحو أبيات وقضاة فالتاء فى الأول أصلية والألف فى الثانى أصلية اذ أصله قضية جمع تكسير ينصب بالفتح على الأصل لان ذلك مستفاد من كلام المصنف كما علمت وبه تعلم غلط بعضهم فى قوله نظمت أبيات بكسر التاء فقيل له قل أبياتا بالفتح فقال وما بتا وألف الخ ثم لافرق بين أن يكون التأنيث حقيقيا كهندات أو مجازيا نحو : إن الحسنات يذهبن السيئات (قوله كذى حملا على جمع المذكر الخ) بيانه ان جمع المذكر أصل وجمع المؤنث فرع والأصل يعرب بالياء جرا ونصبا فلو أعرب الفرع بالفتحة على الأصل لكان له مزية على الأصل ﴿ فان قلت ﴾ المزية موجودة على كل حال فان الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بانه لما لم يكن فى آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للاعراب جعل الاعراب بالحركات (وقوله وقدم الجر الخ) أشار بهذا الى رد قول من قال لاحاجة الى ذكر الكسر لانه على الأصل كالرفع فأجاب كذى بان فائدته التنبيه على ان النصب محمول عليه (وقوله ولا مفرد له الخ) بل له مفرد من معناه وهو ذات وقيل انه جمع الى وزان مدى خلط بينهما (١) (وقوله وإن كن أولات) أصله كون من باب فعل بالفتح فنقل الى فعل بالضم لقوله فى اللامية وانقل (٢) لفاء الثلاثى شكل عين اذا اعـ*ـتلت الخ فلما اتصلت نون النسوة سكن النون لام الكلمة بعد تسكين الواو ونقل حركتها للكاف وحذفت الواو لدفع التقاء الساكنين وأدغمت النون فى نون النسوة فالنون هو اسمها وأولات خبرها منصوب بالكسرة (وقوله الثانى ماسمى الخ) أشار بهذا الى ان المراد بقول الناظم : والذى اسما قد جعل . ان معناه جعل علما على مسمى به وليس المراد فيه مطلق الاسمية فينصب لانها موجودة فى الجمع وفيه لغتان غير هذه وهما اعرابه اعراب مالا ينصرف فيخفض بالفتحة النائبة عن الكسرة من غير تنوين والثانى اعرابه اعراب جمع المؤنث فينصب بالكسرة مع حذف التنوين فاللغة الأولى راعت الجمعية فقط والثانى راعت العلمية والثالثة توسطت بين الأمرين راعت الجمعية فنصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذفت تنوينه ﴿ يقال ﴾ التنوين هنا للمقابلة لا تنوين الصرف ﴿ لانا نقول ﴾

---

(١) (قوله وزان مدى خلط بينهما) كذا بالأصل ولايخفى مافيه فلعل الصواب حذف قوله خلط بينهما على أنى لم أر هذا القول فى جميع مواد الألفية شروحا وغيرها فلو ذكر أصلها وما آلت اليه بعد الاعلال كما فعل غيره لكان أحسن فائدة اه

(٢) (قوله لقوله فى اللامية وانقل الخ) لايصح أن يكون علة لما قبله فلعل فيه حذفا تقديره ثم نقلت ضمة العين الى الفاء لقوله فى اللامية : وانقل الخ . اه

( وجر بالفتحة مالا ينصرف ) يعنى ان الاسم الذى لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر النصب لانه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عليه أل أشار الى ذلك بقوله:

( مالم يضف أو يك بعد أل ردف ) فشملت أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما فى موضع رفع نائبة عن الفاعل ويحتمل ان يكون فعل امر وما فى موضع نصب على أنه مفعول به وما فى قوله مالم يضف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل * ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك فى خمسة أمثلة من الفعل واليه أشار بقوله :

( واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا * وحذفها للجزم النصب سمه * كلم تكونى لتروى مظلمه )

يعنى ان علامة الرفع فى هذه الأمثلة الثلاثة هى النون وهذه الأمثلة ثلاثة فى اللفظ وفهم من قوله لنحو أنها أكثر وتصل بالاستقراء إلى ثمانية لأن يفعلان شامل لما الفه ضمير نحو الزيدان يفعلان ولما ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث ويتضمن أيضا تفعلان بالتاء فانه شبيه بيفعلان ويكون أيضا ألفه ضميرا نحو أنتما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان واما تسألون فيكون واوه ضميرا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه يشبهه وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون يفعلون وعلامة جمع نحو يفعلون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه الاضميرا فهذه ثمانية أمثلة فى التقدير وان كانت ثلاثة فى اللفظ والنون مفعول أول باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون

---

كان للمقابلة حيث كان جمعا وقد انسلخ بعد جعله مسمى به عن الجمعية فالتنوين للصرف (وجر بالفتحة ) هذا هو الباب الخامس من أبواب النيابة (قوله كدى ان الاسم الذى لا ينصرف الخ ) الاسم الذى لا ينصرف هو مافيه علتان فرعيتان نحو مررت باحمد فانه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أو علة واحدة قامت مقامهما نحو مساجد فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله : اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

ويأتى بيانه فى باب مالا ينصرف ان شاء الله وانما لم يدخل فى الاسم الذى لا ينصرف الجر لانه أشبه الفعل فكما لا يدخل الجر فى الافعال كذا لا يدخل فما أشبهها وهو الاسم الذى لا ينصرف فان أضيف أو دخلت عليه أل بعد من الأفعال فرجع الى الأصل فدخل الجر فيه ( مالم يضف أو يك بعد أل ردف ) يس أى مدة انتفاء كل من الأمرين معا لا أحدهما فقط وان كان العطف بأو لأنها وقعت فى حيز النفى فتفيد العموم كما فى قوله تعالى: مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة. وانما تكون لأحد شيئين إذا وقعت بعد الاثبات ( قول كدى ومعنى ردف تبع ) قيل ان ردف مستغنى عنه بقوله بعد أل وأجيب عنه بأن البعدية لا تستلزم الاتصال لان بعد ظرف متسع فيتناول نحو مررت بالرجل أحمد فزاد ردف لرفع هذا الايهام وقول بعض زاده خوف توهم ان بعد فى النظم بالضم مقطوع عن الاضافة مع أنه مفتوح بعيد غاية البعد ( وقوله ويحتمل أن يكون فعل أمر ) هذا أولى ليوافق قوله بعد واجعل لنحو الخ قوله وسم معتلا الخ وجملة ردف فى موضع الحال من اسم يكن على حذف قد ومفعوله محذوف تقديره قد ردفها ﴿ واجعل لنحو ﴾ لما فرغ من ذكر النيابة فى الأسماء شرع فى ذكرها فى الأفعال ولهذا قال كدى فى التوطئة ومن مواضع الخ وهذا هو الباب السادس من أبواب النيابة ( قول كدى فى هذه الأمثلة ) لم يقل كقول بعضهم الأفعال لأن هذه ليست أفعالا بأعيانها كالأسماء الستة وضابطها كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة ( وقوله وهذه الأمثلة ثلاثة ) اضطرب كلامه فجعلها فى التوطئة خمسة وفى التقرير ثلاثة وثمانية والكل صحيح بل تصل بالاستقراء الى عشرة فمن نظر لمجرد اللفظ مقرونا بالواو والألف أو الياء ولم يعتبر كونه مفتتحا بتاء ولا ياء جعلها ثلاثة ومن نظر الى كون الفعل مفتتحا بالياء أو التاء فى تفعلان وتفعلون ولم ينظر لضمير ولا حرف وأما تفعلين فلا تكون الا بالتاء جعلها خمسة ومن نظر إلى ما ذكر مع زيادة كون الألف فى يفعلان بالياء وتفعلان بالتاء يكون ضميرا وحرفا وإلى كون الواو فى يفعلون بالياء يكون ضميرا وحرفا وإلى كون الواو فى تفعلون بالتاء يكون ضميرا و كون الياء فى تفعلين ضميرا جعلها ثمانية ومن نظر إلى أن أنتما تفعلان المثال الأول فى التاء عند كدى شامل للمثنى المذكر والمثنى المؤنث المخاطبين نحو أنتما يا هندان تفعلان فتكون تسعة وزاد عاشرا وهو ما إذا كان مفتتحا بالتاء للمؤنثتين الغائبتين والألف ضمير نحو الهندان تفعلان وهو عكس المثال الثانى فى التاء عند كدى جعلها عشرة وبعضهم جعلها تسعة باعتبار كون الخطاب مع التاء قسما واحدا لا فرق بين كونه للمذكر أو للمؤنث وبعضهم جعلها سبعة ومنهم من جعلها ستة (وقوله على لغة أكلونى الخ ) أى على لغة من يلحق الفعل المسند الى الجمع علامة الجمع وهذه اللغة هى المشار اليها بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الخ وأما على لغة الجمهور فالقياس أكلتنى أو أكلنى ( كلم تكونى لتروى مظلمه ) اعرابه لم حرف جزم وتكونى مجزوم بحذف النون والياء اسمها

وقوله وحذفها للجزم والنصب سمه أى علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله كلم تكونى ومثال للنصب وهو قوله لترومى مظلمة يجوز فى لامه الفتح والكسر والقياس الفتح * واعلم أن علامة الاعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك فى الأسماء والأفعال المعتلة وبدأ بالأسماء المعتلة فقال (وسم معتلا من الأسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالأول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا * والثانى منقوص ونصبه ظهر * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر )

يعنى أن ما كان من الأسماء حرف اعرابه الفا قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقى يسمى معتلا وليس من الأسماء ما حرف اعرابه واو قبلها ضمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلا مفعول ثان من الاسماء متعلق بسم وصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول لأجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ثم ان القسم الأول من المعتل وهو ما حرف اعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الاعراب يعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله :

(فالأول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا)

ثم نبه على القسم الثانى بقوله : (والثانى منقوص ونصبه ظهر * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر )

يعنى أن القسم الثانى من المعتل يسمى منقوصا وتظهر فيه الفتحة فى حال النصب لخفتها فى الياء نحو رأيت القاضى وتنوى فيه الضمة والكسرة فى حال رفعه وجره لثقلهما فى الياء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله : (وأى فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف * فالألف انو فيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمى * والرفع فيهما انو واحذف جازما * ثلاثهن تقض حكما لازما ) يعنى ان المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يغزو وما آخره ياء نحو يرمى وجميع ذلك يسمى معتلا

---

واللام فى لترومى لام الجحود وترومى منصوب بحذف النون بان مضمرة بعد لام الجحود ومظلمة مفعوله وجملة لترومى فى محل نصب خبر تكونى ﴿ فرع ﴾ انما أعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف وبالضمة ليناسب الواو وبالكسرة ليناسب الياء لم يمكن الاعراب فيه ولا موجب للبناء فجعلت هذه النون بدلا من الضمة لمشابهتها للواو فى الغنة وفى ادغامها فيها نحو من وال وأخرت النون وهى علامة للرفع عن الفاعل وهى الألف أو الواو أو الياء لأن الضمير المرفوع كالجزء لا سيما ان كان الضمير حرفا من حروف اللين وكسرت النون فى يفعلان تشبيها بنون المثنى وفتحت فى يفعلون وتفعلين تشبيها بنون الجمع وبعضهم زعم أن الاعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال ( وقوله والقياس الفتح ) موافقة للغة والكسر فى كلام الناظم متعين لسلامته من سناد التوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى ( وسم معتلا ) قدم الموضح شرح قول الناظم واحذف جازما ثلاثهن على قوله وسم معتلا لأنه هو الباب السابع من أبواب النيابة ولما فعله الناظم وجه حسن وهو أنه لما فرغ من اعراب الصحيح من الاسماء والأفعال شرع فى المعتل منهما وقدم الاسم لشرفه ( قول كدى وليس من الأسماء الخ ) أى العربية كما هو موضوع كلام النحاة وأما قولهم سبو وصفرو وكسكسو فمن أوضاع العجم ( وقوله قبلها ضمة ) أى لازمة احترازا من نحو هذا أخوك فانها غير لازمة ( وقوله لتعذر النطق بها ) وقد قيل :

تعذرا فى الألف استثقالا * فى الواو والياء فخذ مثالا

كقال موسى معشر الهود قد * يأبى محمد ويغزو من جحد

( وقوله ويسمى مقصورا ) سمى بذلك لقصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها لكن يشاركه الفعل فى هذا ولا يسمى مقصورا اصطلاحا لكن الممدود منه نحو جاء لا يقال فيه ممدود اصطلاحا والمقصور يقابله الممدود وكتب بعض الأدباء الى بهاء الدين ابن النحاس:

سلم على المولى البهاء وصف له * شوقى اليه وأننى مملوكه

أبدا يحركنى اليه تشوق * جسمى به مشطوره منهوكه

لكن نحلت لبعده فكأننى * ألف وليس بممكن تحريكه

ثم ان كان الاسم الذى آخره ألف ممنوعا من الصرف قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل والفتحة نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: رب موسى. مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة للعلمية والعجمة فان أضيف خفض بالكسرة كموسى بنى اسرائيل ﴿ والثانى ﴾ يقرأ بحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهى لغة لا للوزن كما قيل ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين يدو قاض حتى جعل الاعراب فى الأول ظاهرا وفى الثانى مقدرا مع ان كلا منهما حذفت لامه ﴿ قلت ﴾ العرب تحذف شيئا ولا تريده ويصير نسيا منسيا ومنه يدو قد تحذف الشيء وتريده ومنه قاض ويدلك على الارادة وعدمها التثنية فانهم قالوا يدان بدون رد المحذوف وقالوا قاضيان بالرد ( وأى فعل ) لله در من قال :

ألف القوام وواو صدغك بعده * ياء العذار المستدير لمحتنى * أعللن جسمى بالصدود فسميت * عند النحاة لذا حروف العلة

وأى فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شانية وآخرمنه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستتر فى كان الشانية المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخرمنه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفى عرف ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله : * فالألف انو فيه غير الجزم * يعنى ان ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما فى الألف نحو زيد يرضى ولن يخشى فالألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال ويجوز رفعه على الابتداء وقوله : أبد نصب ما كيدعو يرمى * يعنى أن ما آخره واو كيدعو أوياء كيرمى يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمى ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمى معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله : والرفع فيهما انو. يعنى ان الرفع ينوى فى الواو والياء لثقل الضمة فى الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله :

**واحذف جازما * ثلاثهن الخ**

يعنى ان هذه الحروف الثلاثة أعنى الألف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو لم يخش ولم يغزو ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر فى احذف ثلاثهن مفعول باحذف ومعمول جازما محذوف تقديره للأفعال وتقض مجزوم على جواب الأمر وحكما مفعول به ان جعلت تقض بمعنى تؤدى ومفعول مطلق ان جعلته بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكما لازما

---

( قول كدى وأى فعل شرط الخ ) هذا هو الصواب ولا يصح جعلها موصولة لأن أى هذه مضافة الى النكرة والموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة عملا بقوله : * واخصصن بالمعرفة * موصولة أيا ... (وقوله وهو مرفوع بالابتداء الخ) لم يبين الخبر واختلف فيه قيل جملة الشرط فقط وهو الأصح أو جملة الجواب أوهما وعدم البيان أول الاعتراضات العشرة التى اعترض بها المعرب على المكودى ( وقوله وكان بعده مقدرة ) أى وهى فعل الشرط وهذا مخالف لما أصلوه انه لا يحذف الفعل بعد شىء من أدوات الشرط غير ان ولو إلا ان كان مفسرا بفعل بعده نص عليه ابن هشام (وقوله ويحتمل أن تكون شانية ) هذا يقتضى ان الشانية غير الناقصة مع انها عينها لاحتياجها الى اسم وخبر وأجيب عنه بأنه ذهب على مذهب أبى حيان وانها تامة ويكون اسمها على انها شانية ناقصة ضمير الشان وجملة آخرمنه ألف خبرها واعترض هذا المعرب أيضا بأن جملة خبرها لابد أن تشتمل على ضمير يعود على اسمها وليس هنا الاضمير منه فان عاد على اسم كان بقى المبتدأ الذى هو أى بلا ضمير يعود عليه من الخبر لان الأصح ان الخبر الشرط فقط وان عاد على المبتدأ بقى اسم كان بلا ضمير يعود (وقوله مفسرة للضمير المستتر ) ﴿فان قلت﴾ الجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب ﴿قلت﴾ مالم تكن عمدة والا لكان لها محل وهو هنا خبر والخبر عمدة (وقوله ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الخ) الأولى أن يقول ووقف عليه بحذف الألف لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف ولم يتعرض كدى لاعراب قول الناظم * أوواو أوياء * واعرابهما انه إن جعل ألف بالرفع مبتدأ كانا مرفوعين وان جعل بالنصب خبرا لكان كانا منصوبين (وقوله والفاء جواب الشرط ) الأولى أن يقول والفاء رابطة بين الشرط والجواب سيقول :* واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * وقد قيل: والفاء فى الجواب قل للربط * ولا تقل فيها جواب الشرط (وقوله ومعتلا حال منه) يعنى ان جعل عرف يتعدى لواحد وان جعل متعديا لاثنين كان معتلا مفعولا ثانيا وبما قلنا يتطابق مع ما يأتى له جمع التكسير حيث أعرب جمعا من قوله : * وفعل لفعلة جمعا عرف * مفعولا ثانيا ... ( وقوله من باب الاشتغال) أى فيكون مفعولا فيه على معنى فى والأصل انو فى الألف فحذفت وانتصب الألف على التوسع ( وقوله ويجوز رفعه على الابتداء) الأول أولى لقوله :

* واختير نصب قبل فعل ذى طلب * (واحذف جازما) مذهب سيبويه ان الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فحذفوا حرف العلة للفرق المذكور فهو محذوف عنده لا به وابن السراج يقول ان الحركة فى الأفعال لا تقدر لان الاعراب فرع فيه فلا حاجة لتقديره فلما دخل الجازم حذف الحرف فهو كالدواء المسهل ان وجد فضلة أخذها والا أخذ من قوى البدن فالحرف محذوف بالجازم لا عنده لانه لا حركة مقدره قال ز ويحتمل كلام الناظم المذهبين وفيه نظر لان الناظم نص أولا على ان المعتل معرب بالحركات فى قوله: فالألف انو فيه غير الجزم. وفى قوله: * والرفع فيهما انو * وهو قول سيبويه ونص ثانيا على انه مجزوم بحذف الحرف فى قوله * واحذف جازما ثلاثهن * وهو قول ابن السراج فيكون ما قاله الناظم مذهبا ثالثا مركبا منهما وبه قرر ضح كلام الناظم وهو الذى فى الشذور وابن الحاجب فى كافيته والرضى فتكون أبواب النيابة سبعة عند الناظم أيضا وأجيب عن كدى بان كلام الناظم محتمل للمذهبين بالنظر لقوله: واحذف جازما . وقطع النظر عما تقدم لكنه بعيد ( وقوله ثلاثهن مفعول باحذف) ثم يحتمل أن يعود الضمير على الأفعال ويكون على حذف مضاف أى احذف أو اخرهن أى الأفعال ويحتمل أن يعود على الأحرف ولا تقدير حينئذ ﴿لا يقال﴾ القياس حذف حرف العلة كما حذف للجازم ﴿لانا نقول﴾ علامة النصب

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

النكرة هى الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال :

( نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا )

يعنى ان النكرة هى ما يقبل أل وهى الألف واللام وقوله مؤثرا أى مؤثرة للتعريف واحترز بذلك من أل التى لا تؤثر التعريف كالالف واللام الزائدة كاللاتى والتى للمح الصفة كالحارث فان كليهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفا وقوله : * أو واقع موقع ماقد ذكرا * يعنى ان من النكرة مالا يقبل أل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما فى معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شىء وكلاهما يقبل أل وقوله :

( وغيره معرفة كهم وذى * وهند وابنى والغلام والذى )

يعنى أن غير النكرة معرفة فالمعرفة هى مالا يقبل أل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كابنى والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذى ولم يذكر المقصود بالنداء نحو يارجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل

---

وجودية لأنها حركة وعلامة الجزم عدمية والوجودية لا بد لها من حرف تقوم به فلو حذف لبقيت من غير حرف وهى لا تقوم بنفسها والله أعلم .

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

هذه هى المقدمة الثانية من المقدمتين السابقتين وهما فى الأصل اسما مصدر نكرته وعرفته فنقلا وسمى بهما المنكر والمعرف ومناسبة ذكر هذا الباب عقب المعرب والمبنى أن غالب المعارف مبنى وغالب النكرات معرب ( قول كدى هى الأصل الخ ) وجه بأمور منها ان النكرة لا تحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ومنها ان بعض الأسماء النكرة لم تعرف والمستقبل بنفسه أولى بالاصالة ومنها ان مسماها أسبق فى الذهن ( نكرة قابل أل مؤثرا ) ( قول كدى والتى للمح الصفة ) التعبير بلمح الأصل أولى بل قد يكون منقولا من غير صفة بل من مصدر كفضل أو من اسم عين كنعمان وأجيب بأن المراد بالوصف الحالة التى كان عليها قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية ( وقوله كذى بمعنى صاحب ) نحو مررت برجل ذى مال أى صاحب مال واستشكل التمثيل بذو بوجهين أحدهما انها تفسر بصاحب وهو وصف وأل الداخلة على الاوصاف نحو الضارب موصولة معرفة ثانيهما أن ذو لا تستعمل إلا مضافة فتفسر حينئذ بصاحب المضاف وصاحب المضاف لا يقبل أل لأن أل والاضافة لا يجتمعان وأجيب عن الأول بأن أل الداخلة على الأوصاف قد تكون للتعريف اذا أريد بالوصف الدوام والثبوت بأن يكون صفة مشبهة وذلك كاف إذ لا يشترط قبولها فى كل تركيب أو نقول ان المراد بصاحب ذات موصوفة بصاحبية وذات تقبل أل وأجيب عن الثانى بأنه روعى لفظ صاحب مجردا وذلك كاف ورده الحافظ سيدى الطيب بأن الشرط أن يقبلها مع الاضافة والالزم أن يكون غلام من غلام زيد نكرة وهو باطل قال ولم أر جوابا عنه مقنعا ( وقوله وما بمعنى شىء ) فى نحو مررت بما معجب لك أى بانسان معجب لك ﴿ فرع ﴾ الأفعال نكرات لأنها موضوعة للخبر وحقه ان يكون نكرة إذ لو كان معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة إذ الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة ﴿ فان قلت ﴾ إذا كانت نكرات فهل تعرف كما يعرف الاسم النكرة ﴿ قلت ﴾ تعريفها محال لأنها لا يضاف اليها لأنها جمل ولذلك لا تدخل عليها أل ودخولها على الجمل محال وهذا على ما للنحويين والذى للأصوليين أن الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير ﴿ فان قلت ﴾ يرد علينا العلم كزيد وعمرو فانه يقبل أل عند تثنيته أو جمعه ﴿ قلت ﴾ العلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره كما مر فهو عند ارادة تثنيته نكرة ولم يتعرض كدى لاعراب هذا البيت مع انه صعب وحاصل ما قالوا هنا إن نكرة مبتدأ والمسوغ كونه صفة لمحذوف أى اسم نكرة ولذا قال قابل أل ولم يقل قابلة اعتبارا بلفظ اسم المقدر ويصح أن يكون قابل مبتدأ ونكرة خبره وهو الذى يناسب قوله وغيره معرفة وأل مضافة (١) إلى ماقبلها من اضافة الوصف إلى مفعوله ومؤثرا حال من أل وشرط اتيان الحال من المضاف اليه الآتى فى قوله : * ولا تجز حالا من المضاف له * إلا إذا... الخ موجود إذ المضاف الذى هو قابل يصح ان يعمل فى الحال وموقع مفعول فيه ولا يصح أن يكون مفعولا مطلقا لأن المعنى ان يقع فى محل ما يقبلها لا ان المراد ما يقع وقوعا كوقوعه إذ لو كان كذلك لدخلت عليه أل بنفسه وهناك مناقشات فى كلام الناظم كلها ساقطة ( وغيره معرفة ) الضمير عائد على ما ذكر من قبول أل أو الواقع موقع ما يقبلها على حد عوان بين ذلك ولا يصح عوده على نكرة والا لقال وغيرها ولا يصح أن يعود على ما يقبل أل أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر وإلا لقال

---

(١) لعله مضاف اليها ما قبلها اه .

فى المعرف بأل لـكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف النداء وفى اسم الاشارة ولم يرتبها فى المثل ورتبها فى الفصول ثم شرع فى أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال :

( فما لذى غيبة أو حضور * كأنت وهو سم بالضمير )

يعنى ان ما دل على غيبة نحو هو أوحضور نحو أنت وأنا يسمى ضميرا ودخل فى قوله أوحضور اسم الاشارة لأنه حاضر لـكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى المتصل بقوله :

( وذو اتصال منه مالا يبتدا * ولا يلى الا اختيارا أبدا )

يعنى ان الضمير المتصل هو مالا يصلح الابتداء به أى وقوعه فى أول الـكلام ولا يلى الا فى الاختيار وفهم منه انه يلى الا فى غير الاختيار كقول الشاعر :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا إلاك ديار

---

وغيرهما ﴿ لا يقال ﴾ افرد لأن العطف بأو ﴿ لانا نقول ﴾ أو التى يصح فيها ذلك هى التى للتخيير وهى هنا للتنويع ولا يعود على اسم المقدر لانه يصير لا فائدة فى الاخبار اذ من المعلوم أن غير النكرة معرفة ( قول كدى فى المعرف بأل الخ ) أى فتكون أل مقدرة وناب عنها حرف النداء ( وقوله وفى اسم الاشارة ) وعليه فتكون تعرف بالقصد والاقبال وهذا الأخير هو الذى اختاره فى التسهيل ( وقوله ولم يرتبها فى المثل الخ ) نسخة فيها بالمثل بجمع الـكثرة وفى بعضها بالمثال بالافراد وكلاهما غير ظاهر والأولى أن يقول فى الأمثلة بجمع القلة ( وقوله ورتبها فى الفصول الخ ) تبعا لترتيبه فى كافيته أيضا حيث قال :

فمضمر أعرفها ثم العلم * واسم اشارة وموصول متم

وذو أداة ومنادى عينا * وذو اضافة بها تبينا

وقوله فى التوطئة وأعرفها وهو الضمير المراد بالاعرفية شدة التميز لمسماه ولاشك أن ضميرى التكلم والمخاطب أشد تميزا لمسماها من العلم وان كان يعين مسماه مطلقا وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به فى التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من ان الضمير مطلقا فى مرتبة واحدة ثم يجب أن يقال الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة * وقد رأى ابن جنى سيبويه فى منامه فقال له ما فعل الله بك فقال له غفر لى بقولى أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة وليس المراد ان الله جل جلاله لم يقبل من سيبويه الا هذا العمل بل غفر له بسببه ( فما لذى غيبة ) ( قول كدى يعنى ان ما دل على غيبة الخ ) صوابه على صاحب غيبة لتخرج أحرف المضارعة لأنها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لـكنها لا تدل على الصاحب لأن الياء تدل على مطلق الغيبة وما عداها على الحضور ( وقوله ودخل فى قوله أو حضور الخ ) فيه نظر لأن اسم الاشارة عند الناظم قريب وبعيد فالبعيد لا دلالة له على الحضور قطعا والقريب دلالته عليه بالالتزام لأن الواضع انما وضعها لتدل على القرب أو البعد أو التوسط على القول به وقد لا يلزم من القرب الحضور فقد يكون قريبا منك ولا يكون حاضرا معك فالحضور أخص ولا ترد أيضا الاسماء الظاهرة نحو زيد فانها وان دلت على الغيبة ولذا يقولون الاسم الظاهر من قبيل الغيبة الا انها وضعت لمسمياتها المعينة مطلقا لا بقيد كونها غائبة فلو صدر العبارة بقوله : يعنى ان ماوضع لصاحب غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت كما فى عبارة غيره لسلم من الايهام ( وذو اتصال ) ( قول كدى أى وقوعه فى أول الـكلام الخ ) تفسير الابتداء فى النظم بهذا يصير قوله بعد ولا يلى الا اختيارا أبدا حشوا لانه على هذا التفسير يخرج ضمير الرفع المنفصل نحو هو قائم وضمير النصب المنفصل نحو اياك نعبد لأن كلا منهما يصح وقوعه فى أول الـكلام والذى ينبغى أن يفسر الابتداء به فى النظم أنه هو الذى لا يصح جعله مبتدأ فيخرج به ضمير الرفع المنفصل بأنه يكون مبتدأ وبقى ضمير النصب المنفصل أخرجه بقوله ولا يلى الا اختيارا أبدا نعم يستغنى بهذا عن الأول لـكن لا يضر اغناء الثانى عن الأول بل المضر العكس ويؤخذ منه أن المنفصل هو الذى يصح الابتداء به ويلى إلا فى اختيار الـكلام ( وقوله كقول الشاعر ومانبالى الخ ) البيت من بحر البسيط وما الأولى نافية ونبالى فعل مضارع وفاعله مستتر فيه من المبالاة بمعنى الاكتراث وفى بعض نسخ كدى وماعلينا وإذا ظرف فيه معنى الشرطية وما زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية لا يليها الا جملة فعلية وسيقول الناظم : والزموا إذا اضافة إلى جمل الأفعال وجار تنا خبر لـكنت منصوب بالفتحة من الجار وأن حرف نصب مدغمة فى لا النافية ويجاور منصوب بأن وأن وصلتها معمول لنبالى والا حرف ايجاب والـكاف فى موضع نصب على الاستثناء مقدم على المستثنى منه وهو ديار أى أحد

وقوله (كالياء والكاف من ابنى أكرمك * والياء والها من سليه ماملك) فأتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهى ياء المتكلم من ابنى وهى مجرورة بالاضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به وقوله : (وكل مضمر له البنا يجب * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)

يعنى ان الضمائر كلها مبنية وقوله : * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * يعنى ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابنى تصلح للنصب لأنها مجرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لانها منصوبة وان الهاء من سليه تصلح للجر لانها منصوبة وان الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع قوله :

(للرفع والنصب وجر نا صلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كله رفعا ونصبا وجرا وقد مثل به مجرورا فى قوله كاعرف بنا ومنصوبا فى قوله فاننا ومرفوعا فى قوله نلنا المنح والمنح جمع منحة وهى العطية وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة ومالم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل فى الاعراب كله وهو نا علم أن عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا وواو الضمير وألف الاثنين ونون الاناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ قوله :

---

وفيه الشاهد لأن القياس أن يقول الإياك وأنكر المبرد وجود هذا وأنشد سواك ومعناه إذا كنت جارتنا فلا نبالى بعدم مجاورة غيرك ونائب فاعل يبتدأ فى النظم ضمير مجرور بالباء أصله به ثم حذف الجار وحده توسعا فاستتر الضمير كما قالوا فى المشترك أصله المشترك فيه ولا يقال إن الجار والمجرور النائب محذوف وان كان العائد يحذف نحو قوله ولم يحسدونى أى فيه لأن النائب لا يحذف (كالياء والكاف) (قول كدى فاتى بهذه المثل الخ) الأولى أن يقول الأمثلة وانما أتى بهذه الأمثلة الأربعة وان كان تمكنه أن يأتى ببعضها اشارة إلى تقسيم الضمير الى مرفوع ومنصوب ومخفوض وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وغائب لكن لم يرتب الأمثلة للتقسيم الأول كما جرى عليه اصطلاحهم بأن يقدم المرفوع ثم المنصوب ثم المجرور بل ذكرها على سبيل ما سمح له الوزن ورتبها بحسب التقسيم الثانى حيث أتى بما للمتكلم ثم للمخاطب ثم للغائب فيكون تدليا وذلك ترتيبها فى درجة التعريف والاخصية وتظهر فائدة الاخصية فى قوله بعد: وقدم الاخص فى اتصال. وفى قوله ابنى أكرمك اشارة الى أن الناظم كاشف ابنه بأنه سيضع ويكرم هذه الألفية بشرح ثم قال انه لامنة له عليها فسليه أيتها الالفية ماملك واكتسب منك من العلوم . (وكل مضمر له البنا يجب) قيل الأولى أن يؤخر هذا الشرط الى أن يفرغ من الضمائر وفيه نظر لان الناظم لما تكلم على الضمير المتصل منطوقا وعلى المنفصل مفهوما وتضمن قوله ابنى الخ الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور فعم جميع اقسام الضمير فناسب ذكر البناء عقبها وعبر بكل اشارة الى عدم خروج فرد من البناء بخلاف اسم الاشارة خرج بها ذان وتان والموصول خرج منه اللذان واللتان ولم يذكر كدى علة بنائه وهو من المتأكد وقد ذكر فى التسهيل له أربعة أسباب أصحها الشبه الوضعى فى جميعها لأنها اما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة وحمل على سائرها طردا للباب ويدل على أنه أصح قوله سابقا: كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا . ولا تكرار بين ما هنا وهناك لانه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة ربما يتوهم المتوهم أنه معرب رفع ذلك التوهم بالنص على البناء هنا وقد ذكر كدى فى الكبير أن علة بناء الضمير هى المخالفة لانك إذا أردت المبتدأ قلت أنا والفاعل أكرمت والمفعول أكرمنى والاسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعا ونصبا وجرا (ولفظ ماجر) (قول كدى يعنى ان كل ضمير نصب الخ) تقديره صحيح والمناسب لعبارة المصنف أن يقول يعنى ان لفظ المجرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب وانما قدم المصنف الجر ليستفاد من أول كلامه أن المشاركة انما هى فى المتصل لان ضمير الجر لا يكون منفصلا (وقوله ففهم منه ان الياء الخ) هذا منطوق لامفهوم ومثاله ربى أكرمنى ومثالها فى الكاف ماودعك ربك . وفى الهاء قال له صاحبه وهو يحاوره فيكون ترقيا من المجرور الى المنصوب والمرفوع (للرفع والنصب) (قول كدى مرفوعا فى قوله نلنا) لم يبين هل نال مبنى للفاعل أو للمفعول والذى صرح به غيره أنه مبنى للمفعول ونا نائبه وهذا لا يظهر لان نال انما يتعدى لمفعول واحد وهو المنح هنا فلم يبق لنا إلا أن يكون فاعلا ومعنى نلنا حزنا ولا يقال ان نا نائب إلا لو قيل أنيل بالهمزة المتعدى الى اثنين لان أصله أنا لنا الله المنح (وقوله وفهم منه ان الياء الخ) الاولى أن يؤخر هذا التحصيل ويذكره عند قول الناظم بعد وألف والواو الخ وقد يعتذر عنه بأنه لما كان قول الناظم بعد وألف الخ مؤخرا عن محله ومحله عند قوله سابقا فما لذى غيبة الخ كما قاله ضح تنكيتا عليه ذكر هذا التحصيل هنا (وقوله فمجموع الضمائر المتصلة) أى البارزة مع قطع النظر عما يتفرع منها (وقوله تسعة الخ) هذا بحسب مواضع الاعراب رفعا ونصبا وجرا فخمسة للرفع فقط وثلاثة للنصب والجر وواحد للثلاثة ثم ان الناظم يقول لك .

(وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما)

يعنى ان ألف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث الغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن الا أن قوله وغيره شامل للتكلم والمخاطب ولاتكون هذه الضمائر للتكلم أصلا ولكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عوض قوله وغيره وخوطب لكان أحسن وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بألف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الاالتاء وانما استغنى عنها لتقدم ذكرها فى قوله: بتافعلت. ثم قال :

(ومن ضمير الرفع مايستتر * كافعل أوافق نغبط اذ تشكر)

يعنى ان من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن أن ذلك لايكون فى ضمائر النصب ولافى ضمائر الجر وذكر أربعة

---

أيها الطالب اعرف حقنا لاننا من العلماء ويحتمل أن يكون المعنى اعرف بحق كتابنا فانه نفعك المنح والعطايا التى هى فيه وقدم المصنف المجرور وهو بنا ثم أتى بالمنصوب ثم المرفوع اشارة إلى أن الطالب ينبغى له أن يخفض جناحه فى مبدأ القراءة ليصير فى مقام المنصوب ثم يصير فى مقام المرفوع وهم العلماء العاملون (وألف والواو) قد علمت أن الاولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله فما لذى غيبة لأنها أمثلة له وينص على أنها ضمائر الرفع (قول كذى يرشد إلى مراده) لاسيما ان أعرب قول الناظم كقاما حالا من فاعل غاب واعلما حالا من غيره لأن الحال قيد فى صاحبها ويكون كلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب وأجاب بعضهم عن الناظم بأن لفظ غير عند البيانيين تطلق على معنيين قريب وبعيد لكن اطلاقها على القريب أولى والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه فلا اعتراض عليه ﴿لايقال﴾ من أى وجه يكون المخاطب أقرب من التكلم ﴿لأنا نقول﴾ ضمير الغائب موال لضمير المخاطب فى الرتبة لاللمتكلم (وقوله وانما استغنى عنها الخ) أصلحه ابن غازى بما يرفع الابهام الذى فى غيره مع بيان أن الواو والالف والنون ضمائر الرفع وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله :

وألف والواو والنون لما * غاب وخوطب وللرفع انتمى
وللحضور التا كقمت قمت * قمت وللفروع قد نبهت

ثم المراد بالألف ألف الاثنين كما قال وأما الألف المنقلبة عن ياء التكلم نحو ياحسرتا فهو فى محل جر وفى ذلك ألغز العلامة سيدى الطيب بن كيران بقوله :

أيها العالم بالنحـ*ـو الذى فيه تمهر     أين ألفيت ضميرا * ألفا للفرد والجر

وأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج :

أيها الملغز فى يا * حسرتا ممن تحسر     لاعدمناك مفيدا * ماعلى الغير تعسر

(ومن ضمير الرفع ما يستتر) كان ينبغى لكدى أن يأتى بتوطئة قبل هذا البيت ونصها لما قسم الضمير إلى متصل ومنفصل وعرف الأول بالمنطوق والثانى بالمفهوم وكان المتصل ينقسم إلى قسمين بارز وهوماله صورة وقد مر أن ألفاظه تسعة والى مستتروالاستتار اما وجوبا أو جوازا أشار إلى بيان ذلك بقوله هنا (قول كدى وفهم من قوله ومن الخ) أخذ هذا من تقديم الناظم الخبر الذى هو من ضمير على المبتدأ الذى هو ما وانما خص ضمير الرفع بالاستتار دون ضمير النصب والجر لأن ضمير الرفع عمدة والعمدة لابد منها فان لم توجد فى اللفظ ادعى تقديرها بخلافهما لأنهما فضلتان والفضلة اذا لم توجد فى اللفظ لم يدع تقديرها ﴿فان قلت﴾ قد ورد الاستتار فى المنصوب كما فى قوله تعالى: أهذا الذى بعث الله رسولا. أى بعثه وفى المخفوض كما فى قوله تعالى: ويشرب مماتشربون أى منه ﴿قلت﴾ هذا من باب الحذف لامن باب الاستتار (وقوله وذكر أربعة مواضع الخ) الأولى أن يقول وذكر من ذلك بزيادة من التبعيضية ليفيد أنها أكثر وهى تصل إلى عشرة اقتصر السيوطى فى فريدته منها على تسعة فقال :

وستر مرفوع بأمر حتما * ودون يا مضارع واسميهما
وفعل الاستثناء والتعجب * وأفعل التفضيل فاحفظ تصب

ولو قال بدل فاحفظ صبرا لوفى بالمقصود فيدخل الصدر النائب عن فعله الا أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر قليلا كما سيأتى فى قوله: ورفعه الظاهر نزر. وزيد على هذه العشرة اياك وأخواتها فى التحذير فانها ترفع الضمير المستتر وجوبا نيابة عن الفعل وفى الحادى عشر ألغز العلامة سيدى أحمد بن عبد العزيز الهلالى بقوله :

مواضع يجب فيها استتار الضمير الأول فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار اليه بقوله كافعل والثانى الفعل المفتتح بهمزة التكلم وهو المشار اليه بقوله أوافق الثالث الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار اليه بقوله نغتبط الرابع الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار اليه بقوله اذ تشكر وما موصولة فى موضع رفع بالابتداء ويستتر صلتها وخبرها فى المجرور وأوافق مجزوم على أنه جواب الامر ونغتبط معطوف على أوافق على حذف حرف العطف ولما فرغ من الضمير المتصل المستتر شرع فى بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله :

( وذو ارتفاع وانفصال أنا هو * وأنت والفروع لاتشتبه )

يعنى أن ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضمير المتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وللغائب خمسة هو وهى وهما وهم وهن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لانها أصول لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لاتشتبه فانا فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع وأنت فروعه أنت وأنتما وأنتم وأنتن لأن أنت له فرعان فرع من جهة الافراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك أيضا هو فروعه من جهة الافراد هما وهم وهن ومن جهة التذكير هى وأشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله:

(وذو انتصاب فى انفصال جعلا * إياى والتفريع ليس مشكلا) اكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل فى المرفوع لكنه اكتفى باياى عما سواها لوضوحه ولذكره ذلك فى المرفوع وثبت فى بعض النسخ وذو انتصاب بالواو واعرابه مبتدأ

---

يا أيها المبرز المبرز * لما اختفى والجامع المحرز
ما مضمر برفعه مضمر * مستتر فيه ولا يبرز
إياك أن يخفى عليك وقد * أبان خبئه لك اللغز

وضابط ما يجب فيه الاستتار مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل والمستتر جوازا ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل نحو زيد قام فتقول هو ( وقوله الأول فعل الأمر للواحد) احترازا مما اذا كان لغير الواحد فيجب بروزه نحو قاما وقاموا ( وقوله المذكر ) احترازا مما إذا كان للواحدة فيجب بروزه أيضا نحو قومى ( وقوله المضارع المفتتح بتاء الخطاب ) أى للمذكر الواحد احترازا من المبدوء بتاء الغيبة نحو هند تقوم فانه يجوز فيه الاظهار والاستتار ومن المبدوء بتاء الخطاب لكنه للواحدة نحو تقومين ياهند أو للمثنى نحو تقومان أو للجمع نحو تقومون فيجب البروز فى الجميع ( وقوله ونغتبط معطوف على أوافق الخ ) الأولى أنه بدل شئ من شئ لأنه إذا اغتبطه فى فعله فقد وافقه عليه فهما راجعان إلى معنى واحد قاله الضرير ونقل هذا الوجه المعرب عن الهوارى وقال التحرير مع كدى والغبطة محمودة شرعا بخلاف الحسد ابن المرحل :

وقد غبطت المرء فى أحواله * أغبطه بالكسر فى استقباله
أعنى تمنيت لنفسى مثل ما * له ولا يسلب تلك النعما

واذ فى اذ تشكر ظرف للماضى وتستعمل فى المستقبل مجازا وتشكر روى بالبناء للفاعل وللمفعول ( وذو ارتفاع وانفصال ) اعلم أن انا للمتكلم كان مذكرا أومؤنثا والفه زائدة عند البصريين لبيان الحركة ولهذا تحذف وصلا وتعقبها هاء السكت فقد ورد عن حاتم الطائى أنه قال هذا قصدى أنه وأما نحن فهو لما فوق الواحد مذكرا أومؤنثا فلا يقال نحن قائم بل يقال نحن قائمان وهو ثلاثى وضعا بنى لما مر وحرك لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة للدلالة على الجمع الذى حقه الواو وأما أنت فالمختار أن الضمير أن وقيل أنت بتمامه ضمير وأما هو وهى فالمختار عند البصريين أن الضمير الجميع وقال الكوفيون الهاء فقط والواو والياء للاشباع بدليل حذفهما فى التثنية والجمع ورد بأن حرف الاشباع لايتحرك ( وذو انتصاب فى انفصال ) ( قول كدى لوضوحه الخ ) وجه وضوحه أن الضمائر المنصوبة المنفصلة لفظها واحد وهو إيا لأن الصحيح أن الضمير فى الجميع ايا فقط واللواحق تدل على المراد فاستغنى بلفظ إياعنها بخلاف الضمائر المنفصلة المرفوعة فلفظها مختلف فلم تمكنه الاستغناء ببعضها وعبر فى المنصوب بالتفريع لبقاء بعض الأصول وفى المرفوع بالفروع لذكر جميع الأصول فلم تبق الا الفروع تأمل والله أعلم والمختار أن الضمير نفس إيا وان اللواحق لها حروف تدل على تكلم أو خطاب أو غيبة وما أورد عليه من أن الضمير مادل على تكلم أو خطاب أو غيبة ولفظ إيا لاتدل على ذلك يجاب عنه بأنها وضعت مشتركة بين ماذكر وعند الاستعمال يؤتى معها بحروف تدل على المعنى المراد وقيل اللواحق لها هى الضمائر وان ايا زائدة ليعتمد عليها

﴿فرع﴾ الحاصل أن الضمير خمسة أقسام مرفوع ومنصوب متصلان ومنفصلان ومجرور ولا يكون إلا متصلا وفى كل اثنتا عشرة صورة لأنه اما للمتكلم وحده أومعه غيره أو لمخاطب أو لمخاطبة أو مثنى مطلقا أو جمع مذكر أو مؤنث أو لغائب أو غائبة أو مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث فالخارج ستون من ضرب اثنى عشرة فى خمسة يزاد عليها ياء المؤنثة المخاطبة المتقدمة فى قول الناظم سليه فيكون مجموع الضمائر احدى وستين

وجعلا الى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ وإياى مفعول ثان بجعلا وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالألف واعرابه مفعول ثان بجعل مقدم وإياى مفعول لما لم يسم فاعله لجعل ثم قال :

(وفي اختيار لا يجيء المنفصل * إذا تأتى أن يجيء المتصل )

يعني أن الضمير اذا تأتى اتصاله بعامله لا يجيء منفصلا في الاختيار وفهم منه أن يجيء في غير الاختيار منفصلا مع تأتي الاتصال كقول الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت * إياهم الأرض في دهر الدهارير

لانه يتأتى الاتصال فتقول قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بيجيء ثم قال :

(وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا * اختار غيري اختار الانفصالا )

يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من سلنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنته الخلف انتمى أي انتسب ويعني به خبر كان أو احدى أخواتها

---

وأمثلتها ظاهرة (وقوله وجعلا إلى آخر البيت ) سبق قلم بل الخبر جملة جعل لاغير وأما والتفريع ليس مشكلا فجملة من مبتدأ وخبر (وقوله وذا انتصاب بالألف ) هذه النسخة أولى لان إياى هو المحدث عنه والمحكوم عليه فيكون نائبا عن الفاعل بجعل وذا مفعول ثان ويطابق اللفظ المعنى وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميرا يعود على ذو وإياى مفعول ثان فيخالف اللفظ المعنى ( وفي اختيار لا يجيء المنفصل ) علته أن اصل وضع الضمير على الاختصار والضمير وضع لاختصار الظاهر والمتصل أخصر من المنفصل ( قول كدى كقول الشاعر بالباعث الخ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق وهو في الأصل قطع العجين ولقب بذلك لانه كان في وجهه جدرى واسمه همام وهو تابعي لقي علي بن أبي طالب وأبا هريرة والحسن وابن عمر توفي بالبصرة سنة ست عشرة ومائة وقد ناهز مائة سنة والباعث متعلق بحلفت في البيت قبله ونصه :

انى حلفت ولم أحلف على فند * فناء بيت من الساعين معمور

والباعث الذي يبعث الموتى ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه على حد قطع الله يد ورجل من قالها أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإياهم مفعوله والدهر الزمان والدهارير الشدائد والشاهد في إياهم حيث فصل مع تأتي الاتصال وبقي على كدى مفهوم إذا تأتى أن يجيء وهو انه اذا لم يتأت مجيء المتصل فيؤتى به منفصلا وقد ذكر المرادى انه يتعين الانفصال لعدم تأتي الاتصال في اثني عشر موضعا منها أن يتقدم الضمير على العامل نحو إياك نعبد أو يلي إلا نحو أمر ألا تعبدوا إلا إياه ورحم الله مولانا الجد أبا الفيض سيدى حمدون بن الحاج اذ يقول :

لقد غاب الرقيب وقد تأتى * لنا وصل فجد لي باتصال

ومهما الاتصال لنا تأتى * فلا أحد يقول بالانفصال

(وصل أو افصل هاء سلنيه) هذا مستثنى من قوله وفي اختيار (قول كدى يعني انه يجوز اتصال الخ) لكل وجه مرجح أما الاتصال فنظرا الى الأصل وأما الانفصال ففرارا من توالي اتصالين في فضلتين (وقوله كل ثاني ضميرين منصوبين الخ) لقوله منصوبين مفهومان أحدهما مفهوم موافقة وهو أنه اذا كان الأول مخفوضا باسم كقولك عجبت من حبي إياه فيجوز أيضا في الثاني الاتصال والانفصال الا أن الانفصال أولى ومفهوم مخالفة وهو أنه اذا كان الأول مرفوعا والثاني منصوبا تعين في الثاني الاتصال نحو زيد ضربته والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (وقوله بفعل) خصص ذلك بالفعل لأجل قوله منصوبين والأولى حذف منصوبين وأن لا يقتصر على فعل بان يقول كل ثان ضميرين الأول منهما غير مرفوع معمولين لفعل أو اسم والعذر لكدى أنه لما كان الانفصال أرجح اذا كان العامل اسما والناظم قدم الاتصال فيؤخذ منه أنه أرجح خص ذلك بالضميرين المنصوبين بالفعل وقد اعترض كلام الناظم بوجوه منها أن ما اقتضاه قوله وصل أو افصل من التخيير مناقض لما جزم به أولا من أنه اذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله ومنها أن قوله أو افصل يوهم أن المتصل يصير بنفسه منفصلا وهو باطل ومنها انه يقتضي ان هذا الحكم خاص بما اذا كان الضمير هاء لكون ضمير أشبهه عائدا على سلنيه وأجيب عن الأول بان هذا مستثنى من القاعدة السابقة كما صرح بالاستثناء الموضح فلا تعارض وعن الثاني بان معنى أو افصل اجعل في موضع المتصل منفصلا وعن الثالث بان ضمير أشبهه البارز عائد على هاء سلنيه لا على سلنيه فيرتفع

اذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص من خبرها وقوله كذاك خلتنيه أى مثل كنته فى الخلف المذكور يعنى وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص نحو ظننتكه وظننتك اياه وظاهر قوله الخلف انتمى أن الخلاف فى جواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لانه لاخلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وانما المراد الخلف انتمى فى الاختيار ويدل على أن مراده ماذكر قوله : واتصالا * أختار غيرى اختار الانفصالا * وهو موافق وذلك لابن الطراوة والرمانى وأو فى قوله : أوافصل للتخيير وهاء سلنيه مفعول بافصل وهو من باب التنازع وقد أعمل الثانى ولو أعمل الأول لقال وصل أوافصله واتصالا مفعول مقدم باختار ثم قال : ( وقدم الأخص فى اتصال * وقدمن ماشئت فى انفصال )

الأخص هو الأعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فاذا أريد اتصال الضمير الثانى بالأول قدم الأخص لانه لايتوصل الى اتصاله الا بتقديم الأخص وعلى ذلك نبه بقوله: وقدم الاخص فى اتصال واذا أريد انفصاله قدم ماشئت من الأخص وغيره الا أنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثانى وعلى ذلك نبه(١) بقوله: وقدمن ماشئت فى انفصال. واذا تقدم الأخص جاز اتصال الثانى وانفصاله وقد اجتمع الأمران فى قوله عليه الصلاة والسلام: إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم. فاتصال الضمير الثانى فى قوله ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى قوله ملكهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص ثم قال : ( وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا * ) يعنى أن الضميرين اذا اتحدا فى الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى نحو ظننتنى إياى وحسبتك اياك والدرهم ان جاء زيد فاعطه اياه ثم قال : (وقد يبيح الغيب فيه وصلا) يعنى أن الضميرين اذا اتحدا فى الغيبة قد يتصل الثانى منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كأن يكون أحدهما مفردا والآخر

---

الاشكال لكن كان المناسب أن يقول وما أشبهها (وقوله اذا كان اسمها ضميرا ) شرط كون اسمها ضميرا غير صحيح بل لافرق بين كونه ضميرا أو ظاهرا كقولك الصديق كنته أو كانه زيد وبهذا تفارق المسئلة الأولى ( واتصالا... * أختار غيرى اختار الانفصالا) وجه اختيار الاتصال انه الأصل فلا يعدل عنه الى الانفصال وجه اختيار الانفصال أن الضمير خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال وما أوردوه عليه من كون المفعول الأول مبتدأ فى الأصل وحق المبتدأ الانفصال أيضا أجابوا عنه بأنه اتصل لقربه من الفعل بخلاف الثانى فهو بعيد من الفعل فكان الأولى فيه الانفصال على الأصل وجعل الناظم المستثنيات ثلاثة باب سلنيه وكنته وخلتنيه لان الاول ليس من نواسخ الابتداء والثانى من نواسخه الا أن الاسم يكون ظاهرا أو ضميرا مرفوعا والثالث من نواسخه فبهذا الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضح مسئلتين فجعل مسئلة سلنيه وخلتنيه واحدة (وقدم الأخص) (قول كدى لانه لايتوصل الخ) مراده أنه لايجوز عند أكثر النحويين الا بتقديم الأخص وليس مراده أنه لايمكن النطق به لانه يمكن وقد أجازه المبرد وبعض النحويين ومثلوا له بنحو الدرهم أعطيتهوك ومحل جواز تقديم غير الأخص اذا لم يخف لبس والا وجب تقديم ماهو فاعل معنى ولو مع انفصال الثانى لقوله ويلزم الأصل لموجب عرا والأصل سبق فاعل معنى نحو زيد أعطيتكه اذا كان المأخوذ زيدا والآخذ المخاطب فلو قلت زيد أعطيته إياك لانعكس الحكم (وقوله وقد اجتمع الأمران الخ) ظاهره ان المراد بالأمرين الأمران المذكوران فى النظم وهو جواز اتصال الثانى مع جواز تقديم الأخص وجواز تقديم الأخص وغيره مع الانفصال وان الحديث شاهد لهما مع أن الحديث ليس شاهدا للأول لكون الضمير الثانى غير متصل فى الموضعين وانما هو شاهد للثانى وهو كون الضمير الثانى منفصلا مع تقديم الأخص فى الأول وغيره فى الثانى فيكون الحديث أولا وآخرا انما هو شاهد لقوله: وقدمن ماشئت فى انفصال. ويكون ساكتا عن مثال قوله: وقدم الأخص فى اتصال. ومثاله : فسيكفيكهم الله . وأجيب بأن مراده بالأمرين ماذكرتموه فى المنفصل من تقديم الأخص وغيره الا أنه بعد ذلك بين لك أنه اذا تقدم الأخص جاز اتصال الثانى بقوله فاتصال الضمير ويكون معنى قوله فاتصال الضمير على تقدير لو أتى به فى الحديث متصلا بأن يكون ان الله ملككموهم وليس مراد كدى أنه أتى به فى الحديث متصلا وحينئذ فيسقط اعتراض من قال ان قوله فاتصال يقتضى أنه أتى بالضمير الثانى فى الحديث أولا متصلا وصوابه أن يقول بانفصال بدل فى اتصال والحاصل ان الأقسام ثلاثة قسم يتعين فى الضمير أن يكون متصلا وذلك اذا كان الأول مرفوعا بغير ناسخ وقسم يتعين فيه الانفصال وهو اذا قدم غير الأخص وقسم يجوز فيه وجهان وذلك اذا قدم الضمير الأخص وكان الاول منصوبا أو مرفوعا بكان أو احدى أخواتها فالمسئلة على طرفين وواسطة ( وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا ) (قول كدى نحو ظننتنى اياى) معناه ظننت أنت أننى الآن على الحالة التى كنت عليها قبل ومعنى حسبتك اياك أنت فى ظنى الآن كما كنت عليه قبل وانما لزم فصل الثانى فى اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط جواز الاتصال وهو تقديم الأخص لانه مع اتحاد الضميرين لاأخص حتى يقدم (وقوله والآخر

---

(١) (قول الشارح وعلى ذلك نبه الخ) الاشارة الى ماقبل قوله الا أنه اذا تقدم الخ فهو على خلاف الغالب اه

مثنى أو مجموعا أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا كقوله : لوجهك فى الاحسان بسط وبهجة * انا لهماه قفو أكرم والد وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده فى شرحه بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضى أن البيت الواقع بعد هذا البيت فى بعض النسخ وهو مع اختلاف ما الخ غير ثابت فى الألفية وانما هو من أبيات الكافية ثم قال :

( وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية وليسى قد نظم * وليتنى فشا وليتى ندرا * ومع لعل اعكس وكن مخيرا
فى الباقيات واضطرارا خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا * وفى لدنى لدنى قل وفى * قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى )

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء المتكلم وهى تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم ان يفصل بينها وبينه نون تسمى نون الوقاية لأنها تقى الفعل من الكسر الذى لا يكون نظيره فيه وهو الجر ويستوى فى ذلك الماضى والمضارع والامر والى ذلك أشار بقوله : وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية ... وقد حذفت فى الضرورة مع ليس كقوله :

عددت قومى كعديد الطيس * إذا ذهب القوم الكرام ليسى

والى ذلك أشار بقوله : وليسى قد نظم . يعنى أن نون الوقاية حذفت مع ليس فى النظم لضرورة الوزن وقال يا النفس وهو مخالف لعبارة النحويين فانهم يسمونها ياء المتكلم وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك وإذا اتصلت أعنى ياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهى ان وأخواتها بقوله : وليتنى فشا وليتى ندرا * ومع لعل اعكس وكن مخيرا فى الباقيات ... يعنى أن لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليل فليتنى أكثر من ليتى ولم يجىء فى القرآن إلا بالنون كقوله عز وجل : ياليتنى كنت معهم . ومن حذفها قول الشاعر : كمنية جابر إذ قال ليتى * أصادفه ويذهب جل مالى وقوله : ومع لعل اعكس . يعنى ان عدم لحاق النون للفعل كثير ولحاقها لها قليل فهى بالعكس من ليت ولم تأت فى القرآن الا بدون نون كقوله عز وجل : لعلى أبلغ الأسباب.

---

مثنى ) شاهده البيت بعده ( وقوله أو مجموعا ) نحو الزيدون الدرهم أعطيتهموه ( وقوله والآخر مؤنثا ) نحو هند الدرهم أعطيتهاه ( وقوله كقوله لوجهك الخ ) البيت من الطويل لم يعرف قائله ولوجهك خبر مقدم وبسط أى بشاشة مبتدأ مؤخر وبهجة بفتح الباء أى سرور وفرح معطوف عليه وأنا فعل ماض من باب أعطى متعد الى اثنين وقفو أى اتباع فاعله وهما العائد على البسط والبهجة مفعول أول وه ضمير الوجه مفعول ثان وعكس يس وقال انه الأولى والشاهد فيه حيث أتى به متصلا والا كثر انالهما إياه بانفصال الثانى والشاعر مدح هذا بكونه كريما فى نفسه وورث ذلك من آبائه ( وقوله وفيه بعد ) وجه بعده أن فيه مشقة وكلفة قيل والحق انه لا بعد لأن التنكير يؤتى به للتنويع نعم يبقى الاجمال بأن يقال ما هذا النوع الذى أراد من الانواع ( وقوله وهذا يقتضى ) أى وهذا الاعتذار عن الناظم بما ذكر يقتضى الخ إذ لو كان البيت موجودا ما احتاج لاعتذار ونص البيت بتمامه :

مع اختلاف ما ونحو ضمنت * اياهم الأرض الضرورة اقتضت

على ان هذا البيت لو كان من أبيات الألفية لكان تكرارا مع مفهوم قوله سابقا : وفى اختيار لا يجىء الخ ومفهوم هذا الشرط الذى هو الاختلاف ان ضميرى الغيبة إذا لم يختلف لفظهما لا بد من انفصال الثانى وهو كذلك نحو مال زيد أعطيته اياه ولم يجز اتصال الثانى إذا كانا لمتكلم أو مخاطب لاتحاد المدلول وعسر النطق ولو مع الاختلاف نحو علمتنانى وعلمتكاك ( وقبل يا النفس مع الفعل التزم ) ( قول كدى لانها تقى الفعل من الكسر الخ ) معنى هذا الكلام كما قالوا إن الفعل لا يدخله الجر فلا تقع فى آخره الكسرة التى هى أصل علامات الجر ﴿ فان قيل ﴾ قد كسروا آخر الفعل إذا اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة نحو كلى واشربى وكذلك كسر لالتقاء الساكنين نحو اضرب الرجل مع ان الكسر عارض فى الجميع ﴿ فالجواب ﴾ ان ياء المخاطبة لعمدتها وشدة اتصالها بالفعل نزلت منزلة جزئه فكأنها آخره لا الحرف الذى قبلها المكسور ولأن الكسر لالتقاء الساكنين انما يكون وصلا لا وقفا فلم يعتبروا الكسر لياء المتكلم يكون وصلا ووقفا فاعتبر حتى احتيج لما يصرفه عن الفعل ( وقوله فى قوله عددت الخ ) البيت من الرجز المقطوع وقائله رؤبة وعددت فعل وفاعل وقومى مفعوله كعديد الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق أى عديدا مثل عديد والعديد العدد والطيس بفتح الطاء وسكون الياء الرمل الكثير وإذا ظرف زمان على الأصح وجملة ذهب الخ فعل وفاعل وصفته وليس فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم خبرها والشاهد فى ليسى حيث حذف نون الوقاية ضرورة ( وليتنى فشا وليتى ندرا ) ( قول كدى ومن حذفها قول الشاعر الخ ) البيت من الوافر وقائله زيد الخيل الطائى الذى سماه النبى ﷺ زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم توفى فى خلافة عمر رضى الله عنهما وكان رجل من بنى أسد اسمه مزيد يتمنى

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر : فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لأبيض ماجد وقوله: وكن مخيرا في الباقيات... يعنى بالباقيات ما بقى من الاحرف الأربعة وهى ان وأن وكأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وان لا تلحقها وقد جاءت فى القرآن بالوجهين كقوله عزوجل :اننى أنا الله. وانى برىء مما تشركون. وانما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا فى ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل لأنها شبيهة بحرف الجر فى تعليق ما بعدها بما قبلها فى نحو تب لعلك تفلح ومخيرا خبر كن ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفى الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله : واضطرار خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا * يعنى أن الوجه فى من وعن إذا دخلا على ياء التكلم أن يقال منى وعنى بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها وانما لحقتهما نون الوقاية محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله : واضطرارا خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا إلى قول الراجز : أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: وفى لدنى لدنى قل... البيت يعنى ان لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدنى بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفى قدنى إلى آخر الشطر يعنى ان قد وقط مثل لدن فى ان لحاقها لهما أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله قد يفى وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب

---

لقاء زيد فيقتله فلما لقيه طعنه زيد وهرب الرجل وكاف كمنية اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله تمنى فى البيت قبل والتقدير تمنى منية مثل منية والمنية بضم الميم ما يتمناه الانسان وإذ بمعنى حيث بيان لمنية جابر وياء التكلم فى ليتى اسمها وجملة أصادفه خبرها والواو فى ويذهب وفى بعض النسخ وأفقدوا و الحال وجل وفى بعض النسخ بعض مفعول على نسخة أفقد وفاعل على نسخة ويذهب وجابر تمنى لقاء المحبوب فيذهب جل ماله ومزيد تمنى لقاء زيد ليقتله فلما لقيه كانت الكرة عليه والشاهد فى ليتى حيث حذف منه نون الوقاية ( وقوله قول الشاعر فقلت الخ ) البيت من الطويل وقلت فعل وفاعل وأعيرا أمر من أعار والألف فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعول به أول والقدوم بفتح القاف وضم الدال مخففة آلة ينجر بها الخشب مفعول ثان لأعيرا وياء التكلم اسم لعل وأخط مضارع بمعنى أحفر وقبرا مفعوله وأراد بالقبر الغلاف وسمى الغلاف بالقبر لأنه يستر السيف كما يستر القبر صاحبه وأبيض صفة لسيف محذوف وماجد أى عظيم صفة للمحذوف أيضا والشاهد فى لعلنى حيث أثبت نون الوقاية ( وقوله وقد جاءت فى القرآن بالوجهين ) هذا من باب الكل وهو الحكم على المجموع والبعض لا من باب الكلية وهو الحكم على كل فرد لأنه لم يجىء فى القرآن بالوجهين الا ان المكسورة وأما كأن فلم ترد ياء التكلم متصلة بها فيه وأما أن المفتوحة ولكن فلم يرد الا بحذف نون الوقاية ( وقوله لشبهها بالأفعال ) أى فى المعنى لان معنى ليت كأتمنى ولعل كأترجى وكأن كأشبه ولكن كأستدرك وان وأن أوكد وفى العمل فان الفعل المتعدى يرفع وينصب فكذلك هى تنصب وترفع ( وقوله لانها تغير معنى الابتداء ) بيانه ان نحو زيد قائم كان قبل دخولها جملة خبرية فلما دخلت ليت صارت انشائية وتغير معنى الابتداء موجود (١) وهذا المعنى موجود مع لعل الا أنها بعدت بما ذكره بعد ( وقوله لأنها شبيهة بحرف الجر الخ ) بل هى تكون حرف جر بنفسها كما يأتى للناظم ثم ان مقتضى العلة السابقة وهى شبه الفعل أن تكون الاربعة الباقية مثل ليت وأجيب بأنه عارضه معارض وهو توالى ثلاثة أمثال ولما تقابل ثلاثة أمثال مع شبه الفعل تساقط العلتان وبقى الأصل الذى هو جواز الوجهين ( واضطرارا خففا * منى وعنى ) ( قوله كدى بتشديد النون الخ ) علة لحاق نون الوقاية المحافظة على بقاء السكون لأنه الأصل فى البناء ( وقوله إلى قول الشاعر ) وفى بعض النسخ الراجز بدل الشاعر وهى توهم ان البيت من الرجز مع أنه من الرمل وأى مبنى على الضم لفظا وها حرف تنبيه أتى به عوضا عما فات أى من الاضافة التى كانت تستحقها وأيها فى محل نصب على الاختصاص بعامل محذوف والسائل بالرفع لا غير نعت أيها واعراب باقى البيت واضح إلا أن قيس الواقع بعد لا يتعين فيه الرفع على العطف على التاء فى لست ولا يصح أن تكون لا عاملة عمل ليس وهو معمول لها لأنه علم ولأنها تعمل فى النكرات والشاهد فى منى وعنى حيث حذف منهما نون الوقاية ضرورة وقيل لا شاهد فيهما لأن المحذوف نونهما الأصلية ورد بأن الحرف الأصلى بعيد من الحذف ( وفى لدنى لدنى قل ) ( قوله كدى وقد وقط اسما فعل ) اعلم ان قد وقط تارة يكونان اسمين فقط فيفسران بحسب ويكون لحاق نون الوقاية غالبا وهذا مراد الناظم وتارة يكونان اسمى فعل فيفسران بالفعل نحو انته فيكون لحاق نون الوقاية حينئذ لازما ولم يذكره الناظم ولذلك نكت عليه الموضح بزيادة اسم الفعل وتارة تكون قد حرفا

(١) (قوله موجود) لعل المناسب حذفه ويقرأ قوله وتغير بصيغة المضارع المبنى للمعلوم اه .

وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها فى قوله :

قدنى من نصر الخبيبين قدى * ليس الامام بالشحيح الملحد

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية فى الحروف والأسماء التى ذكر كما صرح بذلك فى الأفعال لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون فى معرض لحاقها وتجردها منها فى معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك واضطرارا منصوب على المفعول له ومنى مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون منى ثم قال .

---

## ﴿ العلم ﴾

---

هذا هو النوع الثانى من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الاول بقوله :

( اسم يعين المسمى مطلقا * علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق )

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة وإما معنوية كالحضور والغيبة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قرينة ولما كان العلم الشخصى

---

وقط ظرفا لما مضى من الزمان فلا تلحقهما النون أصلا ولا الياء اذا علمت هذا فكلام كدى معترض من وجهين الأول اذا كانا اسمى فعل يكون لحاق النون لازما لا غالبا فقط ثانيهما أنهما يفسران حينئذ بالفعل لا بالاسم كما علمت فالصواب أن يقول اسمان بمعنى حسب (وقوله وقد جمع الراجز) البيت من الرجز وقد اضطربوا فى قائله والذى فى الأزهرى أنه حميد بن مالك وقدنى بمعنى حسبى مبتدأ والياء المفتوحة مضاف اليه وقدى الثانى توكيد له ومن نصر خبره والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء وهو من باب التغليب لانه أراد عبدالله بن الزبير وهو الذى كان يكنى بأبى خبيب وأخاه مصعبا ويروى الخبيبين بكسر الباء بصيغة الجمع ويكون الثالث ولد عبدالله خبيبا والامام اسم ليس وخبرها بالشحيح وهو البخيل والملحد المائل عن الحق ويروى الملد أى الظالم لقتاله فى الحرم وان كان رضى الله عنه على الحق والشاهد فى قدنى وقدى حيث أثبت النون فى الأول وحذفه فى الثانى وقال ابن هشام فى شرح الشواهد لك أن تقول لاشاهد فيه على ترك النون فى قدى لاحتمال أن يكون أصله قد بسكون الدال ثم كسرت للقافية فلحقت ياء الاشباع ووجه كون نون الوقاية غالبا مع لدن وقد وقط المحافظة على بقاء سكونها الأصلى الذى بنيت عليه وبنيت قد وقط لشبههما بالحرف فى الوضع على حرفين وأما لدن ففيها لغة أخرى وهى لد ثنائية بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع وحملت الثلاثة عليها ثم إن المكودى كالموضح والمرادى جعلوا يفى فى النظم بمعنى يوجد فيؤخذ منه ان الحذف قليل وهو الصواب ويدل له نسخة نفى بنون مضمومة مبنى للمفعول وجعل الشارح والضرير والهوارى معنى يفى يكثر وقد للتحقيق فيفيد الناظم أن الحذف أكثر وهو غلط والله أعلم .

## ﴿ العلم ﴾

أل للعهد والمعهود قول الناظم سابقا وهند وهو مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام لأن العلم يقتضى الاحاطة بأوصاف المعلوم والعلم الاصطلاحى يقتضى الاحاطة بجميع أوصاف الذات قاله الرضى وقيل من العلم الذى هو الجبل والجامع بينهما التمييز فى كل والظهور والعلم لغة الجبل والراية والعلامة وسيد القوم والخط فى الثوب واصطلاحا ضربان الخ (وقوله وقد أشار الى الأول) هذا لايتم إلا على ما للناظم من أن علم الجنس لايعين مسماه لاذهنا ولاخارجا وانه فى المعنى مرادف للنكرة فيكون خارجا بقوله يعين المسمى ويكون الحد إنما هو لعلم الشخص ويدل على الخصوصية كونه عدد الأمثلة لعلم الشخص مع افراد الجنس بالذكر فى قوله ووضعوا لبعض الخ والذى عليه المحققون أن علم الشخص يعين مسماه ذهنا وخارجا وعلم الجنس يعينه ذهنا لاخارجا ولولا قوله بعد : لفظا وهو عم لأمكن حمله على ما للجمهور بأن نقول إن معنى قول الناظم مطلقا ذهنا وخارجا وهو علم الشخص أو ذهنا لاخارجا وهو علم الجنس وجعل الموضح التعريف لعلم الشخص فقط الا أنه مشى فى علم الجنس على ما للجمهور فالأولى له أن يجعل الحد شاملا لهما .

( اسم يعين المسمى مطلقا )

(قوله كدى كأل والصلة) فالرجل مثلا معرفة مادامت فيه أل فاذا فارقته فارقه التعريف والذى مثلا إنما يعين مسماه بالصلة فاذا فارقته فارقه التعريف (وقوله كالحضور والغيبة) مراده بالحضور التكلم والخطاب فى الضمير والمواجهة الحسية فى اسم الاشارة لان مطلق الحضور فيها لا يكفى فى التعريف ومعنى الغيبة أن يكون معاد الضمير معلوما عند المخاطب وأما مطلق الغيبة فلا تعرف ﴿فان قيل﴾

لايختص باولى العلم بل يكون لأولى العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنقا اسم امرأة وقرن اسم قبيلة وعدن اسم بلدة ولاحق اسم فرس وشدقم اسم جمل وهيلة اسم شاة وواشق اسم كلب واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة فى موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر فى يعين وعلمه خبره والضمير فى علمه عائد على المسمى ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وخبر اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدا بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الاعراب فلا نطيل بها ثم قال :

( واسما أتى وكنية ولقبا ) يعنى ان العلم ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم ويقال فيه الاسم الخاص

---

العلم المشترك الذى سمى به أشخاص لايعين مسماه إلا بقرينة فيقتضى النظم انه غير علم لعدم صدق حقيقته عليه والحق خلافه فيكون حد الناظم غير جامع ﴿ فالجواب ﴾ أن العلم وضع جزئيا للمعين ويستعمل المتكلم به كذلك ولايحتاج للقرينة إلا بالنسبة للسامع فيكون المشترك داخلا فى حد الناظم أما غير العلم من المعارف فوضع كليا واستعمل جزئيا بمعنى أن الواضع وضع ذا للاشارة به لكل مفرد مذكر وعند استعمال المتكلم إياه لايستعمله إلا لواحد معين كما حققه السعد ورجح السيد خلافه ﴿ فان قلت ﴾ مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقا أن يكون أعرف من الضمير الذى لايعين مسماه إلا بقيد الحضور وقد مر أن الضمير أعرف من العلم ﴿ قلت ﴾ معنى الأعرفية شدة التمييز للمسمى ولاشك أن ضميرى المتكلم والمخاطب أشد تمييزا لمسماهما من العلم ويدل على شدة تمييزهما للمسمى عدم صحة نعتهما إذ نعت المعارف إنما يكون للايضاح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل الذى هو محال ولما كان تمييز العلم ضعيفا بالنسبة لتمييزهما احتاج الى النعت لرفع الايهام نعم ضمير الغائب مرتبته فى التعريف دون مرتبة العلم على الحق ( وقوله لايختص بأولى العلم الخ ) عبر باولى العلم دون أولى العقل ليشمل من يصلح استعمال العقل فيه ومن لايصلح كذات مولانا لانه يقال فيه عالم ولايقال فيه عاقل بخلاف زيادة ضح من المذكورين فلايشمل إلا أولى العقل (وقوله وهو اسم رجل) هو فى الأصل اسم نهر صغير والحفرة التى لاماء فيها ثم نقل وصار علما على جعفر بن كلاب بن ربيعة (وقوله اسم امرأة) شاعرة أخت طرفة الشاعر لأمه والخرنق فى اللغة ولد الأرنب (وقوله اسم قبيلة) اليها ينسب أويس القرنى رضى الله عنه أحد الزهاد الثمانية الذين من توسل بهم قضى الله حاجته واستشكل التمثيل لعلم الشخص بقرن وقرن كسائر أسماء القبائل يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر ولا زال يطلق عليهم قرن الى يوم القيامة ولو قلنا انه علم شخص لاقتضى انه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط وأجيب بأن الموضوع له قرن فى الأصل جماعة محصورة مشخصة فى الخارج ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان فلا يعتبران بل العبرة بأصل الوضع وهكذا يقال فى أسماء البلدان ويدلك على أن التغيير لايعتبر أن الكعبة غيرت مرارا ولازال هذا الاسم يطلق عليها (وقوله اسم بلد) زاد غيره بساحل اليمن (وقوله اسم فرس) كان لمعاوية الصحابى رضى الله عنه (وقوله اسم جمل) كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشدقية وداله مهملة كما فى القاموس والصحاح ووجدت معجمة بخط الشنوانى ( وقوله اسم شاة ) من العنز كانت لبعض نساء العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب يعبده (وقوله وواشق اسم كلب) سمى الكلب بذلك تفاؤلا بأن يصطاد فيشق وجعل الناظم الكلب ثامن الاعلام إشارة لقوله تعالى : وثامنهم كلبهم . وذكر أن رجلا جاء للمعتصم فقال له من أنت قال شاعر أمدح الكرماء وأذم البخلاء فقال له ماتقول فى ان أنا حرمتك وإيانا من الخلفاء وقل ولاتسمع أحدا فقال أمنى على نفسى فقال أمنتك فأنشد :

ملوك بنى العباس فى الكتب سبعة * ولكن لم يوجد لثامنهم كتب
كما أن أهل الكهف سبع أجلة * كرام اذا عدوا وثامنهم كلب
ولكن تنزه كلبهم عنك رفعة * لانك ذو ذنب وليس له ذنب

فقال أخرجوه عنى وأعطوه وعد ذلك من حلم المعتصم (وقوله واسم مبتدأ الخ) أى والصفة بعده مسوغة للابتداء بالنكرة قال يس هذا الاعراب لايصح لوجهين أحدهما انه يلزم عليه أن يكون الخبر الذى هو علمه أعرف من المبتدأ لما تقرر أن المضاف الى الضمير فى مرتبة العلم الثانى أن المحكوم عليه والمخبر عنه إنما هو علمه والصواب الاعراب الثانى عنده إلا أن الضمير فى علمه لايعود على الاسم ولا على المسمى وانما يعود على الشخص المعهود لان التعريف له ولا حاجة حينئذ لجعل اسم خبر المبتدا محذوف أى هو اسم الا لوكان التعريف لعلمى الشخص والجنس وقد علمت أن التعريف انما هو للأول ( وقوله ومطلقا حال من الخ ) الأولى أنه صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة أى تعيينا مطلقا ( واسما أتى وكنية ولقبا ) (قوله كذى ويقال فيه الاسم الخاص ) أشار بقوله الخاص الى الجواب عما يقال الكنية واللقب اسمان أيضا فكيف يكون الاسم مقابلا لهما وحاصل الجواب أن الاسم تارة يراد به مايقابل الفعل والحرف ويقابل الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم الثلاثة وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب وهذا هو المراد

كجعفروالى كنية وهو كل ماصدر بأب أوأم كأبى زيد وأم كلثوم والى لقب وهو مادل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق أوضعته كقفة وأنف الناقة ثم قال :

( وأخرن ذاان سواه صحبا )

الاشارة بذا الى اللقب يعنى ان اللقب إذاصحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيدقفة وأبو عبدالله أنف الناقة ثم قال:

( وان يكونا مفردين فأضف * حتما والا أتبع الذى ردف )

يعنى ان اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم الى اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ولامدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف اليه لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره وقوله : وإلا أتبع الذى ردف يعنى ان لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أى اجعله تابعا فى الاعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله وإلا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافا والثانى مفردا نحو هذا عبد الله كرز أو الأول مفردا والثانى مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع فى جميع ذلك واجب وحتما منصوب على أنه نعت لمصدر

---

هنا وبما قررنا تعلم سقوط اعتراض بعض على كدى ثم كلامهم يوهم ان الاسم هو الذى لم يصدر بأب ولا أم ولم يدل على رفعة ولا ضعة والا فكنية أو لقب وليس كذلك بل الحق أن يقال الاسم ماوضعه الابوان أو غيرهما فى سابع ولادته كان مصدرا بأب أوأم أولا دل على الرفعة أو الضعة أم لا ثم ما حدث بعد وضع الاسم لذلك المسمى ان كان مصدرا بأب أوأم فكنية والا فلقب ثم قد يكنى الشخص بولده حقيقة كأبى الحسن لسيدنا على كرم الله وجهه وقد يكنى الصغير تفاؤلا بأن يعيش ويولدله كقوله صلى الله عليه وسلم لصغير: يا أبا عمير ما فعل النغير. والكنية خاصة بالعرب من مفاخرهم ولم ترد فى القرآن الا فى أبى لهب وأما اللقب فهو فى كلام العرب وغيرهم ولا يختص بالذم ولا بالمذكور على الارجح ففى الحديث: خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء . يعنى عائشة الصديقية رضى الله عنهما وعنيزة لقب فاطمة محبوبة امرىء القيس ( وأخرن ذا ان سواه صحبا ) ( قول كدى وسواه شامل ) نسخة كدى سواه بتذكير الضمير وهى تفيد أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية وليس كذلك بل لا ترتيب بين الاسم والكنية وفى بعض النسخ ان سواها بتأنيث الضمير عائدا على الكنية وفى بعضها وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا وقد ذكر صح وابن عقيل وجل الشراح والحواشى أن هاتين النسختين الأخيرتين هما الصواب ومقتضاهما هو الذى فى الكافية والتسهيل لكن الذى حققه بعض وذكره ابن هشام فى بعض تعاليقه أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية أيضا ويدل لذلك أنه فى شرح التسهيل علل وجوب تأخير اللقب عن الاسم بأن اللقب كبطة منقول من اسم غير انسان فلو قدم لتوهم السامع أن المراد به مسماه الأصلى وهذه العلة كما تأتى فى تقديم اللقب على الاسم تأتى فى تقديمه على الكنية من دون فرق وعلى هذا فالنسختان الأخيرتان فاسدتان والصواب النسخة الأولى المشهورة وقد رجع ابن هشام الى هذا فى بعض تعاليقه وبينه أى تبيين وتعليل وجوب تأخير اللقب بكونه نعتا والنعت لا يتقدم على المنعوت باطل لأن النعت يتقدم على المنعوت منسلخا عن النعتية فيصير متبوعا نحو: صراط العزيز الحميد الله. فى قراءة الله بالجر فهو فى الأصل منعوت والعزيز الحميد نعتان له فلما قدم النعتان وأخر المنعوت جعل الذى كان منعوتا بدلا من النعت أو عطف بيان ومحل وجوب تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب والاقدم اللقب وعليه خرج تقديم المسيح على عيسى فى غير ما آية ( وان يكونا مفردين فأضف ) ظاهره ان الاضافة جائزة مطلقا ولو كان الأول مقرونا بأل والثانى مجردا منها وليس كذلك بل مافيه أل لا تجوز اضافته للمجرد منها وأجيب بأن اطلاقه هنا يقيده ما يأتى فى الاضافة من قوله: ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان... الخ مع قوله فى الصفة المشبهة: ولا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا الخ ثم ان قوله هنا فأضف يقتضى ان الاضافة مقتبسة وما يأتى فى الاضافة فى قوله :

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما إذا ورد

يقتضى أنها مسموعة وأجيب بأن ما هنا تقييد لما يأتى فانهم نصوا على ان اضافة الاسم الى اللقب مقيسة واضافة ما عداها من المتحدين إلى الآخر موقوفة على السماع وان كان الجميع يجب تأويله وحينئذ فتمثيل كدى وغيره هناك بسعيد كرز إنما هو لبيان أنه يؤول كما يؤول المسموع ( قول كدى والاتباع فى جميع ذلك واجب ) تبع فى ذلك تعبير الناظم بالأمر فى أتبع مع أن الصواب

محذوف والتقدير اضافة حتما وأتبع جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة ثم قال :

( ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد )

يعنى ان العلم ضربان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولا من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضى كشمر اسم فرس والمرتجل مالم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر وذو ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال ثم قال:

( وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغير ويه تم أعربا )

أى ومن العلم جملة نحو برق نحره وقوله وما بمزج ركبا يعنى ان العلم المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم بغير ويه كبعلبك وما ختم بويه نحو سيبويه فالأول يعرب آخره اعراب مالا ينصرف والثانى يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله : * ذا ان بغير ويه تم أعربا * فذا اشارة إلى المركب تركيب مزج وأطلق هنا فى الاعراب ومراده اعراب مالا ينصرف .

---

جواز القطع عن التبعية بالرفع والنصب وأجيب عن الناظم بأن معنى أتبع احكم له بحكم التابع وحكم التابع أنه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع كما أجيب عن كدى بأن معنى وجوب الاتباع عدم وجوب الاضافة فيكون مقابلا لقوله قبل فأضف ( ومنه منقول كفضل وأسد ) ( قول كدى ما تقدم له استعمال قبل العلمية ) اعترض هـذا بالمنقول من علم الجنس إلى علم الشخص نحو أسامة مسمى به رجل فيقتضى أنه لا يقال له منقول إذ حد المنقول لا يصدق عليه لأنه لم يتقدم له استعمال قبل العلمية فى غيرها وإنما تقدم له استعمال فى العلمية فالأولى حذف قبل العلمية من حد المنقول ليدخل ماذكر وأجيب بأن أل فى العلمية المذكورة فى الحد للعهد والمعهود علم الشخص ( قوله ومن الجمـلة الخ ) تبع فى ادخال الجملة هنا ش واعترض عليهما بأن الصواب تخصيص قوله ومنه منقول بالمفرد بدليل قوله : وجملة وما بمزج الخ والحق معهما وان المنقول شامل للجملة ولما كان المنقول يكون منقولا من المركب وكان المركب اسناديا ومزجيا واضافيا احتاج الى ذكر أنواع التركيب التى منها الجملة فيكون قوله بعد وجملة وما الخ تقسيما لبعض ما دخل تحت قوله : ومنه منقول: وليس مغايرا ( وقوله مالم يتقدم له استعمال الخ ) بل من أول الأمر وضع علما وهو صادق بصورتين احداهما أن تكون مادة العلم موجودة لـكن الصيغة لم تستعمل الا فى العلم وهذا النوع هو الغالب ثانيهما أن يكون لا مادة له كفقعس وقول من قال فقعس منقول رده غير واحد واعترض ابن هشام فى الحواشى كون أدد مرتجلا وانما هو منقول من جمع أداة واحد الوُد كقربة وقرب ومع ذلك تبعه هنا فى ضح ( وجملة وما بمزج ركبا ) كان الأولى للمكودى أن يأتى بتوطئة هنا قبل هذا البيت تكون موافقة لما مر نصها ولما كان منقول يشمل المنقول من المركب وكان المركب اسناديا ومزجيا واضافيا أشار الى الأولين بقوله : وجملة الخ ( قول كدى ومن العلم جملة ) أى منقول من جملة اسنادية وتقديره هذا يقتضى أن جملة معطوفة على منقول وهو فاسد لما مر أن الجملة قسم من المنقول والقسم لا يكون قسيما ومقابلا والصواب أن جملة معطوفة على مقدر أى ومن المنقول مفرد وجملة والمركب الاسنادى كل كلمتين أسندت احداها إلى الأخرى وحكم العـلم المنقول من المركب الاسنادى الحكاية فتقول فى رجل مسمى ببرق نحره جاء برق نحره واعرابه جاء فعل ماض وبرق نحره فاعل مرفوع بضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحـكاية وهكذا فى النصب والجر وكل منقول من المركب الاسنادى لأن المحكى من قبيل المعرب خلافا للأزهرى حيث قال : وهذا النوع مبنى ( وقوله والمزج الخلط ) هذا معناه لغة واصطلاحا كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة هاء التأنيث فى أن آخر ماقبل كل لا يكون الا مفتوحا وفى شدة الاتصال فكما ان الاعراب انما يكون على هاء التأنيث نحو فاطمة فكذلك هنا لا يكون الا فى الجزء الأخير من المركب المزجى لـكن محل فتح الأول من المركب المزجى إذا لم يكن ياء وإلا سكنت نحو معدى كرب ( وقوله كبعلبك ) اسم بلد بالشام وبعل فى الأصل اسم صنم كان لأهل تلك البـلد قال تعالى : أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين. ( وقوله اعراب مالا ينصرف ) لوجود علتين فرعيتين فيه وهما التركيب المزجى والعلمية ( وقوله والثانى يبنى آخره على الـكسر ) علة بنائه كون آخره وهو ويه

على ماينبه عليه في باب مالا ينصرف وجملة مبتدأ والخبر محذوف أى منه أى من العلم وما يمزج مبتدأ وخبره محذوف أى من العلم وذا مبتدأ وخبره أعربا وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال :

( وشاع فى الاعلام ذو الاضافه * كعبد شمس وأبى قحافه )

من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة ثم أشار الى النوع الثانى من العلم وهو العلم الجنسى فقال :

( ووضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم )

يعنى إن العرب وضعت لبعض الاجناس أعلاما هى فى اللفظ كعلم الاشخاص فيأتى منه الحال فى فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله: كعلم الاشخاص لفظا. ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله: وهو عم. وفهم من قوله لبعض الاجناس أنها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على عم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون ممدودا فقصره بحذف ألفه كبر فى بار ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس مالا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر للمعانى أشار الى الاول بقوله :

---

اسم فعل وهو مبنى قبل التركيب فاستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ماقبله قاله غير واحد وقيل ويه اسم صوت وبنى على الكسر على أصل التقاء الساكنين (وقوله على ماينبه عليه فى باب مالا ينصرف ) حيث قال والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج ﴿واعلم﴾ أن بين ماهنا وبين مايأتى شبه احتباك اذحذف من هنا مايعرب به لذكره هناك وحذف من هنالك التقييد بان محل اعرابه مالم يختم بويه وذكره هنا ومحل الاحتباك اذا لم يعتبر المثال الآتى بمعدى كرب والافلا احتباك ثم ان اعراب مالا ينصرف غير متحتم فيه لجواز أن يركب الجزء الاول مع الثانى تركيب خمسة عشر واضافة الاول للثانى ( وشاع فى الاعلام ذو الاضافة ) المركب الاضافى كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة التنوين فى كون الاعراب يقع على ماقبل التنوين والمضاف اليه وفى لزوم التنوين والمضاف إليه حالة واحدة الا أن التنوين لازم للسكون والمضاف اليه لازم للجر وحكم المركب الاضافى أن يجر المضاف اليه دائما ويعرب المضاف بحسب العوامل ﴿فان قيل﴾ القياس فى المركب الاضافى كعبد الله أن يكون الاعراب على آخر المضاف اليه لانه آخر العلم ﴿فالجواب﴾ أنهم راعوا حالة المضاف قبل التركيب والعلميه وقد كان الاعراب عليه كما راعوا فى صحة دخول أل على العلم صفة المنقول منها نحو العباس والا لما صح دخول أل عليه وأبو قحافة كنية عثمان بن عامر صحابى والد أبى بكر الصديق رضى الله عنهما (ووضعوا لبعض الاجناس علم) ( قول كذى فيأتى منه الحال فى فصيح الكلام ) نحو هذا أسامة مقبلا ( وقوله ويمنع من الصرف ان وجدت الخ ) نحو مررت بأسامة وثعالة فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث (وقوله ويوصف بالمعرفة) نحو هذا أسامة المفترس (وقوله ومدلوله مع ذلك شائع) قيل الاولى أن يعبر بقوله وهو شائع لان الشياع من صفة اللفظ لامن صفة المدلول وكذا يقال فيما بعده وقد أكثر الناس فى الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس النكرة والنكرة وأحسنه تقريبا أن يقال علم الشخص اسم يعين المسمى بلاقيد ذهنا وخارجا فزيد مثلا يعين مسماه ذهنا وخارجا بحيث لايتناول عمرا مثلا وعلم الجنس على ماحققه العضد والسيد والدمامينى وغيرهم أنه الموضوع للماهية والحقيقة المتحدة فى الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر عن أفرادها الموجودة فى الخارج فعلم الجنس حينئذ يعين مسماه ذهنا لاخارجا واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أيضا لكن باعتبار تصور فرد من أفرادها الخارجية لابعينه ويسمى فردا مبهما وفردا منتشرا ووحدة شائعة ولايحتاج لتصورها فى ذهن المخاطب كما هو قول الآمدى وابن الحاجب وسعد الدين والسبكى فيكون حينئذ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين الاول أن علم الجنس لابد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب وأما اسم الجنس فلا يشترط فيه ذلك الثانى انه لابد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة فى اسم الجنس وأما علم الجنس فلا وهذا على ماللجمهور وأما الناظم ومن وافقه كالرضى وغيره فعلم الجنس عندهم مرادف لاسم الجنس النكرة فى المعنى فلا فرق بين أسامة وأسد فعلم الجنس حينئذ نكرة معنى معرفة لفظا فاطلاق العلم عليه تجوز ورد مالا بن مالك المحقق المرادى وغيره وأما النكرة فهى الموضوعة للفرد المبهم من أول وهلة فيفرق حينئذ بينهما وبين اسم الجنس النكرة أن اسم الجنس وضع للماهية وهى انما وضعت للفرد فاستعمال أسد الذى هو اسم الجنس فى فرد من استعمال الكلى فى جزئيه واستعمال رجل الذى هو نكرة فى فرد من استعمال اللفظ فى حقيقته التى هى استعمال اللفظ فيما وضع له (وقوله فى التوطئة كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب ( وقوله والحشرات ) جمع حشرة وهى صغار دواب الارض ثم ان المكودى جعل علم الجنس ضربين تبعا لتمثيل الناظم والحق انها ثلاثة

( من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب )

من ذاك أى من علم الجنس أم عريط وهو علم لجنس العقرب ومن علم جنسها أيضاشبوةوهكذا ثعالة أى وكذلك أيضا ثعالة علم لجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث الا أنه صرفه للضرورة ثم أشار إلى النوع الثانى من علم الجنس بقوله :

( ومثله برة للمبرة * كذا فجار علم للفجرة )

أى ومثل أم عريط وثعالة فى كونهما علمى جنس برة وهو علم للمبرة بمعنى البرور وفجار علم للفجرة بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث وفجار مبنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله :

( أنا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار )

﴿ اسم الاشارة ﴾

هذا هو النوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الاشارة وهواما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المذكروالمؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله : ( بذا لمفرد مذكر أشر ) يعنى ان ذا اشارة إلى المفرد المذكر وأشار الى الثانى بقوله : ( بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر ) يعنى ان المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة ألفاظ وهى ذى وذه وتى وتا أراد وتى وتا فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر وبذى متعلق به أى اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث

---

بزيادة مجهول الذات والنسب نحو هيان بن بيان وطائر بن طائر كما نكت عليه الموضح بزيادة النوع الثالث وأجاب عن الناظم جدنا العلامة المحقق سيدى محمد بن منصور فى حواشى التصريح بأن الناظم تبعا لابن خاتمة قسم علم الجنس الى قسمين خاص بالاعيان وخاص بغير الأعيان فالأول يشمل أم عريط وهيان بن بيان ولا يلزم الناظم أن يستوفى جميع الأمثلة ( من ذاك أم عريط للعقرب ) أى هى علم لجنس العقرب وكذا يقال فى الثعلب وفى للمبرة بدليل تصريحه بلفظ علم فى قوله للفجرة والذى للمعرب أى للعقرب ونظائره متعلقان بمحذوف حالان من الضمير فى الجار والمجرور الواقع خبرا والتقدير أم عريط من ذاك حال كونها للعقرب ( ومثله برة للمبرة ) ( قول كدى لشبهه بنزال الخ ) وجه الشبه أمور ثلاثة الوزن والتعريف والعدل ( وقوله فى قوله انا الخ ) البيت من الكامل وقائله النابغة يهجو به زرعة وأنا بفتح الهمزة مطلوب لأعلمت فى قوله قبل :

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى * تحت العجاج فما شققت غبارى

وجملة اقتسمنا خبر أن وخطتينا مفعول اقتسمنا تثنية خطة وهى الخصلة فكأنه يقول كانت لى ولك خصلتان الوفاء والفجور فحزت أنا الوفاء والبرور وحزت أنت يا زرعة الغدر والفجور ونقض العهد وعبر بالنسبة لنفسه بحمل الثلاثى وبالنسبة لزرعة باحتمل تنبيها على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على الكثرة كما فى كسب واكتسب والشاهد فى برة فانه علم لجنس البرور وفى فجار لأنه علم لجنس الفجور ثم ان البسكرى اعترض على الناظم فى قوله : علم للفجرة بأن الفجرة واحد الفجور وفجار انما هو علم للمصدر الذى هو الفجور لا للمرة منه والجواب أن الفجرة ليست للمرة وانما هى اسم مصدر للفجور والله أعلم .

﴿ اسم الاشارة ﴾

عادة المصنفين أن الشىء إذا كان محصورا بالعد لا يحدونه إذ الحد انما يتضمن أفراد المحدود اجمالا والعد يتضمن الافراد تفصيلا وهو أتم ولما كان اسم الاشارة محصورا بالعد استغنى الناظم كالموضح عن حده وحده فى التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه وأورد عليه أمران كما يعلم بالوقوف على شراحه ( بذا لمفرد مذكر أشر ) المفرد اما حقيقة كما هو الغالب أو حكما بأن تكون الاشارة بذا إلى أكثر من واحد فيؤول بما ذكر كما يقع كثيرا ومنه قوله تعالى : عوان بين ذلك . أى بين ما ذكر من الفارض والبكر والمذكر أيضا قد يكون تأويلا وقد اختلفوا فى ذا فقال الكوفيون انها موضوعة على حرف واحد والألف للاشباع زائدة واستدلوا بسقوطها فى المثنى الذى هو ذان وتان ومذهب البصريين أنها ثنائية لفظا ثلاثية وضعا وأصلها ذيى بياءين الأولى ساكنة قال الرضى لأن سيبويه حكى فى ألفه الامالة فهى منقلبة عن ياء ولامه ياء والياء الأخيرة حذفت اعتباطا ثم تحركت الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل بل الياء الأولى مفتوحة أصالة وقول التصريح فألفه أصلية معناه منقلبة عن أصل كما علمت وأجابوا عن استدلال الكوفيين بالمثنى بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين فرقا بين تثنية المعرب والمبنى . ( بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر ) ( قول كدى لضرورة الوزن ) الحق أنها لغة قال أبو على فى قوله تعالى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم . قلت أى وقلت ( وقوله على الواحد المؤنث ) أشار بهذا أن الأولى للناظم أن يعبر بالمؤنث بدل الأنثى وهو كذلك لأن التعبير بالأنثى يقتضى أنه لا يشار بها الا للمؤنث الحقيقى مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقى يشار بها للمجازى قال تعالى : وما

ولا تشربها الى غيره وليس المراد أنه لا يشار الى المفرد المؤنث الا بها فانه يشار اليه بغيرها نحو ذهي وته وذه وذات وتا ويجوز ضبط اقتصر بضم التاء مبنيا للمفعول ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله :

(وذان تان للمثنى المرتفع ❊ وفى سواه ذين تين اذكر تطع )

فقوله ذان راجع لتثنية الأولى وهو ذان وتان راجع لتثنية الثانى وهو تاولايثنى من الفاظ المؤنث الا تا وقوله المرتفع يعنى أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف انما يكونان للمرتفع من التثنية لأن الالف فيهما علامة على الرفع وقوله وفى سواه أى سوى المرتفع أوفى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار الى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة للنصب والجر فيهما وذان مبتدأ وتان معطوف عليه بحذف العاطف وللمثنى خبر المبتدأ وذين وتين مفعول مقدم باذكر وتطع مجزوم على جواب الأمر ثم أشار الى الخامس بقوله: (وبأولى أشر لجمع مطلقا ❊ والمد أولى ) يعنى أن لفظ أولى يشار به للجمع مطلقا أى سواء كان مذكراً أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعنى أن زيادة الهمزة بعد الالف مكسورة أولى من قصره وانما كان أولى لانها لغة أهل الحجاز ولم يجيء فى القرآن الا ممدودا كقوله تعالى ها أنتم أولاء.

---

تلك بيمينك ياموسى . ولو عبر بالمؤنث لشمل المجازى ( وقوله ولا تشربها الى غيره ) أشار بهذا الى أن الباء فى بذى داخلة على المقصور وحاصل الألفاظ التى يشار بها للمؤنث عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة بالتاء وهى ذى تى ذهى تهى ذه ته بالاختلاس ذه ته بالاسكان ذات تا وأغربها ذات وفى الحقيقة ألفاظ المؤنث اثنان ذى وتى وغيرهما فروع ﴿لا يقال﴾ لم جعلوا للمذكر لفظا وجعلوا للمؤنث عشرة ألفاظ ﴿لانا نقول﴾ جعلوا ذلك لامور منها أن المؤنث أكثر من المذكر ففى الحديث: إن لكل مؤمن امرأتين من نساء الدنيا فى الجنة. وفى الحديث أيضا : اطلعت على النار فوجدت أكثر أهلها النساء. ومنها أن الاشارة من باب الكناية وأن العرب تكره أن تصرح باسماء النساء فى مجالسهم فكانوا يكنون عنها كثيرا ومنها أن العرب يحتاجون إلى النساء فى كل وقت فوضعوا لهن ألفاظا كثيرة اختصارا عن التصريح بأسمائهن والرجال لا يحتاج اليهم الا فى الأمور المهمة كالحرب فكان التصريح باسمهم أولى (قوله ويجوز ضبط اقتصر الخ ) ابن عاشر فى هذا الضبط تكلف لان النائب فى المعنى هو بذى وهو متقدم فلا تجوز نيابته وأجيب بأن النائب ليس هو الجار والمجرور بل ضمير الاقتصار المفهوم من اقتصر على حد من يبخل عليك ويعتلل هو أى الاعتلال المفهوم من يعتلل ( وذان تان للمثنى المرتفع ) قد مر أن المثنى هو الاسم الدال على اثنين الخ والاشارة بذان وتان ليست للفظ وانما هى للذات التى اللفظ لها نعم إذا كان اللفظ مقصودا بعينه فتصح إليه الاشارة بأن يقال هذا لفظ بديع وأجاب بأن قول الناظم للمثنى على حذف مضاف أى لمدلول المثنى الذى هو الذات لكن يشكل عليه كون المرتفع بمعنى المرفوع صفة لمدلول المقدر لان الذى يوصف بالرفع وغيره انما هو اللفظ لا مدلوله وأجاب عنه بعضهم بأنه صفة لذان وتان وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعان وأجيب عنه بأنه صفة لتان وصفة ذان محذوفة لدلالة صفة تان عليها ثم ظاهر الناظم أنهما مثنيان حقيقة ومذهب المحققين كما مر أنهما ملحقان بالمثنى لان من جملة شروط مايثنى أن يكون معربا واسم الاشارة مبنى ولو كانا مثنيين حقيقة لقيل ذيان وتيان كما قالوا فتيان كما مر الجواب عن : إن هذان لساحران. فى قوله: بالالف ارفع المثنى وقد ذكر هنا سبعة أجوبة منها أن تكون ان فى الآية بمعنى نعم فيكون حينئذ هذان مبتدأ ولساحران خبر لمبتدأ محذوف أى لهما ساحران والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على الخبر وان بمعنى نعم وان لم ترد فى القرآن فقد ورد فى كلام العرب فمن ذلك أن أعرابيا سأل ابن الزبير شيئا فمنعه فقال الاعرابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له ان وراكبها أى نعم وراكبها ( وبأولى اشر لجمع مطلقا) ( قول كذى فتقول أولى الرجال وأولى النساء ) كان الاولى أن يزيد ضربوا وقمن مثلا واعرابه أولى مبتدأ مبنى على سكون الألف والرجال أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل وجملة ضربوا وقمن خبر والغالب أن يكون للعقلاء ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم منه قوله تعالى : ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك. ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بين أولى الذى هو اسم اشارة وبين الاولى الذى هو موصول ﴿فالجواب﴾ أنهم فرقوا بينهما من وجوه منها أن الذى فى اسم الاشارة يكتب بالواو والذى فى الموصول بدونها على وزن العلى ومنها أنه فى الاشارة مجرد من أل وفى الموصول مقرون بها ومنها أن الذى فى اسم الاشارة لا يقع بعدها الا مفرد والذى فى الموصول لا يقع بعدها الا جملة (وقوله يعنى أن زيادة الهمزة الخ ) احتاج الى تفسير الممدود وان كان معروفا اشارة الى أن وصف المبنى بالممدود والمقصور مجاز غير معروف والمعروف أن ذلك للمعرب (وقوله مكسورة ) يعنى من غير تنوين وفيه لغتان غير هذه وهما كسر الهمزة مع تنوينها

﴿ ثم اعلم ﴾ أن اسم الاشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة وقد أشار الى البعيدة بقوله : ( ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه )

يعنى أنك إذا أردت الاشارة الى البعيد فأنت مخير بين أن تأتى باسم الاشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتى به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولالك وفهم منه أن القريب لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف وانما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما فى هى نحو غلامك ودون لام فى موضع نصب على الحال من الكاف واو معه معطوف على دون فهو فى موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطقن فى البعد بالكاف حرفا غير مقرون بلام أو مقرونا بها ثم قال : ( واللام إن قدمت ها ممتنعه ) يعنى أنك اذا قدمت ها التى للتنبيه على اسم الاشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هذالك وفهم منه أنه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذا وهذه وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلاك الا أن الاول أكثر وهى لغة القرآن ومن الثانى قول طرفة : رأيت بنى غبراء لا ينكروننى * ولا أهل هذاك الطراف الممدد وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على الشرط فى التقدير والتقدير واللام ممتنعة إن قدمت ها فهى ممتنعة ثم قال :

(وبهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان وبه الكاف صلا فى البعد أو بثم فه أو هنا * أو بهنا لك انطقن أو هنا )

---

وضمها من غير تنوين ﴿ فان قلت ﴾ كلام الناظم محتمل لهذه اللغات الثلاث ﴿ قلت ﴾ هو كذلك اعتبارا بظاهر اللفظ لكن اطلق لان اللغة الاولى هى المشهورة فلا ينصرف الكلام عند الاطلاق إلا لها وانما اكتفوا فى الاشارة بلفظ واحد للجمع مطلقا ولم يفعلوا ذلك فى الموصول لأن الاشارة كافية فى بيان حال المشار اليه من تذكير وتأنيث وأما الصلة المبينة للموصول فمنفصلة عنه ﴿ فان قلت ﴾ يلزم الاستغناء فى اسم الاشارة عن التثنية والجمع ﴿ قلت ﴾ لو فعلوا ذلك لأجحفوا بها غاية فشركوا فى الجمع فقط لانه آخر المراتب ( وقوله فى التوطئة على ثلاث مراتب الخ ) فانهم جعلوا المجرد من الكاف نحو هذا للقريب والمقرون بالكاف فقط نحو ذاك للمتوسط والمقرون باللام والكاف نحو ذلك للبعيد ( ولدى البعد انطقا بالكاف ) (قوله كذى وانما نبه على ذلك الخ ) بعد كون الكاف حرفا لا محل لها من الاعراب فهى تتصرف تصرف الكاف الاسمية فتفتح مع المفرد المذكر وتكسر مع المفردة المؤنثة وتلحقها الميم والالف فى التثنية وتلحقها الميم فى علامة جمع المذكر والنون فى علامة جمع المؤنث وهذه اللغة المشهورة ﴿ فان قلت ﴾ ما الدليل على كونها حرفا ﴿ قلت ﴾ لو كانت اسما لا يصح أن تكون فى محل رفع ولا يمكن لانها ليست من ضمائر الرفع وعلى صحة فرضه فلا رافع ولا يصح أن تكون فى محل نصب لانه لا ناصب ولا أن تكون فى محل جر لأن الجر اما بالحرف أو بالمضاف ولا حرف ولا مضاف والدليل على عدم الاضافة ثبوت النون فى: فذانك برهانان ﴿ لا يقال ﴾ الحرف موجود هنا وهو اللام ﴿ لانا نقول ﴾ لو كان اللام جاز الفتح كما يفتح مع سائر الضمائر غير ياء المتكلم وأصل اللام السكون وكسر لالتقاء الساكنين أو فرقا بينه وبين الجارة فى ذلك وظاهر تقدير كذى وتقديره ان بالكاف متعلق بانطق وصرح به غيره وهذا الاعراب يوهم أنك اذا أردت الاشارة الى البعيد أتيت بالكاف وحدها دون ما تقدم أو بالكاف مع اللام وهو غير صحيح والاولى أن بالكاف متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطق المحذوف والتقدير انطق عند البعد بما تقدم من أدوات الاشارة حال كونها متلبسة بالكاف الخ ( واللام ان قدمت ها ممتنعة ) انما لم تجتمع الهاء مع اللام فرارا من كثرة الزوائد وظاهر النظم أن اللام لا تمتنع الامع تقديم الهاء وليس كذلك بل يمتنع اللام مع المثنى مطلقا ومع الجمع فى لغة من مده وعلة المنع كثرة الزوائد أيضا ولذا أذيل بعض كلام الناظم بقوله : ولا يلى ذا اللام إلا المفردا * والجمع مقصوراً فما ذين عدا

( قوله كذى ومن الثانى قول طرفة الخ ) البيت من الطويل وبنى غبراء مفعول أول برأيت والمراد بهم الفقراء والاضياف أو اللصوص أو أهل الارض ولا ينكروننى مفعول ثان لرأيت اذ قلنا إنها بمعنى علمت أو حال ان قلنا إنها بمعنى أبصرت وأهل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أى كذلك لا ينكروننى ويصح من جهة الصناعة عطفه على الواو فى ينكروننى ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدخولا لرأيت بنى غبراء ولا يصح فيه النصب بالعطف على الياء لانه يقتضى أن بنى غبراء لا ينكرون الشاعر وكذلك لا ينكرون أهل ذلك الخ وليس بمراد إذ مراده أن الفقراء لا ينكرونه لجوده وكذلك الاغنياء وهم المراد بأهل الطراف لا ينكرونه لكثرة ماله وهذا المعنى لا يستفاد الا بالرفع والطراف بيت من الجلد على هيئة الخباء والخيمة وفى الغالب لا يكون الا للاغنياء والممدد بالاطراف والحبال صفته والشاهد فى هذاك حيث ألحق هاء التنبيه باسم الاشارة المقرون بالكاف (وقوله وتقدير البيت انطقن فى الخ ) جعل أولا لدى فى النظم بمعنى عند وثانيا فى تقديره جعلها بمعنى فى وكل ذلك يصح ( وبهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان )

ذ كرفي هذين البيتين سبعة ألفاظ يشاربها الى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهاهنا وهنا والبهما أشار بقوله :

وبهنا أوههنا أشر الى ＊ داني المكان . . .

أي الى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة الى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد والبها أشار بقوله : ＊ وبه الكاف صلا في البعد ＊ يعني انك اذا أردت الاشارة الى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك أو تأتي بثم كقوله عز وجل : وإذا رأيت ثم رأيت نعيما . أو تأتي بهنا مفتوح الهاء مشددة النون فتقول هنا أو تلحق بهنا الكاف واللام معا فتقول هنالك أو تأتي بهنا مكسورة الهاء مشددة النون والكاف مفعول بصلا والألف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وفي البعد متعلق بصلا وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه اذا نطق وكل ماذكره في البيتين من أو فهو للتخيير ثم قال :

## ﴿ الموصول ﴾

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار الى الأول بقوله : (موصول الاسماء الذى) انما قال موصول الأسماء احترازا من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبوابه وقوله : موصول الاسماء مبتدأ والذى مبتدأ ثان وخبره محذوف والتقدير موصول الاسماء منه الذى ثم أشار الى الثاني بقوله: (الأنثى التي) يعني التي للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذى للمذكر والأنثى مبتدأ والتي خبره والتقدير والأنثى منه أي من الموصول ويجوز أن يكون أل في الأنثى عوضا من الضمير والتقدير وأنثاه أي وأنثى الذى ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله :

---

(قوله كدى ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ) بل ذكر ثمانية اثنان للقريب وستة للبعيد وكلها مأخوذة من النظم اذ قوله وبه أي بما ذكر صادق باثنين هناك وهاهنا والغلط وقع لكدى من جعله ضميرا يعود به للأول وهنا دون الثاني والصواب أنه يعود عليهما معا باعتبار ماذكر (وقوله كقوله عز وجل : وإذا رأيت ثم رأيت الخ) ثم ظرف مكان لايتصرف عامله رأيت المتقدم عليه لأن ثم مفعول رأيت خلافا لزاعمه لأنها لازمة للظرفية ولا تخرج عنها الا إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن تقول جئت من ثم وهي مبنية على الفتح للتخفيف ولم تبن على الكسر لثقل الكسرة مع التضعيف ولا تتقدم عليها ها التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب (وقوله فتقول هنا) أصله هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال وكسرها هاهنا أردأ من فتحها ولذلك أخره الناظم وفيها لغة ثالثة وهي ضم الهاء وهي رديئة ولذلك لم يذكرها الناظم والله أعلم .

## ﴿ الموصول ﴾

أل للعهد والمعهود قوله سابقا والذى أو أل موصولة بمعنى الذى يوصل بغيره أي يتبع بغيره وهو الصلة ولم يحده الناظم هنا استغناء بحده وحده في الكافية بقوله : ملزوم عائد وجملة وما ＊ أشبهها موصول الاسما فاعلما

(موصول الاسماء الذى) (قوله كدى احترازا من موصول الحروف الخ) حقيقة الموصول الحرفي كل حرف صح أن يؤول مابعده بمصدر وهو آلة السبك وحروفه ستة جمعت في قول من قال :

موصولنا الحرفي ان ولو وما ＊ وان وكي ثم الذى يامن سما

واشتشكل كون الذى موصولا حرفيا مع اقترانه بأل وقد حكموا على كل مقرون بال انه اسم ولذا قال الرضي والحق ان الذى لا يكون موصولا حرفيا وأجاب الرضي وغيره ممن منع كون الذى موصولا حرفيا عن الآية التي مثل بها المجيز وهي : وخضتم كالذى خاضوا . بأجوبة خمسة ذكرها في التصريح أولاها ان الأصل كالذين بالنون وهي لغة لبعض العرب (وقوله وقد ذكر أحكامه في أبوابه) بل انما ذكر ماعدا الذى وأما هي فلم يذكرها أصلا فيكون كلام كدى من باب الحكم على المجموع لا على الجميع أو يقول إنه مر على ان الذى ليست من الموصولات الحرفية (وقوله والذى مبتدأ ثان الخ) مثله في الشاطبي وانما احتاج لهذا ليكون قوله موصول الاسماء عاما في المفرد المذكر وغيره ويدخل تحته جميع الموصولات وهذا الاعراب متعين وقول يس لا يحتاج الى هذا التكليف بل الذى خبره عن موصول ويقدر العطف سابقا على الاخبار لا يصح الا لو عطف الناظم باقي الموصولات على الذى مع أنه ذكرها في حكم الاستئناف (الأنثى التي) في الذى والتي ست لغات الذى والتي باثبات الياء ساكنة والذوالت بحذف الياء وكسر الذال والتاء والذولت بسكون الذال والتاء والذى والتي بتشديد الياء مكسورة والذى والتي بتشديدها مضمومة ولذى ولتي بحذف الألف واللام وبقاء اللام الثانية مفتوحة وهي تكون للعالم نحو : الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن. وتكون لغيره نحو : هذا يومكم الذى كنتم توعدون . وأما التي فهي للعاقل نحو : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها. ولغيره نحو : ماولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها . (قول كدى والتي خبره) مراده ان التي مبتدأ ثان وخبره محذوف أي منه والجملة خبر المبتدأ الاول يدل لهذا تقديره بقوله: والأنثى منه التي. وعلى الوجه الثاني

(واليا إذا ماثنيا لاتثبت * بل ماتليه أوله العلامه)

يعنى أن الذى والتى اذاماثنيا لاتثبت ياؤهما لسكونها وسكون علامة التثنية واليا مفعول مقدم بتثبت ولاناهية وقوله :
(بل ماتليه أوله العلامـه) ماتليه هى الذال من الذى والتاء من التى وأل فى العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهى الألف رفعا والياء جرا ونصبا فى قوله : *بالألف ارفع المثنى وكلا* وفى قوله: * وتخلف اليا فى جميعها الألف * فتقول اللذان واللتان رفعا واللذين واللتين جرا ونصبا وماموصولة وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تـكون فى موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والهاء فى أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال: (والنون إن تشدد فلا ملامه)
يعنى أنه يجوز فى نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين انها لاتشدد بعد الألف ومذهب الـكوفيين انها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار الناظم ولذا أطلق فى قوله : * والنون إن تشدد * والنون مبتدأ وخبره جملة الشرط والجواب والضمير المستتر فى تشدد هو الرابط ثم قال : ( والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا )
يعنى أنه يجوز أيضا تشديد النون من ذين وتين وانما ذكرهنا ذين وتين وليستا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين فى جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف فاذا جاز التشديد مع الياء كما فى المثالين فيكون التشديد مع الألف أحرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله: وتعويض بذاك قصدا. يعنى أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف فى جميع ماذكر والمعوض منه فى اللذين واللتين الياء من الذى والتى ومن ذين وتين الألف من ذا وتا فان ذلك كله حذف فى التثنية وعوض منه التشديد فالاشارة من قوله بذاك راجعة الى التشديد وتعويض مبتدأ وبذاك متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنـكرة وقصد خبره ويجوز أن يكون بذاك متعلقا بقصد وسوغ الابتداء بالنـكرة مافيها من معنى الحصر لأن المراد ماقصـد به الا التعويض فهو كقولهم :شىء جاء بك وشر أهرذا ناب وفيه . تعريض لابطال قول من جعل التشديد فى ذين وتين دالا على البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذى بقوله : ( جمع الذى الألى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا )
فذكر للذى جمعين أحدهما الالى تقول جاءنى الالى قاموا أى الذين قامو والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقا أى فى جميع الأحوال وقوله : وبعضهم بالواو . يعنى أن من العرب من يجرى الذين مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء فتقول نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا ومنه قول الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا وهى لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذى مبتدأ والألى خبره والذين معطوف على الألى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على اسقاط حرف الجر أى فى رفع ويجوز

---

تـكون التى خبرا حقيقة (واليا اذا ماثنيا لاتثبت) ( قول كدى لسكونها الخ) انما لم تثبت ياؤهما وتفتح كما فى تثنية المنقوص كقاض لـكونهما مبنيين فلاحظ لهما فى التحريك أو قصد الفرق بين تثنية المعرب والمبنى (وقوله واليا مفعول الخ) وعليه فتثبت بضم التاء وكسر الياء وهو مسند لضمير المخاطب وكسر آخره للوزن وهذا الوجه هو المناسب للتعبير بالأمر فى قوله بعد: أوله العلامه. ويصح كون الياء مبتدأ ولا نافية وتثبت بفتح التاء وضم الباء من ثبت الثلاثى وهو مسند لضميره الياء وهو مرفوع للتجرد وكسر للوزن لـكن يناسب ماقبله ولا يناسب مابعده (بل ماتليه أوله العلامه) لايقال لا يحتاج الى هذا الشرط لاغناء لاتثبت عنه لانا نقول لما كان قوله لاتثبت يحتمل اقلبها ويحتمل احذفها وهو المراد صرح به فى قوله: بل ماتليه الخ (والنون ان تشدد فلا ملامه) (قول كدى بعد الألف وبعد الياء) لم يأت بمثالهما ومثال التشديد بعد الألف: واللذان يأتيانها. ومثاله بعد الياء: ربنا ارنا اللذين. قرئ بتشديد النون (والنون من ذين وتين شددا) لم يمثل كدى لهما أيضا ومثاله بعد الألف فذانك قرئ بتشديد النون ومثاله بعد الياء : إحدى ابنتى هاتين. قرئ بالتشديد أيضا (وتعويض بذاك قصدا) ﴿فان قلت﴾ لم عوضوا هنا ولم يعوضوا فى يدان ودمان مع أن الاخير حذف فى الجميع ﴿قلت﴾ قد مر أن العرب يحذفون الشىء ويصيرونه نسيا منسيا كيد ودم ولا يعوضون منه ويحذفون الشىء ويراعونه كما هنا يعوضون من المحذوف ( وقوله وشر أهر ذا ناب) أهر بفتح الهمزة والهاء وتشديد الراء مأخوذ من الهرير الذى هو صوت دون نبح جمع الذى الألى الذين مطلقا) (قول كدى فذكر للذى جمعين الخ) سماهما جمعين تبعا لعبارة الناظم والحق انهما اسما جمع لا جمعان حقيقة أما الألى فظاهر لان لفظه مخالف للفظ الذى وأما الذين فانه لايطلق الا على العقلاء والذى يكون للعاقل وغيره كما مر فلو كان جمعا حقيقة لـكان المفرد أعم من الجمع على خلاف المتعارف ولاجـل كون الذين أخص من الذى وخالف طريقة الجمع الذى من شأنه أن يكون أعم من المفرد أعم من استحق البناء ولما كان اللذان واللتان على سنن المثنى الذى مفرده معرب لـكونهما ليسا أخص من المفرد أعربا (وقوله بالياء فى الرفع الخ) أى فهو مبنى على الياء فى جميع الأحوال ( وبعضهم بالواو رفعا نطقا ) ( قول كدى مجرى المذكر الخ)

أن يكون مصدرا فى موضع الحال والتقدير نطق بالواو فى حال كونه رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التى بقوله : ( باللات واللاء التى قد جمعا ) فذكر أيضا للتى جمعين الأول اللاتى والثانى اللائى فتقول جاءنى اللاتى قمن واللائى خرجن فالتى مبتدأ وقد جمعا خبره وباللاتى متعلق بجمع واللائى معطوف عليه والتقدير التى قد جمع باللاتى واللائى ثم قال : ( واللاء كالذين نزرا وقعا ) يعنى أن اللاء الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذى على وجه الندور والقلة ومنه قوله :

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

يعنى الذين قد مهدوا الحجور واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن فى وقع وهو اسم فاعل من نزر أى قل ولما فرغ من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال : ( ومن وما وأل تساوى ماذكر ) يعنى ان من وما وأل تساوى ما ذكر من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه انها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على مالا يعقل وأل عليهما معا ثم قال: ( وهكذا ذو عند طيء شهر ) يعنى ان ذو فى لغة طيء تستعمل أيضا موصولة وهى أيضا مساوية للذى والتى وتثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله: وهكذا ذو أى هى مثل من وأل فى مساواتها لما ذكر فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن وهى مبنية والواو لازمة لها فى الرفع والنصب والجر فى اللغة المشهورة وفهم ذلك من تمثيله بها بالواو فذو مبتدأ وشهر خبره وعند طيء متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أو فى موضع نصب على الحال والتقدير وذو شهر عند طيء مثل من وما وأل ثم قال:

---

لم يجعله جمعا حقيقة بل ملحقا به لفقد شرط من شروط الجمع الثمانية وهو اعراب المفرد ووجه الاعراب أنهم جعلوه جمعا حقيقة للذى باعتبار من يعقل ويدخل فيه غير العاقل تغليبا على قاعدة جمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره والمذكر على المؤنث ولم يعتبروا الافتقار الى الصلة الموجب للبناء لأنه عارضه معارض وهو الجمعية التى هى من خصائص الأسماء وفى العرب أن الذين الجمع يكتب بلام واحدة وأما اللذان فى التثنية فيكتب بلامين فبهذا يفرق بينهما ولم يعكسوا لأن المثنى سابق على الجمع فبقى على أصله من ثبوت اللامين معا اهـ . وعامله فان الذى فى الرسم أن يكتب الجمع والمثنى بلام واحدة ولعل ذلك اصطلاح المشارقة أو النحاة ( باللات واللاء التى قد جمعا ) اطلاق الجمعية على هذين تجوز أيضا وانما هما اسما جمع والهمز فى اللائى بدل من تاء اللاتى وقد تحذف ياؤهما استغناء عنها بالكسرة ( واللاء كالذين نزرا وقعا ) ( قول كدى ومنه قوله فما آباؤنا الخ ) البيت من الوافر وقائله رجل من بنى سليم وما نافية حجازية وآباؤنا اسمها وبأمن خبرها والهاء فى منه ترجع للممدوح واللاء صفة لآباؤنا وجملة قد مهدوا صلته والعائد الواو فى مهدوا ومعنى مهدوا جعلوها كالمهد والشاهد فى اللاء حيث أوقعه موقع الذين بدليل عود ضمير مهدوا مذكرا وكان ينبغى للناظم أن يشبه باللائى بأن يقول واللائى كالألى لأن الألى يقع موقع اللائى كما فى قوله: * محا حبها حب الألى كن قبلها * فالألى اسم موصول بمعنى اللائى بدليل عود الضمير فى كن عليه مؤنثا فاللائى والألى يتعارضان ( قوله ولما فرغ من الذى الخ ) الأولى أن يقول فى التوطئة ولما فرغ من الموصولات المختصة شرع فى المشتركة فقال الخ وان كانت توطئته هذا معناها لكن ما قلنا أصرح ( ومن وما وأل تساوى ما ذكر ) ( قول كدى ففهم منه انها تقع الخ ) هذا منطوق لامفهوم والذى يبين ما وقعت عليه الموصولات المشتركة ضمير الصلة فان كان مفردا مذكرا علمنا انها وقعت على الذى المفرد المذكر وان كان مفردا مؤنثا علمنا انها وقعت على التى المفردة المؤنثة وهكذا ( وقوله فمن تقع على الخ ) جعلوا من لمن يعقل غالبا وما للغير غالبا لأن آخر من صحيح وآخر ما معتل والعاقل صحيح وغير العاقل كأنه معتل فأعطوا الصحيح للصحيح والمعتل للمعتل وعلل أيضا بأن من قليلة فى الكلام وما كثيرة والعقلاء قليلون بالنسبة لغيرهم فجعلوا القليل للقليل والكثير للكثير ( وقوله وأل عليهما معا ) مثال وقوعها على العاقل : ان المصدقين والمصدقات . ومثال وقوعها على غيره المرفوع من قوله تعالى : والسقف المرفوع . ثم ان الاعراب وقع على مدخول أل وكان من حقه أن يقع على أل لأنها اسم مستقل وأجيب بأن أل نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان الجميع اسم واحد معرب بحسب العوامل ( وهكذا ذو عند طيء شهر ) ( قول كدى وهى مبنية الخ ) أى على سكون الواو بدليل قوله بعد والواو لازمة ( وقوله فى اللغة المشهورة ) ذكر الرضى ان فى ذو الطائية أربع لغات احداهن ما مر الثانية ذو بلفظ واحد للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات بلفظ واحد لمفرده وتثنيته وجمعه الثالثة كالثانية الا انه يقال الجمع المؤنث ذوات مبنية على الضم فى الأحوال كلها الرابعة تتصرف تصرف ذى بمعنى صاحب مع اعراب متصرفاتها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء لا زال قائما وهو الافتقار إلى الصلة وأجيب بأن سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بذو التى بمعنى

(وكالتي أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتي أتى ذوات) يعني أن من طيء من إذا أراد معنى التي قال ذات وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات كقول بعضهم: بالفضل ذو فضلكم الله به * والكرامة ذات أكرمكم الله به. يريد بها فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر:

جمعتها من أينق سوابق * ذوات ينهضن بغير سائق

فذات مبتدأ وكالتي خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل الخبر وموضع التي ظرف متعلق بأتى وذوات فاعل بأتى والتقدير وذات مساوية للتي عندهم أي عند طيء وأتى ذوات في موضع اللاتي ثم قال رحمه الله:

(ومثل ما ذا بعد ما استفهام * أو من إذا لم تلغ في الكلام)

يعني أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل ما يعني ما الموصولة وفهم من تشبيهه بها انها تساوي أيضا الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن ومن ذا قاما ومن ذا قامتا ومن ذاقاموا ومن ذاقمن واحترز بقوله إذا لم تلغ في الكلام من ان تكون ملغاة وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو فاذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيدا أم عمرا علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم انه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة وذا مبتدأ وخبره مثل ماو بعد في موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن مضافة في التقدير أي بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا في حال كونه تاليا لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ في الكلام ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلتها فقال: (وكلها يلزم بعده صله * على ضمير لائق مشتمله) يعني ان الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها

---

صاحب (وكالتي أيضا لديهم ذات) كل من ذات وذوات مبني على الضم في الأحوال كلها وحكى اعرابهما اعراب صاحبة وصاحبات (قول كدى كقول بعضهم بالفضل الخ) هذا نثر ليس بشعر وصدره يمكن أن يكون رجزا قال الفراء سمعت أعرابيا من طيء يسأل ويقول بالفضل الخ وبالفضل يتعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل وذو اسم موصول بمعنى الذي وجملة فضلكم صلتها والعائد الضمير المجرور بالباء والكرامة بالجر عطف على الفضل وذات اسم موصول بمعنى التي مبني على الضم صفة للكرامة وجملة أكرمكم الله به صلتها والعائد الضمير المجرور بالباء إذ أصله بها والشاهد في ذات المستعملة في موضع التي (وقوله وكقول الشاعر جمعتها الخ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وجمعتها فعل وفاعل ومفعول والهاء للنوق المذكورة في بيت قبله وأينق بتقديم الياء على النون جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وسوابق بالسين جمع سابق صفة لأينق ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وفي نسخة بدل سوابق موارق جمع مارق من مرق السهم إذا خرج بسرعة وذوات اسم موصول بمعنى اللاتي الذي هو جمع التي صفة لأينق أيضا مبني على الضم وجملة ينهضن صلتها والعائد نون ينهضن الفاعل والشاهد في ذوات فانه بمعنى اللاتي (ومثل ما ذا بعد ما استفهام) (وقول كدى وفهم من تشبيهه بها) جعل وجه الشبه بما كونها تقع على ما يقع عليه ما وليس الشبه كما قيل بانها تكون لغير العاقل كما قيل القاعدة في ذا انها إذا وقعت بعد من فهي للعاقل وان وقعت بعد ما فهي لغيره وقدم الناظم ما في قوله بعد ما استفهام على من والقياس العكس لا من لمن يعقل وما لغيره لأن موصولية ذا مع ما باتفاق ومع من على الراجح وبقي على الناظم شرط ثالث ذكره الموضح وهو أن لا تكون مشارا بها والا لم تكن موصولة نحو ماذا التواني فهي هنا اسم اشارة لدخولها على المفرد والمفرد لا يقع صلة إلا لأل (وقوله ويظهر أثر ذلك) أي ما ذكر من الاحتمالين كما يظهر في البدل يظهر في الجواب لأن الأصل في الجواب أن يكون مطلقا للسؤال وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو. قرأ أبو عمرو العفو بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي العفو مسئول (١) فتكون حينئذ ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبرها وجملة ينفقون صلة ذا والعائد محذوف وقرأ الباقون بالنصب باضمار فعل أي يسئلونك العفو فتكون ذا ملغاة مركبة مع ما والجميع اسم استفهام (وقوله ولما فرغ من ذكر الموصولات الخ) الأولى أن يقول غير أي لأنه إلى الآن لم يتكلم عليها (وكلها يلزم بعده صله) (قول كدى يعني ان الموصولات كلها الخ) تبع في التعبير بكل عبارة الناظم واعترض بأنها تشمل الموصول الحرفي وهو غير مراد والجواب ان العبارة وان كانت هنا عامة فالموضوع انما هو لموصولات الأسماء وأيضا قوله: على ضمير لائق مشتمله. يبين المراد لأن الضمير انما يعود على الأسماء ولو قال كدى يعني ان موصولات الأسماء كلها مختصة أو مشتركة الخ لأفاد المراد ويكون مختصة أو مشتركة تفسيرا لقول الناظم كلها وقد أكثر الشعراء في هذا المعنى ومن أحسن ما قيل في ذلك:

قالت وقد حاولت نيل وصالها * من غير شيء لا تجوز المسئله

---

(١) (قوله أي العفو مسئول) الذي قدروه في وجه الرفع في الآية ان العفو خبر لمبتدأ محذوف أي هو العفو وفي وجه النصب انه مفعول لأنفقوا محذوفا أي أنفقوا. وبه تعرف ما في تقدير المحشي اهـ.

رابط بينهما وبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله: على ضمير لائق مشتمله. أى مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءنى الذى قام أبوه والتى قامت أمه واللذان قاما واللتان قامتا وما أشبه ذلك وكلها مبتدأ وخبره يلزم وبعده متعلق بيلزم والضمير فى بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل بيلزم ومشتملة صفة صلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة ثم ان الموصولات بالنظر الى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الاول بقوله : (وجملة أو شبهها الذى وصل * به كمن عندى الذى ابنه كفل) فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله أوشبهها هو الظرف والمجرور أتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندى وبمثال للموصول بالجملة وهو قوله الذى ابنه كفل ويشترط فى الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله بالذى ابنه كفل يرشد اليه وجملة مبتدأ و أوشبهها معطوف عليه وهو الذى سوغ الابتداء والذى خبره ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذى وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير فى به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذى وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائبا عن الفاعل ولاضمير حينئذ فى وصل والتقدير والذى وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار الى القسم الثانى من الموصولات وهو مايوصل بالصفة فقال : (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الافعال قل) الصفة الصريحة هى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفى وصل أل بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءنى القائم أبوه والضاربه زيدأى الذى قام أبوه والذى ضربه زيد وقام الكرم والمضروب أبوهأى الذىأكرم والذىضرب أبوه وقام الضرابه

---

بالله قل لى أين نحوك يافتى * أرأيت موصولا يجىء بلاصله

وأخذ من قول الناظم بعده ان الصلة لاتتقدم على الموصول واذالم تتقدم الصلة فكذلك معمولها وأما قوله تعالى: وكانوا فيه من الزاهدين. فان فيه ليس متعلقا بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف والتقدير والله أعلم وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (لايقال) الزاهدين لايعمل فى فيه ومالا يعمل لايفسر عاملا (لانا نقول) ذلك خاص بباب الاشتغال وهذا من الحذف والفرق بين الاشتغال والحذف انه فى الحذف يجوز التصريح بالعامل المحذوف وفى الاشتغال لا وتصريحهم به فى الاشتغال انما هو للفهم وكما لايجوز التقديم لايجوز الفصل بين الصلة والموصولات لانهما بمنزلة شئ واحد (وقوله ورابط بينهما) يحكى أن سائلا وقف بباب نحوى فقال له من أنت فقال الذى اشتريتم الاجر فقال النحوى أله فقال لافقال أمنه فقال لافقال له اذهب فمالك فى صلة الذى شئ لخلو الصلة من العائد (وقوله أى مطابق للموصول الخ) اعلم ان الموصول ان كان مختصا كالذى فلا يختلف لفظه ومعناه فكذلك العائد عليه وان كان مشتركا كمن وما فلفظه مفرد مذكر وقد يكون معناه مخالفا للفظه بان يكون للمؤنث وللجمع فلك أن تعتبر لفظه وهو الغالب فتعيد الضمير مفردا مذكرا ومنه قوله تعالى : ومنهم من يستمعون. اليك بجمع ضمير يستمعون العائد على من باعتبار معناها ويجوز اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قيل ومنه قوله تعالى: ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا. فراعى لفظ من فذكر يقنت وراعى معناها فأنث تعمل ومن الشرطية فى المعنى كالموصولة وأما باعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى فلا يجوز بأن تقول جاء الناس من يقولون ويعمل وانما جاز الاول دون هذا لان الواحد سابق على الجمع فى الرتبة وهذا اذا لم يلزم من مطابقة اللفظ لبس والا وجب اعتبار المعنى نحو أعط من سألتك ولاتقل من سألك اذا أردت أن السائلة مؤنثة (وجملة أو شبهها الذى وصل) (قول كدى أن تكون خبرية) الخبرية هى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر لقائلها وانما اشترط هذا الشرط لان الموصول يتعرف بمضمون الصلة ومن شرط المضمون أن يكون المخاطب يعرف نفسه فى الخارج لمعين والانشاء لاخارج له وانما يوجد بالتلفظ بما بعد وعلل أيضا بأنهم لما أرادوا وصف المعرفة بالجملة لم يمكنهم ذلك لان القاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال أتوا بالموصول ليتوصلوا الى نعت المعرفة بالجملة فاذا قلت جاء الذى قام أبوه كأنك قلت جاء زيد قام أبوه والجملة الواقعة نعتا أو ماهى بمنزلتها لاتكون الا خبرية وسيقول الناظم: وامنع هنا ايقاع ذات الطلب. ويشترط فى الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين وهما اللذان يفهم متعلقهما الذى هو الاستقرار بمجرد التلفظ بهما كما أخذ من تمثيله بمن عندى احترازا من غير التام كقولك جاء الذى اليوم أوعنك فلا يتم معناها الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى قام اليوم أو اعرض عنك ثم ان الظرف والمجرور الواقعين صلة لا يتعلقان الا بفعل لانه جملة لا بالاسم لأنه مفرد بخلاف غير الواقعين صلة كما يأتى وفى الجمل: وان صلة الموصول جاء فحكمه * تعلقه بالفعل لاغير فاعقلا (وقوله ثم أشار الى القسم الخ) هذا مع ماتقدم فى التوطئة قبل قوله وجملة الخ يقتضى أن الصفة الصريحة ليست من أقسام الشبيه بالجملة وهو ظاهر الناظم وليس كذلك بل هو منها كما هو صريح كلام الموضح وافرادها بالذكر لاختصاصها بالالف واللام فكأنه قال وجملة أو شبهها يوصل به جميع الموصولات ماعدا أل فلا توصل الا بكذا فكانه مستثنى وتقديم الخبر من قوله وصفة يشعر بالحصر (قول كدى وفى وصل أل الخ) الجمهور على انها ليست موصولة لأن الصفة

زيد أى الذى ضربه زيد وجاء الحسن وجهه أى الذى حسن وجهه والصريحة الخالصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهى الصفات التى أجريت مجرى الاسماء نحو أجرع وأبطح وصاحب فلا يوصل بها أل وقوله: وكونها بمعرب الافعال قل . يعنى انه قد جاءت صلة أل بمعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا ومنه قوله : ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل أى الذى ترضى حكومته وقوله وصفة صريحة خبر مقدم وصلة أل مبتدأ مؤخر وكونها مبتدأ وبمعرب الافعال متعلق به وقل خبر المبتدأ والظاهر ان كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة أل صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل ثم قال رحمه الله تعالى : (أى كما وأعربت مالم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف وبعضهم أعرب مطلقا )من الموصولات أى وانما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها فى بعض المواضع ولزوم اضافتها لفظا أومعنى وجواز حذف صدر صلتها فقوله أى كما يعنى أن ايا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما فتقول جاءنى ايهم قام وايهم قامت وايهم قاما وأيهم قامتا وايهم قاموا وايهم قمن وقوله : وأعربت مالم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف . أى بالنظر الى التصريح بالمضاف اليه وتقديره واثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالمضاف اليه ويثبت صدر صلتها نحو جاءنى أيهم هو قائم الثانى أن يحذفا معا نحو جاءنى أى قائم الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءنى أى هو قائم فاى فى هذه الصور الثلاث معربة وهى المشار اليها بقوله:وأعربت.الرابع أن يصرح المضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءنى أيهم قائم فاى فى هذه الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله: مالم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف.ومن ذلك قوله عز وجل: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد. فاى مبتدأ وكما خبره وأعربت مبنى لمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف فى موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير أى مثل ما فى جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة فى حال كون صدر صلتها ضميرا محذوفا وقوله : وبعضهم أعرب مطلقا يعنى أن بعض

---

للثبوت فلا تؤول بالفعل لانه للتجدد والحدوث ولذلك قالوا ان أل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقا (وقوله أجرع) هو مذكر جرعاء وهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لاتنبت شيئا (قوله وأبطح) كما يوجد فى غالب النسخ وفى بعضها باسقاطه وهو مذكر بطحاء فى الاصل وصف لكل مكان منبطح فى الوادى غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المتسعة (وقوله وصاحب) هو فى الاصل فاعل وصفا ثم غلب على صاحب الملك (وقوله ومنه قول الشاعر: ماأنت الخ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق وسبب قوله أنه تحاكم مع رجل عند عبد الملك بن مروان وكان شخص هنالك حاضرا فاراد أن يحكم بينهما فقال أبياتا من جملتها قوله: ماأنت الخ فما نافية تميمية وأنت مبتدأ وبالحكم مجرور بالباء الزائدة خبر أنت ولا تعمل ماهنا شيئا لانها انما تعمل فى لغة أهل الحجاز والفرزدق تميمى بناء على أن العربى لايتكلم بغير لغته والحكم بفتحتين من يحكمه الشخصان والترضى اسم موصول وترضى صلتها وهو صفة للحكم وحكومته نائب عن الفاعل ولا الاصيل بالجر أى الحسيب معطوف على الحكم وكذلك مابعده والجدل بفتحتين كثرة الخصومة والشاهد فى ترضى حيث وقع صلة لأل مع كونه فعلا مضارعا وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لان الضرورة عندهم ماوقع فى الشعر كان للشاعر مندوحة عنه أم لا وعند ابن مالك قليل لان الضرورة عنده ماليس للشاعر مندوحة عنه والشاعر هنا متمكن من أن يقول المرضى بصيغة اسم المفعول بدل الترضى وانما كانت صلة أل لاتكون الا مفردة صفة صريحة عملا بشبهين فمن حيث إنها أشبهت أل المعرفة فى اللفظ وأل المعرفة لاتدخل الا على المفرد استحقت أن يكون مابعدها مفردا ومن حيث انها أشبهت الموصولات كالذى استحقت أن يكون هذا المفرد شبيها بالجملة ودليل شبه الصفة الصريحة بالجملة احتياجها الى مرفوع ﴿ قاعدة ﴾ أجمعوا على أن صلة الموصول لامحل لها قال الدمامينى وليس على اطلاقه بل ان كانت لغير أل فلا محل لها أصلا وان كان صلة لأل فلها محل باعتبار مايقتضيه العامل الذى قبل أل من رفع ونصب وخفض (أى كما وأعربت مالم تضف ) (قوله كذى وانما أخرها الخ) هذا الاعتذار لاينفع الا لو أخرها عن الموصولات فقط وأما تأخيرها عن الصلة فلا وجه له ولهذا نكت عليه الموضح فى تقديمها على الكلام على الصلة (وقوله فتقول جاءنى أيهم الخ) جعل عامل أى ماضيا وهذا مذهب البصريين والذى للجمهور وصرح به الموضح أن العامل فيها لايكون إلا مستقبلا لأنها وضعت للابهام والعموم والذى يناسبهما المستقبل وأما الماضى فلا إبهام فيه ولاعموم وهذا معنى جواب الكسائى لما سئل فى حلقة يونس عن عدم جواز كون عاملها ماضيا فأجاب أى كذا خلقت أى وضعت للابهام والعموم (وقوله وهى المشار اليها بقوله وأعربت )الاولى تمام البيت لان الاحوال الثلاثة انما تؤخذ من البيت كله (وقوله والى ذلك أشار بقوله مالم تضف ) أى بمفهومه

العرب يعرب أيا الموصولة فى جميع الصور الأربع المذكورة وقرأ بعضهم: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد . بنصب أيهم ثم قال :
( وفى * ذا الحذف أيا غيرأى يقتفى ) يعنى أن غير أى من الموصولات يتبع أيا فى جواز حذف صدرصلتها فالاشارة بذا إلى حذف صدر صلة أى لـكن يشترط فى جواز حذف صدر صلة غيرأى انتطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله : (ان يستطل وصل ) أى تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائدعلى المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوءا التقدير بالذى هو قائل لك سوءا فالصلة طالت بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل: وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله. والتقدير وهو الذى هو إله فى السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال : ( وان لم يستطل * فالحذف نزر ) يعنى أن حذف صدر صلة غير أى ان لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم: تماما على الذى أحسن . بالرفع أى على الذى هو أحسن وقوله :

من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل المجد والـكرم

أى بما هو سفه وغير أى مبتدأ ويقتفى خبره وأيا مفعول مقدم بيقتفى وفى ذا متعلق بيقتفى وان يستطل شرط ووصل مفعول لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وان لم يستطل معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالحذف نزر ثم قال:

---

ثم ظاهر كلام كدى أن الصور الأربع كلهـا محذوفة من النظم على التفصيل الذى ذكر من غير تأويل فى العبارة وليس كذلك بل عبارة الناظم إذا أبقيتها على ظاهرها اقتضت أن الاعراب فى صورة وهى إذا حذف المضاف اليه مع الصدر نحو جاءنى أى قائم وتبنى فى الصور الثلاثة الباقية وذلك باطل كما يعلم من تقرير كدى حتى قال ابن مرزوق هذا أشكل بيت فى الألفية وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن مالم بمعنى الا فيصير المعنى وأعربت فى جميع الصور الا إذا أضيفت والحال أن صدر وصلها ضمير محذوف فيكون كلام الناظم حينئذ موافقا لما فى نفس الأمر وهو الذى فى كدى ومالم قدوردت بمعنى الا فى الحديث: ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما مالم يكن إثما. أى الا أن يكون إثما وحينئذ فلا يحتاج لجواب المرادى لأن وصدر وصلها راجع لمفهوم مالم تضف ولا لاصلاح بعضهم بقوله أى كما وبنيت مالم تضف الخ ﴿ لا يقال ﴾ ماموجب الاعراب فى الصور الثلاث مع أن موجب البناء وهو الافتقار موجود ﴿ لأنا نقول ﴾ عارضه معارض وهو لزوم الاضافة لفظا ونية ﴿ فان قيل ﴾ مقتضى الظاهر ان صورة البناء تعرب من باب أحرى لأنه إذا كان إذا نوى المضاف اليه تعرب فأحرى إذا صرح به ﴿ فالجواب ﴾ أنهم نزلوها فى صورة البناء منزلة المنقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار اما لفظا فلأن المضاف اليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف لـكون ما بقى مفردا لا يصح أن يكون صلة واما معنى فلأن المضاف اليه لا ينوى إلا إذا كان محذوفا وهو هنا مذكور قاله يس زاد غيره فاستقام بهذا ماقاله الامام وانتفت شبهة الزجاج فى قوله : لم يغلط سيبويه إلا فى موضعين هذا أحدهما ولما لم يصل نظر غير الامام الى ماوصل اليه نظره من الدقة واعترض عليه فى صورة البناء اه . ﴿ قلت ﴾ الظاهر أن هذا عمل باليد لأنهم جعلوها أولا بمنزلة المقطوعة عن الاضافة والمضاف اليه قائم مقام صدر الصلة وقالوا ثانيا لا يصح نية اضافتها لأنها مضافة فكان فى ذلك تناقض والحق أن النقل فى صورة البناء يتبع ولم يظهر له تعليل ( وفى * ذا الحذف أيا غير أى يقتفى ) اعلم ان الأصل ذكر الصلة والموصول والعائد وقد يحذف ماعلم من الثلاثة فمن حذف الموصول: وسارب بالنهار. أى ومن هو سارب بالنهار ومن حذف الصلة قوله :

نحن الألى فأجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة وأما العائد فيحذف مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا وقد تكلم على حذف الثلاثة فأشار هنا الى أن المرفوع لا يحذف إلا إذا كان صدرا مع شرط آخر نبه عليه بقوله: ان يستطل وصل. ( قول كدى والتقدير وهو الذى هو الخ ) جعل إله خبرا لمبتدأ محذوف وذلك المبتدأ هو العائد وفى السماء متعلق بإله بمعنى معبود ولم يجعل إله مبتدأ وفى السماء خبره والجملة صلة أو إله فاعل بالجار والمجرور لاعتماده لئلا تكون الصلة خالية من العائد إذ على جعل فى السماء خبرا يكون ضمير الاستقرار يعود على المبتدا وعلى جعل إله فاعلا فلا ضمير فى الجار والمجرور وظاهر النظم أنه لا يشترط هذا الشرط الا فى غير أى من الموصولات مع أنه عام فى الجميع على الحق ويمكن الجواب بأن أيا لما كانت ملازمة للاضافة لفظا ومعنى فقد طالت وطولها ينزل منزلة طول الصلة فاشتراطه فيها كأنه تحصيل للحاصل ( وان لم يستطل فالحذف نزر ) ( قول كدى ومنه قراءة بعضهم تماما ) الخ الذى قرأ بذلك ابن أبى اسحق ويحيى بن يعمر بضم الميم العدوانى الذى نقط المصحف العثمانى وأما على قراءة النصب ففيها وجوه أحسنها أن يكون فاعل أحسن عائدا على الذى والجملة صلتها والمراد جنس المحسنين أو فاعل أحسن ضمير عائد على موسى والعائد محذوف والتقدير تماما على العمل الذى أحسنه موسى من طاعة ربه وتبليغ رسالته ( وقوله من يعن الخ )

(وأبوا أن يختزل * إن صلح الباقي لوصل مكمل) يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحا لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدا وخبر نحو جاء الذي هو جاريته قائمة أو فعلا وفاعلا نحو جاء الذي هو قام أبوه أو ظرفا نحو جاءني الذي هو عندك أو مجرورا نحو جاءني الذي هو في الدار لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير في قوله وأبوا عائد على العرب وأن يختزل في موضع المفعول بأبوا والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله ان صلح شرط والباقي فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له * ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في بيان حكم الضمير المنصوب فقال :

(والحذف عندهم كثير منجلي * في عائد متصل ان انتصب * بفعل او وصف كمن نرجو يهب)

يعني أن الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله : كمن نرجو يهب. فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذي ونرجو صلته ويهب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر : ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر أي الذي الله موليكه فضل الا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد اليه واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو جاءني الذي اياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله : إن انتصب بفعل أو وصف. من المنتصب بالحرف نحو جاءني الذي انه قائم فلا يجوز حذفه أيضا والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلي خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلي أو بالحذف فهو من باب التنازع وان انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب ثم قال : (كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى) . يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول إذا كان مخفوضا بالوصل مثل حذف الضمير المنصوب في جوازه بكثرة فالاشارة بقوله : كذاك راجعة الى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل

---

البيت من البسيط ومن شرطية لا موصولة خلافا لبعضهم ويعن مضارع فعل الشرط مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف وبالمجد متعلق به ولا ناهية وينطق مجزوم بها والجملة جواب الشرط على حذف الفاء وبما متعلق بينطق وما موصولة وسفه خبر لمبتدأ محذوف أي بما هو سفه والجملة صلة ما والعائد المبتدأ المحذوف والسفه الكلام الفاحش ومعنى لا يحد لا يعدل عن الطريق المستقيمة والشاهد في حذف هو صدر الصلة (وأبوا أن يختزل) (وقول كدى عائد على العرب) مثله في زوجعله السيوطي عائدا على النحاة وهو أولى لأن العرب انما يتكلمون والحاكون النحاة (وقوله والاختزال القطع) هذا هو الذي في الصحاح والذي في المحكم وهو الحذف نفسه وعليه فلا حاجة لقول كدى وعبر به عن الحذف (والحذف عندهم كثير منجلي) الكثرة راجعة للنقل لأنه دليل الكثرة والانجلاء أي الظهور في نفسه لأنه فضلة فلا تكرار بين كثير ومنجلي (قول كدى ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر الخ) البيت من البسيط وما موصولة مبتدأ والله مبتدأ ولا تقل مبتدأ ثان وموليك اسم فاعل من أولاك يوليك بمعنى أعطاك خبر اسم الجلالة والجملة من اسم الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أي موليكه وفضل خبر ما والفاء في فاحمدنه مع فما لدى للتعليل كما قاله بعض والباء في به سببية وما نافية ولدى بمعنى عند خبر مقدم ونفع مبتدأ مؤخر والشاهد في موليك حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف (وقوله إلا ان حذفه الخ) هذا صريح في أن حذفه مع وصفه كثير الا أنه مع الفعل أكثر وهو الذي في المرادي والنكت والذي في الموضح أن حذفه مع الوصف قليل وقد يقال في الكثير في نفسه قليل بالنسبة لما هو أكثر منه فيتحد ما للموضح مع ما لغيره (وقوله اياه ضربت فلا يجوز حذفه) في التعبير بقوله فلا يجوز التنكيت على النظم المقتضى أنه يجوز ولا يكثر مع انه ليس كذلك وعلة عدم الجواز أن المنفصل ذكر مقدما ليفيد الحصر والاختصاص ولو حذف وقدر لكان مؤخرا متصلا على القاعدة فيفوت ذلك والذي حققه ابن ذكرى ان هذا المفهوم فيه تفصيل وحاصله انه إذا كان العائد منفصلا وكان إذا حذف يقدر متصلا فيفوت غرض معين كالحصر والاختصار فلا يحذف وان كان اذا حذف يقدر منفصلا فيجوز حذفه نحو: ومما رزقناهم ينفقون. أي مما رزقناهم إياه فالعائد هنا لا يكون الا منفصلا ذكر أو حذف لاتحاد الضميرين في الغيبة وقد مر: وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا. والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (وقوله وفي عائد متعلق بكثير الخ) على جعله متعلقا بكثير يكون فيه الفصل بأجنبي وهو منجلي وعلى جعل في عائد متعلقا بالحذف وعندهم متعلقا بما بعده يكون فيه الفصل بين المصدر ومعموله والمصدر لا يعمل مفصولا وأجيب على هذا بأن الفصل بمعمول المعمول وهو لا يضر (وقوله وعندهم متعلق الخ) على تقدير تعلقه بمنجلي يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بكثير وهو أجنبي من منجلي أي غير معمول له (كذاك حذف ما بوصف خفضا) لا بد من تقييد الوصف بكونه عاملا بأن يكون

بقوله: كأنت قاض وأشار به الى قوله عز وجل : فاقض ما أنت قاض . أى ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما بوصف من الضمير المجرور بغير وصف فانه لا يجوز حذفه نحو جاء فى الذى أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مضاف اليه موصول وصلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذى خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو بالوصف فى الكثرة ثم قال :

( كذا الذى جر بما الموصول جر * كمر بالذى مررت فهو بر )

يعنى ان حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مجرورا بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط الأول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف أى الذى جر به الضمير لفظا ومعنى الثانى أن يكون العامل فى المجرورين متفقا لفظا ومعنى الثالث أن لا يكون فى الصلة ضمير غيره وقد نبه على الأول بقوله كذا الذى جر بما الموصول جر . وعلى الثانى والثالث بالمثال فالذى فى المثال مجرور بمثل الحرف الذى جر به الضمير وهو الباء والعامل فى الذى وفى به مررت ولفظهما ومعناهما واحد وليس فى الصلة ضمير غيره فالذى مبتدأ وخبره كذا وصلة الذى جر وبما متعلق به وصلة ما جر الاخير والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذى جر بالحرف الذى جر الموصول مثل المجرور بالوصف فى جواز الحذف بكثرة وفى بعض النسخ : كذا الذى جر بما الموصول جر . برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ وجر فى موضع خبره والضمير المستتر فى جر عائد على الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذى جر بما جر الموصول به وقوله فهو بر تتميم للبيت

﴿ المعرف باداة التعريف ﴾

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد باداة التعريف الألف واللام واعلم ان الألف واللام على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللمح الصفة وللغلبة وقد أشار الى الأول بقوله : ( أل حرف تعريف أو اللام فقط * فنمط عرفت قل فيه النمط )

اختلف فى أل فقيل هى بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان الخليل

---

بمعنى الحال والاستقبال كما يدل عليه المثال وأما ان كان بمعنى الماضى فلا يحذف نحو جاء الضاربه أمس لكونه غير عامل (قوله كدى من الضمير المجرور بغير وصف الخ) غير وصف صادق بالمجرور بالحرف ولم يدخله كدى لما يذكر الناظم له بعد (وقوله فانه لا يجوز حذفه) فيه التنكيت على الناظم أيضا لان التشبيه يقتضى جواز حذف المخفوض بوصف بكثرة وهو صحيح والمخفوض باسم بقلة وليس كذلك ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين المخفوض بالوصف والمخفوض بالاسم ﴿ قلت ﴾ المخفوض بالوصف منصوب تقديرا بخلاف المخفوض بالاسم وأخذ من قوله ما يوصف خفضا مع قوله فيما يأتى وليس حتما فى سوى ما انخفضا باسم إن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وهو الاصح ( كذا الذى جر بما الموصول جر ) (قوله كدى متفقا لفظا ومعنى الخ) العبرة هنا وفيما قبل انما هى بالاتفاق فى المعنى وأما اللفظ فى المعنى فلا عبرة به فان اتفقا فى اللفظ والمعنى جاز الحذف بلا اشكال كمثال الناظم وقوله تعالى : ويشرب مما تشربون . أى منه وكذلك ان اتفقا فى المعنى واختلفا فى اللفظ فيجوز الحذف أيضا نحو : فاصدع بما تؤمر . أى به لان معنى اصدع مر وأما ان اختلفا معنى فلا يجوز الحذف ولو اتحدا لفظا نحو وجدت على من وجدت عليه تريد بوجد الأول حزن وبالثانى حقد أى حزنت على من حقدت عليه (وقوله أن لا يكون فى الصلة الخ) فلا يجوز الحذف فى مررت بالذى مررت به فى داره لان فى الصلة ضميرا يصلح أن يكون عائدا فلو حذف لم يبق ما يدل عليه وهذا الشرط عام فى كل عائد يصلح غيره بعد حذفه للربط فلا يحذف ومثاله فى المنصوب جاء الذى أكرمته فى داره وبحث ابن هشام فى الحواشى فى هذا الشرط من أصله (وقوله وفى بعض النسخ الخ) هذه النسخة أولى ليكون قد وقع فى كلامه ما يتكلم عليه وهو من المحسنات ( وقوله والتقدير كذا الذى الخ) هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب لانه جعل الموصول أولا مبتدأ وفى التقدير جعله نائبا عن الفاعل ولا يقال هذا تقدير للنصب فيكون الموصول منصوبا لانه صرح بالعائد وهو به وعلى جعله منصوبا يكون العائد ضمير جر والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

﴿ باب المعرف بأداة التعريف ﴾

---

فيه مناقشة من وجهين أحدهما الأولى حذف التعريف ويقول المعرف بالاداة كما عبر بذلك فى الكافية والألفية أخصر منها لاغناء المعرف عنها لانه لا يتوهم أحد أنه معرف بالاداة وليست للتعريف الثانى كان ينبغى له حذف المعرف والتعريف ويقول ذو الاداة لانه لم يذكر المعرف الا فى قوله فنمط عرفت الخ كما يأتى لكدى (وقوله على أربعة أقسام الخ) صريحه أن التى للمح الأصل والتى للغلبة مغايران للزائدة وليس كذلك بل هما قسمان منها وحينئذ فالحق أن يقول على قسمين للتعريف وزائدة والزائدة أقسام ثلاثة زائدة محضة وللمح الأصل والغلبة (أل حرف تعريف أو اللام فقط) (قوله كدى وحذفت فى الوصل الخ) جواب عما يقال اذا كانت همزة قطع فلم حذفت فى الوصل فقال لكثرة الاستعمال (وقوله وكان الخليل

يسميها أل فهي عنده مثل هل وبل وهي عبارة الناظم في هذا النظم وقيل أيضا هي بجملتها للتعريف الا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن وهذان القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فنمط عرفت قل فيه النمط أي اذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه أل فقلت النمط والنمط ظهارة الفراش وقيل النمط جماعة من الناس رأيهم واحد وقيل النمط الطريق ولم يذكر المصنف المعرف بالاداة الا في قوله فنمط عرفت وانما تكلم في سائر الباب على الاداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره واللام معطوف على المبتدأ وأو للتخيير وفقط اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة لنمط وحذف الضمير العائد من الصفة الى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدأ وتصحيح المعنى فيه انه على حذف الارادة والتقدير فنمط ان أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط مفعول بقل على تضمنه معنى اذكر ثم أشار الى القسم الثاني وهي الزائدة فقال :

(وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللاتي
ولاضطرار كبنات الأوبر * كذا وطبت النفس ياقيس السري)

فذكر أن زيادة أل على قسمين الأول زائدة لازمة وذكر من ذلك أربعة ألفاظ اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وأل فيه زائدة لازمة لانه علم والآن وهو اسم للزمان الحاضر وأل فيه زائدة لانه لم يستعمل في كلام العرب مجردا عنها وهو مبني لتضمنه معنى أل

---

يسميها أل ) أي ولا يقال الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال اشارة الى ان الهمزة معتد بها وضعا ( وقوله الا أن همزتها همزة وصل ) ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين القول الثاني والثالث ﴿قلت﴾ الفرق أن القول الثاني يقول إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة لكن سميت همزة وصل لكثرة حذفها في الوصل وأما الثالث فيقول وضعت لاما ساكنة الى آخر ما لكدي وينبني عليهما أنك اذا قلت جاء القوم فعلى الثاني يقال حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وعلى الثالث لا همزة حتى تحذف اذا علمت هذا فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف (وقوله فقوله أل حرف تعريف الخ ) جعل كلام الناظم شاملا للأقوال الثلاثة وهو الصواب وقول ز والناظم اقتصر في النظم على قولين غير صحيح وفي المسألة قول رابع للمبرد وهو أنه حرف الهمزة وحدها وأتى باللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام واختار الناظم في سائر كتبه مذهب الخليل وقواه بوجوه منها السلامة من الزيادة في الحرف اذ هو ليس مما زاد فيه لانه لا يدخله التصريف والا كثر على ان اللام وحدها للتعريف كما قال السيوطي في فريدته : أل حرف تعريف وسيبويه * اللام قط وجلهم عليه

(وقوله وأو للتخيير) الحق انها لتنويع الخلاف لأن التي للتخيير لا تقع الا بعد الطلب (وقوله فقط اسم فعل بمعنى حسب) وقد مر أن الصواب انها اذا كانت اسم فعل أن تفسر بالفعل كانته (وقوله وعرفت في موضع الصفة الخ) لا يصح لأنها اذا كانت صفة يكون المعنى فنمط المعرف قل فيه أي في تعريفه النمط ونمط المعرف لا تدخل عليه أل لان تعريفه ان كان بالاضافة أو بالعلمية فلا يجامعان أل وان كان تعريفه بأل فكيف تدخل عليه أل أخرى وتقديره مخالف لاعرابه والصواب ما في التقدير من ان عرفت شرط لان مقدرة والمسوغ للابتداء بالنكرة في نمط حينئذ اعادته معرفة في قل فيه النمط (وقوله ثم أشار الى القسم الثاني الخ) المناسب لما مر ثم أشار الى الزائدة وهي ثلاثة أقسام زائدة محضة وللمح الأصل وللغلبة أشار الى الأول بقوله وقد تزاد لازما كاللات ( قوله كدى الأول زائدة لازمة) معنى زيادتها انها غير معرفة ومعنى لزومها انه لم يسمع من العرب حذفها فهي جزء من الكلمة فلا منافاة بين زيادتها ولزومها( وقوله اللات وهو الخ) أصله اسم الفاعل من لت يلت فهو لات فلما أرادوا نقله الى العلمية تصرفوا فيه بتخفيف التاء وزادوا فيه الألف واللام وأصل عبادة ثقيف أهل الطائف لهذا الصنم ان رجلا كان يلت السويق بالطائف ويطعم الناس فمات فاعتكفوا على قبره وجعلوا عليه صخرة مربعة وجعلوا يعبدونها ويطوفون بها كالكعبة المشرفة ويكسونها ويعتكفون عندها وأما العزى فشجرة بنخلة تعظمها قريش وتعبدها غطفان وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في اللات قول عمرو بن ربيعة ان الرب يشتي باللات ويصيف بالعزى وعمرو هذا من أعظم الكفار وهو الذي رآه النبي ﷺ يجر أمعاءه في النار فلما جاء الاسلام بعث النبي ﷺ المغيرة بن شعبة وهو ثقفي فهدم اللات وأحرقها بالنار وبعث خالد بن الوليد للعزى فقطعها فخرجت منها شيطانة وهي ناشرة شعر رأسها تقول ياويلها فتبعها حتى قتلها فقال عليه السلام : لن تعبد أبدا . ( وقوله لانه علم) هذا دليل الزيادة ودليل اللزوم ان الاسم لم يأت مجردا منها (وقوله وهو اسم للزمان الخ) أي علم للزمان الحاضر وهذا هو الذي عليه الفارسي والذي يقتضيه صح وذهب اليه ابن مالك ان الآن اسم اشارة وهو مردود بان اسم الاشارة انما وضع للذات وللمكان ولم يوضع للزمان (وقوله لتضمنه معنى أل ) الذي هو الدلالة على الحضور فالآن يدل على الحضور

التى تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه مضمنا معنى أل وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وأل فيه أيضا زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة وقيل أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتى جمع التى وهو مثل الذين فى ان أل فيه زائدة لازمة القسم الثانى زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الاوبر وأشار بذلك إلى قول الشاعر : ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا* ولقد نهيتك عن بنات الأوبر أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة والثانى طبت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا* صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو أراد طبت نفسا فأدخل أل على التمييز ضرورة لأن التميز لا يكون الا نكرة وقوله : وقد تزاد لازما. يقتضى التقليل وأشار بذلك الى عدم اطراد زيادتها ولازما اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أى زيدا لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر فى تزاد عائد على أل التى للتعريف لانه قال: أل حرف تعريف. ثم قال وقد تزاد وليس الأمر كذلك لان التى للتعريف لا تزاد وانما يعنى لفظ أل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرار مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز وطبت النفس إلى آخر البيت مبتدأ وخبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وانما أتى بالواو فى وطبت النفس لقصد الحكاية إذ هو كذلك فى البيت وتممه بالسرى وهو الشريف ثم أشار الى القسم الثالث من أقسام أل وهى التى للمح الصفة بقوله : ( وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا * كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان ) . يعنى أن أل دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله: فذكر ذا وحذفه سيان. يعنى انه يجوز

---

كما أن أل تكون للحضور كما فى قوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم. أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة فى حجة الوداع ( وقوله التى تعرف بها ) أى بمعناها الذى هو الحضور لا بنفسها ( وقوله وهذا من الغرائب ) معنى الغرابة كما لبعض المحققين أن تضمن اسم معنى حرف اختصارا يقتضى عدم زيادة مالا يعتد به فى ذلك الاسم هذا ان كان الزائد غير الحرف المضمن معناه فكيف إذا كان نفسه كما هنا وبهذا يسقط قول من قال لاغرابة لأنهم ضمنوه معنى أل المعرفة لا الزائدة وأل الموجودة فيه زائدة لا معرفة فانفكت الجهة والحق فى الآن خلاف القولين السابقين وانها ظرف معرب بالفتحة الظاهرة كعند وبدل لاعرابها ورودها مجرورة بمن بكسرة ظاهرة فى شعر بعض العرب ( وقوله لانه تعرف بالصلة ) فلا يتعرف بغيرها لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد ولا يعترض لزومها بسقوطها فى قراءة بعض: صراط الذين . لأن العبرة باللغة الفصيحة ( وقوله القسم الثانى زائدة ) أى غير لازمة بدليل ما قبله ( وقوله الى قول الشاعر ولقد الخ ) البيت من الكامل والواو فى ولقد للقسم واللام لتوكيده وجنيتك أصله جنيت لك فحذف الجار واتصل الضمير بفاعل الفعل توسعا أو يضمن جنيتك معنى أعطيتك وأكمؤا بفتح الهمزة وضم الميم جمع كمء كفلس مفعول جنيت وعساقلا جمع عسقول بضم العين الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل بالياء فحذفت للضرورة وبنات الأوبر جمع ابن أوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر وبنو عرس لانها لغير العاقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم على لون التراب وهو أدنى الكمأة وكتب بعضهم على الكمأة أنه هو المعروف عند العامة بالفقاع واعترضه بعض وقال الصواب انه الترفاس والمعنى أمرتك أن تصحب من هو مثلك ومن هو أفضل منك ولقد نهيتك عن صحبة من هو دونك والشاهد فى الاوبر حيث أدخل أل عليه ضرورة ووجه احتياج الشاعر الى أل ان الراء فى جميع قوافى القصيدة مكسورة ولو حذف أل من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن فان جزء العلم علم على الأصح فتختل القافية ﴿فان قلت﴾ يجر أوبر بالكسرة فيكون مصروفا ضرورة ولا يحتاج الى أل ويكون من إفراد قوله: ولاضطرار وتناسب صرف * ذو المنع... ﴿قلت﴾ يكون فيه الانتقال من ضرورة إلى ضرورة وغسل دم بدم ( وقوله الى قول الشاعر الخ ) البيت من الطويل وقائله رشيد بن شهاب بسين مهملة مكسورة وروى بالشين المعجمة اليشكرى ورأيتك بمعنى أبصرتك ولذا عداه لمفعول واحد ولما بمعنى حين أو شرطية وأن بفتح الهمزة زائدة ووجوهنا بالنصب مفعول عرفت والمراد بالوجوه الذوات وأعيان القوم وصددت بمعنى أعرضت جواب لما والنفس تمييز وفيه الشاهد ( وقوله دون تقييد بالتعريف ) على حد عندى درهم ونصفه وكقوله تعالى : وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره . ( وقوله مع توفر شروط النصب ) وسيقول الناظم وليس يمتنع مع الشروط وهذا مبنى على مذهب الفارسى الذى لا يشترط كونه قليلا وأما على مذهب الجمهور الذين يشترطونه فهو مفقود هنا ( وبعض الاعلام عليه دخلا ) فائدة مراعاة الأصل التفاؤل بأن يدرك هذا المسمى كالحارث سمى بذلك تفاؤلا بأن يعيش حتى يحرث والفضل سمى به لأجل أن يعيش حتى يصير ذا فضل وهكذا فان لم يراع الأصل فلا يصح دخول أل عليه ( قول كدى وهو منقول من اسم عين ) أى ذات ثم فى التسهيل جعل النعمان مما وضع

أن يؤتى بهذه الأسماء التى ذكرت مقرونة بأل مجردة منها وفهم من قوله: وبعض الاعلام. أن ذلك لا يكون فى جميع الأعلام وفهم من قوله: نقلا أن ذلك لا يكون فى الأعلام المرتجلة وقوله: وبعض الاعلام. مبتدأ ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفى دخل ضمير مستتر يعود على أل واللام فى قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال التى كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلتها والعائد من الصلة الى الموصول الضمير فى عنه وفى كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه أل للمح الشىء الذى كان عليه قبل النقل من قبول أل وقوله: فذكر ذا. مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرها ومعناه مثلان ومفرده سى ثم أشار الى القسم الرابع من أقسام أل وهى التى للغلبة فقال:

( وقد يصير علما بالغلبه * مضاف او مصحوب أل كالعقبه )

ذو الغلبة هو كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمرو ابن الزبير وذو أداة كالنابغة والاعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل العلمية بالاضافة أو بأل ثم غلبت عليه الشهرة فصار علما وألغى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وبابن الزبير عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم وانما ذكر المصنف فى هذا الفصل المضاف وليس من الباب لاشتراكه فى الغلبة مع ذى الاداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وان التعريف بالاضافة والاداة سابق للعلمية وعلما خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف ومنصوب أل معطوف عليه ثم قال:

( وحذف أل ذى إن تناد أو تضف * أوجب وفى غيرهما قد تنحذف )

يعنى أن أل التى للغلبة إذا نودى ماهى فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها فمثال المنادى يا نابغة ويا أعشى ومثال المضاف يا نابغة ذبيان ويا أعشى همدان وقوله: وفى غيرها قد تنحذف. يعنى ان أل المذكورة قد تحذف فى غير النداء والاضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها فى غيرهما قولهم هذا يوم اثنين مبارك فيه

---

مقرونا بأل فتكون أل لازمة والتى للمح الاصل غير لازمة فكيف يمكن ادخاله هنا وأجيب بأنه وضع مقرونا بأل ومجردا منها والعبرة هنا بالمجرد منها ( وقوله ومجردة منها) فسر الحذف فى كلام الناظم بالتجريد تنكيتا عليه لأن الحذف يقتضى أنها كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك لانه علم والأصل عدمها فيه ولذا قال ابن غازى تبعا للشاطبي لو قال: فذكر ذا وتركه سيان. لدفع الايهام ( وقوله ان ذلك لا يكون فى جميع الخ ) يشمل قسمين مالا تدخل عليه أل لكون ذاته لا تقبلها كالمنقول من فعل نحو يزيد أو يقبلها ولكنه لم يسمع كمحمد وصالح ( وقد يصير علما بالغلبه ) ( قول كدى ذو الغلبة هو كل اسم الخ ) ضمير به يعود على اسم وما موصولة واقعة على أشياء وله متعلق بمحذوف خاص خبر معناه وضميره يعود على ما وهو الرابط بين الصلة والموصول وذكر باعتبار لفظ ما والمعنى كل اسم اشتهر بذلك الاسم بعض الأشياء التى معنى ذلك الاسم وضع لها فى اللغة كما وضع لذلك الاسم أيضا ( وقوله كالنابغة ) هو فى الأصل اسم فاعل من نبغ إذا فاق أقرانه وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كبره ثم غلب على شاعر معلوم اسمه زياد كان مادحا للنعمان بن المنذر أحد الشعراء الستة ( وقوله والأعشى ) هو لغة كل من لا يبصر ليلا وقيل نهارا ثم صار علما بالغلبة على أعشى همدان ( وقوله والعقبة ) هى فى اللغة اسم لكل طريق صاعدا فى الجبل ثم صار علما بالغلبة على عقبة منى التى تضاف اليها جمرة بأن يقال جمرة العقبة وفى القاموس المراد بالعقبة عقبة أيلة وأيلة اسم مدينة بين مصر وينبع وعقبتها صعبة جدا ( وقوله وهذا النوع الخ ) قيل يلزم عليه اجتماع معرفين على معرف واحد والجواب أن الجهة منفكة فان الذى تعرف بالمضاف اليه انما هو المضاف والذى تعرف بأل انما هو مدخولها والعلم انما هو مجموع المضاف والمضاف اليه وأل مع مدخولها ( وقوله فى هذا الفصل ) أى فى هذا النوع الرابع من أقسام أل وهو الذى للغلبة ( وقوله وليس من الباب ) أى الذى هو المعرف باداة التعريف ( وقوله وفهم من قوله وقد يصير الخ ) هذا تكرار مع قوله سابقا وهذا النوع الخ ( وحذف أل ذى ان تناد أو تضف ) ( قول كدى هذا يوم اثنين الخ ) هو بالغلبة على اليوم المعلوم وأل فيه للغلبة لا للتعريف اذ لو كانت لبقى اثنين بعد حذفها نكرة فلا يأتى منه الحال فى فصيح الكلام مع انه قد أتى فدل على أن أل فيه زائدة للغلبة ويكون اضافة يوم إلى اثنين من اضافة المسمى الى الاسم أى فى اليوم المسمى بالاثنين وهنالك بحث وجوابه ورد للجواب انظر جميع ذلك فى حاشية سيدى الطيب

وقول الشاعر :

إذا دبران منك يوما لقيته * أؤمل أن ألقاك غدوا بأسعد

وحذف أل مفعول مقدم بأوجب وفي غيرهما متعلق بتحذف والضمير في غيرهما عائد على النداء والاضافة المفهومين من قوله: ان تناد أو تضف .

﴿ الابتداء ﴾

المبتدأ هو الاسم صريحا أو مؤولا مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة .

---

( وقوله وقول الشاعر إذا دبران الخ ) البيت من الطويل ودبران فاعل بمحذوف يفسره ما بعده أى إذا لقيني دبران ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول بمحذوف أى إذا لقيت دبرانا ولا يصح أن يكون مبتدأ لان إذا لايليها الا جملة فعلية والدبران في الأصل اسم لكل كوكب يدبر ثم صار علما على خمسة كواكب في الثور ومنك صفة لدبران ويوما منصوبا على الظرفية وأؤمل مضارع أمل وأن مصدرية يؤول مابعدها بمصدر أى لقياك مفعول أؤمل وغدوا منصوب على الظرفية وبأسعد جمع سعد وأسعد النجوم عشر والمعنى إذ أعرضت عنى يوما فسلامة صدرك أرجو أن ألقاك غدا وأنت مقبل علي والشاهد في دبران فان أصله بأل وحذفت في غير نداء ولا اضافة ثم ان قول الناظم وحذف أل مستغنى عنه بقوله في النداء وباضطرار خص جمع يا وأل قيل وبقوله : ووصل أل بذا المضاف مغتفر الخ وأجيب بأن ذكر وجوب حذفها هنا ليس لذاته بل ليرتب عليه مالم يذكره في بابي النداء والاضافة وهو ان حذفها في غيرهما قليل والله أعلم .

﴿ الابتداء ﴾

لما فرغ من الوسائل شرع في المقصود بالذات وهو الاحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية ثم ان التراكيب راجعة إلى جملتين اسمية وفعلية وقدم الكلام على الاسمية بناء على أن المبتدأ أصل للفاعل وهو مذهب سيبويه وحجته انه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر بخلاف الفاعل ففاعليته تزول ان تقدم وقيل الفاعل أصل وحجته أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى ونسب للخليل ولما رأى ابن السراج والأخفش ان لكل حجة قالا كل منهما أصل وهو الذى اختاره الرضى وأشار الى الأقوال الثلاثة السيوطى في الفريدة بقوله :

واختلفوا فيما له التأصل * في الرفع أهل مبتدأ أو فاعل

وجه كل باتجاه يجلو * من ثم قال البعض كل أصل

﴿ فان قلت ﴾ هل ينبني على هذا الخلاف شيء ﴿ قلت ﴾ نعم ينبني عليه كما للدمامينى أنك إذا وجدت اسما محتملا لكونه فاعلا لمحذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل باصالته وتكافآ عند من يقول كل منهما أصل وذلك كزيد في جواب من قرأ فعلى اختيار المبتدأ تقدر زيد قرأ وعلى اختيار الفاعل تقدر قرأ زيد ﴿ لايقال ﴾ تقدر زيد قرأ ترجيحا على كل ليكون الجواب مطابقا للسؤال الواقع بجملة اسمية ﴿ لأنا نقول ﴾ هو جملة اسمية لفظا فعلية معنى إذ أصل من قرأ أقرأ زيد أم عمرو أم بكر لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه يتجدد ويتغير فيقع فيه الابهام فعلى هذا تقع المطابقة مطلقا أجبت بالاسمية أو الفعلية وبما قال الدمامينى يظهر بطلان قول المرادى تبعا لأبى حيان هذا الخلاف لا يجدى شيئا وقد أطلق الناظم الابتداء المصدر على المبتدأ اسم المفعول فكأنه قال المبتدأ وكثيرا ما يطلق الناظم المصدر في هذا النظم ويريد به اسم المفعول كقوله : التنازع والنداء والاختصاص وفي الترجمة حذف الواو مع ما عطفت كأنه قال المبتدأ أو الخبر والدليل على ذلك انه ذكرهما معا داخل الترجمة أو يقال عبر بالابتداء والابتداء يستلزم المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر ( قوله كذى صريحا ) حال من الاسم نحو الله ربنا ومحمد نبينا ( وقوله أو مؤولا ) بأن يسبك الفعل الواقع بعدان بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر نحو قول الله تعالى : وان تصوموا خير لكم. أى صيامكم أو صومكم خير خبره ( وقوله مجردا عن العوامل الخ ) أى كما علمت في المثالين واحترز به من المقرون بعامل لفظي نحو كان زيد قائما وقام زيد فلا يقال في زيد مبتدأ بل يقال في الأول اسم كان وفي الثاني فاعل ( وقوله غير الزائدة ) أى أو شبهها فمثال الزائدة قوله تعالى : هل من خالق غير الله. فخالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من وغير الله خبر ويرزقكم خبر بعد خبر أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أى لكم ولا تقل ان خالق وصف مبتدأ وغير فاعل اغنى عن الخبر لأن الوصف الرافع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل والفعل لاتدخل عليه من فكذلك ما أشبهه ومنه بحسبك درهم ومثال الشبيه بالزائد * لعل أبى المغوار منك قريب * فلعل حرف جر وأبى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياء لأجل الحرف الشبيه بالزائد وقريب خبر المبتدأ والفرق بين الزائد وشبهه وان كان كل واحد منهما لايتعلق بشيء أن الزائد اذا حذف لايتوقف المعنى عليه كمن في الآية والباء في بحسبك والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه كلعل في المثال فانها تفيد

مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتف به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله: مبتدأ زيد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر فا كتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر من اعتذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبره ومن اعتذر تتميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولو قال :

ان قلت زيد عاذر من اعتذر * فالمبتدا زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار الى القسم الثانى بقوله :

(وأول مبتدأ والثانى * فاعل أغنى فى أسار ذان
وقس وكاستفهام النفى وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد
والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر)

يعنى انك اذا قلت أسار ذان فالاول الذى هو اسار مبتدأ والثانى الذى هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فسار اسم فاعل من سرى وذان تثنية ذا وانما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ الى الخبر لانه بمنزلة الفعل فا كتفى بمرفوعه وقس أى قس على المثالين وهما زيد عاذر واسار ذان وقس على الثانى أيضا فى كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفى يعنى ان النفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومثاله بعد النفى قول الشاعر : خليلى ماواف بعهدى أنتما * اذا لم تكونا لى على من أقاطع

وقوله: وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعنى ان هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى وفهم من قوله قد يجوز قلة ذلك

---

الترجى فلو حذفت لم يبق ما يدل عليه (وقوله مخبرا عنه الخ) خرج به وبما بعده اسم الفعل نحو نزال لأنه غير مخبر عنه وغير وصف ولا محل له من الاعراب على الاصح (مبتدأ زيد وعاذر خبر) (قول كدى فا كتفى بالمثال الخ) عادة الناظم أن يعطى الاحكام بالمثال غالبا فهو كقول من قال :

وشادن يسألنى * ماالمبتدأ وما الخبر بينهما لى مسرعا * قلت له أنت القمر

ثم قبول العذر من الاوصاف المحمودة ولله در من قال :

اذا اعتذر الصديق اليك يوما * تجاوز عن مساويه الكثيره
فان الشافعى روى حديثا * باسناد صحيح عن المغيره
عن المختار أن الله يمحو * بعذر واحد ألفى كبيره

( وقوله لم يكن فيه حذف الخ ) أى للفاء الرابطة ولا تقديم للجواب ولا تأخير للشرط ( وقوله ثم أشار الى النوع الثانى الخ )وهو الوصف لكن هذا بالنسبة للبيتين الاولين وأما الثالث وهو والثانى الخ فهو ذو خبر من النوع الاول فكان الاليق للمكودى ان يفصل البيتين الاولين والثالث بالشرح ( وأول مبتدأ والثانى فاعل ) ( قول كدى فأسار اسم فاعل الخ ) وأصله سارى بياء منونة استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما فالاعراب مقدر استثقالا على الياء المحذوفة * وسئل بعضهم عن قراءة والليل اذا يسر بحذف الياء فقال لأجيبك الا ان تبيت عند باب دارى مقيدا ففعل فلما أصبح قال له إن العرب اذا وضعوا شيئا فى غير محله حذفوا منه حرفا تنبيها على أنه موضوع فى غير محله اذ الليل مسرو فيه لاسار ( وقوله لانه بمنزلة الفعل) والفعل لا يرفع الخبر فكذلك ما حمل عليه وعلل أيضا بأن الخبر محكوم به على المبتدأ ومرفوع الوصف محكوم عليه (وقوله أى قس على المثالين الخ ) مما يدخل تحت وقس الجمع والمفرد مقيسا على المثنى ومما يدخل تحته أيضا اسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة فان الجميع مقيس على اسم الفاعل ولاجل هذا كان ينبغى للناظم أن يعبر بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول فانه لا يرفع الا النائب والوزن يقبله (وقوله قول الشاعر أقاطن الخ) البيت من البسيط والهمزة للاستفهام وقاطن اسم فاعل من قطن بالمكان اذا قام به مبتدأ منون وقوم فاعل أغنى عن الخبر وأم عاطفة ونووا فعل وفاعل بمعنى قصدوا معطوف على قاطن وظعنا مفعول نووا وهو مصدر ظعن يظعن كعلم يعلم والظعن الارتحال ان يظعنوا ويرحلوا شرط وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ومن اسم موصول ومابعدها صلتها والشاهد فى أقاطن فانه عمل لاعتماده على همزة الاستفهام فهو مثل اسار فى النظم (وقوله ومثاله بعد النفى قول الشاعر خليلى الخ) البيت من الطويل وخليلى مثنى منادى باسقاط حرف النداء منصوب بالياء المدغمة فى ياء المتكلم وواف اسم فاعل من وفى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأنتما فاعل أغنى عن الخبر واذا ظرف

ومنه قول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

فمائز أولو الرشد في المثال مثل خبير بنولهب في البيت وقوله : والثان مبتدا وذا الوصف خبر. الى آخرالبيت يعنى ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الافراد وهو التثنية والجمع جعل الثانى وهو الذى كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا مقدماً وذلك نحوقائمان الزيدان وقائمون الزيدون فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبره ولايجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذى بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلايثنى ولا يجمع وفهم من قوله: في سوى الافراد. أن المطابق في الافراد لايتعين فيه كون الثانى مبتدأ والوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو : أراغب أنت عن آلهتى . فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقدما وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر

---

لواف واسم تكون الألف العائد على خليلى ومن اسم موصول وجملة أقاطع صلتها والعائد محذوف أى أقاطعه والمعنى ياخليلى اذا لم تكونا ناصرين لى على من أقاطعه وأهجره فما أنتما وافيين بعهدى ولا مؤديين حق صحبتى والشاهد في واف حيث رفع أنتما وقد اعتمد على النفى وانما اشترط تقدم الاستفهام أو النفى على الوصف لانه فرع فى العمل عن الفعل والفرع لايقوى قوة الأصل فاحتاج الى ما يزيده قربا من الفعل فأتى بالاستفهام أو النفى لأن الغالب فيهما أن يدخلا على الفعل (وقوله ومنه قول الشاعر الخ) البيت من الطويل وقائله رجل من الطائيين وخبير صفة مشبهة مبتدأ والوصف مهما وقع مبتدأ يلزمه التنكير لقيامه مقام الفعل والفعل كما مر لا يكون الانكرة والخبير بالشىء العالم به وبنو فاعل أغنى عن الخبر ولهب بكسر اللام وهم حى من الأزد ومنهم الرجل الذى لما أصاب عمر فى الحج حجر فسال دمه فقال أشعر أمير المؤمنين فوالله لايحج بعد هذا العام أبدا فكان الأمر كما قال ولاناهية وتك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفا وملغيا خبرها ومقالة مفعول ملغيا من الالغاء وهو عدم الاعتداد بالشىء ولهبي منسوب الى هذه القبيلة والطير فاعل بفعل محذوف والشاهد فى عمل خبير من غير اعتماد وقيل لاشاهد فى هذا البيت لاحتمال أن يكون بنو مبتدأ وخبير خبره ولا تضر عدم المطابقة لان فعيلا يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد والملائكة بعد ذلك ظهير (والثان مبتدا وذا الوصف خبر) هذا تقييد لقوله وأول مبتدأ الخ كأنه قال محل كون الأول مبتدأ والثانى فاعلا اذا كان الوصف غير مطابق فان كان مطابقا لما بعده في سوى الافراد فالمتعين كون الثانى مبتدأ (قوله كذى اذا كان مطابقا لمرفوعه) الأولى أن يقول لما بعده لان مابعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف اللهم إلا أن يقال سماه مرفوعا باعتبار غير المطابقة (وقوله وهو الذى كان الخ) يعنى فى نحو أسار ذان لاهنا والا ففى نحو هذا لايجوز فيه ذلك (وقوله ولا يجوز أن يكون الخ) يعنى على اللغة المشهورة وأما على غيرها فيجوز (وقوله لتحمله ضمير الخ) يقتضى هذا الكلام ان من يجعل الوصف مبتدأ يقول ان الألف والواو ضميران ولا معنى له لانهما اذا كان ضميرين فقد أخذ الوصف المبتدأ مرفوعه فلم يبق لقوله الزيدان والزيدون الواقعان بعد الوصف المطابق الا أن يعربا بدلين من الألف فى الوصف أو الواو فيكون ذلك خروجا عن الموضوع بل الحق ان من يقول ان الوصف المطابق مبتدأ يجعل الألف والواو حرفين (وقوله وهذا الوصف الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال هذا الذى قلت من تحمل الوصف ضمير الاسم الذى بعده على تسليمه لايأتى الا على جعل الألف والواو فى الوصف المطابق ضميرين ونحن نجعلهما حرفين دالين على التثنية والجمع فقال وهذا الخ يعنى على اللغة المشهورة (وقوله فلا يثنى ولا يجمع) مراده الوصف اذا رفع مابعده لاتلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع كالفعل اذا أسند لمثنى أو مجموع على اللغة الفصيحة وهنا لحقه الألف والواو فدل على انه غير مسند الى الاسم الظاهر بعده بل الاسم الظاهر مبتدأ والوصف خبر مقدم وفاعل الوصف الألف والواو وليس مراده ان الوصف من حيث هو لايثنى ولا يجمع فان هذا لايقوله عاقل فضلا عن فاضل وان اعترض عليه به (وقوله فيجوز فى أراغب أن يكون خبرا الخ) فيه نظر بل المتعين فى هذه الآية الوجه الثانى لما يلزم على الوجه الأول من الفصل بين العامل الذى هو راغب ومعموله الذى هو عن آلهتى بالمبتدأ الذى هو أنت وهو أجنبى من الخبر لان الصحيح ان المبتدأ غير معمول للخبر والأولى التمثيل أقائم زيد والحاصل ان الوصف اما أن يخالف ما بعده أو يطابقه فان خالفه بان كان الوصف مفردا والاسم مثنى أو مجموعا تعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان طابقه فى غير

فقوله فأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثانى مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض فى موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفى أسار على حذف القول أى فى قولك أسار ذان وقس فعل أمر معموله محذوف أيضا تقديره قس على ماذكره والنفى مبتدأ وخبره كاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ أولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكى بقول محذوف أى نحو قولك فائز أولو الرشد والثان مبتدأ وخبره مبتدأ وذا مبتدا والوصف صفة له وخبر خبره وان حرف شرط وفعل الشرط استقر وفى سوى متعلق باستقر وطبقا حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه فى غير الافراد ويوجد فى بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير ان استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال :

(ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا)

يعنى أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعانى وهذا الذى ذكره هو مذهب سيبويه قال فاما الذى يبنى عليه شىء هو هو معنى فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك عبدالله منطلق والضمير فى رفعوا عائد على العرب ورفع مبتدا وخبره بالمبتدا والعامل فى كذاك الاستقرار الذى تعلقت به الباء فى قوله بالمبتدا ثم قال :

---

الافراد تعين فى الوصف أن يكون خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا وان طابقه فى الافراد جاز الوجهان (وقوله فأول مبتدأ الخ) سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلا لقوله بعد والثانى المعرف بأل (ورفعوا مبتدأ بالابتدا) (قوله كذى وهو جعلك الاسم أولا الخ) فى هذا التعريف قصور بخروج الوصف الرافع للفاعل وأجيب بان فيه حذف الواو مع ماعطفت والتقدير لتخبر عنه ثانيا أو لترفع مابعده ولو عبر بترفع مابعده بدل لتخبر عنه لكان جامعا (وقوله قال) أى سيبويه فاما الذى اسم موصول واقع على المبتدأ وهو عبدالله فى مثال سيبويه بعد يبنى فعل مضارع مبنى للمفعول عليه متعلق بيبنى وضميره للذى الواقع على المبتدأ شىء نائب عن الفاعل واقع على الخبر والجملة صلة الذى والعائد ضمير عليه هو مبتدأ ثان واقع على الخبر هو خبر هو قبل واقع على المبتدأ والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر الذى ومعنى هو هو أن الخبر نفس المبتدأ فى المعنى فان المبنى أل اسم موصول واقعة على الخبر عليه يتعلق بالمبنى وضميره للمبتدا يرتفع فاعله يعود على الخبر الواقع عليه أل ضميره يعود للمبتدأ وجملة يرتفع خبر إن كما ارتفع فاعله هو الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول مطلق صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها مؤول بمصدر مجرور بالكاف وهو فاعل ارتفع عائد على المبتدأ وتقدير الجمع فاما المبتدأ الذى يبنى الخبر على المبتدأ هو أى الخبر نفس المبتدأ فى المصدوق فان الخبر المبنى على المبتدأ يرتفع هو أى الخبر بالمبتدأ ارتفاعا مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء وانظر لهذه العبارة ما أصعبها وأسهل عبارة الناظم وقيل ان المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وقيل ان الابتداء رفعهما معا وقيل الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر والحق المشهور القول الذى ذكره الناظم ﴿فان قلت﴾ كيف يكون مشهورا مع انه رد بوجوه منها ان الخبر قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الأخ بزيد لكان رفعا لنفسه بنفسه ﴿والجواب﴾ بانهما وان اتفقا مصدوقا فقد اختلفا مفهوما لان زيدا دل على الذات والأخ على الاخوة وهذا شأن كل مبتدأ وخبر * وقد أوردوا هنا سؤالا بان قالوا المبتدأ والخبر هل هما شيآن أو شىء واحد ان أجبت بأنهما شيآن لزم الاخبار عن الشىء بمغايره وان أجبت بانهما شىء واحد لزم الاخبار عن الشىء بنفسه وهو من باب تحصيل الحاصل ﴿والجواب﴾ الحق أن يقال هما شىء واحد باعتبار مصدوقهما إذ مصدوقهما ذات واحدة وهما شيآن باعتبار مفهومهما لأن الاول اسم للذات والثانى يدل على المعنى (وقوله والعامل فى كذاك الخ) يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدأ والأولى أن يكون كذاك خبرا مقدما وبالمبتدأ متعلق برفع ويكون التشبيه فى كونه منسوبا للعرب أو للنحاة ﴿حكايتان﴾ *الأولى اجتمع المازنى وقيل الجرمى من البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال له الفراء أخبرنى عن زيد منطلق بم رفعتم زيد فقال له بالابتداء فقال مامعنى الابتداء فقال له تعريته عن العوامل اللفظية قال اظهره لى قال لايظهر قال مثله لى قال لايمثل فقال الفراء مارأيت عجبا كاليوم عامل لايظهر ولايمثل فقال له المازنى اخبرنى عن زيد ضربته بم رفعتم زيد قال بالهاء فى ضربته فقال المازنى الهاء اسم فكيف ترفع الاسم فقال الفراء نحن لانبالى بل نجعل كل واحد من الاسمين مرفوعا بالآخر كما فى زيد منطلق فقال له يجوز ذلك فى زيد منطلق لان كلا منهما مرفوع فى نفسه وهنا لايمكن لان الهاء فى محل نصب فلا ترتفع فقال الفراء لم نرفعه بالهاء بل بالعائد على زيد فقال اظهره لى قال لايظهر قال مثله قال لايمثل فقال ما فررت منه وقعت فيه وقد سئل الفراء بعد افتراقهما كيف وجدت المازنى فقال آية وسئل الآخر كيف وجدت الفراء قال شيطانا * الثانية مسئلة الزنبورية المقرونة بشهادة الوزيرية وهى كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى

والخبر الجزء المتم الفائده ٭ كالله بر والأيادى شاهده ) . يعنى ان الخبرهو الجزء الذى تمت به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبرهو الجزء الأخيرمن الجزأين فيه تمت الفائدة ولانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله بر لان الله تعالى يبر عباده بمعنى يحسن اليهم والأيادى شاهدة والأيادى النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال :

( ومفردا يأتى ويأتى جمله ٭ حاوية معنى الذى سيقت له )

يعنى أن خبر المبتدا يأتى مفردا وهو الأصل ويأتى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيها بالجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشمل الجملة الاسمية نحو زيد أبوه قائم والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله: حاوية معنى الذى سيقت له . يعنى ان الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وانما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميرا ليشمل الضمير نحو زيد قام أبوه وغيره مما يقع به الرابط وهو اسم الاشارة كقوله عز وجل : ولباس التقوى ذلك خير . على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى : الحاقة ما الحاقة. ومفردا حال من فاعل يأتى الأول المستتر وجملة حال من الضمير فى يأتى الثانى والضميران معا عائدان على الخبر وحاوية صفة جملة ومعنى مفعول بحاوية والذى واقع على المبتدا وصلتـه سيقت له والضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المجرور باللام وفى سيقت ضمير يعود على الجملة والتقدير يأتى الخبر مفردا ويأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سيقت له الجملة وهو المبتدأ

---

أو فاذا هو اياها قال سيبويه المروى عن العرب فاذا هو هى لا إياها وقال الـكسائى المروى اياها لا هى واختلفا بحضرة أبى جعفر الأمير ويحيى بن خالد الوزير فقال لهما الأمير قد اختلفتما وأنتما عالما بلديكما فمن يفصل بينكما فقال الـكسائى العرب بالباب فقال له الأمير أنصفت وأمر باحضارهم فسئلوا فامتنعوا من الجواب حتى يعلموا ماقاله الـكسائى فيقولون الحق معه لقربه من الملك فقال الـكسائى قلت كذا وسيبويه قال كذا فقالوا الحق مع الـكسائى فقال سيبويه مرهم أن ينطقوا بذلك فأمرهم فامتنعوا لـكونهم لا يرضون أن ينقل عنهم اللحن لا لأجل أنهم لا يقدرون على النطق بذلك كما قيل به فروى أن الـكسائى قال ليحيى أصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده فلا ترده خائبا فأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج سيبويه وقصد فارسا ولم يعد لبلده البصرة ومات بقرب ذلك قيل ولم يمت حتى شم رائحة كبده مما وقع له فقالوا والحق فى هذه المسئلة جواز الوجهين أما على ما لسيبويه فهو مبتدأ وهى فى محل رفع خبر وأما النصب على ما للـكسائى فعلى اضمار فعل قام مقامه معموله والأصل فاذا هو يساويها ( والخبر الجزء المتم الفائده ) ( قول كدى وان كانت الفائدة حصلت ) الأولى أن يسقط هذا مع قوله بعد ولانه الجزء الخ لأنه لا يقال ذلك إلا لو عبر الناظم بحصلت بدل المتم كما عبر به الموضح هنا منكتا به على الناظم وعلله فى حواشيه بأن التمام يكون فى الفضلات والحصول يكون فى العمد والخبر عمدة والتحرير مع الناظم لانه لم يرد بالتمام ما أتى بعد تمام الـكلام بل أراد به ان الفائدة ابتدئت بالمبتدأ وكملت بالخبر ( وقوله لأن الخبر الخ ) هذه العلة هى المناسبة لتعبير الناظم بالمتم فالأولى الاقتصار عليها بأن يقول وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة لأن الخبر الخ ( وقوله ولذلك كان أصله الخ ) أى ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة وأيضا لو كان معرفة والمبتدأ معرفة لتوهم انه صفة له فتبقى النفس متشوفة للخبر وقد اعترض على الناظم بأن حده للخبر غير مانع لشموله فاعل الفعل وفاعل الوصف فالأولى أن يزيد فى التعريف كما زاد الموضح مع مبتدأ غير الوصف المذكور لاخراجهما ولعله للجواب عن ذلك أشار كدى بقوله أول التقرير فائدة الجملة الاسمية والحق ان حده للخبر مانع وما أوردوه عليه لا يرد لانه أخرج ذلك بالمثال على عادته إذ التقدير المتم الفائدة تماما كتمامها فى قولك الله بر الخ ( ومفردا يأتى ويأتى جمله ) (قول كدى فى هذا الباب ما ليس بجملة الخ ) فيشمل المثنى والمجموع واحترز به من المفرد فى باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا واحدا من الأسماء الخمسة ومنه فى باب النداء وباب لا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فالمفرد أقسام ثلاثة (وقوله يعنى ان الجملة تكون الخ ) الأولى أن يقول يعنى ان الجملة الواقعة خبرا لا بد أن تشتمل على رابط الخ ليفيد الحصر وانما اشترط ذلك لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل والأصل فيها الاستئناف فاذا وجد الرابط علمنا انها خرجت عن أصلها وتعينت للمبتدأ ولهذا ان كانت نفسه لا تحتاج لرابط ( وقوله على قراءة الرفع الخ ) أى للباس فيكون لباس مبتدأ أول وذلك مبتدأ ثانيا وخير خبر عن الثانى والجملة منه ومن خبره خبر عن الأول والرابط اسم الاشارة للعلم انه لا بد من مشار اليه وأما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفا على ريشا ( وقوله الحاقة ما الحاقة الخ ) الحاقة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة خبر ما والجملة من ما وخبره خبر الحاقة والرابط تكرار المبتدأ بلفظه والمراد بالحاقة الساعة سميت بذلك لانها حق ولأن فيهـا تعرف حقائق الأمور والله أعلم . ومنه: القارعة ما القارعة. وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم وقد ذكر بعضهم أن جملة الروابط عشرة وانما عمموا فى رابط الخبر دون الصفة والصلة والحال لأن الموصوف أحوج إلى صفته من المبتدأ إلى خبره والحال صفة

ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله : ( وان تكن اياه معنى اكتفى * بها كنطق الله حسبي وكفى )
يعني ان الجملة المخبر بها إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله : كنطق الله حسبي وكفى . فنطق
مبتدأ والله حسبي جملة في موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبي هو نطق ونطق هو الله حسبي ومثل ذلك هجيرى أبي بكر لا إله
إلا الله واياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر واكتفى جواب الشرط وفيه ضمير يعود على
المبتدأ والضمير في بها عائد على الجملة ثم قال :

( والمفرد الجامد فارغ وإن * يشتق فهو ذو ضمير مستكن )

قسم الخبر المفرد الى جامد ومشتق وذكر ان الجامد فارغ . يعني من الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد وان المشتق يتحمل ضميرا مستكنا
أي لا يظهر نحو زيد قائم ففي قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل
التفضيل ودخل في قوله وان يشتق ما هو مؤول بالمشتق فانه يتحمل الضمير نحو زيد تميمي وزيد أسد ﴿ فان قلت ﴾ ظاهر كلامه ان الضمير
في يشتق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لان الجامد لا يشتق ﴿ قلت ﴾ هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود
ونظيره ما تقدم في قوله وقد تزاد لازما وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ وأما
السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب ابرازه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا والى ذلك أشار بقوله :

---

لصاحبها في المعنى الصلة كالصفة في بيان الموصول ( وقوله ولما كان من الجملة الخ ) الأولى أن يقول ثم محل احتياج الجملة الواقعة خبرا الى
الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى والا فلا تحتاج لرابط واليه أشار بقوله : وان تكن اياه معنى اكتفى * بها... ليفيد أن هذا البيت
تقييد لحاوية معنى الخ ونطق في النظم مصدر بمعنى اسم المفعول أي منطوقي ثم ان كفى في قول الناظم وكفى مثال آخر لما فيه الاخبار بالجملة الفعلية
عن المبتدأ الثاني كما أخبر عنه بالمفرد وهو حسب الذي هو بمعنى كاف ويكون التقدير منطوقي الله كفى فجملة كفى خبر عن الله وجملة المبتدأ
الثاني وخبره خبر عن الأول الذي هو نطق ولا رابط لأنها نفسه في المعنى ( وقوله ومثل ذلك هجيرى الخ ) هجيرى فعيلى مقصور ألفه
للتأنيث كخثيثى ومعنى هجيرى دأبه وعادته في وقت الهاجرة وهو اشتداد الحر لا إله إلا الله قاله عياض وابن عقيل في شرح التسهيل
﴿ فان قيل ﴾ ان أرادوا بقولهم الجملة الواقعة خبرا نفس المبتدأ اتحادهما في الماصدق يقال كل مبتدأ وخبر كذلك وان أرادوا اتحادهما
في المفهوم فباطل لأن الخبر لابد أن يكون مغايرا للمبتدأ في المعنى لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به ﴿ فالجواب ﴾ ان معنى كون الجملة
نفس المبتدأ انها خبر عن مبتدأ مفرد مدلوله جملة كلفظ حديث وكلام ومنطوقي كما في التسهيل هذا وفي المغني أن الجملة المراد لفظها
مفرد حقيقة يدل لذلك وقوعها مبتدأ الذي لا يكون الا مفردا كالحديث: لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة. قال الحافظ سيدي
الطيب فعلى الأول يكون اعرابها محليا وعلى الثاني وهو المتعين ان اعرابها بحركة مقدرة في آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة أو سكون الحكاية وهكذا يقال في لاحول الخ الواقع مبتدأ وكنز خبره ( والمفرد الجامد فارغ ) المفرد الجامد هو الذي لا يشعر
بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على زاد المال زيادة فاذا وقع خبرا فلا يتحمل ضمير المبتدأ
والمشتق ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي نحو قائم فاذا أخبر به عن المبتدأ فيتحمل ضميره ( وقوله
يعني من الضمير ) بين به متعلق قول الناظم فارغ ويدل لهذا التعلق قوله بعد: فهو ذو ضمير. وحينئذ فاعتراض من اعترض عليه بقوله لم يبين من
أى شيء يكون فارغا ساقط ثم ان قول الناظم وإن يشتق فهو الخ يقتضي أن كل خبر مشتق يتحمل الضمير مع انه إذا رفع المشتق الظاهر نحو زيد
قائم أبوه فلا يتحمله ولذا نكت عليه الموضح بقوله إلا إذا رفع الظاهر وأجاب المرادي بأنه إذا رفع الظاهر فقد جرى الوصف على غير من
هو له فيكون من أفراد قوله بعد: وأبرزنه مطلقا. ويكون وأبرزنه تقييد لهذا وستعلم ما في ادخاله صورة الظاهر في وأبرزنه الخ ( وقوله
قلت هو عائد على الخبر المفرد الخ ) رد هذا بأنه يلزم عليه عود الضمير على الموصوف دون الصفة وهما كالشيء الواحد فلا يصح
ذلك ﴿ وأجيب ﴾ بأجوبة منها أن مراد المكودي بالمفرد العائد عليه الضمير المفرد المار في قوله ومفردا يأتي الخ لكن هذا بعيد
من كلامه ومنها أن يكون المفرد مبتدأ أول والجامد مبتدأ ثان وفارغ خبر الثاني والجملة خبر الأول فيكون الضمير انما عاد على
المبتدأ لا على الموصوف ﴿ قلت ﴾ وهذا الكلام من المكودي وغيره لا حاجة اليه أصلا والصواب ابقاء عبارة الناظم يشتق على
ظاهرها من عود الضمير على المفرد الجامد ويكون المعنى وإن يشتق المفرد الجامد أي يؤول بالمشتق نحو زيد تميمي فهو
ذو ضمير مستكن وإذا كان المؤول بالمشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق أصالة فيكون كلام الناظم صحيحا صريحا

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ماليس معناه له محصلا)

يعني ان الخبر المفرد المشتق اذا تلا غير من هو له وجب ابراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين احداهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف اليه أب عائد على المبتدا وهو بارز والأخرى أن يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعني خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين احداهما ما يعرض فيه اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو اذا أردت ان الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة متفق على وجوب ابراز الضمير فيها والأخرى ما لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه مختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب فيها الابراز كالتي قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها الابراز والاستتار ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله : ابرزنه مطلقا . أي ابرز الضمير ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب في ابرزنه وفي تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدا وهي موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير في معناه عائد على ما هو الرابط بين الصلة والموصول والضمير في له عائد على المبتدا ومحصلا خبر ليس وفي قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وابرز الضمير العائد من الخبر الى المبتدا مطلقا اذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ثم قال : ( وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر )

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة ولذلك قال : ناوين معنى كائن أو استقر . فاذا قلت زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك أو استقر عندك وانما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لانه عوض من الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه ان أصل الخبر الافراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لانه أصل في العمل والضمير في واخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين ثم قال :

---

في الصورتين المشتق والمؤول به ( وأبرزنه مطلقا حيث تلا ) (قول المكودي احداهما أن يكون المرفوع ظاهرا) في ادخاله الظاهر هنا نظر لأن كلام الناظم فيما اذا رفع الوصف ضميرا مستترا جرى على غير من هو له فيجب بروزه نحو زيد قائم أنت وان كان الوصف رافعا الظاهر فلا ضمير فيه حتى يبرز ﴿ لا يقال ﴾ إن الوصف اذا كان رافعا للضمير قبل رفعه لظاهر ﴿ لانا نقول ﴾ ذلك تركيب وهذا تركيب (وقوله نحو زيد قائم أبوه) الأولى أن يقول أبواه بالتثنية لان مثاله بالافراد فيجوز فيه أن يكون أبوه مبتدا وقائم خبره مقدم فيكون خروجا عن موضوعه ويجوز أن يكون أبوه فاعلا بقائم (وقوله أن يكون المرفوع ضميرا ) مثله في التصريح بزيد قائم أنت اليه والظاهر انه لا يحتاج اليه لان الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج الى عائد ( وقوله نحو زيد عمرو ضاربه هو ) فضارب خبر عن عمرو وهو في الحقيقة لزيد لانه هو الضارب والجملة من عمرو وخبره خبر زيد والعائد لفظة هو ﴿ لا يقال ﴾ الابراز لا يرفع اللبس لاحتمال عوده على عمرو المبتدأ ثانيا ﴿ لانا نقول ﴾ سلمنا ذلك لكن الواضع جعل الابراز علامة على كون الوصف جرى على غير من هو له ولهذا يمتنع الإبراز إذا جرى على من هو له على الصواب فلا تقول زيد قائم هو ونسب ليس الجواز وفي مثال المكودي هذا مع الذي بعده نظر لان الاخبار فيهما على الأول بالجملة وموضوعنا فيما اذا كان الاخبار بالمفرد فالصواب أن يمثل بمثالي الموضح غلام زيد ضاربه هو وغلام هند ضاربته هي (وقوله ومطلقا منصوب على الحال الخ ) الأولى انه صفة لمحذوف مفعول مطلق أي ابرازا مطلقا (وقوله عائد على ما ) قد علمت انما واقعة على المبتدا وضمير معناه لا يعود على المبتدا وانما هو للخبر فصوابه أن يقول عائد على ما عاد عليه ضمير تلا وهو الخبر وهذا هو الواقع في تقريره (وقوله وهو الرابط بين الصلة الخ ) مبني على ما قبله من أنه عائد على ما وقد علمت ما فيه والحق أن الرابط ضمير له العائد على ما (وقوله يعود على الخبر ) الحق انه يعود على اسم ليس وهو معناه ( وأخبروا بظرف أو بحرف جر ) (قول المكودي من أقسام الخبر الخ ) هذا يقتضي ان الاخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسم ثالث زائد على المفرد والجملة وصرح بذلك في قوله بعد وانما جعلوا الخ وهذا هو الذي يقتضيه تعبير الناظم بقوله واخبروا (وقوله وهو راجع في التقدير الخ ) يقتضي انه ليس قسما ثالثا بل ان تعلق بالاسم فهو مفرد وان تعلق بالفعل فجملة وهو الذي يقتضيه قول الناظم ناوين معنى الخ فيكون التناقض وقع في كلامه وفي كلام الناظم وأجاب يس عن الناظم بأن قوله : وأخبروا بظرف الخ فيه مجاز رفعه بقوله ناوين الخ وأخذ من قول الناظم ناوين انه لا يجوز اظهاره وهو مذهب الجمهور وجوزه ابن جني كما يؤخذ من قوله معنى انه لا يتعين تقدير لفظ كائن أو استقر بل يجوز تقدير كل لفظ عام دل على الكينونة والاستقرار كما يستفاد من قوله كائن أو استقر انه لا يخبر بهما الا اذا كانا تامين بأن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما فان كانا ناقصين فلا يخبر بهما فلا يجوز نحو زيد مكانا أو أمس أو فيك لعدم الفائدة ثم الواجب في كائن المقدر أن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو المجرور بعد متعلقين بكائن أخرى خبر كائن وهكذا فيلزم التسلسل والحق أن الضمير الذي كان في كائن أو استقر انتقل

( ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا )

يعنى أن اسم الزمان لا يكون خبرا عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أمامك وان اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وان يفد فاخبرا أى وان يفد الاخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الاخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو فى المعنى راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فاخبرا أراد فاخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف وفاعل يفد ضمير يعود على الاخبار المفهوم من قوله خبرا ثم قال :

(ولا يجوز الابتدا بالنكره * مالم تفد كعند زيد نمره
وهل فتى فيكم فما خل لنا * ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل * بر يزين وليقس مالم يقل )

الغالب فى المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الأول ان يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار اليه بقوله : كعند زيد نمره . الثانى أن يتقدم أداة استفهام وهو المشار اليه بقوله : وهل فتى فيكم ... الثالث أن يتقدم عليها أداة نفى وهو المشار اليه بقوله : * فما خل لنا ...

---

وسكن فى الظرف والجار والمجرور تقدما أو تأخرا وقيل لاضمير فيهما وانه حذف مع المتعلق به وقيل ان تأخرا ففيهما ضمير وان تقدما فلا (ولا يكون اسم زمان خبرا) هذا تقييد لقوله بظرف فى قوله واخبروا بظرف الخ وعلة المنع ان نسبة الذوات الى الأزمنة على حد السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها (وقوله وهو المعنى راجع الخ) هذا كأنه اعتراض على الناظم المقتضى ان الخبر اذا حصلت فيه الفائدة جاز الاخبار باسم الزمان عن الجثة ولا تأويل مع انه لايخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقا ونحو الورد فى ايار لم يقع خبرا عن الذات وانما وقع خبرا عن اسم المعنى اذ هو على حذف مضاف أى خروج الورد فى ايار الذى هو شهر من أشهر العجم وهذا هو الذى عليه الجمهور وقال بعض المتأخرين ان الخبر اسم الزمان حقيقة فلا تأويل واياه تبع الناظم وعبر الناظم باسم الزمان دون ظرف الزمان ليفيد ان ما كان للزمان لايخبر به عن الذات مطلقا كان منصوبا نحو زيد اليوم وهذا يسمى بالظرف وباسم الزمان أو مجرورا نحو زيد فى اليوم وهذا يسمى باسم الزمان ولايسمى ظرفا ولو عبر بظرف الزمان لاقتضى أن المنصوب يمتنع وقوعه خبرا دون المجرور وليس كذلك ثم ان الجثة اسم للجسم اذا كان قاعدا فان كان قائما قيل له قامة فالأولى للناظم حينئذ ان يعبر بالجسم ليشمل مايطلق على الذات كانت قائمة أو قاعدة وهذا البيت والأبيات الثلاثة بعد لافائدة فيها لان غاية البيت الأول هذا ان اسم الزمان ان أفاد جاز كونها خبرا عن الذات والا فلا وحاصل الأبيات بعد أن النكرة ان أفادت جاز الابتداء بها والا فلا وهو عين قوله سابقا : كلامنا لفظ مفيد... لانه اذا لم يفد فلا يقال له كلام أصلا فضلا عن ان يقال له خبر فى الأول أو مبتدأ فى الثانى وأجيب بأن الشىء تارة يكون لافائدة فيه لذاته لكونه معلوما عند كل أحد أو عند المخاطب وهذا هو الخارج بقوله سابقا: كلامنا لفظ مفيد. وأما ان كان الشىء يفيد باعتبار ذاته قطعا ويفيد باعتبار بعض التراكيب ولايفيد باعتبار بعضها فهو داخل فى مفيد ففصل فيه هنا فاسم الزمان يفيد باعتبار ذاته ويفيد باعتبار كونه خبرا عن غير الذات ولايفيد باعتبار كونه خبرا عنها والنكرة مفيدة فى ذاتها وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير مفيدة لابالنسبة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شىء مخصوص (ولا يجوز الابتدا بالنكرة) (قول المكودى الغالب فى المبتدا أن يكون معرفة الخ) لانه محكوم عليه والحكم على غير معين لايفيد ﴿فان قلت﴾ هذه العلة مطردة فى الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريفا ولا تخصيصا ﴿فالجواب﴾ أن الأهم المقدم فلما كان المبتدأ مقدما فى الرتبة على الخبر علمنا انهم اهتموا به والاهتمام انما يكون بالمعلوم ولما كان الفعل لايكون الامقدما على الفاعل علمنا انهم اهتموا بالفعل فاذا ذكر الفاعل ولو منكرا فقد حصل المقصود فاذا قلت جاء مثلا استفدنا حصول مجىء واحتمل أن يكون الجائى رجلا أو امرأة أو دابة أو غير ذلك فتتشوف النفس الى بيانه فاذا قيل رجل مثلا فقد حصلت فائدة وهى معرفة جنس الجائى فلهذا جاز كون الفاعل نكرة (وقوله كثيرة ) عدها فى المغنى عشرة واختار الأشمونى فى شرحه للناظم انها خمسة عشر وقد قيل انها تسعة وعشرون واثنان وثلاثون ونيف وأربعون وقيل خمسون ( وقوله الأول ان يتقدم الخ ) ظاهره أن التقديم له دخل فى التسويغ والذى فى المغنى ونقله فى التصريح وقال انه التحقيق ان التقديم لادخل له فى التسويغ وانما المسوغ الاخبار بظرف مختص أو جار ومجرور كذلك والتقديم للخبر وجب لرفع التباس الخبر بالصفة كما يأتى فى قوله ونحو عندى درهم الخ والذى حققه الشيخ سيدى الطيب وهو الصواب ان المسوغ مركب من جزأين التقديم والتخصيص والا لما احتاج قول الناظم بعد هل فتى فيكم لتقدم الاستفهام المسوغ وما احتاج خل لنا لتقدم المسوغ وما احتاج رجل من الكرام لذكر من الكرام الصفة المسوغة

الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار اليه بقوله : ورجل من الكرام عندنا. الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار اليه بقوله: ورغبة فى الخير خير. السادس أن تكون مضافة الى نكرة وهو المشار اليه بقوله: وعمل بر يزين. ثم قال وليقس مالم يقل ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيبويه فى الابتداء بالنكرة الاحصول الفائدة وحكى من كلام العرب امت فى الحجر لا فيك وليس فيه شىء من المسوغات التى ذكرها النحويون ومافى قوله مالم تفد ظرفية مصدرية أى مدة كونها غير مفيدة واللام فى قوله وليقس لام الأمر والفعل بعدها مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل ثم قال :

(والأصل فى الاخبار أن تؤخرا * وجوزوا التقديم إذ لا ضررا * فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا * أو قصد استعماله منحصرا * أو كان مسندا لذى لام ابتدا * أو لازم الصدر كمن لى منجدا )

انما كان الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له فى المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه عن المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام الأول جواز تقديمه وهو المشار اليه بقوله : وجوزوا التقديم إذ لا ضررا . أى ان لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتى ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا قولهم تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك الثانى وجوب تأخيره وذلك فى خمسة مواضع الأول ان يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتنكير وهو المشار اليه بقوله : فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا ... فمثال استوائهما فى التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما فى التنكير

---

لكون الخبر فى الأولين جارا ومجرورا مختصا وفى الثالث ظرفا كذلك مع انها احتاجت لما ذكر فدل على أن الاختصاص وحده لا يكون مسوغا فوجه كون الاخبار بظرف مقدم أو عديله مسوغا تعين الخبرية كما قيل ووجه كون الاستفهام مسوغا ان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فباعتبار التعين فى الجواب قالوا إنه مسوغ ووجه كون النفى مسوغا ان النكرة فى سياق النفى تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية ( وقوله الرابع أن تكون موصوفة الخ ) لا فرق بين أن تكون الصفة مذكورة كقوله تعالى : ولعبد مؤمن خير . ومثله من الكرام فى النظم وقد قيل انه لما كان يؤلف هذا المحل بات عنده الامام النووى فأشار له بهذا أو محذوفة نحو : وطائفة قد أهمتهم. أى طائفة منكم ولا يقدر المحذوف من غيركم وقيل المسوغ فى الآية التفصيل وقيل ان جملة قد أهمتهم صفة مسوغة وجملة يظنون خبر ووجه كون الصفة مسوغة أن النكرة إذا وصفت صارت مخصصة فتكون قريبة من المعرفة وبهذا يعلل كون العمل المذكور يعد مسوغا ﴿ واعلم ﴾ ان حصول الفائدة بهذه المسوغات انما هو على سبيل الغلبة لا اللزوم لأن المسوغات قد توجد وتعدم الفائدة نحو عند الناس درهم وفى السماء نجم وذلك لا يقدح فى عدها مسوغة لأن العبرة بالغالب بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة نحو زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته ( وقوله ففهم منه انه لم يستوف الخ ) يقتضى هذا ان معنى قوله وليقس الخ ان مالم يذكر من المسوغات يلحق بهذه المسوغات المذكورة فى النظم وهو تابع فى هذا للمرادى والصواب ما فى الموضح من أن معنى وليقس الخ انه يقاس على عند زيد نمرة ما أشبهه وهكذا يقال فيما بعد وأما حمل المكودى فيوجب التكرار مع ما أفاده الكاف فى كعند زيد نمرة ( وقوله وليس فيه شىء الخ ) ذكر فى التسهيل ان فيه من المسوغات الدعاء وذلك لان من جملة معانى أمت كما فى القاموس الرطوبة والاعوجاج فعلى الأول يكون دعاء عليه كأنه قال لتكن رطوبة فى الحجر لا فيك والحجر لا يمكن ترطيبه وتليينه وعلى الثانى يكون دعاء له كأنه قال ليكن اعوجاج فى الحجر لا فيك فيكون دعاء له بالاستقامة وقيل دعاء له بطول البقاء كأنه قال لتدم دوام الحجارة ( وقوله وما موصولة أو نكرة موصوفة الخ ) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ وما موصولة مصدرية وهى غير صواب لأنها لا يمكن أن تكون مصدرية وفى بعضها وما موصولة أو مصدرية والصواب حذف أو مصدرية أيضا ( والأصل فى الأخبار أن تؤخرا ) ( قول كذى والخبر بالنسبة الى الخ ) مثله قول الموضح وللخبر ثلاث حالات وحمل كلامهما على ظاهره لا يصح لان الخبر باعتبار تقديمه وتأخيره ليس له الا حالتان التقديم والتأخير وان أولته باعتبار وجوب التقديم ووجوب التأخير وجواز الوجهين صح ماقالاه والتأويل هو مقتضى كلامه بعد ( وقوله ومشنوء من يشنؤك ) من اسم موصول مبتدأ وجملة يشنؤك صلة وخبر من مشنوء مقدم ومعنى مشنوء مبغوض ( وقوله زيد أخوك ) هذا يقال لمن عرف زيدا بعينه ولا يعرف كونه أخا له وأردت أن تعرفه باخوته وأما ان كان يعرف ان له أخا ويجهل انه عين زيد وأردت أن تعرفه به فانك تقول أخوك زيد فكل منهما صالح للخبر عنه بالآخر لكن الغرض مختلف لا يتبين الا بتقديم المحكوم عليه ﴿ فان قيل ﴾ إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فهما معلومان فما الفائدة التى حصلت بالخبر ﴿ فالجواب ﴾ انهما معلومان من جهة تصور كل واحد منهما على انفراده لكن نسبة أحدهما الى الآخر مجهولة فاذا أسند أحدهما

أفضل منى أفضل منك وقوله : عادمى بيان. يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين فى التعريف والتنكير الا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه انه إذا كان فى الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر وعلم من ذلك بأن أبا يوسف هو المشبه بأبى حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد . فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضع الثانى أن يكون الخبر فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار اليه بقوله : كذا إذا ما الفعل كان الخبرا . يعنى انه يمتنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا فأطلق وهو مقيد بما تقدم فانه لا يمتنع تقديمه فى نحو الزيدان قام وزيد قام أبوه وانما يمتنع تقديمه فى نحو زيد قام وهند قامت الموضع الثالث ان يكون الخبر محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله : أو قصد استعماله منحصرا . مثاله ما زيد الا قائم وانما زيد قائم الموضع الرابع أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار اليه بقوله : أو كان مسندا لذى لام ابتدا. يعنى انه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ ذى لام ابتداء نحو لزيد قائم الموضع الخامس ان يكون مسندا لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار اليه بقوله : أو لازم الصدر. يعنى أو كان مسندا للازم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله: من لى منجدا. ومثال الشرط من يقم أقم معه الثالث وجوب تقديمه أعنى تقديم الخبر وذلك فى أربعة مواضع الموضع الأول ان يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار اليه بقوله : ونحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر . الموضع الثانى أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار

---

الى الآخر حصلت فائدة لم تكن قبل ذلك ( وقوله أفضل منى الخ ) يقال على هذا الترتيب لماذا كان المتكلم أفضل من المخاطب أو مساويا له والمعنى كل من هو أفضل منى فهو أفضل منك لكونى أفضل منك أو مساويا لك وان عكست فقلت أفضل منك أفضل منى لتوهم أن المخاطب أفضل من المتكلم أو مساو له فينعكس المعنى فلا يتبين المراد الا بالمحافظة على الرتبة ( وقوله ومن ذلك قول الشاعر بنونا الخ ) البيت من الطويل ولم ينسبه العينى والفاسى والأزهرى وهو لعبد الرحمن بن الحكم وسبب انشاده مع أبيات أخر أن المغيرة بن شعبة خطب منه ابنته ابن أخيه وابن أخته فقال كلا كما أقرب القرابة فلا أدرى أيكما أزوجها منه ولكنى أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مفوضا الأمر اليه فقدما عليه بالكتاب فأمره أن يزوجها الابن أخيه وبنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبناتنا مبتدأ أول و بنوهن مبتدأ ثان وأبناء خبر عن الثانى والثانى وخبره خبر عن الأول والشاهد فى تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما معرفتين والقرينة موجودة وقيل لا شاهد بل بنونا مبتدأ وبنو أبنائنا خبر ولا تقديم ولا تأخير بل جاء على عكس التشبيه مبالغة ( وقوله فاطلق وهو مقيد الخ ) على هذا جمهور الشراح والحواشى وانه أطلق فى محل التقييد حتى قال بعض لو قال الناظم :

كما إذا خيف التباس المبتدا * ففاعل نحو سعيد اهتدى

لسلم من الاعتراض والحق ان هذا تحامل على الناظم من غير موجب إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم فان قوله كذا تشبيه تام فى منع التقديم بقيده وهو عدم البيان ولا يعدم البيان الا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بان كان الفعل الواقع خبرا رافعا لضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام وهند قامت واما ان كانت هنالك قرينة بان كان الفاعل اسما ظاهرا نحو زيد قام أبوه أو ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما لجاز التقديم والتأخير إذ الفعل لا يأخذ فعلين وهذا على اللغة الفصحى واما على لغة أكلونى البراغيث فيمتنع التأخير أيضا فى الصورة الأخيرة مع المثنى للبس والجمع مثل المثنى قاله الرضى والرد عليه غير سديد ( أو قصد استعماله منحصرا ) اصطلاح الناظم فى هذا النظم ان يطلق المنحصر والمحصور على ما بعد إلا والنحاة جميعهم انما يسمونه محصورا فيه ولا وجه لمخالفتهم الا لو كان هنالك نكتة من جهة اللغة ولا نكتة هنا فالصواب التعبير بما عبروا به ولا يقال فى مثل هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه وأجيب عنه بأجوبة منها أنه يقرأ منحصرا بفتح الصاد والأصل منحصرا فيه فحذف الجار واستتر الضمير ورد بأنه فى سائر كتبه يطلق المحصور والمنحصر على المحصور فيه فلا وجه لتأويل عبارته هنا ( أو كان مسند الذى لام ابتدا ) هذا يغنى عما بعده لأنه إذا كان يجب تقديم المبتدأ الذى ليس من أدوات الصدور وانما كان مقرونا بما هو من أدوات الصدور فأحرى إذا كان بنفسه من أدوات الصدور كما ان الشطر الثانى يغنى عن هذا لأن قوله أو لازم الصدر يصدق بصورتين ما إذا كان بنفسه من أدوات الصدور أو مقرونا بما هو من أدوات الصدور وأجيب بأنه من عطف عام على خاص واو بمعنى الواو أو من عطف المغاير ويحمل كل على الصورة الظاهرة منه ومعنى منجدا فى النظم ناصرا حال من الضمير المستتر فى الخبر وقيل معناه مرشدا إلى الطريق مأخوذ من النجد قال تعالى : وهديناه النجدين . أى طريق الخير والظاهر أن المعنى الثانى راجع للأول ( ونحو عندى درهم ولى وطر ) انما وجب تقديم الخبر فى نحو هذا لأنه لو أخر لتوهم

اليه بقوله : (كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر)

هذا على حذف مضاف أى على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زبدا فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة * الموضع الثالث أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو المشار اليه بقوله :

(كذا اذا يستوجب التصديرا * كأين من علمته نصيرا)

يعنى أنه يلزم تقديم الخبر اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كأين من علمته نصيرا فاين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ وعلمته صلته والضمير فى علمته مفعول عائد على من ونصيرا مفعول ثان أوحال من الهاء فى علمته اذا جعل علم بمعنى عرف

---

أنه صفة اذ احتياج النكرة الى الصفة أكثر من احتياجها الى الخبر فتبقى النفس بعد ذكر الظرف أو الجار والمجرور متشوقة لذكر الخبر ولا تكرار بين قوله هنا ونحو عندى درهم الخ مع قوله كعند زيد نمره لان الكلام هنا فى المسوغات وهناك فى وجوب التقديم خوف الالتباس بالصفة لكن هذا الجواب انما يتم اذا قلنا ان التقديم لامدخل له فى التسويغ وقد مر أن الحق خلافه فيكون الجواب أنه أعاده ليجمعه مع نظائره التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ وفى ذكر الوطر عقب الدرهم مناسبة إذ الوطر الحاجة وبلوغ منية الشخص وهى لاتقضى الا بالدراهم والدنانير وفى الحديث : الدراهم والدنانير خواتم الله فى أرضه فمن أتى بخاتم ربه قضيت حاجته . وعن الاصمعى أنه رأى جارية فى البيداء على خدها خال فقال لها ما اسمك قالت مكة فقال لها ماعلى خدك قالت الحجر الاسود قال أريد الطواف بالبيت وتقبيل الحجر الاسود فقالت هيهات لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس فأخرج دراهم ودفعها لها فقالت ادخلوها بسلام آمنين ان شئت طفت بالبيت وادخل الحرم وقبل الحجر وفى المعنى قيل :

هل تعلمين وراء الحب منزلة * تدنى اليك فان الحب أقصانى

فأجابت :

اجعل شفيعك منقوشا تقدمه * ان الدراهم تدنى كل انسان

ومما نسب للسعد :

جمعت فنون العلم أبغى بها العلى * ويمنعنى مما أحاوله القل

تبين لى ان العلوم باسرها * فروع وأن المال قطعا هو الاصل

ومما قيل أيضا :

أرسلت فى حاجتى رسولا * يكنى أبا درهم فتمت

ووجهه أبيض نقى * له رقاب الانام ذلت

لولم يكن درهم رسولى * لم تبلغ النفس ماتمنت

(كذا اذا عاد عليه مضمر) (قول المكودى اذا عاد على ملابسه) هكذا فى بعض النسخ وهى الصواب لانها تصدق بوجوب تقديم الخبر اذا عاد الضمير على ملابس الخبر أى معموله فاحرى اذا عاد على الخبر نفسه فيجب التقديم واما على نسخة حذف ملابسه بان قال عليه أى الخبر فلاتفيد وجوب التقديم اذا عاد على معمول الخبر مع ان التقديم واجب كما علمت وان كانت عبارة الناظم باعتبار ظاهرها لاتشمل الا عوده على الخبر ثم ان التحرير فى هذه المسئلة أن يقال الضمير إن عاد على الخبر نفسه وجب تأخير المبتدأ مثاله قول الناظم سابقا: اسم يعين المسمى مطلقا* علمه... فيمن أعرب علمه مبتدأ واسم خبرا مقدما على مامر فيه وان لم يعد على الخبر نفسه وانما عاد على ملابسه فان كان الملابس مضافا اليه والخبر مضافا نحو ملء عين حبيبها فحبيبها مبتدأ مؤخر وضميره لعين المضاف اليه وملء خبره فيجب أيضا التقديم للخبر بلا خلاف لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة اذ المضاف اليه لاينفك عن المضاف ولم يمثل المكودى لهاتين الصورتين وان كان الملابس الذى عاد الضمير عليه بعض معمول الخبر كمثاله فقيل يجب التأخير أيضا وقيل لايجب التأخير للخبر لجواز أن يقدر مؤخرا ويذكر معموله الذى هو الجار والمجرور مقدما على المبتدأ ويصير التقدير على التمرة مثلها زبدا كائن فعلى هذا الواجب أن يشرح كدى بصورتى عوده على الخبر وعلى ماأضيف الى الخبر لا بالصورة المختلف فيها ويجعل كلام الناظم من باب حذف الواو مع ماعطفت والتقدير كذا اذا عاد على الخبر أو على ملابسه (كذا اذا يستوجب التصديرا) (قول المكودى مضمن معنى همزة الاستفهام) التضمين المذكور أوجب لأين أمرين البناء والتصدير ثم لافرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور كأين فى المثال او يكون مضافا

الموضع الرابع ان يكون المبتدا محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله (وخبرالمحصور قدم أبدا) ومثل ذلك بقوله ( كمالنا إلا اتباع أحمدا ) فلناخبر مقدم واجب التقديم لان المبتدأ وهو اتباع أحمد محصور بالا ومثاله محصورا بانما انمـا فى الدار زيد وقوله والاصل مبتدأ وفى الاخبار متعلق به وأن تؤخرا خبر المبتدأ والضمير فى وجوزوا عائد على العرب وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره فى التقديم والضمير فى امنعه عائد على التقديم وعرفا ونكرا منصوبان على اسقاط حرف الجر والتقدير فى عرف ونكر وعادمى بيان منصوب على الحال من الجزأين والعامل فى كذا محذوف تقديره ويمتنع والفعل مرفوع بكان مقدرا من باب الاشتغال وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التى بعد اذا والهاء فى استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا اذا كان الفعل خبرا أو قصد استعمال الخبر منحصرا وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله ومضمر فاعل بعاد والضمير فى عليه عائد على الخبر ومافى قوله مما واقعة على المبتدأ وهى موصولة وصلتها يخبر وبه وعنه متعلقان بيخبر والضمير العائد على الموصول هو الضمير فى عنه والضمير فى به عائد على الخبر ومبينا حال من الضمير فى به وهذا البيت من الابيات المعقدة من هذا الرجز وكذا متعلق أيضا بمحذوف كما سبق والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر والتصدرا مفعول بيستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدم وأبدا منصوب على الظرف ثم قال: ( وحذف مايعلم جائز ) يعنى انه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر اذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: ( كما * تقول زيد بعد من عندكما ) فزيد مبتدا والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله : (وفى جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنـه اذ عرف ) فدنف خبر والمبتدا محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله : وحذف مايعلم جائز . أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معا اذا علما ومنه قوله تعالى: واللائى لم يحضن

---

لما هو من أدوات الصدور نحو صبيحة أى يوم سفرك فكان ينبغى للناظم حذف المثال او يمثل للثانى المتوهم ( وخبر المحصور قدم أبدا ) أطلق المحصور على المحصور فيه كما مر وأتى الناظم بابدا ليفيد أن الامر فى قدم للوجوب كما قيل ( قول كذى منصوبان على اسقاط حرف الجر ) الاولى انهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل ( وقوله من باب الاشتغال ) سبق قلم لان كان لاتعمل فى اسمها المتقدم عليها وما لايعمل لايفسر عاملا والاولى انه من باب حذف كان من الاول لدلالة الثانى عليه (وقوله وبه وعنه متعلقان بيخبر ) لم يبين النائب وهو فى المعنى عنه ولايصح صناعة لانه لايتقدم والاولى ان النائب ضمير الاخبار المفهوم من يخبر (وقوله من الابيات المعقدة الخ) قيل دعاه الى ذلك ضيق النظم قال ابن غازى وقد أصلحه بعض أصحابنا بما ليس فيه تعقيد وجمع معنى البيتين فى بيت واحد فقال : كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا أومابه يصدر (وحذف مايعلم جائز) (قول كذى من المبتدا والخبر الخ) أشار بهذا الى أن مافى النظم وان كان الاصل فيها انها تفيد العموم فالمراد بالمبتدا الذى يحذف المبتدا الذى له خبر والخبر بدليل مابعده وأما المبتدا الذى له فاعل أغنى عن الخبر فلا يحذف لاهو ولا فاعله والمراد بالعلم العلم التفصيلى بان يكون عالما بعين المبتدأ أو الخبر المحذوفين كما فى المثالين بعد فلو كان عالما به اجمالا فقط بأن كان يعلم ان هناك مبتدأ محذوفا أو خبرا محذوفا ولا يعلم عينه فلا يحذف كما أن المراد بالجائز ماليس بممنوع فيصدق بحذف أحدها جوازا أو وجوبا أما حذف الخبر وجوبا ففى أربعة مواضع كما ذكر الناظم بعد وأما حذف المبتدا وجوبا فلم يذكر الناظم هنا مواضعه تفصيلا ولـكن ذكره فى مواضع متفرقة فمنها قوله فى المفعول المطلق: والحذف حتم مع آت بدلا* من فعله... نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنها قوله فى نعم وبئس: او خبر اسم ليس يبدو أبدا. نحو نعم الرجل زيد أى هو زيد ومنها قوله فى النعت: وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا* مبتدأ... نحو الحمد لله العظيم أى هو العظيم فهذه ثلاثة مواضع وبقى عليه موضع رابع ذكره أبو على وهو القسم نحو فى ذمتى لأفعلن ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف سد جواب القسم مسده والتقدير عهد الله فى ذمتى لأفعلن وقد ذكر المواضع الاربعة الموضح هنا تنكيتا عليه

**( كما * تقول زيد بعدمن عندكما )** القياس أن يقول كما تقولان لان المسئول شخصان وأجيب بانه أفرد لاحتمال أن يكون الذى أجاب منهما واحدا **(وفى جواب كيف زيد قل دنف) (قول كذى تقديره زيد دنف)** الاولى ان يقول هو دنف لان المقام للاضمار لـكن تبع اظهار الناظم

أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدا والخبر لدلالة ماتقدم عليه وفى جواب متعلق بقل وقوله : فزيد استغنى عنه اذ عرف . تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح المعنى ثم ان الخبر يحذف وجوبا فى أربعة مواضع * الاول بعد لولا الامتناعية واليه أشار بقوله :

( وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم ) وفهم من قوله غالبا أن للولا استعمالين غالبا وغير غالب وأنه لايجب الحذف الا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدا نحو لولا زيد لأكرمتك ففى مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة فى المبتدا نحو لولا زيد باك اضحكت فالامتناع فى هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففى مثل هذا لايجب حذف الخبر بل يجوز اذا دل عليه دليل فغالبا حال من لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدا وخبر وبعد متعلق بحذف أوبحتم والتقدير وحذف الخبر متحتم بعد لولا فى غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدا * الثانى بعد مبتدا هو نص فى القسم واليه أشار بقوله : ( وفى نص يمين ذا استقر ) وذلك نحو قولك لعمرك لأفعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمى ووجب حذفه لسد الجواب مسده وذا اشارة لتحتم حذف الخبر * الثالث بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله :

---

فى قوله فزيد استغنى الخ إذ يقتضى أن المقدر لفظ زيد وليس كذلك حتى قيل الشطر فيه الايهام مع عدم فائدته اذ معناه فزيد استغنى عن التصريح به فى الجواب اذ عرف فى السؤال وهو معنى ماقبله على أن دنف فى النظم محكى بقل ولا يصح تقديره محذوفا هنا لان اعتبار المقدر انما هو لمجيب عن السؤال والدنف قال جمهور الشراح المرض من العشق والذى فى الصحاح والقاموس المرض الملازم من حيث هو ( وقوله أى فعدتهن ثلاثة أشهر ) تبع فى كون المحذوف من الآية المبتدأ والخبر الفارسى والحق أن المحذوف انما هو الخبر واللائى مبتدا والتقدير واللائى لم يحضن كذلك لانه ينبغى تقليل الحذف ماأمكن وقيل انه لاحذف وان واللائى لم يحضن معطوف على واللائى يئسن وتكون جملة فعدتهن الخ خبراً عنهما معا وهذا لايصح لان الخبر اذا كان مقرونا بالفاء لايتقدم على المبتدأ كما لايتقدم جواب الشرط * وقاعدة كيف أنها ان دخلت على مفرد كما هنا فهى خبر عنه وان دخلت على جملة فهى حال نحو كيف جاء زيد وعن سيبويه أنها ظرف أبدا فى محل نصب وعن ابن مالك ليست ظرفا حقيقة لكن لما كانت فى تأويل على أى حال سميت ظرفا مجازاً وهذا هو الظاهر وقال بعض تستعمل مفعولا مطلقا ومنه قوله تعالى : كيف فعل ربك. اذ المعنى أى فعل فعل ربك ( وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم ) ( قول كدى أن يعلق الامتناع الخ ) أى امتناع وجود مضمون الجواب الذى هو الاكرام فى مثاله لاجل وجود نفس زيد ولم تأت فى القرآن الا بالاستعمال الغالب قال تعالى : ولولا رهطك لرجمناك. لولا أنتم لكنا مؤمنين. ﴿فان قلت﴾ هلا جعلوا جوابها خبر المبتدأ ﴿قلت﴾ لايصح لعدم وجود الرابط ووجوده فى نحو لولا زيد لأكرمت أباه غير غالب فحمل غير الغالب على الغالب (وقوله بل يجوز اذا دل عليه دليل ) فباك الخبر فى مثاله يصح أن يحذف إذا دل عليه دليل كما اذا قيل هل زيد باك فتقول لولا زيد لضحكت فيعلم أن الخبر باك فهو مثل لولا أنصار زيد حموه ماسلم فلو حذف حموه الخبر لبقى مايدل عليه وهو المبتدأ اذ من شأن الناصر أن يحمى من ينصره ويتعين ذكره إذا لم يكن هنالك مايدل عليه فيكون مثل قوله عليه السلام: لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم. فلو حذف حديثو الخبر لم يبق مايدل عليه وهذا التفصيل الذى ذكره الناظم تبع فيه الرمانى والشلوبين والجمهور بوجوب حذف الخبر بعد لولا مطلقا ولو أراد الناظم مالهم لقال: وبعد لولا دائما حذف الخبر. * ثم لولا هذه يقال لها امتناعية والواقع بعدها الفعل يقال لها تحضيضية ( وقوله وغالبا حال من لولا ) فيه اتيان الحال من المضاف اليه ليس المضاف واحداً مماسيأتى فى قوله : ولا تجز حالا من المضاف له * الا إذا اقتضى المضاف عمله * أوكان جزء ماله أضيفا * أومثل جزئه . . . والأولى أنه منصوب على اسقاط حرف الجر وهو الذى فى تقديره للبيت ( وقوله وبعد متعلق بحذف أوبحتم ) يلزم على كليهما تقديم معمول المصدر عليه وأجيب بالجواز حيث كان المعمول ظرفا ( وفى نص يمين ذا استقر ) ( قول كدى لعمرك لأفعلن الخ ) قال يس هو من عمر الرجل بكسر الميم اذا طال عمره وله مصدران عمر بفتح العين وسكون الميم وهو خاص بالقسم بمعنى حياتك والثانى عمر بضم أوله وسكون ثانيه هو بمعنى الحياة كالعمر بضمتين ولا يستعملان فى القسم وعلى مثال كدى اقتصر الناظم فى شرح الكافية وزاد الشارح وتبعه الموضح أيمن الله أى قسمى وفيه نظر لاحتمال أن يكون المبتدا هو المحذوف أى قسمى أيمن الله بخلاف لعمرك فالمحذوف الخبر قطعا لأن لام الابتداء لاتدخل على الخبر وبقى على كدى مفهوم قول الناظم نص وهو اذا كان المبتدأ غير نص فى القسم فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو عهد الله قسمى وظاهر قول كدى الثانى بعد الخ أن فى من قوله: وفى نص يمين. بمعنى بعد وهو حسن المعنى غير موجود لغة ثم ان الناظم صرح باستقر الخبر عن ذا مع أنه قال : سابقة معنى كائن أو استقر . أى

( وبعد واو عينت مفهوم مع * )      اى يجب حذف الخبر بعد الواو التى بمعنى مع ومثل ذلك بقوله : ( كمثل كل صانع وماصنع ) فكل صانع مبتدا وماصنع معطوفة عليه وهى موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف * الرابع أن يقع المبتدا قبل حال لايصح جعلها خبرا عن المبتدا وهو المشار اليه بقوله :

( وقبل حال لايكون خبرا * عن الذى خبره قد أضمرا )

أى يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جملة فى موضع الصفة لحال وعن الذى متعلق بخبرا والذى نعت لمحذوف تقديره عن المبتدا الذى وشرط هذا المبتدا أن يكون مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافا الى المصـدر المذكور وقد مثل للاول بقوله :

( كضربى العبد مسيئا )      والتقدير ضربى العبد إذا كان مسيئا فضربى مبتدا وهو مصدر عامل فى العبد والعبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيئا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى اذا المحذوفة أى ضربى كائن اذا كان ثم مثل للثانى أيضا بقوله :      ( وأتم * تبيينى الحق منوطا بالحكم )      فأتم أفعل تفضيل وهو مبتدا مضاف الى تبيينى والحق مفعول بتبيينى ومنوطا حال من الضمير المستتر فى كان المقدرة ومعنى منوطا متعلق وبالحكم متعلق به ثم قال :

---

ولا يصرحون بذلك كما مر وأجاب بعض بأن استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلذا ذكر كما قيل فى قوله تعالى : فلما رآه مستقراً عنده . أى ثابتا لا يتحرك لامطلق الوجود قاله فى المغنى ( وبعد واو عينت مفهوم مع ) بأن تـكون الواو نصا فى المعية وهى التى يكون مابعدها معنى قائما بالمعطوف عليه كما فى المثال فان الصنعة قائمة بالصانع قال الرضى وفى وجوب حذف الخبر فى هذا الموضع اشكال إذ ليس هنا مايسد مسده والظاهر أن حذفه هنا انما هو غالب فلو لم تتعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو كل شخص والموت يلتقيان فلا يحذف يلتقيان اذ الواو لمجرد الجمع فى الحـكم كما قال اللقانى لا للمعية ( قول كدى وهو أظهر ) بل هو المتعين ولا يصح جعلها موصولة لان الذى يلازم الانسان الصنعة وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا الشىء المصنوع كما يقتضيه جعل ما موصولا اسميا وبعضهم صحح الموصولة بأن قال كل عامل والذى عمل بعد موته يلتقيان ( وقوله وبعد واو متعلق بمحذوف الخ ) الاولى أنه معطوف على فى نص يعين مدخول لاستقر ولاحذف ( وقبل حال لايكون خـبرا ) ( قول كدى فقبل متعلق بمحذوف ) الاولى أن يكون معطوفا على فى نص يعين مدخولا لاستقر ( وقوله أو أفعل التفضيل مضافا الخ ) شرط فى المبتدأ أن يكون اسم تفضيل ومثله فى التصريح والحق عدم اشتراط كون المبتدا اسم تفضيل بل يكون غيره نحو بعض ضربى زيداً قائما وكل ضربى عمراً قائما والشرط أن يكون المبتدأ مضافا الى المصدر لاغير ولعل كدى تبع تمثيل الناظم بأتم اسم تفضيل ( كضربى العبد مسيئا ) ( قول كدى اذا كان الخ ) يقدر إذا حيث أريد المستقبل وان أريد الماضى قدرت اذ وانما اختاروا تقدير الظرف دون غيره لأن التقدير مجازوهم يتوسعون فى الظروف أكثر من توسعهم فى غيرها واختاروا ظرف الزمان لأن المبتدا حدث وهو الضرب فى مثال الناظم أو مضاف الى الحدث واسم الزمان لايخبر به الاعن الحدث أى المعنى دون الجثة وقد مر : ولايكون اسم الزمان . الخ فهو أخص من ظرف المـكان واختاروا إذا أو اذ لأنهما يفيدان العموم لأن اذا لاستغراق الزمان المستقبل واذ لاستغراق الزمان الماضى ( وقوله وكان المحذوفة تامة ) ﴿ فان قيل ﴾ هلا كانت ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر ﴿ فالجواب ﴾ أنه منع من ذلك التزام تنكير الاسم الذى قلنا انه حال فلا يقال ضربى زيدا القائم ولوكان خبراً لـكان ماالتزم فيه التنكير لان خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة نحو قوله تعالى : كنت أنت الرقيب عليهم . وانما لم نجعل الاسم المنكر المنصوب وهو مسيئا حالا من الاسم الظاهر وهو العبد فى المثال لان العبد معمول للمصدر والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون الحال من تتمة معمولات المصدر فيكون الخبر محذوفا من دون شىء يسد مسده والشرط المشار اليه بقوله لا يكون خبراً موجود فى المثالين فان معنى المثال الاول ضربى العبد إذا تحصل منه إساءة أو اذ حصلت منه ولورفعت مسيئاً على أنه خبر ضرب اقتضى أن الضرب هو الذى يوصف بالاساءة وانعكس المعنى ومعنى المثال الثـانى أن أكمل تبيينى الحق ماكان مع بيان الوجـه وذكر الدليل لانه أوقع فى النفس فالمراد بالحق الشىء الذى تريد اثباته أو نفيه والمراد بالحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الاجماع مثلا والدليل غير المدلول ولو رفعت منوطا على الخبرية لاقتضى أن التعليل بالحكم وصف للتمام مع أنه وصف للحق نفسه قاله المساوى وبقى على كدى مفهوم الشرط وهو أنه إذا صح جعلها خبراً فـلا يحذف الخبر لانه لا يبقى مايدل عليه نحو خرجب فاذا زيد موجود جالسا فلو حذف موجود لصح

( وأخبروا باثنين أو بأ كثرا ✻ عن واحد كهم سراة شعرا ) يعنى أن المبتدأ الواحدقد يتعدد خبره فيكون أكثرمن واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنىنحوالرمان حلو حامض لأن معنى الخبرين راجع الى شىء واحد إذ معناهما مز فهذا لا يجوز فيه عطف أحدالخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحدوالثانى ان يتعدد لفظا ومعنىنحوزيد كاتب شاعرفهذا يجوزأن يعطف الثانى على الأول وأن لا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله : كهم سراة شعرا. فهم مبتدأ وسراة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسراة جمع سرى على غير قياس وهوالشريف .

﴿ كان وأخواتها ﴾

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال : ( ترفع كان المبتدا اسما والخبر ✻ تنصبه ككان سيدا عمر )

يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على انه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل ذلك بقوله : ككان سيدا عمر. وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع والمبتدأ مفعول واسما حال من المبتدأ والخبر منصوب باضمار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية ثم قال :

---

أن يكون جالسا خبرا من غير احتياج الى تقدير ( وأخبروا باثنين أو بأ كثرا ✻ عن واحد ) انما جاز تعدده لأنه وصف للمبتدأ فى المعنى والصفة الاصطلاحية تتعدد فكذلك ماهو بمنزلتها ( قول كدى اذ معناهما مز ) المز ماليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما وذلك يكون فى رمانة واحدة وضابط هذا النوع أن لا يستقبل كل واحد بالخبرية مع كون المبتدأ متحدا لفظا ومعنى ( كهم سراة شعرا ) ( قول كدى جمع سرى على غير قياس الخ ) انما كان على غير قياس لأن قياس فعيل المعل اللام كسرى ان يجمع على افعلاء عملا بقول الناظم : وناب عنه افعلاء فى المعل. لاما... والحق كما فى القاموس والسهيلى انه اسم جمع لا جمع حقيقة ﴿خاتمة﴾ كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ إلا أنه لا بد من الروابط وآخر الكلام قطعا يكون خبرا عن المبتدأ الذى قبله متصلا به وهو ومابعده خبر عن الاسم الذى قبله الى ان تصل للأول فاذا قلت مثلا زيد أبوه جاريته قائمة فقائمة خبر المبتدأ الثالث الذى هو جاريته والمبتدأ الثالث وخبره خبر عن أبوه المبتدأ الثانى والرابط الهاء فى جاريته والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن زيد المبتدأ الأول والرابط الهاء فى أبوه والله أعلم .

﴿ كان وأخواتها ﴾

ذكرها عقب المبتدأ والخبر لانها لا تدخل الا عليها ( قول كدى وسميت نواسخ الخ ) النسخ فى اللغة هو الازالة يقال نسخت الشمس الظل إذ أزالته وبين كدى مناسبة الاصطلاح بقوله : لان الخ ثم إن النواسخ باعتبار عملها أقسام ثلاثة ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وماينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها وماينصب الجزأين وهو ظن وأخواتها وقيل أربعة أقسام بجعل أعلم وأرى قسما مستقلا وباعتبار ذاتها قسمان أفعال وذلك كان وظن وأخواتهما وحروف وهى ان وأخواتها كان وقدم كان وأخواتها على القسمين الأخيرين لأن الجزء الأول معها مرفوع وان كان الرفع غير الرفع وانما قال كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلا لأن كان أم الباب اذ كل شىء داخل تحت الكون ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها كأن يقال كان زيد أمسى قائما ولا يحسن أمسى زيد كان قائما ( ترفع كان المبتدا اسما ) ( قول كدى ما كان دخولها مبتدأ الخ ) أشار بهذا إلى وجه تسمية الناظم له بالمبتدأ أى اعتبارا بما كان يسمى به قبل دخول الناسخ والتسمية بالاسم والخبر انما هى اصطلاح خالية عن المعنى والافزيد من قولك كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الذى اشتمل على الكاف والواو والنون اذ الأصل كون بفتح الواو وقائما ليس خبرا فى المعنى عن كان لان كان فعل والأفعال يخبر عنها فالاضافة فى كل لأدنى ملابسة وهى كونها تعمل فيه ويؤخذ من تعبير الناظم بترفع المضارع أن الرفع جديد وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه باق على رفعه بالذى كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ ورد باتصال الضمير به فى نحو كنته ولا يتصل الضمير إلا بالعامل وأما الخبر فمنصوب اتفاقا الا أنه عند البصريين خبر للناسخ وعند الكوفيين حال ( وقوله وسينص عليه بعد ) فى قوله : وفى جميعها توسط الخبر ✻ أجز... ( وقوله وكان فاعل بترفع الخ ) فيه ألغز بعضهم فقال :

يا قارئا ألفية الجيانى ✻ وسالكا فى أحسن المعانى
فى أى بيت جاء فعل فاعلا ✻ والمبتدا من بعده مفعولا

﴿ فأجبته بقولى : ﴾

يا أيها الحبر الهمام السيد ✻ أبقاك ربى للعباد ترشد ✻ أهديت لغزا فى الخلاصة بدا ✻ فى قوله ترفع كان المبتدا

( كـكان ظل بات أضحى أصبحا * أمسى وصار ليس زال برحا * فتىء وانفك )

يعنى أن ظل وما بعدها مثل كان فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم ان هذه الأفعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفى أو شبهه وهو النهى وذلك زال وانفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى هذا القسم أشار بقوله :

( وهذى الأربعه * لشبه نفى أو لنفى متبعه * ومثل كان دام مسبوقا بما * كأعط مادمت مصيبا درهما )

يعنى ان زال وبرح وفتىء وانفك لا تعمل العمل المذكور الا بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه وشمل قوله أو لنفى جميع أدوات النفى والمراد بشبه النفى النهى كقوله :

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله : ومثل كان دام مسبوقا بما . يعنى ان دام مثل كان فى عملها ويشترط فى عملها العمل المذكور ان يتقدم عليها ما ثم مثل ذلك بقوله : كأعط ما دمت مصيبا درهما . وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية

---

( كـكان ظل بات أضحى أصبحا ) كان ينبغى لـكدى أن يبين معانى هذه الأفعال تتميما للفائدة أما كان فمعناها ثبوت مضمون الجملة لاسمها اما دواما نحو : وكان ربك قديرا . واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا وإما مع الحال نحو : كنتم خير أمة أخرجت . واما مع الاستقبال نحو : يخافون يوما كان شره مستطيرا . وأما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى فهى تفيد وقوع مضمون الجملة فى النهار أو فى الليل أو فى الضحى أو فى الصباح أو فى المساء وأما صار فهى للتحويل والانتقال من ذات الى ذات نحو صار الطين ابريقا أو من صفة الى صفة فقط نحو صار العدو حبيبا وأما ليس فهى تحمل على أنها نفت الحال لا الماضى ولا المستقبل عند الاطلاق نحو ليس زيد قائما يعنى الآن ولو أريد الماضى لقيل أمس أو المستقبل لقيل غدا وأصل ليس فعل المـكسور العين فقد ورد أن الاصبهانى دخل على أبا القاسم الصيدلانى فى مرضه الذى مات فيه فقال له أين كنت فقلت عند الزعفرانى فقال فى أى شىء تـكالمتما قلت سألنى عن وزن ليس فقلت فعل المفتوح أو المضموم فقال أخطأت وان لم يعلم بخطئك انما هو فعل بالـكسر ولم أسأله عن علة ذلك ومات وفى قلبى حزازة فرأيته فى النوم فسألته عن ذلك فقال لا يكون فعل المفتوح لأنه مخفف ولا فعل المضموم لأن ذوات الياء لا يأتى عليه قيل ولم يسمع منه الاهيا فتعين أن يكون فعل المـكسور ثم خفف بحذف الـكسرة كما تقول فى علم المـكسور اللام علم بسكونها وقال بعض سمع لست بضم اللام فيكون وزن ليس فعل المضموم العين ( وهذى الأربعه * لشبه نفى أو لنفى متبعه ) ( قول كدى وشمل قوله أو لنفى جميع الخ ) فيشمل النفى بالحرف نحو قوله تعالى : ولا يزالون مختلفين . والنفى بالاسم ومثاله غير منفك زيد قائما والنفى بالفعل نحو ليس يزال زيد قائما ثم ظاهر النظم ان جميع أدوات النفى تدخل على هذه الأفعال وهى بلفظ الماضى مع أنهم نصوا على أنها ان كانت بلفظ الماضى لا يكون النافى الا ما أو لا وان كانت بلفظ المضارع نفيت بجميع الأدوات * وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف وواو مع ما عطفت والتقدير وماضى هذه الأربعة وغيره مما سيذكره ( وقوله كقوله صاح الخ ) البيت من الخفيف وصاح مرخم صاحب على غير قياس لأن ترخيم الخالى من التاء شرطوا له أربعة شروط ومن جملتها العلمية وصاحب صفة وليس بعلم وقيل ان صاح لغة فى صاحب فلا ترخيم حينئذ وشمر أمر من شمر بمعنى اجتهد ولا ناهية وتزل مضارع زال مجزوم بلا واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها وذاكرا بالنصب خبرها والموت مضاف اليه وفاء فنسيانه تعليلية وهو مبتدأ وضلال خبره ومبين نعت له والشاهد فى تقديم شبه النفى وهو النهى على زال وقد خص كدى شبه النفى بالنهى والصواب زيادة الدعاء بلا نحو * ولا زال منهلا بجرعائك القطر * فمنهلا خبر زال مقدم على اسمها الذى هو القطر وهذا دعاء للمحبوبة بدوام المطر وقت الحاجة له الذى يدوم معه كل خير وانما اشترط تقدم النفى لأن المقصود من هذه الأفعال افادة أن مدلول خبرها مستمر ولم ينقطع الى الآن وهى فى نفسها نفى تفيد عدم الوقوع فاذا دخل عليها النفى انقلبت اثباتا لان نفى النفى اثبات فتفيد ما ذكرنا وانما قام النهى والدعاء بلا مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى ( وقوله ان ما المذكورة ظرفية الخ ) سميت ظرفية لانها استعملت فى موضع يستعمل فيه الظرف الذى هو مدة وليس المراد انها نابت عن الظرف لانها حرف والظرف اسم والحرف لا ينوب عن الاسم وسميت مصدرية لتأويل ما بعدها بمصدر وهى آلة السبك ودرهما فى النظم مفعول ثان لأعط ومفعوله الأول محذوف أى السائل ويحتمل أن يكون ضمن أعطى معنى أوجد فيكون فعلا لازما فيكون درهما مفعول مصيبا والأول أظهر

إذ التقدير أعط درهما مدة دوامك مصيبا وفهم من اشتراط تقدم النفي أو شبهه في زال وأخواتها وتقدم ما في دام أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء ولما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار الى ذلك بقوله :

( وغير ماض مثله قد عملا ✽ ان كان غير الماض منه استعملا )

وفهم من قوله ان كان غير الماضي منه استعملا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام ✽ فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ✽ ثم اعلم ان خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها والى ذلك أشار بقوله:

( وفي جميعها توسط الخبر ✽ أجز ) أي في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل : وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو مادام وما اقترن منها بما النافية والى ذلك أشار بقوله :

( وكل سبقه دام حظر ✽ كذاك سبق خبر ما النافيه ✽ فجيء بها متلوة لا تاليه )

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان الأولى أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما مادام زيد فهذا ممتنع اتفاقا لان ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائما دام زيد وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال والى ذلك أشار بقوله : كذاك سبق خبر ما النافية . أي وكذلك يمتنع أيضا أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الأفعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد ولا مقيما ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف الى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذاك والتقدير ان يسبق الخبر ما النافية مثل سبق خبر دام في المنع

---

( وقوله إذ التقدير أعط درهما الخ ) واعترض هذا بان دام الناقصة لا تتصرف كما يأتي فلا مصدر لها وقد استعمله هنا وأجيب بان المصدر في هذا التفسير من التامة والمنصوب بعده حال وارتكب هذا بقصد بيان المعنى فليس المفسر بالكسر عين المفسر بالفتح من كل وجه فلو لم تتقدم على مادام أصلا فالمنصوب بعدها حال من فاعلها وهي تامة نحو دمت صحيحا وكذلك ان تقدمتها ما ولكنها كانت مصدرية غير ظرفية نحو يعجبني مادمت صحيحا أي دوامك صحيحا وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن ( وغير ماض مثله قد عملا ) لم يشرح المكودي هذا الشطر إلا في التوطئة ولم يمثل لعمل التصاريف وما كان ينبغي ذلك فمثال المضارع : ولم أك بغيا . ومثال الأمر : كونوا ربانيين . أي علماء عاملين منسوبين إلى الرب وهذا المثال أولى من تمثيل الموضح : بقل كونوا حجارة . لانه يخاطب المتعلمين ولا يناسبهم الخطاب بذلك ومثال المصدر : وكونك اياه عليك يسير . فكون مبتدأ مصدر مضاف الى الاسم وإياه خبر من جهة النقصان وجملة يسير خبره من جهة الابتدائية ومثال اسم الفاعل : وما كل من يبدي البشاشة كائنا ✽ أخاك ... فكائنا خبر ما الحجازية اسم فاعل من كان الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه عائد على كل وأخاك خبره ( قول كدي وذلك ليس ودام ) أما ليس فلا تتصرف اتفاقا وذلك لانها شبيهة بالحروف في كونها لا يفهم معناها الا بذكر مدخولها وأما دام فعند الأكثر وعلة منع تصرفها انها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه وأما يدوم ودم ودوام ودائم فمن تصرفات التامة ( وقوله نعت لمصدر محذوف ) أي وعامله عامل الفعل المذكور بعد كما هو صريح تقديره وانظر هذا مع ما نصوا عليه من أن الفعل المقرون بقد لا يعمل في معمول سابق على قد ( وفي جميعها توسط الخبر ✽ أجز ) ( قول كدي ومنه قوله عز وجل الخ ) فحقا خبر كان ونصر اسمها مؤخر قال ابن عطية وقدم الخبر اهتماما به لانه في موضع فائدة الجملة والشاهد في الآية على قراءة الجمهور الذين لا يقفون على حقا ووقف بعض القراء عليه فلا يكون حينئذ في الآية شاهد لان ما بعد حقا مبتدأ وخبر ومحل جواز التوسط ما لم يكن هنالك شيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه والا عمل به فمن الأول كون الخبر محصورا فيه نحو ما كان زيد إلا قائما ردا على من قال قام وقعد ومن الثاني اذا كان الاسم محصورا فيه نحو ما كان الا قائما زيد ردا على من قال قام غير زيد وسكت بهذا التقييد الموضح وقد يقال هذا مستفاد من باب المبتدأ والخبر فلهذا لم يحتج الناظم الى التقييد لكن يقال لا يحتاج أيضا الى النص على تقدم الخبر على الاسم لانه قدمر : وجوزوا التقديم إذ لا ضررا . ( وكل سبقه دام حظر ) ( قول كدي والأخرى أن يسبق دام الخ ) علة المنع في هذه أن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها ( وقوله ولا مقيما ما صار عمرو ) الصواب ابدال صار بزال أو احدى أخواتها مما فيه النفي شرط في العمل ليفيد انه لا فرق بين أن يكون النفي غير شرط في العمل كالمثال الاول أو شرطا كالثاني وما سيأتي في قوله فشمل نحو الخ هو في المفهوم لا في المنطوق على الحق ( وقوله وسبق خبر مبتدأ وهو الخ ) يجب أن يقرأ

وقوله: فجيء بها متلوة لا تاليه. تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما النافية المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمتنع التقديم اذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله: فجيء بها متلوة. أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ماقائما كان زيد وفهم من اطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمل نحو ما كان زيد قائما ومازال عمرو مقيما وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما ومتلوة حال منه وتالية معطوف وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه * القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى ذلك أشار بقوله : ( ومنع سبق خبر ليس اصطفى ) يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافا والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور فمنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف الى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفى خبر المبتدأ والتقدير منع ان يسبق الخبر ليس مصطفى * القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها ﴿فان قلت﴾ من أين يفهم من كلامه هذا القسم ﴿قلت﴾ من سكوته عنه فانه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم ان ما بقي يجوز تقديمه ثم قال :

( وذو تمام ما برفع يكتفي * وما سواه ناقص )

يعني ان ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله عز وجل : وإن كان ذو عسرة . أي وان حضر ذو عسرة وما لم يكتف بالرفع يسمى ناقصا نحو : وكان الله بكل شيء عليما . ولكونه لا يكتفي بالمرفوع سمي ناقصا وقيل سميت ناقصة لانها نقصت عن درجة الأفعال لانها لا تدل على الحدث وقيل لانها تسلب الدلالة على المصدر خلافا لمذهب البصريين لوجود مصدرها عاملا عملها في قوله :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك إياه عليك يسير

وما موصولة والظاهر أنها مبتدأ وخبرها ذو تمام وبرفع متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع وما الثانية موصولة أيضا وصلتها سواه وهي مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال : ( والنقص في * فتيء ليس زال دائما قفي ) يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي فتيء وليس وزال لا تستعمل الا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قفي أي تبع ودائما حال من الضمير المستتر في قفي وفي فتيء متعلق بقفي أو بالناقص وليس وزال معطوفان على حذف العاطف ثم قال :

---

خبر في قول الناظم وسبق خبر بالتنوين للوزن ولدفع الايهام اذ لو حذفت منه التنوين وأضفته الى ما اقتضى انه خبر ما النافية وهو غير صحيح لان ما النافية الحجازية وان كان لها خبر لكن لم يتقدم لها ذكر بل ستأتي على أن الترتيب بينه وبينها واجب وسيأتي: وترتيب زكن.

( فجيء بها متلوة لا تالية ) (قول كدى تصريح بما فهم الخ) فيه تنكيت على الناظم بان هذا الشطر حشو وأجيب بانه صرح بالمفهوم لفوائد منها أنه صرح به ليدفع الايهام الذي يقتضيه التشبيه في قوله كذاك فانه يقتضي انه تام في المنع وفي كونه متفقا عليه مع أن التشبيه في المنع فقط لا فيه وفي الاتفاق إذ في التقديم هنا خلاف كما يؤخذ من التأكيد بقوله لا تالية زيادة في الرد على المجيز ومنها بيان علة منع التقديم على ما وهو أن لها الصدارة ومنها افادة أن المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيره فكيف يقال إن هذا الشطر حشو (وقوله اذا كان النفي بغيرها) بالهاء وفي بعض النسخ بغيرما وفي ذلك نحو قائما لم يكن زيد ومقيما لن يزال عمرو والحق أن النافية مثل ما في المنع أيضا كما نص عليه الرضي والشاطبي وأما لا فالذي تقتضيه عبارته هنا أنها لا صدارة لها وهو الذي درج عليه في التسهيل والكافية وقيل لها الصدارة وهو الذي مر عليه في قوله : والتزم التعليق قبل نفي ما * وان ولا الخ . فسواها بما وان في التعليق قالوا وهذا القول الثاني هو الذي يقتضيه القياس (وقوله وفي هذا الأخير خلاف) الاشارة تعود الى المثال الأخير وهو الذي فيه النفي شرط في العمل والخلاف في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه ( ومنع سبق خبر ليس اصطفى ) (قول كدى والمختار عند الناظم الخ) هذا كأنه تنكيت على الناظم بأن الواجب أن يقول اصطفي بفتح الهمزة مضارع اصطفى بمعنى اختار ليستفاد منه انه اختار ذلك ولدفع هذا التنكيت أصلحه ابن غازي بقوله : * ومنع سبقه لليس اصطفي * والصواب أن تعبيره باصطفى مبنيا للمفعول يقتضي أن الغير اختاره وهو صحيح اذ من جملة من اختاره المبرد والزجاج وأبو علي والجرجاني وأكثر المتأخرين لكن يبقى العموم هل اختاره الناظم أم لا مع أنه اختاره أيضا ولو عبر به مبنيا للفاعل كما صوب يبقى العموم هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا وقد علمت أنه تابع لغيره له (وقوله من سكوته عنه الخ) كنت أسمع كثيرا من شيخنا العلامة سيدي على قصارة الاعتراض على كدى بان السكوت لا يفهم منه شيء ثم بعد ذلك ظهر لي انه لا اعتراض عليه ومراده بالسكوت ان المصنف لما لم يتكلم عليه علمنا انه باق على أصله من الجواز كما بينه بعد ولو كان ممنوعا أو فيه خلاف لنص عليه (وذو تمام ما برفع يكتفي) المناسب تقديم الكلام على معمول الخبر كما فعل الموضح تنكيتا عليه (قول كدى وقيل سميت ناقصة الخ) هذا القول الذي ضعفه قول سيبويه وأكثر البصريين لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة أظهرها ان مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث

( ولا يلى العامل معمول الخبر * إلا إذا ظرفا أتى أوحرف جر ) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعنى أن معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد آكلا فاذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقيما وكان فى الدار عمرو جالسا والعامل مفعول بيلى وفاعله معمول الخبر وظرفا أوحرف جر حالان من الضمير المستتر فى أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر :

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن واليه أشار بقوله :

( ومضمر الشان اسما انو إن وقع * موهم ما استبان أنه امتنع )

يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره واياهم مفعول بعودا مقدم على المبتدأ وقوله ومضمر الشأن مفعول مقدم بانو واسما منصوب على الحال من مضمر الشأن وان وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخ وأن وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أوصفتها الضمير فى انه ثم قال : ( وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما ) وفهم من قوله وقد تزاد قلة زيادتها بالنسبة الى عدم الزيادة وفهم من قوله كان أنها تزاد بلفظ الماضى وأنه لا يزاد غيرها من أخواتها

---

والزمان معا إذ الأقسام ثلاثة الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وعليهما معا فعل والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر والاتسمت باسمه والأمر بخلافه اه فتبين أن ما يقتضيه المصنف هو الصواب ولذلك ضعف المكودى الثانى بقيل ﴿ فان قيل ﴾ بين لنا الحدث الذى تدل عليه هذه الأفعال ﴿ فالجواب ﴾ أن الأفعال دلت على حدث مبهم عين فى الخبر كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين فى الأفعال فاذا قلت كان زيد قائما فكان دلت على زمن معين وهو الماضى وعلى حدث مبهم عين فى الخبر وقائما دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين فى كان ثم ان قول الناظم : وماسواه ناقص لافائدة فيه إذ الناقص هو المذكور من أول الباب وأجيب بأن ما سبق لا يفيد انها تسمى ناقصة فأفاد هنا تلك التسمية وبهذا تعلم أن ما موصولة مبتدأ وناقص خبرها كما فى المكودى وهو الصواب وقول من قال ان الاخبار معكوس وان الصواب تعريف الناقص غير سديد وكلام الناظم هنا أحسن من كلام الوضح إذ فائدة التنبيه على تسميتها ناقصة إذا احتاجت لمنصوب ( ولا يلى العامل معمول الخبر ) ( قول كدى مراده بالعامل الخ ) خص العامل بكان وأخواتها تبعا لذكر الناظم له فى هذا الباب والأولى ان ذلك لا يختص بباب كان بل كل عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول فلا يقال أقبل فرسه زيد راكبا إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ولعل هذا هو السر فى تعبير قول المصنف بالعامل معرفا بأل المفيدة للعموم ولذا لم يذكر ذلك فى سائر أبواب النواسخ ما عدا ما ( وقوله فلا تقول الخ ) علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى بناء على أن معمول المعمول غير معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما مالا يتوسعون فى غيرهما والسر فى التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث والحدث لا بد له من زمان ومكان يقع فيه والظرف زمان أومكان فصار معنى الظرفين ملازما للعوامل والملازم للشىء قريب والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمنا معنى الحرف وهى فى ( وقوله بقول الشاعر قنافذ الخ ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق يهجو به جريرا وقومه وقنافذ جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر لمحذوف تقديره هم قنافذ وهداجون جمع هداج صفة قنافذ من الهدجان وهو مشية الشيخ وحول بيوتهم منصوب على الظرفية وباء بما سببية ووجه الدليل من هذا البيت أن كان فعل ماض ناقص وعطية اسمها وجملة عود اخبرها واياهم مفعول عود فقد ولى معمول الخبر العامل وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور وهو مؤول بما فى النظم وعطية أبو جرير وهذا من أقبح الهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالجبن حيث لا يقدرون على السرقة الا حول بيوتهم ويمشون مشية الشيخ ومن تمام الهجو لجرير أنهم ورثوا ذلك من أبيه عطية ( ومضمر الشان اسم انو إن وقع ) ( قول كدى أو مصدرية ) لا يصح صناعة ومعنى أما صناعة فلأن الضمير يعود عليها وهى حرف والضمير لا يعود على الحرف وأما معنى فلفساده لأن التقدير حينئذ ان وقع موهم استبانة امتناعه والوهم انما هو للجواز لا المنع وقد يجاب عن هذا الثانى بأن يقال انه على حذف مضاف أى جواز استبانة ( وقد تزاد كان فى حشو كما ) ( قول كدى وفهم الخ ) الأولى للصناعة شرح كلام الناظم والاتيان بمثاله ثم يأتى بعد بالمفاهيم وكثيرا ما يقدم المفهوم على المنطوق ( وقوله وفهم من قوله كان الخ ) انما خصت زيادتها بالماضى لتعين زمانه بخلاف

وفهم من قوله فى حشو أنها لا تزاد أولا ولا آخرا وما فى قوله كما تعجبية وهى تامة فى موضع رفع ضمير وأصح فعل ماض وفاعله مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح ثم قال : ( ويحذفونها ويبقون الخبر ) يعنى ان العرب يحذفون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها فى ثلاثة مواضع الأول بعد إن الشرطية الثانى بعد لو الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار الى الأول والثانى بقوله : ( وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر ) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر أى ان كان المقتول به سيفا ومثاله بعد لو قوله صلى الله عليه وسلم : احفظوا عنى ولو آية. أى ولو كان المحفوظ آية وكذلك قول الشاعر : لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل ومنه ما أنشده سيبويه : من لد شولا فالى اتلائها . أى من لد إن كانت شولا فذا اشارة الى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق باشتهر وكثيرا نعت لمصدر محذوف أى اشتهارا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى اشتهر ثم أشار الى الثالث بقوله :

( وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقترب )

يعنى ان كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما وفهم من قوله تعويض ما عنها أنها لا تحذف اسمها معها وتعويض مبتدأ وهو مضاف الى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثاله بقوله : أما أنت برا فاقترب . والتقدير اقترب لأن كنت برا فحذفت كان وعوض عنها ما فانفصل الضمير الذى كان متصلا بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد

---

المضارع فيحمل الحال والاستقبال ومعنى زيادتها أنها لا تعمل فى مرفوع ومنصوب وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى بل هى دالة على الزمان الماضى فتسميتها زائدة انما هو لعدم عملها ﴿ فان قلت ﴾ لم قلتم ان المأخوذ من الناظم هنا أن الحكم معلق على كان بلفظ الماضى فقط وقلتم فى قوله قريبا وبعد لا ونفى كان الخ وقوله فى إعراب الفعل وبعد نفى كان حتما أضمرا أنه شامل لنفيها بصيغة المضارع أيضا مع أنه عبر فى المواضع الثلاثة بكان بلفظ الماضى ﴿ فالجواب ﴾ أن الزيادة المذكورة هنا من عوارض الألفاظ فاقتصر فيها على خصوص اللفظ الذى نطق به لأن الحكم على أحد اللفظين لا يستلزم الحكم على اللفظ الآخر والنفى المذكور فى الموضعين من عوارض المعانى ولا يختص بلفظ معين ( وقوله وفهم من قوله فى حشو الخ ) انما لم تزد أولا لأن التقديم يدل على الاعتناء بها وزيادتها تدل على عدم الاعتناء بها ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظا نحو بحسبك درهم ﴿ قلت ﴾ حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل كما مثل الناظم ( ويحذفونها ويبقون الخبر ) ( قول كدى ويطرد حذفها الخ ) أعم من أن تحذف مع اسمها وذلك فى موضعين بعد إن ولو الشرطيتين أو تحذف وحدها وذلك بعد أن المصدرية فبطل اعتراض بعض بأن كلام كدى يقتضى انها تحذف مع اسمها فى ثلاثة مواضع مع ان الأمر بخلافه ( وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر ) (قول كدى أى ان كان المقتول الخ ) الأولى ان كان ما قتل به سيفا وتمثيل كدى أولى من تمثيل الموضح بأن خيرا فخير لأنه يحتمل أن يقدر عملوا خيرا ( وقوله كقول الشاعر لا يأمن الخ ) البيت من البسيط ولا نافية ويأمن مضارع والدهر منصوب على الظرفية وذو بغى فاعل يأمن أى صاحب ظلم وملكا خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى ولو كان ذو البغى ملكا وجملة جنوده ضاق الخ من المبتدأ والخبر صفة ملكا والشاهد فى حذف كان واسمها بعد لو * ومن أعجب ما فعل الدهر بأهله ما فى ابن خلكان أن ابن غسان دخل على والدته فوجد عندها امرأة رثة الثياب فقالت يا بنى أتعرف هذه قلت لا قالت هذه أم جعفر البرمكى فأقبل عليها وأكرمها وقال لها يا أم ما أعجب ما رأيت فقالت يا بنى أتى على عيد مثل هذا وعلى رأسى أربعمائة جارية وأنا أعد ولدى عاقا لى ولقد أتى على هذا العيد ومالى إلا جلد شاتين أفترش أحدهما وألتحف بالآخر فأعطاها خمسمائة دينار ففرحت بها وبقيت تتردد اليهم حتى فرق الموت بينهم ( وقوله ومنه ما أنشده الخ ) الرواية لد بضمة واحدة مع حذف النون فيكون شعرا لا نثرا وهو من مشطور الرجز ولذا عبر المكودى بأنشده وقول من قال الصواب ان يعبر بحكاه بدل أنشده مبنى على أنه غير شعر وقد علمت أن الحق خلافه وشولا بفتح فسكون جمع شائلة بالهاء على غير قياس لأن شائلة وصف خاص بالمؤنث وقياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها الهاء كحائض وطالق والشائلة الناقة إذا جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والاتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى من زمن كون الناقة شائلة الى زمن كون الناقة متلوة بولدها والشاهد فى حذف كان مع اسمها بعد لدن وهو قليل وانما كثر الحذف مع إن ولو الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فطال الكلام معهما فخفف بالحذف وخص اشتهار الحذف معهما دون غيرهما من أدوات الشروط لأن إن أم أدوات الشروط الجازمة ولو أم أدوات الشروط الغير الجازمة وهم يتوسعون فى الأمهات دون غيرها ( وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب ) ( قول كدى والتقدير اقترب الخ ) المراد بالتقدير الأصل

فأنت فى قوله أما انت اسم كان المحذوفة و برا خبرها ثم قال :

( ومن مضارع لـكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم )

يعنى أنه إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف النون لشبهها بحرف العلة ولـكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائما ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل الساكن كقول الشاعر : لم يك الحق سوى أن هاجها * رسم دار قد تعفى بالسرر

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من اطلاق الناظم انه موافق لمذهب يونس وقوله : وهو حذف ما التزم . أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولـكان متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر وما نافية وهى وما بعدها صفة لحذف ثم قال:

﴿ فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

إنما فصل هذه الأحرف من باب كان وان كان عملها كلها واحدا لأن هذه حروف وتلك أفعال ثم قال :

( إعمال ليس أعملت ما دون إن * مع بقا النفى وترتيب زكن )

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فأصلها أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم على الأصل وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها فى نفى الحال ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط الأول أن لا تزاد بعدها إن وهو المنبه عليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم لان إن لا تزاد بعد ليس فبعدت عن الشبه

---

ثم ان كلام كدى فيه اجحاف وتقديم وتأخير والذى ينبغى ان يقال ان الأصل لأن كنت برا فاقترب فقدم المعمول وهو لأن اهتماما به فصار لأن كنت برا اقترب(١) فحذفت لام الجر للاقتصار لان حذفها مع أن مطرد ثم حذفت كان له وانفصل الضمير لأن القاعدة أن عامل الضمير المتصل اذا حذف انفصل الضمير ولذا قيل : وحامل الضمير مهما حذفا * فان فصله لديهم الفا

ولما حذف كان عوض منها ما وأدغمت النون فى ما ﴿فان قيل﴾ وجه تعويض ما دون غيرها عن كان ﴿فالجواب﴾ انه لما كثر استعمال ما زائدة بعد أشياء منها قوله : ووصل ما بذى الحروف مبطل * إعمالها... وقوله : وبعد من وعن وباء زيد ما. وتزاد بعد كيف وحيث خصوصا بالعوض عن كان (ومن مضارع لـكان منجزم) أظهر بأن قال لـكان ولم يقل لها بالاضمار وان كان هو المناسب اشارة إلى أنه لا فرق فى حذف النون من المضارع بين كونه من الناقصة أو التامة فالناقصة كمثال كدى والتامة كقوله تعالى : وإن تك حسنة .وعبارة الناظم أحسن من عبارة الموضح بقوله ومنها الخ اذ يقتضى أن حذف النون خاص بالناقصة والأمر ليس كذلك (قول كدى لشبهها بحرف العلة) وجه الشبه أن النون اذا سكنت تفيد الغنه كحروف العلة وحروف العلة قد تحذف فـكذلك ما أشبهها (وقوله كقوله لم يك الحق الخ) البيت من الرمل ويك مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفا والحق اسمها وسوى خبرها وقال شيخنا سيدى محمد قصارة ان يك هنا تامة والحق فاعلها ومعنى هاجها هيجها ما بها من الوجد والاشتياق ورسم بالرفع فاعل هاج وجملة قد تعفى أى اندرس واضمحل فى محل رفع صفة رسم والسرر بفتحتين كثرة المطر والشاهد فى يك الحق حيث حذف الشاعر النون وقد وليها ساكن والله أعلم .

﴿ فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

المناسب تقديم أفعال المقاربة على هذه الأحرف لتكون الأفعال ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل وأجيب بان هذه الأحرف لما كان عملها هذا العمل على خلاف الأصل وكانت ضعيفة إذ لم تشبه إلا فعلا واحدا وهو ليس قدمها جبرا لضعفها وبين وجه عملها بقوله المشبهات بليس (إعمال ليس أعملت ما دون إن) (قول كدى فأصلها أن لا تعمل) قدمر عند قول الناظم كهل وفى ولم أن الحروف أقسام ثمانية فراجع ذلك (وقوله وأما أهل الحجاز الخ) قيد بذلك تنكيتا على الناظم فى الاطلاق فانه يوهم الاتفاق ونظيره فى الايهام قوله فى باب الحـكاية : والعلم احكينه من بعد من . فـكان من حقه أن يقيد الحـكم فى البابين بالحجازيين اذ من عادة الناظم أن ينص على ما يرفع الايهام كقوله فى باب الموصول *وهكذا ذو عند طىء شهر* وكالتى أيضا لديهم ذات. وكقوله فى باب الاستثناء: وعن تميم فيه ابدال وقع. وفى باب المضاف لياء المتكلم: وفى المقصور عن *هذيل انقلابها ياء حسن . وفى باب ما لا ينصرف وهو نظير جشم عند تميم وفى باب العدد والشين فيها عن تميم كسره وقد قيد بلغة أهل الحجاز فى الـكافية والشذور وقد يجاب عن الناظم بأن عدم الاتفاق يؤخذ من بناء أعمل للمجهول( وقوله فى نفى الحال) أى الزمن الحاضر وذلك انهم نصوا على أن نحو قولك ليس زيد قائما ما هو مجرد عن القرينة المفيدة للماضى أو للاستقبال يحمل نفيها على الحال فقط كما مر وإن كانت قرينة كأمس أو غد عمل عليها وما ولا ولات مثلها وأما ان فأشبهت ليس فى النفى العام ( وقوله الاول ان لا تزاد الخ) نـكت بتقييد ان بالزيادة على الناظم المقتضى أنه مهما وقعت ان بعدما أن لا تعمل مامع ان المانع من العمل انما هو ان الزائدة وأما النافية المؤكدة لما نحو ما ان أنت قائمـا فلا تمنع العمل وفرق

---

(١) (قوله فصار لأن كنت برا اقترب) لا حاجة اليه لانه هو عين ما قبله فالمناسب حذفه فتأمل اهـ

الثانی بقاء النفی فلو بطل النفی لم تعمل نحو مازید الاقائم وهو المنبه علیه بقوله: مع بقا النفی. الثالث أن لا یتقدم خبرها علی اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ماقائم زید وهو المنبه علیه بقوله : وترتیب زکن . أی علم والترتیب هو تقدیم الاسم علی الخبر الرابع أن لا یتقدم معمول خبرها علی اسمها وهو غیر ظرف أو مجرور فلو کان ظرفا أو مجرورا جاز التقدیم وهو المنبه علیه بقوله :

( وسبق حرف جر اوظرف کما * بی أنت معنیا أجاز العلما )

یعنی أن معمول الخبر إذا کان ظرفا أو مجرورا جاز تقدیمه علی اسمها لتوسعهم فی الظروف والمجرورات نحو مافی الدار زید جالسا وماعندك عمرو مقیما وفهم منه أنه اذا کان غیر ظرف أو مجرور امتنع تقدیمه فلا یجوز النصب بعد تقدیمه نحو ماطعامك زید آکلا وانما تقول ماطعامك زید آکل بالرفع ویکون مبتدأ وآکل خبر وطعامك معمول للخبر وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فیه الشروط مازید قائما وبهذه اللغة جاء القرآن نحو : ماهذا بشرا . وماهن أمهاتهم . وقوله: إعمال لیس. منصوب علی الصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبی فی المثال متعلق بمعنیا فهو مجرور معمول للخبر ثم قال :

( ورفع معطوف بلکن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حیث حل )

یعنی ان المعطوف بلکن أو ببل علی المنصوب بما یلزم رفعه لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل فی الموجب فتقول مازید قائما لکن قاعد وماعمرو منطلقا بل مقیم وتجوز فی تسمیة مابعد بل ولکن معطوفا وانما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدیر لکن هو قاعد بل هو مقیم وفهم من تخصیصه العطف بلکن أو ببل ان العطف اذا کان بغیرهما من حروف العطف ینصب المعطوف فرفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف الی المفعول والباء فی بلکن وببل متعلقان بمعطوف ومن بعد کذلك ویجوز أن یکون متعلقا بالزم أو برفع وحیث متعلقة بالزم أو برفع وتقدیره الزم رفع المعطوف بلکن أو ببل بعد المنصوب بما حیث جاء ثم قال :

( وبعد ما ولیس جر البا الخبر * وبعد لا ونفی کان قد یجر )

یعنی ان باء الجر تدخل علی خبر ما وخبر لیس فتجرها نحو قوله تعالی: وماذلك علی الله بعزیز. ألیس الله بکاف عبده . وهو کثیر وهذه الباء زائدة لتأکید النفی وتزاد أیضا الباء للتوکید فی خبر لا نحو قول الشاعر :

فکن لی شفیعا یوم لا ذو شفاعة * بمغن فتیلا عن سواد بن قارب

وفی خبر کان المنفیة کقول الشاعر :

---

بینهما بأن الزائدة مؤکدة للکلام برمته والنافیة مؤکدة للخاصة فکأنها نفسها (وقوله الثانی بقاء النفی الخ) تبع ظاهر عبارة الناظم المقتضیة انه مهما بطل نفی ما أن لا تعمل مع أن عملها انما یبطل اذا بطل نفی خبرها فقط کمثال کدی وأما لو بقی خبرها مثبتا وبطل النفی بالنسبة لغیره جاز العمل نحو مازید ضاربا الا عمرا (وقوله أی علم) من قول الناظم سابقا : والأصل فی الاخبار أن تؤخرا . أی کل خبر ثم ان زکن لازم لکنه ضمنه معنی علم فلذلك بناه للمفعول (وسبق حرف جر أو ظرف کما) (قول کدی جاز تقدیمه علی اسمها) أشار بهذا إلی أن فی کلام الناظم حذف المتعلق یدل علیه المثال ونسب الناظم ذلك للعلماء دون العرب اشارة الی أن سماعه فی حکم العدوم ﴿فان قیل﴾ القاعدة أن لا یتقدم المعمول الا حیث یتقدم العامل وهنا قلتم یتقدم معمول الخبر إن کان ظرفا أو جارا او مجرورا ولا یتقدم الخبر ولو کان أحدهما لقوله وترتیب زکن ﴿فالجواب﴾ ان الخبر إن کان أحدهما وتقدم کان متعلقا بکائن أو استقر فالخبر غیر ظرف حینئذ وان تقدم معمول الخبر ان کان أحدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا بمحذوف ومافی الحواشی هنا لا یعول علیه (وقوله لتوسعهم فی الظروف الخ) قد علمت سابقا وجهه ثم ان کدی مثل للمجرور بما فی الدار الخ وترك مثال الناظم له وهو خلاف قاعدته ﴿فان قیل﴾ یستغنی عن هذا البیت بقوله قبل ولا یلی العامل معمول الخ لانه مر أن المراد بالعامل مطلق العامل لا خصوص کان ﴿فالجواب﴾ أنه لما قال وترتیب زکن الخ اقتضی انه لا یتقدم المعمول ولو کان ظرفا أو جارا ومجرورا لکون عاملهما الذی هو الخبر لا یتقدم فرفع ذلك التوهم بهذا البیت (ورفع معطوف بلکن أو ببل) هذا البیت مرتبط ومرتب علی قوله مع بقا النفی فالمناسب أن یقدمه علی الشرط الثالث والرابع کما فعل الموضح تنکیتا علیه لکن یقال ان ضیق الوزن یحفظه (وبعدما ولیس جر البا الخبر ) المناسب أن یؤخر هذا البیت حتی یفرغ من الحروف المترجم لها کما فعل الموضح تنکیتا علیه (قول کدی علی خبر ما الخ) کما تدخل الباء فی خبر المبتدأ بعدما التمیمیة کما صرح به الناظم فی غیر هذا النظم وتخصیص أبی علی والزمخشری ذلك بالحجازیة مردود بنقل سیبویه ذلك عن تمیم ووجوده فی أشعارهم (وقوله زائدة لتأکید النفی) بیان ذلك انه اذا قال لك قائل ان زیدا لقائم فترید الرد علیه بما یفید زیادة التأکید فتأتی بنفی مؤکد بالباء فتقول مازید بقائم فتکون الباء فی النفی مقابلة للام الابتداء فی الاثبات وقیل جیء بالباء فی الخبر لدفع توهم الاثبات فان السامع قد لا یسمع أول الکلام فیتوهم انه موجب فاذا سمع الباء ارتفع له الوهم ولذلك لا تدخل فی الخبر الموجب فلا تقول مازید الا بقائم (وقوله نحو قول الشاعر فکن لی الخ)

وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجر ان زيادتها فى هذين المثالين الاخيرين قليل والباء فاعل يجر وقصرها ضرورة والخبر مفعول يجر وفى يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم ﴿فان قلت﴾ كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم هو ما أو ليس والضمير فى يجر عائد فى المعنى خبر لا أو كان المنفية فلم يتحدا فى المعنى ﴿قلت﴾ هو مما يفسره لفظا لا معنى كقولهم عندى درهم ونصفه ثم قال :

(فى النكرات أعملت كليس لا * وقد تلى لات وإن ذا العملا)

يعنى ان لا النافية تعمل اعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لا رجل قائما ومنه قول الشاعر :

تعز فلا شىء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله: وقد تلى لات وان ذا العملا. يعنى ان لات وإن النافيتين مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث وفهم من قوله وقد تلى لات أن ذلك قليل وفهم من اطلاقه أيضا أنهما لا يختصان بالعمل فى النكرة كلا فمن اعمال إن فى النكرة قولهم إن أحد خيرا من أحد الا بالعافية ومن إعمالها فى المعرفة قول الشاعر :

---

البيت من الطويل وقائله سواد بن قارب الصحابى يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم ولا نافية وذو اسمها مرفوع بالواو وبمغن خبرها وفتيلا بفتح الفاء الخيط الذى يكون فى شق نواة وعظم التمرة منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أى إغناء فتيل وعن سواد متعلق بمغن والاصل عنى فاظهر زيادة فى التذلل إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم والشاهد فى جر مغن الخبر بالباء الزائدة بعد لا (وقوله كقوله وان مدت الخ) البيت من الطويل وقائله الشنفرى الازدى واسمه عمرو وقيل حريث وكان من فتاك العرب وشياطينهم ومن خبره ان أباه كان شجاعا فتاكا بسائر العرب فاهدر قومه دمه فذهب الى قبيلة يقال لها بهم وتزوج بامرأة منهم فحملت بالشنفرى هذا فلما ولدته قتل قوم من الازد أباه فرجعت المرأة إلى أهل زوجها فلما شب الولد علم أنه يكون كأبيه فاهدر قومه دمه أيضا فهربت به أمه إلى قومها فلما أخبرته أمه الخبر جعل يقتل واحدا بعد واحد من القبيلة التى قتلت أباه فكان يرد بالليل ماء وبالنهار يختفى فكمن رجل يقال له أسد بن جابر ومعه ابنان له فأتى الشنفرى ذلك الوادى يشرب حتى اذا قرب من الموضع الذى هم فيه أصابته وحشة فرجع فقال الغلامان لأبيهما رآنا فقال لهما لا ولكنه شيطان ثم بعد ساعة عاد وقد شد على بطنه شيئا خوفا أن يصيبه سهم ونزع احدى نعليه وجعل يضرب بها الارض والاخرى يمشى بها يفعل كفعل الضبع فقال الغلامان هذا الضبع قد أقبل فقال لهما أبوهما انما هو الخبيث فعل ذلك ليلبس علينا ثم سار حتى قرب من الماء فرجع وهو يضحك فبقى قليلا ثم عاد الى الماء حتى صار فى أسفل الوادى وأنشد أبياتا يظن سامعها انه رأى من كان مختفيا فقال الولدان لقد رآنا ولا يعود فقال أبوهما ما رآكما وانما هو حدس وتخمين ثم غلبه العطش فاقتحم الماء وشرب فاقبلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به إلى قومه فاختلفوا بأى نوع يكون قتله وكان هنالك صبى قتل له أباه فأخذ شفرة وقطع بها يده فقال أخذتم تاركم فاطلقونى فضحكوا وقتلوه وقصيدته هذه تسمى بلامية العرب وفيها حكم وغريب من اللغة والشاهد فى بأعجلهم حيث جر بالباء الزائدة فى خبر أكن المنفى واذ تعليلية وأجشع بتقديم الجيم من الجشع وهو الحرص على الاكل مبتدأ واعجل خبره وظاهر قول الناظم ونفى كان الخ ان ذلك خاص بكان والصواب أن ذلك عام فى جميع النواسخ كما نكت عليه الموضح بقوله وكل ناسخ منفى ولذا أصلحه من قال :

وبعد لا ونفى ناسخ يجر (فى النكرات أعملت كليس لا) (قول كذى لكن بشرط أن يكون الخ) تبع عبارة الناظم المقتضية انه لا يشترط فى عملها الا أن يكون معمولاها نكرتين مع انه مشروط بالشروط السابقة غير الأول وإنما لم يشترط الأول لان إن لا تزاد بعد لا أبدا فشرطه تحصيل الحاصل ثم ان كذى سلم كلام الناظم فيوهم ان عملها العمل المذكور كثير مع انه قليل وبالامرين معا نكت الموضح على الناظم (وقوله ومنه قوله تعز الخ) البيت من الطويل وتعز أمر من التعزية بمعنى التصبر والتسلى ولا فى الموضعين عاملة عمل ليس وفيهما الشاهد والوزر الملجأ والواقى الحافظ واعراب البيت واضح والمعنى اصبر على ما أصابك من المصائب لانه لا يبقى على الأرض شىء وما قدره الله لابد أن يقع وفى البيت على ان لا هذه كما تكون لنفى الوحدة تكون لنفى الجنس ولا عبرة بقول من قال إنها لا تكون الا لنفى الوحدة (وقوله وتاء التأنيث) مراده بالتأنيث فى اللفظ لا غير وقيل انها للمبالغة وقال الازهرى انها لهما واعترضه يس بانه يلزم عليه اجتماع متنافيين لأن تاء التأنيث ساكنة وضعا وحركت مع الحرف فرقا بين اللاحقة للفعل واللاحقة للحرف وتاء المبالغة متحركة وضعا وزيادة التاء هنا أحسن من ثمت وربت لان لا فرع ليس وليس تتصل بها التاء ولذا لا تتصل بلا العاملة عمل ان وقيل أصل لات ليس فقلبت الياء ألفا والسين تاء

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين     واما لات فلا تعمل الا فى الحين على ما سيأتى فلا مفعول لم يسم فاعله بأعملت وفى النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير اعملت لا فى النكرات اعمالا كاعمال ليس ولات فاعل بتلى وان معطوف عليه وذا العملا مفعول وذا اشارة الى عمل ليس والعملا نعت لذا ثم قال :

( وما للات فى سوى حين عمل * وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل )

يعنى ان لات لا تعمل الا فى الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله عز وجل: ولات حين مناص. وقوله: وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل يعنى أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أى كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما معا فمن حذف اسمها: ولات حين مناص. ومن حذف خبرها قوله عز وجل على قراءة من قرأ: ولات حين مناص. برفع حين وهى قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفى سوى فى موضع الحال على انه نعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل ثم قال :

## ﴿ افعال المقاربة ﴾

أفعال هذا الباب على ثلاثة اقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها افعال المقاربة تغليبا فالذى لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذى للرجاء عسى واخاولق وحرى والذى للشروع أنشأ وجعل وأخذ وطفق وعلق وقد أشار إلى الاول والثانى بقوله:

(كـكان كاد وعسى)     يعنى ان كاد وعسى مثل كان فى كونهما ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى لا يكون فى الغالب الا فعلا مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله :     (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر)

ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قول الشاعر :     فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

---

وهو ضعيف جدا (وقوله قول الشاعر ان هو مستوليا الخ) البيت من المنسرح لا من الوافر وان نافية عاملة عمل ليس ولفظ هو اسمها ومستوليا خبرها والا استثنائية وعلى أضعف بدل من أحد والاستثناء تام وقول العينى انه مفرغ سبق قلم والشاهد فى عمل ان عمل ليس ثم انه استشكل قول الناظم وقد تلى الخ لان ذا العمل فى كلام الناظم ان حمل على مطلق العمل اقتضى انه لا يشترط تنكير المعمولين مع لات وليس كذلك وان حمل على أقرب مذكور وهو العمل فى النكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولى ان وليس كذلك وبهذا تعلم ما فى تقدير الاسم معرفة بعد ولات حين مناص بقولهم ولات الحين وقد نقل عن الناظم انه يقدر معرفة لان المراد نفى كون الحين الخاص حينا لهم وحينئذ فلا اشكال ( وما للات فى سوى حين عمل ) ( قول كدى وهو اسم الزمان الخ ) فسر الحين باسم الزمان اخراجا لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية انها لا تعمل الا فى بعض الحين مع ان سيبويه والجمهور نصوا على انها تعمل فى اسم الزمان مطلقا لفظ الحين أوغيره وهو الذى فى التسهيل نعم مذهب الفراء انها لا تعمل الا فى لفظ الحين وهو ضعيف فلا ينبغى حمل النظم عليه وان كان ظاهره ( وقوله وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما الخ ) علل ذلك بأن لات شبيهة بليس الاستثنائية فى نحو قام القوم ليس زيدا فكما لا يذكر بعد ليس هذان الجزآن فكذلك بعد لات فشبيهة لها الا أن ليس لا يذكر اسمها فقط ولات يذكر اما اسمها أو خبرها فهذا فرع تصرفوا فيه أكثر من أصله ( وقوله وتقدير الخبر لهم) الصواب تقدير الخبر حينا لهم لقول الناظم: وما للات الخ ﴿لا يقال﴾ هذا مراد كدى ﴿لانا نقول﴾ تقديره لهم جار او مجرور ايقتضى خبريته على القاعدة فى تعلق المجرور بكون مطلق * ومعنى مناص فرار وقدور دأن بعض المفسرين توقف فى معنى قوله تعالى: ولات حين مناص. أياما عديدة فخرج البادية فوجد صبية حصرت نملة وأدارت عليها ترابا والنملة تريد الخروج وهى تقول لا مناص فعلم ان معنى مناص فرار وقرئ: ولات حين مناص. بجر حين فتكون لات حينئذ حرف جر لا تعمل الا فى الحين أيضا والله أعلم .

## ﴿ افعال المقاربة ﴾

لم يقل كاد وأخواتها مثلا كما قال كان وأخواتها لان كاد هنا ليست أم الباب لانها لا تختص بحكم دون أخواتها وانما لم يذكر هذه الافعال فى باب كان وأفردها هنا بباب لاختصاص هذه الافعال بامور عن كان منها ان خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا دائما أو غالبا ومنها ان خبرها لا يتقدم على اسمها لكونها ضعيفة بخلاف باب كان والمقاربة مصدر قارب الصادر من واحد كسافر وليست للمفاعلة (قول كدى تغليبا الخ) ان أراد التغليب فى العدد فافعال الشروع أكثر وافعال الرجاء مساوية لافعال المقاربة وان أراد باعتبار التوسط فى المعنى لانها توسطت بين الترجى والشروع فى الفعل فهذا لا يسمى تغليبا لانه لا يكون الا بين مزدوجين كالشمس والقمر وبين مصطحبين كالعمرين وليست هذه مصطحبة ولا مزدوجة فالصواب أن المراد بالتغليب ان عملها أكثر من القسمين الاخيرين وقول الموضح انه مجاز مرسل مردود (وقوله وقد أشار إلى الأول والثانى) أى إلى بعض القسم الأول والثانى لانه لم يستوف القسمين معا فى هذا البيت بل به وبما بعده (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر) (قول كدى قوله فأبت) من الطويل وقائله

قولهم فى المثل عسى الغوير أبؤسا وكان مبتدأ وخبره كـكان وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبرا حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالا وخبر هو الفاعل بندر الا أن فى هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل ثم قال :

( وكونه بدون أن بعد عسى * نزر )

يعنى ان اقتران المضارع الواقع خبرا لعسى بأن كثير كقوله عز وجل : عسى الله أن يتوب عليهم. وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

ثم قال :

---

تأبط شرا واسمه جابر ولقب بتأبط شرا قيل لأنه لق الغول فقتله وجعله تحت إبطه وقيل انه حمل سيفا له فقيل لامه أين ذهب فقالت تأبط شرا وسبب انشاده لهذه القصيدة التى من جملتها هذا البيت أن لحيان قبيلة من هذيل كانت تطلبه لأنه كان يغير عليهم فتدلى يوما من أعلى جبل لقطع عسل وتحته صخرة ملساء تصل إلى قعر الجبل فعلم به لحيان وأشرفوا عليه وأيقن بالهلاك فقال لهم أصعد اليكم وأفدى نفسى منكم فأبوا فاحتال على أن أصب العسل على الصخرة الملساء وجعل صدره عليها حتى وصل لقعر الجبل سالما وهم يتعجبون منه وكان بين الموضع الذى تدلى منه والموضع الذى نزل فيه مسيرة ثلاثة أيام لمن مشى فى أصل الجبل ومعنى أبت رجعت الى فهم بفتح الفاء وسكون الهاء قبيلته وما نافيه وكاد فعل المقاربة والتاء اسمها وآيبا خبرها أى وما كدت راجعا لأنى كنت فى يد العدو وكم خبرية ومثلها بالجر مضاف اليه ما قبله وفارقتها فعل وفاعل ومفعول خبر كم وضمير مثلها للحيان عدوه لا لفهم قبيلته خلاف ما فى التصريح وتصفر مضارع صفر من باب تعب أى تتلهف كيف نجا بعد ان كان فى يدهم والشاهد فى آيبا حيث وقع خبرا لكاد وهو مفرد وروى ما كنت آيبا وحينئذ لا شاهد فيه ( وقوله وقولهم فى المثل عسى الخ ) نسب فى التصريح تبعا لغيره هـذا المثل للزباء وذلك ان الزباء بعثت قصيرا اللخمى ليأتى بالتحف اليها من العراق فحمل الرجال فى الصناديق بيدهم السيوف وأتى من جهة الغار على غير الطريق المعروفة فرأت الدواب تسير سيرا غير معتاد فقالت عسى الغوير أبؤسا فصار مثلا يضرب لمن توجه للشر من جهة خاصة وهو مشكل فان الزباء كانت رومية فكيف يستشهد بكلامها والحق ان ناسا كانوا فى غار فسقط عليهم فقالوه فصار مثلا لكل شىء يخاف ان يأتى منه شر نعم الزباء استشهدت به والغوير اسم عسى ماء لكليب وأبؤسا من البأس خبر عسى والبأس الشدة والقوة والشاهد فى وقوع أبؤسا خبرا لعسى وهو مفرد ثم ان كلام الناظم معترض من وجهين الأول فى الاستدراك بلكن فانه يقتضى مساواة المشبه وهو كاد وعسى للمشبه به وهو كان فى جميع أحكام كان الا فيما استدرك وليس كذلك لقول السيوطى ان المشبه يخالف المشبه به فى أمور منها ان خبر هذين الفعلين بل وغيرها من سائر أفعال الباب لا يتقدم عليها اتفاقا بل ولا يتوسط بينها وبين اسمها ومنها ان الخبر هنا لا بد أن يرفع ضميرا يعود على اسم الثانى ان قوله غير مضارع شامل للاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والفعلية الغير المضارعية فيقتضى أن جميع ذلك وقع خبرا لهذين الفعلين إلا ان ذلك نادر مع انه لم يسمع من ذلك الا وقوع المفرد خبرا دون غيره ولهذا اقتصر المكودى فى التمثيل على المفرد ( وقوله إلا ان فى هـذا الوجه صاحب الخ ) بل كذلك هو نكرة فى الوجه الأول لأن اضافة غير لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ( وقوله وهو قليل الخ ) بل هو كثير لقوله فيما يأتى ان لم يتأخر ( وكونه بدون أن بعد عسى نزر ) ( قول كذى كقوله عز وجل : عسى الله . الخ ) استشكل بأن ان مصدرية يؤول مابعدها بمصدر والتقدير والله أعلم . عسى الله التوبة والمصدر اسم للمعنى واسم المعنى لا يخبر به عن الذات وأجيب بأنه على حذف مضاف اما قبل الاسم أى عسى أمر الله التوبة أو قبل الخبر أى عسى الله ذا توبة وبه ينتفى الاشكال ( وقوله كقوله عسى الخ ) البيت من الوافر وقائله رجل ركب البحر فانكسرت به المركب فمكث على لوح ثلاثة أيام فلما أيس من نفسه أنشأ يقول :

إذا شاب الغراب أتيت أهلى * وصار القار كاللبن الحليب

فهتف به هاتف من البحر فقال عسى الخ فنظر فاذا سفينة تلوح فأشار اليهم فحملوه والقار بالقاف الزفت والحليب بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وقيل قائله هدبة بن خشرم العذرى وذلك انه قتل رجلا وله ولد صغير فحبسه معاوية رضى الله عنه حتى كبر الولد فعرض معاوية على الولد سبع ديات فأبى

( وكاد الأمر فيه عكسا ) يعني ان القليل فى عسى وهو خلوه من أن هو الكثير فى كاد نحو قوله عزوجل: وما كادوا يفعلون. والكثير فى عسى وهو اقترانه بأن هو القليل فى كاد كقول الشاعر : * قد كاد من طول البلى أن يمصحا * وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدأ وكاد مبتدأ والأمر مبتدأ ثان وخبره عكسا والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال : ( وكعسى حرى ) يعني ان حرى مثل عسى فى المعنى الذى هو الرجاء قليل ولم يذكر حرى فى هذا الباب غيره ثم قال :

( ولكن جعلا * خبرها حتما بأن متصلا )

يعني ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها أن فحرى مبتدأ وخبره كعسى وخبرها مرفوع بجعل ومتصلا مفعول ثان بجعل وحتما حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير إتصالا حتما أى واجبا ثم قال : ( وألزموا اخلولق أن مثل حرى ) يعني ان اخلولق لا يستعمل خبرها إلا مقرونا بأن فهى إذا مثل حرى إلا انه لم ينبه على أنها شبيهة فى المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم انها من باب عسى فتقول اخلولق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله وألزموا يعني العرب واخلولق مفعول أول بالزموا وان مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلولق ثم قال : ( وبعد أوشك انتفا ان نزرا ) يعني ان خلو خبر أوشك من أن قليل فهى فى ذلك كعسى فى الاستعمال الا فى المعنى لأن عسى للرجاء وأوشك للمقاربة كما تقدم وانتفا مبتدأ ونزر خبره

---

الا قتله فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت أيام كونه فى السجن ولما أمر معاوية بقتله وكانت له زوجة يحبها أرسل اليها ليلا فجاءته فى لباس وطيب فحدثها وجامعها وبكى وبكت فلما أخرج للقتل التفت فرأى زوجته فأنشد شعرا يطلب منها عدم تزويجها بعده فعمدت المرأة الى السكين التى فى يد الجزار فأخذتها وقطعت أنفها وقالت له أتخاف بعد هذا النكاح فرسف فى قيوده وقال الآن طاب الموت ثم قال بلغنى ان المقتول يعقل ساعة بعد قتله فان كان كذلك فأنا أقبض رجلى وأطلقها ثلاثا فلما قتل فعل ذلك وهو الذى قتل صبرا بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن الرواية الأولى يناسبها فتح التاء من أمسيت والثانية يناسبها ضم التاء والكرب الحزن يأخذ بالنفس اسم عسى وجملة يكون خبرها ثم يحتمل أن تكون تامة ويحتمل أن تكون ناقصة وفرج فاعل أو اسمها وفيهما معا نظر من جهة الصناعة لأن شرط المضارع الواقع خبرا لهذه الافعال ان يرفع ضميرا يعود على اسمها وهنا رفع ظاهرا وتمحل بعضهم فجعل فى يكون ضميرا يعود على اسمها الذى هو الكرب وفرج مبتدأ مؤخر وراء خبر مقدم والجملة خبر يكون ( وكاد الأمر فيه عكسا ) ( قول كدى نحو قوله قد كاد الخ ) هذا عجز بيت من الكامل قائله رؤبة يصف به ربع حبيبته بأنه من طول ممر الليالى والأيام عليه كاد أن لا يبقى له أثر وصدر البيت : * ربع عفاه الدهر دأبا فامحى * ومعنى عفا اندثر فامحى بتشديد الميم وأصله فانمحى فأبدلت النون مما وأدغمت فى الميم الأصلية والبلى بكسر الباء مقصور ممر الليالى والأيام واسم كان ضمير عائد على الربع وكذلك فاعل يمصحا بتقديم الصاد على الحاء بمعنى يندرس ويضمحل والشاهد فى اقتران خبر كاد بان ( وكعسى حرى ) ( قول كدى مثل عسى فى المعنى ) مثله فى المرادى والسيوطى وابن عقيل قيل وفيه نظر لأن الناظم لم يتعرض لمعنى عسى حتى يشبه بها فى ذلك وليس الناظم بصدد ذكر المعانى والصواب انها شبيهة بها فى رفع الاسم ونصب الخبر اه ﴿ قلت ﴾ الحق ان الصواب مع الشراح وان الناظم وان لم يذكر معنى عسى فان معناها مشهور فصح التشبيه به وحمله على هذا فيه مزيد فائدة وأما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الأفعال التى من جملتها حرى فى هذا الباب فالتشبيه غير محتاج اليه بالنسبة للعمل ( وقوله ولم يذكر حرى ) تبع فى هذا أبا حيان حيث قال لم أقف عليها للغوى ولا نحوى غير ابن مالك والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع اه وهذا من أبى حيان تحامل على ابن مالك فان حرى ذكرها غير واحد من أهل اللغة كالسرقسطى عدها من أفعال هذا الباب على ان أبا حيان قد عدها فى اللمحة من أفعال هذا الباب فيحتمل أن يكون وقف على صحة ما لابن مالك بعد الاعتراض ويحتمل أن يكون قلده فيها ( ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا ) ﴿ ان قيل ﴾ ماالفرق بين عسى وحرى مع ان كلا منهما للرجاء ﴿ فالجواب ﴾ أن الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى فصح اسقاط ان مع عسى لقوتها ولم يصح مع حرى لضعفها ( قول كدى من الضمير المستتر فى متصلا ) الأولى انه حال من الاتصال المفهوم من متصلا ويدل لهذا الاحتمال الثانى عنده ( وألزموا اخلولق أن مثل حرى ) ( قول كدى الا انه لم ينبه الخ ) هذا كلام غير صحيح لأنه بناه على ان التشبيه فى قول الناظم مثل حرى فى كونه خبرها مضارعا مقرونا بان وهذا الحمل لا فائدة فيه إذ هو معنى قول الناظم وألزموا اخلولق ان فالصواب ان معنى التشبيه ان اخلولق مثل حرى فى المعنى الذى هو الرجاء فسقط قوله الا انه الخ ( وبعد أوشك انتفا أن نزرا ) ( قول كدى كعسى فى الاستعمال الخ ) هذا الكلام والتأويل لا يحتاج اليه الا لو شبهها الناظم بعسى فالأولى له أن يشرح كلام الناظم ولا يشبهها

وبعدمتعلق بنزر أو بانتفا ثم قال : ( ومثل كاد في الأصح كربا ) يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلا كقول الشاعر :

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

وأشار بقوله في الأصح إلى مخالفة قول سيبويه فانه لم يذكر فيها غير التجريد من أن ويقال كرب بفتح الراء وكرب بكسرها والأول أفصح ومثل مبتدأ وكرب خبره ويجوز العكس وفي الأصح متعلق بمثل ثم قال : ( وترك أن مع ذي الشروع وجبا ) يعني ان الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بان لانها دالة على الحال وان للاستقبال فتنافيا وترك ان مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجب خبره ومع متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال :

( كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق )

فانشأ فعل ماض دال على الانشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي مقدمها ويحدو في موضع خبرها وطفق معطوف على أنشأ ويقال طفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بالباء مكسورة وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع انشأ عدم الحصر فانه زاد في التسهيل عليها هب ثم قال :

( واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا )

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم الا كاد وأوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى : يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار . وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقول الشاعر :

يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

ويستعمل منها أيضا اسم الفاعل واليه أشار بقوله : وزادوا موشكا .

---

بعسى حتى يقتضي الايهام فيحتاج للتأويل ( وقوله وبعد متعلق بنزر أو بانتفا ) قيل يلزم على تعلقه بنزر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وعلى تعلقه بانتفا تقديم الصلة على الموصول لان انتفا مصدر وما بعده صلة قاله بعض ويجاب عنهما معا بان المعمول ظرف يتوسع فيه والأولى أنه متعلق بنزر لأن الاصل في العمل للفعل وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل (ومثل كاد في الأصح كربا ) ( قول كدى يعني أن الأكثر في خبر كرب الخ) جعل التشبيه بكاد في خصوص كون الاقتران قليلا والتجرد كثيرا ومثله في المرادي وابن عقيل والسيوطي والحق أن التشبيه عام فيما ذكر وفي العمل والمعنى فيكون أشار بالأصح للرد على ما اقتصر عليه سيبويه فيها من خصوص التجرد للرد على ابن الحاجب الذي جعلها من أفعال الشروع (وقوله كقول الشاعر سقاها الخ) البيت من الطويل وقائله أبو زيد الأسلمي من قصيدة يهجو بها ابراهيم بن هشام وكان أبو زيد قصد ابراهيم بن هشام والى المدينة مادحا له ليصله فلقيه السعدي الشاعر فقال لأبي زيد هلم نشترك فيما يصل الينا من المدح فقال أبو زيد لا والله لأني أمدح الملوك وأنت تمدح مطلق الناس فلما وصلا إلى المدينة سار أبو زيد إلى ابراهيم فمدحه بقصيدة منها قوله : يا ابن هشام يا أخا الكرام . فقال له ابراهيم جعلتني أخا الكرام ولم تجعلني منهم فأمر به فضرب بالسياط فهجاه بقصيدة من جملتها هذا البيت وأما السعدي فمدح آل الزبير فاعطوه ستين وسقا من التمر وقالوا له لك مثلها في كل سنة وسقى فعل ماض والهاء مفعوله عائد على العروق المذكورة في الأبيات قبل وذوو الأحلام أصحاب العقول الكاملة فاعل سقا وسجلا بفتح السين الدلو مملوأ ماء مفعول ثان بسقى والظمأ العطش والواو في وقد كربت للحال وأعناقها بالرفع اسمها وان تقطعا خبرها وفيه الشاهد حيث قرن بان وأصله تتقطع بتاءين وتقطع أعناقها إما لشدة الحر أو للذل الذي هن فيه (وقوله الى مخالفة قول سيبويه) تبع في هذا المرادي وابن الناظم واعترض ذلك أبو اسحق الشاطبي بان الصواب أنه أشار بذلك للرد على ابن الحاجب القائل بان كرب من أفعال الشروع اه والحق انه رد عليهما معا كما مر (وترك ان مع ذي الشروع وجبا ) (قول كدى فتنافيا) أي ما دل عليه الفعل وهو الشروع مع ما دلت أن وهو الاستقبال ( كأنشأ السائق يحدو ) (قول كدى بكاف التشبيه الخ ) سبق قلم بل هي للتمثيل وهو الذي يدل عليه كلامه في التوطئة حيث قال ثم مثل بخمسة الخ وحاصل ما مر أن هذه الأفعال بالنسبة الى اقتران خبرها بان وعدمه أقسام أربعة وجوب الاقتران وذلك مع حرى واخلولق امتناع الاقتران مع أفعال الشروع جواز الوجهين والغالب الاقتران وذلك مع عسى وأوشك عكسه مع كاد وكرب ( واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد) (قول كدى أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف الخ ) علة عدم التصرف أن هذه الأفعال تفيد انشاء الرجاء أو القرب أو الشروع والانشا آت انما تؤدى في الغالب بالحروف والحرف وما أشبهه كهذه الأفعال لا يتصرفان ( وقوله كقوله يوشك الخ ) البيت من المنسرح وقائله أمية ابن أبي الصلت ويوشك بكسر الشين مضارع أوشك ومن موصولة اسمها وفر بمعنى هرب فعل ماض وفاعله ضمير عائد على من والجملة صلتها والمنية الموت سميت بذلك لانها مبلغة لكل ما يتمناه الانسان في الدار الآخرة وباسم الضد وهو قطعها كل ما يتمناه في الدنيا وجملة خبر يوشك وفي بعض متعلق بيوافقها والغرات جمع غرة بكسر الغين في الجمع والمفرد الغفلات والشاهد في وقوع المضارع لاوشك

ومنه قول الشاعر : فموشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله : واستعملوا. يعني العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكادت لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لأوشك وكادلا لغيرهما ثم قال :

( بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد )

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي عسى واخلولق وأوشك تستند لأن يفعل ويستغنى به عن ثاني الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة تكتفي بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل : وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم .وقد في قوله قد يرد للتحقيق لا للتقليل لكثرة وروده ذلك واخلولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغم في القاف بعد قلبه قافا لأجل استقامة الوزن وغنى فاعل يرد وبان متعلق بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعد في أول البيت متعلق بيرد ثم قال :

( وجردن عسى أو ارفع مضمرا * به اذا اسم قبلها قد ذكرا )

يعني أن عسى اذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتستند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثاني هند عست أن تفعل والزيدان عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن وظاهر ان هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب ان ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة اذ لا فرق وعليه شراح المرادي وقوله وجردن عسى يعني من الضمير وعسى مفعول بجردن وأو للتخيير وبه متعلق بارفع وقبلها متعلق بذكر او اسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكرا ثم قال:

---

والمعنى أن الشخص الذي يفر من الموت في الحرب قد تأتيه منيته وهو غافل عنها فلا فائدة في الفرار حينئذ لان ماقدره الله لابد أن يكون ( وقوله ومنه قول الشاعر فموشكة الخ) البيت من المتقارب وقائله ابن سحيم الهذلي وموشكة اسم فاعل من أوشك وأرضنا اسمها وان تعودا خبرها وخلاف ظرف بمعنى بعد ومنه قوله تعالى : فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله . أي بعد رسول الله ﷺ ووحوشا بمعنى متوحشة حال من فاعل تعودا ويصح أن يكون جمع وحش ويكون على حذف مضاف معمول تعودا تقديره مسكن وحش ويبابا بفتح الياء المثناة تحت أوله وباءين موحدتين بعدهما بينهما ألف كما ذكره غير واحد من أهل اللغة ومعناه خراب وان كان الجاري على ألسنة المدرسين بيابا بالباء الموحدة الموحدة ثم ياء مثناة ثم قيل فيه توكيد لوحوشا بمعنى متوحشة ومتخربة وقيل معطوف عليه بحذف حرف العطف والشاهد في موشكة اسم فاعل من أوشك (وقوله لا لغيرهما) جعل الضمير المنوى ضمير أوشك وكاد وهذا أحد الاحتمالين في النظم وهو معترض لانه يقتضي انه لم يسمع مضارع من الأفعال الا لكاد وأوشك وهو باطل لانه سمع أيضا لاثنين جعل وطفق قالوا جعل يجعل وطفق يطفق كعلم يعلم وطفق يطفق كضرب يضرب والاحتمال الثاني أن يكون الضمير المنوى مفردا عائدا على المضارع وهو باطل أيضا لانه يقتضي انه لم يسمع غيره فيكون منافيا من قوله وزادوا موشكا ولا ستعمالهم المصدر لاثنين منها وهما طفق وكاد قالوا طفقا وطفوقا وكودا ومكادة قيل ولا يمكن الجواب ( بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد) (قوله كذى وتكون حينئذ أفعالا لازمة) أي تامة هذا ظاهر كلام الناظم هنا حيث قال عن ثان وهو مذهب الجمهور وذهب الناظم في جميع كتبه الى أنها ناقصة وعليه حمل بعض الشراح كلامه هنا بل قال ان الناظم نص على المتوهم وان كان الكلام على حذف الواو مع ما عطفت أي عن ثان وأول اذ الاستغناء عن الشيء فرع الاحتجاج اليه (وقوله وينبغي أن ينطق الخ) أشار بهذا الى ان الادغام غير واجب وهو كذلك لان شرط وجوبه أن يكون الحرفان في كلمة واحدة كقل وشد لقول الناظم : أول مثلين محركين في كلمة ادغم . فان كانا في كلمتين كان جائزا نحو جعل لك الأن تسكين الكاف في أوشك واجب هنا للوزن وان لم يقع ادغام (وجردن عسى أو ارفع مضمرا ) (قوله كذى جاز أن تجرد من الضمير ) أي وتكون تامة (وقوله جاز أن ترفع ضميرا) أي وتكون ناقصة ( وقوله والصواب أن ذلك الخ) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة أحدها ما في المكودي وثانيها أن هذا الحكم مفرع على التمام والنقصان السابقين والناظم يقتضي انه مستأنف الثالث هذان الوجهان يصحان تقدم الاسم نحو زيد عسى أن يقوم أو تأخر نحو عسى أن يقوم زيد والناظم يقتضي أن ذلك خاص بما اذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت :

فجردهن أو ارفع مضمرا * بهن واسم قبل أو بعد عرا

لم يرد عليه اعتراض فينتفي الأول الذي عند المكودي من النون العائدة على الثلاثة وينتفي الثاني بالفاء المفرعة في فجردهن وينتفي الثالث بقوله واسم قبل أو عرا ﴿لا يقال﴾ هذا البيت لا فائدة فيه لان عسى ناقصة أو تامة تقدما ﴿لانا نقول﴾ ذكره يبين لك ان عسى تحتمل في التمام

(والفتح والكسر أجز فى السين من * نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

يعنى ان عسى اذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن يجوز فى سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفتح زكن أى واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل نحو عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم باجز والكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :

﴿ ان وأخواتها ﴾

هـذا هو الباب الثالث من النواسخ فقوله :

(لأن أن ليت لكن لعل * كأن عكس مالكان من عمل)

قد تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله : عكس مالكان من عمل * ومعنى ان وأن للتوكيد وليت للتمنى ولكن للاستدراك ولعل للترجى والاشفاق وكأن للتشبيه ومابعد ان معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال :

(كان زيدا عالم بأنى * كفء ولكن ابنه ذو ضغن)

والكفء المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال :

---

والنقصان فى مثال واحد ( والفتح والكسر أجز فى السين ) هذه المسألة لاارتباط لها بما قبلها فلذلك فصلها الموضح وقال ﴿مسئلة﴾ ( قول كدى أو غائبات الخ ) هذا هو الصواب وفى بعض النسخ أو غائب بدل غائبات وفى بعضها بالجمع بينهما وكلاهما غير صواب لأنك تقول زيد عسى أن يقوم بلفظ واحد أسند للضمير أو الى أن يفعل فلاتتغير عسى مع المفرد المذكر الغائب ( وقوله والفتح أجود ) وجه بخفته وبأنه اللغة المشهورة وبعدم مخالفة عسى المسندة إلى الضمير مع المسندة الى الظاهر والله أعلم

﴿ ان وأخواتها ﴾

( قول كدى هذا هو الباب الثالث الخ ) اعترض هذا بانه ان عنى بالثالث من النواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثانى وان عنى باعتبار الابواب فهذا هو الرابع وقد يقال ان كلام كدى صحيح على بعد بأن يقال انه راعى بابى كان وأفعال المقاربة بابا واحدا لاشتراكهما فى الفعلية وباب ماولا الخ ثانيا فيكون هذا ثالثا ( لان أن ليت لكن لعل ) انما عملت النصب والرفع وان كان المناسب لاختصاصها بالاسم ان تعمل الجر لانها أشبهت أفعالا تامة متصرفة أشبهتها فى اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الافعال واما فى المعنى فلانها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت وانما لم يقدم مرفوعها على منصوبها لاظهار قوتها على ماالحجازية لان ما شبيهة بفعل واحد وهو ليس لاغير ولم تشبهها الا فى المعنى ( قول كدى ومعنى ان وأن للتوكيد الخ ) الاولى حذف اللام من التوكيد ومما بعده ثم اعلم ان المقرر فى علم المعانى ان المخاطب بمضمون الكلام اما أن يكون خالى الذهن من النسبة أوشاكافيها أو منكرالها أوغالبا بها فخالى الذهن يلقى اليه الكلام غير مؤكد لانه مهما ألقى اليه الكلام ثبت فى ذهنه لعدم ما يعارضه فيه فالتأكيد بالنسبة اليه ضائع وهم يقتصرون فى تراكيبهم على قدر الحاجة والشاك يلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا لازالة الشك الذى فى قلبه والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام على قدر انكاره قوة وضعفا قال تعالى : انا اليكم مرسلون . فلما بالغوا فى الانكار زيد التأكيد باللام فقال تعالى : انا اليكم لمرسلون . وأما العالم بالنسبة فلا يخاطب بما علمه لعدم الفائدة الا اذا نزل منزلة واحدة من هذه الثلاثة وما اقتضاه الموضح وصرح به فى التصريح مردود بما يعلم بالوقوف على حاشية والدنا ( وقوله وليت للتمنى ) هو طلب مالا طمع فيه أوما فيه عسر فالاول نحو قوله :

ألاليت الشباب يعود يوما * فاخبره بما فعل المشيب

فعود الشباب مما لا طمع فيه وهذا القسم هو الغالب ومثال الثانى قول منقطع الرجاء ليت لى مالا فاتصدق به فوجدان الفقير للمال عسير وهذا القسم غير غالب ثم التمنى يكون فى الممنوع والممكن دون الواجب فلا يقال ليت غدا يجىء لان مجيئه واجب ( وقوله ولكن للاستدراك ) هو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو اثبات مايتوهم نفيه عنه فالاول نحو زيد شجاع فيتوهم المتوهم أنه كريم لان من جاد بنفسه يجود بماله غالبا من باب أحرى فترفع ماتوهم ثبوته بقولك لكنه ليس بكريم ومثال الثانى زيد شجاع لكنه بخيل وعبارة التصريح غير محررة ولكن بسيطة وقيل مركبة من لا والكاف الزائدة لا التشبيهية وأن وحذفت الهمزة تخفيفا ( وقوله ولعل للترجى ) يكون فى المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ويكون للاشفاق وهو فى المكروه نحو لعل زيدا هالك ﴿ فرع ﴾ قد ينتصب الجزآن بعد إن وأخواتها فمنه عليه الصلاة والسلام : ان قعر جهنم لسبعين خريفا . ومنه

( وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أوهنا غير البذى )

لما أتى بالمثل فى البيت الذى قبله مرتبة فقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل نبه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى أى محافظ عليه الا إذا كان الخبر ظرفا أومجرورا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله :

* كليت فيها أوهنا غير البذى * والبذى الفاحش النطق وذا مفعول براع والترتيب نعت لذا و إلا استثناء ولا بد من تقدير حذف فى كلامه ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا فى المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفا أو مجرورا كليت فيها فالذى على هذا نعت لمحذوف وهو المثال ثم قال :

( وهمز إن افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر )

يعنى ان الهمزة المكسورة تفتح اذا سد المصدر مسدها أى اذا أولت هى وما بعدها بمصدر كما اذا وقعت فى موضع مرفوع فعل نحو يعجبنى أنك قائم أى قيامك وفهم من قوله وهمز إن افتح ان الاصل ان المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله: وفى سوى ذاك اكسر. يعنى اذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان أن فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه الفتح والكسر وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع * الاول أن تقع فى الابتداء وهو المشار اليه بقوله ( فاكسر فى الابتدا ) أى فى ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شىء نحو قوله تعالى : انا أعطيناك الكوثر . والاخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى : ألا إن أولياء الله * الثانى أن تقع فى بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله : ( وفى بدء صله ) أى وفى أول الصلة نحو قوله عز وجل : وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء . واحترز بقوله : فى بدء صلة . من الواقعة فى حشو الصلة

---

خاط لى عمرو قباء * ليت عينيه سواء * فسل الناس جميعا * أمديحا أم هجاء

فنصبت ليت الجزأين وكان عمرو هذا أعور فلم يعلم أمدحه بانه ليت عينيه معا صحيحتان أوهجاه أى ليت العين الاخرى الصحيحة مثل السقيمة * ويذكر ان المأمون تزوج ببوران بنت الحسن فاصدقها ألف خمار من الياقوت وبسط الفرش المنسوجة بالذهب وأوقد شموع العنبر العظيمة وقد كان قبل الوليمة أعد مائة وأربعين بغلا لحمل الطعام لدار الطبخ مدة من عام ثلاث مرات كل يوم وجاء نحو ثلاثين مركبا لحضور الوليمة حاملة الجوائز فمدحه الشعراء فاعطى جميعهم وترك واحدا منهم فقال ان أدمت حرمانى جعلت فيك شعرا لا يعرف الناس أمدحتك فيه أم هجوتك فقال لأعطيك الا أن تفعل فقال :

بارك الله للحسن * ولبوران فى الختن

ياامام الهدى ظفر * ت ولكن ببنت من

فلم يعلم ببنت من فى الرفعة والجلالة أوفى الاحتقار ثم قال : هل سمعت هذا أو ابتكرته فقال : أخذته من خاط لى عمرو الخ ( وراع ذا الترتيب الا فى الذى ) لا يقال ما الفرق بين هذه الاحرف وما الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا اذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا وامتنع مع ما لانا نقول هذه الاحرف أقوى لانها شبيهة بالافعال المتصرفة لفظا ومعنى كما علمت بخلاف ما الحجازية فلم تشبه إلا فعلا جامدا وهو ليس فى خصوص المعنى كما مر فضعفت ( وقوله فانه يجوز الخ ) الا انك اذا أردت تقدير متعلق الخبر الظرف قدر مؤخرا عن الاسم وقد يجب تقديم الخبر الظرف على الاسم اذا عاد عليه ضمير من الاسم نحو ان فى الدار ساكنها وقد يجب التأخير للخبر ولو كان ظرفا اذا كان الخبر مقرونا بلام الابتداء نحو ان زيدا لفى الدار واما تقديمه على الادوات فلا يصح ( وهمز إن افتح لسد مصدر ) ( قوله كذى وهو أشهر القولين ) الاولى الأقوال لانها ثلاثة قيل المكسورة أصل وقيل المفتوحة وقيل كل منهما أصل ووجه اختيار كون المكسورة أصلا بوجوه منها ان الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد وان المفتوحة مؤولة بمفرد والذى يلزم طريقة لا يؤول معها أصل لما يؤول ثم انه يسد المصدر مسدها وجوبا فى ثمانية مواضع انظرها فى التوضيح وعبر الناظم بمصدر ولم يعبر بمفرد اشارة إلى انه اذا أولت بمفرد غير مصدر لا تفتح وهو كذلك نحو ظننت زيدا أنه قائم فتكسر إن لان الجملة فى معنى مفرد غير مصدر وهو قائم مفعول ثان لظننت (وقوله ثم ان أن فى ذلك على ثلاثة الخ ) الأولى ان يأتى بهذا التقسيم قبل قوله سابقا وهمز إن الخ بان يجعل التى يجب فتحها هو القسم الأول ثم التى يجب كسرها ثم ما يجوز فيها الوجهان ليوافق صنيع الناظم إذ كلامه يقتضى أن الناظم قدم المكسورة وليس كذلك ﴿ فان قلت ﴾ لم قدم الناظم المفتوحة مع ان المكسورة أصل ﴿ قلت ﴾ لان الكلام على المفتوحة قليل على اجمال الناظم والكلام على المكسورة أكثر وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره ( فاكسر فى الابتدا ) ( قوله كذى أى فى ابتداء الكلام ) جعل الابتداء فى النظم ضد الحشو والوسط وهو الصواب ووجهه انها لو فتحت فى الابتداء لكان مبتدأ بلا خبر وليس المراد بالابتداء المبتدأ الذى له الخبر فان هذه يجب فتحها لسد المصدر مسدها نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض. أى رؤيتك فهى مبتدأ ومن آياته خبر مقدم ( وفى بدء صله ) انما وجب

فانها يجب فتحها نحو جاءنى الذى فى ظنى انه قائم * الثالث ان تقع جوابا للقسم وهو المشار اليه بقوله : ( وحيث ان ليمين مكمله ) أى وحيث تكون ان جوابا للقسم فانها حينئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو : والعصر إن الانسان لفى خسر . والمجرد منها نحو: حم والكتاب المبين إنا أنزلناه * الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار اليه بقوله : ( أو حكيت بالقول ) ومثاله قوله تعالى : وقال الله انى معكم . * الخامس أن تحل محل الحال وهو المشار اليه بقوله : ( أو حلت محل * حال كزرته وإنى ذو أمل ) وشمل صورتين الأولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله : كزرته وانى ذو أمل. ومثاله قوله عز وجل: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون . والثانية ان تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: إلا انهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق. * والسادس أن يقترن خبرها باللام وهو المشار اليه بقوله : ( وكسروا من بعد فعل علقا * باللام ) ثم مثل ذلك بقوله : ( كاعلم انه لذو تقى) ومنه قوله عز وجل : والله يعلم انك لرسوله. فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله فى الابتدا متعلق باكسر وفى بدء صله معطوف على فى الابتدا وحيث معطوف أيضا وان مبتدأ وخبره مكملة وحيث مضافة إلى الجملة وليمين متعلق بمكملة * القسم الثانى وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها وذكر لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله :

( بعد إذا فجاءة أو قسم * لالام بعده بوجهين نمى )

يعنى ان كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية وبعد القسم الذى لا يقترن خبرها فيه باللام فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * إذا إنه عبد القفا واللهازم

روى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم

---

الكسر هنا لأن صلة الموصول غير أل لا تكون إلا جملة أو شبهها ( قول كدى فانها يجب فتحها الخ ) لتأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ وفى ظنى خبر والجملة صلة والتقدير جاء الذى قيامه فى ظنى وظاهر كدى انها مهما وقعت وسط الصلة الاوجب فتحها وليس كذلك بل يجب كسرها أيضا إذا كانت خبرا عن اسم عين نحو جاء الذى أبوه انه قائم فلو فتحت لقيل الذى أبوه قيام فيكون فيه الاخبار بالمصدر عن اسم الذات وهو لا يصح إلا بتأويل فيكون هنا تأويلان ( وحيث ان ليمين مكمله ) وجهه ان جواب القسم لا يكون الا جملة ( أو حكيت بالقول ) وجهه ان المحكى بالقول لا يكون الا جملة وما يؤدى معناها وأخذ من قوله حكيت انها ان ذكرت بعد القول من غير حكاية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل لانها على حذف الجار ( أو حلت محل حال ) ( قول كدى كقوله عز وجل إلا انهم الخ ) ورده فى التصريح وقال الصواب ان الكسر لأجل اللام والحق انهما علتان كسرت للحال ولأجل اللام والعلل لا تتزاحم وإنما وجب الكسر هنا مع انها لو فتحت لأولت بالمفرد وهو الأصل فى الحال لانها لو فتحت لأولت بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير ( وكسروا من بعد فعل علقا * باللام) ( قول كدى فيعلم يطلب أن الخ ) ظاهره ان الشاهد إنما هو فى يعلم صدر الآية وأما يشهد فلا شاهد فيه والحق ان الشاهد فيهما معا والتعليق وان كان خاصا بأفعال القلوب إلا أن يشهد بمعنى يعلم وإنما وجب الكسر لانها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها ( وقوله القسم الثانى الخ ) الحق انه هذا هو القسم الثالث كما مر ( وقوله وذكر لذلك أربعة مواضع ) أشار بهذا إلى ان الموضع الثانى التى يجوز فيها وجهان أكثر من الأربعة التى فى النظم وهو كذلك وأنهاها فى التوضيح إلى تسعة ( بعد إذا فجاءة أو قسم ) ( قول كدى بعد إذا الفجائية الخ ) نسبة للفجاءة بضم الفاء والمد وهى الهجوم والبغتة يقال فاجأه كذا إذا بغته وهى اسم على الأصح وقيل حرف ( وقوله قول الشاعر وكنت الخ ) البيت من الطويل أنشده سيبويه ولم يعزه لأحد وأرى بضم الهمزة مبنى للمفعول مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة وأصله يرينى الله زيدا ثم حذف الفاعل وهو اسم الجلالة فنابت الياء عن المفعول الأول منابه وهى من ضمائر النصب لا تصلح أن تكون فى محل رفع فأتى مكانها بضمير رفع مستتر وقلبت الياء الأولى حرف المضارعة همزة بضم أوله ضما جديدا وفتح ما قبل آخره وهو الراء فصار أرى فمفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل العائد على المتكلم وزيدا مفعول ثان وسيدا مفعول ثالث وقول الأزهرى وغيره يتعدى إلى اثنين سبق قلم والكاف حرف جر وما مصدرية لا معترضا بين المفعول الثانى والثالث والتقدير كقول الناس فيه وإذا للفجاءة وعبد القفا عبد يضرب على قفاه واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وهى طرف الحلقوم والمعنى كنت أظن زيدا سيدا كما قيل فاذا هو عبد يضرب على قفاه ويلكز تحت حلقومه وأذنه وخص هذين الموضعين لأن القفا محل الصفع واللهازم موضع اللكز والشاهد فى كسر ان وفتحها ( وقوله لا يليها الا جملة اسمية ) هذا يقتضى انها اذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة اسمية وهو باطل والحق فى تعليل القياس الجملة أن تكون مذكورة بتمامها ولا حذف مع المكسورة دون المفتوحة ( وقوله ومثال ذلك بعد القسم ) تبع ظاهر عبارة النظم والصواب اخراجها عن

قول الشاعر : أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى فمن كسرها جعلها جوابا للقسم ومن فتحها فعلى نية حذف حرف الجر والتقدير على أنى وفى نمى ضمير مستتر يعود على ان وبعد إذا بوجهين متعلقان بنمى وإذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على إذا ولا لام لا واسمها وبعده خبرها والجملة صفة القسم والتقدير نمى ان بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين وفهم أن المراد بالوجهين الفتح والكسر من ذكرها قبل ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله : ( مع تلو فا الجزا ) يعنى انه أيضا يجوز الفتح والكسر فى ان الواقعة بعد فاء الجزاء نحو : من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم . قرئ بالكسر على الأصل لأن الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبرا والمبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه ومع متعلق بنمى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف والتقدير نمى جواز الوجهين بعد إذا وبعد قسم وبعد فاء الجزاء ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله :

( وذا يطرد * فى نحو خير القول انى أحمد )

يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر على معنى خبر القول انى أحمد أى خبر القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الاخبار بجملة عن مبتدأ فى معنى الجملة ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ومعنى الفتح خبره القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لأن إن وما بعدها مؤولة بالمفرد فذا مبتدأ وهو اشارة إلى جواز الوجهين وخبر يطرد وفى نحو متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال :

( وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر )

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصاره على ان المكسورة انها لا تصحب غيرها من أخواتها خلافا لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو لزيد قائم خلافا لمن قال انها غيرها وانما أخرت للخبر مع ان كراهية اجتماع حرفى تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول ويجوز العكس وهو اظهر وانى لوزر محكى بقول محذوف والتقدير نحو قولك انى لوزر

---

ظاهرها بأن يقدر مضاف أى بعد فعل قسم لينتفى بهذا المضاف التناقض بين ما هنا وبين قوله قبل وحيث إن ليمين مكملة ( وقوله قول الشاعر أو تحلفى ) البيت من مشطور الرجز وقائله رؤبة قد سافر ولم يترك ولدا ولا زوجته حاملا فلما قدم وجد ولدا فقالت هو منك فأنشد :

لتقعدن مقعد القصى * منى ذى القاذورة المقلى

أو تحلفى الخ فاجابته :

لا والذى ردك يا صفي * ما مسنى بعدك من انسى غير غلام واحد فتى * بعد امرأين من بنى لؤى

وآخرين من بنى عدى * وخمسة كانوا على الطوى وستة جاؤا مع العشى * وغير تركى ونصرانى

فقام اليها وسدفاها وقال قبحك الله وقال والله لولا انى سددت فاها لذكرت الانس والجن وطلقها فتحلفى منصوب بحذف النون بان مضمرة بعد أو التى بمعنى الى معطوف على مقعد كذا قيل والظاهر انه معطوف على تقعدن مجزوم بلام الأمر فالمعنى اذكرى لى القصة فأ بعدك منى بالطلاق أو احلفى والشاهد فى كسر ان وفتحها ( مع تلو فا الجزا ) ( قوله كذى أن يكون بجملة الخ ) هذا يقتضى انه إذا كانت مفتوحة لا يكون بعدها جملة وليس كذلك كما يعلم من كلامه والحق فى العلة ان يقول للسلامة من التقدير بخلافه مع المفتوحة ( وقوله تقديره فجزاؤه الغفران ) قدم حذف المبتدأ اشارة إلى أنه أولى لأنه إذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لأنه هو المعلوم من الجملة ( وذا يطرد * فى نحو خير القول إنى أحمد ) ( قوله كذى وما أشبهه الخ ) أى فى كون ان خبرا عن قول والقولان لقائل واحد نحو قولى انى أشكر الله ﴿ فان قلت ﴾ ان فى مثال الناظم غير خبر عن قول والقولان ليسا لقائل واحد ﴿ قلت ﴾ جوابا عن الأول لما كان خير مضافا إلى القول والمضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد صار المبتدأ كأنه قول وعن الثانى بأن أل فى القول خلف عن مضاف اليه والأصل خير قولى حمد الله فيتحد فاعل القول والحمد ( وقوله هذا اللفظ ) المراد به الكلام الملفوظ به لا اللفظ حقيقة والا كان من قبيل الاخبار بالمفرد ( وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ) ( قوله كذى وفهم من اقتصاره على ان المكسورة الخ ) وجه عدم لحاق لام الابتداء بعد غير ان من أخواتها أن ليت ولعل وكأن تغير معنى الابتداء وتزيل حكمه اذ معنى ليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا وأما أن المفتوحة فان الجملة معها فى تأويل المفرد ولا يمكن توكيده ولكن تدل على ان ما بعدها مطلوب لما قبلها واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا وإن سمع دخولها خبر فى غير ان المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة ابن جبير الا أنهم ليأكلون بفتح أن أو حكم عليها بالشذوذ وانما دخلت اللام بعد ان المكسورة لانها شبيهة بالقسم فى التوكيد ( وقوله وانما أخرت للخبر مع ان الخ ) جواب

والوزر الحصن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم وأشار الى الأول بقوله :

(ولا يلي ذا اللام ماقد نفيا * ولا من الأفعال ما كرضيا)

يعني ان هذه اللام لا تصحب الخبر اذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقم ولا الفعل الماضي المتصرف الخالي من قد نحو ان زيدا لرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضي في كونه ماضيا متصرفا خاليا من قد وفهم منه أنها تصحب المفرد نحو ان زيدا لقائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لأبوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عزوجل : إن ربك ليحكم بينهم . والماضي غير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضي أن لا يلي الماضي قد فنبه عليه بقوله : (وقد يليها مع قد) وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله :

(كإن ذا * لقد سما على العدا مستحوذا)

ومعنى مستحوذا غالبا لهم ثم أشار الى الثاني بقوله : (وتصحب الواسط معمول الخبر) أي وتصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو ان زيدا لعندك قاعد وان عمرا لفيك راغب وان زيدا لطعامك آكل والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار الى الثالث فقال : (والفصل) أي تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج الى تقدير فعل ومثاله قوله عزوجل : وإن ربك لهو العزيز الرحيم . ولم يقيد الفصل بشيء لانه معلوم انه لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار الى الرابع بقوله : (واسما حل قبله الخبر) يعني ان لام الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي تأكيد ومثاله قوله عزوجل : وإن لنا للآخرة والأولى . وفهم مما تقدم ان الخبر في ذلك لا تكون الا ظرفا أو مجرورا وفهم أيضا من اشتراط الفصل في الاسم ان ذلك مشروط في الخبر أيضا لاتحاد العلة ونصب اسما بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسما ثم قال :

---

عن سؤال مقدر يقال لام الابتداء لها الصدارة فلم أخرت للخبر فأجاب بقوله كراهية الخ وأخرت اللام دون أن لان ان عاملة فهي أقوى (وقوله والوزر الحصن) القاموس الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه وقد سافر بعض المفسرين على معنى قوله تعالى : لا وزر. حتى وجد أعرابيا يريد شيئا . وجعل يقول لا وزر فعلم أن معناه لا حصن ثم ان دخول لام الابتداء في خبر ان المكسورة غير لازم كما يؤخذ من مثاله بقوله سابقا عالم باني الخ ومن قوله بعد وتلزم اللام اذا ماتهمل لانه لما نص على لزوم اللام اذا أهملت علمنا أنها اذا كانت عاملة لا تلزمها اللام (وقوله ثم ان مواضع هذه اللام الخ) الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله وبعد ذات الكسر الخ لان فيه ذكر دخولها على الخبر (ولا يلي ذا اللام ماقد نفيا) انما لم تدخل في الخبر المنفي لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو لم ولن ولا وحمل باقي أدوات النفي على هذه الثلاثة ولم تدخل في الماضي المتصرف الخالي من قد لعدم شبهه بالاسم ودخلت في الخبر المفرد لشبهه بالمبتدأ وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير ليس لشبههما بالاسم ودخلت على الماضي المقرون بقد لشبهه بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم وشبيه الشبيه شبيه وبقي على الناظم من الشروط أن لا يتقدم الخبر وسيصرح بهذا المكودي عند قوله واسما حل الخ حيث قال هناك وفهم من اشتراط الفصل في الاسم الخ (لقد سما على العدا) معنى سما ارتفع والعدا بكسر العين جمع عدو ولا نظير له قاله ابن السكيت ويقال عدا بالضم (وتصحب الواسط معمول الخبر) مفهومه ان معمول الخبر ان تأخر فلا تدخل عليه اللام نحو ان زيدا قاعد في الدار لطلب اللام التصدير ما أمكن وهناك شرطان آخران ذكرهما التوضيح (قول كدى على مذهب من أجاز تعريف الحال) هذا اذا قلنا أل في الواسط للتعريف والأولى انها زائدة ليكون نكرة فيكون ماشيا على المشهور (والفصل) قال المعرب على حذف مضاف أي ضمير الفصل سمي بذلك لانه يفصل بين الخبر والوصف ويفرق بينهما فاذا قلت ان زيدا لهو القائم تعين في القائم أن يكون خبر ان لا صفة لزيد لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف فلو لم تأت به احتمل القائم أن يكون خبرا وأن يكون صفة فتبقى النفس متشوقة لذكر الخبر وهو غير ضمير بل صيغته صيغته كما قاله البصريون ويسمى عندهم بالفصل ويسمى عند الكوفيين بالعماد لانه يعتمد عليه في تأدية المراد ولا محل له على كلا القولين لانه كالحرف (قول كدى فهو مفعول بفعل محذوف) لا معنى لهذا الكلام لانه يقتضي أن عمرا من نحو صحبت زيدا وعمرا يقال مفعول بفعل محذوف ولا قائل به والا بطل باب العطف والصواب ماذكره بعد (واسما حل قبله الخبر) في كلام الناظم هنا الايطاء وهو تكرار القافية واتحادها معنى وذلك هنا لفظ الخبر وفي بعض النسخ خبر بلفظ التنكير للثاني والتعريف للاول فلا ايطاء

( ووصل مابذى الحروف مبطل * إعمالها وقد يبقى العمل )

اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو : إنما الله إله واحد . وقد سمع الإعمال فى ليت فى قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم عليها سائرها وهو مذهب الناظم لاطلاقه فى قوله وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره وإعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة :

( وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا )

يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمرو وفهم من قوله جائز أن النصب أيضا جائز وهو الأصل وفهم من قوله بعد أن تستكملا أنه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسمها قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمرا قائمان ورفع المعطوف على اسم ان بشرطه اما على العطف على الموضع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان زيدا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجمل وأما معطوف على الضمير المستتر فى الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفا منصوب برفعك وعلى منصوب متعلق بمعطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقا برفعك والتقدير ورفعك معطوفا على منصوب ان بعد استكمالها الخبر جائز ثم قال :

---

( ووصل مابذى الحروف مبطل * إعمالها ) (قول كدى اذا اتصلت ما الزائدة ) نكت بقيد الزيادة على الناظم الذى يقتضى أنه مهما اتصلت ما بهذه الأحرف بطل عملها كانت زائدة أم لا وليس كذلك إذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو ان ما يقتضيه الله يكون ( وقوله لزوال اختصاصها بالأسماء) أى فيصح حينئذ دخولها على الجمل الفعلية والأولى للمكودى أن يمثل بنحو قوله تعالى : قل إنما يوحى إلى أنما الهكم إله واحد . ليكون مثل لاهمالها ولدخولها على الأفعال وللمكسورة والمفتوحة ( وقوله فى النابغة الخ ) البيت من البسيط وأشار به إلى قول زرقاء اليمامة وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ورأت سربا من الحمام بين جبلين وكانت لها حمامة واحدة فقالت :

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا الحمام الذى رأت وقع فى شبكة صياد فالفوه ستا وستين ونصفها ثلاث وثلاثون فاذا انضم إلى حمامتها كان الجميع مائة والا للتمنى يروى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا أو عطف بيان عليه فليت حينئذ عاملة ولنا خبرها ويكون ونصفه بالنصب ويروى الحمام بالرفع فيكون هذا مبتدأ وليت حينئذ مهملة ونصفه بالرفع وقد آخر البيت اسم بمعنى حسب وأصله البناء على السكون وكسرهنا للقافية وهو مبتدأ والخبر محذوف أى فحسبى ذلك والشاهد على رواية الحمام بالنصب وعد الصفدى قصة زرقاء من المستحيل وقال محال أن يتفق هذا لأحد ثم ان الشاطبى استشكل قد فى النظم ان كانت للتقليل كما هو التبادر من جزمه أولا ببطلان العمل وان عرف الصنفين فى قد ان دخلت على على المضارع أن تفيد التقليل فالعمل كثير مع ليت وقيل واجب فكيف يمكن التقليل بالنسبة اليها وان قلنا انها للتحقيق اقتضى ان غير ليت من أخواتها يساويها وليس كذلك قال ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب وأجاب بعض بأنها للتقليل باعتبار الأفراد التى يقل عملها مع اتصال ما بها ﴿تنبيه﴾ ماهنا كافة وقد تكون سببا فى العمل كالتى فى اذما وحيثما فانها فيهما شرط فى العمل وألغز فى ما هذه السيوطى بقوله:

ألا أيها النحوى ان كنت بارعا * وكنت لأقوال النحاة تفصل

وأحكمت أبواب الاحاجى بأسرها * أبن لى عن حرف يولى ويعزل

﴿ فأجبته بقولى ﴾

أيا سيدا حاز المكارم جملة * وأضحى لأرباب العقول يسائل

ودام لحل المشكلات موضحا * ونال بما ما يرتجى ويؤول

(وجائز رفعك معطوفا) (قول كدى وهو الأصل) ولذا لم يتكلم عليه الناظم هنا لانه حكم تقرر فى بابه وهو عطف النسق ولم يخالف فيه فى هذا الباب غيره (وقوله أنه لا يجوز الرفع الخ) لانه إذا عطفنا عمرا المرفوع فى مثال المكودى على زيدا المنصوب قبل استكمال الخبر لزم فى زيدا أن يكون توارد عليه عاملان لفظى وهو ان ومعنوى وهو الابتداء فالأول عمل فى لفظه والثانى فى محله وعطف باعتبار ذلك وهو لا يصح بهذا عللوا (وقوله اما على العطف على الموضع) أى محل اسم ان هذا ظاهر الناظم ورده الموضح بأنه لا يصح لزوال الابتداء بدخول الناسخ ويصير حينئذ لافرق بين العطف قبل استكمال الخبر وبعده ورجح الوجهين اللذين ذكرهما المكودى بعد (وقوله وبعد متعلق بجائز الخ) الأولى ما بعده وانه متعلق برفعك لاغير لما يلزم على تعلقه بجائز الفصل بالمبتدأ الذى هو رفعك وهو أجنبى الا اذا قلنا جائز مبتدأ ورفعك فاعله على حذف

( وألحقت بإن لـكن وأن ) يعنى أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة الهمزة ولـكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله عز وجل: أن الله برىء من المشركين ورسوله . وبعد لـكن نحو ما قام بكر لـكن زيدا قائم وعمرو وانما ألحقت أن ولـكن بإن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقى ثم تمم البيت بقوله : ( من دون ليت ولعل وكأن ) ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال : ( وخففت ان فقل العمل ) . يعنى أن ان المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله عز وجل : وان كلا لما ليوفينهم. وفهم منه أن اهمالها هو الـكثير كقوله تعالى : ان كل نفس لما عليها حافظ. وأل فى العمل إما للعهد أى للعمل المذكور وإما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها ثم قال : ( وتلزم اللام إذا ما تهمل ) يعنى أنها إذا أهملت يلزم خبرها اللام وانما لزمت اللام للفرق بينها وبين النافية واللام فاعل بتلزم والمفعول محذوف تقديره وتلزم اللام الخبر وأل فى اللام للعهد وهى التى تصحب ان المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه أنها ليست غيرها خلافا للفارسى ثم قال :

( وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أراده معتمدا )

يعنى أنه قد استغنى عن اللام بعد ان المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين ان النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

فان صدر البيت مدح فعلم أن ان فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت مع عجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة وعنها فى موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدا وناطق مبتدأ وأراده خبر والجملة صلة لما والضمير فى أراده عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل أراده ويجوز فتح ميمه على أنه حال من مفعول أراده والتقدير ان ظهر المعنى الذى أراده الناطق معتمدا عليه: ( والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيه غالبا بإن ذى موصلا ) . يعنى أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء

---

قد يجوز نحو ثم أولو الرشد (وألحقت بإن لـكن وأن) لا وجه للتعبير بالالحاق ولذا قال الشيخ يس صوابه أن يقول: ومثلها فى ذاك لـكن وأن * وامنعه فى ليت ولعل وكأن ( قوله كذى ثم تمم البيت مع قوله بعد ولو استغنى الخ ) على هذا جمهور الشراح وأبدى له الشاطبى نكتة وهى التنكيت على الفراء باجازته ذلك مع كأن وليت ولعل ولعل الموضح أشار لشرحه بقوله ولم يشترط الفراء الشرط الثانى أى وهو كون العامل ان وأن ولـكن وأيضا فانه مفهوم لقب ولم يعتبره الناظم لضعفه ( وخففت ان فقل العمل ) ( قوله كذى نحو قوله عز وجل وان كلا الخ ) بتخفيف ان ولما هى قراءة نافع وابن كثير فان مخففة من الثقيلة وكلا بالنصب والتنوين اسمها واللام فى لما لام الابتداء وفى الجلالين انها للقسم وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف والقسم وجوابه صلة لما والتقدير والله أعلم وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة والقسم وجوابه سد مسد الصفة المفردة والا فهو صفة وقرأ شعبة بتخفيف ان وتشديد لما وقرأ البصرى والـكسائى بتشديد ان وتخفيف لما وقرأ الشامى وحفص وحمزة بتشديدها ( وقوله كقوله تعالى : ان كل الخ ) ان مخففة وكل مبتدأ ولما اللام لام الابتداء وما موصولة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما وهى خبر كل ( وتلزم اللام اذا ما تهمل ) ( قوله كذى يلزم خبرها اللام ) الأولى أن يقول بدل خبرها وما بعدها لأنها إذا أهملت فلا خبر لها وأجيب عنه بأن المراد خبرها لو لم تهمل (وقوله وانما لزمت اللام للفرق الخ ) فان وجدت اللام بعدها فهى مخففة من الثقيلة وإلا فنافية وهذا انما يأتى على مذهب الفارسى القائل بأن اللام ليست للابتداء وانما هى للفرق والذى لسيبويه والجمهور أنها لام الابتداء وهى مقتضى قول الناظم وتلزم اللام لأن أل فى اللام للعهد والمعهود لام الابتداء فى قوله سابقا : وبعد ذات الـكسر الخ لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ﴿ فان قلت ﴾ ما ثمرة الخلاف ﴿ قلت ﴾ ثمرته تظهر فى نحو قوله ﷺ: قد علمنا ان كنت لمؤمنا. فعلى أنها لام الابتداء يجب كسر إن وعلى أنها لام الفرق يجب الفتح لأن ان النافية لا يدخل عليها عامل ( وربما استغنى عنها ) ( قوله كذى كقول الشاعر أنا الخ ) البيت من الطويل وقائله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم وأنا مبتدأ وابن خبر وأباة جمع آب اسم فاعل من أبى بمعنى منع كغزاة جمع غاز والضيم الظلم ومن آل بدل من أباة ومالك الأول اسم لأبى قبيلة ومالك فى قوله وان مالك اسم للقبيلة نفسها فلذلك أعاد الضمير فى قوله كانت مؤنثا وصرفه للضرورة وان مخففة ومالك مبتدأ وجملة كانت خبره والشاهد فى اهمال ان وحذف لام الابتداء بعدها من كانت لظهور المعنى والمعادن جمع معدن وهو الأصل ثم انهم اعترضوا على المـكودى والموضح فى الاستشهاد بهذا البيت فانهما يقتضيان أنه لولا القرينة لصح دخول اللام أو لوجب دخولها على كانت وهو باطل لأن كان فعل متصرف خال من قد ولا تدخل اللام عليه لقوله سابقا : ولا من الأفعال ما كرضيا * قيل ويمكن الجواب بأن الشروط المذكورة خاصة بالثقيلة فان صح هذا الجواب انتفى اعتراض بعض على الموضح فى التمثيل بأن زيدا لن يقوم ( والفعل ان لم يك ناسخا فلا ) ( قوله كذى إذا وقع بعد ان الخ ) نكت بقوله بعد ان على الناظم حيث عبر بموصلا والاتصال هو وصل الشىء بالشىء ولا يدرى أهو قبل ان أو بعدها وأجاب

فى الغالب كقوله عزوجل: وان كانت لكبيرة . وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك. وفهم من قوله غالبا أنه قد يكون غير ناسخ كقول الشاعر:

شلت يمينك ان قتلت لمسلما * حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم: ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه. والفعل مبتدأ وان لم يك ناسخا شرط والجواب فلا تلفيه أى لا تجده وغالبا حال من الهاء فى تلفيه وموصلا مفعول ثان لتلفيه وبإن متعلق بموصلا وذى بدل من ان أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر فى يك ثم قال: (وان تخفف أن فاسمها استكن) يعنى أن المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت ان المكسورة المخففة بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم اهمالها من قوله اسمها فانه لا يطلق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه وتجوز فى قوله استكن وانما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير الا فى الفعل أوما جرى مجراه ثم قال: (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعنى أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن فى أن لا يكون الا جملة فشمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق باجعل ثم قال:

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالأحسن الفصل بقد أو نفى او * تنفيس أو لو وقليل ذكر لو)

يعنى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بقد أو بأداة نفى أو بالسين أو بسوف أو بلو أما قد فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله تعالى: ونعلم أن قد صدقتنا. وأما النفى فيكون بلا ولن ويفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا. أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه. وأما السين وسوف فيصل بهما بينها وبين

---

عنه جدنا العلامة الحافظ سيدى محمد بن منصور فى حاشية التصريح بأن الوصل فى العرف لا يطلق إلا على ما كان فى الآخر (وقوله فى الغالب) إنما كان غالبا لأن ان فى الأصل خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ فى الغالب لئلا تفارق محلها بالكلية فتكون قد دخلت على ما يدخل على المبتدأ والخبر (وقوله كقوله عز وجل: وان كانت الخ) اعترض بأن الصواب أن ان نافية والا استثنائية والاعتراض باطل وفاسد صناعة ومعنى اما الصناعة فلام الابتداء تعين أنها مخففة وأما معنى فلأنه يصير ما كانت كبيرة على أحد إلا على الذين هدى الله والمقصود العكس (وقوله شلت الخ) البيت من الكامل وقائله الشخص المسمى بعاتكة الصحابية الجليلة زوج الزبير بن العوام رضى الله عنه تخاطب قاتل الزبير غدرا وهو عمرو بن جرمز الظالم وشلت فعل ماض ويمينك فاعله والجملة خبرية مقصود بها الدعاء كأنها قالت اللهم ارزقه الشلل الذى هو اليبس فى يمينه التى قتل بها الزبير ومعنى حلت وجبت وأشارت بقولها عقوبة المتعمد إلى قوله تعالى: ومن يقتل مؤمنا متعمدا. الآية والشاهد فى ان قتلت حيث ولى ان الفعل الماضى الغير الناسخ للابتداء وهو نادر ولا يقاس عليه خلافا للأخفش (وقوله وقولهم ان يزينك الخ) هذا نثر لا شعر وان مخففة من الثقيلة واللام لام الابتداء ونفسك فاعل يزينك والمعنى أن الانسان لا يزينه الا نفسه بفعل الطاعات ولا يشينه الا هى بفعل المعاصى والشاهد فى يزينك حيث ولى ان وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله (وان تخفف أن فاسمها استكن) (قوله إذا خففت لم تهمل الخ) ﴿إن قيل﴾ ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهملت الأولى غالبا وعملت المفتوحة وجوبا ﴿فالجواب﴾ ان المفتوحة أقوى لأنها أكثر شبها للفعل من المكسورة لطلبها ما بعدها من وجهين أحدهما أنه صلة لها يؤول بمصدر والآخر أنها عاملة فيه لأنها من النواسخ والمكسورة انما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل وانما التزم فى المفتوحة أن يكون اسمها ضميرا لأن المكسورة المخففة أصل وثبت عملها فى الظاهر والعمل فى الظاهر أقوى والمفتوحة فرع والعمل فى الضمير على خلاف الأصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع (وقوله وتجوز فى قوله استكن الخ) أصلحه سيدى يحيى الشاوى رافعا للتجوز بقوله: وان تخفف أن فاسمها حذف * والخبر اجعل جملة كما وصف وهذا الاعتراض مبنى على أن الاستكنان عين الاستتار وهنا أطلقه الناظم على الحذف فيكون من باب استعمال المشترك فى أحد معنييه وعبارة الناظم أحسن من عبارة المصلح لأن عبارة الناظم تفيد أمرين كون اسمها ضميرا وكونه غير مذكور وعبارة المصلح لا تفيد الا أنه لابد أن يكون محذوفا وأما تعين كونه ضميرا فلا (والخبر اجعل جملة من بعد أن) (قوله بعد ذلك الاسم المستكن) أشار بهذا إلى أن محل وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم مستترا كما هو الواجب فلو كان اسمها مذكورا جاز فى خبرها الافراد نحو علمت أنك زيد وانما اشترط فى خبرها أن يكون جملة لأنها لما خففت وكان اسمها ضميرا وقع اجحاف فجعلوا الجملة خبرها لاشتمالها على المسند والمسند اليه (وان يكن فعلا ولم يكن دعا) (قوله بينها وبين الماضى كقوله تعالى: الخ) انما احتيج إلى الفصل بقد لأنها تقرب زمن الماضى من الحال والآية من مقول الحواريين لعيسى عليه السلام حيث طلبوا منه انزال المائدة قال تعالى: إذ قال الحواريون . الآية (وقوله فيكون بلا ولن الخ) نكت بذلك على الناظم حيث أطلق فى النفى فيظهر أنه يكون بجميع

المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثله قولك علمت أن سوف يقوم زيد وأما لو فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله عز وجل: وأن لو استقاموا. وقوله: وقليل ذكر لو. أى قليل من يذكرها من النحويين لان الفصل بها قليل وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز ان يؤتى بغير فصل كقول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

وفهم من سكوته عن الجملة الاسمية أنه لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين الاول ان يتقدم المبتدأ على الخبر كقوله تعالى: وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين. والآخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

فى فتية كسيوف الهند قد علموا * ان هالك كل من يحفى وينتعل

وفهم من اشتراطه فى الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما اذا كان الفعل دعاء كقوله عز وجل: والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين. أو غير متصرف كقوله تعالى: وأن ليس للانسان الا ماسعى. واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلا خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها او الفاء جواب الشرط والأحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لانه مصدر وذكر لو مبتدأ وقليل خبر مقدم ثم قال:

(وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى)

يعنى أن كأن تخفف أيضا ولا تهمل وفهم عدم اهمالها من قوله فنوى منصوبها فهى اذا كأن المفتوحة المخففة الا ان اسم كأن قد يكون منويا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط فى خبرها أن يكون جملة كما ذكر فى ان ان خبرها يكون جملة ويكون مفردا فمثال الجملة قوله: ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان فاسمها فى هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه حقان فى موضع الخبر ومثاله مفردا قول الشاعر: ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم وكأن ثدييه حقان على رواية النصب وفهم من اقتصاره على أن وإن وكأن ان باقيها لا يكون فيه هذا الحكم

---

أدوات النفى وليس كذلك ثم ان المكودى خص النفى بلا ولن والصواب زيادة لم ومثالها قوله تعالى: أيحسب أن لم يره أحد. ويوجد فى بعض نسخه ذكر لم وخص كدى أيضا ذلك بالمضارع أما لن فمسلم وأما لا فتدخل على الماضى أيضا نحو حسبت أن لا قام زيد بل لا تدخل حتى بعد أن المصدرية (وقوله وفهم من قوله فالاحسن انه يجوز الخ) تبع عبارة الناظم المقتضية أن عدم الفصل حسن جائز والحق انه قليل وانما الفصل فى المواضع المذكورة للفرق بين المصدرية والمخففة لان كلا منهما يدخل على ماذكر فان وجد الفصل علم انها غير مصدرية (وقوله كقوله علموا الخ) البيت من الخفيف وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وجملة يؤملون خبرها من التأميل الذى هو الرجاء والمراد هنا القصد فجادوا معطوف على يؤملون ويسئلون بضم الياء مبنيا للمفعول والواو نائبه وباعظم معمول جادوا وسؤل بضم السين مصدر سأل يسأل سؤلا والمراد المسئول وهذا غاية الجود حيث جادوا قبل السؤال وجادوا باعظم مايسئلونه والشاهد فى يؤملون حيث كان فعلا مضارعا واليا لأن من دون الفصل (قلت) قد يقال لا يحتاج الى فصل هنا لانه انما يؤتى به للفرق بين المصدرية والمخففة وهنا ان غير مصدرية قطعا والا لحذف نون يؤملون (وقوله وفهم من سكوته الخ) الاولى أنه مفهوم من قوله فعلا الا أن يريد بالسكوت انه لم يخرجه (وقوله كقول الشاعر فى فتية الخ) البيت من البسيط وقائله الاعشى فى فتية حال من الضمير فى يبتغى المذكور قبل هذا البيت وكسيوف نعت لفتية وشبههم بسيوف فى القطع والحدة وان مخففة من الثقيلة وهالك خبر مقدم وكل مبتدأ مؤخر وجملة يحفى وينتعل صفة أوصلة لمن وأراد بمن يحفى الفقير وبمن ينتعل الغنى والشاهد فى وقوع الجملة الاسمية بعد ان ولا فصل مع تقدم الخبر وتأخر المبتدأ (وقوله كقوله عز وجل والخامسة أن غضب الله عليها الخ) بتخفيف أن وكسر ضاد غضب فعلا وهى قراءة نافع وفى بعض نسخ التصريح قرىء به فى غير السبع وهى سبق قلم وانما لم تحتج الجملة الاسمية الى فاصل لأن أن المصدرية لا تدخل عليها فان دخلت أن عليها علم انها مخففة قطعا والفعل الجامد شبيه بالاسم وفعل الدعاء شبيه بالجامد الشبيه بالاسم (وخففت كأن أيضا) (قول كدى كقوله ووجه الخ) البيت من الهزج من أبيات من كتاب سيبويه ولم ينسبه والواو فى ووجه واو رب ووجه مجرور بها وروى وصدر بدل وجه وروى ونحر مشرق الصدور كأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة ثدياه حقان من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبرها والشاهد فى كون خبر كأن المخففة جملة (وقوله قول الشاعر ويوما الخ) البيت من الطويل وقائله علباء بن أرقم وقيل أرقم بن علباء وقيل باعث يمدح امرأته ويوما بالنصب معطوف على ماقبله وروى بالجر فتكون الواو واو رب وتوافينا مضارع من الموافاة بمعنى الاقبال وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة ومقسم اسم مفعول بمعنى حسن نعت وجه وكأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وظبية بالرفع خبرها وفيه الشاهد حيث جعل خبرها مفردا وروى ظبية بالنصب فيكون اسم كأن والخبر محذوف أى كأن ظبية مكانها وروى بالجر فتكون الكاف حرف جر للتشبيه وان زائدة بين الجار والمجرور وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت وجملة تعطو من الفعل المستتر صفة لظبية على الروايات الثلاث ومعنى تعطو تتناول ووارق السلم شجر له شوك تحبه الظباء فاذا رأته

أما ليت ولعـل فلا يخففان وأما لـكن فانها تخفف ولـكنها لاتعمل مخففة ثم قال :

## ﴿ لاالتى لنفى الجنس ﴾

قوله لاالتى لنفى الجنس أى التى يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فاذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت ثم قال : ( عمل إن اجعل للا فى نـكره * مفردة جاءتك أو مكرره )

وانما عملت عمل إن لانها فى النفى نظيرة ان فى الايجاب اذ إن توكيد للايجاب ولا توكيد للنفى ولما كان عملها بالحمل على إن ضعفت فلم تعمل إلا فى نكرة ولذلك قال فى نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو لا رجل فى الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المـكررة جائز وسيأتى وعمل مفعول باجعل وللا متعلق باجعل وكذلك فى نـكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير فى جاءتك العائد على لا ثم ان النـكرة التى لا تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام مضـافة وشبيهة بالمضـاف ومفردة وقد أشار الى الاول والثانى بقوله :

---

أسرعت اليه بوجه حسن ( وقوله أماليت ولعل الخ ) ذكر ليت هنا لاينبغى لانه ليس فيها مايخفف وأما لعل فالجمهور على عدم صحة التخفيف فيها وذهب الفارسى إلى جوازه ويكون اسمها ضمير الشأن ومابعدها خبرها ( وقوله ولكنها لاتعمل الخ ) علة منع العمل زوال اختصاصها بالاسماء فتدخل على الافعال نحو قوله تعالى : وماظلمناهم ولـكن كانوا هم الظالمين . والله أعلم .

## ﴿ لاالتى لنفى الجنس ﴾

إنما أفرد لا بباب وإن كانت من أخوات إن لاختصاصها بأحكام وطول الـكلام عليها ( قول كدى أى التى يقصد بها نفى الجنس ) المراد به التى يقصد بالاتيان بها نفى معنى خبرها عن جنس اسمها وأشار بهذا التأويل الى أمرين الاول وجه عملها الثانى دفع اعتراض وارد على قول الناظم التى لنفى الجنس وصورته أن يقال لا العاملة عمل ليس قد تكون لنفى الجنس أيضا فتشملها الترجمة مع أنها غير مرادة فالاولى أن يقول العاملة عمل ان كما نكت عليه الموضح فاجاب كدى بما حاصله ان لا العاملة عمل إن تفيد نفى الجنس قطعا ولاتكون لنفى الوحدة أبدا والعاملة عمل ليس تكون لنفى الجنس وتكون لنفى الوحدة والقرائن تبين والمقصود بهذه الترجمة مايفيد نفى الجنس لاغير وقول من قال ان العاملة عمل ليس لاتكون الا لنفى الوحدة مردود بنحو قول الشاعر : تعز فلاشىء على الارض باقيا . ( وقوله كانت مختصة ) ﴿إن قيل﴾ حيث اختصت بالاسم فالقياس أن تعمل الجر. ﴿فالجواب﴾ انها لو عملت الجر لتوهم أنه بمن مقدرة لا بلا بدليل ظهورها فى قوله : ألا لامن سبيل الى هند (عمل ان اجعل للا فى نـكرة) ( قول كدى لانها فى النفى نظيرة ان الخ) قيل صوابه أن يقول نقيضه بدل نظيرة كما يوجد ذلك فى بعض نسخه المصلحة والشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وأجيب بأن معنى كونها نظيرة ان فى خصوص كون كل منهما للتأكيد وان كانت ان لتأكيد الايجاب ولا لتوكيد النفى ويدل لهذا الجواب كلامه بعد وهذا الوجه الذى هو التأكيد أحد الوجوه التى أشبهت لا فيها ان ومنها ان كلا منهما مختص بالدخول على الجمل الاسمية ومنها أن كلا منهما له صدر الـكلام ( وقوله اذ إن توكيد للايجاب الخ ) الاولى أن يقول توكيد للنسبة اثباتا ونفيا لان ان لاتكون لتوكيد الايجاب فقط ومن توكيدها النسبة المنفية قوله تعالى: ان الله لايظلم الناس شيئا. والعذر عن كدى بانه لما كان الغالب فى ان توكيد الايجاب خصها به ( ولا توكيد للنفى )هـذه العبارة تقتضى أن النفى كان موجودا قبلها فلما دخلت لا أكدته وليس كذلك بل النفى انما حصل بها وأجيب بان لا هذه كانت عاملة عمل ليس فـكانت تحتمل نفى الجنس فلما عملت عمل إن دلت على نفى الجنس قطعا فهذا معنى توكيدها للنفى أو تقول ان النفى بها أقوى من النفى بسائر أدواته ( وقوله فلم تعمل الا فى النـكرة ) بل شرطوا لعملها شروطا سبعة كما فى التوضيح الا أن الشرط الرابع عنده وهو أن لايدخل عليها جار غير محتاج اليه لانها دخلت حينئذ على مفرد فيكون خروجا عن موضوع كونها تدخل على الجملة الاسمية ( وقوله الا أن عمل المفردة واجب ) ظاهره كغيره ان المفردة اذا توفرت معها الشروط وجب عملها عمل ان وهو باطل بل يجوز حينئذ إعمالها عمل ليس الا أن يحمل كلام كدى وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل ان وعمل ليس يكون صحيحا لانه لايجوز الغاؤها مفردة ( وقوله وعمل المـكررة جائز الخ )ظاهره ولو مع توفر الشروط واعترضه الشيخان بردلة والفارسى قائلين الصواب انها ان توفرت الشروط وجب مطلق العمل أفردت أو كررت .

( فانصب بها مضافا اومضارعه * وبعد ذاك الخبراذ كر رافعه ) يعني أن لا تنصب المضاف والمشبه بالمضاف والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالعا جبلا عندنا ولا مارا بزيد في الدار ولا حسنا وجهه في الدار وانما سمي مشبها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف وقوله: وبعد ذاك الخبراذ كر رافعه. أي بعد نصبك الاسم اذكر الخبر في حال كونك رافعا له فمثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد ذاك أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذكر والخبر مفعول مقدم باذكر ورافعه حال من الضمير المستتر في اذكر والهاء في رافعه عائد على الخبر ثم قال :

( وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة )

المراد بالمفرد في هذا الباب ماليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحا حال أي في حال كونك فاتحا له ثم أتى بمثال فيه لا مكررة وقد تقدم ان لا إذا تكررت كان عملها جائزا لا واجبا ولذلك قال :

( والثان اجعلا * مرفوعا او منصوبا او مركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا )

فهذه خمسة أوجه الأول فتحهما معا وهو المستفاد من المثال الثاني فتح الأول ورفع الثاني وهو المستفاد من قوله: والثان اجعلا مرفوعا. الثالث فتح الأول ونصب الثاني وهو المستفاد من قوله أو منصوبا فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول والرابع رفع الأول والثاني والخامس رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله: وان رفعت أولا لا تنصبا. فنهى عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبناؤه على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو عملا عمل ليس ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس والثاني مبني على الفتح مع لا * والثان مفعول أول باجعلا ومرفوعا مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو للتخيير وان رفعت شرط ولا تنصبا جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال :

---

( فانصب بها مضافا أو مضارعه ) ( قوله كذي ماعمل فيما بعده ) أي عملا مثل عمل الفعل لئلا تشمل العبارة المضاف اذ هو عامل في المضاف اليه على الأصح والمشبه بالشيء غيره ويدل لهذا ( قوله بعد وانما سمي مشبها الخ ) * ثم اعلم أنه لا تكرار بين فانصب بها مع قوله قبل عمل إن لأن العمل السابق يصدق بالنصب والبناء على الفتح ففيه اجمال وما هنا تفصيل له وبه يسقط قول من قال بالتكرار ( وركب المفرد فاتحا ) في كلامه اعطاء الحكم وهو البناء على الفتح مع الاشارة الى علة البناء وهي التركيب كما في خمسة عشر وكون علة البناء التركيب مذهب الجمهور ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا وعملت عمل ليس نحو لا فيها رجل على مذهب من يجيز تقديم الخبر الظرف أو رجل مبتدأ وفيها خبر مقدم ﴿ فان قلت ﴾ لم يذكر الناظم في قوله كالشبه الوضعي الخ ان من أسباب البناء التركيب ﴿ فالجواب ﴾ أنه داخل في قوله وكافتقار أصلا لأن الجزء الأول من التركيب مفتقر للثاني وتعقب بأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار الى جملة كما مر لا إلى مفرد كما هنا ولذا قال بعض الجواب ان الأسباب المذكورة هناك للبناء المستدام لا للعارض وهذا عارض وقيل بني لتضمنه معنى من الذي هو استغراق الجنس وعلى كل بني على حركة تنبيها على عروض البناء وكانت فتحة لخفتها ثم ان الناظم أطلق المفرد على ما يشمل الحقيقي نحو رجل والمجازي وهو جمع التكسير نحو رجال واسم الجنس نحو بقر وشجر واسم الجمع نحو قوم ورهط إذ الجميع يبنى على الفتح وانما أطلقه على ما ذكر لأن المفرد في هذا الباب والنداء ماليس بمضاف ولا شبيه به كما أنه أطلق الفتح في قوله فاتحا وأراد ما يشمل نائبه وهو الياء في التثنية نحو لا رجلين وفي الجمع على حده نحو لا بنين وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الفتح وعلى الكسر نحو لا لذات للشيب ( والثان اجعلا * مرفوعا ) ( قوله كذي وهو المستفاد من المثال ) بل هو مصرح بهما في النظم أما فتح الأول فمصرح به في قوله وركب المفرد وأما فتح الثاني فمصرح به في قوله بعد أو مركبا ( وقوله انهما مبنيان مع لا ) أي كل اسم مبني مع لا والخبر حينئذ محذوف ويجوز تقدير خبر واحد لهما بعد الثانية أي لنا كما تقول ان زيدا وعمرا قائمان ويجوز جعل خبر لكل واحد منهما متصلا باسمه أي لنا ( وقوله على موضع اسم لا ) وتكون لا الثانية حينئذ زائدة ( وقوله انه مبتدأ محذوف الخبر ) أي وتكون لا زائدة لا مهملة لأن مطلق عملها واجب ان توفرت الشروط كررت أو أفردت كما مر عن الشيخين وهكذا يقال في قوله بعد مبتدآن وفي قوله ان الأول مبتدأ * ثم اعلم أن الصور التي يقتضيها العقل تسع من ضرب أحوال الأول الثابت بناؤه على الفتح ونصبه ورفعه في ثلاثة أحوال الثاني لكن نصب الأول لا يجوز فتخرج صوره الثلاث تبقى ست خمس منها جائزة وواحدة ممنوعة وهي منطوق وان رفعت أولا الخ ﴿ تنبيه ﴾ تجويز النحاة الأوجه الخمسة انما ذلك باعتبار يقتضيه التركيب ويحتمله من غير مراعاة قصد المتكلم والا فان قصد المتكلم نفي الوحدة فقط فيهما أو نفي الجنس لا نصا تعين رفع ما بعدها على أن لا عاملة عمل ليس

( ومفردا نعتا لمبنى يلى * فافتح أوانصبن أو ارفع تعدل )يعنى انه يجوز فى نعت اسم لا المبنى على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين الأول أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا والثانى أن يكون متصلا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلى أى يلى المنعوت فتقول لا رجل قائم وقائما وقائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها ومفردا مفعول مقدم بافتح أو انصب أوارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفردا على نعتا وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها ولمبنى متعلق بنعتا ويلى فى موضع الصفة لمبنى وأو للتخيير وتعدل مجزوم على جواب الأمر ثم قال :

( وغير ما يلى وغير المفرد * لاتبن وانصبه أو الرفع اقصد )

أشار فى هذا البيت الى مسئلتين الأولى أن يكون اسم لا مبنيا على الفتح والنعت مفردا الا انه مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت يلى المنعوت الا انه غير مفرد أى مضاف أومشبه بالمضاف فمثال الأولى لا رجل فى الدار ظريفا وظريف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا ممتنع لمكان الاضافة ووجه النصب فيها الحمل على اللفظ لأن المبنى هنا شبيه بالعرب ووجه الرفع حمله على موضع لا مع اسمها وغير ما يلى مفعول مقدم بتبن والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال :

( والعطف ان لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى ) . يعنى انك إذا عطفت على اسم لا المبنى ولم تتكرر لا جاز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وهو الرفع والنصب وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وامرأة بالرفع على المحل

---

وان أراد نفى الجنس نصا تعين بناؤها على الفتح على انها عاملة عمل إن وان أريد بالأول شىء وبالثانى شىء فعلى حسب ما قصده المتكلم ( ومفردا نعتا لمبنى يلى ) ( قول كدى وذلك بشرطين ) الحق أن الشروط ثلاثة كما يؤخذ من الناظم اثنان عند كدى والثالث أن يكون نعتا لمبنى فلو كان نعتا لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه كما سيذكره ( وقوله تركيب الصفة مع الموصوف ) لا يقال التركيب يقتضى ثلاثة أشياء لا والموصوف والصفة لأنا نقول التركيب للصفة والموصوف ثابت قبل دخول لا فهما شىء واحد فلالم تدخل الا بعد التركيب ( وقوله الحمل على موضع لا الخ ) لأنهما صارا بالتركيب كشىء واحد فحكموا على محلهما بالرفع بالابتداء وجعلوا النعت للمجموع ( وقوله مع تأخير العوامل ) أشار بهذا إلى ان التنازع لا يمكن الا على مذهب من يجيزه فى التقدم والناظم لا يجيزه فالأولى انه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه على ان الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين ( وقوله ويجوز نصبه على الحال الخ ) الأولى الوجه الأول ويكون قول الناظم نعتا بدلا أو عطف بيان لأنهم نصوا على انه ان تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحا لمباشرة العامل فان المنعوت يعرب بدلا أوعطف بيان نحو قوله تعالى : صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الله بالجر ( وقوله ولمبنى متعلق بنعتا ) صحيح ان جعلت الضمير فى يلى يعود على النعت ويكون التقدير افتح مفردا نعتا لمبنى يلى ذلك النعت المنعوت المبنى ويؤخذ حينئذ من الناظم أن القيود ثلاثة مفرد نعت لمبنى موال للمنعوت وأما النعت فهو الموضوع فلا يعد شرطا ( وغير ما يلى وغير المفرد ) ( قول كدى إلى مسئلتين الخ ) تبع مفهوم ما قاله فى البيت قبل وانهما شرطان وأصله للمرادى اعتبارا بظاهر الناظم هنا والحق أن صور المفهوم ثلاث كالمنطوق وعبارة الناظم هنا مؤولة لتصدق بمفاهيم الشروط الثلاثة وذلك بأن تجعل مفعول يلى محذوفا وغير بمعنى الا وما واقعة على النعت والتقدير لاتبن إلا النعت الذى يلى المبنى فيصدق بصورتين الأولى لا موالاة أصلا وقد ذكرها الثانية أن تكون الموالاة موجودة ولكن للمعرب نحو لا غلام سفر ظريفا أوظريف فى الدار فهذه الصورة الثالثة الباقية على كدى وهو مفهوم قوله سابقا نعتا لمبنى فيكون الناظم قد استوفى المسئلة منطوقا بلا تأويل ومفهوما بالتأويل والله أعلم . ( وقوله الحمل على اللفظ الخ ) هذا هو الذى للناظم والذى للجمهور انه بالحمل على محل اسم لا إذ اللفظ مبنى ثم ان كدى مرهنا على ما للناظم وفى قوله ومفردا نعتا الخ حيث قال ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا على ما مر للجمهور وبهذا يجاب عن قول من قال ان فى كلامه مخالفة ( والعطف ان لم تكرر لا احكما ) ( قول كدى جاز فى المعطوف الخ ) أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق المصدر الذى هو العطف وأراد اسم المفعول الذى هو المعطوف لأن الرفع والنصب حكمان للمعطوف لا للعطف ( وقوله على اللفظ ) هذا على ما للناظم والذى للجمهور وهو الحق انه على المحل كما ذكر قبل ( وقوله كقول الشاعر فلا أب الخ ) البيت من الطويل وقائله رجل من بنى كنانة والفاء عاطفة ولا نافية للجنس وأب اسمها وابنا معطوف على محل أب أو لفظه ومثل بالرفع خبر لا ومروان المراد به مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان وإذا ظرف للماضى على غير الغالب استعملت استعمال إذ وأفرد هو

كقول الشاعر : هذا وجدكم الصغار بعينه * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

فجعل لا زائدة وعطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكما له وما موصولة وصلتها انتما والنعت متعلق بانتمى وذى الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكما وكذلك بما والضمير فى له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره احكما وهو أجود وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو ان لم تتكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول ان لم تتكرر فاحكم له بذلك ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا إلا أن فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال : (وأعط لا مع همزة استفهام * ماتستحق دون الاستفهام)

يعنى ان حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهى التمنى والترجى وقد يبقى كل واحد على معناه وظاهره انه موافق فى ذلك للمازنى والمبرد فانها عندهما لا تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقا وأما ألا التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لان الأول نكرة والثانى معرفة ثم قال :

(وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر)

يعنى انه اذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقول الشاعر :

ورد جازرهم حرفا مصرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح

---

مع أنه عائد على شيئين مروان وابنه فالقياس هما اعتبار اعادكرأو أن الواو فى وابنا بمعنى أو فلذلك أفرد ضمير ارتدى أيضا ومعنى ارتدى وتأزر بالمجد جعله رداء وإزارا والقياس تقديم تأزر على ارتدى لأن الازار سابق لكن العطف بالواو فلا يقتضى ترتيبا والشاهد فى عطف ابنا بالنصب على أب (وقوله كقول الشاعر هذا الخ) البيت من الكامل وقائله فيه اضطراب كثير هذا مبتدأ وجدكم الواو للقسم وجدكم مقسم به مجرور والصغار بفتح الصاد الذى خبر هذا وبعينه تأكيد للصغار مجرور بالباء الزائدة وقيل حال بمعنى حقا ولا نافية للجنس وأم اسمها ولى خبرها وكان تامة وذاك فاعلها والاشارة الى الأمر الذى يوجب فعله الصغار وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وجملة الشرط اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ولا زائدة وأب بالرفع معطوف فقال العينى على محل اسم لا السابقة وقال الفارسى انه معطوف على محل لا مع اسمها والشاهد فى العطف بالرفع بعد استكمال الخبر ثم الاستشهاد بهذا البيت خروج عن الموضوع الذى هو عدم تكرار لا وهنا كررت ولا حاجة لدعوى زيادتها (وقوله يفسره احكما الخ) أى يفسره بمعناه كأتذكر وأقصد لأن احكم انما يتعدى بحرف الجر أو تقول يفسر العامل من لفظ احكم ويقدر الجار كما يؤخذ من تقديره بعد (وقوله وهو أجود) لقول الناظم واختير نصب قبل فعل ذى طلب (وقوله وعلى هذا) أى ماذكر من الوجه الأول الذى هو الرفع ومن الوجه الثانى الذى هو النصب أما الرفع فلان احكما خبر المبتدأ وأما على النصب فلو جعلنا احكما جواب الشرط فلا يعمل فيما قبل الشرط ومالا يعمل لا يفسر عاملا فيتعين عليهما أن الجواب محذوف (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أى على الوجه الأول الذى هو الرفع فيكون احكما هو الجواب وهذا هو الظاهر لا غيره وحذف الفاء أولى من حذف الجواب (وأعط لا مع همزة استفهام) (قول كدى وفيه نظر) تبع فيه المرادى ولم يفصح بوجه الاعتراض كل الافصاح ووجهه على ما لها ان الناظم أطلق فظاهره انه مهما دخلت همزة الاستفهام على لا فالحكم ما تقدم من العمل وليس كذلك بل لا يكون الحكم كذلك إلا إذا بقيت الهمزة على معناها من الاستفهام ولا على معناها من النفى وأما اذا ركبت مع لا وصارا دالين على معنى واحد فتارة لا تدخل على الاسم أصلا وهى العرضية وتارة تدخل على الأسماء ولكنها لا تعمل كألا التمنية هذا حاصل الاعتراض والحق أن كلام الناظم سالم لا شىء فيه لأنه قال وأعط لا أى النافية مع همزة الاستفهام من اضافة الدال الى المدلول أى الهمزة الدالة على الاستفهام فيؤخذ حينئذ منه أن الحكم الذى قال يكون لها اذا بقى كل من الحرفين على معناه وأما اذا ركبا وصارا دالين على معنى واحد فهل يكون لها هذا العمل أم لا يبقى ماهو أعم ولا يعترض عليه بعموم المفهوم ثم إن المكودى جعل لا التوبيخية من المركب الذى لا تعمل معه والحق أنها تعمل لأن كل حرف باق على معناه انظر حاشية شيخنا الوالد (وقوله وظاهره أنه موافق الخ) هذا كأنه جواب عن الناظم بتخريجه على غير مذهب الجمهور وقد علمت صحة كلام الناظم على مذهب الجمهور (وقوله ومع متعلق بأعط ودون الخ) الأولى أن مع فى موضع نصب على الحال من لا ودون فى موضع نصب على الحال من ضمير تستحق (وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر) قدم كدى شاع المفهوم ومثل له على المنطوق ولم يمثل له وما كان ينبغى له ذلك ومثال المنطوق قالوا لا ضير أى علينا (قول كدى فلا يجوز حذفه الخ) نكت به على الناظم اذ المفهوم شاع يقتضى أن حذفه اذا لم يدل عليه دليل غير شائع ولا أقل أن يكون جائزا مع أنه غير جائز (وقوله كقول الشاعر ورد الخ) البيت من البسيط وقائله رجل جاهلى اجتمع

وان علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم وطىء وفهم من إطلاقه فى الخبر أنه لافرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرهما خلافا لمن فصل وفهم من قوله فى ذا الباب أن حذف الخبر فى غير هذا الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب اذا محذوف لدلالة ماتقدم عليه.

﴿ ظن وأخواتها ﴾

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين قلبية وتصييرية وقد أشار إلى الأول بقوله : ( انصب بفعل القلب جزأى ابتدا ) وجزآ الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها مايعمل العمل المذكور ومنها مالا يعمله نحو تيقن وتفكر ونحوهما أشار إلى الأول بقوله :

( أعنى رأى خال علمت وجدا * ظن حسبت وزعمت مع عد
حجا درى وجعل اللذ كاعتقد * وهب تعلم )

يعنى أن هذه الأفعال القلبية منها مايفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها مايفيد فيه ترددا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها الناظم بل ذكرها على حسب ماسمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها ان شاء الله أما رأى فانها بمعنى علم تقول رأيت زيدا عالما أى علمته وأما خال فهى بمعنى ظن وعلم هى أصل الأفعال العلمية ومنها يفسر سائرها ووجد بمعنى علم وظن هى أيضا أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرها وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضا ودرى بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد ولذلك قال :

وجعل اللذ كاعتقد . وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها متساوية فى نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهى كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف وهى كلها مفعولة بأعنى إلى زعمت وعد مخفوضة بمع ومع متعلق بأعنى وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد والذى نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضا على مابعد مع ولهذه الأفعال

---

مع النابغة وحاتم عند امرأة يقال لها مارية خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما وتزوجته فأنشد هذا الرجل أبياتا من جملتها هذا البيت ورد فعل ماض فاعله الجازر وهو الذى ينحر الإبل ويذبح غيرها وحرفا مفعوله والحرف الناقة المسنة ومصرمة صفة حرفا والمصرمة الناقة التى قطع رأس ثديها ليجف لبنها فتقوى على الحمل وتسمن قاله غير واحد والولدان جمع وليد والمراد بهم الصبيان والعبيد والمعنى لايسقى بالشراب فى هذا الوقت الا الكبير الشريف فى قومه والشاهد فى ذكر الخبر وهو مصبوح ولا يجوز حذفه لأنه غير معلوم ثم ان كدى خص قول الناظم ذا الباب بباب لا والحق أن المراد به ماينصب الاسم ويرفع الخبر فيكون شاملا لباب ان ولا لأن الناظم لم يتعرض لحذف الخبر فى باب ان وأخره هنا ليفيد عموم البابين وحكم حذف الاسم كحذف الخبر يجوز إن علم نحو لاعليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ ظن وأخواتها ﴾

هذا هو الباب الثالث من النواسخ والمراد بأخواتها نظائرها فى العمل فتدخل جميع أفعال الرجحان وجميع أفعال اليقين الناصبة للمفعولين وجميع أفعال التصيير والقول بشروطه فيكون الناظم ترجم للجميع نعم فيكون قوله لعلم عرفان البيت تبرعا ولم يرد أخواتها فى المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير وعبر بظن الدالة على الرجحان ولم يقل علم وأخواتها مثلا ولا صير وأخواتها لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالا من غيرها وذكر كغيره ظن وأخواتها فى المرفوعات مع أنها ليست منها تتميما للنواسخ وجمعا لها ( قول كدى على التشبيه باعطيت ) وجه الشبه بينهما احتياج معنى كل منهما الى وجود مفعولين إلا أنهما فى باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف باب أعطى وانما شبهوا ظن بأعطى ولم يعكسوا لأن معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما من جهة النسبة التى بينهما والتعلق بالذات أقوى :

( انصب بفعل القلب جزأى ابتدا ) ( قول كدى وجزآ الابتداء هما الخ ) اعترض هذا بأن الناظم يقتضى أن الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر وهو خلاف المشهور الذى مر فى قوله ورفعوا مبتدأ الخ والجواب أنه لما كان الابتداء عاملا فى المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر سمى الجميع جزأى ابتداء مجازا فى مامر (وقوله ومنها مالا يعمله) أى العمل المذكور وهو نصب الجزأين والنفى صادق بأن لاتعمل شيئا أصلا كامثل أو تتعدى الى مفعول واحد نحو عرف وفهم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من كلام كدى الأن الأولى أن يزيد مثالا للقسم المتعدى الى واحد (وقوله أشار إلى الأول ) هذا يقتضى أن الناظم تكلم على الثانى وليس كذلك والأولى أن يقول أشار الى مراده من ذلك (أعنى رأى خال علمت وجدا ) (قول كدى منها مايفيد فى الخبر ) أى الذى كان قبل دخولها خبرا وإلا فهو الآن مفعول ثان ثم ان كدى قسم هذه الأفعال الى قسمين ما يفيد يقينا أو رجحانا والموضح جعلها أربعة أقسام ولا منافاة بينهما لأن قول كدى ما يفيد فى الخبر يقينا يصدق بقسمين دائما أو غالبا وما يفيد فى الخبر الرجحان كذلك دائما أو غالبا فتكون الأقسام فى كلامه أيضا أربعة وقد بين الموضح للاقسام الأربعة ممثلا لكل فعل فجزاه الله خيرا (وقوله وجعل كذلك الخ) اعترض عليه بأن كلامه يقتضى ان جعل بمعنى علم من أفعال اليقين

معان أخر لم أنبه عليها لانها ليست من هذا الباب ثم شرع فى القسم الثانى وهو التصييرية فقال :

( والتى كصيرا * ايضا بها انصب مبتدأً وخبرا )

يعنى انصب بالافعال التى بمعنى صير المبتدأ والخبر وهى مادل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر الفاظ الافعال التصييرية كما ذكر القلبية وهى صير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب فى نحو وهبنى الله فداءك أى جعلنى والتى مبتدأ خبره انصب بها ويجوز ان يكون فى موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال :

( وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب )

يعنى ان الافعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله وخص ان يكون ماضيا مبنيا للمفعول وما فى موضع رفع وان يكون فعل أمر وما فى موضع نصب مفعول به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بخص ثم قال : ( والامر هب قد ألزما * كذا تعلم )

يعنى ان هذين الفعلين يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز اسنادهما الى الضمير المفرد المذكر والمؤنث والى المثنى والمجموع فتقول يازيدان هبانى قائما ويازيدون هبونى قائما فان فعل الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد لزما وفى الزم ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان بالزما وتعلم مبتدأ وخبره كذا أى مثل هب فى لزومه الامر ولما أتى بافعال هذا الباب كلها بلفظ الماضى وكان غير الماضى وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضى فى العمل المذكور اشار الى ذلك بقوله :

( ولغير الماض من * سواهما اجعل كل ماله زكن )

قوله : من سواهما أى من سوى هب وتعلم لانهما لازمان للامر وزكن أى علم وكل مفعول باجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق بزكن ولغير متعلق باجعل ومن سواهما فى موضع الحال من غير والتقدير اجعل كل ماعلم للماضى من الحكم لغير الماضى فى حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال :

---

مع أنها من أفعال الرجحان كما فى التوضيح وغيره اذ لو كانت من أفعال اليقين لم يحتج لقوله بعد وفيها زيادة وهو الاعتقاد ﴿ قلت ﴾ ويمكن الجواب عنه بأن الاشارة فى قوله كذلك الى ما قبل درى وهى أفعال الرجحان ويدل عليه الاتيان باللام والكاف الدالين على البعد وهذا مع قطع النظر عن الاشارة الواقعة قبل فانها كلها للقريب فيؤخذ منه أن جعل من أفعال الرجحان ﴿ فان قلت ﴾ اذا كانت من أفعال الرجحان فما معنى كونها كاعتقد ﴿ فالجواب ﴾ أن معناها انها تكون أقوى من أفعال الرجحان لانها تحتمل القطع ( وقوله لم أنبه عليها الخ ) نبه الناظم على بعضها فيما يأتى فى قوله لعلم عرفان البيت وهذا تنكيت من المكودى كالموضح حيث قال تنبيهات على الناظم لانه كان ينبغى أن يذكر البيت هنا لانه تقييد لبعض الافعال المذكورة هنا ( والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا ) ( قول كدى ولم يذكر ألفاظ الخ ) علته ان افعال القلوب لما كانت كما مر اقساما ثلاثة بين مراده منها بتعدادها لئلا يدخل غيرها ولما كانت افعال التصيير كلها تنصب المفعولين لم يحتج لذلك وقاعدة الناظم فى الغالب انه اذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه فتدخل صير كما فى قوله والمضاهى اقعنسسا بل دخول صير أحرى هنا ( وخص بالتعليق والالغاء ) ( قول كدى ترك العمل لموجب ) كان ينبغى ان يزيد لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام وسمى تعليقا لانه منع من اللفظ وعمل فى المحل فهو عامل لا عامل شبيه بالمرأة المعلقة لا متزوجة ولا مطلقة قال سيدى يحيي الشاوى ﴿فان قلت﴾ مافائدة المعلق مع ان العامل يعمل فى المحل ﴿قلت﴾ فائدته انه سوغ دخول الناسخ على الجملة الفعلية ولولاه لم يدخل اه ( وقوله ترك العمل لغير موجب ) العبارة مشكلة لان الموجب موجود وهو التأخر أو التوسط واجيب بأن المنفى الموجب اللفظى وأما التوسط أو التأخر فمعنوى وقيل ان غير صفة لمحذوف أى لسبب غير موجب ذكر ذلك السبب الالغاء بل هو مجوز له ﴿فان قيل﴾ ماوجه عدم دخول الالغاء والتعليق فى افعال التصيير ﴿فالجواب﴾ ان افعال التصيير أقوى من أفعال القلوب لانها تفيد وقوع شيء فى الخارج يرى بالعيان فلم يفد فيها تعليق ولا الغاء وافعال القلوب معناها قائم بالقلب ولا تفيد ما يرى بالعيان فضعفت فأثر فيها التعليق والالغاء ووجه عدم دخولها فى هب وتعلم ما أشار له بقوله: والامر هب قد الزما. وهذ جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له لم لا يجوز التعليق والإلغاء مع هب وتعلم فاجاب بانهما جامدان للزومهما لصيغة الامر ومالا يتصرف فى نفسه فمعموله يلزم طريقة واحدة ( وقوله فى العمل المذكور الخ ) كلامه يقتضى ان قول الناظم: ولغير الماض من * سواهما الخ خاص بالعمل مع ان الصواب انه عام فى العمل والالغاء والتعليق فى افعال القلوب وفى العمل فقط فى افعال التصيير واجيب عن كدى بأنه اقتصر على العمل لعمومه فى افعال القلوب وافعال التصيير ثم ان الاولى للناظم ان يحذف قوله من سواهما لانه تكرار مع قوله والامر هب قد ألزما

( وجوز الالغاء لا فى الابتدا ) تقدم ان الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوزأنه جائز لاواجب وفهم من قوله لا فى الابتدا ثلاث صور الاولى أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت قائم أويتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفى جواز الالغاء فى هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس فى الابتداء ولم يتعرض الناظم الى الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لا فى الابتدا أن اعمال المتقدم واجب والالغاء مفعول بجوزولاعاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير وجوز الالغاء فى التأخير والتوسط لافى الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع التقدم واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * انى رأيت ملاك الشيمة الأدب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الامر والشان فيكون الفعل باقيا على عمله والجملةفى موضع المفعول الثانى وإما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله :

( وانو ضمير الشان أو لام ابتدا * فى موهم الغاء ماتقدما )

أى اذا ورد من كلام العرب مايوهم الغاء الفعل المتقدم فلك فى تأويله وجهان احدهما أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير إنى رأيته ملاك الشيـمة الادب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة المفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى أوتقدر لام الابتداء فيكون التقدير إنى رأيت لملاك الشيمةفيكون الفعل معلقا وفى موهم متعلق بانو والغاءمفعول بموهم وماموصولة واقعةعلى الفعل وتقدم صلتها ثم قال :

( والتزم التعليق قبل نفى ما * وإن ولالام ابتداء اوقسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم )

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لموجب وهو ان يفصل بين الفعل ومفعوليه أوبين مفعوليه باحد الستة الاشياء التى ذكرها الاول ماالنافية كقوله عز وجل: وظنوا ما لهم من محيص. الثانى ان النافية كقوله تعالى :وتظنون ان لبثتم الاقليلا. الثالث لاقال فى شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج احسب لايقوم زيد قال ابن هانيء يظهر انه لم يحفظ له مثالا عن العرب نثرا ولاشعريا وقد انشدت عليه : فعش معدما أومت كريما فاننى * ارى الموت لاينجو من الموت هاربه الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه

---

( وجوز الالغاء لافى الابتدا ) (قول كدى وفهم من قوله لافى الابتدا ثلاث صور ) الحق أن كلام الناظم فى قوله لافى الابتدا لايشمل الاصورتين فقط وأما الصورة الثالثة فلا تدخل فى كلامه أصلا اذ لو دخلت كما قال لما ورد علينا نحو كذاك ادبت الخ حتى نحتاج للجواب عنه بأنه تقدم على العامل غيره مع ان الناظم احتاج للجواب عنه فدل كلامه على أن الصورة الثالثة غير داخلة فى كلامه هنا ووقع لبعض تفصيل انظره فى حواشى التوضيح ( وقوله بقول الشاعر كذاك أدبت الخ ) البيت من البسيط وقائله بعض الفزاريين والكاف فى كذاك اسم بمعنى مثل مفعول مطلق عامله أدبت بعد والتقدير أدبت ادبا مثل الادب السابق وحتى للغاية ومن خلقى خبر صار وان بفتح الهمزة تسبك مع ما بعدها بمصدر اسم صار رأيت ويروى بدلها وجدت وكل من رأيت أووجدت يطلب مفعولين ملاك بالرفع مبتدأ والادب خبره والقياس نصبها على أنهما مفعولان ووجه الدليل منه للكوفيين ان العامل تقدم ومع ذلك أهمل ( والتزم التعليق قبل نفى ما ) ( قول كدى كقوله عزوجل وظنوا الخ ) مانافية ومحيص مبتدأ مجرور بمن الزائدة ومعناه هروب وفرار من العذاب ولهم خبر مقدم والفعل وهو ظن معلق عن العمل لفظا لامحلا بما النافية ( وقوله كقوله تعالى:وتظنون ان لبثتم إلا قليلا ) أى فى الدنيا أو فى القبور وهذه الآية مما أجمعوا على التمثيل بها مع أنها ليست من التعليق فى شيء لان شرط الجملة المعلقة اذا حذف المعلق صح أن يعمل العامل فى جزأيها نحو ظننت لزيد قائم فلو حذفت اللام عمل العامل وفى الآية الكريمة لايصح لانه لو حذف المعلق وهو ان لم يصح دخول العامل على الجملة بعد فضلا عن العمل ومثل ماقيل فى هذه الآية يقال فى الاستفهام للام القسم بعد بقوله ولقد علمت الخ ( وقوله قال ابن هانىء الخ ) ابن غازى انما وقفت لابن هانىء على انشاد هـذا البيت دون تنكيت على ابن مالك ولعل التنكيت وقع فى بعض نسخ ابن هانىء وهى التى وقعت بيد كدى (وقوله فعش معدما الخ ) البيت من الطويل وقائله أبو النشناش وقال الاصمعى أبو النشناس وعش امر من عاش ومعدما حال من فاعل عش والفاء فى فاننى للتعليل وأرى مضارع رأى والموت مفعوله الاول وهاربه بالرفع فاعل ينجو وعلق عن المفعول الثانى الذى هو جملة ينجو الخ بلا النافية وفى ذلك الشاهد قال بعض المحققين فى الاستشهاد بهذا البيت نظر لأن المعلق بالكسر الذى هو لا إنما دخل على الجملة الواقعة فى موضع المفعول الثانى فقيل انه من التعليق وقيل لا وهو الصحيح لأن موضوع التعليق أن يقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه وهنا الاول موجود وحكم الجملة بعدها انها فى محل نصب مفعول ثان وجد المعلق أم لا ولهذا والله أعلم لم يمثل الناظم بهذا البيت فى شرح التسهيل ولا الموضح هنا مع اطلاعهما على مالم يطلع عليـه غيرهما وقال سيدى ادريس العراقى بل هو من التعليق اذ لا فرق بين كونه فى المعمولين أوفى المعمول الواحد ( وقوله كقوله تعالى ولقد علموا الخ ) الواو الفاعل بعلموا عائد على بنى إسرائيل

الخامس لام القسم كقوله : ولقد علمت لتأتين منيتى * ان المنايا لا تطيش سهامها السادس الاستفهام كقوله عز وجل : وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون . وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالتزم وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحتم وله متعلق بانحتم والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير فى له ثم قال :

( لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحـد ملتزمه )

يعنى أن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله عز وجل : لا تعلمونهم. وان ظن إذا كانت بمعنى تهم تتعدى أيضا إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أى اتهمته وليستا حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولواحد متعلق بتعدية وملتزمة صفة لتعدية وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم ثم قال : ( ولرأى الرؤيا انم ما لعلمـا * طالب مفعولين من قبل انتمى )

يعنى ان رأى الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها فى كونها فيها ادراك بالحس الباطنى ومنه قوله : أراهم رفقتى حتى إذا ما * توالى الليل وانخزل انخزالا وأضاف رأى إلى الرؤيا ليعلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله : طالب مفعولين من علم العرفانية وانم بمعنى أنسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهى مفعولة بانم وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانم ولعلم متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم فى حال كونها طالبة مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال :

---

والهـاء فى اشتراه عائدة على السحر وقال تعـالى : اشتراه. لأنهم كانوا يعطون الأجرة ليتعلموا السحر واللام فى لمن لام الابتداء علقت علم عن العمل فى اللفظ من موصولة مبتدأ وصلتها اشتراه والرابط الفاعل باشترى وما نافية وخلاق مبتدأ مجرور بمن الزائدة وله خبر مقدم والجملة خبر من الموصولة ( وقوله ولقد علمت الخ ) البيت من الكامل وقائله لبيد وقال العينى لم أجد فى ديوانه الا الشطر الثانى والبيت من قصيدة قالها فى بقرة أكلتها الذئاب والواو فى ولقد للقسم واللام توكيد له واللام فى لتأتين جواب للقسم والمنية الموت فاعل تأتين والمنايا جمع منية وتطيش مضارع طاش السهم عن الرمية عدل عنها والمعنى أن المنية والموت لا تعدل سهامها عن أحد بل لا بد أن تصادفه والشاهد فى لام لتأتين جواب القسم فانها علقت الفعل عن العمل وتقدم ما فى الاستشهاد بهذا البيت ( وقوله كقوله تعالى : وان أدرى . الخ ) ان نافية ومرفوع أدرى عائد على النبى صلى الله عليه وسلم وقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى فى موضع رفع فاعل المبتدأ وما عطف عليه أعنى عن الخبر ويصح أن تكون ما مبتدأ وقريب مع ما بعده خبر وعلى كل فالجملة فى موضع نصب بأدرى المعلق بالهمزة قال ابن عطية ومعنى الآية أن النبى صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنه لا يعرف وقت عذابهم أفى القرب أو فى البعد وهذا أهول وأخوف وانما علقت هذه الستة لأن لها صدر الكلام اتفاقا وعلى الراجح كا فى لا وماله صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فى لفظ ما بعده ( وقوله والعائد على الاستفهام الخ ) هذا هو الصواب وما فى بعض النسخ والعائد على لام الابتداء الضمير فى له سبق قلم . ( لعلم عرفان وظن تهمه ) قدمر أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله أعنى رأى الخ لأنه تقييد لعلم وظن ( قول المكودى وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد ) يؤخذ منه أن علم المتعدية إلى اثنين معناها متعلق بالجملة وهذا مبنى على أن المعرفة ادراك نفس الشىء وذاته والعلم إدراكه على صفة من صفاته ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف لأن المعرفة تقتضى جهلا سابقا وهو محـال فى حقه تعالى : وقيـل لا فرق بينهما والحق الأول ( ولرأى الرؤيا انم ما لعلما ) الأولى أن يذكر هذا البيت أيضا بعد أعنى رأى الخ بأن يذكر هناك لعلم عرفان الخ ثم يذكر هذا عقبه ليعرف الملحق بالفتح من الملحق به وذكره الموضح هناك لعلم تكنيتا عليه ( قول المكودى من العمل ) رد به عموم الناظم المقتضى جواز التعليق والالغاء فى الحلمية وليس كذلك وقد يقال ان هذا العموم يرفع بقوله من قبل وتأمله ( وقوله ومنه قولهم أراهم الخ ) البيت من الوافر وقائله عمرو بن أحمد الباهلى يذكر أربعة من قومه خرجوا إلى الشام فرآهم فى منامه وأرى مضارع رأى وهم مفعوله الأول ورفقتى مفعول ثان والرفقة الجماعة المسافرون ينزلون مرة واحدة ويسيرون كذلك وحتى ابتدائيـة وإذا ظرف وما زائدة ويجوز أن تكون جارة وإذا فى موضع جر وتولى ماض والليل فاعله ومعنى انخزل انقطع والشاهد فى نصب أرى الحلميـة المفعولين ( وقوله ليعلم أنها الحلمية الخ ) ظاهره تبعا لظاهر الناظم أن الرؤيا لا تستعمل مصدرا إلا للحلميـة وليس كذلك بل قد تكون مصدرا للبصرية كما بين ذلك فى التوضيح وقد يجاب بأنه لما كان الغالب والكثير كون الرؤيا مصدرا للحلمية أطلق (١) أو يقال ان المعنى ولرأى التى لا يكون مصدرها إلا رؤيا وهى الحلميـة

---

(١) ( قوله أطلق ) كذا بالأصل ولعل الصواب قد سها فتأمل . اهـ .

( ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول ) يعنى ان المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاقتصار لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر وفهم منه أنه يجوز حذفهما أوحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما قوله: بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب * أى وتحسب حبهم عارا على ومن حذف الأول قوله تعالى : ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم.أى بخلهم ومن حذف الثانى قول عنترة : ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غير ذلك واقعا منى وسقوط مفعول بتجز وهنا وبلا دليل متعلقان بتجز ثم قال :

( وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف وكظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا )

أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط : الأول أن يكون مضارعا . الثانى أن يكون مفتتحا بتاء الخطاب وهذان الشرطان مفهومان من قوله وكتظن اجعل تقول. الثالث أن تدخل عليه اداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله ان ولى مستفهما به. الرابع ان لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله : ولم ينفصل * بغير ظرف أو كظرف أو عمل

---

بخلاف البصرية فلها مصدران رؤيا ورؤية ( ولا تجز هنا بلا دليل ) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله وهب تعلم لأمرين الأول رفع ابهام ان الاشارة بهنا راجعة لرأى الرؤيا الثانى ان رأى هذه مع تقول أخوان فى الالحاق فلا ينبغى أن يفصل بينهما ( قول كدى فى هذا الباب الخ ) هو قول الناظم هنا احترازا من باب كسا فانه يجوز الحذف ولو من غير دليل لأنه فضلة وسيقول الناظم: وحذف فضلة أجز ( وقوله لا يجوز حذفهما الخ ) هذا هو اختيار الناظم وهو قول سيبويه والجمهور ولم يفرقوا بين أفعال الظن واليقين وحجتهم ان العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فكما لا يحذف جواب القسم فكذلك لا يحذف معمولاها ( وقوله ولا حذف أحدهما الخ ) هذا ممتنع اجماعا ولم يقع فيه خلاف كالذى قبله لأن حذف أحد المفعولين أضعف من حذفهما معا وبين الضعف بقوله لأنهما فى الأصل مبتدأ الخ فكما لا يجوز كون المبتدأ بدون خبر والخبر بدون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده فتكون العلة راجعة لحذف أحدهما ويحتمل أن تكون العلة لحذفهما أو لحذف أحدهما كما هو المستفاد من عموم مفهوم قوله سابقا وحذف ما يعلم جائز الخ ( وقوله بأى كتاب الخ ) البيت من الطويل وقائله الكميت يمدح آل البيت وكان أصم لا يسمع الرعد وقد ورد أنه قال هذه القصيدة التى من جملتها هذا البيت قبل شهرته ولما قالها أتى الفرزدق وقال يا أبا فراس قد جرى على لسانى شعر فأردت عرضه عليك فان أحسنت أمرتنى باشاعته فى الناس وان كان قبيحا كنت أول من ستره على فأنشده : طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا منى وذو الشوق يلعب
الى ان قال : ومالى إلا آل أحمد شيعة * ومالى إلا مشعب الحق مشعب

فقال الفرزدق يا ابن أخى فوالله لأنت أشعر من مضى ومن بقى وبأى جار ومجرور متعلق بترى بعده وضمير حبهم عائد على آل البيت والشاهد فى تحسب حيث حذف مفعولاه لدلالة مفعولى ترى عليهما والأصل وتحسب حبهم عارا على ( وقوله قوله تعالى : ولا يحسبن الخ ) الذين فاعل يحسبن وخيرا مفعول ثان والأول محذوف يقدر قبل هو أى بخلهم خيرا لهم وقرىء ولا تحسبن بالتاء ففاعله عائد على المصطفى صلى الله عليه وسلم والذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان ولا حذف حينئذ ( وقوله قول عنترة ولقد الخ ) البيت من الكامل والواو فى ولقد للقسم واللام للتأكيد وتظنى مجزوم بلا الناهية وعلامة الجزم حذف النون والخطاب فى نزلت وتظنى للمحبوبة والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب جاء به الشاعر على القياس والأكثر محبوب على غير قياس والشاهد فى حذف المفعول الثانى اختصارا قدره كدى فلا تظنى غير ذلك واقعا ومثله فى ابن عقيل وهو الصواب وما يوجد فى بعض نسخه من تقدير ما يخالف هذا فلا تلتفت اليه على ان الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا جعل منى متعلقا بنزلت وان جعلته متعلقا بالاستقرار فلا شاهد فيه لأن المفعول الثانى مذكور وهو الجار والمجرور لقيامه مقام المتعلق المحذوف ( وكتظن اجعل تقول ) ( قول كدى أن يدخل على الجملة الخ ) الفرق بين الظن والقول حتى نصب الظن الجزأين بخلاف القول مع أن كلا منهما يدخل على الجملة ان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها ونسبة الجزء الثانى للأول والقول يقتضيها من جهة لفظها ولفظها لا اعراب فيه فلم يبق إلا حكاية معناها ( وقوله فينصب مفعولين ) أشار المكودى بهذا الى أن التشبيه فى قول الناظم وكتظن انما هو فى العمل لا فى الالغاء والتعليق وهو الذى فى التسهيل والذى فى النهاية ان التعليق والالغاء يدخلان القول فيكون التشبيه حينئذ تاما ( وقوله وهذان الشرطان مفهومان الخ ) كون المضارع

فمثال مالا فصل فيه أتقول زيدا منطلقا ومنه قوله: متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما ومثال الفصل بالظرف قولك أعندك تقول عمرا مقيما وبالمجرور أفي الدار تقول زيدا جالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدا تقول منطلقا ومنه قوله :

اجهالا تقول بني لؤي * لعمر أبيك أو متجاهلينا

ويعني بقوله أو عمل أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول وفي تنكير عمل اشعار بأنه لا يفصل الا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل وقوله : ( وان ببعض ذي فصلت يحتمل ) تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله وذي اشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور واحد المفعولين فان لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية وان استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية وقوله : ( وأجرى القول كظن مطلقا ) البيت يعني ان بني سليم ينصبون بالقول مطلقا أي بلا شرط يريد على وجه الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول قلت عمرا منطلقا وقل ذا مشفقا ومنه قول بعضهم : قالت وكنت رجلا فطينا * هـذا لعمر الله اسرائينا

(١) أراد اسرائيل فأبدل من اللام نونا وهي لغة في اسرائيل والقول مرفوع نائب فاعل أجرى وعند سليم متعلق بأجرى وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان .

---

مفهوما منه تصحيح وأما الثاني فمسير لأن التاء كما تكون للخطاب تكون للغيبة نحو هند تقول إلا أن يقال الخطاب فقط يؤخذ من اقتران تقول بأجعل ( وقوله ومنه قوله متى الخ ) في بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الرجز وقائله هدبة ومتى اسم استفهام وتقول مضارع أجرى مجرى الظن فلذلك عمل في مفعولين أحدهما القلص بضم القاف واللام جمع قلوص وهي الشابة من النوق والرواسم جمع راسمة من الرسم نوع من سير الابل صفة للقلص وثانيهما جملة يدنين والنون في يدنين الفاعل عائد على النوق وأم قاسم مفعول يدنين اسم محبوبته وقاسما ولدها معطوف عليها وقال العيني الصواب أم حازم وحازما لقصة ذكرها في أصله والشاهد في تقول حيث عمل في الجزأين ( وقوله ومنه قوله أجهالا الخ ) في بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الوافر وقائله الكميت من قصيدة يمدح بها مضر ويفضلهم على أهل اليمن وبنو لؤي المراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل ولعمر أبيك مبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي قسمي وهي جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه والمعنى أتظن بني لؤي جهالا أو مظهرين الجهل فقط باستعمالهم أهل اليمن على أعمالهم مع فضل بني لؤي عليهم والشاهد في فصل جهالا المفعول الثاني بين همزة الاستفهام والقول ( وقوله ويعني بقوله أو عمل أحد الخ ) فعليه يكون كلام الناظم على حذف مضاف أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول ثم ان المكودي تبعا للمرادي خص المعمول بأحد المفعولين فيقتضي أن الفصل بالمعمول ان كان غير مفعول لا يجوز والذي في التصريح أن الصواب ابقاء كلام الناظم على عمومه وان المراد بالمعمول كل معمول فيصدق بالمفعول وغيره كالحال ومثاله بقوله أمسرعا تقول زيدا منطلقا وما في التصريح هو الحق ( وقوله تصريح بما فهم الخ ) الحق أنه منطوق لأن القاعدة ان النفيين إذا تكررا فحذفهما معا يكون منطوقا والنفيان هنا لم وغير وإلى هذا الاشارة بقول بعضهم :

قاعدة النفيين ان تكررا * حذفهما منطوق قول قد جرى

وحذف أول هو المفهوم * قول فذى جرى هو المعلوم

بل قال يس الاقرب عندي أنه احترز من الفصل بكلها ويشهد لهذا النفي عن تتبع الرخص في الشرع وبهذا يراد قول من قال انه حسن اه ( وقوله وان استوفيت الشروط الخ ) نكت به على عبارة الناظم المقتضية أن العمل واجب مع توفر الشروط حيث عبر بأجعل وليس كذلك ولذا قال يس الأمر للاباحة لا للتحتيم ولم ينص الناظم على الحكاية لأنها الأصل والحاصل أن كدى اعترض على الناظم من جهة التشبيه فيقتضي أنه تام فيجوز فيه الالغاء والتعليق والأمر بخلافه ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء الشروط ومن جهة أن قوله وان ببعض ذي الخ حشو لا فائدة فيه ولذا أصلحه بعضهم وزاد بيتا بقوله :

بغير ظرف أو كظرف أو عمل * ومن حكى مع الشروط يحتمل

نعم ولا تلغ ولا تعلقا * وكل قيد عن سليم أطلقا

( وقوله قالت وكنت الخ ) البيت من الرجز قائله عربي صاد ضبا وأتى به الى امرأته فقالت هذا لعمر الله اسرائين ففاعل قالت يعود على امرأته والواو في وكنت واو الحال وهذا مفعول أول بقالت واسرائين بالنون لغة في اسرائيل باللام مفعول ثان والشاهد في قالت حيث نصب المعمولين من دون شرط وهي لغة سليم والله أعلم .

---

(١) [ قول الشارح أراد اسرائل الى قوله في اسرائيل ) ساقط هو في غير نسخة وقد أتى المحشي بما يفيد سقوطه كذا حرر اه .

## ﴿ أعلم وأرى ﴾

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعد إلى واحد . نحو قولك أدخل وان دخلت على متعد الى واحد تعدى بها الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وان دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك فى فعلين خاصة وهما علم ورأى والیهما أشار بقوله : ( إلى ثلاثة رأى وعلما * عدوا إذا صارا أرى وأعلما ) يعنى أن رى وعلم المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة فالمفعول الأول هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزة كقولك علمت زيدا عمرا فاضلا ورأيت زيدا عمرا فاضلا فرأى وعلم مفعول مقدم بعد واو إلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا و الضمير فى صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صار والضمير فى عدوا عائد على العرب ثم قال : ( وما لمفعولى علمت مطلقا * للثانى والثالث أيضا حققا )

يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من الغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فما موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلقا حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على ما وخبر ما حققا وللثانى متعلق بحققا ثم قال :

( وإن تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا )

يعنى أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها الى اثنين وليست حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لأن المفعول الثانى غير الأول فهو من باب كسا وأعطى والى ذلك أشار بقوله :

( والثانى منهما كثانى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذو ائتسا )

يعنى ان المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اقتصارا واختصارا ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى علمت التعدية إلى اثنين من الغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه وفهم من تشبيهه بباب كسا ان المفعول الأول والثانى أيضا كالمفعول من باب كسا إذ لاوجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير فى تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية وبلاهمز متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولاثنين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائد على الهمز والثانى مبتدأ وخبره كثانى وفى كل حكم متعلق بائتسا وكذلك به ثم قال:

---

## ﴿ أعلم وأرى ﴾

لم يقل أعلم وأخواتها كما قال فى التراجم السابقة مع أنه ذكر داخل الترجمة سبعة أفعال لأن أعلم وأرى متفق على تعديهما وغيرهما فيه خلاف بل قيل فى المفعول الثانى لغير أعلم وأرى منصوب على اسقاط الخافض والثالث على الحال وأيضا غيرهما لا يتعدى لثلاثة حتى يتضمن معناهما ( قول كدى نحو قولك أدخل الخ ) قيل الصواب أن يمثل بنحو خرج لأن دخل متعد إلى واحد بنفسه وهذا مبنى على أن المنصوب بعد دخول مفعول به حقيقة والجمهور أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فالفعل معه لازم وأما دخل من الدخول بالمرأة كناية عن الجماع فهو لازم قطعا ( إلى ثلاثة رأى وعلما * عدوا إذا ) المحل لإذا لأن إذا لا يعمل فيها الماضى لأنها للمستقبل لكن قد ترد إذا موضع إذ كقوله تعالى : وإذا رأوا تجارة وقد استعمله الناظم هنا . ( وما لمفعولى علمت مطلقا ) ( قول كدى ثابت للثانى الخ ) لأنهما هما المفعولان قبل فيبقى لهما الحكم الذى كان لهما سابقا ولم يتكلم الناظم على حكم المفعول الأول ومذهب سيبويه منع حذفه وعدم جواز الاقتصار عليه وذهب الأكثرون إلى جوازهما انظر التصريح ممزوجا ( وان تعديا لواحد بلا * همز ) ضمير تعديا لعلم ورأى لا يفيد كونهما متعديين اثنين كما صرح به فى قوله لواحد الا ان علم التعدية لواحد مرة فى قوله لعلم عرفان وأما البصرية فلم يذكرها أصلا فيكون فيها الاحالة على مجهول فلذلك نكت عليه الموضح بذكرها هنالك لتكون الاحالة على معلوم ( قول كدى من هذا الباب ) لأنه معقود لما ينصب مفاعيل ثلاثة ( وقوله لأن المفعول الثانى الخ ) علة لما قبله وبليه لأن الأول والثانى فى الباب السابق أصلهما المبتدأ والخبر وهنا ليس كذلك وهذه قاعدة باب كسا وأعطى ( والثان منهما كثانى اثنى كسا ) اعلم أن عبارة الناظم معترضة من وجوه ثلاثة أحدها تخصيص تشبيه الثانى هنا بثانى كسا فيقتضى أن الأول غير الأول مع أن حكمه حكمه أيضا ولذا نكت عليه الموضح بقوله وحكمهما الثانى أن قوله فهو به حشو إذ ما أفاده هو الذى يفيده التشبيه فى كثانى الخ الثالث أنه يقتضى أنه لا يجوز التعليق فى الثانى هنا كالثانى فى باب كسا والأمر بخلافه وقد أصلحه ابن غازى بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله :

واجعلهما معا لمفعولى كسا * ومن يعلق ههنا فما أسا

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلاف لما كان فى الثانى هل يكون كالثانى أولا والاتفاق على أن الأول يكون كالأول خص محل الخلاف بالذكر وعن الثانى بأنه زيادة فى الرد على من قال بأنه يكون الثانى هنا جملة فلا يكون كالثانى هناك وعن الثالث بأنه مشى هنا على ما للجمهور من

( وكأرى السابق نبا أخبرا * حدث أنبأ كذاك خبرا )

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة والذى أثبت سيبويه منها أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو على أنبأ وألحق بها السيرافى حدث وأخبر. وخبر ونبأ مبتدأ وأخبر وحدث وأنبأ معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره فى المجرور قبله وخبر مبتدأ وخبره كذاك .

## ﴿ الفاعل ﴾

هو الاسم المرفوع المسند اليه فعل أو ماجرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال :

( الفاعل الذى كمرفوعى أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى )

فاتى بمثالين الأول أتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثانى منيرا وجهه فوجهه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيرا ثم تمم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذى خبره وهو موصول وصلته كمرفوعى أتى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كمرفوعى قولك أتى زيد منيرا وجهه ثم قال :

---

منع التعليق فيه ومن ادعى أن المفعول الثانى من أرى سمع تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه ( وكأرى السابق نبا أخبرا ) ( قول كدى وزاد أبو على ) أى الفارسى ولد بفارس وسكن ببغداد وولى قضاءها وكان يميل للمعتزلة لكن لم يكن يظهر ذلك ومع هذا كان لا يأكل إلا من كسب يده وكان حسن الأخلاق توفى فى رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة والله سبحانه وتعالى أعلم .

## ﴿ الفاعل ﴾

لما كان الكلام يتقدم من مبتدأ وخبر وينشأ عن ذلك نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب ولما فرغ من القسم الأول شرع فى الثانى ثم إن الفاعل لغة من أوجد الفعل باعتبار الكسب نحو ضرب زيد عمرا أو قام به نحو مات عمرو وعلم زيد واصطلاحا قال المكودى هو الاسم الخ أطلق فى الاسم فيشمل الصريح والمؤول فالأول نحو أتى زيد والمؤول نحو قوله تعالى : أولم يكفهم أنا أنزلنا . أى انزالنا (وقوله المرفوع) هكذا فى بعض النسخ بزيادة المرفوع والرفع حكم من أحكام الفاعل وادخال الحكم فى الحد مردود وفى السلم :

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام فى الحدود

لان الحكم على الشىء فرع تصوره ولا يمكن تصور الشىء إلا بعد اجتماع أجزائه ومن جملتها الرفع فيأتى الدور ويأتى جوابه وفى غالب النسخ باسقاطه وهو أولى (وقوله المسند اليه فعل) لا بد من تقييد الفعل بالتام احترازا من اسم كان وأخواتها وأجيب بان مرفوع كان ليس مسندا الى كان وانما هو مسند الى الخبر لان أصله المبتدأ وكان وأخواتها قيد للمسند (وقوله أو ماجرى مجراه) الذى جرى مجرى الفعل عشرة أشياء اسم الفاعل نحو أقائم زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد وصفة مشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت أحدا أحب اليه الجود من زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسمه نحو عجبت من اعطاء الدراهم زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور المعتمدان نحو أعندك زيد ومثال الجار والمجرور نحو : أفى الله شك . واسم وضع موضع الفعل نحو إياك أنت وزيدا أن تخرجا ففى إياك ضمير مستتر فاعل وأنت توكيد له (وقوله مقدما عليه الخ) الأولى حذفه لانه مستغنى عنه بقوله المسند اليه لانه ان تقدم فلا يسند اليه وانما يسند الى ضميره والتقدم حكم أيضا وهو الحكم الثانى عند الموضح وأدخله فى الحد وقد علمت انه مردود وأحسن ما يجاب به عن مثل هذا فى كل موضع ان أخذ الحكم فى التعريف انما يؤدى الى الدور إذا أخذ من حيث انه حكم وأما اذا أخذ من حيث انه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع فيما مر وتقدم الفعل هنا فلا يلزم الدور ولا يعتمد عاقل غير هذا (وقوله على طريقة فعل الخ) المراد بطريقة فعل أن تكون الصيغة أصلية فيصدق بالماضى مفتوح العين ومكسورها ومضمومها والمضارع والأمر كذلك من الثلاثى أو غيره واحترز به من طريقة فعل بضم الفاء وكسر العين فلا يقال فى المرفوع فاعل بل نائب كما يأتى ( وقوله أو فاعل ) مراده به ما كانت صيغته أصلية فيشمل جميع ما مر ويخرج اسم المفعول فان المرفوع بعده نائب كما يأتى ( الفاعل الذى كمرفوعى أتى ) (قول كدى فأتى بمثالين مع قوله ثم تمم الخ) الأولى أن يقول فأتى بامثلة ثلاثة لانه لا يقال للشىء تتميم الا اذا لم تكن فيه فائدة مع أن الفوائد المأخوذة من نعم الفتى كثيرة منها ما ذكره المكودى ومنها التنبيه على أن الفاعل فى الاصطلاح لا يلزم أن يكون فاعلا فى المعنى ومنها ان صيغة الفعل تارة تكون على الصيغة الأصلية نحو نعم وعلم بسكون اللام وحينئذ فينبغى أن يقرأ مرفوعى بكسر العين جمع مذكر سالم لكن يشكل عليه انه جمع مرفوع صفة للفظ غير عاقل وقدمر أن من شرط ما يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عاقلا ولولا قول كدى ثم تمم الخ لقلنا إن مراده بمثالين الفعل وفيه مثالان ينزلان منزلة الواحد

( وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو وإلا فضمير استتر )

يعنى أن الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ماهو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو قام زيد والضمر البارز نحوقمت وقوله والا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحوقم ففى قم ضمير مستتر اذ لايستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ وخبره فى الظرف قبله وفإن ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وأن لايظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبرمبتدأ مضمر تقديره وإلافهوضمير واستترفى موضع الصفة لضمير ثم قال :

(وجرد الفعل اذاما أسندا * لاثنين أجمع كفاز الشهدا)

يعنى أن الفعل اذا أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وهذه هى اللغة الفصيحة وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا فالفعل مفعول بجرد وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين والاثنين متعلق باسندا ثم أشار الى اللغة الأخرى بقوله :

---

والثانى ماجرى مجراه ﴿فان قيل﴾ لم رفع الفاعل ونصب المفعول ﴿فالجواب﴾ ان الفاعل لا يكون إلا واحدا فهو خفيف والمفعول يكون متعددا فهو ثقيل والرفع ثقيل والنصب خفيف فأعطى الخفيف للثقيل منهما ليقع التعادل بينهما (وبعد فعل فاعل) (قول كدى يعنى أن الفعل لابد له الخ) قد يقال إلا أن بعض الأفعال لاترفع فاعلا ككان الزائدة والمؤكد نحو قام قام زيد وقلما وطالما وأجيب بأنه لابد منه لفعل قصد به الاسناد بقرينة قوله فى التعريف المسند اليه فعل الخ فان لم يقصد بالفعل الاسناد كما فى هذين فلا يرفع فاعلا (وقوله وفهم من قوله بعد الخ) هذا الحكم مأخوذ من الأمثلة السابقة لكن صرح به هنا زيادة فى الرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على الفعل (وقوله فان ظهر ماهو فاعل الخ) أراد أن يرفع بهذا اعتراضا واردا على الناظم وهو أن يقال انه اتحد فى كلامه الشرط والجواب مع أنه يجب تغايرهما فأجاب بهذا التقدير وجوابه غير مانع لاقتضائه ان كل ماهو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح وليس كذلك إذ بين الفاعل اصطلاحا والفاعل معنى عموم وخصوص من وجه فنحو قام زيد يقال لزيد فاعل اصطلاحا ومعنى ونحو مات زيد يقال لزيد فاعل اصطلاحا لامعنى ونحو زيد قائم يقال لزيد فاعل معنى لااصطلاحا وأجاب ابن هشام بان تقدير الجواب فذاك أى فالأمر واضح على أن اتحاد الشرط والجواب قد ورد فى كلام الرسول عليه السلام وكلام العرب فمن ذلك قوله عليه السلام : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله . وقال صلى الله عليه وسلم : من رآنى فى المنام فقد رآنى . ومن ذلك قول إمامنا مالك رضى الله عنه حين أمره الملك أن يفتى بلزوم طلاق المكره فأرسل اليه سرا من استفتاه فأفتاه بانه غير لازم فأمر به فضرب وطيف به فى الأسواق فجعل يقول من عرفنى فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فأنا مالك بن أنس طلاق المكره لايلزم (وقوله وفاعل مبتدأ الخ) والمسوغ للابتداء بالنكرة العموم أى وبعد كل فعل قصد به الاسناد فاعل ﴿لايقال﴾ المسوغ تقديم الخبر وهو ظرف ﴿لانا نقول﴾ كون تقديم الظرف الخبر مسوغا اذا كان الظرف مضافا الى معرفة كقوله سابقا: عندزيد نمره. وهنا الظرف مضاف الى نكرة فلا يكون مسوغا (وجرد الفعل اذا ما أسندا) (قول كدى وفهم من المثال أن شرط الخ) صرح به الناظم فيما يأتى فى قوله والفعل للظاهر بعد مسند والمراد بالظاهر هنا وفيما يأتى مايشمل الضمير المنفصل ثم كما يجرد الفعل كذلك يجرد الوصف الذى جرى مجراه وليس المراد بالجمع فى النظم الحقيقى فقط بل المراد به مايدل على الجمع الشامل للحقيقى وغيره ولأجل هذا وماقبله أصلحه ابن غازى بقوله :

وجرد المسند حين يسند * لاثنين أومفهم جمع ترشد

وانما وجب التجريد صونا للفظ عن الزيادة من غير فائدة لأن غاية فائدة الأحرف التى تزاد آخر الفعل الدلالة على كون الفعل مثنى أو جمعا وهذا المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الظاهر فلا حاجة حينئذ لها ﴿فان قلت﴾ سيأتى أن تاء التأنيث تلحق الفعل لزوما أو جوازا للدلالة على كون الفاعل مؤنثا مع أن التأنيث أيضا مأخوذ من لفظ الفاعل فما الفرق بينها وبين هذه الأحرف مع أن الكل علامة مستغنى عنه ﴿قلت﴾ لما كان التأنيث فى نحو هند خفيا وكانت هاء التأنيث قد تلحق المذكر نحو طلحة وربما يتوهم عند اسقاط التاء مع الفعل أن الفاعل مذكر لاسيما مع ألفاظ المؤنث الغير المتداولة كثيرا كدعد احتيج لما يؤتى به فارقا رافعا للتوهم فأتى مع الفعل بها (وقوله من العلامتين) الأولى من العلامات الثلاث التى هى الألف والواو

( وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند )

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث وهوأن يلحق الفعل المسند الى المثنى ألف والمسند الى الجمع المذكر واو والمسند الى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أخواك وسعدوا اخوتك وسعدن بناتك وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه اللغة لبست بضمائر وانماهى علامات للفاعل كالتاء من قامت هنـد ويكون المسند اليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر وبعطف آخر الاسمين على الاول كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وفهم من قوله قد قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل الظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لاضمائر وسعدا فى موضع رفع بيقال والواو فى قوله والفعل واو الحال أى والحالة هـذه ثم قال :

( ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد فى جواب من قرا )

يعنى ان الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتجوز فى قوله أضمرا والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذى ذكر والحذف وجوبا كقوله عز وجل: وان أحد من المشركين استجارك . ويجوز فى زيد المثال أن يكون فاعلا والتقدير قرأ زيد وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جوازا قوله عز وجل فى قراءة ابن عامر وشعبة: يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال . أى يسبح له فيها رجال ثم قال :

---

والنون كما يؤخذ من كلامه بعد ( وقد يقال سعدا وسعدوا ) ( قول كدى ويسميها النحويون الخ ) أشار بهذا الى دفع مايعتقده ضعفة الطلبة من أن هذه لغة قوم من العرب يسمون بهذا الاسم ومعنى كلامه ان هذه اللغة يسميها النحويون لغة من يقول أكلونى البراغيث بالواو علامة الجمع مع كونه مسندا الى الظاهر ولو أتى به على اللغة المشهورة لقال أكلنى أو أكلتنى ( وقوله كالتاء من قامت الخ ) أى كما ان التاء تدل على تأنيث الفاعل فكذلك الالف تدل على التثنية والواو والنون على الجمع والجامع بينهما ان التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرعا الافراد ( وقوله وبعطف آخر الاسمين الخ ) أى بالواو خاصة فان كان العطف باو امتنعت العلامات نحو قام زيد أوعمرو لان الفاعل واحد غايته أنه غير معين (وقوله كقوله تولى الخ ) البيت من الطويل وقائله عبد الله بن قيس الرقيات وقيل لهذلك لانه كان يحب ثلاث نسوة كل واحدة اسمها رقية من قصيدة يرثى بها مصعب بن الزبير رضى الله عنهما لماقتل بدير حين خرج بجنوده من الكوفة وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب وقاتل مصعب حتى قتل وضمير تولى يعود على مصعب وقتال مفعوله والمارقين اسم فاعل من مرق السهم اذا خرج من الجانب الآخر والمراد بهم الخوارج عبد الملك وأصحابه الذين خرجوا عليه وواو وقد واو الحال ومبعد الاجنبى والحميم القريب والمراد انه فرعنه كل من أتى معه كان بعيدا أوقريبا والشاهد فى عطف أحد الاسمين على الآخر واقتران أسلماه المسند اليهما بالالف ( وقوله وفهم من قوله والفعل الخ ) ليس هذا تكرارا مع قوله سابقا وهذه الاحرف لانه أولا شرح كلام الناظم جملة ثم جعل يذكر كل فصل فصل فى كلام الناظم ثم ان قول الناظم بعد انما هو توكيد ولايقال انه احترز به عن نحو الزيدون قاموا لان نحو هذا خارج بقوله والفعل للظاهر مسند على أصل التقدير ( ويرفع الفاعل فعل أضمرا ) (قول كدى كقوله عز وجل وان أحـد الخ) فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره مابعده ولايجوز ذكره لان استجارك المذكور عوض منه ولا يجمع بينهما ولايصح ان يكون احد مبتدأ لان ان لاتدخل الاعلى الجمل الفعلية (وقوله ويجوز فى زيد المثال الخ) هذا باعتبار الاصل والافيتعين فى كلام الناظم هنا ان يكون فاعلا بفعل محذوف لانه أتى به شاهدا لذلك ( وقوله وهو أجود ) أخذا بعموم القاعدة وهى مطابقة الجواب للسؤال ومثله فى المرادى وأصلحه ابن غازى بقوله :

ويرفع الفاعل فعل حذفا * كمثل زيد فى جواب هل وفى

فعبر بحذفا بدل اضمرا لرفع التجوز الذى قال كدى سابقا وأتى بجملة السؤال فعلية ليطابقها الجواب الذى يحذف منه الفعل والحق ان الجواب فى كلام الناظم موافق للسؤال وذلك لان جملة السؤال وان كانت اسمية لفظا فهى فعلية أصلا ومعنى لان قولك من قرأ أصله أقرأ زيد أم عمر ولان زيد قرأ لان السؤال عن الفعل أولى لانه يتغير فيقع فيه الابهام وبهذا المعنى قرر السيد والشمنى قوله تعالى: ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله. (وقوله فى قراءة ابن عامر وشعبة) هكذا يوجد فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها بابدال شعبة بحفص وهو سبق قلم لان حفصالم يقرأ بها ويسبح على هذه القراءة بفتح الباء المشددة مبنيا للمفعول وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يسبحه قيل رجال أى يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المذكور به ولا يصح إسناد يسبح المذكور للرجال لفساد المعنى لان الرجال مسبحون بالكسر لامسبحون بالفتح والآصال فى الآية جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل والآصال جمع الجمع يجمع على أصائل فأصائل حينئذ جمع آصال

( وتاء تأنيث تلى الماضى إذا * كان لأنثى كأبت هند الأذى )

يعنى ان الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهى فى ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار إلى اللازمة بقوله :

( وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر )

فذكر أنها تلزم فى موضعين الأول أن يكون المسند اليه مضمرا متصلا وشمل الحقيقى التأنيث نحو هند قامت والمجازى التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله : متصل من المنفصل نحو ما قام الا أنت الثانى أن يكون المسند اليه ظاهرا حقيقى التأنيث وهو المشار اليه بقوله: ذات حر . والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء .

---

وآصال جمع أصل الذى هو جمع أصيل وألغز فيه الونشريسى بقوله :

أفدنى أيها النحوى جمعا * له جمع يجىء بالاطراد

وجمع الجمع بجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق باد

( فأجبته بقولى )

جواب اللغز يا بدر النحاة * بدا للناظرين ذوى الرشاد

أصائل جمع آصال بدا جم * ع أصل للأصيل بلا مراد

وتسكين صاد أصل للوزن ومراد بفتح الميم أى شك واعترض يس لغز الونشريسى بأنه كثير لا قليل * وأخذ من قول الناظم ويرفع الفاعل فعل أن الانسان لا يرفعه إلا فعله ودينه قال تعالى : ان أكرمكم عند الله أتقاكم . وفى المعنى قيل :

عليك بتقوى الله فيما تريده * ولا تترك التقوى اتكالا على النسب

فقد رفع الاسلام سلمان فارس * وقد وضع الكفر الشريف أبا لهب

وقد قال عليه الصلاة والسلام : سلمان منا أهل البيت . وقد قيل :

ولست كذى جهل يظن جدوده * ترقيه والمرفوع بالفعل فاعله

﴿ تتمة ﴾ قال ابن غازى ورد علينا أيام كنا بمدينة مكناسة من أعيان سلا الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد لخاجانا بقوله :

يا قارىء النحو من ألفية جمعت * فى النحو معظم ما فى النحو قد قيلا

ان كنت تفهمها فهما تحوز به * أسرارها حين تخفى والاقاويلا

فى أى بيت بها قد جاء فاعله * فعلا ومن فاعل قد جاء مفعولا

فأوقع الله فى قلبى أنه أراد ويرفع الفاعل فعل أضمرا فقلت مجيبا له :

فدتك نفسى فقد أحسنت تمثيلا * وفقت كل الورى نظما وتسجيلا

قد جاء ذاك بها فى باب فاعلها * من بعد أربعة فى النظم تكميلا

( وتاء تأنيث تلى الماضى إذا ) هذا كالترجمة لتاء التأنيث ثم ذكر بعد ما تجب فيه ومالا ( قول كدى الى مؤنث ) نكت به على الناظم حيث عبر بأنثى لأن اللفظ انما يوصف بكونه مؤنثا لا بكونه أنثى والمراد بكونه مؤنثا أن يكون مؤنثا فى المعنى أعم من أن يكون مؤنثا فى اللفظ أيضا نحو فاطمة وعائشة أو فى المعنى فقط نحو هند وأما ان كان مؤنثا فى اللفظ فقط نحو طلحة فلا يؤنث الفعل له أصلا فأقسام المؤنث ثلاثة وأطلق المؤنث على ما يشمل الحقيقى كهند والمجازى كالشمس نظير ما تقدم فى قوله على الأنثى اقتصر ( وقوله تدل على تأنيث ) لا يقال هلا لحقت الفاعل ولم تلحق الفعل لأنا نقول لو لحقته كانت آخرا فتكون علامة الاعراب عليها وهى ساكنة أصالة فتنافيا ويقرأ الماضى فى النظم بسكون الياء وتقدير الفتح فيه لغة قليلة والقياس اعرابها بالفتحة الظاهرة لقوله سابقا ونصبه ظهر ومفهوم الماضى أن المضارع والأمر لا تلحقهما لأن المضارع غنى عنها بتاء المضارعة والأمر بياء المؤنثة الفاعل ( وانما تلزم فعل مضمر ) ( قول كدى والحر الفرج ) صرح بالفرج للرد على بعض المدرسين الذين لا يصرحون بتفسيره مع أن الفقهاء صرحوا بالقبل والدبر وقال عليه الصلاة والسلام : من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له . أى صرحوا له باسم الذكر فدل ذلك على الجواز وأصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح ثم انه كان ينبغى للناظم أن يزيد

ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير الا أو الا فان كان الفاصل غير الا فقد أشار اليه بقوله :

(وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف)

يعنى انه اذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير إلا جاز فيه الوجهان اثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح ان حذفها قليل بالنسبة الى اثباتها فالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفى متعلق بيبيح ونحو مضاف الى قول محذوف والتقدير فى نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وان كان الفصل الا فقد أشار اليه بقوله :

(والحذف مع فصل بإلا فضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا)

فما زكى الا فتاة أحسن من قولك ما زكت الا فتاة وانما كان حذفها أحسن لان الفعل كان فى التقدير مسند الى مذكر لان التقدير ما زكى أحد الا فتاة ابن العلا فالحذف مبتدأ وخبره فضلا ومع متعلق بالحذف وبإلا متعلق بفضلا ثم قال :

(والحذف قد يأتى بلا فصل) أشار بذلك الى ماحكاه سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله :

(ومع * ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الى قول الشاعر : فلا مزنة ودقت ودقها * ولا ارض أبقل ابقالها

فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتى وبلا فصل متعلق بيأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى المجاز ثم قال :

(والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع إحدى اللبن)

يعنى أن الفعل الماضى اذا أسند الى جمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث كاحدى اللبن وهى لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات وفى هذا خلاف والذى ذهب اليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين انه كواحده فتلزم فيه التاء

---

بعد متصل مستتر ليخرج نحو ضربت خطابا للمؤنثة فان عبارته تقتضى ان تاء التأنيث تلحق هذا لان الفاعل ضمير متصل مع انها لا تلحقه فلو زاد مستتر لخرج وانما لم تلحق التاء هنا لان كسر تاء الفاعل أغنى عنها (وقوله على حذف مضاف) سبق قلم بل على حذف موصوف كما يدل عليه تقديره الا أن يريد بالاضافة اللغوية وهى مطلق الاتصال فيصح بتكلف ﴿تنبيه﴾ تكون التاء للوحدة نحو أتت بقرة ومنه حكاية قتادة لما دخل العراق وقال سلونى من العرش الى الفرش فقال أبو حنيفة نملة سليمان ذكر أم أنثى فقال أنثى بدليل تأنيث الفعل فقال أبو حنيفة هى للوحدة فانقطع قتادة (وقد يبيح الفصل ترك التاء) هذا مع ما بعده كالتقييد لقوله أو مفهم ذات حر (قول كدى الحقيق التأنيث) خصه به تبعا لظاهر النظم الذى ذكره عقب أو مفهم ذات حر فيؤخذ منه أنه تقييد له كما قلنا وقيد أيضا فى التصريح بالحقيقى وهذا يقتضى ان حذف التاء مع الفصل فى المجازى كثير مع انه قليل مثل الحقيقى فقد ورد ما يزيد على مائتى آية الفاعل مجازى مفصول من الفعل وهو مقرون بالتاء نحو: فانبجست منه اثنتا عشرة عينا. والتجريد منها انما وقع فى نحو خمسين آية وكثرة أحد الاستعمالين تدل على أرجحيته والحق التخصيص بالحقيقى لان المجازى يجوز فيه اسقاط التاء ولا يحتاج لفصل كما يؤخذ من مفهوم قوله سابقا وانما تلزم البيت وانما جاز حذف التاء مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به ونزل الفاصل منزلة التاء (والحذف قد يأتى بلا فصل) تعبيره بالحذف هنا وفى قوله والحذف مع فصل الخ مع قوله والحذف فى نعم الخ غير سديد لانه يقتضى أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك والاولى أن يعبر بالترك كما عبر به فى قوله وقد يبيح الفصل ترك التاء (قول كدى أشار بذلك الى ماحكاه الخ) هذا تنكيت على الناظم فى قوله قد يأتى فانه يوهم انه وارد مطرد الا انه قليل والامر ليس كذلك ولو قال والحذف قد أتى أى ورد لأفاد ذلك (ومع * ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الاولى أن يذكر هذا عقب قوله وانما تلزم فعل مضمر متصل لان هذا راجع له ولهذا نكت عليه الموضح يذكره عقبه (قول كدى الى قول الشاعر فلا مزنة الخ) البيت من المتقارب وقائله عامر بن جرير الطائى يصف سحابة وأرضا نافعين ومزنة اسم لا وجملة ودقت خبرها ويحتمل أن تكون جملة ودقت ودقها صفة مزنة والخبر محذوف أى موجودة والمزنة السحابة البيضاء والمراد بالودق المطر أى نزوله وودقها مفعول مطلق واعراب العجز كالصدر الا انه يتعين فى أرض أن يكون مبنيا على الفتح ولا عاملة عمل إن والا ما اتزن له البيت والشاهد فى حذف التاء من أبقل مع اسناده الى ضمير أرض وهى مؤنثة قال يس هذا البيت لا شاهد فيه لانه اذا قصد بالمؤنث التفخيم فيجوز تذكيره وتأنيثه وهنا قصد بالارض التفخيم اذ المقصود بها المكان اه (والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر) هذا كالتقييد أيضا لقوله أو مفهم ذات حر كأنه قال محله اذا كان مفردا أو مثنى فان لم يكن أحدهما فأشار بقوله والتاء مع جمع الخ (قول كدى وهو مذهب كوفى) الصواب أنه مذهب الفارسى وذلك لان البصريين يقولون كل جمع سالم تابع لمفرده فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه

فالتاء مبتدأ ومع جمع فى موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللبن جمع لبنة وهى الآجرة ثم قال :

( والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين )

يعنى ان العرب استحسنوا الحذف فى نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بئس مثلها اذ لا فرق فتقول بئس المرأة هند وانما استحسنوا فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس فانه فى معنى نعم جنس المرأة هند ولا يفهم من قوله استحسنوا انه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن منه فالحذف مفعول مقدم باستحسنوا وفى نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ثم قال :

( والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا )

يعنى أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والاصل مبتدأ وفى الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره واعراب عجز البيت مثل صدره ثم قال : ( وقد يجاء بخلاف الاصل )

خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرا زيد وبخلاف فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله وقد فى قوله وقد يجاء للتحقيق لا للتقليل فان تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبه الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال :

(وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى ان المفعول قد يأتى متقدما على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو فريقا هدى وما تقديمه واجب نحو إياك نعبد والظاهر ان قد هنا للتقليل لان تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال :

( وأخر المفعول إن لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر )

ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك بان يكون الاعراب خفيا فى الفاعل والمفعول معا نحو ضرب موسى عيسى فالاول هو الفاعل محافظة على الترتيب والآخر أن يكون الفاعل ضميرا متصلا

---

مع جمع المؤنث السالم ويجوز الوجهان فيما عداهما من جمع التكسير مذكرا أو مؤنثا واسم الجمع واسم الجنس وقال الكوفيون كل جمع يجوز فى الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر سالما لانهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة وعليه قول بعضهم :

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا * لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

والفارسى يقول ان كان جمع مذكر سالما امتنعت التاء والا جازت وهو ظاهر النظم ويمكن تمشية النظم على ما للبصريين بأن يقال ان فى كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت أى من مذكر ومؤنث على حد قوله تعالى : سرابيل تقيكم الحر .أى والبرد أى لان كل ما يقى الحر يقى البرد ( وقوله ومع جمع فى موضع الخ )فيه اتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف والاولى انه متعلق بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائنة فى جمع على حد ما قالوا فى قول التلخيص والفصاحة فى المفرد أى الكائنة فى المفرد وقول المعرب انه حال من الضمير فى الخبر لا معنى له ( وقوله ومن مذكر متعلق بالسالم ) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الضمير فى السالم العائد على الجمع فيكون بيانا للجمع ( وقوله وهى الآجرة )الاولى ان يقول وهى الطوبة الغير المشوية واما الآجرة فهى المشوية بالنار ولا يقال فيها آجرة الابعد الشى ( لأن قصد الجنس فيه بين ) انما قصدوا الجنس لان العرب اذا استحسنوا شيئا عظموا جنسه نحو لله دره فارسا واذا استقبحوا شيئا قبحوا جنسه ﴿ فرع ﴾ بقى على الناظم كالموضح حكم المثنى وحكمه كواحده فيذكر الفعل مع المذكر نحو قال رجلان ويؤنث مع المؤنث نحو قالت الهندان كذا قيل من انه باق عليه والصواب ان حكم المثنى داخل فى قوله وانما تلزم الخ لانه سابق على المفرد والمثنى والمجموع وما بعده كأنه مستثنى منه وما لم يستثن يبقى على حكمه فالمثنى لم يخرجه ما بقى على حكمه فى قوله وانما تلزم الخ ( والاصل فى الفاعل أن يتصلا ) ( قول كدى لان الفاعل كالجزء الخ ) الدليل على انه كالجزء منه ان علامة الرفع فى الافعال الخمسة وهى النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو وانهم سكنوا آخر الفعل فى نحو ضربنا لاجل أن لا يتوالى أربع متحركات ولما لم يكن المفعول كالجزء من فعله بقى معه الفعل على فتحه ولم يسكن نحو ضربنا زيد وأيضا كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المفعول فقد لا يحتاج اليه الفعل لكونه لازما وذكر الشطر الثانى مع انه مفهوم الاول زيادة فى الرد على الاخفش القائل بأن الاصل فى كل منهما الاتصال وفى كلام الناظم ما لا يخفى من البراعة اذ قابل الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول ( وقد يجى المفعول قبل الفعل ) (قول كدى والظاهر أن قد هنا الخ) بل الظاهر انها للتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل اذ هو كثير فى نفسه بالنسبة الى تأخير المفعول عن الفعل فهى للتقليل ( وأخر المفعول ان لبس حذر ) ( قول كدى بان يكون الاعراب خفيا ) مراده ولا قرينة تبين الفاعل من المفعول لا لفظية ولا معنوية فان كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم فمثال القرينة اللفظية ضربت موسى سلمى فالتاء بينت أن المؤنث فاعل ومثال القرينة المعنوية أرضعت الصغرى الكبرى اذ من المعلوم أن الكبرى

نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان شرط وليس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر أو أضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحترزبه من الفاعل إذا كان منحصرا فانه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو ماضرب زيدا إلا أنا ثم قال : (وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر)

يعني انه يجب تأخير المحصور بالا أو بانما فاعلا كان أو مفعولا فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ماضرب زيد الاعمرا وانما ضرب زيد عمرا واذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ماضرب عمراً إلا زيد وانما ضرب عمرا زيد وقوله وقد يسبق ان قصد ظهر لايظهر القصد الا فى المحصور بالا واما المحصور بانما فلا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك الى نحو قوله : فلم يدر الا الله ماهيجت لنا * عشية آناء الديار وشامها فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهى مفعول مقدم باخر وصلتها انحصر وبالا متعلق بانحصر وفهم من قوله وقد يسبق ان ذلك قليل وان ذلك لايكون الا مع الا لأن القصد لايظهر الا معها ثم قال :

(وشاع نحو خاف ربه عمر * وشذ نحو زان نوره الشجر)

يعنى أن تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير ومنه قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل وانما كثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم فى النية لان تقديمه هو الاصل وقوله وشذ نحوزان نوره الشجر يعنى أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير المتلبس به عائد على متأخر لفظا

---

ترضع الصغرى وماذكره الناظم هو مذهب الجمهور وخالفهم ابن الحاج ورد ماقالوه بامور كلها من قبيل الاجمال وماهنا من قبيل اللبس فلا وجه للمخالفة (وقوله نحو ضربت زيدا) تبع فى جعل المفعول ظاهرا اطلاق عبارة الناظم والحق انه لابد أن يكون المفعول أيضا ضميرا نحو ضربته وأما ان كان المفعول ظاهرا فيجوز تقديمه على الفعل نحو زيدا ضربت عملا بقوله: وقد يجى المفعول قبل الفعل. انظر تحقيق المقام فى التوضيح واجيب عن الناظم بان فى كلامه حذف الواو مع ماعطفت والتقدير أو أضمر الفاعل والمفعول به وقد يجاب عن كدى والناظم بأن كلامهما فى تقديم المفعول عن الفاعل فقط وفى قولك ضربت زيدا لايجوز لانه اذا تقدم المفعول انفصل الفاعل فيقال ضرب زيدا أنا مع أنه اذا تأتى الاتصال فلايعدل عنه الى الانفصال وهذه هى العلة فى شرط كونهما ضميرين (وما بالا أو بانما انحصر * أخر) (قول كدى يجب تأخير المحصور الخ) تبع ظاهر عبارة الناظم والاولى أن يقول المحصور فيه لا المحصور لان مابعد الا أو بعد انما انما يقال محصور فيه لامحصور وقدم أن اصطلاح الناظم فى هذا النظم أن يطلق المحصور على مابعد الا وتقدم مافيه ولو قال الناظم قدم بدل أخر لأفاد المراد (وقوله فتقول ما ضرب زيد الا عمراً الخ) أى اذا أردت انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو قلت انما ضرب عمرا زيد أو ماضرب عمرا الا زيد انقلب المعنى (وقوله فتقول ماضرب عمراً الا زيد الخ) أى اذا أردت انحصار كون عمرو مضروبا لزيد لا لغيره ويحتمل أن زيد يكون ضرب غير عمرو ولو عكست انقلب المعنى (وقوله لا يظهر القصد إلا الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وقد يسبق وان كان ظاهره يشمل المحصور فيه بالا أو بانما فليس على اطلاقه بل لا يجوز التأخير الا مع الا لأن القصد انما يظهر معها (قوله الى نحو قوله فلم يدر الخ) البيت من الطويل وقد وقف الشاعر على ديار الأحبة فوجدهم قد ارتحلوا فانشد قصيدة من جملتها هذا البيت ويدر مجزوم بحذف الياء والله فاعل محصور فيه العلم قدم على المحصور وهو ما لظهور المعنى وما موصولة وهيجت فعل ماض والجملة من الفعل والفاعل بعد صلتها وعشية منصوب على الظرفية والعشية من المغرب الى العتمة وقيل من الزوال الى طلوع الفجر وآناء جمع نؤء بضمتين (١) الحفير حول الخيمة وهوفاعل هيجت والديار مضاف اليه وشامها بواو مفتوحة حرف عطف معطوف على آناء الفاعل وهو جمع شامة بمعنى علامة وأراد بها مواضع الاخبية لانها اذا زلت بقى أثرها ومافى التصريح والعينى مما يخالف هذا لامعنى له وماذهب اليه الناظم من ان انما تفيد الحصر هو مذهب الجمهور وذهب أبوحنيفة وأبوحيان الى انها لاتفيده لانها مركبة من ان وما الزائدة الكافة لها عن العمل واستدلا لها بحديث مسلم: انما الربا فى النسيئة. مع ان ربا الفضل ثابت اجماعا فلم تفدهنا حصرا واستفادة الحصر فى بعض المواضع انماهو من أمر خارج نحو قوله تعالى : انما الحكم الله . على المخاطبين فى اعتقادهم ألوهية غير الله فلم يستفد الحصر من انما (وشاع نحو خاف ربه عمر) هذا مرتب على قوله : والاصل فى الفاعل أن يتصلا . البيت كأنه قال اذا علمت أن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك كذا (وشذ نحو زان نوره الشجر) (قول كدى عائد على متأخر الخ) وليس هذا من المواضع التى يعود

---

(١) (قوله جمع نؤء الخ) هو غير صواب بل هو مصدر كابعاد وزنا ومعنى اه .

ورتبة لان المفعول فى نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير وشاع نحو قولك وكذلك شذ .

## ﴿ النائب عن الفاعل ﴾

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذى لم يسم فاعله ثم قال :

( ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله كنيل خـير نائل )

يعنى ان الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيماله أى فيما استقرله من الاحـكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضى معهان كان ضميرا ولحاق تاءالتأنيث فى الماضى اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله : كنيل خير نائل. أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه

---

الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة المجموعة فى قول من قال :

وعود مضمر على ما بعـده * لفظا ورتبة فحصل عـده

فى مضمر الشان ورب والبدل * نعم وبئس وتنازع العمل

فمثال مضمر الشان قل هو الله أحد فهو ضمير قصة لامحل له ومثال رب ربه رجلا صالحا ومثال البدل ضربته زيدا ومثال نعم وبئس نعم أو بئس رجلا زيد فنى نعم أوبئس ضمير مستتر فاعل وزيد مبتدأ أوخبر ومثال التنازع: جفونى ولم أجف الاخلاء . فالوا وفى جفونى عائد على الاخلاء وختم هذا الرابع بذكر الخوف اشارة الى أن من خاف الله نجا وأدرك حظا وافرا من العلوم وختم أيضا بذكر الرب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه تبركا والله تعالى أعلم .

## ﴿ النائب عن الفاعل ﴾

عبارة الناظم بالنائب عن الفاعل أحسن من عبارة النحويين بقولهم المفعول الذى لم يسم فاعله من وجوه ثلاثة أحدها انها اخصر ثانيها ان عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة لانهـا تقتضى ان النائب لايكون إلا مفعولا به مع انه يكون غير مفعول به كما يأتى فى قوله وقابل من ظرف الخ ثالثها ان عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصدقها بالمفعول الثانى الذى لم ينب فى نحو أعطى زيد درهما فيصدق على درهما انه مفعول لم يسم فاعله مع انه ليس بمراد وقول أبى حيان لم أرهـذه الترجمة لغير ابن مالك فيحتمل الذم على عادته أو المدح وهو الانصاف لما قلنا ثم ان الفاعل يحذف لاحد الأغراض المجموعة فى قول أبى حيان فى ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب فى علمى التصريف والاعراب

وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام

والعلم والجهل والاختصار * والسجع والوفاق والايثار

فالخوف منه أوعليه فمثال الاول قول من خاف من الحجاج قتل سعيد بن جبير ومثال الثانى قول والد قاتل زيد قتل زيد ومثال الابهام قول المتصدق الذى يخفى صدقته تصدق بصدقة على مسكين ومثال الوزن:

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

ومثال التحقير طعن عمر بن الخطاب وقتل الحسين رضى الله عنهما ومثال الاعظام أى يعظم الفاعل بان لايذكر مع النائب نحو قوله عليه الصلاة والسلام: من ابتلى منكم بشىء من هذه القاذورات فليستتر. إذ الفاعل الله ومثال العلم: أحل لكم صيد البحر وطعامه. إذ من المعلوم أن الذى أحله هو الله ومثال جهل الفاعل سرق المتاع اذلم يدر من السارق ومثال الاختصار: واذا حييتم. اذهو أولى من ذكر الفاعل على انه ليس المحذوف فاعلا مخصوصا ومثال السجع من طابت سريرته حمدت سيرته ومثال الوفاق أى التوافق فى اعراب القوافى فى قوله : * ولابد يوما أن ترد الودائع * بضم العين لان القوافى قبله مضمومة ومثال الايثار للسامع كراهية سماع ذكر الفاعل ضرب زيد وذكر هذه الاغراض تطفل من النحويين على البيانيين والنائب أصله ناوب قلبت الواو همزة عملا بقوله : وفى * فاعل ماأعل عينا ذا اقتفى ( ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له ) ( قول كدى أى فيما استقر له من الاحكام الخ )أى فيما ذكر من الاحكام وأشار بهذا الى أن فيما له عام مخصوص لما مر ذكره فى باب الفاعل لافى جميع أحكام الفاعل مطلقا لان الفاعل يرفعه واحد من احد عشر وأما النائب فلا يرفعه الا الفعل او اسم المفعول أو المصدر على رأى وخير فى النظم بمعنى المال مثله فى قوله ان ترك خيرا وليس خير فى النظم مصدر اضدا الشر لانه يكون

ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته إلى بنية تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله :

( فأول الفعل اضممن والمتصل * بالآخر اكسر فى مضى كوصل ) يعنى أن الفعل المبنى للمفعول يضم أوله وشمل الماضى والمضارع فانهما يشتركان فى ضم الأول فان كان ماضيا كسر ما قبل الآخر وإلى ذلك أشار بقوله : والمتصل بالآخر اكسر فى مضى . ثم مثل ذلك بقوله : كوصل . وأصله وصلت الشىء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير الفعل إلى فعل وان كان مضارعا فتح ما قبل الآخر وإلى ذلك أشار بقوله : ( واجعله من مضارع منفتحا ) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحا ثم مثل ذلك بقوله : ( كينتحى المقول فيه ينتحى ) وقوله وأول الفعل مفعول أول باضممن والمتصل مفعول مقدم أيضا باكسر وفى متعلق باكسر وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء فى اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحا مفعول ثان باجعل والمقول نعت لينتحى وفيه متعلق بالمقول وينتحى محكى بالقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحى ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتحى منفتحا فالمقول فيه إذا بنى هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحى فينتحى على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى وبالأول جزم المرادى * ثم أن ضم الأول فى الماضى والمضارع وكسر ما قبل الآخر فى الماضى وفتحه فى المضارع مطرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول وقد يضم إلى ذلك فى بعض الأفعال تغيير آخر وذلك فى نوعين الأول أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة وإلى ذلك أشار بقوله : ( والثانى التالى تا المطاوعه * كالأول اجعله بلا منازعه ) يعنى أن الحرف الثانى من الفعل الماضى المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضا كالأول فتقول فى تعلمت الحساب تعلم الحساب بضم الأول والثانى وفهم من قوله تا المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضى لا المضارع لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة والثانى مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله وتا المطاوعة مفعول بالتالى وكالأول فى موضع المفعول الثانى لاجعله وبلا منازعة متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه * الثانى أن يكون الفعل الماضى مفتتحا بهمزة الوصل وإلى ذلك أشار بقوله :

---

مخالفا لقوله ينوب مفعول به إذ النائب حينئذ المصدر ويؤدى إلى التكرار مع قوله وقابل من ظرف أو من مصدر ( وقوله ولما كانت الخ ) الأولى أن يقول ولما كان الفعل المبنى للفاعل أصلا للفعل المبنى للمفعول أبقوا صيغته على حالها وغيروا صيغة المبنى للمفعول لتدل على النيابة وإلى كيفية التغيير أشار بقوله : وأول الفعل اضممن . ( قوله كذى اضممن وشمل الماضى والمضارع الخ ) أى ولا يشمل الأمر ﴿ فان قلت ﴾ عبارة الناظم بالفعل عامة تشمله فمن أين يؤخذ التخصيص ﴿ قلت ﴾ من تخصيصه الكلام بعد على الماضى والمضارع وانما لم يبن الأمر للمفعول لأمرين أحدهما اللبس وذلك نحو اكرم بكسر الراء وفتح الهمزة أمر من أكرم لو بنيته للمفعول ضممت الأول فان كسر ما قبل الآخر التبس بالماضى وان فتحته التبس بالمضارع ثانيهما فساد المعنى وذلك ان الأمر يدل على الانشاء والمبنى للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان وأطلق فى الفعل فيؤخذ منه أنه يبنى للمفعول مطلقا سواء كان متعديا أو لازما وهو الذى يدل عليه قوله وقابل من ظرف الخ لكن لا بد من تقييده بأن يكون متصرفا والا فلا فيجوز بناء الجامد كنعم وبئس وأما الأفعال الناقصة ففى بنائها خلاف وانما ضم أول الفعل لأن الضم هنا أقوى الحركات فناسب عمل المبنى للمفعول وتقوية له ( وقوله كسر ماقبل الآخر مع قوله بعد فتح ما قبل الآخر ) الأولى أن يقول فى الموضعين الحرف المتصل بالآخر كما عبر به الناظم لأن ما قبل الآخر عام يصدق بالمتصل وغيره ( والثانى التالى تا المطاوعه ) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة أحدها أنه عبر بتاء المطاوعة مع أن الصواب التعبير بتاء الزيادة ليشمل التاء الزائدة للمطاوعة وهى التى تصير الفعل المتعدى لازما ويشمل التاء الزائدة لغيرها نحو تبختر وتمسكن ثانيها أنه يشمل ما زيادتها معتادة وهو المراد وما زيادتها غير معتادة نحو ترمس الشىء بمعنى دفنه وستره مع أنه لا يصح دخولها هنا ثالثا أن عبارته تقتضى أن هذا يكون فى الماضى وغيره مع أن ذلك خاص بالماضى وقد أصلحه ابن غازى بقوله :

والثانى التالى تا الزياده * كالأول اجعل ان تكن معتاده

واعترض اصلاحه بأنه لا يدفع الاعتراض الثالث فلو أبدل الشطر الثانى بقوله : فاضمم بماض ان تكن معتاده لكان رافعا له أيضا هذا حاصل ما لهم هنا والجواب عن الأول ما حققه شيخنا العلامة القاضى سيدى الطالب ابن الحاج فى حواشى اللامية أن التعبير بالمطاوعة صحيح لا تجوز فيه لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع وهى تكون تحقيقية كتعلم وتقديرية كتبختر وتمسكن وعن الثانى بأن الأصل فى الزيادة أن تكون معتادة وعن الثالث بما فى كذى من قوله وفهم الخ وانما وجب ضم الثانى هنا كالأول لأنه لو بقى مفتوحا مع كسر الحرف المتصل بالآخر لا التبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة فى نحو قولك أنت تعلم

( وثالث الذى بهمز الوصل * كالأول اجعلنه كاستحلى ) يعنى أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالأول فتقول فى انطلق انطلق وفى استخرج استخرج وفى استحلى استحلى وفهم من قوله بهمز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا ماضيا لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذى نعت لمحذوف والتقدير وثالث الفعل الذى ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدى أو افتتح وليس العامل فيه السكون المطلق واعراب البيت كاعراب البيت الذى قبله ثم قال :

( واكسر أو اشمم فاثلاثى أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل ) يعنى أن فى الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات الأولى اخلاص الكسر وهو المشار اليه بقوله واكسر الثانية الاشمام وهو المشار اليه بقوله أو اشمم وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشىء من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرىء بهما فى المتواتر الثالثة اخلاص الضمة وهو المشار اليه بقوله : وضم جا كبوع ومنه قوله : ليت وهل ينفع شيا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وشمل قوله فاثلاثى المفتوح العين نحو باع والمكسور العين نحو خاف وشمل قوله أعل ما عينه ياء كباع وما عينه واو كقال والأصل فى هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والأصل فى بيع بالخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة فى الياء فنقلت إلى الفاء وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها والأصل فى قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة فى الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبوع فان الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوا لسكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الاشمام فهى مركبة من اللغتين وفاثلاثى مفعول باشمم على اعمال الثانى ومفعول اكسر محذوف وأعل فى موضع الصفة لثلاثى وعينا تمييز وضم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فى معرض التفصيل وخبره جار وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع فى موضع الحال من فاعل جا ثم قال: ( وان بشكل خيف لبس يجتنب ) يعنى انه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت بعت ياعبد باخلاص الضم أو الاشمام فلو قلت بعت باخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الاشمام

---

زيدا الحساب من علم الضعف ولا يستغنى بالثانى عن التالى ولا العكس لأنه احترز بالثانى عما إذا كان الحرف التالى لتاء المطاوعة غير ثان بل ثالث وذلك فى المضارع نحو يتعلم فلا يضم واحترز بالتالى لتاء المطاوعة من الثانى التالى لغيرها كأكرم فلا يضم وبالحرف المفصول بينه وبين تاء المطاوعة ( وثالث الذى بهمز الوصل ) ( قول كدى لا يكون إلا ماضيا الخ ) لا بد ان يكون الماضى محتويا على أكثر من أربعة عملا بقوله فيما يأتى : وهو لفعل ماض احتوى على * أكثر من أربعة ( وقوله والذى نعت لمحذوف الخ ) أشار بهذا إلى أن الواجب قراءة ثالث بدون أل مضاف الى الذى ولو عرفت الثالث بالالف واللام لكان الذى صفة له فيصير المعنى والحرف الثالث الذى الخ وهو فاسد ( وقوله واعراب البيت ) يقال عليه مافائدة اعرابك له واستحلى فى النظم من قولهم فلان استحلى الشىء وجده حلوا أو عده حلوا ( واكسر أو اشمم فاثلاثى أعل ) هذا تقييد لقول الناظم وأول الفعل اضممن مع ما بعده ( قول كدى المعتل العين ) الأولى المعل بدون تاء كما عبر به الناظم فى أعل لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا والمعل هو الذى أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب واعلال فكل معل معتل ولا عكس فيخرج بتقييد الناظم بالمعل ما كان معتلا غير معل نحو عور وصيد فحكمه حكم الصحيح وكلام المكودى يقتضى أن حكمه حكم المعل وليس كذلك ( وقوله وقرىء بهما فى المتواتر ) قرأ نافع وابن عامر والكسائى فى سىء وسيئت وجوه بالاشمام والباقون باخلاص الكسر ويظهر من المكودى انهما متساويان والحق أن لغة الكسر أقوى وربما يؤخذ ذلك من تقديم الناظم له ( وقوله ومنه قوله ليت الخ ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وقيل غيره وليت الأولى للتمنى وهو يكون حتى فى المستحيل كما هنا وهل للنفى بمعنى ما بدليل رواية وما ينفع وليت الثانية توكيد لفظى للأول وجملة ينفع اعتراضية بين المؤكد والمؤكد وشبابا اسم ليت الأولى وجملة بوع خبرها وأصله بيع بضم ثم كسر ونائب بوع عائد على الشباب والشاهد فى بوع وجملة فاشتريت معطوفة على جملة بوع ( وقوله والأصل فى هذه اللغات الخ ) أشار بهذا إلى أن لغتى الكسر والاشمام فرعيتان على لغة الضم ولا يلزم كونها أكثر منهما ( وقوله واحتمل معطوف الخ ) ومعناه قبل واغتفر وفيه اشارة إلى ضعفه ( وان بشكل خيف لبس يجتنب ) هذا تقييد لقوله واكسر مع قوله وضم وأما الاشمام فلا يمكن فيه اللبس ( قول كدى بعت يا عبد ) أصله على الاسناد إلى ضمير المخاطب أن تقول للعبد باعك سيدك ثم حذف الفاعل الذى هو سيدك وأقيم المفعول مقامه وهو الكاف والكاف لا يكون فى محل رفع فأتينا بضمير يوافقها يكون فى محل رفع وهو التاء فصار بيعت بضم الأولى وكسر الثانى وفتح التاء استثقلت الكسرة

وكذلك طلت زيدا إذا أسندته أيضا الى ضمير المخاطب فقلت طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع الى الاشمام أو الى الكسر إذ لا لبس فيهما وان شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط ثم قال :

(وماالباع قديرى لنحوحب) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحوحب ورد ماجاز في فاء باع من كسر واشمام وضم وقد قرئ : هذه بضاعتنا ردت إلينا . بكسر الراء وفهم من قوله قديرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بهما في المتواتر فما مبتدأ موصولة وصلتها لباع وقديرى خبره ولنحو في موضع المفعول الثاني ليرى ثم قال :

(وما لفا باع لما العين تلى * في اختار وانقادوشبه ينجلى)

يعني ان ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن انفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختور وبالاشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد أن ماصحت عينه من هذين الوزنين لا يجوز فيه ماذكر نحو اعتور بل يجرى مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفاباع وخبره لما العين تلى والعين مبتدأ وتلى خبره والجملة صلة ما الثانية وفي اختار متعلق بتلى والتقدير ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما وينجلى في موضع الصفة لشبه أي وما أشبههما في الوزن والاعلال ثم ان الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور وقد ذكر في أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ماينوب عن الفاعل فقال :

(وقابل من ظرف أومن مصدر * أوحرف جر بنيابة حرى)

يعني أنه ينوب عن الفاعل مايقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا متصرفين فلا يجوز سيرسحر ولا جلس عندك ومايقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضا في نيابته

---

تحت الياء فنقلت الى ماقبلها بعد سلب حركتها لقول اللامية :

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعـ*ـتلت وكان بتا الاضمار متصلا * أونونه ...

فالتقى ساكنان الياء والعين فحذفت الياء فصار بعت فوقع اللبس بالكسر فيجتنب فيؤتى بالاشمام أو الضم (وقوله كذلك طلت زيدا) بمعنى غلبته في الطاولة والعلو (وقوله فقلت طلت بالضم) أي بالبناء للمفعول وأصله طالك زيد ففعل مامر الا أنك تقول استثقلت الكسرة تحت الواو فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان الخ فلو قلت طلت بالضم التبس بالمبني للفاعل الذي هو من الطول ضد القصر الذي فعله لازم أو يكون الذي وقعت عليه التاء هو الذي طال عليه غيره فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر أو الاشمام (وماالباع قديرى لنحوحب) (قوله من كسر واشمام الخ) أي ومن اجتناب الشكل الذي خيف به اللبس وذلك نحو حب زيد بضم الحاء فلايدرى هل زيد فاعل أو نائب لان حب كما يأتي يجوز في المبني للفاعل فيه وجهان الفتح والضم فلو ضممته اذا بنيته للمفعول لوقع اللبس فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر الذي لا لبس فيه (وقوله إن ذلك قليل) الاشارة الى المجموع وهو الكسر والاشمام لا الى الجميع كما تقتضيه عبارة الناظم لان الضم قراءة الجميع فكيف يكون قليلا والدليل على أن الاشارة في كلام كذى لما قلنا قوله ولم يقرأ بهما الخ بضمير التثنية راجعا للكسر والاشمام وهو الصواب وفي غالب النسخ ولم يقرأ بها فيحتمل أن يكون الضمير عائدا على الثلاثة ولا يصح لان الضم قرأ به السبعة ويحتمل عوده على الكسر باعتبار لغته ولا يصح أيضا لاقتضائه ان الاشمام قرئ به في المتواتر وليس كذلك وفي بعض النسخ ولم يقرأ به بضمير الافراد أي بالكسر ويرد عليه ماورد على ماقبله فبان ان الصواب النسخة الأولى (وما لفا باع لما العين تلى) (قول كذى يعني أن ما كان من الفعل المعتل الخ) الأولى أن يقول الفعل بدل المعتل لما مر (وقوله أن ماصحت عينه الخ) أطلق الصحيح هنا على مايشمل المعتل كعور وهو الصواب الجارى على ماعند أهل التصريف من كونهم يطلقون الصحيح على مايقابل المعل خلاف مامر له في الموضعين السابقين (وقوله والعين مبتدأ الخ) هذا هو الصواب وتقديره يقتضي أن العين فاعل بفعل محذوف وهو خلاف الصواب (وقوله وقد ذكر في أول الباب الخ) نكت به على الناظم بأنه كان ينبغي للناظم أن يذكر هذه الأبيات الى آخر الباب عند وماسوى النائب عقب البيت الأول ونكت عليه الموضح بذلك أيضا لان كلامه كان فيما ينوب فكان ينبغي أن يتمم الكلام على النائب لانه المقصود والتفريق بين الصيغة المبنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة ﴿لايقال﴾ كثيرا مايقدمون الوسائل على المقاصد فما هنا من الكثير ﴿لأنا نقول﴾ ذلك صحيح لكن الناظم قدم بعض المقاصد وهو المفعول به على الوسائل وأخر باقي المقاصد تخليطا (وقابل من ظرف أو من مصدر) (قول كذى فلا يجوز سير وقت) لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مادل عليه الظرف المبهم فدل على المكان التزاما وعلى الزمان وضعا فلا فائدة للظرف المبهم حينئذ ومحله اذا لم يقيد بوصف والاجاز نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل (وقوله وأن يكونا متصرفين) سيقول الناظم ومارى ظرفا وغير ظرف الخ (وقوله فلا يجوز سير سحر الخ) مثل بمثالين إشارة الى أنه لافرق بين أن يكون لازما للنصب

أنلا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر يعني مع مجروره ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل فانك إذا رمت اسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير بزيد يومين فرسخين سيرا شديدا ان أقمت المجرور وسير بزيد يومان فرسخين سيرا شديدا إن أقمت ظرف الزمان وسير بزيد يومين فرسخان سيرا شديدا إن أقمت ظرف المكان وسير بزيد يومين فرسخين سير شديد إن أقمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به وحرى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ وبنيابة متعلق به ثم قال :

( ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد )

اعلم انه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم والى ذلك أشار بقوله وقد يرد وفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم: ليجزى قوما بما كانوا يكسبون . على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل ينوب وهذى اشارة الى الأربعة المذكورة وان وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقد يرد ذلك أي نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال :

( وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن )

يعني ان النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا ويعبر أيضا عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيدا ثوب وأعطى عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن انه اذا وجد لبس وجب اقامة الأول كقولك أعطى زيد عمرا وفهم أيضا من سكوته عن الأول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب : ينوب مفعول به عن فاعل . وقد إما للتحقيق لانه جائز اتفاقا وإما للتقليل بالنظر الى نيابة الأول فانه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان

---

على الظرفية كسحر أو يخرج عنها الى حالة تشبهها وهو الجر بمن والاشارة الى العموم في ظرف الزمان والمكان وانما امتنع كون الظرف الغير المتصرف نائبا لان نيابته توجب رفعه وذلك يخرجه عن النصب الذي قصدت العرب قصره عليه فتكون نيابته تصرفا وهو نقض للغرض (وقوله أنلا يكون مؤكدا الخ) نحو سير سير لان المصدر المؤكد لافائدة فيه لان معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى الفعل والنائب ولابد من تغايرهما وأما إذا وصف فانه يجوز ومنه مثال المكودي بعد بسير شديد (وقوله نحو سبحان الخ) ظاهر كدى أنه مصدر مع انه اسم مصدر سبح ومصدره التسبيح وانما امتنعت نيابة المصدر الغير المتصرف لما مر في الظرف (وقوله يعني مع مجروره) أشار بهذا الى أن في كلام الناظم حذف المتعلق ووجهه ان حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره وحمله على هذا ليوافق كلامه في الكافية والتسهيل قال أبو حيان ولم يقل به أحد ومذهب جمهور البصريين ان النائب المجرور فقط ومذهب الفراء النائب حرف الجر فقط وهو ظاهر النظم هنا ( ولا ينوب بعض هذى ان وجد ) (قول كدى أحد هذه الأربعة الخ) جعلها أربعة والمفعول به خامسا باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين وجعل في التوطئة عند قوله: وقابل من ظرف الخ ظرف الزمان وظرف المكان قسما واحدا فلذلك جعل هناك الذي ينوب أربعة أشياء بالمفعول به فلا منافاة بين ماهنا وبين ما في التوطئة وانما لم تجز النيابة مع وجود المفعول به لان غيره لا ينوب الا بتقديره مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة فلا يتقدم غيره عليه لان تقدمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل (وقوله ومنه قراءة بعضهم الخ) الذي قرأ بذلك هو أبو جعفر خارج السبع ويجزى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام كي بفتحة مقدرة (وقوله وقد يرد ذلك) جواب عن سؤال مقدر بان يقال له كان ينبغي للناظم أن يقول ترد بالتاء لانه يعود على النيابة وقدمر وانما تلزم الخ فاجاب بما ذكر وهذا مبني على ماقدمه في التقرير من أن الظرف وما عطف عليه ينوب مع وجود المفعول به والحق ان ذلك لم يسمع الا مع الجار والمجرور فيكون الضمير في يرد عائدا على بعض هذه اشارة الى أنه لم يسمع في جميعها ( وباتفاق قد ينوب الثان ) (قول كدى يعني أن النحويين اتفقوا الخ) تبع في دعوى الاتفاق الناظم وقد حكى الموضح في ذلك أقوالا أربعة تنكيتا على الناظم ﴿ لا يقال ﴾ ان الخلاف عنده ضعيف فلذا لم يعتبره ﴿ لأنا نقول ﴾ قد حكى في التسهيل الاتفاق أيضا وهو كتاب اعتنى فيه ببيان الخلاف فحيث لم يذكره دل على أنه لم يطلع عليه (وقوله من باب ظن) أما هو فيتكلم عليه في قوله باب ظن وأرى الخ (وقوله وجب اقامة الأول الخ) لان كلا يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب ودعوى الاتفاق في هذا المفهوم صحيحة الا ما ورد من قول الرضى ان اللبس ينتفي ببقاء كل منهما في مرتبته بان يقال أعطى زيد اعمرو فيعلم ان زيدا هو الفاعل من جهة المعنى بتقدمه وان كان منصوبا (وقوله وفهم أيضا من سكوته الخ) مراده بالأول ما كان فاعلا في المعنى تقدم أو تأخر ولا يفهم

ثم قال : ( فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا إذا القصد ظهر ) يعنى ان نيابة المفعول الثانى من باب ظن وهو ما كان خبرا فى الأصل والمفعول الثانى من باب أعلم وأرى وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه فى باب ظن انه خبر فى الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا ووجه منعه فى أعلم ان الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم والى ذلك أشار بقوله : * ولا أرى منعا إذا القصد ظهر * وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن زيدا قائم وأعلم زيدا فرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن واعلم انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفى باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال :

( وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا )

يعنى انه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ماسوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان والمكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل فى الصلة وبالرافع متعلق بعلقا والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر فى له العائد على النصب .

## ﴿ اشتغال العامل عن المعمول ﴾

المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر العامل فى الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون إلا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال :

( إن مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل * فالسابق انصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا )

يعنى أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو عن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيد ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله

---

من قال من السكوت فقط بل بالأحروية لأنه إذا كانت نيابة الثانى متفقا عليها فأحرى الأول ( ولا أرى منعا إذا القصد ظهر ) ( قول كدى وفهم من سكوته الخ ) تقدم ما فيه والأولى أن يقول وفهم من حكاية الخلاف فى الثانى ان الأول تجوز نيابته بلا خلاف وهو داخل فى قوله ينوب مفعول به الخ ثم ان حكاية الخلاف فى الثانى تقتضى ان الثالث تمتنع نيابته اتفاقا وليس كذلك وأجيب بأن المفعول الثالث فى باب أرى وأعلم هو المفعول الثانى فى باب ظن فهو داخل فى قوله فى باب ظن ولو خصه بالكلام وصرح بالخلاف فيه لكان فيه شائبة تكرار مع قوله فى باب ظن ورد هذا الجواب غير سديد ( وماسوى النائب مما علقا ) تأخير هذه المسألة الى هنا أولى من تقديم الموضح لها لأن مراده من هذه المسئلة أن غير النائب يجب نصبه لفظا أو محلا فليست من الوسائل ولا من المقاصد ( قول كدى والحال والتمييز الخ ) وزاد غيره النعت والتوكيد والعطف والاستثناء وأتوا على ذلك بمثال جامع لما فى كدى ولما زادوه وهو سبق قلم منهم ومنه والصواب تخصيص ذلك بما يقبل النيابة من ظرف أو مصدر أو حرف جر ولعل كدى لأجل هذا الاعتراض لم يأت بمثال الا لما ذكرنا نعم بقى عليه المجرور فكان ينبغى أن يزيد فى داره وانما وجب التخصيص بما قلنا لأن هذه الأشياء لا يفترق حكمها ولا تنوب فلا وجه لادخالها هنا ( وقوله أو فيه ) تكرار مع قوله قبل كظرف الزمان وظرف المكان ﴿ لا يقال ﴾ هذا البيت غير ضرورى الذكر لأن معناه مأخوذ من قوله ينوب مفعول به الخ لأن من جملة ما ثبت للفاعل أنه لا يتعدد فكذلك نائبه ﴿ لأنا نقول ﴾ أخذ من هنالك التزاما ومن هنا مطابقة والأخذ من هنا أقوى ( وقوله المستتر فى له ) أى الذى كان مستترا فى المتعلق المحذوف وانتقل الى الجار والمجرور فقول بعض صوابه حال من الضمير فى المتعلق المحذوف سبق قلم لانتقاله كما علمت والله أعلم .

## ﴿ اشتغال العامل عن المعمول ﴾

لما فرغ من المرفوعات شرع فى الكلام على المنصوبات وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراك البابين فى الحذف مع وجود نائب المحذوف فى كل وأحسن من هذا أن لو ذكر الاشتغال بعد التعدى واللزوم قالوا وأركانه أربعة الشاغل وهو الضمير والمشغول وهو الفعل والمشغول به وهو العمل والمشغول عنه وهو الاسم السابق ( قول كدى ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه ) ضمير شرطه وصلاحيته عائد على العامل المذكور المفسر بالكسر وضمير فيه يعود على الاسم السابق ( وقوله فوجب ان لا يكون إلا فعلا الخ ) مثال الفعل زيدا ضربته ومثال اسم الفاعل أزيد أنا ضاربه ويدخل فيه أمثلة المبالغة نحو العسل أنا شرابه ومراد كدى باسم المفعول المصوغ من المتعدى إلى اثنين نحو زيد الدرهم معطاه وبه يسقط قول من قال الصواب حذف اسم المفعول لأنه لا يمكن معه الاشتغال ( وقوله ولا يجوز أن يكون فعلا غير الخ ) لأنه لا يتصرف فى نفسه فأحرى فى معموله ( وقوله ولا صفة الخ ) سيأتى وسبق ما تعمل فيه مجتنب ( ان مضمر اسم سابق فعلا شغل ) ( قول كدى بنصب ضمير الخ ) أى بنصبه محله

عمرا مررت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير ضربت زيدا ضربته وجاوزت عمرا مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثانى عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشىء مستغنى عنه نحو أنت فى قولك زيدا أنت تضربه فان وقع الفصل بهذا ومثله لم يجز النصب للفصل بأنت وان حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلا مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه وبنصب متعلق بشغل والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر فى أل فى قوله أو المحل انها معاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجها آخر من وجوه الاعراب وهو أن تكون الهاء فى لفظه أو محله عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية فترجح الأخذ به والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمرا فى موضع الصفة لفعل وحتما نعت لمصدر محذوف والتقدير اضمارا حتما ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى أضمرا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها ثم ان الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجح النصب على الرفع ومستو فيه الامران وراجح الرفع على النصب وقد بين القسم الأول بقوله :

( والنصب حتم إن تلا السابق ما * يختص بالفعل كإن وحيثما )

يعنى ان الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشروط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر هنا منها ان وحيثما فتقول ان زيدا لقيته فاجمل إكرامه وحيثما زيدا لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيدا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدا تأتيه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى القسم الثانى فقال :

( وان تلا لسابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا * كذا إذا الفعل تلا مالم يرد * ماقبل معمولا لما بعد وجد )

---

( وقوله عمرا مررت به ) هذا لا يلائم تقديره واعرابه مع اختياره وانما يلائم الاحتمال الثانى الآتى فى اعرابه والصواب أن يمثل بنحو هذا ضربته ( وقوله وهذا التقدير الخ ) أى للعامل المحذوف وهذا هو الحق خلافا لمن أجاز اظهاره مستدلا بقوله تعالى : انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم. وأجاب عنه ابن غازى بأن الثانى توكيد للأول قال بعض والصواب انه مستأنف كأنه قيل كيف رأيتهم فأجاب بقوله : رأيتهم لى الخ وأما فى هذا الباب فالثانى تأسيس وتقدير عامل آخر أولا أمر صناعى ( وقوله ان لا يفصل بينه الخ ) محل هذا إذا لم يكن ما فصل به لا بد منه والا بان كان شرطا فى العمل نحو زيدا أنت ضاربه فيجوز الاشتغال فى الاسم السابق على الفاصل كما يأتى فى سؤال وجواب المكودى عند قوله وسو فى ذا الباب وصفا ( وقوله وتكون الباء على بابها الخ ) الذى هو السببية ويكون حينئذ معنى نصب لفظا الضمير هو أن الفعل يصل اليه بنفسه ومعنى نصب محله ان يكون الفعل واصلا اليه بحرف الجر نحو عمرا مررت به وهو مثاله فى التقرير ( وقوله وعلى الاعراب الأول الخ ) هو الذى قرر به الموضح كلام الناظم وهو الظاهر وان كان جمهور الشراح قرروا كلام الناظم بالوجه الثانى وفيه تجوز من وجهين الأول ان الضمير لا ينصب لفظه وانما ينصب محله لأنه مبنى والثانى أن هذا تكرار مع قوله بعد وفصل مشغول الخ وأجيب عن الأول بان معنى نصب لفظه لو كان محله اسما ظاهرا لنصب لفظه وعن الثانى بان الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل فى الاسم السابق وما يأتى فى اتصال الضمير وانفصاله ( وقوله حالا من الضمير المستتر فى أضمرا ) فيه تجوز لأن ضمير أضمرا عائدا على الفعل ولا معنى لكون الفعل نفسه حتما بل باعتبار الإضمار أى فى حال كون اضمار الفعل محتما ( والنصب حتم ان تلا السابق ) ( قول كدى ما عدا الهمزة ) فلا تختص بالدخول على الأفعال ولذا جاز النصب على المفعولية والرفع على الابتدائية فى قوله تعالى: أبشرا منا واحدا نتبعه. ﴿لا يقال﴾ من أدوات الاستفهام ماهو غير خاص بالفعل نحو هل زيد قائم ومتى عمرو منطلق وأين زيد مقيم ﴿لأنا نقول﴾ محل دخولها على الأسماء مالم يكن فى حيزها فعل والا فلا تفارقه فزيد من قولك هل زيد قام فاعل بفعل محذوف وقدمر أول الكتاب ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين قولك أزيد قام مع هل زيد قام حتى جاز فى الأول وجهان وتعين فى الثانى كونه فاعلا بفعل محذوف ﴿ قلت ﴾ الهمزة أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات مالا يتوسعون فى غيرها ( وقوله وذكر منها ان وحيثما الخ ) الضمير فى منها عائد على الأدوات المختصة بالأفعال وتسوية الناظم بين ان وحيثما انما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها بما يطلب النصب وكونه فى شعر أو نثر شىء آخر وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم وانما وجب النصب لأن النصب يستدعى تقديم فعل ناصب فتكون الاداة المختصة داخلة على جملة فعلية والمراد بوجوب النصب عدم جواز الرفع بالابتداء فلا ينافى جواز الرفع للاسم الواقع بعد أداة تختص بالفعل بفعل محذوف نحو : وان أحد من المشركين استجارك . ( وان تلا السابق ما بالابتدا ) ليس هذا من أقسام الاشتغال بل بيانا لمفهوم قول الناظم سابقا

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئا يختص بالابتداء ومثال ذلك إذا التى للمفاجأة وليتما الابتدائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما زيد أكرمته والثانى أن يفصل بين الاسم السابق والفعل بما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو زيد أكرمته وعمرو لأكرمنه واعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثانى ففيه تعقيد ويتبين بالاعراب فالفعل فاعل بفعل محذوف يفسره تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة الى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة بيرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله (١) والهاء قبله عائدة على الفاصل ومعمولا حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجد وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده أى بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشىء الذى لا يرد الذى قبله معمولا للفعل الذى وجد بعده وهو المفسر ثم أشار إلى هذا القسم الثالث فقال :

( واختير نصب قبل فعل ذى طلب * وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا )

فذكر لترجيح النصب على الفعل ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الأمر نحو زيدا اضربه والدعاء نحو اللهم زيدا ارحمه والنهى نحو زيدا لاتهنه والثانى أن يقع الاسم السابق بعد شىء يغلب دخوله على الفعل نحو ما وان النافيتين وهمزة الاستفهام نحو ما زيدا ضربته وان عمرا أكرمته وأزيدا رأيته واشتمل البيت الثانى على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة مصدرة بالفعل نحو قام زيد وعمرا كلمته ومنه قوله عز وجل : يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما . واحترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لأن حكم المعطوف فى ذلك حكم المستأنف وانما اختير النصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها ان يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختير وقبل متعلق باختير وذى طلب نعت لفعل وبعد معطوف على ماقبل فهو متعلق باختير وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وايلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثانى والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول والفعل مفعول ثان والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولى على تبع فى هذا النظم كثيرا وغلب فى موضع الخبر لايلاؤه وبعد معطوف على بعد فى البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى كذلك وأولا ظرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذى لم يقع أولا كالجملة ذات الوجهين ثم أشار الى القسم الرابع بقوله :

---

شغل عنه كأنه قال فان لم يكن الضمير شاغلا لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق فلا يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء وبه يجاب عن اعتراض الموضح ( قول كذى وليتما زيدا أكرمته الخ ) مراده بوجوب الرفع الكلام الذى فيه عدم جواز نصب زيد على الاشتغال والا فيجوز فى مافى ليتما أن تكون كافة فيكون زيد مبتدأ وأن تكون غير كافة فيكون زيدا بالنصب اسمها والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله : وقد يبقى العمل وقول بعض إن محل جواز اعمال ليتما فى غير باب الاشتغال وأما فيه فيتعين اهمالها غير سديد (وقوله نحو زيدما أكرمته الخ ) زيد مبتدأ وما نافية وجملة أكرمته خبر ﴿ فان قيل ﴾ ما النافية من أدوات الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وهنا عمل زيد فيما بعدها ﴿ فالجواب ﴾ انهم منعوا ذلك فى عمل المفرد وأما فى عمل الجملة كما فى هذا المثال فلا يمنع ذلك فيها وهكذا يقال مع لام الابتداء وبعد غيرهما من أدوات الصدور ( واختير نصب قبل فعل ذى طلب ) ( **قول كذى اشتمل البيت الأول الخ** ) هذا باعتبار جعل مادل على الطلب قسما واحدا دل عليه بنفسه أو بواسطة حرف وقد مثل المكودى للقسمين معا وأما الموضح فجعل مادل على الطلب بنفسه قسما ومادل عليه بحرف قسما آخر فقال ويجمع المسئلتين قول الناظم فعل ذى طلب والكل صحيح والمآل واحد ( وقوله وهمزة الاستفهام الخ ) محل اختيار النصب إذا لم يفصل بين الهمزة وبينه فاصل أصلا أو فصل بينهما بظرف نحو أيوم الجمعة زيدا تضربه وان فصل بغير ظرف فالمختار الرفع نحو أأنت عمرو تضربه ( وقوله ومنه قوله عز وجل الخ ) يقدر عامل الظالمين من معنى أعد نحو أهان أو عذب لأن أعد إنما يتعدى بحرف الجر ( **وقوله حكم المستأنف الخ** ) فتارة يترجح النصب نحو اضرب زيدا واما عمرا فأكرمه لقوله واختير نصب الخ وتارة يترجح الرفع كمثال المكودى وهذه العبارة بقوله حكم المستأنف أولى من عبارة الموضح بقوله فالمختار الرفع لعمومها ( وقوله لأن الطلب طالب الخ ) العبارة الجيدة أن يقول لأن أصل الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ( وقوله ثم أشار الخ ) الأولى حذف ثم ويقول كالجملة ذات وجهين المشار اليها بقوله وان تلا الخ وعلى اثبات ثم يقتضى انه مستأنف

---

(١) (قول الشارح وصلتها قبله الخ ) كذا بالاصل باضافة قبل الى الضمير وهو مع كونه لايستقيم معه الوزن مخالف لما فى نسخ الالفية فلذا حذفنا الضمير فى لفظ المتن وحرر اه .

( وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا )

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببا واحدا وهوأن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهى التى صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرا كلمته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز فى تسمية الاسم السابق معطوفا والمعطوف فى الحقيقة انما هو الجملة التى هو جزؤها والعذر له انه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفا والمعطوف فاعل بتلا ومخبرا نعت لفعلا وبه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بمخبرا وعن اسم متعلق بمخبرا ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا وفاعطفن جواب الشرط ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله : ( والرفع فى غير الذى مر رجح ) يعنى ان الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وانما كان الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فانه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفى متعلق به ورجح خبر المبتدأ ثم تمم البيت بقوله : ( فما أبيح افعل ودع مالم يبح ) لأنه مستغنى عنه ثم قال : ( وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجرى )

يعنى أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالاضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع الأقسام المذكورة فنحو ان زيدا مررت به وان زيدا رأيت أخاه يجرى مجرى ان زيدا ضربته فى وجوب النصب ونحو أزيدا مررت به ومررت بأخيه يجرى مجرى أزيدا ضربته فى ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو باضافة أن نحو زيدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه ونحوهما مما يتعدد فيه المضاف يجرى مجرى زيد ضربت غلامه لأن قوله أو باضافة أعم من أن يكون المضاف واحدا أو أكثر وفى ذلك أيضا اشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو زيدا مررت به يجرى مجراه ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيدا مررت بأخيه ومررت بغلام أخيه وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوبا إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولا ومرفوعا إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والأول أحسن لأن التقدير الثانى فيه خلاف وخبره يجرى وبحرف متعلق بفصل وكذلك باضافة وكوصل متعلق بيجرى ثم قال : ( وسو فى ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل )

يعنى ان الوصف الذى يعمل عمل الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لأنهما لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فنحو أزيدا أنت ضاربه كقولك أزيدا تضربه ﴿فان قلت﴾ قد تقدم انه لا يجوز الاشتغال فى نحو أزيد أنت تضربه للفصل والفصل موجود فى هذا المثال ﴿ قلت ﴾ لا يمنع الفصل الا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فانه لا يستقل بنفسه بل لا بد من شىء يستند اليه فتنزل أنت ضاربه منزلة تضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل

---

( وان تلا المعطوف فعلا مخبرا ) ( قول المكودى ذات وجهين الخ ) كبرى وصغرى فبالنظر إلى صدرها هذه فهى اسمية كبرى وبالنظر إلى عجزها فهى فعلية صغرى ( وقوله كقولك زيد قام وعمرو ) الأولى أن يعطف(١) بالفاء أو يأتى الضمير بأن يقول لأجله لأنك إذا رفعت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية لا محل لكل واحدة منهما من الاعراب وان نصبت فقد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية وهى خبر والمعطوف على الخبر خبر والخبر إن كان جملة لا بد له من رابط وقد يكون ضميرا أوفاء العطف وجواب بعض بأن الواو تكون للجمع فهى من الروابط مردود بان افادتها الجمع فى عطف المفردات لا الجمل كما هنا ( والرفع فى غير الذى مر رجح ) ( قول كدى ثم تمم البيت الخ ) بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس والمرجوح موقوف على السماع ابن غازى وقد كان شيخنا يقول أغفل الناظم أقسام الاشتغال فى المرفوع مع أن الاوجه الخمسة جارية فيه بالنسبة لتعين الابتدائية أو الفاعلية أو رجحان أحدهما أو جواز الأمرين على السواء فقلت له يوما لو قال عوض فما أبيح الخ* وليعط مرفوع كما قد اتضح* فأعجبه ولهج بذكره وبقى دهرا يعلمه أصحابه اه وانظر أقسام المرفوع وأمثلتها فى التوضيح ( وفصل مشغول بحرف جر ) ( قول كدى المفصول بينه وبين الفعل بحرف الخ ) ظاهره أن الشاغل فى المسئلتين الضمير وهو كذلك فيما إذا كان الفصل فيه بحرف الجر وأما ان كان الفصل فيه بالمضاف فليس كذلك بل الشاغل ظاهر ( وقوله أو بالاضافة ) تبع عبارة الناظم مع أن الناظم أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو المضاف والمكودى شارح فالأولى اتيانه بالعبارة من غير تأويل ( وقوله وفى ذلك أيضا اشعار الخ ) أشار بهذا إلى أن أو فى قول الناظم أو باضافة مانعة خلو لا مانعة جمع وهو الصواب وليت أو للتقسيم حتى يقال إنه لا يصدق كلام الناظم بالفصل بالحرف والمضاف معا ( وسو فى ذا الباب وصفا ذا عمل ) ( قول كدى فنحو أزيد أنت ضاربه كقولك الخ ) أى هو مماثله فى كون الوصف يفسره العامل فى الاسم السابق كما يفسره الفعل وان كان الوصف مفصولا والفعل لا يصح فيه الفصل إلا انهم اختلفوا فى هذه المسئلة أعنى مسئلة الاشتغال

---

(١) ( قوله الأولى ان يعطف الخ ) انظر من أين له هذا المثال الذى كتب عليه هذه القولة مع أن المذكور فى نسخ الشرح زيد قام وعمرا كلمته فلعل الصواب اسقاط هذه العبارة بتمامها وحرر اه .

وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى الماضى فانه لا يعمل وبقوله ان لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة نحو زيد أنا الضاربه غدا وفهم من قوله ان لم يك مانع حصل ان الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فى قبلها ووصفا مفعول بسو وفى متعلق بسو وكذلك بالفعل والظاهر ان يك تامة ومانع فاعل بها وحصل فى موضع الصفة لمانع والتقدير ان لم يوجد مانع حاصل ثم قال :

(وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع)

يعنى ان الشاغل للعامل اذا كان أجنبيا متبوعا بسببى جرى مجرى السببى المحض والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا النعت كقولك زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف البيان كقولك زيدا ضربت عمرا أخاه أو عطف النسق كقولك زيدا ضربت عمرا وأخاه واطلاقه فى التابع يوهم أن ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببى المعمول للمفسر وعلقة مبتدأ وحاصلة نعت له وبتابع متعلق بحاصلة وكعلقة خبر المبتدأ وبنفس صفة لعلقة ثم قال :

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

---

بالوصف هل يفسر العامل بالفعل فقط لأنه الاصل فى العمل أو بالوصف فقط أو بصحتهما معا فذهب ابن مالك الى تقديره وصفا معتمدا مطابقا للمذكور لا غير (وقوله كاسم الفعل الخ) مثاله زيد عليكه يتعين فى زيد الرفع على الابتدائية ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف لانه لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وسيقول الناظم وأخر ما الذى فيه العمل ومثال المصدر زيد ضربا إياه (وقوله وبقوله ذا عمل الخ) رحم الله كدى حيث غاير بين مصدوقى ذا عمل مع ان لم يك مانع حصل وحاصل كلامه انه حمل ذا عمل على العمل بالفعل فى الحالة الراهنة فيخرج اسم الفاعل بمعنى الماضى وان كان مهيأ لقبول العمل بدخول أل عليه لكن ليس عاملا الآن ويبقى داخلا فى قوله ذا عمل الصفة المشبهة نحو وجه الأب زيد حسنه واسم الفاعل مع أل فاخرجهما بقوله ان لم يك مانع حصل فالمانع فى الصفة المشبهة كونها لا تعمل فى سابق وما لا يعمل فى متقدم لا يفسر عاملا والمانع فى اسم الفاعل المقرون بأل ان الوصف صلة لأل والصلة لا تتقدم على الموصول فمعمولها كذلك وما لا يعمل الخ (وقوله زيد أنا الضاربه غدا الخ) الأولى حذف غدا لأن اسم الفاعل المقرون بال يعمل مطلقا لقول الناظم وان يكن صلة أل الخ (وعلقة حاصلة بتابع) (قول كدى يعنى ان الشاغل الخ) الشاغل هو رجلا فى مثاله الأول وعمرا فى المثالين بعده (وقوله اذا كان أجنبيا) أى لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه (وقوله بسببى) المراد به التابع المتحمل لضمير الاسم السابق وهو يحبه فى المثال الأول وأخاه فى المثالين بعده (وقوله جرى مجرى السببى) أى الذى لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير الا بالاسم الواقع شاغلا فقط نحو زيدا ضربت أخاه كما مر فى قوله أو باضافة فلا يكون فيه تشبيه الشيء بنفسه كما قيل به فى النظم (وقوله والمراد بالعلقة الضمير الخ) صواب التقدير وضمير حاصل ومتصل بتابع لاسم شاغل ذلك الاسم للعامل عن العمل فى الاسم السابق كعلقة أى ضمير ملابس ومتعلق بنفس الاسم الواقع شاغلا للعامل المفسر فى نحو قولك زيدا ضربت أخاه فانفصال الضمير من الشاغل فى نحو قولك زيدا ضربت رجلا يحبه بمنزلة اتصال الضمير بالشاغل فى نحو قولك زيدا ضربت أخاه وليس المراد من قول الناظم بنفس الاسم الضمير حتى يكون المعنى كعلقة متعلقة بنفس الاسم أى الضمير لانه لا معنى له وهذا هو الذى فهم بعضهم من كلام كدى فاعترض عليه وقد علمت صحة كلامه نعم اطلاق العلقة على الضمير مجاز لانها فى الأصل هى الارتباط والنسبة كالاخوة والبنوة وأجيب بان الضمير لما كان سببا فى العلقة أطلق على المسبب الذى هو الارتباط من باب اقامة السبب مقام المسبب (وقوله ضربت عمرا أخاه) هكذا فى النسخ المصححة وهو الصواب وفى بعضها ضربت رجلا أخاه وهى غير صواب لانه يشترط فى العطف المطابقة فى التعريف والتنكير ولا تطابق على هذه النسخة لان الأول نكرة والثانى معرفة (وقوله واطلاقه فى التابع الخ) نكت به على الناظم حيث أطلق فى التابع وأجيب بان تابع فى النظم نكرة والنكرة فى الاثبات لا تعم فلا يحتاج لاصلاح (وقوله والمراد بالتابع السببى الخ) الذى هو أخاه فى نحو زيدا ضربت أخاه والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

لما كان العامل المشغول تارة يكون متعديا وهو المستفاد من قوله ان مضمر اسم سابق الخ مع مواضع أخر فى الباب قبل وتارة يكون لازما وهو المستفاد من قوله وفصل مشغول بحرف جر الخ ذكر باب التعدى واللزوم عقب الاشتغال ثم المتعين أن يكون لزومه بالرفع عطفا على تعدى وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدى باعتبار انه حذف المضاف الذى هو باب وبقى المضاف اليه

الفعل على قسمين متعد ولازم وبدأ بالمتعدى فقال :

( علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل )

يعنى ان علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والخير عمله زيد واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدى واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن تصل وها مفعول بتصل وبه متعلق بتصل ثم قال :

( فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب )

يعنى ان الفعل المتعدى ينصب المفعول به اذا لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم فى بابه وفهم من قوله فانصب به ان الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال واعراب البيت واضح ثم قال :

( ولازم غير المعدى )

يعنى ان ما لا يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدى مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه وقد شرع فى بيان ذلك فقال :

---

على جره بعيد (قول كدى الفعل على قسمين الخ) هذا أخذ بظاهر عبارة الناظم والا فالأقسام أربعة متعد دائما ولازم دائما وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها وما يكون متعديا تارة ولازما أخرى نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له وجعلها الموضح ثلاثة لان القسم الرابع سماعى عنده جائز فى النثر والجمهور على انه قسم مستقل مقيس جائز قال تعالى : وإذا كالوهم أووزنوهم . (علامة الفعل المعدى) بدأ بالمتعدى لشرفه وقصر الكلام عليه وان كان الأصل تقديم اللازم لان المتعدى يحتاج واللازم لا يحتاج وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (غير مصدر) أى مصدر ذلك الفعل المذكور فيصدق بأن لا تعود الهاء على مصدر أصلا أو تعود على مصدر غير ذلك الفعل المذكور فلذلك مثل المكودى بمثالين وبه تعلم ان تمثيله بالخير عمله زيد صواب لان الخير وان كان مصدرا لكنه غير الفعل المذكور وهو عمل إذ مصدره عمل وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه بان الخير المراد به المال فيكون غير مصدر وان كان الخير يطلق على المال قال تعالى : وإنه لحب الخير . أى المال لشديد إذ لا معنى له فى كلام المكودى (قول كدى اتصال ضمير الخ) زاد لفظ ضمير لاخراج هاء السكت نحو زيد خرجه فانه ليس فى النظم ما يخرجها فتكون علامته غير مانعة وقد يقال ان هاء السكت لا تعود على شىء فتكون خارجة بقوله ها غير مصدر لأن معناه هاء عائدة على غير مصدر (وقوله فانها تتصل بالمتعدى الخ) مثال المتعدى الضرب ضربه زيد ومثال اللازم الخروج خرجه عمرو (فانصب به مفعوله) أى جنس المفعول واحدا أو متعددا ثم هذا كأنه ترجمة للمفعول به لان غيره من المفاعيل حده وذكر لكل بابا يخصه وأما المفعول به فلم يفرده بترجمة ولم يحده وحده تقريبا الاسم المنصوب الذى يتعلق به فعل الفاعل اثباتا نحو ضربت زيدا أو نفيا نحو ماضربت عمرا ويؤخذ من هنا ان المفعول به إنما ينصبه المتعدى بخلاف غيره من المفاعيل فكما ينصبها المتعدى ينصبها اللازم (قول كدى كما تقدم فى بابه الخ) فى هذا تنكيت على الناظم بانه حيث قدم فى قوله ينوب مفعول به عن فاعل فلا يحتاج إلى استثنائه لانه معلوم بل قال بعض ان كلام الناظم يقتضى انه اذا ناب عن الفاعل لا ينصب الفعل شيئا آخر مع ان المتعدى لاثنين ينصب الثانى والمتعدى لثلاثة ينصب الثانى والثالث وأجيب بانه أطلق اتكالا على مامر فى قوله وما سوى النائب مما علقا الخ والأولى أن يبدل قوله ان لم ينب عن فاعل الخ بان لم ينب عن قاصر نحو سمعت للكتب ليكون اشارة إلى أن محل نصبه للمفعول اذا لم يضمن المتعدى معنى فعل قاصر والا فلا ينصب وذلك نحو سمع فانه فى الأصل متعد لكنه لما ضمن معنى أصغى وأصغى لازم صار لازما فلذلك عدى للكتب باللام (وقوله هو أصح الأقوال) وحجته ان أصل العمل للفعل وقيل الناصب الفاعل وقيل الفعل والفاعل وقيل معنى المفعولية ( ولازم غير المعدى) (قول كدى ان يتصل به الخ) أشار الى جواب اعتراض وارد على الناظم وهو ان الاخبار فى كلامه غير مفيد لانه معلوم من الترجمة ان غير المتعدى لازم وحاصل الجواب ان فى الكلام حذفا يدل عليه ما قبله والتقدير وغير ما يقبل علامات المتعدى لازم وقدمر نظيره فى قوله سواها الحرف مع قوله وغيره معرفة ثم ان قوله ولازم أى اصالة احترازا مما اذا كان هناك شىء يصيره متعديا كالهمزة نحو : أذهبتم طيباتكم . فان ذهب فى الأصل لازم فلما دخلت الهمزة عليه صار متعديا كألف المفاعلة فى نحو جالست زيداً فى جلس زيد وكالاتيان به على فعلت للدلالة على الغلبة نحو كرمت زيدا أى غلبته فى الكرم كذا قالوا والحق انه لا يحتاج للتقييد بذلك اذ ما ذكر داخل فى قوله علامة الفعل الخ لانها كلها تقبل هاء غير المصدر (وقوله وقد شرع فى بيان ذلك الخ) لم يقل فى بيان الأول والثانى اشارة الى أن الناظم أخلط بينهما لانه ذكر أولا

( وحتم * لزوم أفعال السجايا كنهم ) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالا على السجايا أى الطبائع وهو مادل على معنى قائم بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بقوله كنهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها ثم قال : ( كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا )هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلل كاقشعر واطمأن وافعنلل كاحرنجم واقعنسس والمضاهى المشابه واصطلاحه فى هذا الكتاب انه اذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهى معطوف على افعلل واقعنسس مفعول بالمضاهى ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهى أى والذى ضاهاه اقعنسس ثم قال : (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضؤ وطهر فى النظافة ونجس فى النجاسة وقذر ودنس فى الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهى ثم قال : (أوعرضا ) وهو ماليس حركة جسم من معنى قائم بالفعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط أوعرضا معطوف على دنسا ثم قال :

( أوطاوع المعدى * لواحد كمده فامتدا )

يعنى أن علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعد الى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من المطاوع المتعدى لاثنين فانه متعد الى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فتعلمه ثم قال :

( وعد لازما بحرف جر ) يعنى أن الفعل اللازم اذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه عنه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآليت على عمرو ثم قال : ( وان حذف فالنصب للمنجر ) يعنى أن حرف الجر اذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار الى الاول بقوله : ( نقلا ) أى سماعا كقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر طعمه * والحب يأكله فى القرية السوس

أى آليت على حب العراق فحذف حرف الجر وانتصب المجرور وظاهر قوله نقلا ان النقل راجع للنصب

---

مايستدل على لزومه بمعناه ثم بوزنه ولذلك جعل يقول كلام الناظم هذا مما يستدل الخ (وحتم * لزوم أفعال السجايا) (قول كدى لازم له) تبع عبارة الناظم ولعل المراد باللزوم الغالب فيكون الانسان كثير الأكل مثلا قد يزول بالمرض والحمق قد ينفك عن صاحبه ( وقوله ثم مثل ذلك بقوله كنهم ومعناه الخ) تمثيل الناظم بنهم وتفسير المكودى له صواب موافق لكلام أهل اللغة لان نهم عندهم تارة يطلق ويراد به من اشتدت شهوته للطعام فيكثر أكله وتارة يطلق ويراد به معنى شبع فالاول من أفعال السجايا والثانى من الافعال الدالة على العرض فالناظم مثل بنهم وأراد به المعنى الاول والموضح مثل به للمعنى الثانى والكل صحيح وقول التصريح وأما نهم اذا صار أكولا فليس لازما سبق قلم وعندهم نهم بضم النون مبنيا للمفعول ومعناه ولع فهو استعمال آخر ومعنى آخر يكون نهم معه متعديا ودليله صوغ منهوم اسم مفعول منه وفى الحديث: منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب دنيا. ( كذا افعلل ) (قول كدى فالمراد به ذلك اللفظ الخ) هذا فى الغالب ومن غير الغالب قد لا يراد ذلك اللفظ المشبه به كقوله فى باب النسب ياء كيا الكرسى الخ لأن ياء الكرسى ليست للنسب ( وقوله واقعنسس ومضاهيه ) المراد بالمضاهى المشابه لاقعنسس فى كون بعد النون حرفين أحدهما زائد للتضعيف فيكون شاملا لاقعنسس وما أشبهه فيما ذكره ﴿فان قلت﴾ كلام الناظم لا يشمل الوزن الاصلى بان يكون بعد النون حرفان أصليان كاحرنجم مع أنه لازم أيضا ﴿ قلت ﴾ بل يؤخذ بالاحروية لانه اذا كان الملحق لازما فاحرى الاصلى ولذلك أدخله كدى فى كلام الناظم وهذا على احتمال الاول وهو جعل اقعنسس مفعولا وهو الصواب واما على الاحتمال الثانى وهو كون اقعنسس فاعلا فيكون الاصل كاحرنجم هو المراد وهل يدخل الملحق وهو اقعنسس وما أشبهه يحتمل ويحتمل ( وما اقتضى نظافة أو دنسا) الظاهر أن هذا داخل فى قوله بعد أوعرضا لانه من جملة مادل على العرض فيكون ذكر العرض بعده من ذكر العام بعد الخاص ونجس وقذر بضم العين وكسرفيهما ( أوعرضا ) (قول كدى ماليس حركة الخ ) المراد بالحركة المنفية انتقال الجسم بتمامه من محل لآخر فيدخل العرض نحو ارتعش لانه وان اقتضى حركة جسم لكنه ليس بتمام الجسم على الوجه المذكور فالارتعاش من العرض ﴿تنبيه﴾ هذه الافعال التى ذكر الناظم من قوله وحتم لزوم الخ الى هنا كلها داخلة فى مصدوق قوله ولازم غير المعدى لان هذه الافعال لا تتصل بها هاء غير المصدر فلا حاجة لذكرها واجيب بانه ذكرها تقريبا على المبتدى ( وعد لازما ) مراده باللازم حقيقة أو حكما فالحقيقى مالا يتعدى إلا بحرف الجر كمثالى كدى والحكمى مايتعدى لمفعول واحد بنفسه ويطلب آخر لا يتوصل اليه الا بحرف الجر وكان ينبغى للمكودى أن يبدل المثال الثانى بنحو قوله تعالى: ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض. فالناس مفعول أول وبعضهم بدل منه وتعدى للثانى وهو بعض بالباء ليفيد القسمين معا نقلا (وقوله كقول الشاعر آليت الخ) البيت من البسيط وقائله المتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعى ومعنى البيت حلفت ثم يحتمل أن يكون بضم التاء فيكون اخبارا عن نفسه ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون خطابا

وليس كذلك بل هو راجع الى حذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل وأشار الى الثانى بقوله :

( وفى أن وأن يطرد * مع أمن لبس كعجبت أن يدوا )

يعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد اذا أمن اللبس فتقول عجبت من أنك تقوم وعجبت أنك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أى يعطوا الدية واحترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت فى أن تقوم ورغبت عن أن تقوم ولايجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة واختلف فى موضعهما بعد الحذف فقيل فى موضع جر وقيل فى موضع نصب وهو اقيس وقوله وان حذف حرف شرط وأدغم فاء حذف فى فاء الجواب بعد تسكينها ونقلا مصدر فى موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف أيضا ثم قال :

( والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن )

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا فى المعنى وأصله أن يتقدم على ماليس فاعلا فى المعنى كقولك أعطيت زيدا درهما فزيد هو الفاعل فى المعنى لانه هو الذى أخذ الدرهم وكقولك ألبسن من زاركم نسج اليمن فمن زاركم مفعول أول بألبسن ونسج اليمن مفعول ثان والاول هو الفاعل فى المعنى لانه هو الذى لبس نسج اليمن ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج ثم ان المفعول الاول فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ماهو فاعل فى المعنى وقسم يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى الاول بقوله :

---

للملك وهو الظاهر وذلك أن المتلمس هذا هجا ملك العراق فحلف الملك أن لا يطعمه حب العراق ففر الشاعر إلى الشام والدهر منصوب على الظرفية وأطعمه على تقدير لاأطعمه جواب القسم وجملة والحب الخ حالية والشاهد فى نصب حب على اسقاط الخافض ولا يصح أن يكون حب مفعولا بفعل محذوف يفسره أطعمه لان لا النافية وان كانت محذوفة لها صدر الكلام تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لايفسر عاملا والسوس قمل القمح (وقوله وليس كذلك الخ) بل الحق ان النقل راجع لحذف حرف الجر والنصب معا فيكون حذف الجار وابقاء الاسم مجرورا بعده شاذا وحذفه ونصب الاسم شاذا أيضا ومعنى الشذوذ أنه لايجوز لك أن ترتكب واحدا منهما ويكون حينئذ الضمير فى يطرد عائدا على ماذكر من الحذف والنصب اذا قلنا انه بعد حذف الجار يكون المجرور فى محل نصب وعائدا على حذف الجار وبقائه مجرورا ان قلنا فى محل جر على الخلاف الذى ذكره كدى بعد ﴿فان قيل﴾ كثير من الفحول كالناظم يرتكب حذف الجار مع أنه غير مقيس ﴿أجيب﴾ عنه بأنه اذا سمع فى حرف يكون فيه مقيسا كما اذا سمع فى الباء يجوز للمولدين القياس عليها وارتكابه ومعنى النقل أنه لايقاس حذف غير مسموع على آخر مسموع وتأمل هذا (كعجبت أن يدوا) مضارع ودى كوعد وأصل المضارع قبل الاسناد يودى كيوعد فأسند الى واو الجماعة فصار يوديون فحذفت الواو الاولى فاء الكلمة عملا بقول الناظم :فأمر او مضارع من كوعد * احذف... فصار يديون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الدال بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان الياء والواو حذفت الياء لدفعهما ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله: * وحذفها للجزم والنصب سمه * فهو معرب منصوب بحذف النون (قول كدى لئلا يلتبس الخ) تبع فى هذا الناظم واعترضه الموضح بحذف الجار فى قوله تعالى : وترغبون أن تنكحوهن. مع ان المفسرين اختلفوا هل المقدر فى أو عن وأجاب عنه المرادى بجوابين أحدهما أن يكون الجار حذف اتكالا على القرينة الثانى أن يكون حذف ردعا لمن يريد نكاحهن لجمالهن ومالهن أو لمن يرغب عنهن لفقرهن على ان الناظم لا يرد عليه شىء لانه شرط أمن اللبس فى الاطراد فقط ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورود فلا يرد عليه الآية حتى يحتاج للجواب على أن الذى فى الآية اجمال لا لبس وهو من مقاصد العقلاء نعم ابن مالك لايفرق بين اللبس والاجمال بل هما عنده بمعنى واحد (وقوله لطولهما بالصلة الخ) خففت بحذف الجار والاولى فى التعليل ماعلل به السهيلى استقباح دخول حرف على حرف ﴿فان قلت﴾ ماالفرق بين الموصول الحرفى والاسمى مع أن كلا منهما قد طال حتى اطرد الحذف مع الحرفى دون الاسمى ﴿قلت﴾ الجواب ان الموصول الحرفى مع صلته واحد بدليل صحة التأويل فلذلك اعتبر طوله بالصلة بخلاف الموصول الاسمى فلا يصح فيه التأويل فلم يعتبر طوله بالصلة ثم ان تقديم المعمول الذى هو فى أن وأن الخ يوهم اختصاص الاطراد بأن وأن وليس كذلك لان من جملة مايطرد فيه ذلك كى كما نكت بزيادتها الموضح (والاصل سبق فاعل معنى) (قول كدى من غير باب ظن) تبع فى هذا التخصيص ظاهر عبارة الناظم منضمة لمثاله واعترضه الموضح بأن الصواب أن ذلك عام فى باب ظن مما أصل الاولى مبتدأ وفى باب أعطى وفى باب اختار فالأصل فى الجميع أن يتقدم المفعول الاول وأجيب عن الناظم بأن المفعولين فى باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر وقد تقدم حكم ترتيبهما فى بابهما فاعادته هنا تكرار وفى اختيار فى حكم التعدى الى واحد لان الثانى مجرور بمن لفظا أو تقديرا نحو اخترت زيدا من القوم أو القوم (وقوله ثم ان المفعول الاول الخ) هذه التوطئة

( ويلزم الأصل لموجب عرى ) أى لموجب غشى وجاء والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر نحو ماأعطيت زيدا الا درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى القسم الثانى بقوله: (وترك ذاك الأصل حتما قد يرى ) يعنى انه قد يجب تأخير ماهو فاعل فى المعنى لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ماأعطيت درهما الا زيدا أو يكون الثانى ضميرا متصلا بالفعل نحو الدرهم أعطيته زيدا أو متلبسا بضمير يعود على الثانى نحو أسكنت الدار بانيها وأما القسم الثالث وهو مايجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والأصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتما مفعول يرى وقد فى قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل ثم قال :

( وحذف فضلة أجز إن لم يضر * كحذف ماسيق جوابا أوحصر )

يعنى انه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاقه فى الحذف انه يجوز حذفها اختصارا أو اقتصارا وشمل قوله فضلة مفعول الفعل المتعدى إلى واحد نحو ضربت والأول من المتعدى إلى اثنين كقوله عزوجل : وأعطى قليلا . والثانى نحو قوله تعالى : ولسوف يعطيك ربك . والأول والثانى معا نحو : فأما من أعطى واتقى . وقوله : ان لم يضر . أى ان لم يضر حذفه وذلك اذا كان جوابا نحو ضربت زيدا لمن قال من ضربت أو كان محصورا نحو ماضربت الا زيدا ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارا ولا اقتصارا وحذف مفعول مقدم بأجز وان لم يضر شرط ومعنى يضر يقال ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف وما موصولة وصلتها الجملة الى آخر البيت وجوابا مفعول ثان بسيق وفى سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة

---

معترضة من وجوه ثلاثة أحدها كان الاولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله والأصل الخ لأن القسم الذى يجوز فيه وجهان هو المشار اليه بقوله والأصل الخ الثانى أن الأولى فى التقسيم أن يقدم مايجوز فيه وجهان ليوافق صنيع النظم بأن يقول على ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه وجهان الخ الثالث المناسب للتخصيص بغير باب ظن كما خصص هو أن يقول ثم ان المفعول الذى أصله فاعل فى المعنى وأما عبارته فتشمل باب ظن مع أنها غير داخلة عنده ( ويلزم الأصل لموجب عرى) ( قول كدى أوالحصر ) العبارات الصريحة أن يقول أو يكون المفعول الثانى محصورا فيه ﴿ فان قلت ﴾ اذا تعارض اللبس والحصر نحو ماضرب موسى إلا عيسى وأردت أن الفاعل عيسى فباعتبار اللبس يجب تقديم عيسى لكونه فاعلا وباعتبار كونه محصورا فيه يجب تأخيره ﴿ فالجواب ﴾ ان الذى يراعى الحصر وأما اللبس فيدفع بالقرائن ( وقوله أو يكون الأول ضميرا الخ ) لأنه لو أخر لانفصل والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله وقد مر وفى اختيار لا يجىء المنفصل الخ ( وترك ذاك الأصل حتما قد يرى ) ( وقول كدى أو يكون الثانى الخ ) أى باعتبار الرتبة والاعراب وان كان أولا باعتبار اللفظ الآن ( وقوله أو متلبسا الخ ) أى الثانى قيل فى العبارة قلب وصوابه أن يقول أو يتلبس الأول بضمير يعود على الثانى ويمكن الجواب بأن المراد بالأول فى كلامه لفظا وصورة لا حقيقة ورتبة ومن اعترض عليه بنى اعتراضه على أن مراده بالثانى والأول فى الرتبة ( وحذف فضلة أجز إن لم يضر ) ( قول كدى يعنى أنه يجوز حذف الخ ) تبع فى التعبير بالجواز عبارة الناظم والظاهر أن المراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالحذف وجوبا نحو ضربت وضربنى زيد اذا أعملنا الثانى وأهملنا الأول وعمل فى ضميره فيجب حذفه وسيقول الناظم ولا تجىء مع أول قد أهملا الخ ( وقوله انه يجوز حذفها اختصارا ) أى لدليل والدليل اما لفظى كتناسب الفواصل فى نحو قوله تعالى : ماودعك ربك وماقلى . أى قلاك واما معنوى كاحتقاره كقوله تعالى : كتب الله لأغلبن . أى الكافرين ( وقوله أو اختصارا ) مراده به أن يصير المحذوف نسيا منسيا فلا يحتاج الى قرينة فيتنزل المتعدى منزلة اللازم لفظا وصورة وإلا فالمفعول لابد من تقديره إما مبالغة نحو فلان يعطى أى يبالغ فى الاعطاء واما لتضمينه معنى فعل لازم نحو قوله تعالى : فاذا أفضتم من عرفات . فان أفاض هو فى الأصل متعد لانه بمعنى صب لكنه المضمن هنا معنى ارتحل صار لازما لفظا وصورة وحمل المكودى النظم على الحذف العمومى الشامل للاقتصارى والاختصارى أولى من حمل الموضح على الاختصارى فقط ( وقوله كقوله عز وجل واعطى الخ ) تقدير الأصل والله أعلم الفقراء أو صاحب حق قال بعض الظاهر والله أعلم إن الآية مما حذف فيها المفعولان معا لأن قليلا ليس مفعولا ثانيا وانما هو صفة ( وقوله نحو قوله تعالى ولسوف الخ ) تقدير الثانى الشفاعة أو سؤلك ( وقوله نحو فأما من أعطى ) تقديرها الفقراء الزكاة ( وقوله يقال ضار يضير ) أصله يضير بكسر الياء فنقلت حركتها لماقبلها عملا بقوله فما يأتى لساكن صح انقل التحريك الخ ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين(١) ( وقوله وجوابا مفعول ثان الخ ) الحق أنه حال لان سيق انما يتعدى لواحد (وقوله وفى سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة ) لو كان الامر كما قال لقال الناظم سيقت لقول الناظم سابقا: وانما تلزم فعل مضمر متصل وأجيب عنه بأنه لما كانت ما واقعة على الفضلة ولفظ مذكر قال إنه عائد على الفضلة فتجوز مراعاته ولذا أعاد الضمير عليها مذكرا

---

(١) ( قوله ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ) لا يخفى انه لا حاجة اليه فالصواب حذفه أو زيادة عند دخول الجازم فتأمل اه .

يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثانى على جهة الوجوب وقد أشار الى الاول بقوله : (ويحذف الناصبها ان علما)
يعنى أنه يحذف الفعل الناصب لفضلة اذا علم جوازا كقولك لمن قال لك ماضربت أحدا بل زيدا ووجوبا فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء وما كان مثلا أو جاريا مجرى المثل وهذا هو الوجه الثانى واليه أشار بقوله : (وقد يكون حذفه ملتزما) وفهم منه أن قوله ويحذف الناصبها ان علما على جهة الجواز لانه فى مقابلة الحذف على جهة اللزوم والناصبها مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على انه مفعول به وهو عائد على الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على النصب .

﴿ التنازع فى العمل ﴾

التنازع هو ان يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى وقد بين ذلك بقوله :

( إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبل فللو احد منهما العمل )

المراد بالعاملين هنا الفعل وماجرى مجراه ولا مدخل للحرف فى هذا الباب وشمل قوله عاملان الفعلين كقوله عز وجل: آتونى أفرغ عليه قطرا. والاسمين كقول الشاعر :

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ إلا فناءك موئلا والفعل والاسم مع تقدم الاسم

---

( وقوله يجوز حذفه الخ ) الأولى أن يقول قد يحذف لأن عبارته باعتبار مابعدها فيها تقسيم الشىء الى نفسه وغيره ويمكن الجواب بأن مراده بالجواز فى يجوز حذفه ماقابل الامتناع فيشمل الواجب والجائز المستوى الطرفين (ويحذف الناصبها إن علما) (قول كدى لمن قال لك ماضربت الخ ) كما يحذف لقرينة لفظية كما مثل يحذف لقرينة معنوية كقولك لمن رأيته متأهبا للسفر مكة أى تريد مكة ( وقوله فى باب الاشتغال الخ ) أجحف المكودى هنا غاية الاجحاف حيث لم يأت بالأمثلة لكن اتكل على كونها معلومة فمثال الاشتغال زيدا ضربته فلايجوز ذكر العامل لقوله فيما مر فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتما ومثال النداء ياعبدالله فانه مفعول بفعل محذوف قامت مقامه الياء مثلا فهى عوض منه فلا يجمع بينهما ومثال التحذير اياك والشر أى إياك باعد واحذر الشر لقيام العطف أو التكرار مقامه وسيقول الناظم :

إياك والشر ونحوه نصب * محذرعا استتاره وجب

ومثال الاغراء المروءة والنجدة وسيأتى وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به وأما المثل بنحو الكلاب على البقر أى أرسل والمثل لايغير فلايذكر العامل ومثال ماجرى مجرى المثل: انتهوا خيرا لكم. فخيرا مفعول بمحذوف وجوبا والتقدير والله أعلم وأتوا خيرا لكم والفرق بين المثل وماجرى مجراه ان المثل تقدم له سبب ضرب لأجله فى الاصل وأما ماجرى مجراه فلاسبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزلة المثل والله أعلم .

﴿ التنازع فى العمل ﴾

لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعديين نحو ضربت وضربنى زيد وتارة يكونان لازمين نحو قام وقعد زيد ناسب أن يذكر التنازع عقب التعدى واللزوم ثم ان تعريف كدى شرح لكلام الناظم بدليل قوله بعد وقد بين ذلك بقوله : ( ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل ) ( قول كدى وماجرى مجراه الخ ) يعنى فى العمل لافى التصرف خلاف مافى التصريح لئلا تخرج المصدر واسم الفعل ويدل لما قلنا تمثيل كدى بعد: بهاؤم اقرؤا كتابيه. لأن هاؤم اسم فعل ولاحظ له فى التصرف وعلى اخراج الجامد كما للموضح يكون المراد فى التصرف كما فى التصريح ( وقوله ولا مدخل للحرف الخ ) خص المكودى خروج الحرف فيقتضى أن التنازع يقع بين جامدين وبين جامد وغيره غير حرفين ولا أحدهما والموضح نص على أنه ممنوع فى القسمين معا الا أنه يشكل على ماللموضح تمثيله بنفسه بهاؤم اقرؤا كتابيه مع أن فيه التنازع بين هاؤم وهو جامد واقرؤا وهو متصرف ﴿ فان قيل ﴾ التنازع قد وقع بين حرفين فى قوله تعالى : فان لم تفعلوا . ﴿ فالجواب ﴾ انه لاتنازع لان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى وحينئذ فتفعلوا معمول للم وحدها ومطلوب ان فى المعنى مجموع لم تفعلوا ( وقوله كقوله عز وجل آتونى أفرغ الخ ) أمر والواو فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعوله وأفرغ مضارع مجزوم على جواب الأمر وقطرا يطلبه الاول على أنه معمول ثان ويطلبه الثانى على أنه مفعول به فأعملنا الثانى لقربه وأهملنا الاول أعملناه فى ضميره وحذفناه لانه فضلة وسيقول ولا تجئ مع أول قد أهملا ( وقوله كقول الشاعر عهدت الخ ) البيت من الطويل وعهد فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المفتوحة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت ومغيثا ومغنيا حالان من التاء وكل منهما اسم فاعل الاول من أغاث والثانى من أغنى وبينهما اجناس التصحيف ومن موصولة مطلوبة لمغيثا ومغنيا فأعملنا الثانى لقربه الى آخر مامر من نظيره وجملة

كقوله تعالى : هاؤم اقرؤا كتابيه . والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر :

لقد علمت أولو المغيرة انني * لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى اقتضيا طلبا خرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا فى المتنازع فيه كقول امرىء القيس بن حجر :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

فان أطلب غير طالب لقليل الثانى أن يؤتى بالعامل الثانى توكيدا للأول كقول الشاعر :

فأين إلى أين النجاة ببغلتى * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فان أتاك الثانى غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيدا لأتاك الأول وفهم من قوله فى اسم ان المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل ان المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفى ذلك خلاف وقوله فللواحد منهما العمل يعنى ان العمل لاحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفى اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول باقتضيا وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما فى موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك وانما الخلاف فى الاختيار وقد نبه عليه بقوله :

( والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره )

اختار البصريون إعمال الثانى لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه والصحيح مذهب البصريين لأن اعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من اعمال الأول كذلك سيبويه وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم مقابلة أهل البصرة والثانى مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير واعمال الثانى وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا مفعول باختار وغيرهم فاعل وذا اسرة حال من الفاعل واسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار اعمال الأول ثم قال :

---

أجرته صلة والعائد الهاء والفاء فى فلم سببية وأتخذ فعل مضارع مجزوم من اتخذ متعديا لمفعولين الأول فناءك أى جوارك والثانى موئلا أى ملجأ والشاهد فى تنازع الاسمين وهما مغيثا ومغنيا فى من ( قوله كقوله تعالى : هاؤم الخ ) هاؤم اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف دال على الجمع وأصله هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة كذا فى التصريح والحق أنه بالهمزة لغة لا مبدلة من شىء وكتابيه منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء فى محل جر مضاف اليه والهاء هاء السكت والشاهد فى تنازع هاؤم مع اقرؤا فى كتابيه فاعملنا الثانى لقربه الخ وقيل هاؤم بمعنى تعالوا فيكون لازما ولا تنازع فيه ( وقوله كقول الشاعر لقد علمت الخ ) البيت من الطويل وأولو الواو بمعنى أصحاب فاعل علم مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وفى نسخة أولى اسم اشارة فيكون فاعلا مبنيا على كل فالمغيرة صفة لمحذوف أى الخيل المغيرة يقال اغارت الخيل فى الحرب إذا أسرعت فى مشيها لكن على الأول يكون المغيرة بالجر لأنه صفة للخيل المقدر المضاف إلى أولو وعلى الثانى يكون مرفوعا صفة لمحذوف واقع بدلا من اسم الاشارة أو عطف بيان وأنى سد مسد معمولى علم وأنكل مضارع بمعنى أعجز عن ضربه فى الحرب والشاهد فى تنازع انكل والضرب فى مسمعا اسم رجل وهو مسمع بن مالك الشيبانى بناء على جواز إعمال المصدر المحلى بأل فأعملنا الثانى لقربه الخ كذا قالوا والحق الذى فى العينى ان التنازع إنما هو بين لحقت والضرب وأما أنكل فمعناه أعجز وهو لازم ( وقوله لا يقتضى عملا فى المتنازع فيه ) تسميته متنازعا فيه مجاز اذ لا تنازع هنا ( قوله كقول امرىء القيس الخ ) البيت من الطويل ولو حرف امتناع وما مصدرية وأسعى صلتها والمؤول اسم ان والتقدير ولو ان سعى وكفانى جواب لو وقليل بالرفع فاعل كفانى ومفعول أطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

لأن مقصوده أنه لو كان يسعى للمعيشة الدنيئة كفاه المال القليل لكنه إنما يطلب الملك فلا يكفيه المال القليل ولو جعلت قليل مطلوبا أيضا لاطلب على التنازع لوقع التناقض فى الكلام وذلك ان لو الامتناعية ان دخلت على منفى صار مثبتا وأطلب هنا منفى فيصير مثبتا فيقتضى أنه يطلب المال القليل وهو خلاف مراد الشاعر سابقا ولا حقا والشاهد فى وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير مطلوب لاحدهما فلا تنازع ( وقوله كقول الشاعر فأين الخ ) البيت من الطويل وأين متعلق بمحذوف أى فأين نذهب والى أين خبر مقدم والنجاة مبتدأ واللاحقون فاعل أتاك الأول وأتاك الثانى توكيد للأول وليس هنا تنازع إذ لو كان فيه تنازع لقال أتوك أتاك على إعمال الثانى أو أتاك أتوك على إعمال الأول وهذا هو الشاهد واحبس احبس محكى بقول مقدر أى قائلين احبس احبس ( وقوله ووقف عليه بالسكون الخ ) الأولى بحذف الألف وقد يجاب بأنه لما حذف الألف صار الوقف بالسكون ( والثان أولى عند أهل البصره ) ( قوله كذى واسرة الرجل رهطه ) أسرة بضم الهمزة

( وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما )

المهمل هو العامل الذى لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل فى ضميره وقوله : والتزم ما التزما . يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيره فى بعضها ولفظما صالح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعاه والضمير العائد على الموصول الهاء فى تنازعاه وفى متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال : ( كيحسنان ويسيء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا )

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو اعمال الثانى فابناك فاعل بيسيء ويحسنان هو المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف والمثال الثانى على اختيار الكوفيين وهو اعمال الأول فعبداك فاعل بغى واعتديا هو المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف من اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فاما على اعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة فى الاضمار فى المهمل وهو الثانى وأما على اهمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله : ( ولا تجيء مع أول قد اهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا )

يعنى ان المهمل إذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو ضربت وضربنى زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله : ( بل حذفه الزم ان يكن غير خبر )

وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله ولا تجيء مع أول قد أهملا ثم أشار إلى ان الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن المفسر بقوله : ( وأخرنه ان يكن هو الخبر ) فمن كونه منصوبا ينبغى ان لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة فى الأصل ينبغى ان لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظننى وظننت زيدا قائما إياه

---

لا بفتحها خلافا للحطاب فى اختصار المعرب ورهط الرجل أقاربه ويقال فيما فوق العشرة إلى الأربعين وأشار بهذا الى أن إطلاق الناظم أسرة على الجماعة الغير الأقارب لا توافقه اللغة ولأنه يقتضى ان الناقلين الأولين ليسوا بجماعة مع أن الأمر بخلافه فلو قال ذا نصرة بدل أسرة لكان أولى ليشير إلى ان لكل منهما حجة ( وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه ) ( قول كدى هو العامل الذى الخ ) أعم من أن يكون هو الأول أو الثانى ( وقوله ومن حذف الفضلة الخ ) حمله على هذا يوجب التكرار مع قوله بعد ولا تجيء مع أول الخ فالأولى تخصيصه بما ذكره قبل كما حمله على ذلك خصوصا ولده وهو الاحتمال الأول من الاحتمالات الثلاثة عند المرادى ﴿ فان قيل ﴾ حمله أيضا على خصوص قوله من مطابقة الضمير للظاهر يوجب التكرار مع قوله فى ضمير ما الخ لأنه من المعلوم أن الضمير يطابق مفسره ﴿ فالجواب ﴾ أنه زاد والتزم الخ وان كان مستفادا مما قبله زيادة فى الرد على من يقول يضمر ضمير مفرد وان كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعا رعاية لما ذكر ( كيحسنان ويسيء ابناكا ) الأصل يحسن ويسيء ابناك وبغى واعتدى عبداك ( قول كدى اضمار المرفوع ) أى الاتيان به ضميرا يكون عائدا على متأخر والتنازع مما يجوز فيه ذلك كما مر ( وقوله وبعده ) اعترض بأن المثالين فى النظم لم يضمر فيهما المرفوع الا قبل المفسر ولم يضمر بعده فى واحد منهما قالوا فصوابه أن يقول لا بعده إذ مذهب الجمهور ان ضمير الرفع لا يضمر مؤخرا ومذهب الفراء أنه يؤخر ويمكن الجواب عنه بأن معنى البعدية فى كلامه بعدية الرتبة وذلك فى مثال الثانى على إعمال الأول على ما للكوفيين فضمير اعتديا ذكر فى اللفظ قبل المفسر الذى هو عبداك ومرتبته التأخير ومرتبة عبداك التقديم لتقديم فعله الذى هو بغى والأصل أن لا يفصل بين الفعل والفاعل بشيء والأصل عود الضمير على متقدم ( وقوله فاما على إعمال الخ ) هذا مفهوم قول الناظم أول فى قوله بعد ولا تجيء مع أول الخ ( وقوله فى الاضمار ) المراد باضماره عدم جواز حذفه فلا يؤتى به ضميرا فمثال العمدة على المفهوم وهو إعمال الأول قول الناظم بغى واعتديا الخ ومثال الفضلة ضربت وكلمتهم زيدا فيتعين ذكر الألف مع الأول والهاء مع الثانى ( ولا تجيء مع أول قد أهملا ) ( قول كدى لم يضمر فيه ) أى لم يؤت به ضميرا مذكورا بل محذوفا فضربت فى مثاله يطلب زيدا على أنه مفعول وضربنى يطلبه على أنه فاعل فاعملنا الثانى ورفعنا زيد وأهملنا الأول وأعملناه فى ضميره وحذف لأنه فضلة .

( بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر )

( قول كدى قبل الذكر ) أى قبل ذكر المفسر ومعنى قوله كالمرفوع أنه لا يكون كالمرفوع الذى لم يضمر قبل الذكر ومعنى هذا الكلام أن كونه منصوبا يقتضى حذفه وكونه عمدة يقتضى ذكره ولا يمكن العمل بهما على حقيقتهما لتنافيهما فوجب التأويل بأن يقال يحذف من موضع يذكر فيه العمدة ولا يحذف على الثانى لكن لا يذكر فى موضع العمدة بل يذكر مؤخرا ﴿ لا يقال ﴾ ما الفرق بين المرفوع والمنصوب الذى أصله عمدة حتى كان المرفوع يضمر قبل الذكر والمنصوب لا يضمر ﴿ لانا نقول ﴾ لما كان المنصوب الذى هو عمدة فى الأصل صورته الآن صورة الفضلة الأصلية كان لا يضمر متقدما كالمرفوع وفيه مذاهب غير هذا ذكرها الموضح ( وقوله ومثال ذلك ظننى الخ ) فالأول يطلب زيدا على أنه فاعل وقائما مفعول ثان وظننت

وتجوز فى اطلاقه الخبر على ماهو عمدة فى الأصل إذ لافرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عمدة فى الأصل واذا حمل على هذا لم يحتج إلى ماقاله الشارح والمرادى وقوله مع أول متعلق بتجىء وكذلك بعضمر وقد أهملا فى موضع الصفة لأول ولغير متعلق بأوهلا ومعنى أوهلا اجعل أهلا لغير الرفع وحذفه مفعول لمقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها أو توكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان ثم قال :

(وأظهر إن يكن ضمير خبرا * لغير مايطابق المفسرا)

يعنى أن الضمير اذا كان خبرا عن شىء مخالف لمفسره فى الافراد والتذكير وفروعهما وجب اظهاره لانه إذا أضمر موافقا للمخبر عنه خالف المفسر واذا أضمر موافقا للمفسر خالف المخبر عنه وان يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه ولغير فى موضع الصفة لخبر أو معمول له وما موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التى بعدها ثم مثل ذلك بقوله :

(نحو أظن ويظناني أخا * زيدا وعمرا أخوين فى الرخا)

فهذا المثال على اعمال الأول فالثانى الذى هو يظنانى هو المهمل ولذلك عمل فى الضمير المثنى فكان حق مفعوله الثانى الذى هو أخا أن يكون ضميرا لكنه لو أضمر مفردا موافقا للمخبر عنه وهو الياء من يظنانى خالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثنى موافقا للمفسر خالف المخبر عنه فوجب اظهاره لذلك وفى بعض نسخ المرادى فى هذا الفصل تخليط والصواب ماذكرت لك .

## ﴿ المفعول المطلق ﴾

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولا مطلقا لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضا مفعولا لأجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم فى باب الفاعل وشرع الآن فى بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال :

---

يطلبهما على أنهما مفعولان فأعملنا الثانى لقربه وأهملنا الأول وعمل فى ضمير زيد وقائم فالعائد على زيد فى ظننى ضمير مستتر ولا يضر عوده على متأخر للمامر والياء مفعول ثان لظننى راجع لقائم ولا يحذف لانه خبر فى الأصل (وقوله وتجوز فى اطلاقه الخبر الخ) الحق أنه لا تجوز بل ذلك مأخوذ من كلامه لانه إذا لم يجز حذف الخبر المختلف فى عمديته فأحرى المبتدأ المتفق على عمديته ومايؤخذ بالأحروية من قبيل المنطوق وحينئذ فلا حاجة لما أكثروا به من الاصطلاحات وبقى على المكودى مفهوم لغير رفع ومفهومه انه ان كان لرفع فلا يحذف ومثاله كيحسنان ويسىء ابناكا الخ وقد جمع يس معنى هذا البيت فى بيت واحد مع رفع ايهام فى كلامه بقوله :

واحذفه لاان خيف لبس أو يرى * لعمدة فجىء به مؤخرا

وهو أولى من اصلاح الشارح والمرادى نعم قد جمع بعضهم معنى الأبيات الأربعة فى بيت واحد فقال :

والفضلة احذف وسواها أخرا * وأظهر المخالف المفسرا

(وقوله وقد أهملا فى موضع الصفة لمضمر) هكذا فى بعض النسخ وهى سبق قلم لان الصفة لا تتقدم على الموصوف والصواب النسخة التى فيها الأول أو التى فيها اوهلا بدون ميم صفة لمضمر (وأظهر إن يكن ضمير خبرا) هذا تقييد لقوله وأعمل المهمل كأنه قال محله إذا لم يكن هناك محذور والا فيجب اظهاره وهو الذى أراده هنا وهذه المسألة خارجة عن باب التنازع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح فى قوله مسئلة (نحو أظن ويظنانى أخا) (قوله كذى فكان حق مفعوله الخ) أجحف المكودى هنا غاية والأولى أن يقول تعلما للمبتدى أصل المثال أظن ويظننى زيد وعمرو أخوين فالأول يطلب زيدا مع عمرو على انهما مفعول أول وأخوين مفعول ثان والثانى يطلب زيدا وعمرا على انهما فاعل وأخوين على انهما مفعول ثان على ماقالوا فاعملنا الأول وأهملنا الثانى وعمل فى ضمير زيد وعمرو وهو الألف وبقى علينا المفعول الثانى فكان من حقه الى آخر كلامه والحق انه لا تنازع فى الأخوين لان يظننى لا يطلبه وانما يطلب مفعولا ثانيا مفردا لان المعنى انهما يظنانى أخا لهما وأظنهما أخوين لى والله أعلم .

﴿ المفعول المطلق ﴾

(قول المكودى المفاعيل خمسة) زاد السيرافى سادسا وسماه المفعول منه كقولك اخترت زيدا القوم أى من القوم وزاد الجوهرى سابعا وسماه مفعولا دونه وهو المسمى فى الاصطلاح عند الجمهور المستثنى نحو زيدا من قام القوم الا زيدا (وقوله لان المفاعيل كلها الخ) بيانه انك اذا قلت ضربت ضربا فالضرب مفعول حقيقة لانه نفس الشىء الذى فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس نفس الشىء الذى فعلته وانما هو مفعول به الفعل الذى هو الضرب فاستحق أن يتقدم على غيره ولما اقتضى الارتباط والمناسبة ذكر المفعول به فى بعض المواضع قدمه (وقوله فقد تقدم فى باب الخ) أى فى قوله والأصل فى المفعول ان ينفصلا وفى قوله وقد يجى المفعول قبل الفعل وتقدم فى باب النائب فى قوله ينوب مفعول به عن فاعل وفى قوله ولا ينوب بعض هذى ان وجد الخ وفى الاشتغال بقوله عموما فالسابق انصبه الخ وفى التعدى واللزوم فى قوله فانصب به مفعوله الخ وعموما فى التنازع بقوله

( المصدر اسم ماسوى الزمان من * مدلولى الفعل كأمن من أمن )

قال فى الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفى ذلك اشعار بان المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبنى ضربك وفهم من قوله مدلولى الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولى الفعل ولم يبين المدلول الثانى وهو الزمان لانه غير مقصود فى هذا الباب والمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن فى موضع نصب حال من الضمير المستتر فى الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعنى ثم قال : ( بمثله أو فعل او وصف نصب ) مثال ما انتصب بمثله أعجبنى ضربك زيدا ضربا وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمماثل فى المعنى دون اللفظ كقولك أعجبنى قيامك وقوفا لأنه مماثل فى المعنى دون اللفظ ومثال ما انتصب بالفعل قولك قمت قياما ومثال ما انتصب بالوصف انا قائم قياما ثم قال : ( وكونه أصلا لهذين انتخب ) الاشارة بهذين الى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى اختير وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلا خبر كون ولهذين متعلق بأصلا وانتخب خبر المبتدأ ثم قال :

( توكيدا اونوعا يبين أوعدد * كسرت سيرتين سير ذى رشد )

يعنى المفعول المطلق يؤتى به لاحد ثلاثة فوائد وأتى بمثالين الأول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله ضربته عشرين ضربة والثانى للنوع وهو قوله سير ذى رشد ومثله الموصوف كقولك سرت سيرا شديدا ومصاحب أل كقولك سرت السير الذى تعلم منى ومثال التوكيد سر سيرا وسمى توكيدا لانه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال :

---

ولاتجىء مع أول الى قوله بل حذفه الزم ( المصدر اسم ماسوى الزمان ) (قول كدى بل قد يكون المفعول الخ ) اعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة الأول انه يقتضى ان المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان فى نحو ضربته ضربا وينفرد المصدر فى أعجبنى ضربك وينفرد المفعول المطلق فى ضربته سوطا الثانى أن تعريفه يصدق باسم المصدر نحو اغتسل غسلا الثالث أن قوله كأمن من أمن يقتضى ان الفعل أصل للمصدر وهو خلاف صرح به بعد وأجيب عن الأول بأجوبة منها انه لما كان الغالب فى المفعول المطلق أن يكون مصدرا عرفه به والا فقد يكون غير مصدر ومنها أن قوله بعد بمثله أوفعل أووصف نصب من تمام التعريف فيخرج المصدر المرفوع واما سوطا من ضربته سوطا فانه دل عليه فناب عنه وسيقول قد ينوب عنه ماعليه دل فالمصدر المنصوب والمفعول المطلق مترادفان وقول من قال معترضا على كدى الصواب ان سوطا مصدر ساط يسوط لامعنى له هنا لان سوطا اسم آلة وأجيب عن الثانى بانه قصد ادخال اسم المصدر لجواز اطلاق المصدر عليه مجازا أوبانه أخرجه بالمثال والفرق المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر وعن الثالث بان أمن من أمن متعلق بمحذوف خاص على حذف مضافين بين من ومجرورها والتقدير كأمن المفهوم من أحد مدلولى أمن ( بمثله أوفعل أووصف نصب) (قول كدى والمماثل فى المعنى الخ ) اعترض بأن الصواب حمل كلام الناظم على خصوص المماثل فى اللفظ والمعنى دون المماثل فى المعنى فقط لئلا يلزم التكرار مع قوله وقد ينوب عنه ماعليه دل وأجيب ان موضوع ماهنا فى ناصبه ومايأتى فيما ينوب عن المصدر نفسه فلا تكرار ثم ان المراد بالوصف فى النظم اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة دون الصفة المشبهة لان عملها مقصور على السببى ودون أفعل التفضيل لان الظاهر الذى يعمل فيه لايكون الامرفوعا (وكونه أصلا لهذين انتخب) ( قول كدى لوجوه مذكورة الخ ) أحسنها ان يقال القاعدة ان كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه مافى الأصل وزيادة والزيادة اما حسية وذلك فى المحسوسات كالباب فانه فرع عن الساج والخشب وفيها زيادة كالمسامير واما معنوية وذلك فى المعنويات كالفعل والوصف فانهما فرعا المصدر لان الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف والمصدر لايدل على الحدث فدلالتهما مركبة وآلاته مفردة والمفرد أصل المركب واذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر فأحرى غيرهما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان ثم ان الاصالة هنا انماهى باعتبار الاشتقاق وأما باعتبار العمل فالفعل أصل للجميع ومقابل انتخب أى اختير قول الكوفيين ان الفعل أصل لهما وماقاله بعض البصريين ان المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف ( توكيدا اونوعا يبين أوعدد ) (قول كدى ومثله ضربته عشرين ضربة) الأولى ان يمثل عشرين بضربتين لان عشرين مما ناب عنه لاغير (وقوله الذى تعلم ) الأولى أن يزيد أى بأن يقول أى الذى تعلم فيكون الذى تعلم تفسيرا في السير وأما إذا أبقيناه على حذف أى فيقتضى ان الذى صفة لماقبله ويكون النوع حينئذ مستفادا من الصفة لامن أل (وقوله لانه لم يفد غير الخ) يقتضى ان التوكيد للفعل

( وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وافرح الجذل )

الأصل فى المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربته ضربا وقد ينوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لاضافته إلى المصدر الذى هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه فى معناه فان الجذل هو الفرح وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة فى ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر فى دل والضمير فى عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذى دل عليه ويجوز أن يكون الضمير فى عليه هو الرابط وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التقدير مادل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو فى معناه ثم قال : ( وما لتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا )

يعنى أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره أى وغير المؤكد وشمل النوعى والعددى فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعى فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر :

هل من حلوم لأقوام فتخبرهم * ما جرب القوم من عضى وتضريسى

واختلف فى القياس عليه ومذهب سيبويه أنه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيدا ضربين وضروبا إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا وما موصولة مفعول مقدم بوحد وهى واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع ويطلبه ثن واجمع وأفردا فهو من باب التنازع والهاء فى غيره عائدة على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام ممتنع الحذف وجائزه وواجبه وقد أشار الى الأول بقوله :

---

نفسه وليس كذلك كما قال بعض بل هو توكيد لمصدر فعله فاذا قلت ضربت فمعناه أحدثت ضربا فاذا ذكر ضربا بعده صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فهو توكيد للمصدر الذى تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معا قاله الدمامينى والتوكيد لفظى كما لابن جنى ثم ان الذى يقتضيه النظم أن النوعى والعددى ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق ان التوكيد موجود فى الجميع لكن إن وجد معنى زائد عليه سمى بما أفاده الزائد وإلا سمى باسم التوكيد ( وقد ينوب عنه ما عليه دل ) الذى ينوب عنه خمسة عشر أمرا ذكر الموضح منها أحد عشر وبقى عليه أربعة ( قول كدى لكنه دال عليه الخ ) أى على المصدر المحذوف النائب عنه كل والأصل كجد جدا كل الجد فحذف المصدر وأقيم كل مقامه ( وقوله على أنه مفعول مطلق الخ ) أى وعامله افرح المذكور وهذا هو الحق ومذهب سيبويه وقيل عامله جذل بكسر الذال المعجمة والأول أولى لأن الأصل عدم الحذف ( وقوله يجوز أن يكون الخ ) لا معنى لهذا الوجه والأولى الاقتصار على ما قبله وما علله به من قوله لأن كل واحد الخ لا يصح لأن الدال فى الحقيقة انما يكون موجودا وأما المعدوم وهو المصدر هنا فلا يمكن أن يدل على الوجود ( وما لتوكيد فوحد أبدا ) ( قول كدى والفعل لا يثنى ولا يجمع ) علة منع تثنيته وجمعه أن معناه يشمل القليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يتناهى والتثنية والجمع زيادة على الأصل والزيادة على ما لا يتناهى محال ( وقوله أما المعدود الخ ) مراده بالمعدود المختوم بتاء الوحدة وانما جاز تثنيته وجمعه اتفاقا لانه باقترانه بالتاء صار يدل على معنى المرة الواحدة من ذلك المصدر ثم ان ضم اليها مرة أخرى ثنى وان زيد جمع ( وقوله كقول الشاعر هل من حلوم الخ ) البيت من البسيط وقائله جرير وحلوم مبتدأ مرفوع بضمة فى آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من لأنها تزاد بعد الاستفهام بقوله وزيد فى نفى وشبهه وحلوم جمع حلم بكسر الحاء من حلم بضم اللام إذا كان يتأنى فى الأمر ولا يعجل والحلم العقل وهو المراد هنا فتخبرهم منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الاستفهام وهم مفعول أول وما مفعول ثان والجملة بعدها صلتها والعائد محذوف وهو الهاء أى جربه والعض يكون بالاسنان والتضريس يكون بالاضراس والمراد بذلك المصائب والشاهد فى جمع حلوم وهو مصدر نوعى والدليل عليه الاخبار عنه بأقوام والخبر وصف للمبتدأ فى المعنى إذ المعنى أقوام مخصوصون ﴿ فان قلت ﴾ كلام الناظم فى المفعول المطلق وحلوم هنا ليس منصوبا والمفعول المطلق لا يكون الا منصوبا ﴿ فالجواب ﴾ أنه انما هو شاهد لكون المصدر النوعى يجمع وإذا صح جمعه مرفوعا فكذلك إذا كان منصوبا إذ لا فرق ( وقوله كالحلوم والاشغال ) هذان مثالان لمفهوم كما لا يجمع كل مصدر إذ مفهومه ان بعض المصادر قد جمع لكن سماعى ومثاله كالحلوم الخ والاشغال جمع شغل بضم فسكون وهناك احتمال آخر وهو أنهما مثالان لقوله وليس كل جمع يجمع فهما جمعان ولا يجمعان وهذا بعيد جدا وانما زاد الناظم قوله وأفردا مع أنه مأخوذ من قوله فوحد أبدا لأنه لما كان الكلام سابقا فى المصدر المؤكد وكان مدلول قوله وثن الخ فى غيره وأوهم ان الغير لا يجوز فيه التوحيد

( وحذف عامل المؤكد امتنع ) يعنى ان حذف العامل فى المؤكد ممتنع قال فى شرح الكافية لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور فى شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو زيد ضربا أى يضرب ضربا ولا إشكال فى ان هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله : ( وفى سواه لدليل متسع ) يعنى ان سوى المؤكد وهو النوعى والمعدود يجوز فيه حذف عامله إذا دل عليه دليل ولا خلاف فى ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره فى سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سواه ولدليل متعلق بحذف المقدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل فى الخبر أى واقع الدليل ويجوز أن يكون متسع خبرا لمبتدأ محذوف أى والحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول الا أنه حذف متعلقه وهو فيه ولدليل متعلق بمتسع ثم أشار الى القسم الثالث فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر فى ستة مواضع أشار الى الأول منها بقوله :

( والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا )

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كندلا الى قول الشاعر :

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبدلا منصوب على

---

رفع ذلك بقوله وأفردا ( وحذف عامل المؤكد امتنع ) ( قول كدى لأن المصدر يقصد به الخ ) التقوية التشديد والتثبيت فى النفس وذكر الشىء مرتين أوقع فى النفس من ذكره مرة واحدة ( وقوله وحذفه مناف لذلك ) إذ الحذف مبنى على الاختصار والتأكيد مبنى على الطول فتنافيا ولذا يقولون جاءه يعاونه فى قبر أبيه فهرب بالفاس إذ المصدر أتى يقوى العامل فيهرب ويتركه ( وقوله ولده بدر الدين الخ ) الصفوى كان ولد الناظم إماما ذكيا فى النحو والمعانى والبديع والعروض والمنطق مشاركا فى الأصول والفقه وقد كان أعلم من أبيه فى علم البيان أخذ عن والده ووقع بينه وبينه مشاحنة فارتحل لبعلبك ولما مات والده رجع لدمشق وسكنها وولى الوظائف التى كانت بيد أبيه شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك توفى سنة ست وثمانين وستمائة ( وقوله بما هو مذكور فى شرحه الخ ) حاصل اعتراضه أنه قال ما قاله الناظم غير صحيح لأن عامل المصدر المؤكد يحذف جوازا ووجوبا فالأول نحو أنت سيرا وهذا الوجه قد ذكره كدى والثانى مع التكرار نحو أنت سيرا سيرا انتهى بمعناه وانتصر غير واحد من الأئمة الاعلام للناظم وقالوا ان الأمثلة التى استدل بها ولده على الحذف من قبيل ما جىء به بدلا من اللفظ بفعله والناظم يسلم الحذف فيه وسيقول والحذف حتم مع آت بدلا من فعله وليست من المصدر المؤكد فلا يتناولها وحذف عامل الخ وان قلنا منه باعتبار الأصل لذهاب ذلك الأصل حيث جعلته بدلا ولا يجمع بين البدل والمبدل منه ومن اعترض راعى الأصل فكلام الناظم والمعترض لم يتواردا على محل واحد ﴿ فان قلت ﴾ نحو أنت سيرا مما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس من أقسام وحذف عامل المؤكد الخ ولا من أقسام والحذف حتم الخ فمن أى قسم هو حينئذ ﴿ فالجواب ﴾ ان معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتباران أحدهما كونه مؤكدا للعامل فيجب حينئذ ذكر عامله وثانيهما كونه بدلا من اللفظ بفعله فيجب حينئذ حذف عامله وليس معناه جواز الاظهار والاضمار باعتبار واحد وإلا وقع التناقض وكتب بعضهم بطرة ولد الناظم رحمه الله تعالى : وابن اللبون إذا مالز فى قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس

وابن اللبون من الابل هو الذى كمل السنة الثانية ودخل فى الثالثة والبزل جمع بازل وهو الجمل العظيم الذى دخل فى السنة الثامنة أو التاسعة فابن مالك كالجمل الكبير وولده كابن اللبون ومما قالوا تعلم ما فى قول المكودى واعتراضه عليه متجه وقد كاشف الناظم على ابنه فى اعتراضه فقال أنت ابنى حقا صرفا فلا تعترض على ثم لما خالفه واعترض عليه قال بعد ذلك : كلى بكى بكاء ذات عضله . حيث اعترضت على يا ولدى فما تركت لغيرك رحم الله الجميع وتداركنا بلطفه ( وفى سواه لدليل متسع ) ( قول كدى إذا دل عليه دليل ) الدليل اما مقالى أو حالى فالمقالى كمثالى المكودى فضربتين فى مثاله مصدر عددى وضربا شديدا نوعى وعاملهما محذوف لدليل مقالى وهو ذكره فى قولة القائل ما ضربت والدليل الحالى كقولك لمن قدم من الحج حجتين أو حجا مبرورا أى حججت ( وقوله فهو اسم مصدر الخ ) أى فهو كاسم المصدر لا يدل على الحدث إلا بواسطة المصدر وكذلك اسم المفعول لا يدل عليه إلا بواسطة أيضا إذ هو الأصل وليس مراده ان متسع اسم مصدر حتى يعترض عليه كما فهمه كثير ممن حشى عليه ( والحذف حتم مع آت بدلا ) ( قول كدى الى قول الشاعر على الخ ) البيت من الطويل وقائله الأحوص وقيل جرير وعلى حين

الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق بيدلا و كندلا في موضع الحال من فاعل آت واللذ لغة في الذي وصلته كاندلا وهو فعل أمر مؤكد
بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف ثم أشار الى الموضع الثاني بقوله :

( وما لتفصيل كإما منا * عامله يحذف حيث عنا )

يعني أن المصدر اذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كإما منا إلى قوله عز وجل : فإما منا بعد وإما فداء . وهو تفصيل لعاقبة ماقبله
وهو قوله عز وجل : فشدوا الوثاق . وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكإما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة
في موضع الخبر لما وحيث متعلق بيحذف وعنى عرض ثم أشار الى الموضع الثالث بقوله :

( كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند )

أي يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا أو بحصر نحو انما أنت سيرا واحترز باسم العين عن
اسم المعنى نحو أمرك سير فان المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر
وذو حصر معا وكان حقه أن يقول وردا ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة المكرر وكان حقه أن يقول ونائبي فعل
واستندا لان كلا المصدرين يردان مستندين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ماذكر ونظيره قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله
ثم أشار الى الرابع والخامس بقوله : ( ومنه مايدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره )
أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكدا لنفسه أو غيره ثم مثل للأول بقوله : ( فالمبتدا نحو له علي ألف عرفا )
أي فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له علي ألف عرفا أي اعترافا وانما سمي مؤكدا لنفسه لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه
فله علي ألف هو نفس الاعتراف ومثل الثاني بقوله: ( والثان كابني أنت حقا صرفا ) أي والقسم الثاني من المؤكد مثاله ابني أنت حقا
صرفا وانما سمي مؤكدا لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصا في معناه وبيانه ان قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أنت مثل
ابني فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف

---

متعلق بفعل واقع في البيت قبله وحين يروى بالفتح على البناء وهو المختار لقوله واختر بنا متلو فعل بنيا وبالكسر على الاعراب وألهى ماض من الالهاء
وهو الاشتغال والناس بالنصب مفعوله وجل بالرفع فاعله وزريق اسم رجل كما في المكودي والتصريح فيكون منادى بحذف حرف النداء مفرد
علم مبني على الضم وقيل اسم قبيلة من الأنصار وقيل من طيء والمال منصوب بندلا لأنه نائب عن اندل اذا قلنا زريق اسم رجل واندلي بياء
المؤنثة المخاطبة اذا قلنا انه اسم قبيلة وندل الثعالب منصوب على اسقاط الخافض أي كندل الثعالب في السرعة وهو في محل النعت لندلا ولا يضر
كونه معرفة وندلا نكرة لانه على حذف مضاف تقديره مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالاضافة والندل بالدال المهملة المراد به هنا الخطف
كما قال المكودي ويطلق على السرعة والسير والأخذ باليدين ومنه اشتقاق المنديل والشاهد في وجوب حذف عامل ندلا لأنه بدل منه في المعنى
والعمل ولا يجمع بينهما (وما لتفصيل كإما منا) (قول كدى اذا أتى به في تفصيل الخ ) أي واقع بعد أداة دالة على التفصيل وأما المصدر فلا دلالة له
على التفصيل (وقوله والجملة في موضع الخبر لما) هذا الاعراب مع تقديره أخذا بظاهر النظم يوهم أن قول الناظم وما لتفصيل مع المسائل بعد
مستأنف وليس من أفراد قوله والحذف حتم مع آت الخ قيل الحق أن جميع مسائل الوجوب داخلة في قوله والحذف حتم الخ فهي قسم منه لانها
مغايرة وحينئذ فالأولى ان ما في محل جر معطوفة على ندلا مدخولة للكاف ليفيد أن هذا من أقسام قوله والحذف الخ هكذا قرر هذا المحل غير
واحد ﴿قلت﴾ الذي يظهر والله أعلم ماقرر به المكودي من الاستئناف لان جعله معطوفا على ندلا مدخولا للكاف يوجب التكرار مع قوله
يحذف حيث عنا ومع قوله نائب فعل ( كذا مكرر وذو حصر ورد) (قول كدى نحو زيد سيرا سيرا) التكرار قائم مقام ذكر العامل فهو بدل
منه والأصل أنت تسير سيرا فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه والحصر في المثل الثاني قائم مقام التكرار (وقوله نحو أمرك سير ) المناسب لموضوع
كلام الناظم أن يأتي به مكررا ومحصورا مع كونه خبرا عن اسم معنى نحو ما أمرك إلا سير والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع بعد
اسم المعنى انه في الأول لا يصح رفع المصدر لانه اذا رفع يكون خبرا عن اسم العين ولا يصح الاخبار بالمصدر عن اسم العين الا على سبيل المجاز نحو
فانما هي إقبال وإدبار أي ذات اقبال وذات إدبار فلم يبق الا أن ينصب ويكون عامله محذوفا ولا يذكر لعدم اللبس وأما الثاني فالمصدر اذا رفع
يكون خبرا عن اسم المعنى وهو جائز فلا حاجة لنصبه وتقدير العامل (وقوله في موضع الصفة لمكرر ) الحق أنه صفة لفعل (وقوله واستندا) أي
بألف التثنية اعترض بأن الصواب ابقاؤه على افراده ويكون فاعله ضميرا مستترا عائدا على فعل والتقدير استند الفعل لاسم عين على ان ضمير ورد
يعود على المصدر ولا تأويل فيه ولا فيما بعده (ومنه مايدعونه مؤكدا) (قول كدى هو نفس الاعتراف) أي لان الجملة نص فيه ولا تحتمل غيره
فذكر المصدر حينئذ بمنزلة اعادة الجملة التي قبله (قول كدى يحتمل الحقيقة والمجاز) هذا باعتبار الفعل والا فالواضع انما وضعه للحقيقة

تقديره أحق ان كان المبتدأ غير المتكلم وحقى ان كان متكلما وفهم من قوله مؤكدا أنه واجب التأخير عن الجملة لان المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرهامنه وصلتهايدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكدا مفعول ثان والواو عائدة على النحويين ولنفسه متعلق بمؤكد أو غيره معطوف عليه وباقى اعراب البيت واضح ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله :

( كذاك ذو التشبيه بعد جمله * كلى بكا بكاء ذات عضله )

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضا اذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك على خمسة شروط الاول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط فى قوله بعد جمله واحترزبه من الواقع بعد مفرد نحوصوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثانى أن تكون حاوية معناه الثالث أن تكون مشتملة على فاعله الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث وانما لم يصرح الناظم بباقى الشروط لانهامستفادة من المثال وهوقوله : كلى بكا بكاء ذات عضله فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكا وعلى فاعله وهو الياء من لى وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكا صلاحية العمل لانه ليس نائبا عن الفعل ولا مقدرا بأن والفعل وبكاء مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمما للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذاك وبعد فى موضع الحال من ذو والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله فى المثال بالوجهين وذات عضله هى التى تمنع من النكاح والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى.

﴿ المفعول له ﴾ وهو المصدر المذكور علة للفعل

---

(وقوله تقديره أحق ان كان الخ) وجه ذلك بأنه ان كان المبتدأ ضمير متكلم نحو أنا أبوك حقا فيكون الأمر للمخاطب بالاعتراف بحقوق الابوة فالمناسب تقديره أمرا نحو حقنى أى حق أبوتى وان كان غير ضمير المتكلم كمثال الناظم قدر مضارعا نحو أحق وأعرف أى أحق بنوتك ثم ان قول كدى ان كان المبتدأ غير متكلم يقتضى أنه مهما كان المبتدأ غير لفظ أنا لا يقدر الا فعلا مضارعا كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسما ظاهرا وليس كذلك بل ان كان ضمير مخاطب فالحكم كما قال وانه لا يقدر الا مضارعا وان كان اسما ظاهرا نحو زيد أبوك عطوفا فيجوز تقديره أمرا ومضارعا فالأقسام ثلاثة طرفان وواسطة على أن الشيخ السنباوى رحمه الله كتب على هذا التفصيل الصواب أنه يصح تقدير المضارع والأمر فى كل موضع لأن المصدر المذكور مؤكد لمضمون الجملة فيقدر عامله عاما كيف أمكن ولا يفصل فى تقديره باعتبار المبتدأ إلا لو كان المصدر مؤكدا للمبتدأ نفسه فقط ﴿فان قيل﴾ ماذكره الناظم هنا من وجوب حذف عامل المؤكد مناقض لقوله وحذف عامل المؤكد امتنع ﴿فالجواب﴾ انه لا تناقض لان الموضوع مامر فى المصدر المؤكد لمضمون فعله فقط دون الفاعل وماهنا موضوع للمصدر المؤكد لمضمون الجملة واذا اختلف الموضوع فلا مناقضة ولا تعارض وانما وجب حذف العامل مع المصدر المؤكد لنفسه أو غيره لكون الجملتين دلتا عليه فكأنهما عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (وقوله انه واجب التأخير الخ) قال بعض وجوب التأخير خاص بالتوكيد الاصطلاحى الذى هو حد التوابع وأما هنا فلا يجب التأخير وقد نصوا على جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله ( كذاك ذو التشبيه بعد جمله ) (قول كدى خمسة شروط ) قيل صوابه ستة لأن من جملتها أن يكون تشبيها والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيها هو موضوع المسئلة فلا ينبغى أن يعد شرطا لكن كان من حق كدى أن يسقط قوله قبل أتى به بعد الجملة لأنه من جملة الشروط (وقوله وهو بكا الخ) هذا مبنى على أن البكاء بالمد والقصر معناهما واحد وهو الذى فى القاموس وصدر به فى المصباح ولذا قال المكودى بعد والبكا يمد ويقصر الخ والذى فى الصحاح وهو الجارى على الألسنة أن بينهما فرقا فالبكا بالقصر إرسال الدموع دون صوت وبالمد إرسالها مع صوت ولذلك يقولون المقصور للمقصور والممدود للممدود وحينئذ يشكل تمثيل الناظم لفقد الشرط الثانى عند المكودى وأجيب على هذا بأن بكاء فى الموضعين ممدود قصر الأول الذى فى الجملة للضرورة واذا لم يصح أن يكون معمولا للمصدر المذكور تعين أن يكون معمولا لفعل واجب الحذف لتضمن الكلام معناه (وقوله وذات عضله هى التى الخ) هذا مبنى على أن عضلة بفتح العين ويحتمل أن يكون بضم العين فيكون معناها الداهية يعنى المصيبة والعياذ بالله والله أعلم .

﴿ المفعول له ﴾

مناسبة ذكره عقب المفعول المطلق اشتراكهما فى كون الغالب فى كل منهما أن يكون مصدرا حتى قال الزجاج انه مفعول مطلق ( قول كدى وهو المصدر) خرج بذكر المصدر ماعدا المفعول المطلق وخرج المفعول المطلق بما بعده والأولى أن يقول هو الاسم لأمرين أحدهما لئلا يتناقض قوله وان يكون مصدرا لأنه جعل المصدر أولا من ذاتياته فيقتضى أنه لا يكون أبدا الا مصدرا وثانيا من عوارضه لأن الشرط يمكن وجوده وعدمه الثانى أنه يقتضى أنه لا يكون الا مصدرا وليس كذلك بل كونه مصدرا شرط فى صحة نصبه فقط كما يأتى وقد يكون غير مصدر كقوله تعالى:

ويشترط فى نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وأن يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلل فى الزمان وأن يتحد معه فى الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله : ( ينصب مفعولا له المصدر إن * أبان تعليلا كجد شكرا ودن )

فقوله ينصب مفعولا هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمتك لزيد وقوله إن أبان تعليلا هذا هو الشرط الثانى يعنى ان أظهر تعليلا فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست قعودا ثم مثل ذلك بقوله كجد شكرا فان شكرا مصدر وقد أبان التعليل لان معناه جد لأجل الشكر ثم نبه على الشرطين الأخيرين بقوله :

( وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا )

يعنى أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل به وأن يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أتيتك أمس لا كرامك لى غدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك اكرمتك لا كرامك لى فمثال ما استوفى الشروط قولك قمت اجلالا لك ومثاله قوله جد شكرا والمصدر مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ ومتحد خبره وقتا وفاعلا منصوبا على حذف حرف الجر أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الناظم جوازه ثم قال : ( وان شرط فقد * فاجرره باللام )

يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وانما اقتصر على اللام وان كان جره بالباء ومن والى جائزا لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر وان شرط وجوابه فاجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد ثم قال :

( وليس يمتنع * مع الشروط كلزهد ذا قنع )

يعنى ان الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لاجلالك وهذا قنع لزهد واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف

---

والارض وضعها للانام . وقد يجاب عن الاعتراض الثانى بأن مراده تعريف المفعول له اصطلاحا وهو لا يكون الا مصدرا (وقوله يشترط فى نصبه أربعة الخ) جعلها أربعة تبعا للناظم وزاد الموضح خامسا وهو أن يكون قلبيا أى من أفعال النفس الباطنة فلا يجوز جئتك قراءة العلم بالنصب لان القراءة من أفعال الجوارح والحق ان هذا الشرط مستغنى عنه بقوله متحد وقتا لان أفعال الجوارح كالقراءة هنا لا يمكن اجتماعها فى الزمان مع المعلل وهو المجىء هنا وما احتمل الاجتماع يؤول ورحم الله المكودى حيث جعل الشروط فى صحة النصب ولم يجعلها فى تحقيق ماهية المفعول له ليندفع ما قيل ان الشرط الثانى وهو العلية محل الشروط والشىء لا يكون شرطا لنفسه ولا تلتفت لاعتراض كثير على التصريح الذى جعلها كالمكودى شروطا فى صحة النصب بأن الصواب انها شروط فى تحقيق ماهيته ( ينصب مفعولا له المصدر ) (قول كدى فلو كان غير مصدر الخ) الفرق بين المصدر وغيره أن المصدر يشعر بالعلية وأما الذوات فلا تكون عللا للافعال غالبا والاولى للمكودى أن يؤخر هذه المفاهيم لقوله وان شرط فقد فاجرره باللام بان يقول ففاقد الشرط الاول كذا الخ (وقوله لان معناه جد لأجل الشكر ) أى لاجل أن تكون شاكرا لله فان شكر الله طاعته ومن طاعته الجود والصدقة فالمخاطب هو فاعل الجود والشكر وليس المراد جد لاجل أن يشكرك الناس لان فاعل الجود على هذا غير فاعل الشكر فيختل الشرط الرابع وهو الاتحاد فى الفاعل ( ودن ) يحتمل أن يكو مثالا ثانيا حذف منه المفعول له لدلالة الاول عليه أى دن شكرا ويكون أمراً من دان إذا خضع كأنه قال اخضع لاجل أن تكون شاكرا لله الذى أنعم عليك ويحتمل أن يكون تتميما للبيت ومعناه اتخذ ذلك دينا وعادة ( وهو بما يعمل فيه متحد ) (قول كدى أن يتحد زمانه وزمان الخ ) بأن يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام اسم مفعول ووقت المصدر المعلل بكسرها واحدا (وقوله كقولك أتيتك أمس الخ )هذا المثال مما اختلف فيه الفاعل أيضا فالاولى أن يعكس بأن يبدل ياء المتكلم فى لى بكاف الخطاب بان يقول لا كرامى لك (وقوله وفى هذا الوجه تقديم الخ) سبق قلم لان عامله هو متحد وهو متقدم فى نص الناظم (وقوله ومذهب الناظم جوازه ) هذا سبق قلم أيضا لانه يقتضى ان الناظم يجيز تقديم التمييز مع التصرف ولو كان العامل غير فعل كما هنا وليس كذلك لقوله: والفعل ذو التصريف نزرا سبقا (وان شرط فقد * فاجرره باللام) (قول كدى ومن والى) تبع فى زيادة الى المرادى واعترضه غير واحد بانه لم يعهد جعل الى للتعليل وظاهر قوله فاجرره انه يقال له مفعول له اصطلاحا وليس كذلك ولذا قال الموضح ومتى فقد المعلل وفى بعض نسخ الناسخ فاجرره بالحرف بدل باللام وهى أولى وان كانت عامة ولا يحتاج لجواب كدى حينئذ ثم ان كلام الناظم من باب صرف الكلام لما يليق له أى فاجرره باللام ان أمكن بحيث يظهر المصدر التعليل والا فلا نحو جلست قعودا ( وليس يمتنع * مع الشروط كلزهد ) الزهد أن يكون الانسان بما عند الله أوثق بما فى يده وقنع بكسر النون بمعنى رضى وهو المتعين فى النظم واما قنع بفتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العبد حر ما قنع أى رضى والحر عبد ما قنع أى طمع (قول كدى يعود على المفعول له ) هذا سبق قلم بل هو عائد على الجر المفهوم من اجرره باللام كما فى الذى بعده

والتقدير وليس الجر ممتنعا مع وجود الشروط وفهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولايختص ذلك بالمجرور بل هو جائز فى المجرور والمنصوب ثم قال : ( وقـل أن يصحبها المجرد * والعكس فى مصحوب أل )

يعنى ان المفعول له إذا كان مجردا من الالف واللام والاضافة يقل أن تصحبه لام الجر وان كان مقترنا بأل يقل أن لاتصحبه اللام فنحو قمت لاكرامك قليل واكرامالك كثير ونحو قمت الاكرام قليل وللاكرام كثير وفهم من سكوته عـن المضاف انه يستوى فيـه الوجهان والهاء فى يصحبها عائدة على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال :

( وأنشدوا * لاأقعدالجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمـر الاعداء )

والشاهد فى الجبن المفعول لاجله والجبن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلق بالجبن والهيجاء الحرب والزمر الجماعات وقد جمع العجاج بين نصب الاقسام الثلاثة فقال : يركب كل عاقر جمهور * مخافة وزعل المحبور * والهول من تهول الهبور

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

المفعول خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفعول فيـه وظرف قوله : ( الظرف وقت أو مكان ضمنا * فى باطراد كهنا امكث أزمنا )

قسم الظرف الى زمان ومكان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا فى ماليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبنى موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فانه غير ظرف

---

وكذلك يوجد فى بعض نسخه وهو صريح تقديره بعد ( وقوله انه يجوز تقديم المفعول له الخ ) رده الأزهرى فى معربه وقال ان الحكم فى نفسه صحيح لكن فى هذا المثال لايصح لان الخبر الفعلى لايجوز على مذهب الجمهور تقديمه على المبتدأ فأحرى معموله فالصواب انه ضرورة وانما يجوز لوقال ذا لزهد قنع ولم أر أحدا تنبه لماقاله فى هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقا وقد وقف على كلام المعرب غير واحد وسلمه ﴿ قلت ﴾ الذى ذكره كدى وغيره من أنه يؤخذ من المثال جواز تقديمه على عامله صحيح وكون التقديم على المبتدأ لضرورة أم لا شىء آخر منصوص عليه لغير واحد فى غير موضع على أنه قد مر عن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا اذا كان غير ظرف أو عديله فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا وقد مر الاعتراض على المعرب بنقله الجواز فى التصريح بنفسه ( وقل أن يصحبها المجرد ) ( قول كدى وفهم من سكوته ) مراده بالسكوت انه لما لم ينص على القلة والكثرة فيه كما نص على غيره علمنا بناءه على الاصل وهو جواز الوجهين على السواء ( وأنشدوا لاأقعد ) لم يدخل الناظم فى الالفية من شواهد العرب الا هذا البيت بخلاف الكافية فانه كثيراً مايدخل فيها شواهد من كلام العرب فلذلك كثرت أبياتها ولم يدر قائل هذا البيت لكن الناظم حجة وحفظه وسمعه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والهيجاء الحرب يمد ويقصر ولو هذه للمبالغة فلاجواب لها لفظا لدلالة ماقبله عليه وقيل لاجواب لها أصلا ومعنى توالت تتابعت ( قول كدى والشاهد فى الجبن المفعول لاجله ) حيث جاء منصوبا مـع كونه مقرونا بأل ( وقول كدى وعن متعلق بالجبن ) الاولى انه متعلق بأقعد لان الفعل أصل فى العمل ( وقوله وقد جمع العجاج الخ ) اسمه عبد الله بن رؤبة التميمى البصرى تابعى وهذا الشعر من مشطور الرجز وفاعل يركب عائد على الصيد وكل بالنصب مفعوله والعاقر الكدية العالية من الرمل الذى لاينبت شيئا وجمهور بضم الجيم معناه كثير ومخافة مفعول لاجله أى لاجل الخوف وزعل بالنصب معطوف على مخافة والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول معطوف على مخافة وتهول تفعل من الهول والهبور جمع هبير كما فى شرح الشواهد والهبير الموضع المنخفض من الارض وهو مكمن الصائد والمعنى أن حمار الوحش أوغيره من أنواع الصيد يركب ويقصد الاماكن العالية ذات الرمل بحيث إذا أتاه الصائد يهرب ويكثر الغبار فلا يراه لاجل الخوف وماعطف عليه والشاهد فى نصب مخافة وزعل والهول وهو من باب التدلى فالاول مجرد كثير والثانى مضاف على هذا السؤال والثالث مقرون بأل قليل والله اعلم

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

لما مر أن من شرط المفعول له المصدرية وكان المصدر هـو الحدث وقـد تقرر أنه لابد للحدث من زمان ومكان يقـع فيهما ناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه ( قول كـدى وفيه متعلق بالمفعول ) ليس مراده ان فيه هو النائب عن الفاعل بل النائب ضمير يعود على الفعل أى الحدث المأخوذ من لفظ المفعول والتقدير هذا باب الشىء الذى فعل الفعل فيه أى جعل الحدث فيـه فقولك ضربت زيدا عندك أو يوم الجمعة الفعل هـو الضرب وقع فى مكان المخاطب أو فى يوم الجمعة ( وقوله ان لهذا النوع الخ ) هذا على ما للبصريين وسماه الكسائى وأصحابه صفات وسماه الفراء محلا وهو اصطلاح ولا مشاحة فيه ثم ان الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر وإن ملء وعاء وأشار الناظم إلى تعريفه اصطلاحا بقوله ( الظرف وقت أو مكان ضمنا * فى )

فإنه لا يطرد نصبه مع سائر الافعال فلا تقول صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف وفى نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز وإليه ذهب الناظم الثانى أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعد بنفسه الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثانى والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ان كان ظرفا فهو داخل فى الظروف وان كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج أيضا إلى قيد الاطراد لانه ليس على معنى فى وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافا للشارح فان نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظى ولا يخرجه ذلك عن معنى فى وهذا هو الذى اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزمنا جمع زمان على اسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضمنا فى موضع الصفة لوقت أو مكان وألفه للتثنية وفى مفعول ثان لضمنا وهو على حذف مضاف أى ضمنا معنى فى وباطراد متعلق بضمنا ثم قال :

( فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان وإلا فانوه مقدرا )

بين فى هذا البيت أن حكم الظرف النصب وان الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما فى معناه نحو قعدت أمامك وسرنى قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم ويكون مقدرا وأطلق فى المقدر فشمل المقدر جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبا إذا وقع خبرا لذى خبر أو صفة أو صلة أو حالا ومظهر اخبر كان مقدم وان حرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهرا

---

( وقوله كدى بعد اسقاط الخافض الخ ) فالاصل دخلت فى الدار فحذف الخافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينتصب المجرور كقوله تمرون الديار الاصل بالديار ( وقوله فلا يحتاج إلى قيد الاطراد ) بل تكون زيادته على القول الثانى حشو الخروج اسم المكان المختص بقوله ضمنا فى ولذا قال المكودى بعد فى هذا لانه ليس معنى فى وأما على القول الثالث فيكون مضرا لانه يخرج به اسم المكان المذكور مع أن المقصود دخوله فى الحد ( وقوله لانه ان كان ظرفا الخ ) هذا راجع للقول الثالث ( وقوله وان كان مفعولا به الخ ) هذا راجع للقول الثانى فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس ( وقوله خلافا للشارح ) حاصل ماللشارح أنه اعترض زيادة والده باطراد من وجهين أحدهما أنه مضر على القول الثالث عند كدى وقد علمت وجه الضرر وحشو على القول الثانى والاول عنده أما على الثانى فظاهر لما مر وأما على الاول فلان اسم المكان المختص خارج بقوله أيضا ضمنا لان المفعول به الحقيقى ليس على تقدير حرف أصلا فما جرى مجراه كاسم المكان هنا يكون مثله واعترضه المكودى بما حاصله ان اعتراضه من غير الوجه الذى قصد الناظم وذلك ان الناظم ذهب فى اسم المكان المختص على القول الاول فقيد الاطراد محتاج اليه لاخراجه وما اعترضه به ولده بأن ما جرى مجرى المفعول به ينزل منزلة المفعول به فلا يقدر حرف فيهما فيكون خارجا بقوله ضمنا فى يدفع بأن ما اعترض به حكم لفظى وصناعى وكونه مضمنا معنى حرف كما هنا حكم معنوى فالجهة منفكة لعدم توأردهما على محل واحد ﴿ قلت ﴾ رد ما فرق بين المكودى غير واحد بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن بقى بعد سقوط فى على معنى وقوع الفعل فيه لاعليه كان منصوبا حينئذ على الظرفية لصدق حقيقة الظرف عليه وكان القول الاول عين الثالث وكانت زيادة باطراد مضرة أيضا مفسدة فيكون غسل دم بدم * الوجه الثانى مما اعترض به أن هذا القيد مفسد لان كثيرا مما اتفق على ظرفيته لايطرد نصبه بجميع الافعال على معنى فى فان المقادير كالفرسخ والبريد لاتنصب إلا بالأفعال الدالة على السير إذ لا يقال جلست ولا صليت فرسخا والذى صيغ من المصدر لا ينصب قياسا إلا بما اجتمع معه فى المادة فبان بهذا صحة اعتراض الشارح ان قول الناظم باطراد حشو مفسد وهناك اعتراضات على الناظم وأجوبة مذكورة فى حواشى التوضيح للوالد ( وقوله جمع زمان ) هكذا فى غالب النسخ بألف بعد الميم والاولى ما فى بعض النسخ جمع زمن بدون ألف كجمل لان جمع فعل بدون ألف على أفعل قليل وجمع فعال كمكان عليه شاذ وحمل الناظم على القليل أولى من حمله على الشاذ ( وقوله على إسقاط حرف الجر ) سبق قلم لان الظرف لا يقال فيه إنه منصوب على إسقاط حرف الجر ويؤخذ من مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله كما يؤخذ منه جواز عمل عامل واحد فى ظرفين واعترض قول الناظم ضمنا فى بأنه يقتضى أن الظروف كلها مبنية لان الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبنى فالاولى عبارة النحاة بقولهم على تقدير فى وما يقال الحرف المقدر قد يذكر وهنا لا يصح ذكره فلذلك عبر بالتضمين يقال عليه إن المقدر قد يجب أن لا يذكر كفاعل أفعل فانهم يقولون إنه مقدر فيه مع أنه لا يجوز ذكره ( فانصبه بالواقع فيه مظهرا ) ( قول كدى من أفعل أو ما فى معناه ) أشار بهذا إلى أن عبارة الناظم لا تصح إلا بتأويل بأن يقال فانصبه فاللفظ الدال على المعنى الواقع فيه وإلا فبقاء عبارة الناظم على ظاهرها لا يصح لان الواقع فى كلامه هو الحدث وهو معنى من المعانى وقد نصبوا على أنه لا ينصب إلا باللفظ ( وقوله إذا وقع خبرا لذى خبر الخ ) مثال الخبر زيد عندك ومثال الصفة مررت بطائر فوق غصن ومثال الصلة جاء

والفاء جواب الشرط ثم قال : ( وكل وقت قابل ذاك ) يعني أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها مادل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ماليس بمبهم كاسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والمعدود وانما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط ﴿ فان قلت ﴾ ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص ﴿ قلت ﴾ من قوله بعدوما يقبله المكان الامبهما وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم وليس فى مقابلة المبهم إلا المختص وكل مبتدأ وقابل خبره وذا إشارة الى النصب على الظرفية ثم قال : (وما * يقبله المكان إلا مبهما) يعني أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم وفهم منه أن المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ماليس كذلك ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال :

( نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كمرمى من رمى )

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى بها الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال الثانى المقادير نحو فرسخ وميل وبريد الثالث ماصيغ من الفعل كمرمى ومذهب وظاهر قوله كمرمى من رمى ان مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولايبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلست أمامك وخلفك وسرت ميلا وفرسخا وأما ماصيغ من الفعل فلاينصبه إلا مااجتمع معه فى الأصل وإلى ذلك أشار بقوله :

---

الذى عندك ومثال الحال رايت الهلال بين السحاب ( وكل وقت قابل ذاك ) (قول كدى ويوم ) جعل يوما من المبهم فيكون حينئذ مرادا به مطلق الزمان مثل قوله تعالى : وآتوا حقه يوم حصاده . وهو أحد اطلاقات أربعة فى يوم وباقيها مختص الاستعمال الثانى أن يكون مقابلا لليلة نحو قوله تعالى : سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام . الثالث مدة القتال نحو قوله تعالى : ويوم حنين . الرابع الدولة نحو قوله عزوجل : وتلك الأيام نداولها بين الناس . ( وقوله وانما استأثرت الخ ) بمعنى اختصت وانفردت وكان ينبغى له أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من الكلام على ظروف المكان فهناك يتوجه ذكر الفرق ( وقوله بصيغته وبالالتزام ) هكذا فى غالب النسخ وهو الصواب لماتقرر أن الفعل فى نفسه له مدلولان الحدث والزمان وذلك الحدث الذى دل عليه لابدله فى نفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة شيئين واحدهما التزام الزمان والمكان فيكون حينئذ الفعل دل على الزمان مرتين مرة بنفسه ومرة بواسطة الحدث وأما المكان فلم يدل عليه إلا بواسطة الحدث فدلالته على الزمان أقوى وماقاله أقوى بين وقول بعض لم يظهر له معنى وقال والصواب النسخة التى فيها بصيغته من دون ذكر والالتزام أو النسخة التى فيها لابالالتزام بالنفى سهو ظاهر ( وما * يقبله المكان إلا مبهما ) (قول كدى لايقبل) أشار بهذا إلى أن ما فى قول الناظم ومايقبله نافية حيث فسرها بلا ( قوله الظرفية ) أى النصب عليها وهو تفسير للضمير فى قوله يقبله العائد على النصب المأخوذ من قوله فانصبه بالواقع الخ والمكان فى النظم بالرفع فاعل يقبل ومبهما حال من الكاف لأنه فى الأصل صفة له وهو الذى قرر به كدى ( نحو الجهات والمقادير ) ( قول كدى فذكر للمبهم ثلاثة الخ ) جعل الأنواع الثلاثة من المبهم اعتبارا بظاهر النظم وهو صحيح فى الأول والثانى على رأى باطل فى الثالث أما الجهات فمبهمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى آخر الدنيا وهكذا يقال فى الأربعة الباقية وأما فى الثانى وهو المقادير جمع مقدار وهو مادل على مساحة مضبوطة لاتقبل الزيد والنقص فالجمهور على أنه من المبهم فالميل بكسر الميم يختلف ابتداؤه وانتهاؤه لايخص موضعا بل من أى موضع أردت أن تبتدىء فلك ذلك والحق مافى شرح الشذور لابن هشام أنه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لايختص ببقعة بعينها ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم ولذا لم يجعله هنا فى التوضيح من المبهم بل جعله من الشبيه به فقال وكأسماء المقادير وأما الثالث وهو ماصيغ الخ فهو مقابل للمبهم كما عليه الموضح والشارح وغيرهما وعليه فيشكل جعل الناظم له من المبهم ويمكن دفع الاشكال بأن يجعل قول الناظم وماصيغ معطوفا على مبهما والعطف يقتضى المغايرة فيؤخذ منه ان هذا القسم غير مبهم وهذا ان جعلنا مانكرة موصوفة وان جعلناها موصولة فلا يصح لأن مبهما حال والمعطوف على الحال حال وما معرفة لاتكون حالا وحقق بعض ظاهر ماللناظم ( وقوله ويعنى به الجهات الست ) جعلت ستا باعتبار الشخص الكائن فيها ( وقوله أن يحمل الفعل الخ ) المراد بالفعل المصرح به فى قول الناظم من الفعل ولما استشعر كدى ان حمله على الفعل اللغوى يبعده قوله بعد من رمى دفع هذا الاشكال بأن جعله على حذف مضاف أى من مصدر رمى ليوافق ماقبله ولقوله وكونه أصلا لهذين انتخب وقد يقال لاحذف بل يقرأ مرمى بالإضافة إلى من بفتح الميم فيكون التقدير كرمى الشخص الذى

( وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع )

يعنى أن شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا وشمل قوله لما فى أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأعجبنى جلوسك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيسا أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه وان ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم زيد منى مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل فى هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه فى أصله ولو عمل فى مزجر زجر وفى مقعد قعد وفى مناط ناط لكان مقيسا وشرط مبتدأ وذا اشارة إلى الظرف المشتق ومقيسا خبر كون وأن وما بعدها خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفا أو فى موضع الصفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ماوفى ومع متعلقان باجتمع ثم قال :

( وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم )

يعنى أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى يسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبنى يوم الجمعة ونظرت الى مكانك وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها الا الى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فانه لا يستعمل الا ظرفا نحو جلست عندك أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى فى الاصطلاح غير متصرف وما موصولة ويرى صلتها والظاهر انها قلبية والمفعول الأول مستتر فى يرى وظرفا مفعول ثان بيرى ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره لذى وظرفية مفعول بلزم أو شبهها معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم احدى هذين النوعين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها وأو على هذا للتقسيم ومن الكلم متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقا بلزم ويكون الكلم واقعا على الظروف التى تستعمل ظروفا أو شبهها ثم قال :

---

رمى والفعل المصرح به على كل حال لغوى ومرمى اسم لمكان الرمى ( وشرط كون ذا مقيسا ) ( قول المكودى اجتمع معه فى الأصل الخ ) حمله على هذا لا يصدق بما إذا كان ظرفا لمصدره نحو أعجبنى قعودك مقعد زيد مع انه داخل وأجاب السيوطى بأن المصدر يفهم بالأحروية والأولى أن يقال المراد بالأصل حروف المادة فيصدق بالمصدر وغيره ( وقوله مزجر الكلب ) أى من زاجره فى التوسط واستقر مقعد القابلة من النفساء فى القرب واستقر مناط الثريا من الدبران فى البعد ومزجر بكسر الجيم لا غير اذ هو المسموع من كلام العرب ( وقوله ولو عمل فى مزجر زجر الخ ) أى من مثال آخر لا فى هذا المثال نفسه كما يوهمه التصريح ﴿فان قيل﴾ ماذكره الناظم هنا مخالف لقوله سابقا فى الحد باطراد اذ معناه مع اطراد نصبه بسائر العوامل وليس كذلك اذ عامله هنا مخصوص ﴿قلت﴾ قد مر أن زيادة باطراد بالنسبة الى هذين مفسدة ( وقوله وذا إشارة إلى المصدر الخ ) سبق قلم بل هو اشارة الى النوع الثالث وهو اسم المكان المشتق من المصدر وفى بعض النسخ المصححة اشارة الى الظرف المشتق وهو صواب ( وما يرى ظرفا وغير ظرف ) ( قول كدى وغير ظرف أخرى ) بأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا ( وقوله البتة ) البت فى اللغة القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله فى الصحاح وهمزته همزة قطع كما نص عليه غير واحد لكن رده محشى القاموس وقال لا موجب لقطع الهمزة ولا نقل يعضده ولا قياس يساعده ( وقوله وقط ) اسم لما مضى من الزمان فقولك مافعلته قط بمعنى من أول خلق الله اياى إلى الآن وهى مبنية لتضمنها معنى حرفى الابتداء والغاية وهى من والى وبنيت على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وقد تبنى على الفتح والكسر ( وقوله وعوض ) اسم لما يستقبل من الزمان فقولك لا أفعله عوض بمعنى من الآن إلى آخر الدهر وبنيت على حركة لما ذكر فى قط وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ومحل البناء إذا لم تضف والا أعربت ( وقوله والمراد بشبهها الجر بمن ) انما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية الى الجر بمن من المتصرف لأن من كثرت زيادتها فلم يتعدها والظروف التى لا تتصرف وتجر بمن خمسة جمعتها فى قولى:

خمس ظروف خصصت جرا بمن * قبل وبعد مع وعند ولدن

( وقوله ويجوز أن تكون ما شرطية ) لا يصح لانها لو كانت شرطية لجزم الفعل وهو يرى بعدها نعم تكون شرطية على مذهب من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة فى المعتل لكنه ضعيف وقد أمكن غيره فلا حاجة لدعواه ( وقوله واقعا على من ) أى على حذف مضاف تقديره على مجرور من لأنه هو المراد بقوله أو شبهها ( وقوله ويجوز أن يكون متعلقا الخ ) هذا هو الذى يظهر لأنه لا يحتاج معه الى حذف مضاف والتقدير على هذا الذى لزم من الكلم ظرفية أو شبهها غير

( وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر )

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك فى قوله : يكثر ونيابته عنهما هى من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيك طلوع الشمس وخفوق النجم أى وقت طلوع الشمس ووقت خفوق النجم والاشارة بقوله ذاك الى نيابة المصدر عن الظرف .

﴿ المفعول معه ﴾

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال :

( ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سيرى والطريق مسرعه )

يعنى أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سيرى والطريق أى مع الطريق وتالى الواو مفعول لم يسمى فاعله بينصب ومفعولا حال منه ومسرعا حال من الياء فى سيرى ثم قال : ( بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق )

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينتصب بين فى هذا البيت الناصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الاشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبه الفعل الماء مستو والخشبة وأعجبنى استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو اشارة الى مذهب عبد القاهر الجرجانى أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها فى قوله : تكون واياها بها مثلا بعدى * وذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما

وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والاحق أفعل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو فى القول المختار :

---

متصرف وإذا كان الذى يخرج عن الظرفية الى حالة تشبهها يقال فيه غير متصرف فأحرى الذى لا يخرج منها أصلا وهذا معنى الوجه الأول باعتبار المضاف المقدر وعلى كل فلا يحتاج الى تكلف من جعل الكلام مبتدأ وغير ذى مبتدأ ثان والذى خبر عن الثانى ومن بدل من شبهها ( وقد ينوب عن مكان مصدر ) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله الظرف وقت لأنه من تمامه ولذا قدمه الموضح تنكيتا عليه ( قول كدى الا أن نيابته عن ظرف الخ ) وجه ذلك أن ظرف الزمان والمصدر الذى هو الحدث أخوان فى كون الفعل يدل عليهما دل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته وانما يدل على المكان بدلالة الالتزام العقلى الخارجى ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام على أن الفعل يدل أيضا على الزمان بالالتزام ولا يلزم من الكثرة القياس ولا من القلة عدمه بل كل منهما غير مقيس والله أعلم .

﴿ المفعول معه ﴾

جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين أحدهما أنه لا يقال له مفعول الا بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف غيره الثانى أن غيره من المفاعيل قياسى اتفاقا وهذا قيل فيه سماعى وقيل قياسى وهو الصحيح ( قول كدى هو الاسم ) خرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب بناء على أن الجنس يخرج ( وقوله المنتصب ) أى الفضلة فليس حينئذ حكما واحترز به من العمدة نحو اشترك زيد وعمرو ( قوله المذكور بعد الواو ) احترز به من نحو جئت مع عمرو واشتريت الفرس بلجامه ﴿ لا يقال ﴾ ان هذين ونحوهما خرجا بقوله المنتصب ﴿ لأنا نقول ﴾ قد علمت انه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة وهما من الفضلة ( وقوله التى بمعنى مع ) احترازمن نحو رأيت زيدا وعمرا قبله أو بعده ( وقوله من غير تشريك فى الحكم ) الكلام على حذف مضاف أى من غير اشتراط تشريك فى الحكم والمعنى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد الواو مشاركا لما قبلها فى الحكم بل قد يوجد الاشتراك كما فى سرت والجيش بالنصب أى معه وقد لا يوجد كقولك سرت والطريق وبتقدير مضاف يسقط اعتراض كثير على المكودى على ظاهره ( وقوله وقد استغنى الناظم عن الحد ) أى عن تمامه والا فقد ذكر الناظم بعضه ( بما من الفعل وشبهه سبق ) ( قول المكودى انه لا يعمل فيه العامل المعنوى ) ليس المراد بالمعنوى الاصطلاحى وهو الابتداء والتجرد وانما المراد به ان الاسم إذا كان شبيها بالفعل فى معناه وحروفه كاسم الفاعل قيل له عامل لفظى وان تضمن معناه دون حروفه فمعنوى وذلك كاسم الاشارة وحينئذ فلا اشكال فى تمثيل المكودى للمعنوى باسم الاشارة ( وقوله لا يتقدم على عامله ) فلا يقال والطريق سرت اتفاقا وعلة المنع أن الواو أصلها العطف فكما لا يتقدم المعطوف على العامل فكذلك لا يتقدم المفعول معه هنا على العامل ( وقوله فى قوله تكون واياها الخ ) هذا عجز

ثم قال : ( وبعدما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب )

يعني انه يجوز نصب مابعد الواو اذا تقدمها كيف أوما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصعة من ثريد وما أنت وزيدا والتقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب ان بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ماقبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل * ثم ان الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يترجح عطفه على النصب على المعية وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد أشار الى القسم الأول بقوله :

( والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق )

يعني ان أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجح العطف لانه لاضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وان يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ماتقدم عليه لان الخبر مقدم في التقدير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

---

بيت من الطويل وصدره * فآليت لاأنفك أحذو قصيدة * وقائله أبو ذئيب الهذلى من قصيدة يخاطب بها ابن أخته خالدا لما بعثه رسولا لمحبوبته فأفسدها عليه وردها لنفسه وآليت بمعنى حلفت وأنفك مضارع انفك من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها وجملة احذو خبرها وهو بالذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل اذا سويت أحدها على الآخر ويحتمل أن يكون بالمهملة فيكون من أفعال الشروع (١) وعلى كل حال فهو مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع منها الاستثقال لانها لام الكلمة وفاعلها أو اسمها عائد على المتكلم وقصيدة مفعول على الأول وخبر على الثاني والشاهد في واياها فانه لو كان الواو هو العامل لقال وها بالضمير المتصل اذ سائر الحروف إذا عملت في الضمير لا يكون الا متصلا نحو بك وانك لانه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله فلما أتى بالضمير منفصلا علم انها غير عاملة فبان بطلان ما للجرجاني (فان قيل) الناظم عبر بالأحق اسم تفضيل المقتضى ان ما للجرجاني حق مع ان الذي قرر به المكودي وغيره ان ذلك باطل (فالجواب) ان الناظم قصد ان يتلطف مع الشيخ عبد القاهر الجرجاني لانه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم سيدنا علي كرم الله وجهه فانه أول من بدأ تدوين النحو الثاني سيدنا الامام الشافعي رضي الله عنه دون الأصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون المعاني والبيان وكان من الأئمة المشهورين بالدين والصلاح وألف الكتابين دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة توفى رحمه الله سنة أربع وسبعين وأربعمائة ومن شعره اذ وقعت له نكبة :

كبر على العلم ياخليلي * ومل الى الجهل ميل هائم

وعش حمارا تعش سعيدا * فالسعد في طالع البهائم

والحق ان اسم التفضيل في النظم على بابه وان قول الجرجاني حق الا ان مافي النظم أحق منه وما ردوا به عليه من انفصال الضمير في واياها يرد على الناظم نفسه اذ نص بعد على ان العامل في المستثنى هو الا وهو اذا كان ضميرا لا يكون الا منفصلا نحو ماضربت الا اياك فما كان جوابكم فهو جواب عن الجرجاني (وبعدما استفهام أو كيف نصب) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له أنت قلت لا بد من تقديم فعل أو شبهه يكون ناصبا للمفعول معه ووجدنا العرب نصبوا من دون تقديم ماذكر فقال وبعد الخ ولذا قال الموضح فان قلت الخ (قوله كدى والتقدير كيف تكون الخ) خص العامل بالكون تبعا لظاهر النظم التابع لظاهر عبارة سيبويه والحق ان العامل يقدر كونا وغيره ولذا اقرره الموضح كونا وغيره (وقوله وكان المقدرة ناقصة) الأولى وتكون لانه هو المقدر لا الماضي واسمها ضمير مستتر وكيف أو ماخبرها وكون تكون ناقصة أحد قولين والمشهور انها تامة وكيف حال وما مفعول مطلق فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلا بارزا بعد ان كان مستترا متصلا لقوله في الكافية :

وعامل الضمير مهما حذفا * فان فصله لديهم ألفا

(وقوله ثم ان الاسم الخ) هذه التوطئة في نفسها صحيحة لانه قيد بالاسم الصالح للمعية والصالح لها ليس فيه الا الأوجه الثلاثة كما ذكر لكن المناسب لتعميم الأقسام أن يقول ثم ان الاسم الواقع بعد الواو على خمسة أقسام واجب الرفع نحو اشترك زيد وعمرو وراجح الرفع وراجح النصب وواجب النصب وممتنعهما معا وقد تكلم على الأقسام الأربعة المذكورة آخرا منطوقا لفا ونشرا مرتبا وعلى الخامس الذي هو الأول بمفهوم بعض القيود المستفاد من المثال الذي هو سيرى والطريق وهو أن يكون فضلة (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) (قوله كدى لانه لاضعف فيه)

---

(١) (قوله فيكون من أفعال الشروع) كذا في الأصل غير وهو صحيح اذ لم نجد في كتب النحو ولا في كتب اللغة ان حذا من أفعال الشروع على أنه يلزم عليه في مثالنا الاخبار بالقصيدة عن المتكلم باعتبار الأصل وهو خطأ صراح فالصواب الاقتصار على الوجه الأول وعلى الاحتمال الثاني يفسر احذو بأغنى كما هو أحد معانيه فليحرر اه .

(والنصب مختار لدى ضعف النسق)

يعنى ان النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد لكان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار الى القسم الثالث بقوله : (والنصب ان لم يجز العطف يجب) يعنى ان نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو مالك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار وسيأتى فى باب العطف ان شاء الله تعالى والاخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوى نحو جلست والحائط وسرت والطريق لانه لا يصلح للمشاركة ثم ان مالا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولا معه كما تقدم وقسم يمتنع أن يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمر والى ذلك أشار بقوله : (أو اعتقد اضمار عامل تصب) يعنى اذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا * حتى شتت همالة عيناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد اضمار عامل فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل : فاجمعوا أمركم وشركاءكم . فيمتنع العطف فى شركاءكم لان أجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أى مع شركائكم أو يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ ويجب خبره أو اعتقد معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لان يجب فى معنى أوجب وتصب مجزوم على جواب الأمر ثم قال:

---

أى صناعة وللتناسب بين الاسمين فى كون كل منهما مرفوعا (والنصب مختار) (قول كدى ضعيف) لقول الناظم فى باب العطف: وان على ضمير رفع . الى أن قال وضعفه اعتقد (والنصب ان لم يجز العطف) (قول كدى لمانع لفظى الخ) سيقول الناظم وعود خافض البيتين (وقوله وفى جعل هذا المثال الخ) لا معنى للاعتراض على الشارح هنا لانه قيد الامتناع بقوله عند الجمهور ولم يراع مذهب الناظم وبه مثل الموضح ﴿لا يقال﴾ هذا المثال وشبهه لا يصح ان يقال الاسم الواقع بعد الواو فيه مفعول معه لعدم تقدم فعل وما يجرى مجراه فيما مر ﴿لانا نقول﴾ لما اشتمل على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان من افراد قوله وبعد ما استفهام الخ (وقوله نحو جلست والحائط الخ) علة المنع هنا أن العطف يقتضى التشريك فى المعنى والحائط والطريق لا يتصفان بالجلوس ولا بالسير ﴿فان قلت﴾ المانع اللفظى هنا موجود أيضا وهو العطف على الضمير المتصل من غير فاصل ﴿فالجواب﴾ ان كلامنا فى مانع العطف الذى يوجب المفعولية وهو انما يرجحها ولهذا انما اعتبر فى نحو هذا المانع المعنوى دون اللفظى ورحم الله الموضح حيث لم يمثل بما ذكر ومثل بمات زيد وطلوع الشمس الذى ليس فيه الا المانع المعنوى (وقوله ثم ان مالا يجوز الخ) ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه لئلا يكون فيه تناقض وتقسيم الشىء الى نفسه وغيره (أو اعتقد اضمار عامل تصب) (قول كدى كقول الشاعر علفتها الخ) البيت من الرجز أو من الكامل المختوم بحذف أول حرف من الجزء الأول وضمائر المؤنثة الغائبة فى علفتها وما بعدها للدابة المحدث عنها ويروى شتت ويروى غدت ومعناهما واحد وهمالة حال وعيناها فاعل شتت والشاهد فى ماء فلا يصح فيه العطف لان الماء لا يعلف ولا النصب على المعية لان العلف والماء لا يكونان دفعة فهو معمول لمحذوف وهو قول الفراء والفارسى وذهب غير واحد الى أنه لا حذف وان العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معا فيؤول علفتها بناولتها (وقوله لا ينصب الا الأمر) أى المعانى ولا ينصب الذوات والأعيان فلا تقول أجمعت زيدا (وقوله ويجوز نصبه على المعية الخ) ﴿فان قيل﴾ يلزم عليه كونه معمولا لأجمعوا المذكور الذى هو أمر من أجمع بمعنى عزم لقوله سابقا بما من الفعل الخ فما فروا منه وقعوا فيه ﴿فالجواب﴾ ان محل المنع المذكور اذا نصبه على انه مفعول به وأما اذا نصبه على كونه مفعولا معه كما هنا فيجوز إذ المفعول معه بمنزلة الظرف الذى ينصبه كل فعل متعد ولازم (وقوله تقديره وأجمعوا الخ) من أجمع بمعنى ضم المفترق والأولى أن يقدر بدل واجمعوا وادعوا إذ قرىء به وهو المناسب * ثم اعلم ان المتعين فى تقرير النظم الاحتمال الأول لأمور منها ان الناظم يكون أفاد بكل شطر فائدة وصورة مستقلة وما يقال عليه انه على هذا الحمل تكون صورة الحمل الثانى عند المكودى باقية عليه يجاب عنه بانها معلومة إصالة إذ الأصل جواز الوجهين ومنها ان يجب فى الشطر الأول يكون على بابه وتكون أو فى أو اعتقد للتنويع اذ ما قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك ومنها موافقة توطئته المتقدمة على قوله والعطف ان يمكن الخ (وقوله وأو للتخيير وجاز عطف الخ) لا تكون أو للتخيير ويأتى ما ذكر بعد الا على الاحتمال الثانى وقد علمت ما فيه على أن

﴿ الاستثناء ﴾

الاستثناء هو الاخراج بالا أو باحدى أخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف فالحرف إلا وهى الأصل فى أدوات الاستثناء لأن غيرها يقتدر بها ولذلك بدأ بها فقال : ( مااستثنت إلا مع تمام ينتصب ) يعنى ان المستثنى بالا ينتصب إذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا والمنفى نحو ما قام أحد الا زيدا إلا أن الأول واجب النصب والثانى فيه تفصيل واليه أشار بقوله :

( وبعد نفى أو كنفى انتخب  إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع )

يعنى ان المستثنى بعد النفى أوما أشبهه وهو الاستفهام والنهى إذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحد الا زيد بالرفع وما مررت بأحد الا زيد بالجر أحسن من ما قام أحد الا زيدا وما مررت بأحد الا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعا فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد الا حمارا وأما بنو تميم فيجوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله : ( وعن تميم فيه ابدال وقع ) يعنى ان بنى تميم يجيزون فى المنقطع الابدال فيقولون ما فيها أحد الا وتد ومنه قوله : وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس وما فى قوله مااستثنت الا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره استثنته ومع متعلق باستثنت وينتصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون

---

هذا الاعراب يلزم عليه أمران أحدهما حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ثانيهما وقوع ماهو بمعنى الطلب خبرا والأول ممنوع والثانى خلاف الاكثر ولو جعل يجب باقيا على معناه جواب الشرط وهو وجوابه خبر المبتدإ لسلم من ذلك لكن يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر وقد منعه ابن مالك تبعا للبيانيين وأجازه ابن الصفار والله أعلم .

﴿ الاستثناء ﴾

مناسبة ذكره عقب المفعول معه أمران أحدهما اشتراكهما فى كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهى الواو فى الأول وأدوات الاستثناء فى الثانى ثانيهما ان الجوهرى جعله من جملة الفاعيل وسماه مفعولا دونه ثم انه عبر بالاستثناء الصدر على عادته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى إذهو الذى ينصب والاستثناء لغة مطلق الاخراج واصطلاحا عرفه المكودى بقوله هو الاخراج بالا الخ والمراد بالاخراج بالنسبة للسامع وبيان ذلك انه إذا قال المتكلم قام القوم توهم السامع ان المتكلم أطلقه على ما يشمل زيدا فاذا زاد الا زيدا علم السامع ان المتكلم لم يقصد ادخال زيد فى القوم بل هو خارج لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم لأنه لم يقصد دخول زيد فى القوم حتى يحتاج إلى اخراجه والا كان فيه تهافت بأن يكون قصد أولا دخوله وثانيا خروجه ولذلك زاد الأزهرى فى شرح الآجرومية ما لولاه لدخل فى الكلام السابق أى لتوهم السامع دخوله الخ ثم الاخراج جنس يصدق بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتلوا الذمى ان حارب وبالاستثناء ( وقوله بالا الخ ) مخرج لما عدا المستثنى ( ما استثنت الا مع تمام ينتصب ) قدم الناظم الكلام على التام لأنه أنسب للباب المعقود للمنصوبات وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه ( قول كدى وشمل الموجب الخ ) ﴿ فان قلت ﴾ حيث حمل النصب فى النظم على الواجب وغيره فمن أين يؤخذ وجوب نصب الموجب التام ﴿ فالجواب ﴾ كما قيل انه لما ذكر الاتباع فى غير الموجب علمنا ان الموجب يجب فيه النصب والأولى أن يحمل النصب فى النظم على الواجب ويكون فى كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير مع تمام وايجاب يدل عليه قوله وبعد نفى وفى ناصب المستثنى أقوال ثمانية أصحها ان الناصب الا وهو الذى يؤخذ من قول الناظم ما استثنت الا مع قوله بعد كالا عدما ومع قوله وألغ إلا ( قول كدى اختير اتباعه ) أى للمستثنى منه على انه بدل بعض من كل عند البصريين والضمير مقدر أو يقال قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير أو على انه عطف نسق على ما للكوفيين لأن الا عندهم حرف عطف فى خصوص هذا الباب ( وعن تميم فيه ابدال وقع ) ( قول كدى ومنه قوله وبلدة الخ ) البيت من الرجز وقائله عامر على الأصح ابن الحرث النميرى والواو واو رب وقوله بلدة مجرور بها أو برب محذوفة على الخلاف وأنيس اسم ليس وبها خبرها واليعافير فالرفع بدل من أنيس بدل بعض من كل جمع يعفور ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء كبيض وبيضاء الابل البيض التى يخالط بياضها شقرة والشاهد فى رفع اليعافير والعيس على البدلية مع كون الاستثناء منقطعا وهى لغة تميم ومحل جواز النصب والبدل عند تميم أن كان يصح تسلط العامل على ما بعد الا والا تعين النصب كما بين ذلك الموضح (وقوله ويصح تقديره مجزوما الخ )

وانتخب فعل أمر واتباع مفعول بانتخب وبعد نفي متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنيا للمفعول فيرتفع به اتباع على انه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وانصب ما انقطع وماموصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقا بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير ابدال اشعار بقلة ابداله عند تميم ثم قال :

( وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ) يعني ان المستثنى إذا كان مقدما على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفرغا له العامل الذي قبل الا ويعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثني يونس أن قوما من العرب يوثق بعربيتهم يقولون مالي الا أخوك ناصر فيجعلون ناصرا بدلا وفهم من قوله قد يأتي ان غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال: ( ولكن نصبه اختر إن ورد ) وثبت هذا البيت في بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان اليه وقد يأتي خبر المبتدأ وفي النفي متعلق بيأتي وثبت أيضا في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منونا ورفع سابق واعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفي النفي متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتي وغير نصب حال من فاعل يأتي ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتي سابق في النفي غير منصوب ثم قال :

( وإن يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما )

يعني ان ما قبل الا إذا كان مفرغا لما بعدها فلا حكم لـ (إلا) فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الا في نفي أو شبهه وكان حقه أن ينبه على ذلك وانما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملا نحو ما قام الا زيد وما كان غير عامل نحو ما في الدار الا زيد ويكون التفريغ في جميع المعمولات الا مع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا وسابقا مفعول لم يسم فاعله يفرغ والا مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده أي بعد إلا

---

لكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا الا أن الأولى الرفع لقول الناظم وبعد ماض رفعك الجزا حسن ( وغير نصب سابق ) هذا تفسير لقوله انتخب اتباع ما اتصل كأنه يقول محل كون الاتباع مختارا إذا تقدم المستثنى منه على المستثنى كما هو الأصل والا بأن عكس فالمختار النصب وهو المراد هنا ( قول كدى ويعرب هو ) أي المستثنى منه بدلا منه أي من المستثنى بدل كل من كل ﴿ فان قلت ﴾ على هذا يكون البدل أعم من المبدل منه والقاعدة العكس ﴿ فالجواب ﴾ ان عمومه باعتبار الأصل والا فحيث أريد ابداله هنا من خاص صار خاصا يراد به ما يراد بما قبله فقط ( وقوله وفهم من قوله قد يأتي الخ ) هذا منطوق لا مفهوم له ولا يلائم قوله بعد وقد صرح بهذا المفهوم فالأولى أن يحذف غير ويبدل قليل بكثير وحينئذ يكون مفهوما ويلائم ما بعده ( ولكن نصبه ) الهاء عائدة على مستثنى المحذوف الموصوف بسابق المتقدم على المستثنى منه فتقول في المثال المذكور مالي الا أخاك ناصر فيكون أخاك منصوب على الاستثناء ثم ان عبارة الناظم فيها شبه تناقض وبيانه ان تعبيره باختر يقتضي ان النصب مقيس بمعنى انك إذا أردت تقديم المستثنى في كلامك فاختر نصبه وتعبيره بإن ورد بكسر ان يقتضي ان النصب مسموع لأنه إذا اعتبر الورود ينطق به كما سمع منصوبا أو غيره وأجيب باجوبة منها أن ان بمعنى إذ التعليلية أي لوروده مختارا في كلامهم كثيرا ﴿ ولا يقال ﴾ انه على هذا يقتضي انه لم يرد الا النصب ﴿ لأنا نقول ﴾ الورود راجع للاختيار والكثرة ومنها أن يكون معنى ورد صدر منك ومنها أن تقرأ أن بفتح الهمزة مصدرية على حذف لام العلة لكن يتوقف على صحة الرواية عن الناظم بفتح الهمزة ( وقوله والتقدير قد يأتي الخ ) هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب والمناسب لاعرابه وللناظم وسابق في النفي قد يأتي ( وإن يفرغ سابق الا لما بعد ) ( قول كدى وكان حقه الخ ) بل هو مأخوذ من النظم لذكره منتظما في سلك قوله وبعد نفي الخ فهو من تمام الكلام عليه ﴿ تنبيه ﴾ لا يتأتى التفريغ في الايجاب نحو قام الا زيد لاقتضائه انه قام جميع الناس الا زيد وهو محال ( وقوله وما كان غير عامل نحو ما الخ ) هذا الكلام مثل ما يأتي له في قوله وان تكرر لا لتوكيد في الوجه الثالث الذي استصوب به كلام المرادي وهو مخالف لما ذكره قبل في نحو هذا المثال في قوله وغير نصب سابق الخ حيث قال : فيكون مفرغا له العامل الذي قبل الا والحق ما اقتضاه كلامه في قوله وغير نصب سابق الخ وان ما في الدار الا زيد ومثله مالي الا أخوك ناصر مما فرغ فيه العامل الا انه ليس المراد بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل الا معتمدا وهنا وان اعتمد على النفي بطل فكأنه لا اعتماد أصلا بل المراد بالعامل الابتداء وذلك ان الأصل مالي ناصر الا أخوك وما في الدار أحد الا زيد فناصر وأحد مبتدآن فلما أخر ناصر وحذف أحد صار ما بعد الا مرفوعا بذلك الابتداء والابتداء يقدر سابقا على الا فيكون العامل الذي هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعد إلا هذا حاصل جواب الدماميني ( وقوله إلا مع المصدر المؤكد الخ ) علة منع التفريغ

أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ماوهذان الوجهان ذكرهما المرادى ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أى يكن الحكم ويحتمل أن يكون عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالى لـ(إلا) أى يكن الكلام والظاهر أن مافى قوله كازائدة ولو فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير يكن كعدم الا * ثم اعلم ان إلا تكرر للتوكيد ولغير التوكيد وقد أشار الى تكرارها للتوكيد فقال : (وألغ إلا ذات توكيد كلا * تمرر بهم الاالفتى الاالعلا)

يعنى ان الا اذا كررت للتوكيد ألغيت والغاؤها هو أن لاتنصب وتلغى مع البدل نحوماقام إلاأخوك الازيد فلو أسقطت الالصح الكلام فتقول ماقام الاأخوك زيد وكررت لتوكيد الاالأولى ومثله قوله الاالفتى الاالعلافالعلا بدل من الفتى والتقدير لاتمرر بهم الاالفتى العلافالعلا هو الفتى ومع عطف النسق نحوماقام إلاأخوك والازيد فلو قلت ماقام إلاأخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال :

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

وذات توكيد حال من إلا ثم ان تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان تكرر لا لتوكيد فمع * تفريغ التأثير بالعامل دع * فى واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى)

قد تقدم ان التفريغ هو أن يكون ماقبل الا طالبا لما بعدها فاذا كررت الا فى التفريغ فانه يترك تأثير العامل الذى هو الا فى واحد من المستثنيين أو المستثنيات ويكون ماعدا الواحد منصوبا والواحد بحسب مايطلبه ماقبل الا وفهم من قوله فى واحد ان ترك العمل بالا ليس مخصوصا بواحد دون واحد بل يجوز الغاء الا فى الأول دون الثانى والثالث دون الأول والثالث وفى الثالث دون الأول والثانى فتقول ماقام إلا زيد الاعمرا الاخالدا وماقام الازيدا الاعمرو الاخالدا وماقام الازيدا الاعمرا الاخالد وقوله وليس عن نصب سواه مغنى يعنى أن ماسوى المستثنى الذى تلغى الا معه ينتصب ونصبه بالعامل الذى هو الا وعلى هذا حمل المرادى العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل الا وجعل دع بمعنى اجعل وماذكره المرادى أصوب من ثلاثة أوجه الأول ان فيه التنبيه على أن الا هى العامل فى المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم الثانى ان دع بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة وانما يكون بمعنى اترك الثالث ان ماقبل الا فى التفريغ قد يكون غير عامل نحو مافى الدار الازيد وقوله وان تكرر شرط وفى تكرر ضمير يعود على الا ولا عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لاللتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك فى واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبالا متعلق باستثنى والضمير المستكن فى استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول ومغنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس فى ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجودا ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمرا تقديره ذلك ومغنى خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر ثم إن

---

معه عدم الفائدة وبيان ذلك أنه يجب أن يكون المستثنى منه عاما يشمل المستثنى وغيره ومع المصدر المؤكد ماقبل الامساو لما بعدها ولافائدة فى الاستثناء حينئذ إذ كأنه استثناء الشىء من نفسه نعم إذا كان المصدر نوعيا جاز لانه يكون ماقبله يشمله وغيره نحو قوله تعالى : إن نظن إلاظنا . أى ضعيفا والله أعلم (وألغ الاذات توكيد) (قول كدى والغاؤها هو أن لاتنصب) هذا بيان لمعنى الالغاء فى النظم ورفع لما يتوهم من أن معنى الغائها بطلان معناها الذى هو الاخراج مع أنه لايبطل وان كان معناها مستفادا بدونها اذ هى للتوكيد فقط وحكم الاسم الذى بعد الا المؤكدة حكم الاسم الذى قبلها فى النصب والرفع والجر (وقوله وتلغى مع البدل) فى هذا المثال يتعين الرفع لان الاسم الذى قبل إلا المذكورة مرفوع على الفاعلية بقام واطلاقه فى البدل وان لم يمثل الا لبدل الكل من الكل يقتضى ان ذلك يجرى فى أقسام البدل الأربعة وبه قرر الأزهرى كلام الموضح ومثل للجميع وهو الذى للموضح وابن هشام فى حواشى الألفية (وقوله فالعلا بدل من الفتى) بدل كل من كل والفتى بدل من ضمير الجمع المجرور بالباء ويجوز فى الفتى كونه منصوبا على الاستثناء لكن على وجه مرجوح فيكون العلا بالنصب حينئذ (وقوله وقد جمع الشاعر بينهما الخ) أى بين البدل والعطف والبيت من الرجز وما نافية ولك خبر مقدم وعمله مبتدأ مؤخر ومن شيخك حال من ضمير الاستقرار الذى كان فى الخبر وانتقل للجار والمجرور وتقدم الحال على المبتدا واجب لعود ضميره عليه والمراد بالشيخ الجمل والا الثانية زائدة للتوكيد ورسيمه بدل من عمله بدل بعض من كل على الأصح والواو فى والاحرف عطف والا زائدة أيضا للتوكيد والمعطوف بالواو رمله على رسيمه والمعطوف على البدل بدل لان الرسيم والرمل نوعان من السير المراد بالعمل فى الشعر والرفع فيهما متعين لان البدل منه وهو عمله رفعه متعين لان العامل وهو الابتداء مفرغ والشاهد فى الا الثانية والواو مع الا الثالثة وفى هذا البيت اشارة الى أن الشيخ ان كانت سيرته حسنة كان التلميذ كذلك غالبا والعكس بالعكس لان كل كلام عليه حلة القلب الذى برز منه (وان تكرر لا لتوكيد) (قول كدى قد تقدم ان التفريغ الخ) لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها بل تقدم له عند قول الناظم وان يفرغ سابق الخ ما يفيدها (وقوله من ثلاثة أوجه الأول الخ) حمل ابن عقيل هو الذى عليه جمهور الشراح كالموضح

تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين الأول أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخرا عنه وقد أشار الى الأول بقوله . (ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم)

يعنى ان الاستثناء التام اذا كررت فيه الا لغير توكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ماقام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفى قوله والتزم زيادة فائدة وهى ان قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشىء قد يكون واجبا وقد يكون جائزا وقوله والتزم نص فى الوجوب ثم أشار الى الثانى بقوله : (وانصب لتأخير وجىء بواحد * منها كما لو كان دون زائد)

يعنى ان المستثنيات اذا كانت متأخرة عن المستثنى منه ينصب جميعها الا واحدا منها فانه يحكم له بحكم مالم تتكرر فيه الا فينصب وجوبا إذا كان الاستثناء موجبا نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا ويترجح اتباعه على نصبه ان كان منفيا وفهم من قوله وجىء بواحد منها ان الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثانى أو الثالث فتقول ماقام أحد الا زيدا إلا عمرا إلا خالدا وماقام أحد الا زيدا الا عمرو الا خالدا وماقام أحد الا زيدا الا عمرا الا خالد إلا أن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول ثم مثل بقوله :

(كلم يفوا الا امرؤ الا على * وحكمها فى القصد حكم الأول)

يجوز فى هـــذا المثال رفع الأول بدلا من الواو فى يفوا ونصب على وهو الاجود ويجوز نصب امرؤ ورفع على ثم نبه على ان مازاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول فان كان مخرجا كان ما زاد عليـه كذلك وان كان مدخـــلا كان مازاد عليـه كذلك وبيان ذلك انك إذا قلت قام القوم الا زيدا الا عمـرا الا خالدا

---

وهو الأولى لوجوه منها ان الناظم صرح فى التسهيل بأن المراد بالعامل ماقبل الا وموافقة كلامه أولى من مخالفته الثانى ان الناظم قال مما بالا استثنى فلو كان المراد بالعمل الا لقال مما به الضمير والعدول الى الظاهر عجز لا ينبغى نسبته للناظم مع أنه يمكنه أن يقول: فى واحد مما به تستثنى. بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب بل هو أشد ملاءمة للخطاب قبله وبعده والوجوه الثلاثة التى جعل كدى بها ما للمرادى أصوب كلها مجاب عنها أما الأول فلا حاجة اليه لأن كون المستثنى منصوبا بالا مأخوذ من غير موضع من هذا الباب كما مر فلا تنافى وأما الثانى فان دع يصح تفسيره باترك ويصح حمله على ما للمرادى وابن عقيل بان يكون على معناه ما للأول اطرحه ولا تتركه يؤثر وعلى ما للثانى يكون معناه اتركه على حاله وأبقه مؤثرا فالخلاف لفظى فى الحمل لا غير فلا يعترض بحمل على حمل ولا يعترض بقول ابن غازى لعل نسخة ابن عقيل ضع بالضاد بهذا اقرر العراقى هذا المحل وهو حسن وأما الثالث فيجاب عنه بما مر قريبا عن الدمامينى بأن العامل هو الابتداء (ودون تفريغ مع التقدم) (قول كدى نصب جميع المستثنيات) الأولى أن يقول وجب نصب جميع المستثنيات كما يقتضيه النظم وعلى الوجوب أنه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد الفاعل ولو رفع واحد ونصب ماعداه وجعل المستثنى منه وهو القوم فى مثاله بدلا على حد ما لى الا أخوك ناصر وكان الواحد المرفوع غير موال للقوم المذكور آخرا لزم أمران الأول الفصل بين التابع وهو القوم فى مثالنا والمتبوع وهو الأول أو الثانى فى مثاله بالثالث الأمر الثانى هذه اللغة انما وردت فيما مر دون ماهنا فيلزم عليه استعمال اللغة الضعيفة فى غير ماوردت فيه وان كان المرفوع مواليا للقوم مثلا لزم الأمر الثانى فقط (وقوله نحو ماقام الخ) خص ذلك بغير الموجب مع أن الحكم فى الموجب وجوب النصب أيضا نحو قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم لدخول الموجب فى قوله ما استثنت الا الخ وقال بعض إنه غير سـديد لان ذلك فى الذى لم تكرر فيه الا وهنا فى المكرر (وقوله وقد يحمل على الجواز) فيه نظر لان الأصل فى الأمر الوجوب ولا يخرج عنه الا لقرينة ولا قرينة هنا فالأولى أن التزم مقدم من تأخير ونصب مفعول به خلافا للمكودى والتقدير التزم نصب الجميع وان طلب منك حكم فاحكم به (وانصب لتأخير وجىء بواحد * منها) إنما تظهر فائدة قوله وجىء بواحد فى غير الموجب اذ مع الموجب يجىء على نصب جميع المستثنيات ﴿لا يقال﴾ هذا تكرار مع قوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب ﴿لانا نقول﴾ ذلك فى الذى لم تكرر فيه الا وماهنا فيما فيه تكرارها (كلم يفوا الا امرؤ إلا على) اعترض الشاطبى هذا المثال بأنه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ فتكون امرؤ فاعلا ابن غازى وهذا وهم لان يفوا مسند الى الواو ضمير الجمع ولذا قال كدى بدلا من الواو وهو مضارع من وفى من الوفاء ضد الغدر وأصل يفوا يفى وأصله الأصيل يوفى فوقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت لقول الناظم : فا أمر أو مضارع من كوعد* احذف... ثم أسند الى الواو ضمير جمع المذكرين فصار يفون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الفاء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفنا الياء لذلك فصار يفون فدخل الجازم فحذف النون فبقى لم يفوا بالواو فهو غير مفرغ قطعا ولا يقال فيه مفرغ الا لو قال لم يف بكسر الفاء وحذف الواو مسندا الى الواحد ابن هشام فى الحواشى اعترض هذا المثال بجواز أن يكون على بدلا من امرؤ وتكون الا الثانية توكيدا فيكون خروجا عن الموضوع (وحكمها فى القصد)

فهي كلها مخرجة من القوم وان قلت ماقام أحد الازيدا الاعمرا الاخالدا فهي كلها مدخلة والمراد منها اخراج الأول من المستثنى منه ثم اخراج الثاني مما بقي بعد اخراج الاول ثم اخراج الثالث مما بقي بعد اخراج الاول والثاني ولتأخير متعلق بانصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أوصفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهو على حذف مضاف أي كحال وكان هنا تامة بمعنى وجدودون في موضع الحال والتقدير وجيء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار الى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال :

( واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بإلا نسبا )

يعني ان غير يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية نحو قام القوم غير زيد بوجوب النصب لانك تقول قام القوم الازيدا ومافيها أحد غير فرس برجحان النصب وماقام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير ان تكون صفة واجبة الاضافة لمخالف موصوفها وقد تقطع عن الاضافة لفظا لامعنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى الا كما ذكر في هذا الباب ومجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصولة وصلتها نسبا ولمستثنى متعلق بنسبا وبإلا متعلق بمستثنى ثم قال :

( ولسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح مالغير جعلا )

ذكر ان في سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمها والمدمع فتح السين وانها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير أنه يقدر في المقصورة الاعراب وأشار بقوله على الأصح الى مخالفة سيبويه والخليل فيها فانها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر قال سيبويه رحمه الله في باب مايحتمل في الشعر وجعلوا مالا يجيء في الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول مرار بن مسلمة العجلي : ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

---

( قول كدى فهي كلها مخرجة ) حمل كدى الحكم في النظم على الاثبات فلذلك جعل ما بعد إلا تارة داخلاو تارة خارجا والحق أن المراد بالحكم النسبة اثباتا أو نفيا فما بعد الا لا يكون حينئذ الامخرجا فان كان من الاثبات فهو منفي وان كان من النفي فهو مثبت ولولا قوله بعد فهي كلها مدخلة لحملنا الادخال في كلامه على المفرغ نحو ماقام الازيدا إلاعمرا الاخالدا ( وقوله والمراد منها إخراج الخ ) هذا الحكم متعين في كل مالا يمكن فيه استثناء كل واحد مما قبله يليه كمثالي كدى وان كان يمكن فقيل الجميع مستثنى من الأول كالذي قبله وقيل كل واحد مستثنى مما قبله يليه وهو الحق وبذكر حكاية أبي يوسف مع الكسائي المشتملة على المثال يتبين ذلك فقد ورد أن أبا يوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائي فقال للكسائي لو تفقهت لكان أحسن لك فقال ياأبا يوسف ماتقول في رجل قال لفلان على مائة درهم الاعشرة إلادرهما كم تثبت عليه من الاقرار قال تسعة وثمانين لان الجميع مستثنى من أصل العدد قال له أخطأت قال ولم قال لأن الله تعالى قال في كتابه: انا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين الا امرأته. أخبرني ياأبا يوسف هل المرأة مستثناة من الآل أو من القوم فقال من الآل فقال كم ثبت عليه من الاقرار قال صدقت ثبت عليه من الاقرار احد وتسعون ( واستثن مجرورا ) ( قول كدى بما يستحقه الاسم الخ ) تبع عبارة الناظم المقتضية أن جهة النصب متحدة فكما أن الاسم الواقع بعد الا ينصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنصب على الاستثناء وهذا مذهب الجمهور وقيل إنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وعليه حمل المرادي النظم وأول عبارته وقيل ان نصبها على التشبيه بظرف المكان (وقوله وأصل غير الخ) لأنها بمعنى مغاير الذي هو اسم فاعل والاولى أن يقدم هذا الكلام في أول التقرير (وقوله لمخالف موصوفها الخ) المخالفة امافي الذات نحو مررت برجل غير زيد واما في الصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به (وقوله وتستعمل بمعنى الا الخ) ﴿ان قيل﴾ القياس حينئذ بناؤها لانها تضمنت معنى الحرف ﴿فالجواب﴾ ان التضمين هنا عارض سيما وقد انضم اليه لزوم الاضافة التي هي من خصائص الاسماء وانما أعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا لان إلا حرف لا يمكن فيه الاعراب فجعل فيما بعدها وغير اسم يقبل الاعراب فجعل عليه ( ولسوى سوى سواء ) (قول كدى ذكر أن في سوى الخ) الاولى أن يبين كلام المصنف ثم بعد ذلك يذكر اللغات ونسب ذلك للمصنف اشارة الى أنه لم يستوفها وزاد الفارسي لغة رابعة وهي سواء كوعاء (وقوله فانها عندهما ظرف) أي ظرف مكان وقال الرضي إنها في الأصل صفة للمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل فاذا قلت قام القوم سوى زيد فمعناه بدل زيد (وقوله بمنزلة غيره من الأسماء) أي الظروف المتصرفة ( وقوله ولا ينطق الفحشاء الخ ) البيت من الطويل والفحشاء الفاحشة من كل سوء جاوز حده منصوب على اسقاط الخافض أي بالفحشاء ومن موصولة فاعل ينطق وجملة كان صلتها والعائد الضمير في كان ومنا يتعلق بمحذوف حال من من أو بدل من ضمير منهم ويصير التقدير ولا ينطق بالفحشاء من كان منهم أي معهم حال كونه منا أو من غيرنا وقيل من في منا بمعنى اللام أي

وقال الاعشى : * وما قصدت من أهلها لسوائنا * واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهدهى مذكورة فى كتبه فلانطيل بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح إلاأن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالالف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال :

( واستثن ناصبا بليس وخلا * وبعدا و بيكون بعد لا )

ذكر فى هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها مالا يستعمل إلا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا وماقام أحد ليس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها مايستعمل فعلا فينصب مابعده وحرف جر فيجر مابعده وهو خلا وعدا ولها حالتان الاولى تجردها من ما والثانية اقترانهما بها فاذا كانا مجردين من ماجاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون والى ذلك أشار بقوله :

( واجرر بسابق يكون إن ترد * وبعد ما انصب وانجرار قد يرد )

يعنى ان سابق يكون فى البيت الذى قبل هذا وهما خلا وعدا يجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجرد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما بما بقوله وبعد ما انصب أى اذا اقترن خلا وعدا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وانما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور

---

لاجلنا أو لاجل غيرنا ويحتمل أن تكون بمعنى فى متعلق بجلسوا أى اذا جلسوا فينا أو فى غيرنا والشاهد فى من سوائنا حيث خرج عن الظرفية ضرورة عند سيبويه ( وقوله وقال الاعشى وما الخ ) صدره : * تجانف عن أهل اليمامة ناقتى * وهو من الطويل وتجانف فعل مضارع وأصله تتجانف ثم حذفت إحدى التاءين وناقتى فاعل وما نافية وفاعل قصدت ضمير الناقة ومن أهلها ولسوائنا متعلق به والمعنى أن ناقتى تتجانب عن كل أحد ولاتقصد من أهلها وموضعها إلا لنا لا لغيرنا ( وقوله واستشهد بشواهد ) نظما ونثرا أما الواردة فى النظم فلا يحسن الرد بها لأن سيبويه أيضا صرح بأنها تتصرف فى النظم وأما التى هى فى النثر فيحسن الرد بها فما رد به عليه قوله عليه السلام: دعوت ربى أن لايسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم. ﴿ ولا يقال ﴾ ان هذا الحديث ونحوه لايحسن الرد به لأنها خرجت عن الظرفية الى حالة تشبهها وهو الجر بمن ﴿ لانا نقول ﴾ هى عند سيبويه لاتخرج عن النصب على الظرفية فى النثر ولو إلى حالة تشبهها وكونه مرويا بالمعنى لايقوله عاقل فضلا عن فاضل ومما رد به عليه ماحكاه الفراء من قولهم أتانى سواك ( وقوله ان مذهب سيبويه صحيح الخ ) أورد عليه أن المذهبين متنافيان فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحا فاذا كان أحدهما صحيحا كان مقابله باطلا وأجيب بأن المسئلة ظنية لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة والناظم استدل بأدلة أصح منها وهذا الجواب مما لامعنى له لأن سيبويه نفى تصرفها فى النثر فيقتضى عدم وجوده فى كلامهم والناظم وجد له شواهد فى كلامهم فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلا والحق فى الكلام أن الناظم عبر بالأصح تأدبا مع الامام وان كان مذهب الامام باطلا ( واستثن ناصبا ) ظاهره أنه عام فى المتصل والمنقطع والصواب خصوصه بالمتصل لأن المنقطع لاتدخل عليه هذه الافعال ( قول كدى ضمير مستتر ) أى وجوبا لأنه لو ظهر لكان فاصلا لها عن منصوبهما فتفوت الدلالة على قصد الاستثناء ﴿ فرع ﴾ ليس هذه هى سبب قراءة سيبويه النحو وذلك أنه كان يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فأملى عليه قوله صلى الله عليه وسلم: ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء. فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت ياسيبويه فقال والله لأطلبن علما لايلحننى معه أحد فلزم الخليل وقيل سبب قراءته أنه قال لحماد ماتقول فى رجل رعف بضم العين فى الصلاة قال لحنت قل رعف بالفتح وهى الفصحى وقرأ الكسائى النحو على كبر سنه وسببه أنه مشى يوما فى الطريق فحصل له التعب فجلس لقوم فقال عييت بكسر الياء مشددة فقالوا له لاتجالسنا لأنك لحنت فقال وماذاك فقالوا له قل إذا حصل لك التعب أعييت بالهمز ومن الحيلة عييت بالتخفيف فخرج ولزم معاذا حتى عرف ماعنده ولحق بالخليل فقال من أين أخذت علمك قال من العرب فخرج وجعل يطوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يكن همه إلا الخليل فلما رجع وجده مات وتصدى يونس موضعه فوقع بينهما مجالس أقر له يونس فيها بالفضل ( وقوله جاز فيهما وجهان ) ان قلت الوجهان فيما بعدهما لافيهما ﴿ قلت ﴾ فيهما على حذف مضاف أى فيما بعدهما أو فى للسببية أى جاز بسببها وجهان (وقوله والى ذلك الخ) هذا كلام غير حسن والأولى أن يقول وفهم ذلك من أمرين ذكره لهما مع ليس ومن مفهوم قوله واجرر بسابق يكون إن ترد وقد يجاب عن كدى بأن الاشارة من قوله والى ذلك الى مافهم سابقا فيؤخذ منه أنه أخذ ذلك من شيئين (واجرر بسابق يكون إن ترد) (قول كدى وفهم منه شرط التجرد الخ) بل هو مأخوذ من مفهوم قوله ان ترد الخ وهذا المفهوم انما هو باعتبار ماهو موجود خارجا

وحكى بعضهم الجر بهما مقرونين بما وإلى ذلك أشار بقوله وانجرار قد يرد وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ماقليل وناصبا حال من فاعل استثن وبليس متعلق باستثن ومفعول ناصبا محذوف أى ناصبا المستثنى وبعدلا فى موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه وانجرار مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال :

( وحيث جرا فهما حرفان * كما هما ان نصبا فعلان )

يعنى ان خلا وعدا إذا جرا مابعدهما كانا حرفى جر وإذا نصباه كانا فعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك ان نصبا كانا فعلين مطلقا وفهم منه ان ماقبلهما إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لايليها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه فى معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لأنه أيضا فى معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن تكون حيث شرط والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذى بعدها ثم قال :

( وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشا فاحفظهما )

يعنى أن حاشا مثل خلا فى أنها يستثنى بها ويجوز فى المستثنى بها الجر والنصب على الوجه الذى جاز فى خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفة لخلا فى أنه لايجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله ولا تصحب ما يعنى ان حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان فى حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله وقيل حاش وحاشا فاحفظهما ونوزع فى ذلك .

## ﴿ الحال ﴾

يجوز فى الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم فى هذا الباب اللغتين قوله : ( الحال وصف فضلة منتصب * مفهم فى حال كفردا أذهب ) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل والمراد بالفضلة مايصح الاستغناء عنه وقد يعرض له مايوجب ذكره امالوقوعه سادا مسد الخبر نحو ضربى زيدا قائما أو لتوقف المعنى عليه

---

وإلا فان نفسها لاتدل على قلة ولاعدمها ( وقوله وحكى بعضهم الخ ) فتكون حينئذ ما زائدة والحاصل أنها إن كانت مصدرية تعين النصب لأن ما المصدرية تدخل على الافعال بقياس وان كانت زائدة جاز وجهان الجر والنصب لأن وجودها حينئذ وعدمها على حد سواء ( وحيث جرا ) ( قول كذى وكما متعلق بفعلان ) فتكون ما حينئذ موصولا حرفيا والجملة بعدها صلتها والمصدر المدلول عليه بحرف السبك يتصيد من الكون والجار والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فهما محكوم بحرفيتهما حكما كالحكم بكونهما فعلين ان نصبا مابعدهما ( ولا تصحب ما ) أطلق فظاهره أنها لا تصحبها مصدرية أو زائدة أو نافية وهو كذلك وأما قوله عليه السلام: أسامة أحب الناس إلى ماحاشى فاطمة. فان قوله ماحاشى فاطمة من كلام الراوى بدليل مافى معجم الطبرانى ماحاشى فاطمة ولاغيرها فتكون حاشى فى الحديث فعلا تاما متصرفا نصب مفعوله بمعنى أستثنى فليست حينئذ استثنائية ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين حاشا وخلا وعدا حتى كانت ماتقرن بالأخيرين دون الأول ﴿ قلت ﴾ دخلت على خلا وعدا نظرا لأصلهما لانهما متصرفان فى الاصل بخلاف حاشى هنا فهى جامدة حتى قال سيبويه انها حرف ( قول كذى ونوزع فى ذلك ) أى فى كون اللغتين الاخيرتين فيها الاستثناء أما لغة حشى بحذف الالف الاولى فنازع فيها الصفار وقال انها ليست للاستثناء وهو مردود بقوله :

حشى رهط النبى فان فيهم * بحورا لاتكدرها الدلاء

فالنزاع فيها مردود نعم النزاع مع الناظم صحيح فى حاش التى بحذف الالف الثانية وإنما هى بمعنى التنزيه نحو حاش لله ﴿ خاتمة ﴾ ختم الله لنا بالحسنى جرت عادتهم أن يذكروا لا سيما هنا مع انها ليست للاستثناء بل للتنبيه على أن ما بعدها أولى بذلك الحكم مماقبلها ويجوز فيما بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب اذا كان نكرة فالجر على الاضافة وهو أرجحها وما زائدة مثلها فى قوله تعالى: أيما الأجلين. والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وما موصلة والنصب على التمييز على حد نصب مددا فى قوله تعالى: ولو جئنا بمثله مددا . والله سبحانه وتعالى أعلم.

## ﴿ الحال ﴾

قدمها على التمييز وان كان التمييز مبينا للذات والحال للهيئة والمبين للذات متقدم على المبين للهيئة لان الحال أقرب للعمدة لانه لايكون إلا منصوبا والتمييز يكون منصوبا ومجرورا والحال مشتقة من التحول أى التنقل وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال وفى تصغيرها حويل ( قول كذى يجوز فى الحال الخ ) يحتمل فى لفظ الحال أو فى صفتها والكل صحيح لانه يقال حال وحالة وحال حسن وحال حسنة والناظم تارة ذكرها وتارة أعاد الضمير عليها مؤنثا كما فى قوله وعامل الحال بها ( الحال وصف ) ( قول كذى المراد بالوصف اسم الفاعل الخ ) أى ولو باعتبار التأويل لتدخل الجملة والظرف والجامد المؤول بالمشتق ( وقوله والمراد بالفضلة الخ ) الاولى أن المراد بالفضلة ما يأتى بعد تمام الكلام أى بعد أخذ الفاعل فاعله والمبتدأ خبره أعم من أن يكون الكلام

كقوله : إنما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء وحمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بوصف المنصوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهم فى حال التمييز نحو لله دره فارسا لانه لايفهم فى حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم فى هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزء من ماهيته ثم أتى بمثال بعد استيفاء التعريف فقال كفردا أذهب وفى المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لانها فصول فهى نعوت لوصف ثم قال :

( وكونه منتقلا مشتقا * يغلب لكن ليس مستحقا )

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والالوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها لان هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو جاء زيد راكبا فراكبا منتقل لانه قديكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قديأتى فى غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهى لازمة لان كون يديها أطول من رجليها لازم لها ومثال غير المشتق قوله تعالى : وتنحتون الجبال بيوتا . فبيوتا غير مشتق وقوله لكن ليس مستحقا تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب وكونه مبتدأ ومنتقلا ومشتقا خبران لكون ويغلب خبر المبتدأ ويجوز فى مستحقا فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل بيغلب أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولابد فى هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولا لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا ولما ذكر ان الحال قد تأتى غير مشتقة نبه على المواضع التى يكثر فيها جمود الحال فقال :

---

يتوقف عليها أولا ولايحتاج لقوله وقد يعرض له ( وقوله كقوله إنما الميت الخ ) البيت من الخفيف وقائله عدى الغسانى وقبله:

ليس من مات فاستراح بميت * إنما الميت ميت الاحياء

والميت بسكون الياء مبتدأ ومن موصولة خبر وجملة يعيش صلتها والعائد ضمير يعيش وكئيبا على وزن فعيل حال من ضمير يعيش والكئيب السيء الحال المنكسر من الخوف وكاسفا على وزن فاعل حال أيضا وباله فاعل والبال الحال وقليل الرجاء بالنصب حال لان إضافة فعيل لاتفيد تعريفا وبالرفع خبر لمحذوف والشاهد فى كئيبا حيث كان المعنى متوقفا عليه ( وقوله واعترضه بوصف المنصوب ) نحو رأيت رجلا راكبا فيقتضى كلام الناظم على هذا أن راكبا حال اذهو مفهم فى حال كذا مع أنه نعت فيكون الحد غير مانع وولد الناظم اعترض بالنعت مرفوعا أومنصوبا أو مجرورا لكن إنما يظهر الاعتراض فى المنصوب ولذا خصصه المكودى به فلا وجه لاعتراض ع على كدى وأجيب بأن نعت المنصوب الذى اعترض به خارج بقوله مفهم فى حال لان النعت وان كان يفهم فى حال لكن التزاما لانه يؤتى به لتقييد المنعوت أو تخصيصه كما هنا فيكون مآل تقرير ولد الناظم والمرادى واحدا لكن ماقاله المرادى أظهر كما قال المكودى .( وقوله وخرج بقوله مفهم الخ ) ﴿ لايقال ﴾ القياس فى الحال البناء لأنه مضمن معنى فى ﴿ لأنا نقول ﴾ ليس هو مضمن معنى فى فقط حتى يبنى بل هو مضمن معنى الحرف والاسم وهو فى حال ( وقوله وتسامح الناظم الخ ) أى حيث جعل النصب الذى هو حكم جزءا من الماهية والحكم متوقف على التصور والتصور لايمكن إلا بذكر جميع أجزاء المحدود التى من جملتها النصب فيأتى الدور وقد تقدم ان أخذ الحكم فى التعريف إنما يؤدى إلى الدور إذا اخذ من حيث إنه حكم وأما إذا أخذ من حيث إنه خاصة من خواصه هنا فلادور فلله در العلامة أبو حفص الفاسى وأجيب أيضا بأن محل الدور إذا جعل منتصب جزءا من التعريف بأن يكون من نعوت وصف أما ان جعل خبراً لمبتدأ محذوف أى وهو منتصب والجملة اعتراضية بين صفتى وصف فلا دور غايته أنه من تقديم الحكم على تمام التصور ولا محذوف لان بعض التصور قد حصل بقوله وصف فضلة ( وقوله ثم أتى بمثال بعد الخ ) صحيح وقول الاشمونى المثال تتميم للتعريف لان فيه خللين تعريف الشيء بحكمه والثانى عدم تقييد النصب باللزوم ليخرج نعت النكرة المنصوب تقدم جوابهما ( وقوله وسيأتى ) أى فى قوله والحال ان ينصب بفعل صرفا ( وكونه منتقلا مشتقا ) ( قول كدى كالخلق والالوان ) مثال للازم فالخلق كالطول والقصر والالوان كالبياض والسواد ( وقوله فالغالب فى الحال الخ ) إنما كان الغالب فى الحال الانتقال لان المراد من الحال التقييد وإنما يحتاج للقيد ما يفقد تارة ويوجد أخرى هذا هو الصواب فى التعليق خلاف مافى هرى وكان الغالب فيها الاشتقاق لانها يقصد بها الدلالة على الحدث وصاحبه وهذه الدلالة إنما هى للمشتقات ( وقوله تتميم للبيت )قال الشهاب بل ليس تتميما لأن الغالب قد يطلق على الواجب فى الفصيح فرفع ذلك الايهام ( وقوله ويكون الضمير )

( ويكثر الجمود فى سعر وفى * مبدى تأول بلا تكلف )

يعنى أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك بعت البر مدا بدرهم فمدا منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه فى معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء فى بعت وان يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر ويكثر إذا ظهر مؤولا بالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه ان الدال على السعر ليس داخلا فى المبدى التأول وليس كذلك بل هو منه والعذر له ان هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثالا من المبدى التأول دون تكلف فقال :

( كبعه مدا بكذا يدا بيد * وكر زيد أسدا أى كأسد )

فذكر ثلاثة أنواع الأول أن يدل على السعر وهو قوله كبعه مدا بكذا وكأن هذا مثال لقوله ويكثر الجمود فى سعر الثانى أن يدل على مفاعلة وهو قوله يدا بيد أى مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكر زيد أسدا وفسر ذلك بقوله أى كأسد وفهم من قوله كبعه أن هذه المثل ليس مجىء الحال جامدا محصورا فيها وينبغى أن تجعل الكاف فى قوله أى كأسد اسما بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لانها هى الحال بنفسها ثم قال :

( والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد )

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يجىء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول بصورة المضاف الى المعرفة فيحكم بتأويله نحو اجتهد وحدك أى منفردا والحال مبتدأ وان عرف شرط وفاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على اسقاط فى أو على التمييز وكذلك معنى ثم قال : ( ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغتة زيد طلع )

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لأنه صفة لصاحبه فى المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبرا وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف فى ورود المصدر حالا كقوله عز وجل : وادعوه خوفا وطمعا. وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس فى قول الناظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالا قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق بيقع

---

مراده بالضمير الضمير المستتر فى ليس وفاعل يغلب الضمير العائد على كونه ( ويكثر الجمود ) ( قول كدى ليس داخلا فى المبدى التأول ) أى بلا تكلف عملا بما يقتضيه عطف وفى مبدى تأول بلا تكلف على مسئلة السعر والعطف يقتضى المغايرة وأصل هذا للشارح والمرادى وجعل الموضح مسئلة السعر مما لا يبدى التأول أصلا والحاصل ان المصنف يقتضى ان مسئلة السعر مما يبدى التأويل بتكلف والشارح والمرادى وتبعهما المكودى جعلوها مما يبدى التأويل بلا تكلف والموضح جعلها مما لا يبدى التأويل أصلا قالوا والصواب ما اقتضاه الناظم وان المغايرة بين المعطوفين فى النظم بالنسبة لقوله بلا تكلف ( كبعه مدا ) الضمير المنصوب عائد على المبيع من قمح أو غيره ولا يجوز عوده على المشترى بأن تقول بعته مدا بدرهم لأنه على الأول يفيد السعر وهو المقصود وعلى الثانى لا يفيده فيكون خارجا عن الموضوع ( قول كدى وكان هذا الخ ) الصواب أن هذا مثال له حقيقة ( وقوله ينبغى أن تجعل الكاف الخ ) هذا هو الذى يظهر من جهة النظر وما فى حاشية سيدى على قصاره من أن الكاف فى كأسد تفسير للمعنى فقط لا تقدير اعراب لا يعول عليه ( والحال إن عرف ) ( قول المكودى والخروج عن الأصل الخ ) وهو النكرة وقد تقدم فى النكرة والمعرفة ان النكرة هى الأصل والمعرفة فرع عنها فان أمكن الأصل فلا يعدل عنه الى غيره لبقاء التعريف ضائعا وأيضا لو عرف لتزهم أنه صفة إذا كان منصوبا كرأيت زيدا العاقل ومقطوعا عن التبعية ان كان مجرورا أو مرفوعا كمررت بزيد الراكب وجاء زيد الراكب بالنصب فيهما ( وقوله فيحكم بزيادتها ) هو الذى فى شرح الشذور والمغنى وحينئذ فلا يحتاج لتأويل وقيل يؤولان بنكرة أى مرتبين وهو الذى فى الموضح وظاهر تعريفهما أنه موقوف على السماع ومثال الناظم ليس من عند نفسه وانما هو اشارة لما سمع من قولهم جاء وحده وفيه شذوذ آخر من جهة أنه مصدر ( وقوله أو على التمييز ) الأولى أن يقتصر على هذا لأن النصب على اسقاط الخافض موقوف على السماع ( ومصدر منكر ) ( قول كدى كما تقدم ) فى قوله الحال وصف ( وقوله فى المعنى ) أشار بهذا إلى قول من قال ان المقصود بالوصف التخصيص والمقصود بالحال بيان الهيئة فأجاب بأنه وان كان المقصود به بيان الهيئة لكن يلزم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمنا ( وقوله وقد يقع المصدر موقع الخ ) فيه اخراج لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أن المصدر لا يؤول وليس كذلك (وقوله كما يقع صفة) سيقول الناظم ونعتوا بمصدر كثيرا الخ ( وقوله كقوله عز وجل وادعوه الخ ) تبع فى هذا التمثيل بالآية المرادى والصواب أن المصدر هنا مفعول لأجله لتوفر شروط جواز النصب فيه وحيث أمكن القيس فلا يعدل عنه الى غير القيس ( وقوله وأجاز المبرد الخ ) ظاهره أن المبرد أجاز القياس

وبغتة فعلة من البغت والبغت أن يفجأك الشيء قال الشاعر : ( ولكنهم بانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شيء حين يفجأك البغت ) تقول بغته أي فاجأه وبغته بغتة أي فجأة ثم قال :

( ولم ينكر غالبا ذوالحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن * من بعد نفي أومضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا )

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقدتقدمت في باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله في الدار قائما رجل ومنه قول الشاعر : وبالجسم مني بينا لو علمته * شحوب وان تستشهدي العين تشهد

فصاحب الحال شحوب وبينا منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أن يكون مخصصا وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل : فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا. والثانية أن يخصص بالاضافة إلى نكرة كقوله تعالى : في أربعة أيام سواء للسائلين. ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبن من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل : وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم . ومنها أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله :

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الأملا

الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكا ومنه قوله : لا يركنن أحد إلى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

---

مطلقا وليس كذلك بل الحق كما في التوضيح وهو الذي عند غير واحد أنه قاسه فيما إذا كان نوعيا من العامل كجاء زيد سرعة وإلا فلا كجاء زيد ضحكا ( وقوله وبغتة فعلة الخ ) وهو حال من فاعل طلع وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وقد تقدم الكلام عليه ( وقوله قال الشاعر الخ ) البيت من الطويل ومعنى بانوا ارتحلوا وانفصلوا وفارقوني والواو في ولم واو الحال وبغتة منصوب على الحال من الواو في بانوا وأعظم مبتدأ والبغت أي الفجء خبر ثم ان المكودي أتى به شاهدا لكون معنى البغتة الفجأة وعليه يكون مثال الناظم من عند نفسه فيقتضي أنه ذهب على ما للمبرد والحق ان الناظم مشى على ما للجمهور ويكون أشار بهذا المثال لهذا البيت فليس المثال من كلام الناظم ( ولم ينكر غالبا ) ( قول كدى لأنه مخبر عنه بالحال الخ )أي محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لايفيد غالبا ( وقوله وهو المنبه عليه بقوله الخ ) أي بمفهوم قوله الخ ( وقوله ومثاله في الدار قائما رجل ) هذا مبني على مذهب سيبويه الذي أجاز الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور المنع وأولوا ما احتمل ذلك بأن قالوا في قائما في مثاله أنه حال من ضمير الاستقرار الذي انتقل للجار والمجرور ورجح ما لسيبويه بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما ظاهر والآخر خفي فمراعاة الظاهر أولى ورجح ما للجمهور بأن اتيان الحال من المعرفة الذي هو الضمير أولى من اتيانه من النكرة وبان الابتداء عامل ضعيف لا يمكنه أن يعمل في الحال وصاحبها المبتدأ بناء على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ( وقوله ومنه قول الشاعر الخ ) البيت من الطويل وبالجسم خبر مقدم وشحوب مصدر شحب جسمه شحوبا وشحوبة إذا تغير مبتدأ ومني صفة جسم على تقدير زيادة أل وحال على عدم الزيادة وبينا حال من شحوب قدم عليه وفيه الشاهد ولو علمته اعتراضية ويروى لو نظرته والخطاب للمؤنث ومعنى وان تستشهدي العين أي وان تطلبي من العين الشهادة تشهد لك بارسال الدموع أو تغييرها كالجسم ( وقوله وأصله شحوب بين )فلما قدم أعرب حالا على قاعدة نعت النكره كقوله تعالى : ولم يكن له كفوا أحد ( وقوله كقوله عز وجل فيها يفرق الخ ) تبع في التمثيل بهذه الآية المرادي وولد الناظم وأصله للناظم في شرح التسهيل ورده الموضح بأنك إن جعلت أمرا حالا من أمر وهو مضاف اليه كل فمن شرط صحة اتيان الحال من المضاف اليه أن يكون المضاف عاملا في الحال أوجزأ من المضاف اليه عملا بقوله ولا تجز حالا من المضاف له الخ وكل ليس شيئا من ذلك وذكر الأزهري أن في نصب أمرا خمسة أقوال أولها أنه منصوب على الاختصاص واختار السفاقسي ما للناظم وأجاب بأن المضاف الذي هو كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف اليه فهي كجزء والأمر الأول واحد الأمور والأمر الثاني الحال واحد الأوامر ضد النهي أي مأمورا به من عندنا اه . ( وقوله ومنه قوله عز وجل وما الخ ) فجملة ولها حال من قرية ولا يصح أن تكون صفة لقرية وان كان احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من الحال لأنه منع من الصفة أمران إلا وواو الحال لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بأحد ذلك فضلا عنهما خلافا للزمخشري ( وقوله ومنه قوله ياصاح الخ ) البيت من البسيط وقائله رجل من بني طيء وصاح مرخم صاحبي على غير قياس لأنه نكرة وهل للاستفهام الانكاري وحم بضم الحاء مبنيا للمفعول بمعنى قدر وعيش نائب وباقيا حال من عيش فترى الظاهر أنه منصوب في جواب الاستفهام بأن مقدرة بعد الفاء والعذر مفعول ترى وإبعاد مصدر أبعد من اضافة المصدر إلى الفاعل وكمل بالمفعول وهو الأمل والشاهد في باقيا حيث أتى حالا من عيش وهو نكرة والمسوغ هو تقدم الاستفهام بهل (وقوله ومنه قوله لا يركنن الخ )البيت من الكامل وقائله قطري بن فجاءة

فهذه ستة مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله : لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا . فمستسهلا حال من امرىء الأول وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبا ان صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضا وفي الحديث : فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما. وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالبا حال منه وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبين ثم قال :

(وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد)

يعني ان صاحب الحال اذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند قال المصنف وهذا الذي منعوه لا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله :

تسليت طرا عنكم بعد بعدكم * بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن ﴿فان قلت﴾ قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف ان ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمتنع ان يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقة هندا وأما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع جواز تقديم الحال عليه ﴿قلت﴾ هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لانها هي المسئلة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور وممن أجاز تقديم الحال على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره انه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على الأكثرين والهاء في أمنعه عائد على سبق ثم قال :

(ولا تجز حالا من المضاف له * إلا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا)

---

الخارجي ولا ناهية ويركنن مضارع ركن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة مبني وأحد فاعله والاحجام بحاء فجيم النكوص والتأخير ويروى بتقديم الجيم على الحاء يوم الوغى أي يوم الحرب متعلق بيركنن ومتخوفا حال من أحد والحمام بكسر الحاء الموت والمعنى لا يرضى الانسان بهروب يوم الحرب خوفا من الموت فان الأجل لا يزاد فيه ولا ينقص والشاهد في متخوفا حيث أتى حالا من أحد وهو نكرة والمسوغ تقدم النهي بلا (وقوله من غير مسوغ) ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم حملا له على ظاهره بل المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم والتي زادها عليها النحاة بان فقد الجميع فهذا يكون غير غالب والناظم يقتضي أنه مهما فقدت المسوغات التي ذكرهو الا ويكون اتيان صاحب الحال نكرة غير غالب وليس كذلك كما علمت (وقوله قعدة رجل) بكسر القاف وفتحها وفي القاموس القعدة مقدار ما أخذه القاعد من المكان (وقوله وعليه مائة بيضا) بصيغة الجمع بكسر الباء جمع أبيض يطلق على الدرهم والمعنى عليه دين قدره مائة درهم وبيضا حال من مائة ولا يصح أن يكون تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا وقد يقال ان المسوغ في هذه الأمثلة موجود أما الأول وهو قعدة فمن جملة المسوغات أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لان قعدة اسم مكان وأما الثاني وهو بيضا فالمسوغ الاخبار بجار ومجرور مقدم ويأتي فيه ما مر في مثال المكودي في الدار قائما رجل وأما الثالث وهو قياما فالمسوغ تقديم حال أخرى وهي قاعدا الذي أتى من المعرفة وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسبق حال) (قول كذي نحو مررت بهند الخ) لم يمثل بالمذكر نحو مررت بزيد قائما لدفع احتمال أن يكون قائما حالا من التاء (وقوله فلا يجوز عندهم الخ) عللوا ذلك بان الأصل في الحال أن يعمل فيها عامل صاحبها والعامل في الصاحب هنا حرف الجر وهو الباء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين فجبروا ضعفه بان قالوا له وان كنت ضعيفا فلا تقدم الحال عليك وان كان العامل الاستقرار (وقوله منها قوله تسليت الخ) البيت من الطويل وطرا بمعنى جميعا حال وطرا وكافة الأزمان للنصب على الحال والتسلي التصبر وذكرى مصدر ذكر مضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بذكري اياكم فحذف المضاف اليه الفاعل وهو الياء فاتصل الضمير والألف الموجود الآن في ذكرى للتأنيث وحتى ابتدائية والشاهد في طرا حيث أتى حالا من المجرور بعن مقدم عليه قال الموضح والحق ان البيت ضرورة (وقوله فقد حكى الاجماع على منع الخ) عللوا منع ذلك بان المضاف والمضاف اليه كالصلة والموصول فكما لا يجوز تقديم ما تعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن يتقدم ما تعلق بالمضاف اليه على المضاف ومن لزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ان تأخر الحال عن المضاف وتقدم المضاف اليه (وقوله هذا المفهوم معطل الخ) أي غير معتبر والتعطيل هو بالنسبة لمفهوم بحرف واما بالنسبة لجر فمعتبر كما قرره وحينئذ فالصواب أن يقول ان هذا المفهوم فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ولا تجز) لما أخذ

يعنى ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا فى ثلاثة مواضع الأول أن يقتضى المضاف العمل فى الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل فى كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله عزوجل : إلى الله مرجعكم جميعا . ومثله قولك أعجبنى ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قائمة فضرب وضارب يقتضيان العمل فى الحال لان الحال لا يعمل فيها الا فعل أو ما فى معناه الثانى أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عزوجل : ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا . فالصدور بعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه فى صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عزوجل : فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا . لصحة فاتبعوا ابراهيم فلو كان المضاف اليه غير ماذكر لم يجز اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وانما جاز ذلك فى المواضع المذكورة دون غيرها بناء على ان الحال لا يعمل فيها الا الفعل أو ما فى معناه وان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فاذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا اشكال فى انه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معا واذا كان المضاف بعض ما أضيف اليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فيه فى التقدير عاملا فى المضاف اليه فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار وابراهيم معمول لاتبعوا فحالا مفعول بتجز ومن المضاف متعلق بتجز واللام فى له بمعنى الى فان المضاف متعد بالى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف اليه فان المضاف فى نحو غلام زيد اقتضى العمل فى المضاف اليه وهو جره وقوله فلا تحيفا أى تمل فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه * ثم اعلم ان العامل فى الحال إما فعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه وقد أشار الى الأول والثانى بقوله :

( والحال إن ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا * فجائز تقديمه كمسرعا * ذا راحل ومخلصا زيد دعا

يعنى ان العامل فى الحال اذا كان فعلا متصرفا أو صفة شبيها به جاز تقديمه على عامله والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير الشبيه به أفعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة الشبيهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذا راحل فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر فى راحل وهو عائد على المبتدأ والعامل فى الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لانه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل فى الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه انه اذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز فى نحو ما أحسن هندا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هندا ولا ما متجردة أحسن هندا وكذلك لا يجوز فى نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين احداها ماذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند اليه العامل والاخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما فى المثال الأول ذا مسرعا راحل وفى المثال الثانى زيد مخلصا دعا وانما قصد الصورتين الأوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند اليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى والحال مبتدأ وان ينصب شرط

---

من كلامه انه يجوز اتيان الحال من المجرور بالحرف كأنه قيل له هل يأتى من المضاف اليه أم لا فقال ولا تجز (قوله كقوله عزوجل : الى الله مرجعكم الخ) ظاهره ان مرجع مصدر وليس كذلك بل هو اسم مصدر لرجع لان المبدوء بميم زائدة ان كان للمفاعلة كمقاتلة ومخاصمة فهو مصدر حقيقة وان كان لغير المفاعلة كمرجع فهو اسم مصدر (وقوله وان العامل فى الحال هو العامل الخ) هذا مذهب الجمهور والصحيح عند ابن مالك وصاحب المغنى خلافه (وقوله فهو تتميم للبيت الخ) قد يقال انه غير تتميم بل للرد على من منع ماعدا المسئلة الأولى وقال لا شاهد فى إخوانا فى الآية لاحتمال انه منصوب على المدح ولا فى حنيفا لاحتمال أن يكون حنيفا حالا من ملة لأن المراد بالملة الدين وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين قال أبو حيان فيكون الناظم علم انه لا بد من الرد عليه فقال فلا تحيفا وأصله فلا تحيفن بنون التوكيد الخفيفة أبدلت فى الوقف ألفا والحيف الميل (والحال إن ينصب) (قوله قابلا لعلامة الفرعية) لان التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرعا الافراد (وقوله والصفة المشبهة) ﴿ان قلت﴾ الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم لقوله فيما يأتى وسبق ما تعمل فيه مجتنب فكيف يقال هنا انه يجوز التقديم ﴿قلت﴾ هذا الشرط انما هو بالنسبة الى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث عملها بطريق الشبه بالفعل وعملها فى الحال لما فيها من رائحة الفعل (قوله وغير الشبيه به أفعل التفضيل الخ) ظاهره ان أفعل التفضيل لا يطابق مطلقا مع ان محل لزوم عدم المطابقة فيه مخصوص بما اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة عملا بقوله وان لمنكور يضف أو جردا الخ والمقرون بأل تلزمه المطابقة عملا بقوله وتلو أل طبق والعذر له انه لما كان المقرون بأل قيل انه صفة مشبهة أطلق فى اسم التفضيل (وقوله وانما قصد الصورتين الخ) أى المثالين وهذه عبارة غير جيدة والأولى أن يقول واقتصر فى المثالين

وبفعل متعلق بينصب وصرفا فى موضع الصفة لفعـل أوصفة معطوف على فعل وأشبهت المصرفا جملة فى موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار الى الثالث فقال :

( وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا )

يعنى ان العامل فى الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال : ( كتلك ليت وكأن ) فتلك اسم اشارة وفيها معنى الفعل وهو اشير وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكأن حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد فى أسماء الاشارة كلها فمثال اسم الاشارة تلك هند منطلقة وذلك عمرو ضاحكا ومثال التمنى ليت عمرا مقيما عندنا ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فالعامل فى الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفى الثانى ليت لتضمنها معنى أتمنى وفى الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف ان ذلك غير محصور فيما ذكر مما ضمن معنى الفعل دون حروفه كالترجى وحروف التنبيه وأما فى الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم ثم قال : ( وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر ) هذا أيضا من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما فى نحو زيد عندك قاعدا وسعيد فى هجر مستقرا فالعامل فى الحال فى هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقر أو مستقر والحال فى هذا المثال الذى ذكر مؤكدة لأن التقدير سعيد استقر فى هجر مستقرا وانما فصل هذه المسئلة من تلك وما ذكر بعدها وان كانت مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو مستقرا مقدما على عامله وهو فى هجر ومثله قوله عز وجل فى قراءة من قرأ : والسموات مطويات بيمينه . بنصب مطويات وممن أجاز تقديم الحال فى مثل هذا الأخفش ونحو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره وندر نحو قولك ثم قال:

( ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز لن يهن )

---

على الصورة الأولى للتشبيه الخ ( وعامل ضمن ) هذا كأنه مفهوم قوله أوصفة فيما مر ذكر لما فيه من التفصيل لأن منه ما يمنع أصلا ومنه ما يجوز على قلة وهو قوله وندر نحو الخ ( قول كدى فالعامل فى الأول الخ ) فيكون العامل فى الحال وصاحبها واحدا وهو تلك عملت فى صاحبها من جهة كونها مبتدأ وعملت فى الحال لما فيه من رائحة الفعل فهى عاملة فى شيئين باعتبارين مختلفين وكذلك يقال فى ليت وكأن وغيرهما فسؤال الأزهرى غير وارد من أصله ( وقوله مما ضمن معنى الخ ) مثال الترجى لعل الحبيب مقيما عندنا فمقيما عندنا فمقيما حال من الحبيب والعامل فى الحال وصاحبها لعل لأن معناها أترجى ومثال التنبيه ها عمرو منطلقا عندنا فمنطلقا حال من عمرو والعامل فى منطلقا ها لأن فيها معنى الفعل وهو انتبه والعامل فى صاحبها وهو عمرو الابتداء ومثل بعضهم بهذا زيد مقيما فمقيما حال من زيد والعامل فى الحال ها والعامل فى صاحبها المبتدأ فيكون عامل الحال وصاحبها فى المثالين مختلفا * واعلم ان هاء التنبيه لا يمكن جعلها عاملا فى كل مثال إلا إذا بنينا على أن عامل الحال غير عامل صاحبها كما فى المثالين وإذا قلنا بمذهب الجمهور فلا تكون عاملة قطعا فالأولى للمكودى أن يحذفها ومثال أما فى الشرط أما عالما فعالم فعالما حال عامله أما لانها قائمة مقام اداة الشرط وفعله والتقدير مهما يذكر شخص فى حال علم فهو عالم ( وقوله والاستفهام ) هو بالرفع معطوف على الترجى لا بالجر عطفا على الشرط لاقتضائه ان اما تكون فى الاستفهام وليس كذلك ومثلوا له بشطر بيت وهو : *يا جارتا ما أنت جاره* وجعلوا أنت مبتدأ وما خبر وجارة حال من معمول ما ولم ينصوا على صاحب الحال ولعله ضمير فى الوصف الذى نابت عنه ما والتقدير أنت عظيمة فى حال كونك جارة وقال أبو حيان بل لاشاهد فيه لاحتمال أن يكون جارة تمييزا وما نافية حجازية وأنت اسمها وجارة خبرها أو تميمية وجارة بالرفع خبر أنت والمعنى ما أنت جارة بل أعظم تأمل ( وندر نحو سعيد ) هذا مستثنى من قوله وعامل ضمن الخ كأنه قال مهما كان العامل مضمنا معنى الفعل دون حروفه الا ولا يتقدم الحال عليه محله إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور وإلا فيجوز التقديم بقلة ( قول المكودى باسم ما الحال له الخ ) اسم بالتنوين وما نافية والمعنى باسم ليس هو صاحب الحال فى اللفظ وإنما صاحبه ضميره الذى فى الظرف أو عديله ويحتمل أن تكون موصولة ويقدر المضاف بين اللام والهاء أى لضميره ويدل له ما فى بعض النسخ باسم الذى الحال له ( وقوله من تلك ) أى من لفظ تلك المذكورة فى قوله كتلك ومراده بما ذكر بعده ليت وكأن ولو قال من تلك ولعل وكأن لكان أخصر وأوضح فى المراد ( وقوله وهو فى هجر ) هجر اسم مدينة باليمن يجوز فيه الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة ( وقوله من قرأ ) الذى قرأ بذلك هو الحسن البصرى فالسموات مبتدأ وبيمينه خبر ومطويات حال من الضمير المستتر الذى انتقل للجار والمجرور هكذا قال الناظم تبعا للأخفش والحق خلافه انظر الوضح ( نحو زيد مفردا ) هذا مستثنى من

قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور ونحو مبتدأ أو خبره مستجاز وزيد مبتدأ وخبره أنفع وفى أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع فى حال كونه مفردا من عمرو فى حال كونه معانا وإنما كان أنفع عاملا فى الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وقوله لن يهن أى لن يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال :

( والحال قد يجىء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد )

يعنى أن الحال قد يجىء متعددا أى متكررا والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد راكبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الأولى أن يكون صاحب الحال متعددا والحال مجتمعة نحو : وسخر لكم الشمس والقمر دائبين . الثانية أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والاختيار فى نحو هذا مع عدم

---

مفهوم قوله أو صفة أشبهت المصرفا ولذلك قال المكودى قد تقدم ثم إن المأخوذ من قول الناظم نحو ان المراد أن يتوسط اسم التفضيل بين حالين أعم من أن يختلف الحالان والذاتان كما هنا أو يتحد الذاتان ويختلف الحالان كزيد مفردا أنفع منه معانا أو عكسه كزيد مفردا أنفع من عمرو مفردا وأما اتحاد الجميع فمحال وبه يسقط قول السيوطى فى النكت ان كلام المصنف قاصر نعم المصنف يقتضى جواز تقديم أحد الحالين وجواز تأخيرهما معا ويظهر من كلامه أنه الأصل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاضلة وتأخير المفضولة وتوسط اسم التفضيل بينهما واجب كما نكت به الموضح وللجلال الدين السيوطى فى هذه المسئلة تأليف سماه تحفة النجباء فى قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا ﴿ مستملحة ﴾ ذكر الراعى هنا مقامة ظريفة قال المكودى وغيره يجوز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه فوصل الخبر لأفعل التفضيل فنادى بالويل والعويل وقال ياللعجب ما السبب متى أنزلت إلى الحضيض السافل ورفع الظرف والمجرور لا على المنازل مع أنى تضمنت حروف الفعل ومعناه فوا أسفاه وا أسفاه وما ذلك إلا لقلة السعد ثم أطرق مليا وأنشد:

وكم من مليح لا يعز وضده * يقبـل منه العين والخد والفم

هو الجد خذه ان أردت مسلما * ولا تطلب التعليل فالأمر مبهم

ثم انه أغرورقت عيناه وتنفس تنفس الأواه وقال :

وحقك ما عدمت أثير مجد * ولا عجزت خؤلى عن سباق

ولكنى بليت بسوء سعد * كما تبلى المليحة بالطلاق

فلما غص بالبكاء مما بثه من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وتأسى بقول الزمخشرى :

وأخرنى دهرى وقدم معشرا * على أنهم لا يعلمون وأعلم

ومذ أفلح الجهال أيقنت أننى * أنا الميم والأيام أفلح أعلم

ثم إنه لما أفاق من غمرته وما خامره من سكرته قال لا يرفع الجزع البلوى ولا إلى لئيم من شكوى ثم انه توجه لقاضى القضاة وامام النحاة فلما وقف بين يديه سلم عليه وقال أيد الله القاضى وتقبل منه المستقبل الماضى :

يا حار لا أرمين منكم بداهية * لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

فقال القاضى أوجز فى الكلام وبين المقصود والمرام فلما شرح له القصة قال له أزلت عن قلبك كل غصة وحق من رفع الخضرا وبسط الغبرا لأجبرن قلبك المكسور ولأسكننك أعالى القصور ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين نجمين وأنشده ونحو زيد امفردا أنفع من عمرو الخ ومن كلام العرب هذا بسرا أطيب منه رطبا ( قوله لن يهن أى لن يضعف ) مضارع وهن يهن وأصله يوهن فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها وهما الياء والكسرة ( والحال قد يجىء ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للناظم قلتم الحال وصف لصاحبها فى المعنى وخبر عنه والنعت والخبر يجوز تعددهما وقد مر وأخبروا باثنين أو بأكثرا ويأتى وان نعوت كثرت فهل الحال تتعدد أم لا فأجاب بأنه يتعدد ( قول المكودى أى متكررا ) الأولى أن يقتصر على متعدد فلا يفسره بالمتكرر لأن التكرار يقتضى أنه لا بد من إعادتها بلفظها نحو : وسخر لكم الخ فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصل دائبة ودائبا غلب جانب المذكر لاتفاق الحالين لفظا ومعنى مع أنه لا يشترط تكرارها بلفظها ( وقوله الثانية أن يكون بتفريق الخ ) الذى يظهر أن هذه الصورة لا يشملها الناظم ولا تدخل فى كلامه ولم يذكرها المصنف ( وقوله مع عدم

القرينة جعل الأول للثاني والثاني للأول لمصعدا في المثال حال من زيد ومنحدرا حال من التاء في لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجيء الخ والظاهر في قد أنها للتحقيق لا للتقليل ولمفرد متعلق بيجيء * ثم اعلم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهي على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار إلى الأول بقوله : (وعامل الحال بها قد أكدا) يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الأول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل : وأرسلناك للناس رسولا. الثاني أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا كقوله عز وجل : ولا تعثوا في الأرض مفسدين. لأن العثو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله : (في نحو لا تعث في الأرض مفسدا) فمفسدا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل له تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال :

(وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر)

يعني أن الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان أنا حقني أو اعرفني وانما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي اليه من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل لأن التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وانما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون اسمية وأن يكون جزآها معرفتين وأن يكونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعلية وهـذه قسيمتها فوجب أن تكون اسميـة وفهم اشتراط كون جزأيها معرفتين من تسميتها مؤكدة

---

القرينة) فلو كانت القرينة موجودة بأن كان أحدهما لمذكر والآخر لمؤنث فلا اشكال نحو لقيت هندا راكبا راجلة أو لقيت هندا راجلة راكبا فالمؤنث للمؤنث والمذكر للمذكر تقدم أو تأخر (وقوله جعل الأول للثاني والثاني للأول) فيكون من اللف والنشر المعكوس وهو أولى عند البيانيين من المرتب لأنه في المعكوس أحد الحالين ولي صاحبه ولم يفصل إلا بين أحد الحالين من صاحبه وفي جعله مرتبا يكون فيه الفصل بين كل حال وصاحبه وقول الأزهري ان اللف المرتب أولى ورتب سؤالا وجوابا مردود وعكس المصنف بان تكون الحال مفردة وما قبلها متعدد فان كان هنالك قرينة عمل عليها نحو ضربت هند عمرا راكبة أو راكبا فالأمر واضح والا فالمختار أن تكون الحال من الآخر نحو لقيت زيدا راكبا فالمختار أن تكون حالا من زيدا لا من التاء وزاد المصنف فاعلم للرد على ابن عصفور والفارسي حيث منعا تعدد الحال لمفرد (وقوله مبينة) هي التي يقال لها مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فالركوب لا يستفاد الا من الحال والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها (وعامل الحال) (قوله وذلك على قسمين الأول الخ) اعلم أن الحال المؤكدة فيها أقوال ثلاثة المنع مطلقا الجواز مطلقا التفصيل فان وافق الحال عامله لفظا ومعنى امتنع الحذف والا جاز وهو مذهب الجمهور ولو مثل للقسم الأول لـكان فيه الرد على المانع مطلقا والفصل وأما تمثيله للقسم الثاني فلا يكون فيه الرد الا على المانع مطلقا ثم ان تعث بفتح الثاء مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف وهو من عثى كرجا بفتح الجيم ومعنى عثى أفسد (وان تؤكد) (قوله ان كان المبتدأ غير انا) أي غير ضمير متكلم وأحق بفتح الهمزة وضم الحاء مبني للفاعل من الثلاثي بمعنى حققت الشيء واعرف بفتح الهمزة وكسر الراء من عرف قاله الدماميني ومافي ابن غازي من البناء للمفعول غير ظاهر (وقوله من تعدي فعل الفاعل المضمر الخ) معنى هذه العبارة انه يلزم على ذلك أنه يتعدى الفعل وهو أعرف أو أحق الذي فاعله ضمير متصل الى ضمير آخر وهو المفعول وهو لا يجوز (وقوله فيكون الفاعل والمفعول الخ) علله الرضي بان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا في غيره والمفعول مؤثرا لغيره وأصلهما التغاير بينهما معنى ويجب تغايرهما لفظا فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلا يقول فيما إذا كانا ظاهرين ضرب زيد زيدا تريد أن زيدا ضرب نفسه ولا فيما إذا كانا ضميرين ضربتني بضم التاء تريد أن المتكلم ضرب نفسه ولا ضربتك بفتح التاء تريد أن المخاطب ضرب نفسه فاذا أردت أحد هذه الثلاثة تعين ان يقال ضرب زيد نفسه وضربت نفسك والنفس المفعول وان كانت نفس الفاعل من جهة المعنى لـكن لما أضيفت صارت كأنها غيره لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايرا للمضاف اليه وهذا في غير أفعال القلوب وأما أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الفاعل والمفعول به لفظا نحو ظننتني قائما لأنه ليس في الحقيقة المرفوع فاعلا والمنصوب الأول مفعول به وانما المفعول به مضمون الجملة اه كلام الرضي بمعناه . (وقوله وفهم كونها اسمية الخ) هذا لا يصح لأن المؤكدة لعاملها تارة يكون العامل فعلا كما مر وتارة يكون اسما نحو هذا عاث في الأرض مفسدا (وقوله والمؤكدة لعاملها فعلية) لا معنى لهذا الـكلام لأن المؤكد للعامل هو الحال

لأنه لا يؤكد الا ماقدعرف وفهم اشتراط كون جزأيها جامدين من قوله وان تؤكد جملة لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول وان تؤكد شرط وجوابه فمضمر عاملها ومضمر خبر مقدم وعاملها مبتدأ وقوله ولفظها يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكما غير الأول ثم اعلم أن الحال على قسمين مفردة وهو الأصل وقدتقدم وجملة ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال : ( وموضع الحال تجىء جمله ) يعنى أن الجملة تقع فى موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها فى موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل للجملة الاسمية فقال ( كجاء زيد وهو ناو رحله ) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجىء أى تجىء الجملة فى موضع الحال ثم قال :

( وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت )

يعنى أن الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فانها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد النجائب بين يديه واعلم أنه لا يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قائم زيد وضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب ومضارع متعلق ببدء وثبت فى موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرا فى موضع الخبر لذات وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملتان خبران عن ذات ثم قال : ( وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا )

يعنى ان الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت وأصك عينه ومعنى أصك أضرب قال الله تعالى : فصكت وجهها . أى ضربته وذات مفعول بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا والهاء فى بعدها عائدة على الواو والضمير فى له عائد على المبتدا والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنوى ثم قال :

( وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو بمضمر أو بهما )

يعنى ان الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالمضمر دون الواو ونحو جاء زيد يده على رأسه أو بالمضمر والواو معا نحو جاء زيد ويده على رأسه إلا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفى وليس على اطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك والعذر له فى اطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد فى ذلك على الأكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعدها عطف عليه والعامل هنا فى المجرور الواقع خبرا ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على

---

والحال اسم لا فعل وتحمل بعضهم لادليل عليه ( وقوله لأنه لا يؤكد إلا ماقدعرف الخ ) فيه نظر إذ النكرة قد تؤكد على أن المؤكد هنا مضمون الجملة لاطرفاها واشتراط التعريف انما هو للطرفين قاله شيخنا سيدى على قصاره ومثال كون أحد جزأيها مشتقا زيد معتكف صائما ( وقوله ثم اعلم أن الحال على قسمين الخ ) جعلها قسمين تبعا لظاهر الناظم وجعلها غيره ثلاثة أقسام والقسم الثالث مما يقع حالا الظرف والجار والمجرور ولعل الناظم لم يذكرهما لأنهما يتعلقان بمحذوف ان قدر مفردا فهما داخلان فى المفرد وان قدر فعلا فهما داخلان فى الجملة ( وموضع الحال تجىء جمله ) أطلق فى الجملة مع أنها مقيدة بقيود ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل استقبال اتكالا على المثال على عادته لأن المثال مستوف للشروط ( قول كدى فيحكم حينئذ عليها الخ ) هذا رفع للعموم الذى فى قوله وموضع الحال تجىء جملة وهل يحكم عليها بأنها حال أولا يبقى ما هو أهم لكن هذا العموم يخصصه قوله وجملة الحال سوى الخ ( وذات واو ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان ورد من كلام العرب وقوع المضارع المثبت بعد الواو فبأى شىء تؤوله فقال وذات الخ ( وقول كدى بفعل محذوف الخ ) لا يصح لفساد المعنى ( وقوله ويجوز رفعه على الابتداء الخ ) فيه نظر لأنه لاضمير يعود على المبتدأ وأما ضمير بعدها فهو عائد على الواو ﴿وأجيب﴾ بأن بعدها على حذف مضاف أى بعد واوها ولم يبين المكودى اعراب قول الناظم له المضارع اجعلن الخ وقد سئل سيدى العربى بردله عن اعراب قول ابن مالك له المضارع اجعلن مسندا ﴿ان قلتم﴾ هو نعت لمبتدأ لزم منه وقوع الجملة النعوت بها طلبية وان قلتم معطوف على جملة انو ﴿قلنا﴾ لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط هنا فى الجملة المعطوفة فأجاب باختيار الثانى وان الأصل اجعلن المضارع مسندا لمبتدإها ثم أتى بالضمير الذى هو هنا مكان الظاهر الذى هو لفظ مبتدأ وذكر لوقوعه موقع المذكر فيكون الضمير فى له هو الرابط اهـ . ﴿قلت﴾ والظاهر أنه مستأنف كأنه لما قال وذات واو بعدها كأن قائلا قال له وما تفعل بالمضارع قال له المصنف اجعلن الخ ( وجملة الحال ) ظاهر تقدير كدى ان أوفى الموضعين فى النظم للتخيير وصرح به بعد فيقتضى أن كل ما يجوز

الجملة المتقدمة ثم اعلم أن العامل فى الحال قد يحذف وحذفه على نوعين جائز وواجب والى النوعين أشار بقوله :

( والحال قد يحذف مافيها عمل * وبعض مايحذف ذكره حظل )

فيحذف جوازا اذا دل عليه دليل لفظى أو حالى فاللفظى كما اذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت والحالى كقولك للقادم من سفر مبرورا مأجورا أى قدمت ولك فى هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقدمت مبرورا ويحذف وجوبا إذا جرى مثلا كقول بعض العرب حظين بنات صلفين كنات فحظين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتم والحظين اسم فاعل من حظى المشتق من الحظوة وصلفين من الصلف وهو عدم الحظوة يقال صلفت المرأة صلفا إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها والبنات جمع بنت والكنات جمع كنة وهى زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوبا اذا سدت مسد الخبر وتقدم فى باب الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره ومامفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل فى الحال . والضمير فى فيها عائد على الحال والضمير المستتر فى عمل عائد على ما وبعض مبتدأ ومامو صولة واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع .

﴿ التمييز ﴾

التمييز هو الاسم النكرة المتضمن معنى من لبيان ماقبله من ابهام فى اسم مجمل الحقيقة أو اجمال فى نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله ويقال فيه فى الاصطلاح تمييز ومميز وتفسير ومفسر وتبيين ومبين قال :

( اسم بمعنى من مبين نكره * ينصب تمييزا بما قد فسره )

اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثانى من نحو استغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لماسوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسره أن الناصب له ماقبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة

---

فيه التمييز من غير مامر يجوز فيه الواو وليس كذلك كما يؤخذ من قوله والعذر له الخ وحمله على هذا يوجب فى النظم فسادا إذ منها مايتعين فيه التمييز ومنها مايتعين فيه الواو ومنها مايجوز فيه وجهان فالصواب أن أو للتفصيل والتقسيم ويكون فى النظم اجمال وحمله على ان الاجمال أولى من حمله على الفساد وقد ذكر الموضح غالب الأقسام ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه بحواشى التوضيح (والحال قد يحذف) (قول كدى اذا دل عليه دليل الخ) ﴿ ان قلت ﴾ من أين يؤخذ هذا من كلام المصنف ﴿ قلت ﴾ من قوله سابقا ويحذف الناصبها ان علما اذ هو من أفراد تلك القاعدة وانما أعاده هنا لان ذكر كل فى بابه أولى (وقوله كقول العرب الخ) فى المحكم هذا مثل يضرب لمن طلب حاجة فأصاب بعضها وعسر عليه البعض ( وقوله اسم فاعل) الأولى أن يقول جمع حظى كولى صفة مشبهة من حظى يحظى فهو حظى كفرح يفرح فهو فرح ثم جمع جمع مذكر سالما فقيل حظين وأصله حظيين بياءين الأولى لام الكلمة مشددة استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الأولى ثم كسرت الحاء اتباعا لحركة الظاء أو تقول استثقلت الكسرة على الياء الأولى فنقلت لماقبلها بعد سلب فتحة الحاء ثم التقى ساكنان الخ( وقوله يقال صلفت ) بكسر اللام كفرح تصلف فهى صلف ففعل به مامر فى حظين الاأن الصاد يتعين بقاء فتحها ولا يجوز فيه الكسر لئلا يؤدى لاجتماع خمس كسرات كسرة الصاد واللام والفاء والياء مقدرة بكسرتين والمعنى أن لكم شرفا على غيركم فمن أجل هذا يرى لبناتكم شرف عند أزواجهن وبنات الناس عندكم لاترون أنتم لهم مزية لشرفكم عليهن والله أعلم .

﴿ التمييز ﴾

هو فى الأصل مصدر ميز يميز تمييزا وهو من باب اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ومعناه لغة فصل الشىء من غيره قال تعالى : وامتازوا اليوم أيها المجرمون . أى انفصلوا من المؤمنين واصطلاحا أشار له المكودى وتعريفه مساو لتعريف الناظم فالأولى الاقتصار على تعريف الناظم وبين معنى قول الناظم مبين بان يقول مبين لماقبله الى آخر كلامه (قول المكودى مجمل الحقيقة الخ) مثاله هذا شبر أرضا ومثال نسبة الفعل الى فاعله: اشتعل الرأس شيبا . ونسبة الفعل الى المفعول : وفجرنا الأرض عيونا . وقد يكون محولا عن المبتدأ نحو زيد أكثر مالا اذ الأصل مال زيد أكثر وقد يكون غير محول عن شىء نحو لله دره فارسا ( اسم بمعنى من) (قول كدى واسم لا الخ) أما اسم لا فهو على معنى من التى للاستغراق والمفعول الثانى على معنى من الابتدائية كأنه قال أستغفر الله من أول الذنوب الى مالا يتناهى وقد اعترض تعريف الناظم بأنه غير جامع لان من التمييز ماليس على معنى من كطاب نفسا وأنت أعلى الناس منزلا وحسن وجها فيكون خارجا عن قوله بمعنى من ومنه ماليس مبينا ومنه تمييز التوكيد كقوله تعالى : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا . فان شهرا تمييز ولم يبين شيئا لانه مستفاد من الشهور فيكون خارجا عن قوله مبينا

أما الاسم المجمل فلا اشكال فى أنه هو الناصب له وهو متفق عليه. وأما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا أوما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغى أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فانه قد نص بعد على ان العامل فى هذا النوع الفعل أوما أشبهه والعذر له أن التمييز فى هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمر تقديره هو اسم أى التمييز اسم وبمعنى من فى موضع الصفة لاسم ومن مضاف اليه ومبين نعت لاسم ونكرة نعت بعد نعت وينصب جملة مستانفة وتمييزا منصوب على الحال وبما متعلق بينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره فى موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء فى فسره وفى فسره ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبره والأول أظهر ثم مثل فقال :

(كشبر أرضا وقفيز برا ﴿ ومنوين عسلا وتمرا)

فأتى بثلاثة من المثل الأول الممسوح وهو شبر أرضا والثانى المكيل وهو قفيز برا والثالث الموزون وهو قوله ومنوين عسلا وتمرا وبقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسيذكره فى بابه وقوله أرضا تمييز لشبر وبرا تمييز لقفيز وعسلا وتمرا تمييزان لمنوين والمنوان تثنية منا وهو الرطل ثم قال :

(وبعد ذى وشبهها اجرره اذا ﴿ أضفتها كمد حنطة غذا)

الاشارة بذى الى مادل على مساحة أوكيل أووزن ففهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يجىء بالوجهين وقوله اذا أضفتها أى اذا أضفتها الى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر وقوله كمد حنطة مبتدأ ومضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ثم قال : (والنصب بعدما أضيف وجبا ﴿ ان كان مثل ملء الأرض ذهبا) يعنى ان المميز اذا أضيف الى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الأرض ذهبا انه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور فى كونه يصح اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز ملء ذهب فلو صح اغناؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا اذ يجوز أن تقول هو أحسن رجل

---

وأجاب ابن هشام فى الحواشى عن الأول بانه ليس المراد بكونه على معنى من انه يصح التصريح بها قبله بل المراد التمييز معناه بيان الجنس كما ان من تكون لذلك أيضا فيكون ذلك القسم داخلا وأجيب عن الثانى بان التمييز مبين فى نفسه مع قطع النظر عما يعين معناه قبل ذكره فقد دخل الآية (وقوله أما الاسم المجمل فلا اشكال الخ) ﴿إن قلت﴾ ماوجه اعمال الاسم المبين فى التمييز مع أنه جامد ﴿فالجواب﴾ لشبهه بالمبتدأ فى الطلب فالمبتدأ عمل فى الخبر لطلبه له من جهة المعنى والمميز عمل فى التمييز لانه محتاج اليه ليبينه ويفسره ولشبه بعض منه باسم الفاعل كعشرين فانه شبيه بضاربين (وقوله قد نص بعد الخ) فى قوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا الخ وفى قوله والفعل ذو التصريف نزر اسبقا وقال الأشمونى ويحتمل أن الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور ونسبه للمحققين وذهب فيما يأتى على القول الآخر فيكون حينئذ له قولان وعلى هذين الاحتمالين يكون كلام الناظم عاما فى تمييز الذات والنسبة وقال يس الصواب أن ما واقعة على تميز الذات فقط ويكون قوله كشبر أرضا حالا من الضمير فى ينصب أومن ما أومن الهاء فى فسره فيكون المصنف انما تكلم على تمييز الذات وتكلم فيما يأتى على تمييز النسبة وبهذا يتضح المقام لذوى الأفهام فهى تقريرات ثلاثة الظاهر الاخير وهو ماقرره يس (وقوله قد رفع الابهام عنه) أى عن الفعل فهو داخل تحت قول المصنف بما قد فسره لانه انما فسر الفعل (وقوله والأول أظهر) الأولى الثانى وعليه اقتصر الشاطبى ووجهه الأزهرى فى معربه (كشبر أرضا) (قوله كذى الأول الممسوح) يقال مسحت الأرض مسحا أى ذرعتها ذرعا والاسم المساحة بكسر الميم وفتحها (وقوله وهو قفيز الخ) القفيز ثمانية وأربعون صاعا عند أهل العراق وانظر بيان ماقاله الأزهرى فى حواشى التوضيح (وقوله وسيذكره فى بابه) اعلم ان تمييز العدد أكثر أنواع التمييز وكان ينبغى أن يذكره لكن لما كان الكلام فيه كثيرا عقد له المصنف بابا يخصه ولو ذكر لاحتاج الى استثنائه (وقوله وبعد ذى ونحوها الخ) لان غير تمييز العدد يجوز فيه وجهان وتمييز العدد اما واجب النصب كعشرين دينارا أو واجب الجر بالاضافة كمائتى درهم (اذا أضفتها) انما قيد الجر بالاضافة لانه لو أطلق لتوهم انه بمن ملفوظا بها أومقدرة ويبقى النون أوالتنوين فيفوت المعنى الذى قصده الناظم من كون الجر بالاضافة (قوله كذى لا يجىء بالوجهين) بل يتعين فيه النصب أو الجر كما مر قريبا ويأتى مستوفى (وقوله وغذا خبره) وقال الشاطبى بل الخبر محذوف تقديره عندنا وغذا حال من الضمير الذى سكن فى الظرف أوتمييز والغذاء بكسر الغين والذال المعجمة والمد مايؤكل فى أى وقت والغداء بفتح الغين والدال المهملة مايؤكل فى وسط النهار ومنه قوله تعالى : آتنا غداءنا . (والنصب بعد ما أضيف) هذا تقييد لقوله وبعدذى ونحوها اجرره كأنه قال محل كون تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان النصب والجر مالم يكن المميز مضافا الى غير التمييز لتعذر الاضافة مرتين ويقيد بما اذا لم يكن مجرورا بمن وإلا فلا يجب نصبه لئلا يناقض

على أن هذا المثال الثاني ينتصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكنه صالح للجر بالاضافة عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتدأ وبعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملء الارض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لى ملء الارض ذهبا ثم قال :

( والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * مفضلا كأنت أعلى منزلا )

يعنى ان الاسم النكرة اذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلا فى المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلا فى المعنى انك اذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به نحو أنت أعلى منزلا أى علا منزلك وفهم منه ان الواقع بعد أفعل التفضيل اذا لم يكن فاعلا فى المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب جره بالاضافة الا إذا أضيف أفعل الى غيره فانه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم بانصبن والمعنى منصوب على اسقاط الخافض ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفضلا حال من الفاعل المستتر فى انصبن وافعل غير منصرف للعلمية والوزن ثم قال :

( وبعد كل مااقتضى تعجبا * ميز كأكرم بأبى بكر أبا )

يعنى ان التمييز ينتصب بعد مادل على تعجب ومثل ذلك بقوله كأكرم بابى بكر أبا قال فى شرح الكافية والمراد بأبى بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد كل مااقتضى تعجبا ان ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما ماأفعله وأفعل به فدخل فى ذلك ماأفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلا وويحه انسانا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا ونحو ذلك ثم قال :

---

قوله واجرر بمن الخ ( قول كدى على ان هذا المثال الخ ) أشار بهذا الى أنه لافرق بين المنطوق والمفهوم لان العلة فيهما واحدة وهى تعذر الاضافة مرتين ثم ان المكودى لم يعترض هذا الشرط الا بكونه ضائعا ويقتضى خلاف المراد لان المدار على كون المميز مضافا ولافرق بين صحة الاستغناء عن المضاف اليه أم لا مع ان هذا المفهوم خارج قطعا لان كلامنا فى تمييز الذات والمفهوم تمييز نسبة فالصواب اسقاط هذا الشرط من أصله ولاجل هذا لم يتعرض له الموضح ( والفاعل المعنى ) هذا شروع من المصنف فى الكلام على تمييز النسبة ( قول كدى جعلت ذلك التمييز فاعلا به ) اعترضه أبو حيان بان الفعل لايدل على التفضيل والزيادة فلايصح جعله موضع اسم التفضيل وأجيب بان المعنى فى مثال كدى أنت علا منزلك على كل منزل فيفيد ماأفاده اسم التفضيل ( وقوله لم ينتصب على التمييز الخ ) استشكله الرضى بقوله تعالى : والله خير حافظا . فى قراءة من قرأ بصيغة اسم الفاعل ولم يجب عنه وعلامة مالايصح كونه فاعلا فى المعنى ان يحسن وضع بعض مواضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكره فتقول فى مثاله أنت بعض الرجال هذا معنى كلامه وماقالوه قال بعض المحققين والحق ان كل تمييز واقع بعد اسم التفضيل فهو فاعل فى المعنى فمعنى أنت أفضل رجل أنت فقت الرجال فى الفضل فيكون فاعلا من جهة المعنى ( وقوله فانه ينتصب حينئذ الخ ) عللوا ذلك بامتناع اضافة أفعل مرتين وقال الشهاب قد يجب النصب بل يجر بمن مقدرة ورد بان حذف من انما يطرد فى مواضع ليس هذا منها ( وقوله ولا يصح أن يكون الفاعل الخ ) هذا هو الظاهر وما فى الازهرى عن الشاطبى من كونه مضافا من إضافة الصفة الى فاعلها أو ل خلف عن مضاف اليه لا يخلو من تكلف غاية على ان اسم الفاعل لايضاف لمرفوعه الا اذا كان صفة مشبهة ( وبعد كل ما اقتضى ) ( قول كدى قال فى شرح الكافية والمراد الخ ) ان كان المراد به ماقال فيكون أبا تمييز ذات لان أبا نفس أبى بكر وقيل المراد بأب والد أبى بكر وهو أبو قحافة رضى الله عنهما فيكون من تمييز النسبة لان الاصل بأبى أبى بكر ثم حذف المضاف الذى هو أبى الاول وجىء به تمييزا فان قلنا بما فى شرح الكافية فيكون التمييز الذى هو أبا ليس واجب النصب بل يجوز جره بمن لانه تمييز ذات ويجوز نصبه على الحال وان قلنا بالثانى فيتعين نصب أبا على التمييز لانه تمييز نسبة فعلى الاحتمال الاول يكون قول الناظم ميز محمولا على جواز نصبه على التمييز وعلى الثانى يكون محمولا على وجوب النصب على التمييز وبه يتضح الحال ويزول الاشكال ومثال الصيغة الثانية الموضوعة للتعجب ماأحسنه رجلا ( وقوله نحو ويله رجلا وويحه الخ ) الويل واد فى جهنم ويقال ذلك لمن وقع فى مهلكة يستحقها وويح كلمة ترحم تقال لمن وقع فى مهلكة لايستحقها وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة (وقوله ولله دره فارسا ) الدر بفتح الدال مصدر در اللبن يدر درا ودرورا والمضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن ويطلق الدر على اللبن نفسه فالتعجب حينئذ من اللبن الذى ارتضعه هذا الولد حتى أتى على هذه الحالة الكاملة وقال ابن المظفر فى شرح المقامات الدر صوت اللبن عند حلبه فى الاناء ولا يصوت الا بعد كثرته واللام فى لله للقسم ولا يدخل اللام فى القسم الا على اسم الجلالة والتعجب معها لازم فيكون معنى لله دره والله ان صوت اللبن عند حلبه لكثير ويكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن ثم استعير فى كل من أحسن فى شىء فروسية أو غيرها وعلى كل فالتمييز المنصوب

( واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى )

قد تقدم ان التميز على معنى من لكن منه مايصلح لمباشرتهاومنه مالايصلح وكله صالح لمباشرتها الانوعين تميز العدد وماهو فاعل فى المعنى وقد استثناها فلايقال فى نحو عندى عشرون درهما عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال : (كطب نفسا تفد) فنفسا تميز وهو فاعل المعنى لان التقدير لتطب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطف على ذى والموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على اسقاط فى وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه والتقدير ان شئت فاجرر بمن غير التميز صاحب العدد وغير تمييز الفاعل فى المعنى ثم قال :

( وعامل التميز قدم مطلقا * والفعل ذوالتصريف نزرا سبقا )

يعنى ان العامل فى التميز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التميز وقوله مطلقا أى سواء كان اسما أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه باجماع نحو عندى عشرون درهما فالعامل فى درهم عشرون فلا يجوز عندى درهما عشرون واما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه نحو ماأكرمك أبا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا ففى تقديم التميز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازنى والمبرد وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم وظاهر قوله نزرا سبقا ان له مذهبا ثالثا وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه على عامله التصرف قوله :

ولست اذا ذرعا أضيق بضارع * ولايائس عند التعسر من يسر وأبيات أخر

وعامل التميز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التميز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر فى سبقا ونزرا حال من الضمير المستتر فى سبقا

---

بعد ويله وويحه ودره تمييز نسبة ان كان معاد الضمير معلوما وتمييز ذات ان كان معاده مجهولا ( واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد ) ( قول كدى الا نوعين ) تبع الناظم والحق انها ثلاثة بزيادة المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا ثم ان من الداخلة على التميز فيما يصح دخولها هى بيانية وليست تبعيضية ولا زائدة وانما امتنع دخول من على تميز العدد الباقى على طريقته لانك اذا قلت عشرون من درهم كان درهم الذى هو تميز عشرون مفردا غير مطابق لعشرون وتميز العدد اذا كان مجرورا بمن لابدأن يطابق وانما امتنع ظهور من مع التميز الفاعل فى المعنى ومع المحول عن المفعول لان التميز فى النوعين تميز نسبة وليس هنالك لفظ وذات تبين بمن ومحل المنع اذا بقى بصيغة التميز فان عرف دخلت عليه من فمثاله فى العدد عندى عشرون من الدراهم ومثاله فى غير العدد قوله تعالى : وأعينهم تفيض من الدمع . ثم ان الموضح اعترض كلام الناظم بانه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فانه بقى عليه قسم ثالث وهو المحول عن المفعول وأما كونه غير مانع فانه أطلق فى الفاعل المعنى فيقتضى انه مهما كان فاعلا فى المعنى الا ولاتدخل عليه من كان محولا عن الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لامع انه مقيد بأن يكون محولا عن الفاعل صناعة أوعن مضاف والا فتظهر من معه الا ان الازهرى قال فى تقييده بان يكون محولا عن الفاعل صناعة ولم أقف عليه لغيره على ان هذا القيد إن صح يحتمل أخذه من مثال الناظم بطب نفسا وتفد فى النظم مجزوم على جواب الامر ومعناه ان من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد ومن خبثت نفسه يتقى الناس شره فيتركونه فلايستفيد شيئا منهم ( وعامل التميز قدم مطلقا ) ( قول كدى اما اذا كان اسما الخ ) علة منع تقديم التميز على الاسم والفعل الجامدين انهما لايتصرفان فى أنفسهما فلايتصرفان فى معمولهما ( وقوله والمشهور منع تقديمه ) علل بامور منها ان الغالب فى التميز أن يكون فاعلا فى المعنى محولا عن الفاعل صناعة وهو حيث كان فاعلا اصالة امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل الاسناد وصيرورة الفاعل تميزا ومنها ان التميز كالنعت فى الايضاح والنعت لايتقدم على المنعوت فكذلك ماأشبهه وبحث فى التعليل الاول بان الشىء قد يخرج على أصله ولا يراعى الاصل كالمفعول فى نحو ضربت زيدا فانه يجوز تقديم المفعول بان يقال زيدا ضربت فاذا أنيب عن الفاعل بان قيل ضرب زيد امتنع التقديم ( وقوله وتبعهم الناظم فى غير هذ النظم ) قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ( وقوله ان له مذهبا ثالثا الخ ) بل الحق انه انما أشار به للقول الثانى لاغير وأن القلة التى ذكرها انما هى بالنسبة لعدم التقديم فاذا طالعت كلام العرب وجدت الغالب والكثير فى أمثلتهم تقديم الفعل المتصرف وتاخير التميز ووجدت القليل فى كلامهم تقديم التميز وتأخير الفعل المتصرف ولهذا احتاجوا الى الاتيان بالدليل على القليل فليس هنالك إلاقولان ولا يؤخذ من الناظم قول ثالث ( وقوله ولست اذا الخ ) البيت من الطويل والتاء فى لست اسمها وبضارع خبرها والضارع الذليل المتضرع وذرعا تميز مقدم على عامله وهو أضيق ويقال ضقت بالامر ذرعا اذا لم تقدر عليه ولم تطقه ويائس من اليأس الذى هو القنوط معطوف على ضارع ومن يسر متعلق بيائس والشاهد فى تقديم ذرعا التميز على عامله

﴿حروف الجر﴾

(هاك حروف الجر وهي من إلى * حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى)

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفا وهي كلها متساوية في جر الاسم وقد ذكر بعد هذا معنى كل واحد منها وما يختص به إلا خلا وعدا وحاشا فانه قد تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء وأما كي ولعل ومتى فانه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها أما كي فتجر ما الاستفهامية قالوا كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله : إذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع
وأن المصدرية وصلتها في قوله : فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا
وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في نحو جئتك كي تكرمني أن تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فان الجر بها وارد في كلام العرب خلافا لمن أنكره كقوله :
لعل الله فضلكم علينا * بشىء ان أمكم شريم وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كمه بمعنى من كمه وهاك اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهري والزبيدي فيه إلا التنبيه وزاد الجوهري فيها الزجر فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الافعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهي مبتدأ وخبره من إلى آخر البيتين وكل ما بعد من معطوف عليه على اسقاط العاطف ثم ان من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار اليها بقوله :

---

المتصرف الذي هو أضيق وقال الجمهور ان ذرعا معمول لمحذوف تقديره إذا أضيق ذرعا أضيق والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿حروف الجر﴾

لما كان الحال على معنى في والتمييز على معنى من ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمضاف وكان الأول متفقا عليه والثاني مختلفا فيه قدم الناظم الكلام على المجرور بالحرف وسميت حروف الجر باعتبار عملها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكما سميت حروف الجر قيل لها حروف الاضافة لأنها تضيف معاني الافعال القاصرة إلى الاسماء ويقال حروف الصفات لاحداثها في الاسم صفات من تبعيض أو ظرفية أو غيرهما (هاك حروف الجر وهي من إلى) (قول كذا ذكر في هذين البيتين عشرين حرفا الخ) وهذا يقتضي أنها أكثر وقد زاد بعضهم الجر بائي عشر حرفا وقال ان مجموع الحروف اثنان وثلاثون حرفا وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام والحق أن حروف الجر إنما هي عشرون كما ذكر الناظم (وقوله وقد ذكر بعد هذا معنى الخ) هذا من باب المجموع لا من الجميع إذ لم يذكر معنى الواو ورب والتاء (وقوله فانه لم يذكرها) أي لم يذكر معانيها وأما ألفاظها فقد ذكرها في هذين البيتين (وقوله قالوا كيمه الخ) وذلك إذا أرادوا أن يسألوا عن علة شيء قالوا كيمه وأصله كيما بالألف فحذفت الألف لما يأتي في قوله وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها ... ولحقت هاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف وسيقول وأولها الها إن تقف (وقوله نحو قوله إذا أنت الخ) البيت من الطويل وقائله النابغة وأنت فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ويجوز في راء فضر الفتح للخفة والضم اتباعا لحركة الضاد والكسر لأنه الأصل في التخلص عند التقاء الساكنين وفاء فانما للتعليل والفتى نائب فاعل يرجى ويروى يراد بدل يرجى والمعنى إذا أنت لم تنفع من استحق النفع فضر من يستحق الضرر فانما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ولضر من يستحق الضرر والشاهد في كيما حيث جرت كي ما المصدرية وقيل ما كافة لكي عن العمل (وقوله وأن المصدرية وصلتها في قوله الخ) البيت من الطويل قال العيني هو لجميل بن عبد الله وهو أصح من قول الزمخشري انه لحسان والضمير في قالت يعود على المحبوبة والهمزة في أكل همزة الاستفهام وأصبح فعل ماض ناقص والتاء اسمها وما نحا بمعنى معطيا خبرها ولسانك مفعول ثان لمانحا على حذف مضاف أي حلاوة وكل المتقدم مفعول أول لمانحا وكي حرف جر وما زائدة وان مصدرية يسبك ما بعدها بمصدر مجرور بكي وفيه الشاهد لأن إظهار أن بعد كي ضرورة وعطف تخدع على تغر عطف تفسير قال الأزهري وتغر وتخدع مبنيان للفاعل والخداع ارادة المكروه بالانسان بحيث لا يشعر (وقوله كقوله لعل الخ) البيت من الوافر وإعرابه واضح والشريم المرأة المفضاة التي اختلط مسلكاها ولعل هنا للاشفاق وهي وان كانت حرف جر فلا تتعلق بشىء لأنها شبيهة بالزائد والشاهد في كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل ان أو رفع بالابتداء وبدأ الناظم بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك اختصت بالدخول على بعض الظروف كعند وقبل وبعد (وقوله وهاك اسم فعل) ظاهره ان هاك بجملتها اسم فعل والذي في المعرب ان اسم الفعل انما هو ها بالقصر وقد تمد وأما الكاف فهي حرف خطاب تتصرف

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتاء)

يعنى أن هذه الاحرف السبعة لاتدخل على المضمر بل على الظاهر فقط نحو منذ يومين وحتى مطلع الفجر وزيد كعمرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه أن ماعدا هذه السبعة من حروف الجر تدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص ومابعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم ان هذه الاحرف السبعة منها مايختص اختصاصا آخر زائدا على الاختصاص بالظاهر وهى أربعة وقد أشار اليها بقوله :

(واخصص بمذ ومنذ وقتا ورب * منكرا والتاء لله ورب)

يعنى أن مذ ومنذ لايكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلاوقتا يعنى اسم زمان نحو مذ يومنا ومنذ يوم الجمعة وان رب لايكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وان التاء لايكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكى ترب الكعبة وتالرحمن وتحياتك إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على لفظ رب وفهم منه أن مابقى من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا ووقتا مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص ومنكراً معطوف على وقتا ورب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله ثم قال : وما رووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه أتى

قد تقدم أن رب والكاف من الاحرف المختصه بالظاهر وأشار فى هذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلا ومنه قول العرب ربه رجلا وقول الراجز : خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أوعال كها أو أقربا

وفهم من المثال أن الضمير الذى يدخلان عليه لايكون إلا ضمير غائب وقوله : ونحوه . أى كها ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب نحوه وهن كقوله :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن إلا حاظلا

فيكون الضمير على هذا عائدا على ها والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أى من دخول الاحرف المختصة بالظاهر على الضمير

---

تصرف الكاف الاسمية تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتثنى وتجمع كالكاف اللاحقة لاسم الاشارة ومافى المعرب هو الذى يظهر لأن المكودى قال بعدو لم يذكر الجوهرى والزبيدى الخ والجوهرى والزبيدى انما ذكراها بدون كاف (بالظاهر اخصص) انما اختصت مذ ومنذ بالظاهر ولايكون إلا وقتا كما يأتى لأن معناهما إذا كانا اسمين الوقت وحيث كانا حرفى جر خصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين أو حرفين واختصا بالظاهر لأنه أظهر فى الدلالة على الوقت وخصت حتى بالظاهر لأنها للغاية وأصل الغاية أن تكون بالى الجارة للظاهر أو المضمر والفرع لايقوى قوة الاصل وخصت الكاف بجر الظاهر لأنه لو جر ضمير المخاطب فى نحو كك لأدى الى اجتماع كافين وهو ركيك واطرد المنع فى سائر الضمائر وخصت الواو والتاء بجر الظاهر لأنهما فرع عن الباء والباء تجر الظاهر والمضمر والفرع لايقوى قوة الاصل وخصت رب بجرها الظاهر لأن مجرورها لايكون إلا نكرة والضمير لايكون إلا معرفة (وقوله وفهم منه أن ماعدا الخ) يصدق بالثلاثة عشر حرفا الباقية وهو مفهوم صحيح بالنسبة لماعدا كى وأما كى فانها لاتجر إلا ماذكر سابقا (ورب منكرا) انما اختصت رب بالنكرة لأنها للتقليل قليلا نحو رب رجل صالح لقيته وللتكثير كثيرا نحو رب رجل طالح لقيته هذا هو المشهور وقيل بالعكس وقيل هى لهما على حد السواء والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التى هى للشيوع وأما المعرفة فلاتناسب التقليل والتكثير لأنها معروفة المقدار ووجه اختصاص التاء بالله ورب أن التاء فى القسم فرع من الواو التى هى فرع عن الباء والواو تجر الظاهر كيفما كان والتاء فرع عنها والفرع لايقوى قوة الاصل (وقوله ومنكرا معطوف على وقتا ورب الخ) فيه عطف معمولين وهما منكرا ورب على معمولين وهما وقتا وبمذ لعامل واحد وهو اخصص وذلك جائز اتفاقا كما فى المغنى (وما رووا من نحو ربه فتى) ربه جار ومجرور وفتى تمييز للضمير المجرور برب ثم قيل ان رب غير معدية فلاتتعلق بشىء وقال الجمهور أنها حرف متعد تتعلق بعامل بعدها لايتقدم عليها ان وجد فذاك نحو رب رجل لقيته وإلا فيقدر كما هنا كماذكره الناظم مبنى على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقا كانت النكرة جائزة التنكير أو واجبة التنكير وهو الحق ومذهب الجمهور (قول كذى وقول الراجز خلى الخ) البيت من الرجز وقائله العجاج يصف حمارا وحشيا وفاعل خلى يعود على حمار الوحش والذنابات مفعول خلى وهو بفتح الذال المعجمة والنون والألف بعدها وباء موحدة وألف وتاء جمع ذناب وهو فى الأصل شبه مخاط يقع من أنوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وشمالا بكسر الشين ظرف أى لجهة الشمال وقال العينى انه مفعول ثان والأول أولى وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريب وأم أوعال اسم هضبة بعينها والهضبة فى الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وتجوز فى أم أوعال النصب بالعطف على الذنابات والرفع على أنه مبتدأ وكها خبره وأو أقرب معطوف على ها من غير إعادة الخافض والمعنى خلى حمار الوحش المواضع المعروفة بالذنابات بجهة الشمال أو قريبا منه وخلى أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها والشاهد فى كها حيث جر الكاف الضمير (وقوله كقوله فلا ترى الخ)

كقوله : ( فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبي زياد )

فأدخل حتى على الضمير وهى من الأحرف المختصة بالظاهر ومامبتدأ وهى موصولة ورووا صلته والضمير فى رووا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره رووه ونزر خبر المبتدأ وكما مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر ثم شرع فى معانى حروف الجر وبدأ منها بمن فقال :

( بعض وبين وابتدىء فى الأمكنه * بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه * وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة )

فذكر لمن خمسة معان الأول التبعيض كقوله تعالى : فمنهم من آمن ومنهم من كفر . الثانى التبيين كقوله عز وجل : فاجتنبوا الرجس من الأوثان . وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها أى فاجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان الثالث ابتداء الغاية فى المكان نحو خرجت من المسجد كقوله تعالى : سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام . الرابع ابتداء الغاية فى الزمان كقوله تعالى : من أول يوم أحق أن تقوم فيه . وفهم من قوله وقد تأتى أن اتيانها لابتداء الغاية فى الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفيين انها تكون لابتداء الغاية مطلقا وهو اختيار الناظم قال فى شرح الكافية وهو الصحيح لورود السماع بذلك الخامس الزيادة ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد فى نفى وشبهه وشبه النفى الاستفهام كقوله تعالى: هل من خالق غير الله يرزقكم . والنهى نحو لا يقم من أحد وان يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر نكرة ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفى فقال : ( كما للباغ من مفر ) فما نفى ومن زائدة فى المبتدأ ولباغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدىء وهو مطلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفى الأمكنة متعلق بابتدىء وقد تأتى جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتى ثم قال: ( للانتها حتى ولام والى ) يعنى ان هذه الأحرف الثلاثة متساوية فى الدلالة على الانتهاء

---

البيت من الرجز وقائله رؤبة وبعلا مفعول أول بترى والبعل الزوج ولا حلائلا معطوف عليه جمع حليلة امرأة الزوج وكه مفعول ثان لترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت وضميرهن يعود على الاتن الوحشية وحاظلا قال العينى مستثنى من بعلا والحاظل بالظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشى ولازوجات مثل الاتن الوحشية الا مانعين بناتهن من التزويج والشاهد فى دخول الكاف على هاوهن ( وقوله كقوله فلاالخ ) البيت من الوافر والفاء عاطفة ولا تأكيد للقسم ولا يلفى جوابه بمعنى يوجد وفتى مفعول بيلفى والشاهد فى حتاك حيث جر حتى الضمير والاحتمال الأول عند كدى هو الصواب لأن الاحتمال الثانى يوجب التكرار مع قوله من نحو ربه ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذى يوجب التكرار فالأولى الاقتصار على أحد الاحتمالين ويكون الاحتمال الآخر مأخوذا من قوله من نحو ربه فتى ( وقوله ثم شرع فى معانى حروف الجر ) مذهب البصريين أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد ولا ينوب حرف جر عن حرف جر كما ان أحرف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض وماورد من ذلك فشاذ أو يؤول الفعل بفعل آخر ومذهب الكوفيين ان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ( بعض وبين وابتدىء فى الأمكنه ) ( قول كدى فذكر لمن خمسة معان الخ ) يعنى هنا وسيصرح بالمعنى السادس فى قوله ومن وباء يفهمان بدلا وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية فى المكان والزمان قسمين والموضح جعلهما واحدا فيكون الناظم انما ذكر خمسة معان لمن بماهنا وبما بعد وقد ذكر الموضح لها سبعة معان بزيادة الظرفية والتعليل وزاد فى التصريح نقلا عن المغنى ثمانية معان فجعل معانيها خمسة عشر وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول من ربى لأفعلن بضم الميم وكسرها ( وقوله الثانى التبيين ) أى لبيان الجنس وهى التى تقدمها مجهول الجنس مفسرا لمدخولها ( وقوله وعلامته أن يصح الخ ) الحق انه يقدر كل موصول يناسب المقام ولا يختص بالذى خلافا للمرادى وتبعه المكودى ثم ان هذه العلامة التى ذكرها هى إذا كان مجرورها معرفة كمثاله فلو كان نكرة نحو قوله تعالى : أساور من ذهب . لكانت علامتها أن تأتى فى موضعها بمبتدأ وتجعل مجرورها خبرا عنه فتقول فى غير القرآن أساور هى ذهب ( وقوله الخامس الزيادة الخ ) معنى زيادتها أن العامل يتعدى للمعمول بدونها فهى مقحمة بين طالب ومطلوب وليس المراد انها لا تدل على معنى بل معناها التنصيص على عموم النفى أو تأكيد التنصيص عليه فاذا قلت ما جاءنى رجل احتمل بل رجلان أو ثلاثة أو امرأة أو رجل قوى فاذا قلت ماجاءنى من رجل تعين نفى هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد والقوى والضعيف فهى هنا للنص على عموم النفى وإذا قلت ما جاءنى أحد ففيه نص على العموم فاذا قلت ما جاءنى من أحد كان فيه توكيد عموم النفى لا غير ( وقوله نحو هل من خالق الخ ) فخالق مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وغير الله بالرفع نعت خالق على المحل والخبر محذوف تقديره والله أعلم لكم ولا يكون يرزقكم خبرا لخالق لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل لأنه إذا كان بحيزها فعل اختارت الدخول عليه فتكون الجملة فعلية ويقيد الاستفهام بأن يكون بهل خاصة ( كما للباغ من مفر ) روى مفر بالفاء والمعنى أن من بغى لا مفر له دنيا وأخرى وروى مقر بالقاف أى لامنزل له يستقر به لا دنيا ولا أخرى ( للانتها حتى ولام والى ) المراد

إلا أن دلالة إلى على الانتهاء أكثر ثم حتى ثم اللام فمثال الى قوله تعالى : كل يجرى الى أجل مسمى . ومثال حتى قوله تعالى : فتول عنهم حتى حين. ومثال اللام: كل يجرى لأجل مسمى ثم قال : ( ومن وباء يفهمان بدلا ) يعنى ان من والباء مستويان فى الدلالة على البدل فمثال من قوله تعالى : ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الأرض يخلفون. ومثال الباء قوله صلى الله عليه وسلم فى مولاتنا عائشة رضى الله عنها: لا يسرنى بها حمر النعم. أى بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليه ويفهمان بدلا فى موضع الخبر ثم قال :

( واللام للملك وشبهه وفى * تعدية أيضا وتعليل قفى * وزيد )

قد تقدم ان اللام تكون للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان الأول الملك نحو المال لزيد الثانى شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعدية نحو قوله تعالى : فهب لى من لدنك وليا . الرابع التعليل نحو جئت لاكرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير كقوله تعالى : ان كنتم للرؤيا تعبرون . أو لكونه فرعا نحو قوله تعالى : فعال لما يريد. وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى : ردف لكم. وقوله: واللام للملك. مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفى تعدية متعلق بقفى أى تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر يعود على اللام ثم قال : ( والظرفيـة استبن بيا * وفى وقد يبينان السببا )

يعنى ان الباء وفى مشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفيـة قوله تعالى : وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل . ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات . ومثال دلالة فى على الظرفيـة زيد فى المسجد ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : لمسكم فيما أفضتم فيـه عذاب عظيم . والظرفية فى فى أكثر والسببية فى الباء أكثر وفهم من قوله وقد يبينان السببا أن دلالتهما على السببية قليلة والظرفية مفعول مقدم باستبن وبيا متعلق باستبن ومعطوف على بيا وقد يبينان جملة مستأنفة ثم قال : ( بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق )

قد تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها فى هذا البيت أيضا سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم

---

بالانتهاء الغاية مكانية أو زمانية ( قول المكودى الا أن دلالة الخ ) ﴿يقال﴾ انه مناقض لقوله قبل مستوية فى الدلالة على الانتهاء ﴿ويجاب﴾ بأن معناه مستوية فى أصل الدلالة على الانتهاء الا أن الانتهاء مع إلى أكثر ﴿فرع﴾ إلى تكون حرف جر وفعلا واسما وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله : الى خليلى إن ضاق المعاش إلى * إلى خليليكما وقيتما ضررا

فالى الأولى فعل أمر والألف فاعل أى الجآ والى الثانية حرف جر والثالثة اسم بمعنى النعمة يجمع على آلاء ومنه قوله تعالى: فبأى آلاء ربكما تكذبان. والمعنى الجآ يا خليلى إلى نعم خليليكما ( ومن وباء يفهمان بدلا ) كان ينبغى للناظم أن يقدم هذا العجز على الصدر لتكون معانى من متصلة ( قول كدى فمثال من قوله تعالى : ولو نشاء الخ ) الدليل على أنها للبدل أنها لا يصح أن تكون للبيان ولا للتبعيض لأن الملائكة لا تكون من الانس وقيل ان من هنا ليست للبدل وانما هى للابتداء لأن البدل مأخوذ من المحذوف المقدر إذ التقدير والله أعلم لجعلنا بدلا منكم ( واللام للملك وشبهه ) اعلم ان اللام ان كان ما قبلها يصح أن يكون مملوكا لما بعدها نحو المال لزيد فهى للملك وان كان ما بعدها يصح أن يكون مالكا وما قبلها لا يصح أن يكون مملوكا نحو زيد لعمرو فهى لشبه الملك وان كان كل مما قبلها وما بعدها لا يصح أن يكون مالكا نحو السرج للدابة فهى للاستحقاق إذا علمت هذا فتمثيل المكودى لشبه الملك بالسرج للفرس فيه تسامح لأنها فيه للاستحقاق ( وقوله الثالث التعدية ) مراده التعدية الخاصة وهى المعاقبة لهمزة التعدية فى تصيير الفاعل مفعولا وليس المراد بالتعدية العامة التى هى ايصال معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف لأن التعدية بهذا المعنى عامة فى جميع حروف الجر ( وقوله : فهب لى من لدنك وليا . ) تبع فى التمثيل بهذه الآية الشارح التابع للناظم فى شرح الكافية وقال الموضح فى المغنى الأولى عندى أن يمثل بنحو ما أضرب زيدا لعمرو وبه مثل فى التوضيح إذ الآية مثل بها الناظم نفسه فى شرح التسهيل لشبه الملك فصارت الآية محتملة وما ذكره فى التصريح من ان مثال الموضح نقلا عن الكوفيين أن اللام ليست للتعدية فيه وانما هى مقوية للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب مردود بعدم صحة اسقاطها فتعين انها للتعدية المجردة كما قال البصريون وبه تعلم ما فى كلام التصريح آخرا ( وقوله وزيادتها لتقوية العامل الخ ) صريح المكودى أن التقوية زائدة محضة وإذا كانت زائدة محضة فلا تتعلق بشىء والذى فى التوضيح أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة واستشكله فى التصريح بأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشىء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قوته فيكون فيه جمع بين متنافيين وقال الشيخ الطيب يغلب جانب الزيادة فلا تتعلق بشىء ( وقوله كقوله تعالى ردف لكم ) قال فى التوضيح الظاهر ان ردف ضمن معنى اقترب المتعدى باللام فلا تكون زائدة ( والظرفيـة استبن بيا وفى ) ( قول كدى والسببية فى البـاء أكثر ) فيـه تنكيت على الناظم الذى يقتضى أن السببية مع الباء قليلة ومعنى استبن فى النظم اطلب بيانها والدلالة عليها وفسره الشاطبى بأعرب ( بالبا استعن وعد ) ( قول المكودى الأول الاستعانة ) هى الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازا فالأول كمثاله لأن القلم

الثاني التعدية وهي المعاقبة لهمزة التعدية نحو ذهبت بزيد أي أذهبته ومنه قوله عز وجل: ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم . أي لأذهب سمعهم وأبصارهم الثالث العوض وهي الداخلة على الأثمان نحو اشتريت الفرس بألف الرابع الالصاق نحو : وامسحوا برءوسكم . الخامس معنى مع نحو قوله تعالى : قد جاءكم الرسول بالحق . أي مع الحق السادس معنى من يعني التي للتبعيض كقوله تعالى : عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى : ويوم تشقق السماء بالغمام . أي عن الغمام وقوله بالبا متعلق باستعن ويطلبه عد وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير في بها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء في حال كونها مماثلة في المعنى لمع ومن وعن ثم قال : (على للاستعلا ومعنى في وعن) ذكر لعلى ثلاثة معان الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيا كقولك ركبت على الفرس ومعنويا كقوله :

قد استوى بشر على العراق ❊ من غير سيف ودم مهراق

الثاني معنى في كقوله عز وجل : واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . الثالث معنى عن كقوله :

اذا رضيت على بنو قشير ❊ لعمر الله أعجبني رضاها

وعلى مبتدأ وخبره للاستعلاء ومعنى معطوف على الاستعلاء وهو مضاف الى في وعن ثم قال :

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن ❊ وقد تجي موضع بعد وعلى ❊ كما على موضع عن قد جعلا)

ذكر لعن ثلاثة معان الأول التجاوز وهو الأصل فيها كقولك رميت السهم عن القوس وأخذت العلم عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن الثاني معنى بعد كقوله عز وجل : لتركبن طبقا عن طبق . أي بعد طبق الثالث معنى على

---

هو الواسطة في حصول الكتابة حقيقة ومثال المجاز نحو فعلت هذا بعون الله ومنه باء البسملة على القول لأن اسم الله ليس آلة وانما المقصود به التبرك في طلب حصول العمل (وقوله وهي المعاقبة لهمزة التعدية) أي في تصيير ما كان فاعلا مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال الفعل فهي عامة في جميع حروف الجر ماعدا الزائد (وقوله وهي الداخلة على الأثمان) ولهذا يقال لها باء المقابلة ﴿واعترض﴾ ذكر التعويض بأنه تكرار مع المعنى السابق الذي هو البدل ﴿وأجيب﴾ بأن التعويض ما يكون الثمن فيه من جهة والمثمن من جهة فيكون الدفع وقع فيه من الجهتين وباء البدل أن تختار شيئا لايقوم غيره مقامه ولا يكون هنالك دفع ومقابلة بين الجانبين نحو قوله عليه السلام في عائشة: ما يسرني بها حمر النعم . أي بدلها (وقوله الرابع الالصاق نحو : وامسحوا الخ .) هذا ما عليه جمهور المالكية اشارة الى أنه لايكفي المسح فوق حائل لغير عذر ومن قال انه يكفي مسح البعض جعل الباء في الآية للتبعيض ومثل الأزهري بالآية للتبعيض ولأجل الخلاف فيها لم يمثل الموضح بالآية للالصاق ولا للتبعيض (وقوله الخامس معنى مع الخ) وهو المصاحبة ﴿واستشكل﴾ هذا بان الباء حرف ومع اسم وكيف يكون الحرف مرادفا للاسم ﴿وأجيب﴾ بانه ليس مرادفا له ولكن لما كان الاسم للمصاحبة الحقيقية والحرف للمصاحبة المجازية التي هي كون ما بعدها حالة لما قبلها ومصحوبا له صح أن يقال ان الباء بمعنى مع وكذا يقال في وقد تجيء موضع بعد (وقوله يعني التي للتبعيض) فيه تنكيت على الناظم حيث لم يبين أي معنى من معاني من (وقوله السابع معنى عن) الذي هو المجاوزة وانما قال معنى عن لانها تصلح في موضعها عن (وقوله فهو من باب التنازع) قدمر أن الناظم لايرى التنازع في متقدم فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه (وقوله ومثل حال الخ) فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ومذهب الجمهور منعه ومذهب الناظم جوازه وقدمر : وسبق حال ما بحرف جر . (على للاستعلا) (قول كدى قد استوى بشر الخ) البيت من الرجز وبشر فاعل استوى ومعناه غلبهم وقهرهم وبشر هذا هو بشر بن مروان أخو عبد الملك ابن مروان ووزيره وكان واليا على العراق فقيل فيه ذلك ومهراق نعت دم وأصله مراق ثم زيدت فيه الهاء والشاهد في كون الاستعلاء بمعنى القهر والغلبة (وقوله كقوله عز وجل : واتبعوا الخ .) قدره في المغنى يعني زمن سليمان وجعل غيره تتلو بمعنى تقول كقوله تعالى : تقول علينا . الآية (وقوله الثالث معنى عن كقوله اذا الخ) البيت من الوافر وقائله القحيف العميري والقحيف بقاف فوق مضمومة وحاء مفتوحة وياء مثناة تحت ساكنة وفاء آخره وبنو قشير وفي نسخة تميم بدل قشير فاعل رضيت وقشير علم قبيلة ولذا أعاد الضمير عليه في رضاها مؤنثا ولعمر الله مبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي قسمي ورضاها فاعل أعجبني وجملة أعجبني جواب اذا والشاهد في كون على بمعنى عن لان رضى لايتعدى بعلى وقيل لاشاهد في البيت لاحتمال أن يكون معنى رضى عطف فتكون على في البيت على بابها .

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن) (قول المكودي الأول التجاوز الخ) المراد به المجاوزة التي هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد الفعل المعدى به ولما كانت المجاوزة على قسمين حقيقية ومجازية مثل المكودي بمثالين الأول للحقيقية والثاني للمجازية ومعنى المثال الأول جاوز السهم القوس ومعنى الثاني أخذت العلم عن زيد أي جاوز العلم زيدا ووصل الى المتكلم (وقوله الثالث معنى على) الذي هو الاستعلاء

كقول الشاعر : لاه ابن عمك لاأفضلت فى حسب * عنى ولاأنت ديانى فتخزونى

وفهم من قوله وقدتجى ان اتيانها بمعنى بعدوعلى قليل وقوله كما على موضع عن قد جعلا تتميم للبيت فانه قدسبق فى البيت الذى قبله أن على تجىء بمعنى عن الاأن فيه اشارة الى الحمل والمعادلة وتجاوز مفعول مقدم بعنى وبعن متعلق بعنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجى وبعد مضاف اليه ثم قال : ( شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائدا لتوكيد ورد )

ذكر للكاف ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو الثانى التعليل وهو المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعنى كقوله عزوجل : واذكروه كما هداكم . أى لاجل هدايته إياكم وفهم من قوله قديعنى ان اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها للتوكيد وهو المشار اليه بقوله وزائدا لتوكيد ورد كقوله عزوجل : ليس كمثله شىء . أى ليس مثله شىء والتعليل مبتدأ وخبره قديعنى وبها متعلق بيعنى وزائدا منصوب على الحال من الضمير المستتر فى ورد ولتوكيد متعلق بزائدا * واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله : ( واستعمل اسما وكذا عن وعلى ) يعنى ان كاف التشبيه يستعمل اسما فقيل فى الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله: ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا * تصوب فيه العين طورا وترتقى

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الأخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسما وعن وعلى يستعملان أيضا اسمين والبهما أشار بقوله وكذا عن وعلى يعنى وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسما ثم علل استعمالها اسمين بقوله

---

(وقوله كقول الشاعر لاه ابن عمك الخ ) البيت من البسيط وقائله ذو الاصبع العدوانى من قدماء شعراء الجاهلية لقب بذى الاصبع قيل لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وهذا البيت من قصيدة خاطب بها ابن عم له كان ينافسه ويعاديه وابن عمك مبتدأ مؤخر ولاه خبره مقدم وأصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذا كما فى التصريح والذى ذكره ابن النحاس مايقتضى أن المحذوف احدى اللامين اما الجارة واما الأصلية لا المحذوف اللام الجارة واللام الأصلية معا ومعنى لاأفضلت ليس لك فضل تنفرد به على والحسب بفتح الحاء والسين مايعده الانسان من مفاخر آبائه وأنت مبتدأ وديانى خبره والديان هو الحاكم والمالك فتخزونى مرفوع لامنصوب لان شرط النصب بعد الفاء الواقعة فى جواب النفى أن يكون خالصا من معنى الاثبات والاتعين الرفع كما هنا الان معنى فتخزونى فكيف تقهرنى وقيل بصحة نصبه على تقدير الفتحة على الواو الساكنة وليس ضرورة لانه قرىء فى الشواذ : إلا أن يعفون أو يعفو . بسكون واو يعفو ومعنى البيت لله در ابن عمك فانه حاز من الأوصاف الجميلة مايتعجب منه وأما أنت فانك لم تفضل على فى مفاخر الآباء ولا أنت مالك أمرى فتسوسنى وتقهرنى والمراد بابن عمك الشاعر نفسه ويدل له قوله عنى بياء المتكلم والشاهد فى عن فى قوله عنى فانها بمعنى على

( شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى) ( قول المكودى أى لأجل هدايته إياكم الخ) أشار بهذا الى أن ما فى الآية فى كما مصدرية وهذا أظهر من جعل الزمخشرى وابن عطية ما زائدة لان الأصل ابقاء عمل الكاف (وقوله وفهم من قوله قد يعنى ان اتيانها الخ ) هذا المفهوم صحيح بالنسبة للقاعدة الأغلبية من دخول قد على المضارع والحق ان قد هنا للتحقيق لان الناظم صرح فى شرح الكافية بانه كثير ولهذا لم يقل الوضح انه قليل بل جعله كغيره من سائر المعانى (وقوله الثالث زيادتها للتوكيد الخ ) معنى كونها زائدة للتوكيد ان زيادة حرف بمنزلة اعادة الجملة كلها مرة ثانية (وقوله كقوله عزوجل : ليس الخ . ) كون الكاف زائدة هو قول الجمهور لانهم اذا لم يجعلوها زائدة صار المعنى ليس شىء من مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وقيل الكاف غير زائدة والزائد هو مثل كما زيدت فى : فان آمنوا بمثل ما آمنتم به . لكن اذا دار الأمر بين زيادة الحرف والاسم فزيادة الحرف أولى وقيل إن الكاف ومثل غير زائدين وانما مثل بمعنى الذات أو الصفة أى ليس لذاته أو صفته شبيه والحق والله أعلم ماحققه بعض المتأخرين من أن الآية من باب الكناية فكنى بنفى مثل المثل عن نفى المثل اذ يلزم من نفى مثل المثل نفى المثل اذ لو انتفى مثل المثل وبقى المثل ثابتا لكان الله مثل ذلك المثل والفرض أنه نفى مثل المثل فيؤدى لنفى المولى مع انه مسلم الوجود ونظيره ليس لأخى زيد أخ أى لاأخ لزيد كذلك هنا لامثل لله تعالى لافى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ثم ان الناظم أعاد ضمير بها على الكاف مؤنثا وضمير ورد على الكاف مذكرا إشارة لجواز التذكير والتأنيث باعتبار الحرف أو الكلمة (واستعمل اسما ) (قول المكودى يعنى ان كاف التشبيه الخ) هذا يقتضى أن الحرف يصير اسما والحق خلافه بل المراد أن هذه الكلمات لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية (وقوله كقوله ورحنا الخ ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ومعنى رحنا رجعنا والكاف فى بكابن صفة لمحذوف أى بفرس مثل ابن الماء الذى هو الغرنيق ومعنى يجنب يدور ووسطنا ظرف وتصوب أصله تتصوب أى تنحدر والعين فاعل تصوب وترتقى معطوف على تصوب والمعنى رجعنا فى وقت العشى بفرس مثل ابن الماء فى سرعته مرة تنحدر العين وتنظر أسفله ومرة ترتقى وتنظر أعلاه وتتعجب من حسنه والشاهد فى كون الكاف اسمية فى بكابن لدخول

( من أجل ذا عليهما من دخلا ) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله :

فقلت للركب لما أن علا بهم * من عن يمين الحبيا نظرة قبل

ومن دخولها على على قوله :

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حال من الضمير المستتر فى استعمل العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن وخبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا فى موضع رفع خبره ومن أجل متعلق بدخلا وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله :

( ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا )

يعنى ان مذ ومنذ يكونان اسمين فى موضعين الاول أن يرتفع ما بعدهما نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا ان مذ ومنذ عنده مبتدآن لاسناد الرفع اليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافا لمن قال انهما خبران الثانى أن يليهما فعل نحو أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافا لمن قال انهما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما ومذ مبتدأ ومنذ معطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفعا والعامل فى الظرف اسمان لأنه فى معنى محكوم باسميتهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل مفعول ثان بأوليا ثم قال :

---

حرف الجر عليها وهذا البيت لم يذكره العينى فى الشواهد ( من أجل ذا عليهما من دخلا ) ( قول المكودى قوله فقلت للركب الخ ) البيت من البسيط وقائله القطامى شاعر اسلامى من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان والفاء للعطف والركب جمع راكب عند الاخفش واسم جمع عند سيبويه والقول إذا وقع بعده اللام كان بمعنى الخطاب وعلا فعل ماض والباء فى بهم زائدة وهم مفعول علا ومن حرف جر وعن بمعنى جانب مجرور بها مبنى على السكون ويمين مضاف والحبيا مضاف اليه وهى بصيغة التصغير اسم موضع بالشام ونظرة بالرفع فاعل علا وذكر علا لأن الفاعل غير حقيقى التأنيث وللفصل وقبل صفة نظرة وهو بفتح القاف والباء بمعنى أنه لم يتقدمها نظرة والشاهد فى كون عن اسما لدخول من عليها ( وقوله ومن دخولها على على الخ ) البيت من الطويل وقائله مزاحم بن الحرث العقيلى شاعر إسلامى معاصر للفرزدق وجرير وغدا فعل ماض ناقص وان لم يذكره فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة فى الأبيات قبل ومن جارة وعلى مجرورها اسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدرة فى الألف منع منها التعذر ومعناها فوق والهاء مضاف اليه تعود على الفرخ وظمؤها فاعل تم وهو العطش وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من شدة العطش خبر غدت وعن قيض معطوف على عليه فعن هنا اسم لأنه معطوف على مدخول من والقيض بالقاف والضاد المعجمة قشرة البيضة العليا وزيزاء صفة لقيض والزيزاء بزاءين ما ارتفع من الأرض وغلظ ويروى ببيداء بالدال المهملة المفازة الخالية من الأرض والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة التى لا يهتدى فيها بعلامة فهو مضاف إلى زيزاء ولا يصح أن يكون نعتا لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق والمعنى ان ناقة هذا الشاعر سريعة المشى جدا مثل القطاة التى تركت أولادها صغارا ومسراها لازال قريبا من الفراخ وصارت تشرب بعد كمال عطشها وهى تصبر عن الماء ثلاثة أيام وأربعة ثم تصير تشرب بسرعة وترجع بسرعة لأولادها والشاهد فى دخول من على على ويكون الشاهد أيضا فى كون عن اسما أيضا وأخذ من قول الناظم : من أجل ذا عليهما من دخلا * انهما قد يكونان اسمين ولو لم تدخل عليهما من وهو كذلك فيكون إنما أتى بقوله من أجل ذا شاهدا للاسمية لا ضابطا فاذا قلت زيد على السطح بالجر أو سرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية فان دخلت عليهما من تعينت الاسمية ( ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ) ( قول المكودى نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان ) أخذ من مثالى المكودى ان مرفوعهما الواقع خبرا لهما لا يكون إلا اسم زمان وهو الحق والناظم يوهم فى اطلاقه أن المرفوع يكون اسم زمان ويكون غيره وأجاب عنها المرادى بأنه نص عليه أول البـاب حيث قال : واخصص بمذ ومنذ وقتا وهـذا الجواب لا ينفع لأن المذكورين أول الباب الحرفيتان وحمله على ما يعم الاسميتين والحرفيين بعيد جدا ( وقوله ان مذ ومنذ عنده مبتدآن الخ ) ﴿استشكلت﴾ الابتدائية لأنهما اما معرفتان ولا معرف واما نكرتان ولا مسوغ ﴿وأجيب﴾ بأنهما معرفتان معنى نكرتان لفظا وهما مبنيان لتضمنهما معنى الحرف الذى هما بمعناه ( أو أوليا الفعل ) أى الماضى بدليل تمثيله بعد وأما المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون الا ماضيا وإذا وقع بعدها مستقبل تنافيا إلا أنهما كما يدخلان على الماضى يدخلان على الجملة الاسمية كما فى الموضح فلو قال أو أوليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجملتين وعبارته فى الكافية أحسن حيث قال : ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * وفى اضافة كإذ قد وقعا فقوله كإذ يفيد ظرفيتهما واضافتهما للجملتين وأصل مذ منذ بالنون فحذفت النون بدليل رجوع الضم عند ملاقاة الساكن وقيل

( وإن يجرا فى مضى فكمن * هما وفى الحضور معنى فى استبن )

بين فى هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة ومعنى فى إذا كان المجرور بهما حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أى فى يومنا وإن يجرا شرط وفى مضى متعلق بيجرا والفاء جواب الشرط وهما مبتدأ وخبره كمن أى فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستبن مضاف إلى فى وفى الحضور متعلق باستبن ولابد من تقدير بهما فيكون التقدير استبن بهما أى اطلب بهما أى بمذ ومنذ فى الحضور معنى فى * ثم اعلم ان من حروف الجر ما يزاد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله : ( وبعد من وعن وباء زيد ما * فلم يعق عن عمل قد علما )

فزيادتها بعد من نحو قوله تعالى : مما خطيآتهم . وبعد عن : عما قليل. وبعد الباء: فبما رحمة من الله . وقوله فلم يعق عن عمل أى فلم يمنع عملها كما فى المثل وما مفعول لم يسم فاعله بزيد وبعد متعلق بزيد وفى يعق ضمير مستتر عائد على ما وعن عمل متعلق بيعق ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال : ( وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد يليهما وجر لم يكف )

يعنى أن ما تزاد أيضا بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل : ربما يود الذين كفروا . وكقول الشاعر :

لعمرك اننى وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحليم

وتارة لا تكفهما كقوله : ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء

وقوله : وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم

---

أصلان لأنه لا تصرف فى الحروف ورد بتخفيف ان وأن وكأن مع انها حروف ( وان يجرا فى مضى فكمن ) التى لابتداء الغاية أى المسافة ( قول المكودى من يوم الجمعة ) أى من ابتداء هذه المدة ( وبعد من وعن وباء زيد ما ) ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين هذه الأحرف الثلاثة وبين إن وأخواتها عد البيت فى الغالب حتى كانت ما إذا اتصلت هنا لا تكف وهناك تكف ﴿ فالجواب ﴾ أن عمل هذه الأحرف الجر هنا أصلى فهى قوية وعمل إن وأخواتها غير أصلى بل بالحمل فكانت ضعيفة فلذلك أهملت مع ما ( وزيد بعد رب والكاف فكف ) ( قول المكودى كقوله تعالى : ربما يود الذين كفروا . ) اعلم أن الغالب فى رب المكفوفة أن تدخل على الفعل الماضى لأن التكثير والتقليل انما يكونان فى الذى عرف حده والمستقبل مجهول وهذه الآية التى مثل بها المكودى رب فيها مكفوفة ودخلت على المضارع وأجيب عنه بأجوبة أولاها ان المستقبل عند الله محقق الوقوع فحكمه حكم الماضى والجواب بتقدير كان الشانية بين ربما ويود يقال عليه ان حذف كان دون ان ولو الشرطيتين غير مشهور وقيل ان ما فى ربما يود نكرة موصوفة فيود بمعنى ود وتكون ما حينئذ مفعولة قرنت برب لأن رب كالحرف الزائد ولذا تدخل على المفعول به فى نحو رب رجل صالح لقيت ( وقوله كقول الشاعر لعمرك الخ ) البيت من الوافر وقائله زياد وعمرك مبتدأ والخبر محذوف تقديره قسمى وأبا حميد بالنصب معطوف على الياء فى اننى وما فى كما كافة للكاف عن العمل والنشوان بالرفع خبر إن والحليم معطوف عليه وقال الدمامينى النشوان مبتدأ والرجل الحليم عطف عليه والخبر محذوف أى كائنان وتأمله والنشوان السكران والحليم الصابر على ما فعل به ومن عادة السكران أن يعبث بالرجل الحليم والآخر صابر له كذلك شأن الشاعر مع أبى حميد وفى هذا تعريض بمدح الشاعر نفسه وذم أبى حميد وبعده :

أريد هجاءه وأخاف ربى * وأعلم أنه عبد لئيم

والشاهد فى كون ما اتصلت بالكاف فكفتها ولذا رفع النشوان ( وقوله كقولهم ربما الخ ) البيت من الخفيف وقائله عدى الغسانى وضربة بالجر مجرور بالكاف وما غير كافة وبسيف متعلق بضربة وصقيل نعت سيف وبين بصرى متعلق بضربة وبصرى بضم الباء قال فى القاموس بلدة بين الشام وبغداد وهى أول مدينة فتحت صلحا وقال فى التصريح بلدة بالشام كرسى حوران وحوران كورة بدمشق أو ماء بنجد والكورة المدينة والكلام على حذف مضاف أى بين أماكن بصرى وقال العينى اكتفى بالمفرد لاشتماله على أمكنة فلا حذف وطعنة معطوف على بصرى ونجلاء بمعنى واسعة نعت طعنة وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة لكن كسرت الهمزة للقافية لأن القوافى كلها مكسورة لأن من جملة القصيدة قوله :

ليس من مات فاستراح بميت * إنما الميت ميت الاحياء * إنما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء

والشاهد فى كون ما اتصلت برب ولم تكفها عن العمل ( وقوله وننصر مولانا الخ ) البيت من الطويل وقائله عمرو بن براقة النهمى بالنون كما فى العينى والتصريح والذى فى الأشمونى عمرو بن براقة الهمدانى وبراقة اسم أمه وأما اسم أبيه فمنبه واعراب البيت واضح ومجروم بالرفع خبر أن وجارم معطوف عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم ويروى بدل مجروم وجارم مظلوم وظالم والمعنى انا ننصر مولانا على كل حالة ظالما أو مظلوما إذ هو كالناس والشاهد فى اتصال

وفهم من قوله : وقد يليها أن عملهما قليل وقد صرح به فى الـكافية ثم قال :

( وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل )

يعنى أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله :

بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه

وبعد الفاء كقوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول

وبعد الواو كقوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى

وفهم من قوله وبعد الواو شاع ذا العمل ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح واعراب البيت واضح ثم قال :

(وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا )

يعنى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجر وفهم من التقليل عدم الاطراد ومنه قوله : إذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالا كف الاصابع

---

ما بالكاف وأنها لم تكفها ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين من وعن والباء وبين رب والكاف حتى كانت الثلاثة الأول تتصل بهاما ويبقى عملها والاثنان الأخيران إذا اتصلت بهما ما قل عملهما ويكثر الاهمال ﴿فالجواب﴾ أن اختصاص الثلاثة المذكورة أولا بالاسماء أقوى بدليل أنها تجر كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما يجران بعض الاسماء كما تقدم فضعفا بسبب ذلك ( وحذفت رب فجرت بعد بل ) ( قول المكودى ومثاله بل الخ ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وبلد مجرور برب محذوفة وجملة ملء الفجاج قتمه من مبتدأ وخبر نعت بلد والفج الطريق وقال الجوهرى الطريق الواسع بين الجبلين ويجمع على فجاج والقتم بفتح القاف والتاء الغبار وجهرمه أصله جهرمية بياء النسب لقرية بفارس تسمى جهرم كجعفر والشاهد فى جر بلد برب محذوفة بعد بل ( وقوله وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى الخ ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة التى أولها: قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل . ومثلك مجرور برب محذوفة وحبلى بدل من مثلك أو نعته والخطاب لعنيزة محبوبته المذكورة قبل فى قوله : ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة . ومعنى طرقت أتيتها ليلا ومرضعا بالنصب معطوف على مثلك فى محل نصب مفعول طرقت وان كان مجرورا لفظا برب مقدرة لأنها تشبه الحرف الزائد كما علمت ويحتمل أن يكون حبلى حالا من مثلك ومرضعا معطوفا على حبلى فيكون قسم المثل إلى قسمين إلى حبلى ومرضع لأنه لم يرد مثلا معينا لتوغل مثل فى الابهام فاضافتها إلى الضمير لاتفيد تعريفا ومعنى ألهيتها شغلتها بشدة حبها الى والتمائم جمع تميمة مايعلق على الصبى خوف العين أو السحر والمغيل بكسر الميم وسكون الغين هو الذى تجامع أمه وهى مرضع أو حامل ويروى بضم الميم وسكون القاف وفتح الياء وهو المرضع وأمه حبلى وفى نسخة بدل مغيل محول من أحول والصبى إذا تم له حول أى سنة وإنما خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء فى الرجال وأراد امرؤ القيس أن ينفى عن نفسه الفرك بفتح الفاء وهو بغض النساء للرجال وذلك ان امرأ القيس كان جميلا لكنه مهما تزوج امرأة إلا طلبت فراقه فكان يسألهن عن ذلك فلا يخبرنه حتى سأل امرأة فقالت انك إذا كنت تجامع وعرقت فاحت منك رائحة الكلب فقال لها صدقتنى فانى لما كنت صبيا أرضعنى أهلى كلبة ولم تصبر معه الا امرأة من كندة وكان أكثر أولاده منها والشاهد فى جر مثلك برب محذوفة بعد الفاء (وقوله وبعد الواو كقوله وليل الخ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس من القصيدة التى منها : فمثلك حبلى الخ المذكور قبل وليل مجرور برب محذوفة والكاف فى كموج اسمية نعت ليل وجملة أرخى سدوله صفة لليل والسدول جمع سدل بضم السين وكسرها الستور التى تحول بين البصر وادراك المبصرات وشبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور مايكون بالليل ومايكون تحت الستور ثم أطلق اسم المشبه به الذى هو الستور على المشبه الذى هو الظلام فيكون فيه استعارة تصريحية وعلى متعلق بأرخى والباء فى بانواع المصاحبة ومعنى ليبتلى ليختبر ماعندى هل أصبر أم لا وأصله ليبتلى بنون الوقاية وياء المتكلم مفعول بعدها ثم حذفت الياء وحذفت النون لزوال سببها الذى هو الياء والشاهد فى كون ليل مجرورا برب محذوفة بعد الواو (وقوله وهو مفهوم صحيح) بل هذا المفهوم الذى قال بصحته يقتضى أن الفاء وبل فى القلة وعدم الشيوع سواء وليس كذلك بل حذف رب بعد الفاء كثير وان كان بعد الواو أكثر وأما حذفها بعد بل فهو قليل فكان ينبغى للمكودى ان يقول هذا المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به ( وقد يجر بسوى رب ) ( قول المكودى ومنه قوله إذا قيل الخ ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق يهجو جريرا ورهطه وإذا

ومطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك فى القسم نحو الله لافعلن وبعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو بكم درهم أى بكم من درهم وقد ذكر المرادى من هذا الفصل مواضيع غير هذين لم تشتهر .

﴿ الاضافة ﴾

( نونا تلى الاعراب أوتنوينا * مماتضيف احذف كطور سينا )

يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم الى اسم حذفت مافى المضاف من نون تلى علامة الاعراب أوتنوين وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وماألحق بهما نحو غلاماك وابنا زيد وصاحبو عمرو وعشروك وأهلو عمرو وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك فى غلام والمقدر نحو دراهمك فى دراهم وطور سيناء اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طور سينين وقد جاء فى القرآن بالوجهين وأصله قبل الاضافة طور وهو اسم جبل أيضا ونونا مفعول مقدم باحذف وتنوينا معطوف عليه ومما متعلق باحذف وهذا الذى ذكره فى هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضايفين وأما الثانى فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله :

---

ظرف مضمن معنى الشرط وأى مبتدأ وشرط خبر والجملة محكية بقيل وأشارت جواب إذا وفاعله الاصابع بعد وكليب مجرور بالى محذوفة وبالأكف حال من الاصابع والباء بمعنى مع والمعنى أشارت الاصابع فى حال كونها مع الاكف مبالغة فى الاشارة وكليب رهط جرير والشاهد فى جر كليب بالى محذوفة ( وقوله نحو الله لافعلن ) أصله والله بالواو فلما كثر الاستعمال حذفوا الواو ( وقوله بكم من درهم) هذا هو الآتى فى قول الناظم :

وأجزان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

ولا يصلح أن يكون درهم مضافا إلى كم لأنها لاتصلح لعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لايعمل فكذلك ماقام مقامه وأما كم الخبرية فتمييزها يكون مجرورا بالاضافة اليها ولذا قيد المكودى بالاستفهامية والله أعلم .

﴿ الاضافة ﴾

هذا هو النوع الثانى من أنواع المجرورات وأطلق المصدر الذى هو الاضافة وأراد اسم المفعول المطلق وهو المضاف والمقيد بالجار وهو المضاف اليه لأنه تكلم عليها معا والاضافة فى الأصل مصدر أضاف يضيف إضافة وأصله أضيف تحركت الياء(١) وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا لقول : الناظم من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل... فاجتمع ألفان حذفت الثانية لقوله الناظم.. وألف الافعال واستفعال * أزل لذا الاعلال... وعوض منها التاء وسيقول والتاء الزم عوض والاضافة فى اللغة الاسناد يقال أضفت ظهرى إلى الحائط أى أسندته اليه واصطلاحا ضم اسم الى آخر على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه أومايقوم مقامه فى الدلالة على تمامه وانفصاله عمابعده فيصير الثانى من تتمة الاول والا كثر على أن يسمى الأول مضافا والثانى مضافا اليه ماقبله وقيل بالعكس وقيل يجوز التسميتان لكل من الأول والثانى وعرفها فى التسهيل بقوله نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثانى منهما أبدا ( نونا تلى الاعراب أوتنوينا ) ( قول المكودى والمقدر نحو دراهمك فى دراهم ) لأن الاسم الذى لاينصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو أنت أحسن وجها إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين كذا قالوا واعترضه الدماميني بأن الصواب أن الممنوع من الصرف لاتنوين فيه لاظاهرا ولا مقدرا ولو صح ماقالوا لقيل ان فى الاسم المبنى تنوينا مقدرا منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل به أحد (وقوله وهو اسم جبل أيضا ) ﴿اعترض﴾ عليه بأنه يقتضى أن طور سينا وحده اسم جبل آخر مع أنه ليس كذلك ﴿قلت﴾ الذى يقتضيه القاموس هو مافى المكودى ونصه والطور بالضم الجبل وفناء الدار وجبل قرب أيلة يضاف إلى سيناء وسينين اه وسيناء بالمد حجارة معروفة إذا كسرت يخرج من داخلها صورة شجرة العوسج ولذا تحب اليهود هذه الشجرة حتى صارت تسمى شجرة اليهود وسيناء ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لا للألف والتأنيث لأنه ليس من أوزان ألف التأنيث فيعاد وانما وجب حذف النون أوالتنوين للاضافة لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم والاضافة تقتضى عدم التمام لافتقار المضاف للمضاف اليه الذى هو كجزئه فلا يصح الجمع بينهما لتنافيهما ويشمل كلام الناظم جميع أقسام التنوين الأربعة وما ألطف قول بعضهم :

وكنا خمس عشرة فى التئام * على رغم الحسود بغير آفه

فقد أصبحت تنوينا وأضحى * حبيبى لاتفارقه الاضافه

---

(١) ( قوله تحركت الياء الخ ) هو مرتب على محذوف تقديره فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن فقلبت الخ اه .

( والثانى اجرر ) يعنى ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك اشار بقوله :

( وانو من أوفى اذا * لم يصلح الاذاك واللام خذا * لماسوى ذينك )

مثال الاضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذى منه المضاف ومثال المقدرة بفى بل مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان وقع فيه المضاف والى هذين أشار بقوله : وانو من أوفى . وقوله: إذا لم يصلح الاذاك. يعنى اذا لم يصلح فى التأويل الا تقديرهما وقوله : واللام خذا * لما سوى ذينك أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التى للملك نحو دار زيد والتى للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدابة ومن مفعول بانو وفى معطوف على من وأو للتقسيم وذاك فاعل بيصلح وهو اشارة لنية من أو فى واللام مفعول بخذا والالف فى خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة وصلتها سوى ذينك وتجوز فى قوله : خذا . لأنه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد اشار الى القسم الاول بقوله :

( واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذى تلا )

يعنى ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الأول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رجل وتعريفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر المعرفة فى قسيمه وأولا مفعولا باخصص واعطه معطوف على اخصص واو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لاعطه وبالذى متعلق باعطه وهو مطلوب أيضا لاخصص لان الاختصاص انما يحصل للاول بالثانى وتلا صلة للذى والذى واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى تلا ثم اشار الى القسم الثانى من الاضافة غير المحضة فقال :

---

( وقول من قال )

أزال الله عنكم كل آفه * وسد لديكم سبل المخافه
ولا زالت نوائبكم جميعا * كنون الجمع فى حال الاضافه

( والثانى اجرر ) لم يبين العامل للجر فى المضاف اليه ومذهب سيبويه انه المضاف وقال الزجاج بلام مقدرة وقيل بالاضافة وماقاله سيبويه هو الحق لانه إذا كان المضاف اليه ضميرا اتصل بالمضاف وهو لايتصل الا بعامله وأجمل الناظم هنا فلم يبين عاملا لكن يفهم أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف من قوله فيما مر كذاك حذف ما بوصف خفضا: ومن قوله فيما يأتى: وألزموا اضافة لدن فجر. نكرة...ومن قوله وبعد جره الذى أضيف له الخ ( وانو من أوفى ) ( قول المكودى اسما للجنس الخ) أصل هذا الضابط للرضى ومحصله محصل ضابط التوضيح قالوا هذا الضابط فيه شيء لانه قد يكون العكس بأن يكون المضاف جنسا للمضاف اليه نحو شجر اراك مع ان الاضافة على معنى من لانها قد تظهر نحو: لآ كلون من شجر من زقوم ( وقوله اسم زمان ) لاوجه لتخصيصه باسم الزمان بل يكون اسم مكان نحو ياصاحبي السجن ونحو مالك عالم المدينة فلو قال أن يكون المضاف اليه ظرفا لشملها ( واللام خذا * لما سوى ذينك ) أى فيما لم يصح تقدير من أو فى قدر اللام سواء صح ظهورها نحو غلام زيد أو لم يصح ظهورها نحو عند زيد ومع عمرو وضابط هذا الاخير أن تأتى مكان المضاف بلفظ مرادف له فى المعنى فتبدل عند بمكان ومع بصاحب ( قوله وشمل قوله اللام التى للملك الخ ) قد مر عند قوله واللام للملك وشبهه الخ بيان لام الملك من غيرها فراجعه ( وقوله وتجوز فى قوله خذا الخ ) قرينة تفسير خذا بقدر قوله قبل وانو من أوفى ( واخصص أولا )( قول المكودى نحو غلام رجل الخ ) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص لاحتمال أن يكون غلام رجل أو امرأة فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص مالا يبلغ درجة التعريف فغلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد ثم ان الناظم أطلق التعريف على التعرف لان التعريف فعل الفاعل الاختيارى ولا كلام فيه بل الكلام فى حال المضاف مع المضاف اليه فان كان المضاف إليه نكرة وقع التخصيص للمضاف من غير اختيار وان كان معرفة وقع التعريف له من غير اختيار وقد جعل الموضح وغيره أنواع الاضافة ثلاثة ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كغلام ان أضيف ومالا يفيد الا التخصيص كاضافة مثل وغير فان اضيفا لمعرفة فلا يفيدان الا التخصيص لتوغلهما فى الابهام و مالا يفيدو احدا وهو الاضافة اللفظية الآتية والحق ان أنواع الاضافة أربعة الثلاثة المتقدمة والرابع هو مالا يفيد الا التعريف نحو كلا وكلتا ولبيك وسعديك وكلام الناظم هنا شامل لاقسام ثلاثة لان قوله واخصص أولا فقط أو اعطه التعريف فقط أو اخصص تارة وعرف أخرى والقسم الرابع سيأتى فى قوله وان يشابه المضاف يفعل الخ واخذ من قوله والثانى اجرر مع قوله واخصص اولا ان كل واحد أثر فى الآخر الا أن المضاف أثر فى المضاف اليه امرا لفظيا وهو الجر والمضاف إليه أثر فى المضاف امرا معنويا وظاهر الناظم ان قوله واخصص أولا الخ عام فى المضاف الى المفرد المضاف الى الجملة مع انه وقع خلاف فى المضاف الى الجملة هل لايفيد الا التخصيص لانها نكرة أو الا التعريف لانها فى تأويل المصدر المضاف فى التقدير الى فاعله ﴿ تتمة ﴾ اعترض ابو حيان

( وان يشابه المضاف يفعل * وصفافعن تنكيره لايعزل )

يعنى ان المضاف إذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ماحمل عليه أمثلة المبالغة والصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لاتفيد تخصيصا ولاتعريفا وانما هى لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضاربا عمرو وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا والمضـاف مفعول بيشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حال من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تنكير متعلق بيعزل ثم أتى بمثالين من الاضافة غير المحضة فقال :

( كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل )

فراجينا اسم فاعل مضاف الى الضمير ولم تفد الاضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واضافتها إلى الامل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروع اسم مفعول واضافته الى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة واضافته إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات كلها نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال :

( وذى الاضافة اسمها لفظيه * وتلك محضة ومعنويه )

الاشارة بذى الى اقرب القسمين وهى الاضافة غير المحضة يعنى انها تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط وهى التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بتلك الى أول القسمين يعنى انها تجىء محضة أى خالصة لافادتها التخصيص أو التعريف وذى مبتدأ والاضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الاول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال :

---

تقسيم النحاة الاضافة إلى التخصيص والتعريف لانه من قبيل تقسيم الشىء إلى نفسه لان التعريف قسم من التخصيص لامقابل له والحق ان الاضافة إنما تفيد التخصيص دائما وهى أقوى مرتبة من التعريف لكن يقال ان الذى قاله باعتبار الأصل وأما النحاة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض ويرحم الله سيدنا الجد إذ يقول فى كون المضـاف يـكتسب التعريف من المضاف اليه :

خفضنا إذ أضفت لنا جناحا * وان الخفض من شأن الاضافه    وصرت بنا معرف كل حى * فلست تخاف فى سبل المخافه

( وان يشابه المضاف يفعل ) مراده بيفعل الفعل المضارع والمراد بالشبه الشبه فى العمل فيصدق الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر لكنه أخرج المصدر بقوله وصفا فان اضافته تفيد التعريف ولا يفسر الشبه بالشبه فى الوزن أو فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لانا لو فسرناه بالوزن لم يشمل الا اسم الفاعل دون غيره ويكون قوله وصفا ضائعا ولو فسرناه بالشبه فى الحال والاستقبال كما فى المكودى لخرج اسم الفاعل بمعنى الماضى المقرون بأل نحو الضارب الرجل أمس مع أن المقصود أن يكون داخلا ولخرجت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لانهما لايدلان الاعلى الثبوت وبما قررناه تعلم مافى المكودى وغيره قاله بعض المحققين وقول من قال ان اضافة اسم التفضيل لاتفيد تخصيصا ويدل لذلك ان الناظم لم يمثل له بعد مردود بما يعلم من الوقوف على المطولات ﴿ فان قلت ﴾ التخصيص موجود فى قولك ضارب زيد وضارب عمرو لانه أخص من ضارب ﴿ فالجواب ﴾ ان الاصل ضارب زيدا بالنصب وضارب عمرا فالتخصيص وقع بالمعمول قبل الاضافة فلما أضيف لم تؤثر فيه الاضافة تخصيصا ابدا وإنما هى للتخفيف ولذا قال المكودى وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا اشارة لما قلناه وانما كان الخفض أخف لانه لاتنوين معه ولانون ( قول المكودى وهو أظهر ) بل هو المتعين الذى قرر به كدى نفسه لان المقصود تشبيه المضاف بيفعل فالمضاف فاعل و بيفعل مفعول به ( كرب راجينا عظيم الامل ) الاصل فى المضاف اليه فى الجميع الرفع لكن الرفع فيه قبيح وهو خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فحول الاسناد وصار المرفوع منصوبا فوقع هنالك قبح وهو اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى فأضيف ليرتفع القبحان فقد تبين لك ان الجر من النصب لامن الرفع والالزم اضافة الشىء الى نفسه وسيقول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى ( وذى الاضافة اسمها لفظيه ) ( قول كدى وهى التخفيف ) بحذف النون أو التنوين وكذلك تفيد ذهاب قبح الرفع والنصب كما علمت ﴿ واعترض ﴾ بان القسم الثانى من الاضافة وهى المعنوية تفيد التخفيف أيضا بحذف النون أو التنوين ﴿ وأجيب ﴾ بان الغرض فيها تعريف المضاف أو تخصيصه بالمضاف اليه وحذف النون أو التنوين مبالغة فى اتصال الاول بالثانى ( وقوله وغير محضة ) لأنها فى تقدير الانفصال فقولك عمرو وضارب زيد بالاضافة فى تقدير الانفصال لان الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على عمرو مثلا فهو فاصل بين المضاف والمضاف اليه ( وقوله لافادتها التخصيص الخ ) هذه العلة راجعة لتسميتها معنوية وعلة تسميتها محضة خلوها من شائبة الانفصال اذ لايقال فى غلام زيد غلام زيدا بتنوين غلام ويرحم الله تعالى سيدنا الجد إذ يقول :

ليست اضافتنا لكم * يوم بتقدير انفصال    لما أفادتنا معا * فى موجبات الاتصال

( ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
أو بالذى له أضيف الثانى * كزيد الضارب رأس الجانى )

الاشارة بذا إلى أقرب مذكور وهو ما اضافته غير محضة يعنى أنه يغتفر دخول أل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثانى مضافا الى ما فيه أل نحو الحسن وجه الأب والضارب رأس الجانى فلو لم تتصل أل بالثانى ولا بما أضيف اليه الثانى لم يجز دخول أل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل أل مبتدأ ومضاف اليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وان وصلت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة أو بالذى معطوف على قوله بالثانى وزيد مبتدأ والضارب الخ البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال :

( وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى أو جمعا سبيله اتبع )

يعنى ان وجود أل فى الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذى اتبع سبيل المثنى فى كون الاعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير لانه مهما اقترنت بالأول لا بد من اقترانها بالثانى ولا كذلك الجمع الذى على حد المثنى فانه يكفى عن وجودها فى المضاف اليه نحو الضاربا زيد والمكرمو عمرو وقوله : سبيله اتبع. أى اتبع سبيل المثنى فما ذكر وكونها مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى فى اعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونها مبتدأ والظاهر انه مصدر كان التامة أى وجودها وفى الوصف متعلق به وكاف خبره وأن وقع فى موضع المصدر نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجودها أى أل فى الوصف كاف لوقوعه أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز فى همزة ان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط فى الاكتفاء عن وجود أل فى المضاف اليه وسبيله مفعول باتبع والجملة فى موضع الصفة لجمعا ثم قال : ( وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا )

يعنى ان المضاف المذكر قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثانى عن الأول وهو المنبه عليه بقوله: ان كان لحذف موهلا. أى اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى كقول الشاعر :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم

---

( ووصل أل بذا المضاف مغتفر ) هذا مستثنى من مفهوم قوله أو اعطه التعريف الخ فان ظاهره ان المضاف لا يتعرف الا بالمضاف اليه وهو كذلك فلا يضاف حتى يقدر تنكيره ثم استثنى من ذلك قوله ووصل أل الخ اذ يجوز أن يكون المضاف فيها معرفا بأل فيبقى ما عداه على المنع وهذا كله ان كانت الاضافة غير محضة وأما ان كانت محضة ودخلت أل على المضاف نحو الغلام فلا تجوز اضافته فلا يقال الغلام زيد وعلى هذا النوع قولهم أل والاضافة لا يجتمعان (كالجعد الشعر) القاموس الجعد من الشعر خلاف السبط والقصير يقال جعد ككرم جعودة وجعادة والتخفيف فى إضافة الجعد الى الشعر بحذف الضمير فقط أو الجار والمجرور اذ الأصل الجعد شعره أو شعر له ولا تخفف بالتنوين اذ لا تنوين مع وجود أل وانما لم يجز اقتران المضاف بأل فى نحو قولك الضارب زيد فيما عدا ما استثنى لان المضاف اليه بدل من التنوين والتنوين لا يجتمع مع أل فكذلك لا تجتمع أل مع ما هو بدل من التنوين وهو المضاف اليه ثم انه قد اعترض قوله ووصل أل الخ بأنه تكرار مع قوله فى الصفة المشبهة ولا تجرر بها مع أل الخ لان ما استفيد هنا هو ما استفيد فيما يأتى وأجيب كما يأتى بأن ما هنا عام فى الصفة المشبهة وفى غيرها وما يأتى خاص بالصفة المشبهة ولا تكرار بين أخص وأعم (وكونها فى الوصف كاف) الفرق بين المثنى والجمع على حده وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم حتى جاز دخول أل على الأولين اذا كانا مضافين دون شرط وفى الأمور الأخيرة لا بد مما مر أن المثنى والجمع على حده المضاف اليهما منزل منزلة النون والنون تجامع الألف واللام فكذلك ما ناب عنها والثلاثة المذكورة آخر المضاف اليه فيها منزل منزلة التنوين والتنوين لا يجامع أل فكذلك ما ناب منابها (قول المكودى وهو صعب التقدير) صحيح وفيه شىء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الأول الذى هو كون لان الضمير فى وقع عائد على الوصف وقول من قال إن أن وقع فاعل كاف الذى هو خبر كون سبق قلم بل فاعل كاف ضمير عائد على كون ولو جعلنا فاعله ان وقع لكان كاف خبرا مشتقا وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ لأن ضمير وقع يعود على الوصف (وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا) ( قوله كذى والاستغناء عنه بالثانى) بأن يبقى المعنى صحيحا بعد حذف المضاف مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا فحيث كان مسندا الى المضاف كان حقيقة وحيث أسند الى المضاف اليه صار مجازا فلا بد من قرينة ( وقوله كقول الشاعر مشين الخ ) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة ويكنى أبا الحرث

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند اليه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الرياح لا يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فتقول تسفهت الرياح فلو كان المضاف للمؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثانى لم يجز تأنيثه نحو قام غلام هند اذ لا يصح ان تقول قام هند وأنت تريد قام غلام هند وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفى ذكره هذا الشرط اشعار بانه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثانى كقوله :

رؤية الفكر مايؤول له الأمـ * ـر معين على اجتناب التوانى

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثانى عن الأول لانه يجوز أن تقول الفكر معين اذ العلة واحدة وثان فاعل با كسب وأولا مفعول أول با كسب وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال :

---

ولقبته بذى الرمة مية محبوبته وذلك انه مر بخبائها فوجدها مع أمها فقال لأمها مريها فلتسقنى ماء فلما أتته بالماء وجدت على عاتقه حبلا فقالت له اشرب ياذا الرمة التى هى الحبل فلقب به وقيل لقب بذلك فى صغره لانه كان يصيبه جزع فعلق عليه حرز فى حبل فقيل له ذو الرمة وقيل غير ذلك والنون فى مشين عائدة على النسوة فاعل مشى والكاف فى كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها يؤول بمصدر مضاف الى الكاف ورماح فاعل اهتزت وجملة تسفهت صفة رماح وفاعل تسفهت مر وأعاليها مفعوله ومعنى تسفهت أمالت والنواسم جمع ناسمة وهى أول هبوب الريح قبل استمدادها والمعنى مشيت النسوة مشية مثل اهتزاز الرماح حين أمال أعاليها مرور الرياح عليها فى أول هبوبها والمعنى كل واحدة تميل وتتبختر فى مشيتها والشاهد قد ذكره المكودى (وقوله كقوله رؤية الفكر الخ) البيت من الخفيف وما مفعول رؤية وهى موصولة وفاعل يؤول الأمر وجملة يؤول له الأمر صلة ما والعائد هاء له والتوانى التكاسل وروى على اكتساب التوانى أى التأخير والمعنى أن تفكر الانسان فى عاقبة الأمور معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها والشاهد قد صرح به المكودى وأنشدوا على هذا الثانى قول من قال :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا

وأنشدوا على الأول :

وإياك أن ترضى بصحبة ساقط * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

وقد اعترض قول المكودى قبل وفى ذكر هذا الشرط اشعار الخ بأنه لا إشعار فيه أصلا اللهم الا أن يقال انه تقاس هذه الصورة على الصورة التى صرح بها المصنف أو يقال انه ترك هذه الصورة لقلتها كما يقتضيه كلامه فى التسهيل انتهى ماقالوا والحق ان هذه الصورة مأخوذة بالأحروية وبالشرط الذى فى معنى العلة أما الاحروية فانه اذا كان المضاف المذكر الأشرف يكتسب من المضاف اليه المؤنث الأدنى التأنيث فأحرى العكس الذى هو الغالب فى كل شىء وأما الشرط الذى فى معنى العلة فهو قوله: ان كان لحذف موهلا . كأنه قال لأجل صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه ومن شرط العلة الاطراد وقرر الأشمونى كلام الناظم على مايشمل الصورتين بان جعله من باب حذف الواو مع ما عطفت بان قال وربما أكسب ثان من المتضايفين وهو المضاف اليه أولا منهما وهو المضاف تأنيثا أو تذكيرا اهـ وكلام الناظم فى الكافية أحسن مما فى الألفية وأصرح ونصها :

تأنيثا اكسب أولا والضد إن * يصح حذف وهو كالبعض يعن

ثم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه أحد عشر أمرا من التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو ازالة القبح وقد مر ذلك أو التأنيث أو التذكير كما هنا السابع الظرفية : تؤتى أكلها كل حين . فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لما أضيف الى حين الظرف اكتسب الظرفية الثامن المصدرية كما هو فى قول الناظم: وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد... فكل ليس مصدرا ولكنه لما أضيف الى المصدر اكتسب المصدرية التاسع الصدارة نحو صبيحة أى يوم سفرك فصبيحة مضاف ليس من أدوات الصدور لكن لما أضيف الى أى التى هى من أدوات الصدور اكتسب الصدارة وقد مر : كذا اذا يستوجب التصديرا . العاشر البناء نحو : لقد تقطع بينكم . بفتح النون فى قراءة الجمهور فان بين معرفة لكن لما أضيف الى كم المبنى بنيت الحادى عشر

( ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما إذا ورد )

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف اليه ولو بوجه ما لأن المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يوهم اضافة الشيء الى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط في وموهما مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهما جواز اضافة الشيء إلى نفسه * ثم اعلم ان من الأسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنها ما يلزم معنى ويخلو عنها لفظا وقد أشار إلى الأول بقوله :

( وبعض الاسماء يضاف أبدا ) يعنى ان من الأسماء مالا يستعمل إلا مضافا نحو قصارى الشيء وحماداه وذلك على خلاف الأصل فان الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى ثم ان من اللازم للاضافة ما يلزمها معنى ويجوز افراده لفظا وإلى هذا أشار بقوله : ( وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا ) الاشارة بذا إلى ما تقدم اضافته وفهم منه انما يلزم الاضافة على قسمين لازم الاضافة لفظا ومعنى وذلك نحو قصارى الشيء وحماداه ولازم للاضافة معنى وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبدا منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يأتى خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفردا حال من الضمير المستتر فى يأت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال :

( وبعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع )

يعنى ان بعض الأسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى يمتنع ان يضاف إلى الظاهر فتجب اضافته الى المضمر وفى هذا النوع خروج

---

الاعراب نحو هذا خمسة عشر زيد برفع عشر بضمة من غير تنوين فهو مبنى فى الأصل لتركيبه لكنه لما أضيف الى المعرب وهو زيد أعرب فى لغة قليلة وسيقول الناظم رحمه الله تعالى : وان أضيف عدد مركب * يبقى البنا وعجز قد يعرب

( ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى ) ( قول المكودى لأن المضاف الخ ) هذه العلة بها علل فى التصريح وهى قاصرة على الاضافة المعنوية والصواب الاتيان بعلة جامعة للاضافة اللفظية المعنوية وعلل ذلك بان الاضافة تقتضى التغاير من جهة ان المضاف اليه تقييد للمضاف والشيء لا يتقيد بنفسه ( وقوله والثانى بالاسم ) أى باللفظ الدال على المسمى فكأنك قلت جاءنى مسمى هذا الاسم وخص الأول بالمسمى لأنه فى موضع ينادى ويسند اليه فلا يليق ذلك الا بالمسمى وقصد بالثانى الاسم الذى هو مجرد اللفظ ليقع تغاير ما قال فى التصريح عن قريب الوضح وهذا إذا نسب للأول ما ينسب للذوات أما إذا نسب له ما ينسب للالفاظ تعين أن يكون المراد بالأول الاسم وبالثانى المسمى فاذا قلت كتبت سعيد كرز تعين أن يكون المراد كتبت اسم هذا المسمى وفيه بحث لأن هذا التأويل يقتضى أنك إنما كتبت لفظ سعيد دون كرز مع انك كتبتهما معا فالصواب ان المفعول مجموعهما وحكيت اضافتها الأصلية فيبقيان على حالهما من كون المراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم ثم قيل ان قوله هنا ولا يضاف اسم مناقض لقوله فى العلم: وان يكونا مفردين فأضف. فان ما هنا يقتضى ان الاضافة مسموعة وما مر يقتضى انها مقيسة وقد مر الجواب عنه بأن ما مر تقييد لما هنا فانهم نصوا على ان اضافة الاسم الى اللقب مقيسة فما هنا يقيد بما مر وقيل انه مشى هناك على ما للكوفيين المجيزين ذلك وهنا على ما للبصريين المانعين ذلك والله أعلم . ( وبعض الاسماء يضاف أبدا ) ( قول المكودى نحو قصارى الشيء وحماداه ) معنى قصارى وحمادى واحد وهو غاية الشيء ومنتهاه ثم منطوق الناظم هنا باعتبار ظاهره يشمل ثلاثة أقسام ما يضاف تارة إلى الظاهر وتارة إلى المضمر نحو مثالى المكودى وما يضاف إلى الظاهر دائما نحو أولو وأولات وما يضاف إلى الضمير دائما نحو وحد لأنه يصدق على الجميع أنه أضيف أبدا لكن لما نص بعد فى منطوق قوله وبعض ما يضاف الخ على ما يلزم الاضافة الى الضمير خص كلامه هنا بالصورتين الأولين وقد اعترض أبو حيان قول الناظم أبدا بأنه ظرف للمستقبل ويصير معنى الناظم على هذا وبعض الأسماء يضاف فى الزمان المستقبل وهذا ليس بشيء لأنه لا فائدة فى التخصيص بالمستقبل وان عنى بقوله أبدا دائما فقد ناقض الديمومة بقوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا أى بعض ما يضاف دائما قد ينكشف عن الاضافة فوقع التناقض بين كون الاضافة دائمة مع الانكفاف وأجيب بأن مراده بأبدا دائما والاشارة فى قوله وبعض ذا عائدة لما يضاف لا بقيد كونه دائما ( وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا ) أى مقطوعا عن الاضافة فى اللفظ فينون ( قول المكودى نحو كل وبعض ) مثالهما قوله تعالى : وكل فى فلك يسبحون. فضلنا بعضهم على بعض. والصحيح ان تنوينهما للصرف لا للعوض ومحل افراد كل إذا لم تكن نعتا أو توكيدا والا لزمت الاضافة لفظا ولا تفرد ( وقوله وقبل وبعد ) قرىء لله الأمر من قبل ومن بعد بالتنوين فيهما (وقوله وحذف الياء من يأت ) منه قوله تعالى : يوم يأت لا تكلم نفس إلا باذنه. (وبعض ما يضاف حتما امتنع ) ( قول المكودى فتجب اضافته إلى المضمر الخ )

عن الأصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليه ضميرا ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال: ( كوحد لبي ودوالى سعدىْ )
أما وحد فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال وأنه لازم النصب على الحال تقول جاء زيد وحده أى منفردا وقد جاء مضافا اليه فى قولهم فى المدح نسيج وحده وفريد دهره وفى الذم فى قولهم جحيش وحده وعيير وحده وأما لبى فانه أيضا لازم الاضافة الى الضمير نحو لبيك ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد اقامة وأما دوالى فتضاف أيضا إلى الضمير وجوبا نحو دواليك ومعناه ادالة لك بعد ادالة وسعدى كذلك تقول وسعديك ومعناه اسعادا لك بعد اسعاد وقد جاء فى الشعر اضافة لبى الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله :
( وشذ إيلاء يدى للبىْ ) أى وشذ اضافة لبى ليدى وأشار بذلك إلى قول الشاعر :

دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

فاضافة لبى إلى يدى مسور وايلاء فاعل شذ وهو مصدر مضاف الى المفعول الأول واللام فى للبى زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا أعنى فى العمل فان ايلاء مصدر آلى وهو متعد إلى اثنين بنفسه ثم قال : ( وألزموا اضافة إلى الجمل * حيث واذ ) أما حيث فهو ظرف مكان وأما إذ

---

صادق بصورتين ما يضاف لكل ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كوحد وما يضاف لضمير المخاطب فقط كلبيك ولذا كرر الناظم الأمثلة فقال : ( كوحد لبي ودوالى ) أما وحد فهو مصدر وحد كعلم وكرم أو من وحد بحذف الزوائد من الايحاد ولا يلزم النصب على الحال خلافا للمكودى بل تكون منصوبة على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار الذى هو على وهو لازم للافراد والتذكير غالبا ( قوله نسيج وحده ) قال الجواهرى نسيج وحده أى لا نظير له فى علم أو غيره وأصله فى الثوب إذا كان رفيعا لا نظير له ولم ينسج على منواله ( وقوله وفى الذم فى قولهم الخ ) الجوهرى يقال للرجل إذا كان يستبد برأيه جحيش وحده وهو ذم وفلان عيير وحده أى معجب برأيه وهو ذم وجحيش تصغير جحش ولد الحمار وعيير تصغير عير الذى هو الحمار ( وقوله واما لبى ) هو مثنى مصدر لب الثلاثى أو اسم مصدر من ألب بالمكان إذا أقام به ( وقوله معنى لبيك ) أشار بهذا الى أن لبيك وما بعده من الألفاظ مثناة لفظا ومعناها التكرار لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ( وقوله اقامة على اجابتك بعد اقامة ) هذا أحد معان أربعة ذكرها فى القاموس وهو أولها عنده فيكون لبيك على هذا مفعولا مطلقا وعامله محذوف قيل يقدر من معناه أى أجبت وقيل يقدر من لفظه أى ألبى ( وقوله وأما دوالى ) قال فى القاموس يقال أداله وتداوله أخذه بالدول فهو حينئذ اسم مصدر لأحدهما أو مصدر ودواليك مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه ( وقوله ومعناه ادالة لك بعد إدالة ) أصله لولد الناظم وقال فى التصريح الانسب أن يقول كما قال الموضح تداولا بين تداول لأن الادالة الغلبة يقال اللهم أدلنى على فلان وانصرنى عليه لكن فى التصريح لم يأت بدليل ودليله قول الصحاح تداولته الأيدى أى أخذته هذه مرة وهذه مرة وقولهم دواليك أى تداولا بعد تداول قال تعالى : وتلك الأيام نداولها بين الناس . أى نصرفها بينهم يوما الفرقة ويوما الاخرى ليتعظوا ( وقوله وسعدى كذلك ) هو اسم مصدر لقولك أسعد أو ساعد بمعنى أعان وهو مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه زاد الموضح وغيره ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك فهو كالتوكيد له وأما لبيك فيستعمل وحده وأنشد لسان الحال :

ان يغنيا عنى المستوطنان عدن * فاننى لست يوما عنهما بغنى

قال يس وعوام مصر يفردون سعديك عن لبيك ( وشذ ايلاء يدى للبىْ ) ( قول المكودى إلى قول الشاعر دعوت الخ ) البيت من بحر المتقارب وقائله أعرابى من بنى أسد ودعوت فعل وفاعل ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة وجملة نابنى صلة والعائد الضمير الفاعل بناب ومسورا اسم رجل مفعول دعوت والفاء فى فلبى للعطف على دعوت والتعقيب ومفعول لبى محذوف أى لبانى ولبى يدى مسور وأصله أن رجلا لزمته دية فطلب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهى عنه * روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقول له لبي يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبى والشاهد اضافة لبى ليدى وقيل ان يدى هنا زائدة فلا شاهد فيه ( وقوله فى للبى زائدة ) صرح ابن هشام بأن المقوية ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما ( وألزموا اضافة إلى الجمل * حيث واذ ) ( قول المكودى أما حيث فظرف مكان الخ ) تقدم ان وجه بناء إذ وحيث شبه الحرف فى الافتقار وبنيت حيث على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وفيها لغات الضم والفتح والكسر للثاء

فهي ظرف للزمان الماضي وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس زيد وأتيتك إذ زيد قائم واذ قام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها والى ذلك أشار بقوله :

( وان ينون يحتمل * افراده) الضمير في ينون عائد على أقرب مذكور وهو اذ أي وان ينون اذ يحتمل افراده كقوله تعالى : ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله . وقوله : وأنتم حينئذ تنظرون . والضمير في الزموا عائد على العرب وحيث واذا مفعول أول بالزموا واضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بالزموا والضمير في ينون عائد على اذ وكذلك الهاء في افراده * واعلم ان من أسماء الزمان ما يجري مجرى اذ في الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله :

( وما كإذ معنى كإذ * أضف جوازا نحو حين جانبذ )

يعني ان ماشابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجري مجرى اذ في اضافته الى الجملة الاسمية والفعلية جوازا لالزوما نحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه انه اذا كان غير مبهم لم يضف الى الجمل نحو نهار وكذلك اذا كان محدودا نحو شهر فلا يجري مجرى اذ إلا اذا استوفى الشبه في الأوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة باذ وهي مفعول مقدم بأضف وصلتها كاذ ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوازا مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والأول أظهر وكاذ الثاني متعلق باضف وهو على حذف مضاف أي كاضافة اذ ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذ وهو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة إذ إلى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازا لانه لو لم يقل جوازا لفهم منه انها تضاف إلى الجمل لزوما وقوله : حين جانبذ . مثال الاضافة

---

(وقوله فهي ظرف للزمان الماضي) ظاهره انها لاتكون للمستقبل وهو قول الجمهور ورد عليهم بقوله تعالى: فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم. ﴿والجواب﴾ بان المستقبل ينزل منزلة الماضي لا يتأتى مع كون المضارع مقرونا بسوف فالحق ان كونها للماضي غالب ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما في الآية (وقوله ثم ان اذ تنفرد الخ) هذا أحد أمور ثلاثة تفترق فيها إذ من حيث الثاني ان حيث ظرف مكان واذ ظرف زمان الثالث ان حيث قد تجوز إضافتها الى المفرد على قلة بخلاف إذ (وان ينون يحتمل * افراده) (قول المكودي كقوله تعالى ويومئذ الخ) الأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارسا يفرح المؤمنون بنصر الله فحذفت الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول وعوض منها التنوين وكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الأصح وقال الأخفش ان كسرة الذال كسرة اعراب بالاضافة (وقوله وأنتم حينئذ تنظرون) الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون (وقوله والى الجمل متعلق بالزموا) الحق انه متعلق باضافة كما صرح به المكودي نفسه بان الى جمل متعلق باضافة في اعراب قوله بعد: وألزموا اذا اضافة الى * جمل الأفعال... (وقوله وكذلك الهاء في افراده) نسخة المكودي افراده بالضمير ونسخة المعرب افراد اذ والوزن يقبل الجميع لكن على نسخة المكودي لا اشكال وعلى نسخة غيره يكون أظهر في موضع الاضمار قال المعرب والذي سهله كونهما في جملتين وتباعد ما بين الظاهرين اه ثم ان من الشراح من فسر يحتمل في النظم يقبل ومنهم من فسره يغتفر والحق ان الذي يفسر به يجب لاغير (وما كإذ معنى كإذ) (قول المكودي في كونه اسم زمان) عبر باسم الزمان اشارة الى أن العبرة باسم الزمان لافرق بين كونه ظرفا أو غير ظرف (وقوله مبهم) أي غير محدود ومحترزه ذكره كذي بعد (وقوله فتقول قمت يوم الخ) يوم بمنزلة اذ في المضي والناصب له قمت لانه ماض فلا يعمل فيه الا ماض وكذلك يقال في حين بعد والجملة الواقعة بعد اسم الزمان مضاف اليها لان هذه الجملة انما أتي بها لتخصيص الزمان والجملة المخصصة لاتخلو من أحد ثلاثة أشياء اما صلة أو صفة أو في تقدير مضاف اليه ولا يصح أن تكون صلة أو صفة لانه لابد فيها من رابط ولا رابط هنا فتعين أن تكون في تأويل المضاف اليه (وقوله وفهم منه أنه اذا كان غير مبهم الخ) يقتضي كلامه حيث قال بعد وكذلك اذا كان محدودا أنه بين غير المبهم والمحدود فرق مع ان الظاهر انه لافرق بينهما بل اسم الزمان اما مبهم وهو غير المحدود واما غير مبهم وهو المحدود ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بين يوم ونهار حتى كان الأول من المبهم والثاني من غير المبهم ﴿فالجواب﴾ أن اليوم يطلق ويراد به قطعة من الزمان كقوله تعالى : إلى ربك يومئذ المساق . أي يوم الاحتضار وهو يكون بالليل وبالنهار وأما النهار فهو من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر وكذلك شهر فانه عبارة عما بين الرؤيتين قال ابن قاسم الظاهر ان اضافة اذ إلى الجملة محضة تفيد التعريف ووجهه ابن ذكرى في شرح الفريدة في المعرب والمبنى (وقوله وكإذ الثاني متعلق باضف) قال المعرب الاوجه أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور وجوازا

حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ وسمى نبذ طرح ثم قال :

( وابن أواعرب ما كاذ قدأجريا * واخترينا متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أومبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا )

يعنى ان ماجرى من أسماء الزمان مجرى اذ فأضيف الى الجملة يجوزفيه حينئذ البناء والاعراب الأن الجملة اذا كانت مصدرة بفعل اختير البناء وشمل قوله فعل بنيا الماضى كقول الشاعر : * على حين ألهى الناس جل أمورهم * والمضارع المبنى كقوله :* على حين يستصبين كل حليم* وان كانت الجملة المضاف اليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الاعراب كقوله عزوجل : هذا يوم ينفع الصادقين . أو بالمبتدا نحو قول الشاعر :

ألم تعلمى ياعمرك الله اننى * كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهومتفق عليه ولذلك قال : (وقبل فعل معرب أومبتدا * أعرب) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال : ( ومن بنى فلن يفندا ) ويؤيده قراءة نافع :هذا يوم ينفع الصادقين.وقوله : على حين الكرام قليل . روى بفتح حين والتفنيد التكذيب والذى يبنى عليه الظرف فى هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى اذ وهى مفعولة باعرب ومطلوبة لابن فهى من باب التنازع وأو للتخيير وصلة ماقدأجريا وكاذ متعلق بأجريا وقصر بنا لضرورة الوزن وبنيا فى موضع الصفة لفعل وقبل متعلق باعرب وأو للتقسيم ومن شرط فى موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال :

( وألزموا اذا إضافة الى * جمل الأفعال كهن اذا اعتلى )

يعنى أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية ويعنى باذا الظرفية لا الفجائية والجملة بعدها فى موضع جر عند الجمهور

---

مفعول مطلق والتقدير أضف الزمان المبهم الذى كإذ اضافة مثل إضافة إذ إلى الجمل جوازا ( وقوله ومعنى نبذ طرح ) الطرح يكون حقيقة نحو نبذت الثوب أى طرحته ويكون حكميا بمعنى البعد والطرد ومنه مثال الناظم وجاء فى النظم قيل مقصور من جاء ضرورة وقيل لغة وهو الحق (وابن أواعرب ما كإذ قدأجريا) وجه البناء الافتقار العارض للجملة لكن لما كان افتقار إذ متأصلا كان البناء واجبا ولما كان الافتقار فى اسم الزمان غير متاصل كان البناء جائزا وبنى على الفتح للتخفيف ووجه الاعراب الاستصحاب للأصل ( قول المكودى كقول الشاعر على حين الخ ) هذا صدر بيت وعجزه : * فندلا زريق المال ندل الثعالب * وهو من الطويل وتقدم هذا البيت فى المفعول المطلق وروى على حين بكسر نون حين كسرة اعراب على الأصل وبفتح النون على البناء وهو المختار لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو ألهى (وقوله والمضارع المبنى كقوله على حين يستصبين الخ ) هذا عجز بيت وصدره : * لاجتذبن منهن قلبى تحلما * وهو من الطويل وأجتذبن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وتحلما بضم اللام المشددة تكلف الحلم بكسر الحاء وعلى فى على حين بمعنى فى قاله الدمامينى مثل قوله تعالى : ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها . وروى على حين بكسر نون حين على الاعراب الذى هو الأصل وروى بفتح النون على البناء وهو المختار لكونه متبوعا بفعل مبنى عروضا وهو يستصبين الذى هو فعل مضارع متصل بنون الاناث الفاعل وكل بالنصب مفعول يستصبين وحليم باللام مضاف اليه وروى حكيم بالكاف بدل اللام ويستصبين مضارع استصبيت فلانا اذ عددته صبيا وجعلته من جملة عداد الصبيان (وقوله كقوله عزوجل : هذا يوم الخ . ) قرىء برفع يوم وقرأ نافع بفتحه أما الرفع فظاهر متفق عليه وأما الفتح فأجازه الكوفيون وتبعهم الناظم ومنعه البصريون لكن قراءة نافع تردهم وأجاب البصريون بأن الفتحة فى يوم ليست فتحة بناء وإلا لزم كون الشىء ظرفا لنفسه وانما هى فتحة اعراب وان الاشارة فى هذا ليست ليوم نفسه وانما الاشارة لجرى المقالة التى بين الله تعالى وعيسى عليه السلام وهى قوله : أ أنت قلت للناس . الآية والله أعلم انظر الشيخ الخطيب (وقوله نحو قول الشاعر ألم تعلمى الخ ) البيت من الطويل وقائله موئل بن جهم الوحجى وكان قبيح المنظر والهمزة فى ألم للاستفهام وتعلمى مجزوم بحذف النون ويا للتنبيه وعمرك بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك الله وهو مصدر مضاف الى المفعول والله فاعله وهو دعاء لها بطول العمر كأنه قال يطيل الله عمرك وهذا أولى من جعل الله مقسما به وجملة انى الخ سدت مسد مفعولى تعلمى وروى على حين بالكسر الذى هو الاعراب على الأصل وهو الأرجح وروى على حين بفتح النون على البناء وبه يرد أيضا على البصريين وأجاب البصريون بان الكرام قليل جملة خبر عن كأن الشانية المحذوفة مع اسمها فيكون الظرف مضافا الى المبنى (وقوله والتفنيد التكذيب) بل التفنيد اللوم وضعف الرأى مأخوذ من الفند وهو ضعف الرأى من الكبر (وقوله ومن شرط ) الحق ان من موصولة وبنى صلتها وجملة فلن يفندا خبرها ودخلت الفاء فى خبرها لشبه من الموصولة بالشرطية فى العموم والابهام ( وألزموا اذا اضافة الى * جمل الأفعال ) (قول المكودى ويعنى باذا الظرفية ) هذا مأخوذ من مثال الناظم والغالب أن تكون مستقبلة فيها معنى الشرط ولا تجزم الا ضرورة كقوله :

والعامل فيها جوابها على المشهور وإذا مفعول أول بالزموا واضافة مفعول ثان والى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان يهون ضد صعب ثم قال :

( لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا )

من الأسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين انهما لا يضافان للمفرد وشمل قوله لمفهم اثنين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلانا واسم الاشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف أنهما لا يضافان الى نكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا * فى النائبات وإلمام الملمات

ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة بأضيف

---

استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصبك خصاصة فتحمل

وقيل تفيد أن شرطها مجزوم به محقق الوقوع لا شك فيه عكس ان ولذا قيل:

سـلم على شيخ النحاة وقل له * عندى سؤال من يجبه يعظم

أنا ان شككت وجدتمونى جازما * وإذا جزمت فاننى لم أجزم

قيل وقد تخرج عن الظرفية وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : انى لاعلم إذا كنت عنى راضية وإذا كنت على غضبى . فان إذا مفعول لأعلم أى لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك وأجيب بأن مفعول اعلم محذوف أى انى لأعلم شأنك إذا كنت الخ وقد تكون شرطية فى نحو القسم نحو قوله تعالى : والليل إذا يغشى . والنجم إذا هوى . فاذا فى القسم بدل من المقسم به ومن خروجها عن الشرط مثال الناظم بهن إذا اعتلا ويجوز ان تكون فى النظم شرطية محذوفة الجواب لدلالة ما تقدم عليه وأشار الناظم بهذا المثال الى المثل المشهور وهو : إذا عز أخوك فهن . بضم الهاء وكسرها أى أخفض جناحك ولينه ومعنى عز فى المثل اشتد وعلا وتكبر عليك فى وقت من العزاز وهى الأرض الصلبة ( وقوله والعامل فيها جوابها الخ ) رده فى المغنى بوجوه منها ان الجواب قد يقترن بما يمنعه من العمل فيما قبله كاذا الفجائية فى قوله تعالى : ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون. فاذا الثانية لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وقال المحققون إن العامل فيها شرطها ورد بأن الشرط مضاف اليه ولا يعمل المضاف اليه فى المضاف وأجيب بأنها عند هؤلاء غير مضافة واعلم انه إذا ورد ما يقتضى أن إذا الشرطية مضافة الى الجملة الاسمية فلا بد من تأويله نحو قوله تعالى : إذا السماء انشقت . فيكون السماء فاعلا بمحذوف يفسره ما بعده أى إذا انشقت السماء انشقت ومنه قول الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظليـة * له ولد منها فذاك المذرع

قدره الموضح بحذف كان الثانية والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة وباهلة فى الأصل اسم امرأة نسب ولدها اليها والحنظلية منسوب الى حنظلة وهى قبيلة فى تميم والمذرع بالذال المعجمة هو الذى تكون أمه أشرف من أبيه وقد تقرر أن حنظلة أشرف من باهلة والعرب لا تحب النسبة الى هذه القبيلة وتكرهه قال الشاعر :

ولو قيـل للكلـب يا باهـلى * عوى الـكلب من لؤم هذا النسب

وقد روى أن الأشعث بن قيس الـكندى قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتتكافأ دماؤنا قال: نعم لو قتلت رجلا من باهلة لقتلتك به. وقيل لأبى عبيد إن الاصمعى ينسب الى باهلة فقال هذا لا يمكن لأن الانسان إذا كان من باهلة تبرأ منها فكيف بمن ليس منها ينسب اليها * ويذكر أن اعرابيا لقى شخصا فى الطريق فسأله عن نسبه فقال من باهلة فأشفق عليه الاعرابى فقال وأزيدك أنى لست من صريحهم بل من مواليهم فأقبل الاعرابى عليه يقبل يديه ورجليه فقال لم فقال له الاعرابى لأن الله تعالى ما ابتلاك فى الدنيا إلا وهو يعوضك فى الآخرة وقيل لاعرابى أيسرك أن تدخل الجنة وأنت من باهلة قال نعم بشرط أن لا يعلم أهل الجنة أنى من باهلة تغمد الله جميعنا برحمته ( لمفهم اثنين معرف بلا ) انما خصت كلا وكلتا بالاضافة إلى المعرفة لأنهما للاحاطة والشمول ففيهما عموم ولا يتبين الا بالاضافة الى المعرفة ( قول الـكودى وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله كلا أخى الخ ) البيت من البسيط وكلا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف وأخى مضاف اليه وخليلى من الخلة التى هى صفاء المودة معطوف عليه وواجدى اسم فاعل خبر كلا وأفرده باعتبار كلا لأن لفظها مفرد ومعناها مثنى فيجوز مراعاة لفظها ومعناها والياء فى واجدى مفعول أول وعضدا مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والاغاثة والنائبات المصائب ومعنى الإلمام نزول الملمات جمع ملمة وهى نوازل الدهر ومصائبه والشاهد فى اضافة كلا إلى مفرق ضرورة ولا يجوز فى النثر

وكذلك بلا تفرق ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال : (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) من الأسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أي وقوله ولا تضف نهى أن تضاف لمفرد معرف وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقا نكرة كان أو معرفة نحو أى رجال وأى رجلين وأى الرجال وأى الرجلين وفهم منه أيضا انها تضاف الى المفرد النكرة نحو أى رجل ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا فى صورتين أشار الى الأولى بقوله : (وان كررتها فأضف) يعنى انك إذا كررت أيا جاز أن تضيفها الى المفرد المعرف نحو أى زيد وأى عمرو عندك بمعنى أى الرجلين عندك قيل ولا تأتى إلا فى الشعر كقوله : ألا تسألون الناس أيى وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله : (أو تنو الاجزا) أى تجوز اضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت اجزاء ذلك الاسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق انها فى هذه الصورة مضافة الى الجمع لأن التقدير أى أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه * ثم اعلم ان أيا بالنظر الى اضافتها الى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الأول منها بقوله : (واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا) يعنى ان ايا إذا كانت موصولة تختص باضافتها إلى المعرفة نحو امرر بأى الرجال هو أفضل وأيهم هو أكرم ثم أشار الى الثانى بقوله : (وبالعكس الصفه) يعنى ان أيا إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهى انها تختص باضافتها الى النكرة نحو مررت برجل أى رجل وكذلك إذ كانت حالا كقولك جاء زيد أى فارس ثم أشار الى الثالث بقوله :

(وان تكن شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما)

يعنى ان أيا إذا كانت شرطا أو استفهاما جاز ان تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أى رجل تضرب اضربه وأى الرجال تكرم أكرمه وأى رجل عندك وأى الرجال عندك وأيا مفعول بتضف وان كررتها شرط وجوابه فاضف وحذف مفعول اضف والمجرور المتعلق به لدلالة ماتقدم عليه والتقدير فاضفها للمعرفة وأو تنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وان كررتها أو نويت الاجزاء فاضفها وفيه نظر لأن ماعطف على الشرط شرط وتقدم عليه فاضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أرفيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره ان قام زيد فأكرمه أو يقعد على ان الاكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على ان يكون على حذف ان الشرطية قبل تنو على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو إن تنو الاجزاء فاضف وحذف فاضف لدلالة ما تقدم عليه ﴿فان قلت﴾ مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذف ان

---

(وقوله وكذلك بلا تفرق) أى متعلق بأضيف لا معنى له والحق أنه متعلق بمحذوف صفة لاسم القدر قبل مفهم والتقدير أضيف كلا وكلتا لاسم مفهم اثنين كائن بلا تفرق (وقوله ولا زائدة) معنى زيادتها انها ذكرت بين شيئين متلازمين وهما الجار والمجرور هنا والافنفيها لازال قائما كقولك جئت بلا زاد (وان كررتها فأضف) المراد بالتكرار العطف بالواو خاصة لأنها للجمع والمعطوف بها فى حكم المثنى فلو قال الناظم :

ولا تضف لمفرد معرف * أيا وكررها بواو تضف

لكان أحسن (قول المكودى كقوله ألا تسألون الخ) البيت من الطويل وألا للاستفتاح وجملة تسألون الناس فعل وفاعل ومفعول وأى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فما قبل ياء المتكلم وايكم معطوف عليه وغداة منصوب على الظرفية مضاف الى جملة التقينا المركبة من الفعل والفاعل وجملة كان خبرا خبر أيى وأيكم وأكرم معطوف على خيرا الواقع خبرا لكان والشاهد فى اضافة أى الى المفرد المكرر المعرفة فى الموضعين (أو تنو الاجزا) (قول كدى والتحقيق انها فى هذه الصورة الخ) هذا كأنه اعتراض على الناظم بأن ايا فى هذه الصورة مضافة إلى الجمع حقيقة وأجيب بأن مبنى الاعتراض على انه لابد من تقدير الأجزاء مع ان الصواب ان نية الاجزاء كافية عن التقدير كما فى الشاطبى والمرادى فيبقى كلام الناظم على ظاهره (واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا) قيل يجتمع معرفان على معرف واحد وأجيب بما نقله الأشمونى عن الرضى بأنه يجوز الجمع بين تعريفين إذا اختلفت الجهة وبيانه هنا ان المضاف اليه عرف الجنس والصلة عرفت الشخص فنحو مررت بأى الرجال جاءك فالمضاف اليه الذى هو الرجال عرف الجنس الذى وقعت عليه أى وجاءك الذى هو الصلة عرف الشخص المقصود (وبالعكس الصفة) العكس لغة رد آخر الشيء أوله وليس المراد هنا بل المراد بالعكس الضد ولو عبر به لكان أولى ثم ان المكودى حمل الصفة على الحقيقة وعلى المجاز وهو الحال وانما وجب اضافة الموصولة للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة الا لشيء بعينه فلابد من أن تكون الصلة معينة وانما وجب اضافتها الى النكرة حيث تكون صفة أو حالا لأن الحال ونعت النكرة يجب ان يكونا نكرتين (وان تكن شرطا أو استفهاما) أى لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالنكرة والمعرفة (قول كدى ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط) أجاب عنه المعرب بأن فى الكلام تقديما وتأخيرا

كقوله: وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق ﴿قلت﴾ يجوز أن يكون تنو مرفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله عز وجل: والليل اذا يسر. فى قراءة من حذف الياء أو يكون حذف الياء من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لايعتد بحركة النقل فى أل وقوله أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصوله حال من أيا مقدم عليها والصفة مبتدأ خبره بالعكس وان شرط جوابه فطالقا الى آخر البيت ومطلقا حال من أيا يعنى مضافة الى المعرفة والنكرة ومعنى كمل بها الكلام أى الكلام الذى هى جزؤه لأنها مع ما أضيفت اليه جزء كلام ثم قال:

(وألزموا إضافة لدن فجر) لدن من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى ومعناها قيل بمعنى عند وقيل هى لأول غاية من الزمان والمكان وفهم من قوله فجر أنها لاتضاف الا للمفرد وجعل المرادى قوله فجر شامل للجر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من إضافتها الى الجملة قوله:

صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب

والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقديره أن قال فى الكافية:

وائر ربت ولدن ان قدرا * من قبل فعل نحو من لدن قرا

---

لتصحيح النظم والاصل ان كررتها أو تنو الاجزاء فأضف كما قالوا فى قوله تعالى: فذكر إن نفعت الذكرى ان الاصل ان نفعت الذكرى فذكر وانما أخر لرؤوس الآى اه أو يقال انه جرى على مذهب من يجيز تقديم الجواب على الشرط أو بأنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع وانما صح عطف تنو وهو مستقبل على كررت الماضى لأن كررت مدخول لإن الشرطية فهو مستقبل معنى فلذلك صح عطف المستقبل عليه (وقوله كقوله وانسان عينى الخ) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة وانسان مبتدأ وعينى مضاف اليه وانسان العين المثال الذى يظهر فى سواد العين ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرها من حسر والماء بالرفع فاعله وقال الاشمونى نائبه وتارة منصوب على الظرفية والجملة خبر المبتدأ ولاعائد لكن لما عطف فيبدو عليه المشتمل على ضمير مستتر عائد على المبتدأ صح وقوعها خبرا لأن عطف احدى الجملتين على الأخرى بفاء السببية ينزلان منزلة كون الخبر وقع بمجموعها وقال فى المغنى إن العائد محذوف تقديره يحسر الماء عنه أى تنكشف عنه ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم بمعنى كثر واجتمع وهو خبر لمبتدأ محذوف أى هو يجم ويغرق مضارع غرق والمعنى أن الماء والدمع اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق فى الدموع واستتر ثم ان يس اعترض استشهاد المكودى بهذا البيت على حذف ان الشرطية فان الجواب هو فيبدو وهو مقترن بالفاء ولايصح دخول الفاء على الجواب الا اذا كان الجواب لايصح جعله شرطا وهنا يصح ومع ذلك دخلت عليه الفاء فدل على انه ليس جوابا ولاتقديرا لإن (وقوله مطلقا حال من أيا) اعترضه العرب بانه تكون الفاء داخلة على أجنبى من الجواب وهو لايصح وقال الشاطبى حال من التكميل المفهوم من كمل والحق ان مراد المكودى بقوله حال من أيا أى أنه حال من ضميرها العائد عليها فى بها على حذف مضاف تقديره بمجرورها ولذلك ذكر مطلقا ولو كان مراده حالا من أى لقال مطلقة بالتأنيث لكن الأولى أن يكون مطلقا صفة لمحذوف مفعولا مطلقا تقديره تكميلا مطلقا (وألزموا إضافة لدن فجر) وهى مبنية واختلفوا فى وجه بنائها فقيل ان وجه بنائها شبهها بالحرف فى الوضع اذ من جملة لغاتها العشر أو الاحدى عشرة لد من غير تنوين وحملت المنونة على غيرها وعلل الرضى بناءها بشبهها بالحرف فى الجمود المحض لأنها مع كونها ظرفا غير متصرف كعند فقد فارقت الظروف الغير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف دونها (قوله قيل بمعنى عند) فيكون اسم المكان الحضور أو زمانه وضعفه المكودى بقيل لان لدن تفارق عند فى ستة أمور انظرها فى التوضيح (وقوله الا للمفرد) فيكون المراد بالجر فى النظم الجر فى اللفظ وانما جمع الناظم بين اضافة مع قوله فجر مع أن الاضافة تستلزم الجر اشارة الى أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف (وقوله وجعل من اضافتها الى الجملة) (قوله صريع غوان الخ) البيت من الطويل وقائله القطامى وصريع خبر لمبتدأ محذوف أى هو صريع والصريع هو المطروح على وجه الارض غلبة وغوان جمع غانية الجارية التى استغنت بحسنها على الحلى وقيل غنيت بزوجها على غيره وقيل استغنت ببيت أبويها ولم تتزوج ومعنى راقهن أعجبهن لحسنه وجماله ومعنى رقنه أعجبنه وقيل أصبناه حتى لاحركة له من لدن شب أى من وقت شبابه الى وقت شيبه قبل ان يجرب الامور ويكون له علم ينهاه عن القبيح والفجور فان اللذات انما تكون قبل التجاريب والنوائب ومن نظر فى عواقب الامور لم تبق له لذة قال يس من لدن تنازعه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورقنه واضافة سود الى الذوائب من اضافة الصفة الى الموصوف أى الذوائب السود والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة فى المفرد بعد الذال المعجمة وكان حقها أن تثبت فى الجمع ولكنهم استثقلوا وقوع

وأجاز المرادى أيضا أن تضاف الى الجملة الاسمية كقوله :

وتذكر نعماه لدن أنت يافع. وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن والى ذلك أشار بقوله : (ونصب غدوة بها عنهم ندر)

يعنى أنه قل نصب غدوة بعد لدن كقول ذى الرمة: لدن غدوة حتى اذا امتدت الضحى * وحث القطين الشحشحان المكلف ونصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على اضمار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بالزموا واضافة مفعول ثان ومفعول جر محذوف تقديره فجر ما أضيف اليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق بنصب ثم قال :

(ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل)

من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وقد تفرد فيلزم نصبها على الحال نحو جاء الزيدان معا أى جميعا وقد حكى جرها بمن وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه وقوله مع فيها قليل يعنى أن فيها لغتين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله ونقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون اذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فللتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء

---

الالف بين همزتين فابدلوا الاولى واوا والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة وقيل هذا البيت لا شاهد فيه لان الفعل عند المصنف على تقدير أن الى آخر ما للمكودى وماردوا هذا به من أنه يلزم عليه حذف الموصول الحرفى وبقاء صلته يجاب عنه بانه قد ورد حذف الموصول الحرفى مع بقاء صلته كما يأتى فى قوله وان على اسم خالص الخ (وقوله كقوله وتذكر الخ) هذا صدر بيت من الطويل ونعماه مفعول تذكر والنعما بالقصر وضم النون النعمة وان فتحت النون مددته ويافع هو الذى دون المراهق هو الذى قرب الاحتلام والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة الاسمية (ونصب غدوة بها عنهم ندر) (قول المكودى كقول ذى الرمة لدن غدوة الخ) البيت من الطويل الغدوة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس والضحى فاعل امتدت ومعنى امتدت دخل وقتها وحث بالثاء المثلثة بمعنى حض وألف والقطين بالنصب مفعول حث مقدم على الفاعل والقطين الخفيف الضعيف الذى لا يقدر على السير والشحشحان بالرفع فاعل حث وهو القوى الشديد والمكلف صفته والمعنى كان هذا الامر من الصباح الى وقت الضحى الى أن قرب تمام النهار وصار المكلف القوى على السير يحض الضعيف على السير لكونهما فى رفقة واحدة خوفا من أن يتأخر الضعيف فكأن الشاعر قال كان ماذكر فى اليوم كله (وقوله على تشبيه لدن باسم الفاعل الخ) بيان الشبه أن لدن تحذف نونه تارة وتارة تثبت فيكون مثل ضارب زيدا يثبت تنوينه اذا نصب زيدا ويحذف اذا أضيف الى زيد (وقوله وقيل على اضمار كان الخ) فيكون المحذوف كان واسمها وغدوة خبرها والتقدير لدن كان الوقت غدوة ويدل على الوقت المقدر لدن وهذا الوجه أحسن لان فيه بقاء لدن على ماعهد لها من الاضافة بدليل من لد شولا اذ قدر سيبويه من لدن أن كانت شولا (وقوله وقيل على التمييز) وجهه أن لدن تضم لامه وتفتح وتكسر وقد تحذف نونها فأشبهت حركة الدال حركة الاعراب والنون التنوين فصار لدن غدوة بمنزلة رطل زيتا وكلام الناظم يحتمل لهذه الاقوال الثلاثة أما على الاول والثالث فظاهر وأما على الثانى فتكون الباء بمعنى مع (وقوله وقد سمى بعض المتأخرين الخ) تنوين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لدن وذلك ان غدوة اذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوبا أو مجرورا فالاول ينون وتنوينه دال على نصبه والثانى المجرور لاينون بل يكون مجرورا بالفتحة ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث فالتنوين فارق بين النصب والجر نعم يشكل عليه اذا أريد غدوة مطلقة لايوم بعينه فينون على كل حال ولا يفرق حينئذ بينهما (ومع مع فيها قليل ونقل) (قول المكودى من الاسماء اللازمة الخ) دليل كونها اسما تنوينها فى بعض الاحيان ودخول من عليها نحو جئت من معه وقرئ: هذا ذكر من معى. بكسر ميم من (وقوله وهى اسم لموضع الاجتماع الخ) كما تكون اسما لموضع الاجتماع نحو زيد معك: ودخل معه السجن فتيان. تكون اسما لزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر وقد تكون لمطلق الاجتماع من غير اعتبار مكان ولازمان نحو قوله تعالى: واركعوا مع الراكعين. (وقوله وقد تفرد) قيل فى كلامه تناقض لان تصريحه قبل بملازمتها الاضافة يقتضى انها لاتفرد وأجيب عنه بان قوله قبل من الاسماء اللازمة للاضافة أى غالبا بدليل قوله وقد تفرد (وقوله أى جميعا) يؤخذ من كلام المكودى أن معنى معا وجميعا واحد وهو مطلق الجمعية وهو مذهب المصنف فلا اعتراض عليه فى قوله سابقا : يكسر فى الجر وفى النصب معا. وقيل ان معا أخص من جميعا لانه يفيد المصاحبة فيكون مفيدا للجمعية والمصاحبة بخلاف جميعا فانما يفيد الجمعية الاعمية فالاعتراض عليه فما مروارد وفتحة معا اذا نونت فتحة اعراب على الاصح كما كانت فتحة اعراب فى حال الاضافة وأخذ من قول الناظم فيها ان مع الساكنة اسم

الساكنين وقول المرادى هما مرتبان لامفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لامرتبان لان لغة الفتح لاتحدث الساكن فيها حكما وانما يحدث في لغة السكون ويدل على صحة ماذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لأجل السكون ومع معطوف على لدن في البيت الذى قبله والتقدير وألزموا اضافة لدن ومع ومع الساكن العين مبتدا وقليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر لان ذلك لا يؤخذ منه حكم مع فى لزومها الاضافة بل يؤخذ منه ان فيها لغتين فقط بخلاف الاعراب الأول ثم قال :

( واضمم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف ناويا ماعدما )

غير من الأسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو عنها لفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف يعنى ان عدمته فى اللفظ وقوله ناويا ماعدما يعنى ان المضاف اليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى وفهم منه انه اذا لم يعدم المضاف اليه لم يبن على الضم وأنه ان حذف ولم ينو لم يبن أيضا على الضم ويعنى ناويا معنى ماعدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا نوى لفظه ومعناه كان معربا كما لو لفظ بالمضاف اليه وغيرا مفعول باضمم وبناء مصدر فى موضع الحال أى بانيا وان عدمت شرط وما موصولة مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة لما وله متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة الى الموصول الهاء فى له والضمير فى أضيف عائد على غير وناويا حال من الفاعل فى اضمم أو من التاء فى عدمت وما مفعول بناويا وهى واقعة على المضاف اليه وصلتها عدما ثم قال :

( قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعل )

لما قدم حكم غير وهو انها تبنى على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير فى ذلك الحكم قبل وبعد وما بعدهما فقبل وبعد نحو قوله عز وجل : لله الأمر من قبل ومن بعد. وحسب كقولك ماعندى غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعنى الجهات الست وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئتك من فوق ومن تحت وعن يمين وعن شمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال :

( وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا )

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويا ماعدما فانه إن لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الأصل الا أن قوله نصبا يوهم انه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الزلال

وبالجر داخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى : لله الأمر من قبل ومن بعد. فى قراءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرته والحاصل ان قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال :

---

لانه جعلها لغة خلافا لابن النحاس الذى قال ان مع الساكنة حرف وأخذ من قوله قليل أن الساكنة غير ضرورة خلافا لسيبويه ثم ان مع المتحركة معربة والساكنة مبنية وعلل التصريح نقلا عن الشاطبى بناءها بأن وجهه تضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أو لم يوضع لكن هذا التعليل يقتضى عموم البناء فى المتحركة والساكنة والظاهر اعرابهما معا ان قلنا انهما ثلاثيا الوضع أو بناؤهما ان قلنا ثنائيا الوضع ولا وجه للتفرقة بينهما ( وقوله هما مرتبان) أى من باب اللف والنشر المرتب فالفتح راجع للمتحركة والكسر راجع للساكنة وهذا هو ظاهر التسهيل (وقوله بل هما مفرعان) أى على مع الساكنة لاغير وما فى المكودى هو الحق الذى فى الموضح والشاطبى زاد الشاطبى ﴿فان قيل﴾ لم حملته على حالة التسكين وحدها ﴿قلنا﴾ لانها فى اللغة الأخرى معربة وحركة الاعراب لاتختلف مع الساكن اه نعم ما استدل به المكودى من قوله لسكون لادليل فيه لاحتمال أن تكون اللام بمعنى عند توقيتية لاتعليلية ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ( واضمم بناء غيرا ) هذا شروع منه فى الكلام على المجاز وبدأ منه بحذف المضاف اليه هنا فى قوله ويحذف الثانى الخ وسيتكلم على حذف المضاف فى قوله ومايلى المضاف الخ وثلث بالفصل بين المتضايفين فى قوله فصل مضاف الخ ثم ان تقديم الناظم غير على قبل وبعد وتشبيههما بها يقتضى انها الأصل فى ذلك والظروف بعدها ملتحقة بها والأمر على العكس اذ الحكم فى قبل وبعد متفق عليه ومع غير مختلف فيه حتى احتيج الى علة لحاق غير بقبل وبعد وعلل بشبهها لهما فى الابهام والشيوع لأن غيرا شائع فى كل غير وقبلا شائع فى كل قبل وان تخالفا فى كون قبل ظرفا وغير اسما غير ظرف ولذا نكت عليه الموضح فى قوله لانها كقبل فى الابهام فلو قال المصنف واضمم بناء قبل الخ بدل غير لوافق الحق وغير اسم دال على مخالفة مابعدها لما قبلها اما فى الذات نحو زيد غير عمرو أو فى الصفات نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به (وقوله على الضم) الأولى حذف على الضم فى الموضعين لانه يقتضى انها تبنى لكنها ليس على الضم مع انها معربة كما سيأتى فى تحصيل المكودى بعد مع وجه البناء (وأعربوا نصبا اذا ما نكرا ) (قول المكودى كقوله : فساغ لى الخ) البيت من الوافر وقائله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فادركه والشراب فاعل ساغ بمعنى حلا على حد قوله تعالى : سائغ شرابه . أى حلو والواو فى وكنت واو الحال وقبلا منصوب على الظرفية وأكاد مضارع كاد من أفعال المقاربة وأغص مضارع غص وجملة

تصريح بالمضاف اليه ونيته لفظا ومعنى وعدمه لفظا ومعنى وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربة على الأصل وعدم ذكر المضاف اليه ونيته معنى لا لفظا وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم وانما بنيت فى هذه الصورة لان لها شبها بالحرف لتوغلها فى الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ماهى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانه أقوى الحركات تنبيها على عروض سبب البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لانهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرها على الحالة التى يكونان عليها فى حال قطعهما عن الاضافة وأما بعد ودون ومابينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين اذ لا يستقيم الوزن الا به ووجه ماتقدم فى قبل وغير وهى معطوفة على قبل والجهات وعل كذلك والواو فى أعربوا تعود على العرب ونصبا مصدر فى موضع الحال أى ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أى بنصب وقبلا مفعول باعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرا ومن بعده متعلق بذكرا وغير داخل فيما بعد قبل لانه قال قبل كغير ونطق بعل مبنيا على الضم ووجهه ماتقدم فى بعد ودون ثم قال:

(وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا)

ما يلى المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فى الاعراب كقوله تعالى: وأشربوا فى قلوبهم العجل. أى حب العجل وكقوله عز وجل: واسأل القرية. أى أهل القرية وما موصولة وهى مبتدأ وصلتها يلى المضاف وخبرها يأتى خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير فى يأتى العائد على ما وعنه متعلق بخلفا وفى الاعراب متعلق بيأتى واذا متعلق بخلفا أو بيأتى ثم قال:

(وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ماتقدما)

الوجه فى حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف اليه فى الاعراب كما تقدم وقد يجىء المضاف اليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذى أبقوه

---

أغص خبر أكاد وجملة أكاد خبر كان وروى بالماء القرات وروى بدل الفرات الزلال وهما مناسبان للمعنى وفى بعضها بالماء الحميم أى الحار ومنه اشتق الحمام وهو لا يناسب وقيل ان الحميم من أسماء الأضداد فيكون مناسبا وروى بالماء المعين وهذا اذا قلنا ان هذا البيت يتيم وحده وان كان له ثان تعين روى الثانى قبله أو بعده والشاهد فى قوله قبلا فانه حذف منه المضاف اليه ولم ينو فلذلك نون (وقوله تصريح بالمضاف اليه) نحو أنتظرك قبل العصر وبعده (وقوله ونيته لفظا الخ) أى نية المضاف اليه فيبقى الاعراب على حاله ويبقى ترك التنوين وقرىء فى الشواذ : لله الأمر من قبل ومن بعد بكسرة واحدة من غير تنوين أى من قبل الغلب (وقوله وعدمه لفظا ومعنى) فيبقى الاعراب على حاله من نصب على الظرفية أو جر بمن ولكن يرجع التنوين الذى كان حذف للاضافة لزوال الاضافة لفظا ومعنى قرىء كما مر عن المكودى : لله الأمر من قبل ومن بعد. بالجر والتنوين وقبل وبعد فى الصورة الثالثة نكرتان وفى الأولين معرفتان لفظا فى الأولى وتقديرا فى الثانية وكذلك فى الرابعة خلاف ماوقع فى البسيط وحسنه فى شرح الكافية انها فى صورة البناء نكرة (وقوله لتوغلها فى الابهام) بيان ذلك ان غير شائع فى كل غير وقبل وبعد شائعان فى كل قبل وبعد وكل واحد منها مفتقر الى ما يبين المعنى المقصود بها فاشبهت الحرف حينئذ فى مطلق الافتقار هذا ما لعه الحق فى تعليل البناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كنعم وبلى فى كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشىء بعده فكذلك هما اذا قطعا عن الاضافة مع ما فيهما من شبه الحرف فى الجمود والافتقار وانما لم يبنيا دائما للزومهما الاضافة المبعدة عن شبه الحرف وانما خص البناء بهذه الصورة لان الاضافة فى الصورة الأولى لفظا فهى مانعة من البناء وفى الثانية تقديرا وتقدير المضاف اليه كذكره وحذف المضاف اليه فى الثالثة وعدم نيته لفظا وتقديرا يجعل الافتقار كالعدم فلم يبق الافتقار مؤثرا الا فى الصورة الرابعة وبنيا على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة قال المكودى لانها أقوى الحركات الخ وللفرق بين حركة البناء وحركة الاعراب ولانه الأليق ببناء الظروف التى لا تتصرف اذ الضم حركة لا تكون لها حالة الاعراب لانها فى الاعراب اما منصوبة أو مجرورة بمن فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بين قبل وبعد وبين كل وبعض حتى بنى الاولان دون الاخيرين مع اشتراك كل فى حذف المضاف اليه ونية معناه ﴿فالجواب﴾ ان كلا وبعضا متصرفان وتنوينهما تنوين عوض فناسبهما الاعراب وقبل وبعد غير متصرفين فناسبهما البناء (وقوله بالتنوين والرفع) يعنى فى قبل وأما غير فيكون منونا مجرورا بالكاف فتقول قبل كغير (وقوله اذ لا يستقيم الوزن الا به) بل يستقيم الوزن أيضا بتنوين حسب (وقوله وغير داخل الخ) أشار بهذا الى الجواب عما يقال هل غير تنون وتنكر كقبل وبعد أم لا فاجاب بان المأخوذ من الناظم انها تنون وتنكر لانها ذكرت فى اللفظ بعد قبل فى قوله قبل كغير وهذا اذا قلنا ان المراد بالنصب مطلق النصب وقال يس الصواب ان غير وحسب خارجان من قوله ومامن بعده قد ذكرا لان المراد بالنصب فى قوله وأعربوا نصبا النصب على الظرفية لا مطلق النصب (وما يلى المضاف يأتى خلفا) (قول المكودى أى حب العجل) هذا أولى من تقدير

هو المضاف اليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أى تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهى الجر وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله:

( لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف )

يعنى انه لا يجوز بقاء المضاف اليه مجرورا إذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مماثله لفظا ومعنى كقوله:

أكل امرىء تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

فنار مضاف اليه كل وحذف كل وبقي نار مجرورا لأن المضاف الذى هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف الى امرىء وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهى اسم يكون ومماثلا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفي عطف ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال:

( ويحذف الثاني ويبقى الأول * كحاله إذا به يتصل )

يعنى ان الثاني الذى هو المضاف اليه يحذف ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف اليه به من حذف التنوين ان كان مفردا والنون ان كان مثنى أو مجموعا على حده لكن بشرط نبه عليه بقوله:

( بشرط عطف واضافة الى * مثل الذى له أضفت الأولا )

يعنى ان بقاء المضاف إذا حذف المضاف اليه على الحالة التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه الأول وذلك كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها أى قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقى يد غير منون كما كان مع وجود المضاف اليه لأنه قد عطف عليه رجل مضافا الى مثل المحذوف

---

بعضهم حب عبادة العجل لأن المقصود تقليل المقدر ما أمكن وأخذ من قول الناظم في الاعراب أنه لا يحذف المضاف إلا اذا أمن اللبس بأن بقي ما يدل عليه كما في الآية فان بنى اسرائيل أشربوا حب العجل لا ذات العجل وكما في الآية الثانية عند المكودى لأن من شأن السؤال أن يكون لأهل القرية لا للقرية ويحتمل أن يكون لا حذف في الثانية وان السؤال يقع للقرية نفسها ولا مانع منه ثم إذا حذف المضاف تارة لا تعتبره فتعيد الضمير على المضاف اليه وتارة تعتبره فتعيد الضمير على المضاف المقدر وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون. لأن التقدير والله أعلم من أهل قرية فأعاد الضمير في أهلكناها على القرية المضاف اليه وثانيا في قوله: أو هم قائلون. أعاده على المضاف ﴿ فان قيل ﴾ قول الناظم إذا ما حذفا مستغنى عنه بقوله خلفا اذ خلف الشىء لا يجتمع معه ﴿ فالجواب ﴾ أنه أتى به لينبه على ان لحذفه شروطا وهو بقاء ما يدل عليه وكون المضاف اليه غير جملة كذا قيل وتأمله ثم ان المضاف اليه كما يخلف المضاف في الاعراب يخلفه في التنكير ان كان المضاف المحذوف نكرة والمضاف اليه معرفة وفي التذكير إن كان المضاف مذكرا والمضاف اليه مؤنثا وفي التأنيث ان كان المضاف مؤنثا والمضاف اليه مذكرا فلو قال المصنف عنه في الأحكام إذا ما حذفا بدل في الاعراب لوفى بالمراد ( لكن بشرط ان يكون ما حذف ) هذا متعلق باسم فاعل محذوف حال من الذى أبقوا والتقدير حال كون الذى أبقوا متلبسا بشرط ومعنى جروا الذى أبقوا أبقوه على جره ودليله قوله كما قد كان قبل حذف والا لم تكن فائدة للشرط الثاني ( قول المكودى كقوله أكل امرىء الخ ) البيت من المتقارب وقائله حارثة بن الحجاج يخاطب زوجته حين أنكرت حاله بعد كبره والهمزة للاستفهام وكل مفعول أول بتحسبين وامرأ مفعول ثان وجملة توقد صفة نار وأصله تتوقد فحذفت احدى التاءين لقوله وما بتاءين ابتدى الخ والمعنى انه ليس كل رجل رجلا بل الرجل الكامل هو صاحب الأوصاف المحمودة وليست كل نار تراها بالليل نارا كاملة بل النار الكاملة هى التي تكون للاضياف ويهتدى بها السائر والشاهد في حذف كل وبقاء نار على جره وانما جعلوا نارا مجرورا بكل محذوفة ولم يجعلوا نار بالجر معطوفا على امرىء المجرور المدخول لكل لئلا يلزم العطف على معمولين وهما امرىء وامرأ لعاملين مختلفين وهما كل وتحسبين وهو ممنوع وحيث جعلنا نارا المجرور معمولا لكل محذوفة فيكون فيه عطف معمولين وهما كل المقدرة ونارا المنصوب على معمولين وهما كل وامرأ المنصوب لعامل واحد وهو تحسبين وهو جائز ولله در من قال في معنى هذا البيت:

لقد كثرت دعاة الفقه حتى * لقد غلب النعيق على الصهيل * وما كل الوقود كنار موسى * ولا كل الفواطم كالبتول

( ويحذف الثاني ويبقى الأول ) هذه المسئلة عكس المسئلة التي قبلها وهى من الحذف من الأوائل لدلالة الثاني عليه وهذه المسئلة شبيهة بباب التنازع ( بشرط عطف واضافة ) ما ذكره الناظم في قطع الله يد ورجل من قالها هو مذهب المبرد والذى لسيبويه عكسه وهو أن الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف من قالها من الثاني فبقى قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم ورجل بين يد ومن قالها وقيل لا حذف بل يد ورجل كل منهما مضاف إلى من قالها

ومنه قول الشاعر : يا من رأى عارضا يسر به * بين ذراعى وجبهة الأسد فذراعى مضاف الى محذوف مثل الذى أضيف اليه المعطوف وكالهفى موضع الحال من الأول وإذا متعلق بالاستقرار العامل فى كالهوهى مضافة الى يتصل وبه متعلق بيتصل وبشرط متعلق بيحذف والى متعلق باضافة والذى واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول * ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا فى ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز فى السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار إلى الأول بقوله :

( فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا أو ظرفا اجز ولم يعب * فصل يمين )

فجعل الجائز فى السعة على ثلاثة أنواع الأول أن يكون المضاف شبيها بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين الأول كقراءة ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم . بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثانى اسم الفاعل كقوله تعالى فى قراءة بعض السلف : فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله . بنصب وعده وجر رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالفعل هذا معنى قوله : فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا. النوع الثانى أن يكون الفصل بين المضاف اليه والمضاف بظرف معمول للمضاف كقوله : كناحت يوما صخرة بعسيل. وهذا معنى قوله أو ظرفا وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من واد واحد ومن ذلك قوله: لأنت معتاد فى الهيجا مصابرة. ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله فى الهيجا النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائى هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل يمين ثم أشار الى الثانى بقوله:

( واضطرارا وجدا * بأجنبى أو بنعت أو ندا )

فجعل الفصل للاضطرار على ثلاثة أقسام الأول أن يكون الفاصل أجنبيا يعنى اجنبيا من المضاف اليه كقوله :

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودى بيوما وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له الثانى أن يفصل بين المضاف اليه والمضاف بالنعت أى بنعت المضاف

---

( قول كدى ومنه قول الشاعر يامن رأى الخ ) البيت من المنسرح وقائله الفرزدق والعارض السحاب ويسر من السرور بمعنى الفرح وبين ظرف متعلق برأى والشاهد ذكره المكودى ثم الأولى للناظم أن يبدل واضافة بعمل ليشمل ما إذا كان مضافا وما إذا كان عاملا فى مثل المحذوف نحو * بمثل أو أنفع من وبل الديم * والأصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم كما نكت بذلك الموضح ( فصل مضاف شبه فعل ) ( قول المكودى فى السعة ) بفتح السين أى فى النثر ضد الضيق ( وقوله كقراءة ابن عامر ) فى الكافية :

وعمدتى قراءة ابن عامر * وكم لها من عضد وناصر

( وقوله فى قراءة بعض السلف ) مخلف اسم فاعل متعد إلى اثنين فعلى قراءة بعض السلف يكون من اضافة الوصف الى مفعوله الأول الذى هو رسله وفصل بالمفعول الثانى الذى هو وعده وأما على قراءة الجمهور بجر وعده ونصب رسله فالوصف مضاف إلى المفعول الثانى ورسله مفعول أول وانما قدم المفعول الثانى على كلا القراءتين اشارة الى ان الله لا يخلف وعد أحد فكيف يخلف وعد رسله ( وقوله كقوله كناحت الخ ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره: فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى. ورشنى أمر من راش السهم اذا ألزم عليه الريش ومعناه أصلح حالى بخير والواو فى ومدحتى أى مدحى بمعنى مع وناحت اسم فاعل قال فى القاموس النحت النقر ويوما ظرف متعلق بناحت وصخرة مضاف الى ناحت من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والعسيل مكنسة العطار التى يجمع بها العطر ولاشك أن مكنسة العطار إذا مر بها على الصخرة فلا تؤثر فيها وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب والشاهد فى كون يوما فاصلا بين ناحت وصخرة (وقوله قوله لأنت معتاد الخ ) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه: يصلى بها كل من عاداك نيرانا. وأنت مبتدأ ومعتاد بضمة واحدة خبره وفى الهيجاء متعلق بمعتاد ومصابرة بالجر مضاف الى معتاد والهيجاء الحرب والمصابرة الصبر ويصلى من صليت الكافر نارا بمعنى أدخلته النار وباء بها سببية والمجرور عائد على مصابرة والمعنى ان عادتك الصبر فى الحرب فبسببها تدخل أعداءك نار الحرب والشاهد ذكره المكودى ( واضطرارا وجدا ) ( قول المكودى كقوله كما خط الكتاب الخ ) البيت من الوافر وقائله أبو مية النمرى يصف رسم دار فالكاف فى كما اسمية بمعنى مثل خبر لمبتدأ محذوف وما مصدرية وخط مبنى للمفعول والكتاب نائب الفاعل والتقدير رسم هذه الدار مثل خط اليهودى وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب وجملة يقارب صفة يهودى ومعناه يقارب اليهودى خطه ويصل حروفه بعضها ببعض

كقول الشاعر :

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

أراد من ابن أبى طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث النداء كقول الشاعر :

وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف وما موصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهى فاعل بفصل ومفعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف اليه منصوبه فى حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله بيعب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعب ان يفصل اليمين المضاف واضطرارا مفعول له وهو تعليل لوجد وفى وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبى متعلق بوجد .

---

ومعنى يزيل يفصل بعضها ببعض والمعنى ان هذا الرسم شبه بخط اليهودى الذى وصل حروفه بعضها ببعض أو فرقها والشاهد فى يوم الفاصل بين المتضايفين مع انه معمول بخط (وقوله كقول الشاعر نجوت الخ) البيت من الطويل وقائله سيدنا ومولانا معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه وذلك حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل سيدنا معاوية وسيدنا على بن أبى طالب وسيدنا عمرو بن العاص ويكون قتلهم فى صبيحة ليلة معينة من رمضان عند صلاة الصبح فسلم الله معاوية وعمرا وقتل على وذلك أن الذى خرج لقتل معاوية كان سيفه قصيرا فلما ضربه لم يمكنه وانما قطع منه عرق النكاح فاخذه معاوية وقطع له يده ورجله ثم تزوج الرجل فولد له فقال يزيد بن معاوية انك تلد وأمير المؤمنين لا يولد له فقتله وأما عمرو بن العاص فكان مريضا تلك الليلة فامر خارجة بالصلاة فلما شرع فى الصلاة ضربه الرجل وكان الرجل لا يعرف عمرا فلما أخذ الرجل وذهبوا به الى عمرو وجعلوا يقولون ياعمرو فقال ألست قتلت عمرا فقالوا انما قتلت خارجة فقال أردت عمرا وأراد الله خارجة وأما الذى ذهب الى سيدنا على وهو عبد الرحمن بن ملجم ألجمه الله بلجام من النار فضربه عند الخروج لصلاة الصبح فأخذوه وأتوا به الى على فقال لهم ان أنا عشت فالأمر لى وان أنا مت فالأمر لكم ولما مات وأرادوا قتله قال لسيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله عنه لك حاجة عندى والآن لا أقولها لك الا فى أذنك فقال الناس قرب أذنك له فقال الحسن أعلمتم ماأراد قالوا لا قال انه أراد أن يأخذ أذنى من أصلها قال له عدو الله والله لو قربت عندى لقلعتها من أصلها والواو فى وقد بل واو الحال والمرادى هو عبد الرحمن بن ملجم وشيخ الأباطح صفة لابى المضاف ﴿فان قيل﴾ ان أبا طالب كنية وهى من قبيل العلم فالنعت فى الحقيقة للمضاف والمضاف اليه فكيف يقال ان النعت وقع للمضاف وحده وهو الأب ﴿فالجواب﴾ انه لما كان النعت تابعا لمنعوته فى الاعراب وهو انما يتبع المضاف فقط نزل كأن النعت انما وقع للمضاف فقط والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أبا طالب كان من أشياخ مكة وأشرافها والشاهد فى فصل شيخ الأباطح بين أبى طالب ولله در ابن حماد اذ يقول :

قتلت أفضل من يمشى على قدم * وأول الناس اسلاما وايمانا

وأعلم الناس بالقرآن ثم بما * سن الرسول لنا شرعا وتبيانا

صهر النبى ومولاه وناصره * أضحت مناقبه نورا وبرهانا

وكان منه على رغم الحسود له * مكان هرون من موسى بن عمرانا

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : من أشقى الأولين قال عاقر ناقة صالح فقال ومن أشقى الآخرين قال الذى يضربك على هذا يعنى يافوخه يخضب هذه يعنى لحيته ( قال المكودى كقول الشاعر وفاق كعب الخ ) البيت من البسيط وقائله بجير أخو كعب وذلك أن النبى ﷺ أهدر دم كعب فعلم أخوه بجير أنه لابد أن يقتل ويصير الى النار فأنشد قصيدة يطلب فيها من كعب الاسلام لأجل أن ينجو فى الدنيا من القتل وفى الآخرة من النار فلما بلغ الخبر الى كعب أنشد قصيدته بانت سعاد المشهورة التى منها :

ان الرسول لسيف يستضاء به * مهند من سيوف الله مسلول

فلم يشعر به النبى صلى الله عليه وسلم حتى أتاه مسلما ووقف على رأسه وأنشد القصيدة الشارح لها وفاق مبتدأ وكعب منادى مبنى على الضم باسقاط حرف النداء وبجير مضاف الى وفاق وهو خبر وفاق واعراب باقى البيت واضح والشاهد فى كون كعب المنادى فصل بين وفاق المضاف وبجير المضاف اليه والله أعلم .

## ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

انما أفرد هذا الباب بالذكر لان فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله فمنها ان آخر المضاف الى ياء المتكلم يكون مكسورا والى ذلك أشار بقوله : ( آخر ما أضيف لليا اكسر ) نحو هذا غلامى وصاحبى وصديقى ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار الى الأول بقوله : ( اذا لم يك معتلا ) يعنى مالم يكن المضاف الى ياء المتكلم معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال : ( كرام وقذى ) فرام مثال للمنقوص وقذى مثال للمقصور والقذى ماوقع فى العين ثم نبه على الثانى والثالث بقوله : (أويك كابنين وزيدين) يعنى أويك مثنى كابنين أو جمعا على حدة كزيدين وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التى ذكرت لا يكون ماقبل التاء فيها مكسورا وأما حكم الياء فى نفسها فقد نبه عليه بقوله : ( فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى ) فذى اشارة الى الأربعة المذكورة يعنى أن هذه الأشياء المذكورة تسكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء فى هذه المواضع أن الياء فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى وغلامى ثم بين حكم ماقبل الياء بقوله :

( وتدغم اليا فيه والواو وان * ماقبل واو ضم فاكسره يهن * وألفا سلم )

يعنى أن ماقبل ياء المتكلم ان كان ياء أدغمت فى ياء وشمل المنقوص نحو رامى والمثنى والمجموع على حده فى حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلمى ورأيت مسلمى فى زيدين ومسلمين وقوله والواو يعنى فى جمع المذكر السالم فى حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لان الحرف لا يدغم الا فى مثله وفهم من قوله وان ماقبل واو ضم فاكسره يعنى ان ماقبل الواو فى الجمع يكون مضموما فيجب كسره

---

## ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

ترجم للمضاف الى ياء المتكلم ولم يترجم للياء مع انه ذكرها فى قوله فذى جميعها اليا تبرعا منه والزيادة لا يعترض بها نظرا الى أن الله سأل موسى عن العصا وزاد موسى زيادات قال تعالى : وماتلك بيمينك ياموسى قال هى عصاى أتوكأ عليها الآية . وقد سئل عليه الصلاة والسلام عن البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته والذى يضر انما هو النقصان بأن يترجم للشىء ولا يذكره ثم اختلفوا فى المضاف الى ياء المتكلم فالجمهور على انه معرب بحركة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة فى حالة الرفع والنصب والجر وقيل يعرب فى حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفى حالة الجر بالحركة الظاهرة واختاره فى التسهيل وقيل مبنى وهو مذهب عبد القادر الجرجانى لانه مضاف لغير معرب وقيل خصى لا معرب ولا مبنى وهو مذهب ابن جنى (قول المكودى فمنها الخ) أى ومنها قوله :

(وتدغم اليا فيه والواو وان * ماقبل واو ضم الخ) ( آخر ما أضيف لليا اكسر ) اللام فى لليا بمعنى الى وانما وجب الكسر مناسبة للياء ( اذا لم يك معتلا ) ﴿اعترض﴾ كلام الناظم بان تعبيره بمعتل عام يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلو وظبى فيقتضى ان دلوا وظبيا اذا أضيفا للياء لا يكسران مع أن الصواب كسرهما وان حكمهما حكم الصحيح ﴿وأجيب﴾ بان مثاليه برام وقذى يخصص ذلك لكن التخصيص بالمثال وأحسن منه قوله فى الكافية :

وآخر المضاف لليا اكسر إذا * لم ينقص أو يقصر كرام وقذا

هذا ماقالوه والحق ماقاله بعضهم من أن مراد الناظم بمعتلا المعتل الاصطلاحى المار فى قوله : وسم معتلا الخ . فخرج دلو وظبى لان اعتلالهما ليس اصطلاحيا والاعتلال الاصطلاحى أن يكون آخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها ( أويك كابنين) هذا مدخول للنفى الذى هو لم واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثالين ( قول المكودى لا يكون ماقبل الياء فيها الامكسورا ) بل يبقى على سكونه كما كان قبل الاضافة (فذى جميعها) (قول المكودى وجوب فتحها الخ) هذا اذا فسرت احتذى بالتزم كما فى المعرب ووافقته اللغة والا فالمشهور عندهم ان منع احتذى اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية (وقوله بل يجوز فتحها وسكونها) وقد اجتمع الفتح والسكون فى قوله تعالى : قل لن تخرجوا معى أبدا ولن تقاتلوا معى عدوا . ﴿فان قلت﴾ لم وجب فتحها فى هذه الأربع دون أن تضم أو تكسر ﴿قلت﴾ لو سكنت لالتقى ساكنان ولو ضمت أو كسرت لوقع الثقل على حرف العلة فلم يبق الا الفتح لخفته ودليل خفته ظهوره فى المنقوص نحو قاض (وتدغم اليا فيه) لما أخرج فيما سبق المسائل الأربع من كسر ماقبل الياء كأن قائلا قال ما حكم آخرها فبين انه مبنى على السكون لكن كان ينبغى للناظم أن يقدم هذا على قوله فذى جميعها الخ ليكون الحكم متصلا فينبغى للطالب عند التدريس أن يوصله بماقبله عند ذكر الأقسام الأربعة (قول المكودى وفهم منه وجوب الواو ياء الخ) قال شيخ شيوخنا الحافظ سيدى الطيب وبه يلغز ويقال ماجمع مذكر مرفوع بالياء وقد ألغز فيه شيخنا العلامة سيدى على قصاره بقوله :

أفدنى نبيه العصر ماجمع سالم * أتى لذكور وهو بالياء يرفع

بعد قلب الواو ياء وادغامها فى الياء نحو هؤلاء مسلمى أومفتوحا فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفى فى جمع مصطفى وقوله وألفا سلم أى اترك على حالها وشمل المقصور نحو فتاى وعصاى والمثنى فى حالة الرفع نحو هذا غلاماى على لغة جمهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها فى ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله :

( وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن )

وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنيه فى حال الرفع لاتبدل عندهم وفهم منه ايضا أن الياء المبدلة من الالف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين الاول منهما ساكن فتقول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر :

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع

وقوله آخر مفعول باكسر وأل فى الياء للعهد إما لمافى الترجمة من قوله ياء المتكلم أو فى أول الكتاب من قوله وقبل ياالنفس وقوله فذى مبتدأ وجميعها تأكيده والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر عن المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو وما بعده خبر المبتدأ الاول والعائد على المبتدأ الاول فى هذا الوجه الهاء فى جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الاول فى الوجه الاول والياء مفعول لم يسم فاعله بتدغم وفيه متعلق بتدغم والهاء فيه عائدة على ياء المتكلم وان شرط ومامفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم ويهن مضارع مجزوم على جواب الامر وهاؤه مضمومة وهان يهون اذا سهل ولا يصح كسرها لانه مضارع وهن يهن اذا ضعف لان المراد به هنا اذا أدغم يسهل ويخف ولا يضعف والفامفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتدا وياء منصوب على اسقاط لام الجر

---

فأجبته بقولى : جوابك ياشيخ النحاة جميعهم * ومن لجميع المشكلات يدافع

بدا فى أتانا مسلمى فرفعه * بياء لغيز والحقيقة تتبع

فقوله مسلمى مرفوع على الفاعلية بأتى وعلامة رفعه الواو المقلوبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم فهو باللفظ مرفوع بالياء فلذا قلنا فرفعه بياء لغيز أى لغيز تصغير لغز بمعنى التعمية وفى الحقيقة مرفوع بواو قلبت ياء ولذا قلنا والحقيقة تتبع وبهذا يسقط ماقد يقال ان هذا اللغز مبنى على غير أساس ( وقوله بعد قلب الواو ياء الخ ) هذا مبنى على أن قلب الحرف سابق على قلب الحركة ويؤيده أن موجب القلب اجتماع الواو والياء وسبق الواو بالسكون كما يأتى فى قوله: ان يسكن السابق من واو ويا الخ وقلب الضمة كسرة تبع وبدأنا بالتابع لانه من باب رأى الامر يفضى الى آخره فصير آخره أولا فكان ينبغى للناظم حينئذ أن يقول وان ماقبل ياء ضم فيبدل واو بياء وقد يقال ان الناظم سماه واوا باعتبار ماكان عليه قبل القلب وقيل ان قلب الحركة سابق على قلب الحرف فتكون عبارة الناظم حينئذ سالمة ( وقوله نحو هؤلاء مصطفى الخ ) بفتح الفاء أصله مصطفوون بواوين الاولى مضمومة من الصفو تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار مصطفاون فالتقى ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار مصطفون ثم اضيف للياء فحذفت النون للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وأدغمت فى الياء كقوله ان يسكن السابق الخ وتبقى الفتحة على حالها ( وفى المقصور عن هذيل ) ( قول المكودى قول الشاعر سبقوا الخ ) البيت من الكامل لابى ذؤيب الهذلى من قصيدة يرثى بها بنيه الخمسة الذين ماتوا فى طاعون واحد وأولها :

أودى بنى وأعقبونى حسرة * عند الرقاد وعبرة لاتقلع

ومنها وتجلدى للشامتين أريهم * أنى لريب الدهر لاأتضعضع

ومنها واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمة لاتنفع

ويذكر أنه لما حضرت معاوية الوفاة دخل عليه بعض من ينازعه فى الخلافة فأظهر من نفسه القوة وأنشد وتجلدى للشامتين الخ ففهم الآخر مراده فقال واذا المنية الخ والواو فى سبقوا عائدة على بنيه الخمسة وهو مفعول وفيه الشاهد وأصله هواى فقلبت الالف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء فى ياء المتكلم وهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف المقلوبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم واعنقوا من العنق وهو نوع من السير والمراد تابع بعضهم بعضا وفى نسخة وأجنحوا بمعنى جنحوا فتخرموا أى اخترمتهم المنية وأخذتهم واحدا بعد واحد ثم صبر نفسه بأن مصيبة الموت عامة والمصيبة اذا عمت هانت فقوله ولكل جنب أى ذات خبر مقدم ومصرع مبتدأ اسم مكان أى مكان يحشر فيه وهو القبر والمعنى كل واحد لابد أن يصرع على وجه الارض ( وقوله وياء منصوب على إسقاط الخ ) الاولى أنه مفعول بانقلاب لان انقلاب مصدر

وحسن خير انقلابها وعن هذيل متعلق بحسن وكذلك فى المقصور .

﴿ إعمال المصدر ﴾

( بفعله المصدر ألحق فى العمل ) • يعنى أن المصدر يلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل ان كان لازما نحو عجبت من قيام زيد وفى رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا لواحد نحو عجبت من ضرب زيد عمرا ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو أعجبنى مرورك بزيد ويتعدى الى مفعولين إن كان الفعل يتعدى اليهما نحو عجبت من إعطاء زيد عمرا درهما وكذلك المتعدى الى ثلاثة نحو عجبت من اعلام زيد عمرا بكرا شاخصا وهذا كله مستفاد من قوله : بفعله المصدر ألحق فى العمل . وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الاضافة أو مقرونا بأل والى ذلك أشار بقوله :

( مضافا او مجردا أومع أل ) فاعماله مضافا أكثر من إعماله مجردا وإعماله مجردا أكثر من إعماله مقرونا بأل والحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله : ( ان كان فعل مع أن أوما يحل * محله )

يعنى أنه لايعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أوما المصدريتان نحو أعجبنى قيامك أى أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أى مما تقوم وشمل قوله ان الناصبة والمخففة وفهم منه ان المصدر اذا لم يحل محله ان أوما لايعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت حمار مفعولا بفعل محذوف وقد تقدم ثم قال: ( ولاسم مصدر عمل ) اسم المصدر هو مافى أوله ميم زائدة

---

مضاف الى الفاعل وكمل بالمفعول وذلك لان انقلاب مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدى الى اثنين فيتعدى المطاوع الى واحد تقول قلبت الالف ياء فانقلبت الالف ياء والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ إعمال المصدر ﴾

لما فرغ من الكلام على مايعمل أصالة من اسم أوفعل أوحرف شرع يتكلم على مايعمل بحسب النيابة والمناسب أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم الفاعل على إعمالها لان معرفة الذات سابقة على معرفة الحكم وأجيب بأنه لما كان الكلام فى الاضافة وهما يكونان مضافين غالبا ناسب أن يقدم العامل على البنية والذات وأطلق الناظم المصدر على مايعم اسمه فلا يقال انه ترجم للمصدر وذكر داخل الترجمة المصدر واسمه ( مضافا اومجردا أومع أل ) كان ينبغى للمكودى أن يأتى بمثال هنا لكل واحد من الثلاثة فمثال المضاف قوله تعالى : ولولا دفع الله الناس . ومثال المجرد من أل والاضافة قوله تعالى : أو أطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما . فيتيما مفعول لاطعام ومثال المقرون بأل * ضعيف النكاية أعداءه * فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداء مفعوله ( ان كان فعل ) ( قول كدى وعجبت من قيامك الآن الخ ) انما زاد الآن الذى هو للحال اشارة الى أن المصدر مع مايعمل مطلقا كان الزمان حالا أو ماضيا أو مستقبلا وأما مع أن فلايعمل إلا إذا كان ماضيا أومستقبلا وليس مراده أن ما لا يعمل المصدر معها إلا إذا كان الزمان حالا بدليل أنه يتبع المرادى كثيرا وعبارة المرادى صريحة فيما قلنا واشتراط حلول الوصف مع أن أو ما محله يغنى عن الشروط التى ذكرها الازهرى وغيره تقييدا لاطلاق المصنف ( وقوله والمخففة ) مثاله علمت ضربك زيدا فزيدا معمول لضربك المصدر وهو ينحل الى أن المخففة والفعل والتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فأن مخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم وفيه ضمير مستتر هو اسمها أى الامر والشأن وجملة قد ضربت خبرها وفصل بين أن والخبر بقد لقول الناظم سابقا: فالاحسن الفصل بقد الخ ( وقوله ولذلك جعل الخ ) أى ولأجل فقد هذا الشرط جعل الخ ( وقوله مفعولا بفعل محذوف ) لم يرد أنه مفعول به بل أراد انه مفعول مطلق وتقدير العامل له صوت يصوت صوت حمار ولايصح أن يكون صوت المنصوب معمول لصوت المبتدأ لانه لايصح أن يحل محله أن والفعل لأن الغرض بهذا الكلام الاخبار فلو جعلت ان والفعل مكانه لصار المعنى له أن يصوت صوت حمار فيصير انشاء ( وقوله وقد تقدم ) أى فى قول الناظم

( كذاك ذو التشبيه بعد جمله * كلى بكا بكاء ذات عضله )

ومفهوم قول الناظم مع أن أوما أنه إذا صح أن يحل محله فعل دون أن أوما فلا يعمل المصدر أيضاً وذلك كالمصدر المؤكد نحو ضربت ضربا زيدا فزيدا منصوب بضربت العامل لان ضربا وان صح أن يحل محله فعل ويكون الفعل مؤكدا لكن دون أن أوما وكالمصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا لكن هذا فيه خلاف فمقتضى مفهوم قوله مع أن أوما أنه لا يعمل لانه ينحل للفعل دون أن أوما والأصل اضرب زيدا والمنع هو الذى لابن هشام فى شرح القطر وذهب ابن مالك فى جميع كتبه غير مفهوم الالفية الى جواز عمله ( ولاسم مصدر عمل ) تقدم أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر كقولك غسل بضم الاول فسكون الثانى فانه اسم مصدر اغتسل فهو يدل على المعنى الذى هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذى هو الاغتسال والاغتسال يدل على المعنى بنفسه وظاهر المصنف أن كل اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة أقسام قسم لايعمل اتفاقا كفجار اسم لجنس الفجور وسبحان اسم للتسبيح وقسم يعمل اتفاقا وهو ما اذا كان مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو

لغير المفاعلة نحو المحمدة والمضربة أو كان لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى نحو الوضوء والغسل فان فعلهما توضأ واغتسل وانما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفى تنكير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن اعماله قول عائشة رضى الله عنها: من قبلة الرجل امرأته الوضوء. فاعمل قبلة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بألحق وبفعله وفى العمل متعلقان بألحق ومضافا وما بعده أحوال من المصدر وان كان فعل شرط ومع فى موضع الصفة لفعل وما معطوفة على ان ويحل فى موضع خبر كان ومحله فى موضع نصب على الظرف ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال: ( وبعد جره الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله )

قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بأل فالمضاف ان كان مضافا إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله: كمل بنصب. نحو أعجبنى أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى: ولولا دفع الله الناس. وان كان مضافا إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبنى أكل الخبز عمرو ومنه قوله تعالى: ولله على الناس حج البيت من استطاع. فى أحد التأويلات واضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من اضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لا يريد ان ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبنى أكل زيد والى المفعول ولا يذكر معه فاعل نحو أعجبنى أكل الخبز ومنه قوله عز وجل: بسؤال نعجتك. وبعد متعلق بكمل والذى مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذى مفعول به (١) فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذى والضمير العائد على الموصول الهاء فى له وفى أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل والهاء فيه عائدة على المصدر وبنصب متعلق بكمل أو برفع معطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير ثم قال: ( وجر ما يتبع ماجر ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن )

قد تقدم ان المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول فان أضيف الى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وان أضيف الى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب ان قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع ان قدر بأن وفعل المفعول فيجوز فى تابع المضاف اليه إذا كان فاعلا الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبنى أكل زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ والظريف بالرفع حملا على الموضع وكذلك أعجبنى أكل زيد وعمرو بالجر حملا على اللفظ وعمرو بالرفع حملا على الموضع وأعجبنى أكل الخبز واللحم بالجر حملا على اللفظ وبالنصب حملا على الموضع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بان وفعل

---

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فمصاب اسم مصدر ميمى مضاف الى الكاف من اضافة المصدر الى فاعله ورجلا بالنصب مفعوله والجملة بعدها نعت وظلم خبر إن * وقد ورد أن المازنى طلب منه ذمى قراءة كتاب سيبويه ويعطيه مائة دينار فامتنع فلامه تلميذه المبرد لما يعلم من فاقته فقال فكرت فى كتاب سيبويه فوجدت فيه ما يزيد على ثلاثمائة آية فكرهت أن أمكنها من يهودى ثم قدر الله أن غنت جارية بحضر الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون فى نصب لفظ رجل أو رفعه وأصرت الجارية على النصب وقالت أخذته عن المازنى فبعث الى البصرة فأحضر المازنى فأبدى وجه النصب وهو ماص فأخذ اليازدى فى معارضته فقال له المازنى هذا البيت مثل قولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق وأمر له بألف دينار فرجع الى بلده فقال للمبرد تركت لله مائة فعوضنى ألفا والحق أن المبدوء بالميم مصدر حقيقى وتسميته باسم مصدر مجاز وقسم فى عمله خلاف وهو ما إذا كان لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون ولاجل اخراج القسم الأول خص المكودى كلام الناظم بالقسمين الأخيرين فقوله اسم المصدر أى العامل فلا ينافى ان هنالك اسم مصدر آخر غير عامل وهو القسم الأول ( قول المكودى لغير المفاعلة ) احترازا مما إذا كانت الميم للمفاعلة كالمخاصمة والمقاتلة فانه مصدر اتفاقا لا اسم مصدر ( وقوله نحو المحمدة ) بفتح الأول وكسر الثالث ومضربة بفتحهما ( وقوله فان فعلهما توضأ الخ ) فمصدرهما الحقيقى توضؤ واغتسال واسم المصدر هو الوضوء والغسل بضم أولهما ( وقوله من قبلة الرجل امرأته الخ ) الوضوء بالرفع مبتدأ مؤخر ومن قبلة خبر مقدم وقبلة اسم مصدر قبل وقياس مصدره التقبيل والرجل مضاف اليه من اضافة اسم المصدر الى فاعله وامرأته بالنصب مفعوله ( وقوله منصوب على المصدر ) الأولى انه منصوب على الظرف ( وبعد جره الذى ) ( قول المكودى فى أحد التأويلات الخ ) فحج مصدر مضاف الى المفعول وكمل بالفاعل وهذا التأويل ليس بصحيح لأنه يصير المعنى ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع فاذا حج سقط عنهم وإذا لم يحج فهم مؤاخذون به وهو فاسد ومعنى التأويل الثانى ان من بدل من الناس بدل بعض من كل وهو ظاهر التأويل الثالث ان من مبتدأ والخبر محذوف تقديره من استطاع منهم ( وقوله ومنه قوله عز وجل بسؤال ) فسؤال مصدر مضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل والله أعلم بسؤاله نعجتك الخ ( وقوله مصدر مضاف الى الخ ) قد وقع فى كلامه ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيرا فى كلام الناظم ( وجر ما يتبع )

---

(١) الأولى حذف قوله والذى الخ لأنه مكرر مع ما قبله اه ،

المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها والأحسن فى ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجرفعل أمر وما مفعول بجر وهى أيضا موصولة وصلتها يتبع وماالثانية مفعول يتبع وهى أيضاموصولةوصلتهاجرومن شرطية فى موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفى الاتباع متعلق براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدا محذوف تقديره ففعله حسن .

﴿ إعمال اسم الفاعل ﴾

المراد باسم الفاعل مادل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل فى الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال ثم قال : ( كفعله اسم فاعل فى العمل ) يعنى ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل ان كان فعله لازما نحو أقائم زيد وينصب المفعول ان كان فعله متعديا لواحد نحو أضارب زيد عمرا وينصب المفعولين ان كان فعله متعديا الى اثنين نحو أمعط زيد عمرا درهما وهذه كلها مستفادة من قوله : كفعله اسم فاعل فى العمل لكن لا يعمل العمل المذكور الا بشرطين أشار الى الأول منهما بقوله : ( ان كان عن مضيه بمعزل ) يعنى ان اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيدا غدا أو الآن فلو كان بمعنى المضى لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر ثم أشار الى الشرط الثانى بقوله : ( وولى استفهاما أو حرف ندا * أو نفيا أو جا صفة أو مسندا )

يعنى ان من شرط اعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله وذكر من ذلك خمسة مواضع الأول أن يلى الاستفهام نحو أضارب أنت عمرا الثانى أن يلى حرف النداء نحو ياطالعا جبلا والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير يارجلا طالعا جبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم الثالث أن يلى نفيا نحو ما ضارب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا وفى ضمن ذلك الحال لأنها صفة فى المعنى نحو جاء زيد راكبا فرسا الخامس أن يكون مسندا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد

---

( قول المكودى شامل للأوجه المذكورة الخ ) هى الاتباع بالرفع فقط ان أضيف المصدر لفاعله أو الاتباع بالرفع أو النصب ان أضيف المصدر لمفعوله على الاحتمالين فتحصل ان فى الاضافة الى الفاعل وجهين الاتباع بالجر على اللفظ و بالرفع على المحل وفى الاضافة الى المفعول ثلاثة أوجه الاتباع بالجر على اللفظ و بالرفع أو بالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنيا للفاعل أو المفعول والله أعلم

﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾

عمل فعله فى التعدى واللزوم ( قول المكودى مادل على حدث الخ ) هذا كأنه جنس فى الحد يصدق بكل مادل على حدث ( وقوله وفاعله ) فصل أول خرج به اسم المفعول كمضروب فانه دل على حدث ومفعوله وخرج به أيضا الفعل فانه دل على الحدث والزمان وضعا ولم يدل على الفاعل الا التزاما لا وضعا وكلامنا فيما دل عليه وضعا وخرج به أيضا المصدر ( وقوله جاريا مجرى الفعل فى الحدوث الخ ) فصل ثان خرج به الصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأفضل فانهما لا يدلان الا على الثبوت وأورد عليه نحو دائم وثابت من اسم الفاعل الذى دل على الثبوت وأجيب بأن الثبوت فيهما مستفاد من خصوص المادة فقولك باق مثلا الثبوت مستفاد من حروفه ( وقوله والصلاحية للاستعمال الخ ) الصلاحية بالجر عطف تفسير على الحدوث كأنه قيل فما معنى حدوثه فقال حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة فهو يدل على الحدوث فلا يخرج بذكر الصلاحية شيء فيكون حد المكودى مع حد التوضيح متوافقين ( كفعله اسم فاعل ) هذا التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل تجوز اضافته الى ما بعده عملا بقوله: وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض. والفعل لا يمكن اضافته ( ان كان عن مضيه بمعزل ) هذا الشرط والذى بعده ليس لعمله مطلقا بل فى خصوص نصب المفعول به اما رفعه الضمير المتصل أو عمله فى الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج الى شرط اتفاقا وأما رفعه الضمير المنفصل أو الظاهر فمذهب الجمهور انه لا يحتاج اليهما وقيل يحتاج ( قول كذى الا إذا كان بمعنى الحال الخ ) يؤخذ منه أن الفعل الذى يشبهه هو المضارع لأنه هو الذى يكون لما ذكر ( وقوله نحو أنا ضارب زيدا غدا الخ ) فان ضارب جار على الضرب فى الحركات والسكنات وان اختلفت صفة السكون والحروف لأن كلا منهما أربعة فهو مثله فى اللفظ ومعناهما واحد وهو الحال والاستقبال ( وقوله لم يعمل ) لأنه لم يشبه فلا يقال ضارب زيدا أمس لأن معناه هذا ضرب زيدا فلم يجر اسم الفاعل على لفظ الفعل فلا يعمل النصب بل تجب اضافته وأجاز الكسائى إعماله انظر التوضيح ( وولى استفهاما ) ( قول المكودى والظاهر ان هذا الخ ) مثل هذا الاعتراض فى التوضيح وغيره وأصله لولد الناظم وقال الدنوشرى والشهاب السهو انما هو من الشراح لأن الناظم لم يصرح بأن الاعتماد على حرف النداء بل إنما ذكر أن اسم الفاعل يعمل إذا ولى حرف النداء وهل هو المسوغ فيبقى ماهو أعم ﴿قلت﴾ الظاهر أن السهو انما هو من الدنوشرى والشهاب لأن المصنف فى مقام تعداد المسوغات لعمل اسم الفاعل فما مراده الا ان حرف النداء مسوغ بنفسه وقال بعضهم لو كان مراده ما قاله الدنوشرى والشهاب كان تكرارا مع قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ ( وقوله وفى ضمن ذلك الحال ) أشار بهذا الى أن المراد بالصفة ما يعم

ضارب عمرا وان زيدا ضارب عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا لان اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ وخبره كفعله وفي العمل متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وان كان شرط والباء في بمعزل ظرفية بمعنى في والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء في مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاما مفعول بولي وأو حرف ندا أونفيا معطوفان على استفهاما وأوجا معطوف على ولي ومسندا معطوف على صفة ثم قال : ( وقد يكون نعت محذوف * فيستحق العمل الذي وصف )

يعني ان اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ماهو صفة لمذكور كقول الشاعر :

كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أي كوعل ناطح وقد تقدم ان ماوقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف والضمير في يكون اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف في موضع الصفة لمحذوف ثم قال :

( وإن يكن صلة أل ففي المضي * وغيره إعماله قد ارتضي )

يعني ان اسم الفاعل اذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقا حالا كان او مستقبلا أو ماضيا وانما عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة للموصول وغني بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالا فأعطي حكمه في العمل كما أعطي حكمه في صحة عطف الفعل عليه كما في قوله تعالى : ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا . وقوله تعالى: فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا. انتهى قلت جعله وقوعا صلة أل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة لأل نحو قوله عز وجل: أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن. وان يكن شرط وصلة أل خبر يكن والفاء جواب الشرط وإعماله مبتدا وخبره قد ارتضي وفي المضي متعلق بارتضي ثم قال :

---

اللغوية ومثل هذا مر في قوله وبالعكس الصفه ( وقوله واستفهاما مفعول بولي الخ ) واماولي فيصح أن يكون معطوفا على كان مدخولا لان ويصح أن تكون الواو للحال على حذف قد أي وقد ولي الخ ( وقد يكون نعت محذوف ) ( قول المكودي على موصوف محذوف الخ ) تبع عبارة الناظم المقتضية أن الاعتماد على المحذوف لايكون الا في الوصف وليس كذلك والصواب ان هذه الاشياء المتقدمة كلها إذا حذفت ودل عليها دليل حكمها كالنعت المحذوف انظر أمثلتها في الموضح وأصلح الحافظ الحجة سيدي الطيب الشطر الاول بقوله :

* وأعملن معتمدا بما حذف * وهو أولى من اصلاح غيره ( وقوله كناطح صخرة الخ ) البيت من البسيط وقائله الاعشى ميمون وناطح اسم فاعل من نطح وفيه الشاهد حيث عمل لاعتماده على موصوف محذوف اى كوعل ناطح وفاعله ضمير عائد على الموصوف المحذوف وصخرة مفعوله والوعل تيس الجبل وهو المعز ويوهنها منصوب بان مضمرة بعد اللام معناه ليزعها وروى ليقلعها بدل يوهنها ويضرها بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر وأوهى فعل ماض بمعنى خرق يقال أوهيت الجلد اذا خرقته والوعل كفرس وكتف ودئل فاعل اوهى وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائد على الوعل وهو وان تأخر لفظا فرتبته التقديم وقد قال الناظم : وشاع نحو خاف ربه عمر. والمعنى أنك تكلف نفسك مالاتصل اليه ويرجع ضرره عليك كالمعز الذي يأتي الى صخرة ينطحها فلا يضرها وانما يضر قرنه بان يخرق ولا يصل لما أراد ( وإن يكن صلة أل ) (قوله كذى معنى واستعمالا) هما من باب اللف والنشر المعكوس فقوله معنى يرجع لقوله وغني بمرفوعه الخ فالمعنى الذي يفيده قولك جاء الضارب ه زيد هو الذي يفيده جاء الذي ضرب ه زيد وقوله واستعمالا راجع لقوله صلة الموصول والمعنى ان الوصف يستعمل استعمال الفعل فكما ان الفعل يقع صلة أصالة فكذلك الوصف لتنزيله منزلته وكذا يقولون ان صلة أل فعل في صورة الاسم حولوه اليه استكراها لادخال شبه أل المعرفة على الفعل فأعطي حكمه في العمل أي في العمل مطلقا من غير قيد بزمن كالفعل ( وقوله كما في قوله تعالى إن المصدقين الخ ) في عطف أقرضوا اشكال إذ لايصح عطفه على المصدقين فقط لان المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمعطوف وهو المصدقات ولايصح العطف على المصدقات والاقال وأقرضن واجيب بجوابين أحدهما أن يجعل العطف على المصدقين والمصدقات معا وغلب جانب المذكر ثانيهما أن يكون أقرضوا صلة لمحذوف اى والذين أقرضوا وصح حذفه لعطفه على موصول ( وقوله فيه نظر لانه الخ ) في نظره نظر لان موضوع كل منهما مختلف فمراد الشارح بالفعل الذي يصح عطفه على الصلة الفعل الباقي على فعليته لعطفه على اسم حال محل الفعل وفاعله وهو جملة لامحل لها فلا تؤول بمفرد لكونها صلة فكذلك لايؤول ماعطف عليها كأقرضوا في الآية بل يبقي على فعليته بخلاف ويقبضن من قوله تعالى: اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن. لتأويله بقابضات لانه معطوف على صافات الحال الذي الاصل فيه الافراد والتنكير فلا تؤول الآية الاولى وتؤول الثانية فاختلف الموضوع واعترض أيضا بان الشارح لم يدع حصرا حتى يعترض عليه بما ذكر لكن قد يقال على هذا الآخر ان قول الشارح كما أعطي حكمه في صحة الخ يقتضي أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه مقرونا بال فاذا لم يقرن بال لم يصح العطف وهذا معنى الحصر

( فعال اومفعال او فعول * فى كثرة عن فاعل بديل * فيستحق ماله من عمل * وفى فعيل قل ذا وفعل )

يعنى ان هذه الامثلة الخمسة التى هى فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية فى انها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله فى كثرة اى مرادا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل ولذلك سميت امثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية:

وقد يصير فاعل فعالا * تكثيرا أو فعولا او مفعالا

وعلى هذا شرح الشارح ويحتمل عندى أن يكون أراد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد وفى فعيل قل ذا وفعل ويدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل أما اعمال فعال فنحو ماحكاه سيبويه من قولهم أما العسل فانا شراب وأما اعمال مفعال فنحو إنه لمنحار بوائكها وأما اعمال فعول فنحو قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فانك عاقر

واما إعمال فعيل فنحو ان الله سميع دعاء من دعاه واما إعمال فعل فنحو قوله :

حذر أمورا لاتضير وآمن * ماليس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ وأو مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدا وفى كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل وافرد بديلا

---

فشديدك على الوجه الاول ( فعال او مفعال ) ( قوله كذى تعمل عمل اسم الفاعل الخ ) يقتضى انها ليست باسم فاعل وليس كذلك هى منه والعذر له انها لما كان فيها زيادة التكثير سموها اصطلاحا أمثلة المبالغة والافهى اسم فاعل ( وقوله بالشروط المتقدمة الخ ) أطلق الجمع هنا على المثنى لانه لم يتقدم فى اسم الفاعل الغير المقرون بال إلاشرطان وفى المقرون بال شرط واحد ( وقوله الزيادة فى الفعل الخ ) وفى بعض النسخ العمل ومراده بالفعل أو العمل الحدث فقولك ضارب يدل على مطلق الضرب وضراب يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه ( وقوله العمل المذكور الخ ) فالمعنى حينئذ ان هذه الاوزان الثلاثة يكثر عملها عمل اسم الفاعل ويقل العمل المذكور فى الوزنين الاخرين ( وقوله ويؤيد قوله بعد الخ ) استعمالها له قليل بالنسبة للثلاثة الاول (وقوله ويدل على صحة الخ ) اعلم انه لايدل مافى شرح الكافية على ماقال الا لوقال واكثرها عملا واما حيث عبر بالاستعمال فالمراد به الدلالة على التكثير والاحتمالان مبنيان على كون فى من قوله فى كثرة بمعنى عند أو بمعنى الباء فعلى الاحتمال الاول تكون بمعنى عند ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل عند ارادة الكثرة أى التكثير وعلى مالمكودى تكون بمعنى الباء ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل بكثر والظاهر الاحتمال الاول لانه يفيد كون هذه الخمسة تدل على التكثير والزيادة الا أن الثلاثة الاول أكثر فى الدلالة على التكثير من الاخيرين وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صرح به بعد فى قوله فيستحق ماله من عمل وعلى احتمال المكودى يكون كلام الناظم قاصرا على العمل ويكون فيه شبه تكرار مع قوله فيستحق ماله من عمل ( وقوله أما العسل فانا شراب الخ ) ضمير المتكلم مبتدأ وشراب خبره وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به والعسل بالنصب مفعول مقدم بشراب ﴿ فان قلت ﴾ مابعد فاء الجواب لايعمل فيما قبلها فكيف يكون العسل مفعول بشراب ﴿قلت﴾ محل ذلك اذا كانت الفاء فى محلها وهنا مزحلقة عن محلها لان الاصل مهما يكن من شىء فالعسل أناشراب والمعنى لاأقدم شيئا على شرب العسل ثم أقيمت اما مقام مهما وفعل الشرط فصار أما فالعسل أنا شراب فحصل ثقل فى اللفظ فزحلقت الفاء عن محلها فان اتصل ضمير العسل بشراب بان قلت أما العسل فاناشرابه فيجوز فى العسل وجهان الرفع بالابتدا وما بعده خبره والنصب بوصف محذوف تقديره أما شراب العسل فاناشرابه (وقوله انه لمنحار بوائكها ) منحار مبالغة فى ناحر وفاعله عائد على اسم ان وبوائكها بالنصب مفعول منحار جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق وهذا مبالغة فى مدحه بكونه لايذبح الا الابل السمينة للاضياف ( وقوله قول الشاعر ضروب بنصل الخ) البيت من الطويل لابى طالب عم النبى ﷺ يرثى بها ختنه زوج أخته أمية بن المغيرة المخزومى وضروب خبر لمحذوف تقديره أنت ضروب ولايقدر هو لقوله فانك عاقر وضروب مبالغة فى ضارب وفيه ضمير مستتر فاعل به وسوق بالنصب جمع ساق مفعول ضروب وسمانها جمع سمينة ونصل السيف شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا والمعنى انه كان يعرقب الابل السمينة للضيفان عند عدم زادهم فيأكلون ويتزودون واذا كان يفعل ذلك لمن يأكل ويتزود فاحرى من يأكل فقط والشاهد فى ضروب فانه عمل عمل ضارب (وقوله حذر أمورا الخ) البيت من الكامل وحذر خبر لمحذوف وتقديره هو حذر وأمورا بالنصب مفعوله وجملة لاتضير مضارع ضار بمعنى ضر فى محل نصب نعته أى لاتضر وآمن معطوف على حذر وماموصولة مفعول آمن ومنجيه بالنصب خبر ليس وجملة ليس صلة ما والعائد ضمير اسم ليس او الضمير المضاف الى منجيه وهذا البيت يحتمل المدح والذم والشاهد فى حذر حيث نصب المفعول وقيل البيت مصنوع وان سيبويه سأل

وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعيلا قد جاء الاخبار به عن الجمع وما مفعول بيستحق وهى موصولة وصلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى تعلقت به الصلة وذا فاعل بقى وفى فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه ثم قال :

( وما سوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل )

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذى على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيدا والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرا وضراب زيدا فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وما مبتدأ وهو موصول وصلته سوى المفرد ومثله مفعول ثان بجعل والمفعول الأول الضمير المستتر فى جعل وهو العائد على المبتدا وفى الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال : ( وانصب بذى الإعمال تلوا واخفض ) يعنى بذى الإعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكورة وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وان كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول هذا ضارب زيدا وضارب زيد وهذان ضاربان زيدا وضاربا زيد وهؤلاء ضاربون زيدا وضاربو زيد وضراب زيدا وضراب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه الى واحد وان كان متعديا إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله :

---

أبا يحيى اللاحقى عن فعل بفتح الفاء وكسر العين هل سمعت فى إعمالها شيئا من العرب فقال هذا البيت ونسبه للعرب والحق أنه من كلام العرب لأن سيبويه أثبته فى كتابه وهو امام جليل يأبى أن يثبت فى كلامه ماليس من كلام العرب وقد سمع فى غير هذا البيت ( وقوله وهو خبر عن أكثر من واحد الخ ) سبق قلم فان بديلا لم يخبر به إلا عن واحد لأن الصحيح ان المعطوفات بأو يعود الضمير عليها مفردا على أن المراد واحد لا بعينه أو عودها على الأول استغناء به عما عداه على حد قوله تعالى : وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها . الأصل انفضوا اليهما وقوله : ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا . الأصل بهما وقوله به الخبر صوابه الصلة لأنه لا خبر هنا على أن الصواب ان من عمل بيان لما فيكون متعلقا بمحذوف حال منهما والتقدير فيستحق الشىء الذى ثبت له حال كون هذا الشىء من عمل ( وما سوى المفرد ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له هل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين لقوة شبههما بالفعل وأما ان كانا مثنيين أو جمعا فلا يعملان لبعدهما من الفعل لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء أو يعملان مطلقا فأجاب بأنهما يعملان مطلقا ﴿ فان قلت ﴾ لم عمل غير المفرد من اسم الفاعل والمصدر لا يعمل إلا إذا كان مفردا وقال فى الكافية:

وأعمل المصدر والمحدود * ومصدر فارقه التوحيد ﴿ أجيب عنه ﴾ بأن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظا ومعنى لدلالته على الأزمنة الثلاثة والمصدر أشبه الفعل فى اللفظ فقط الذى هو تضمن حروفه فضعف ( قول المكودى وكذلك حيثما ) هذا ان جعلنا حيث ظرفا وما المتصلة بها زائدة وجملة عمل فى محل جر باضافة حيث إليها وجملة جعل خبر المبتدأ ويحتمل أن تكون حيثما اسم شرط متعلق بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم ان حيثما الخ تتميم للبيت قطعا لأن قوله فى الحكم معناه العمل والشروط صرح بها فبقى قوله حيثما ضائعا أو هو للزيادة فى الرد على من يمنع إعمال غير المفرد ( وانصب بذى الإعمال ) قد مر أن هذا رفع لما يقتضيه قوله كفعله اسم فاعل من أن التشبيه من كل وجه مع أن اسم الفاعل يخالف الفعل لجواز اضافته ( قول المكودى انه هو الأصل الخ ) هذا ظاهر كلام سيبويه وقال الكسائى لا أولوية لأحدهما وقيل الاضافة أولى للتخفيف وقد قرىء بالجر والنصب قوله تعالى : ان الله بالغ أمره . ( وقوله هذا حكم الخ ) قالوا فى هذه التوطئة نظر لأنها تقتضى ان جواز الوجهين مخصوص بالمتعدى إلى واحد فان كان متعديا الى أكثر فحكم الأول وجوب النصب أيضا ويكون داخلا فى قوله وهو النصب الخ وليس كذلك والصواب أن يقول هذا ان كان المعمول متصلا باسم الفاعل أو فصل بينهما مما يجوز به الفصل فان فصل بينهما بغير ذلك فقد أشار اليه الخ والحاصل أن المعتمد الذى يجب حمل الناظم عليه أن يقول إذا لم يقع فصل أصلا بين المعمول واسم الفاعل جاز فى المعمول وجهان ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل حينئذ متعديا إلى واحد أو أكثر فمثالهم أنا ضارب زيد وأنا معطى زيد درهما فيجوز فى زيد الوجهان وكذلك ان فصل بينهما بما يجوز به الفصل بين المضاف والمضاف اليه مما مر فى قوله فصل مضاف نحو أنا ضارب غدا زيد وأنا معطى والله زيد درهما فيجوز فى زيد أيضا الوجهان وعلى هذين يحمل تلوا من قول الناظم : وانصب بذى الإعمال تلوا . فالتلو إما حقيقة بأن لا يقع فصل أصلا أو وقع بما يجوز به الفصل وان فصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول آخر تعين نصب المعمول المفصول واحدا أو متعددا وذلك فيما إذا كان اسم الفاعل متعديا إلى أكثر من واحد نحو أنا معطى زيد درهما وأنا معلم زيد عمرا منطلقا فدرهما فى المثال الأول وعمرا منطلقا فى الثانى يتعين نصبهما للفصل بالمعمول الأول وان فصل بين المعمول الأول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به فيجب

( وهو لنصب ما سواه مقتضى ) يعنى ان اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف الى الأول نصب ما عدا الأول وشمل ذلك المتعدى الى اثنين نحو أنا معطى زيد درهما والمتعدى إلى ثلاثة نحو أنا معلم زيدا عمرا منطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيد اليوم وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف الى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور نحو أنا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه انما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها وتلو مفعول بانصب وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بذى وهو مبتدأ وخبره مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال : ( واجرر أو انصب تابع الذى انخفض ) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف فى الناصب له فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل فعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه لكن صرح فى شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاجرر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله : ( كمبتغى جاه ومالا من نهض ) فمن فى المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض ومبتغى خبر مقدم وهو مضاف إلى جاه ومالا معطوف على المحل ثم قال :

( وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل )

يعنى ان اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ومطلقا إذا كان صلة أل وبشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضاف لما وهى موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر كل وبلا تفاضل تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال : ( فهو كفعل صيغ للمفعول فى * معناه كالمعطى كفافا يكتفى )

يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى معناه فتقول زيد مضروب أبوه فيرتفع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله كما تقول زيد ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ فى موضع الصفة لفعل وفى معناه فى موضع الحال

---

نصبه أيضا ولا فرق بين اسم الفاعل المتعدى إلى واحد أو أكثر مثال الأول أنا ضارب أخوك قائم زيدا ومثال الثانى أنا معط أخوك قائم زيدا درهما وأنا معلم أخوك قائم زيدا عمرا منطلقا فيتعين النصب فى الجميع وضمير سواه فى قول الناظم ما سواه عائد على الثانى فيصدق بما إذا كان الفصل بالمعمول الثانى نفسه وبما إذا كان السوى حكما بأن كان الفصل بين اسم الفاعل والمعمول الأول بأجنبى كما مر هذا هو التحرير الذى يرشد اليه كلام الحافظ سيدى الطيب ( وهو لنصب ) (قول المكودى إذا كان يطلب أكثر الخ ) قد علمت أن الصواب عدم التخصيص بما ذكر ( وقوله بفعل مقدر ) تقديره أنا معطى زيد أعطيته درهما أمس ويقيد جواز الوجهين السابقين بما إذا كان الثانى ظاهرا فان كان ضميرا تعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك الآن أو غدا وقال الأخفش وهشام الكاف فى محل نصب مثلها فى قولك الله واقيك ( وقوله من باب التنازع الخ ) لا يصح على مذهب الناظم لأنه لا يرى التنازع فى متوسط والأولى أنه محذوف من الآخر لدلالة الأول عليه نعم يصح التنازع على مذهب الفارسى الذى يجيزه فى المتوسط ( واجرر أو انصب ) ( قول المكودى إذا جر اسم الفاعل الخ ) المراد به الذى توفرت فيه شروط العمل لأن الكلام فيه وأما تابع مالا يعمل فيتعين فيه الخفض ( وقوله وشمل جميع التوابع الخ ) ان كان شاملا باعتبار ظاهره هنا لذلك فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد فى المثال وغيره من التوابع يتعين فيه الجر ( وقوله وكلام الناظم محتمل الخ ) مثله فى الأزهرى وفيه نظر لأنه سماه تابعا وإذا قدرنا له عاملا لا يصدق عليه أنه تابع حينئذ وانما يتعين أن يكون مخفوضا على اللفظ أو منصوبا على المحل وقد يقال إنه سماه تابعا باعتبار أنه وقع بعد المضاف اليه وحينئذ فيصح كلام هذا الشارح ( وكل ما قرر لاسم فاعل ) اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله فما دل على حدث كأنه جنس وقولهم ومفعوله مخرج لما عدا اسم المفعول من كل مالا يدل على حدث أصلا أو دل عليه وعلى فاعله ولا يدخل فى الحد الفعل المبنى للمفعول لأن الكلام فى الأسماء قاله غير واحد وقال بعض يزاد فى الحدوحدوث ( بلا تفاضل ) قيل هذا كالمتناقض مع قوله بعد وقد يضاف ذا الخ لأن اسم المفعول مختص بالاضافة إلى المرفوع معنى وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذى لا يفاضل اسم المفعول وأما اسم المفعول فيفاضل اسم الفاعل وقال غير واحد الحق أن التناقض ليس بصحيح لأن كلا منهما يضاف للفاعل معنى لكن اضافة اسم المفعول مستحسنة واضافة اسم الفاعل قبيحة ( فهو كفعل ) هذا دفع لما يتوهم من التشبيه المقتضى أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل فى النيابة عن الفعل المبنى للفاعل وزاد قوله : فى معناه . مقتصرا ولم يقل وعمله مع أنه مثله فيهما لأن العمل داخل تحت الكلية من قوله وكل ما قرر والكفاف زوجة وخادم ودار وما يقوم به لنفقته ( قول كدى زيد ضرب أبوه ) الحق أن يقول يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا

من الضمير في صيغ أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقا له في المعنى وأتى بمثال من المتعدى إلى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفافا يكتفى فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائد على أل المفعول الأول بالمعطى وكفافا مفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدأ ثم قال : ( وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع )

يعنى ان اسم المفعول انفرد بجواز اضافته الى ماهو مرفوع معنى كقولك زيد مكسو العبد وأصله مكسو عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول الى مرفوعه وذا فاعل يضاف وهو إشارة إلى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف حرف الجر أى في معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف إلى القاصد وأصله محمودة مقاصده .

﴿ أبنية المصادر ﴾

اعلم أن الفعل الماضى ثلاثى ومزيد فالثلاثى أربعة أقسام متعد ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله : ( فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا )

يعنى ان مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على فعل بسكون العين وشمل قول المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهما والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع بيعا وقال قولا والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضعف نحو رد ردا وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبره لأن فعلا معرفة بالعلمية ثم أشار الى الثانى بقوله : ( وفعل اللازم بابه فعل * كفرح وكجوى وكشلل )

هذا هو القسم الثانى من الفعل الثلاثى وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتى على فعل بفتح العين ويستوى في ذلك الصحيح كفرح فرحا وأشر أشرا والمعتل اللام كجوى جوى وعمى عمى والمضعف

---

إذا كان للحال أو للاستقبال (وقوله من الضمير فى صيغ الخ) سبق قلم والصواب أنه حال من لفظ المفعول المجرور باللام لأن الموافق بالكسر هو المفعول والموافق بالفتح الفعل ويصير المعنى حال كون المفعول موافقا للفعل في معناه وهو أولى من جعله خبرا بعد خبر أو متعلقا بالكاف التى بمعنى مثل (وقد يضاف ذا) (قول كدى يعنى ان اسم المفعول انفرد الخ) أى عن اسم الفاعل وهذا الكلام يقتضى أن اسم الفاعل لا تجوز إضافته لمرفوعه معنى والحق ما مر أن إضافة اسم المفعول حسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة ولا تجوز إضافة واحد منهما للمرفوع معنى إلا اذا أريد به الثبوت ( كمحمود المقاصد الورع) أصله محمود مقاصده فمقاصده نائب عن الفاعل لمحمود وقيل فاعل لتنزل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة ثم حول الاسناد عن المقاصد إلى المضاف اليه وهو الهاء فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول أل على المقاصد لزوال إضافته التى كانت تنافيها وليست خلفا عن الضمير كما زعم الأزهرى لأن الضمير لم يحذف ولكنه انتقل الى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالاضافة فرارا من قبح اجراء الوصف المتعدى لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدى لاثنين أحدهما الضمير النائب عن الفاعل وثانيهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به فالاضافة من نصب لا من رفع لئلا يلزم عليه إضافة الشىء الى نفسه واستفيد من مثال المصنف أن اضافة اسم المفعول لمرفوعه معنى انما تجوز إذا كان اسم المفعول متعديا الى واحد فان كان من القاصر أو من المتعدى الى اثنين أو أكثر فلا تجوز إضافته وبه تعلم أن تمثيل المكودى بمكسو العبد غير صواب لأنه اسم مفعول من كسا المتعدى الى اثنين فلا تجوز اضافته بهذا قرره بعض المحققين وتأمله (قول المكودى وذا فاعل الخ ) فيه نظر بل هو نائب عن الفاعل والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ أبنية المصادر ﴾

الأولى أن يؤخر هذا الباب والذى بعده إلى آخر التصريف وهو الذى فعل فى كافيته لأن الكلام فيهما يتعلق بالمفردات فهما من قبيل علم التصريف لا علم النحو وقد يقال إنه لما ذكر عملهما ناسب ذكر ذاتهما والأبنية جمع بناء والبناء مصدر بنى يبنى بناء والمراد بالأبنية الأوزان كأنه قال أوزان المصادر (قول كدى فالثلاثى أربعة أقسام) باعتبار عد الثلاثى المكسور العين أو المفتوحها الذى مصدره فعل بسكون العين قسما واحدا والا فان اعتبر كسر العين وفتحها وضمها من غير نظر إلى التعدى واللزوم كانت ثلاثة وبالنظر اليهما كانت خمسة لأن مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين وفعل المضموم لا يكون إلا لازما ( فعل قياس) المراد بالقياس هنا أنه اذ ورد شىء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا إلا أنك تقيس وزنا مع وجود السماع بغيره قاله سيبويه والأخفش (قول المكودى وقال قولا) تمثيله بقال قولا هنا غير صواب لأن كلامنا فى المتعدى والقول وما تصرف منه لازم لأنه إنما تحكى به الجمل أو ينصب به المفرد الذى فى معنى الجملة كقلت خطبة كما مر (وقوله فى موضع الحال من مصدر الخ) الأولى أنه حال من الفعل المتعدى ( وفعل اللازم ) (قول كدى وأشر أشرا ) الأشر البطر والباطر الكافر للنعمة (وقوله كجوى جوى) الجوى شدة الوجد من عشق أو حزن أو مطلق

كشل شللا وقط قطا وفعل مبتدأ واللازم نعت له و بابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر عن الأول ثم أشار الى الثالث بقوله :

( وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كغدا )

يعني ان فعل اللازم يأتي مصدره على فعل ويستوى في ذلك الصحيح نحو قعد قعودا والمعتل العين نحو حال حؤولا والمعتل اللازم نحو سما سموا وغدا غدوا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف تقديره أعنى وفعول مبتدأ وخبره في له والجملة خبر المبتدا الأول وباطراد في موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه ان لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله :

( مالم يكن مستوجبا فعالا * أو فعلانا فادر أو فعالا )

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعا بعد وهي فعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وماظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعالا مفعول بمستوجبا وأو فعلانا أو فعالا معطوفان على فعالا ثم بين وجه معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال :

(فأول للذى امتناع كأبى) يعني بالأول فعالا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبى إباء ونفر نفارا وفر فرارا ونار نوارا وقوله:

(والثان للذى اقتضى تقلبا) يعني بالثاني فعلانا وهو أيضا مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمع لمعانا وجال جولانا وغلت القدر غليانا وقوله : (للدا فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ثم قال (أولصوت) يعني ان فعالا يكون أيضا مصدرا مطردا في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعق نعاقا ويعرت الشاة يعارا ورغا البعير رغاء ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله : (وشمل * سيرا وصوتا الفعيل كصهل)

هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدره مطردا في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلا ورسم رسيما والدال على الصوت نحو صهل صهيلا وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا وقوله فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به التنويع أو انه وصف لمحذوف والتقدير فوزن أول وخبره لذى امتناع أي لفعل صاحب امتناع فهو على حذف مضاف والثان مبتدأ وأصله والثاني بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذى واقتضى صلة الذى وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدا وأراد للداء فقصره ضرورة وأو لصوت معطوف على للدا والتقدير فعال مصدر للداء ولصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وشمل يشمل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع وهي اللغة الفصحى الا أنه ينبغي أن يضبط هنا بالفتح صونا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد والفعيل

---

المرض أو خصوص داء الجوف (وقوله كشل شللا الخ) الشلل هو يبس بعض الأعضاء نسأل الله السلامة والعافية وشل أصله شلل من باب فعل المكسور ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين رد المصدر المتقدم وشللا وقططا حتى أدغم الأولى دون الأخيرين مع اجتماع المثلين في كل ﴿قلت﴾ الأول مصدر المتعدى فعينه ساكنة فموجب الادغام موجود فيه والاخيران من اللازم فعينهما محركة ووزنهما فعل بفتحتين وهما الوزن الرابع من الأوزان السبعة التي لا يجوز فيها الادغام المشار اليها بقول الناظم فما يأتي لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب وانما وقع الادغام في الفعل في الجميع لأن الادغام في الفعل أصل وفي الأسماء فرع ( وفعل اللازم ) (قوله كذى وباطراد في موضع الحال من فعول الخ) لا يصح لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها هنا الابتداء والابتداء لا يعمل في شيئين من جهة واحدة فاحرى من جهتين مختلفتين على أن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه والحق أنه حال من الضمير الذى انتقل من الاستقرار للجار والمجرور الذى هو له وغدا بالمهملة بمعنى راح (كأبى) اعترض عليه التمثيل بأبى فانه متعد تقول أبى زيد فعل كذا والحق أن أبى يستعمل بمعنى كره تقول أبيت الشيء بمعنى كرهته فهو متعد وليس مرادا ويستعمل بمعنى امتنع فيكون لازما وفي المصباح أبى الرجل يأبى بمعنى امتنع وقال الزمخشرى في تفسير أبى من قوله تعالى : إلا إبليس أبى. امتنع مما أمره ربه به وهذا الأخير هو مراد الناظم وبه يسقط اعتراض الأزهرى وغيره (للدا فعال) (قول كذى وزكم زكاما الخ) تمثيله بهذا غير صواب لأنه متعد في القاموس زكمه فهو مزكوم ﴿ أولصوت ﴾ (قول كذى نحو نعق نعاقا ) بضم النون ونعيقا وهو صياح الراعي بغنمه وزجره لها وصياح الغراب والمضارع بفتح العين وكسرها ومنه : كمثل الذى ينعق (وقوله ويعرت الشاة يعارا) الصحاح يعرت العنز تيعر يعارا بضم الياء انصاحت وأما اليعار بفتح الياء فهو الجدى يربط على الزبية لأجل أن يقع الأسد فيها اذا أتى ليأكل الجدى (وقوله ورغا البعير رغاء) بمعنى صوت مبالغة في التصويت (وشمل سيرا وصوتا) أخذ من كلامه أن فعل الدال على الصوت له مصدران فعال بضم الفاء وفعيل وليس المراد كل مادل على الصوت يكون مصدره عليهما معا بل منه ماسمع مصدره عليهما كنعق نعاقا ونعيقا ومنه ماسمع فيه فعال فقط كيعرت الشاة يعارا ومنه ماسمع فيه فعيل فقط نحو صهل صهيلا كما مر (وقوله على حذف مضاف الخ) صوابه على حذف الموصوف (وقوله قبل الروى المقيد الخ) الروى المقيد عند العروضيين الذى ليس آخره حرف لين من واو أو ياء أو ألف وبيان

فاعل بشمل وسيرا مفعول بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار الى الرابع فقال :

( فعولة فعالة لفعلا * كسهل الأمر وزيد جزلا )

يعنى أن فعل المضموم العين ولا يكون إلا لازما يطرد فى مصدره وزنان الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة والثانى فعالة نحو جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة ونظف نظافة وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدأ ثم قال :

( وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى )

يعنى أن ماخالف ماذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعا عن العرب وفهم منه أن جميع ماذكره مما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثى أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح السين والخاء وقد جاء كذلك ورضى وهو مصدر رضى وقياسه رضى بفتح الراء وفهم من قوله كسخط فى اتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهى شرطية خبرها أتى ومخالفا حال من الضمير المستتر فى أتى وهو الضمير العائد على المبتدا ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثى شرع فى بيان مصادر المزيد فقال :

( وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره ) يعنى أن غير الثلاثى من الافعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذى ثلاثة الرباعى الأصول نحو دحرج والمزيد من الرباعى نحو احرنجم والمزيد من الثلاثى نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال :

( كقدس التقديس ) يعنى أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتى مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعليما وغير مبتدأ ومقيس وخبره ومصدره مفعول لم يسم فاعله بمقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدما ومصدره مبتدأ مؤخرا والجملة خبر المبتدأ ثم قال : (وزكه تزكية)

---

السناد أن الروى فى سهل هو اللام وماقبله مفتوح فلو قلنا فيما قبله شمل بالكسر على اللغة الفصحى لاختلفت حركة الحرف الذى قبل اللام وهو عيب السناد ( فعولة فعالة لفعلا ) ليس المراد أن كل ماصح فيه فعولة يصح فيه فعالة بل فعولة خاص بفعل الذى الوصف منه على وزن فعل بسكون العين نحو سهل فهو سهل فمصدره سهولة وصعب فهو صعب فمصدره صعوبة وفعالة خاص بفعل الذى الوصف منه على وزن فعيل كجزل فهو جزيل فمصدره جزالة ونظف نظافة فهو نظيف وكرم كرامة فهو كريم ولأجل ماقلنا مثل المصنف بمثالين هما من باب اللف والنشر المرتب فسهل يرجع لفعولة وجزل يرجع لفعالة مستفاد منه مامر ( وما أتى مخالفا ) ( قول كذى وقياسه سخط ) مع قوله وقياسه رضى وانما كان قياسها ذلك لقوله سابقا وفعل اللازم بابه فعل ( وقوله ومامبتدأ وهى شرطية الخ ) الاولى جعلها موصولة مبتدأ وجملة أتى صلتها وخبرها جملة فبابه ودخلت الفاء فى خبرها لان المبتدأ أشبه الشرط فى العموم والابهام والله أعلم ( وقوله فى بيان مصادر المزيد الخ ) أطلق المزيد على مايشمل الرباعى الاصول كما يدل له تقريره لانه لا يصدق عليه أنه زاد على ثلاثة ( وغير ذى ثلاثة ) ( قول المكودى وله أبنية كثيرة ) ضميرله عائد على غير الثلاثى فيصدق بالرباعى الأصول الآتى فى قوله فعلال أو فعللة لفعللا ويصدق بالمزيد منه الداخل فى عموم قوله ومايلى الآخر الخ والمزيد من الثلاثى فيؤخذ من المكودى أن المصنف تكلم على مصادر الجميع وهو كذلك ولو جعلت الضمير عائدا على المزيد من الثلاثى وما قبله على مايليه كما توهم واعترض به لاقتضى أن الناظم لم يتكلم على الرباعى الأصول والمزيد منه والامر بخلافه كما قد علمت ومعنى دحرج تابع وفى القاموس دحرج الابل رد بعضها على بعض واحرنجم أراد الامر ثم رجع عنه واحرنجم الابل أو القوم إذا اجتمع بعضها على بعض وازدحموا ( كقدس ) بالبناء للمفعول والتقديس نائبه والزائد هو أحد المثلين المدغم أحدهما فى الآخر بدليل أنه لم يوجد الا أحد المدغمين فى المصدر ( قول المكودى بمقيس ) لان مقيس اسم مفعول من قاس وأصله مقيوس فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وهو القاف فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الواو الساكن الثانى على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء ثم ان عبارة المصنف على اعرابى المكودى تقتضى أنه لم يستعمل لغير الثلاثى الا المصدر المقيس ولم يستعمل له المسموع وليس كذلك كما يأتى وحينئذ فالأولى أن يقرأ مقيس بضمة واحدة من غير تنوين مبتدأ ثان ومصدره بالجر مضاف اليه والكاف فى قوله كقدس اسم بمعنى مثل خبر عن الثانى والثانى وخبره خبر عن الأول ﴿ قلت ﴾ والظاهر ان اعرابى كذى صحيحان والعموم الذى ذكروه يخصصه قول المصنف بعد وغير مامر السماع عادله فينتفى الاعتراض الذى أطبقوا عليه ثم ان كل فعل غير ثلاثى لابد له من مصدر مقيس وهذه الكلية لاتؤخذ من الناظم ولو قال :

لكل ماجاوزه مقيس * كما تقول قدس التقديس

لافادها ويكون الضمير البارز فى جاوزه عائدا على الثلاثى ومقيس صفة لمحذوف أى مصدر مقيس وقد عبر الموضح بالكلية تنكيتا على المصنف حيث لابد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس الخ ( وزكه تزكية ) هذا تقييد لما قبله كأنه قال محل كون تفعيل من دون تقييد مصدر الفعل المضعف إذا كان فعل صحيح اللام فان كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضا ولكنه بعد تغييره لتفعله بأن تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء كما أشار اليه هنا

( وأجملا * اجمال من تجملا تجملا ) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثى المزيد الأول زكه وهو أمر من زكى ومصدره يأتى على تزكية ومثله نمى تنمية وسمى تسمية الثانى أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتى على اجمال ومثله أكرم اكراما وأعطى اعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتى على تفعل ومثله تكلم تكلما وتعلم تعلما وزكه ومابعده معطـوف على قوله فى البيت الذى قبله كقـدس التقديس واجمـال مصدر أجمل وهو مضاف الى من وهى موصولة وصلتها تجملا وقدم المصـدر على فعله والتقـدير من تجمل تجملا ثم قال : ( واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة ) ذكر فى هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد الأول استعـذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصـدره يأتى على استعاذة ومثله استقم استقـامة الثانى أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتى على اقامة ومثله أجاز اجازة ثم قال : ( وغالبا ذا التا لزم ) الاشارة بذا الى المصدرين وانما أفرده على ارادة ماذكر وانما لزمته التاء لأن استعاذة أصله استعواذا واقامة أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت احدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله غالبا أنها تحذف فى غير الغالب كقول بعضهم أرى اراء واستفاه استفاها وذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وذا مفعول مقدم بلزم ثم قال :

---

وبه تعلم أن ياء تزكية وتسمية وتنمية مخففة لام الكلمة ووزنه فى الأصل وزن الصحيح إذا علمت هذا فقول المكودى هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما ذلك صورة والا فى الحقيقة ان زكى من باب قدس كما علمت والتزكية اخراج مال الزكاة والتطهير وتزكية فى هذا المثال مفعول مطلق عامله الفعل الواقع قبله وهكذا يقال فى المصادر الواقعة بعد أفعالها فى كلام المصنف ( وأجملا * اجمال ) يأتى مصدر أفعل على افعال لافرق بين كونه صحيح العين أو معتلها كأقام الا أنه فى المعتل العين لابد فيه من اعلال كما يأتى فى أقم اقامة ومعنى اجمل أحسن احسانا من أحسن احسانا ( وقوله وهى موصولة الخ ) ولا يصح كونها حرف جر لايهامه أن الفعل أصل للمصدر فيكون مخالفا لقوله فيما مر: وكونه أصلا لهذين انتخب. كذا قالوا وانظر مامعنى هذا الكلام فان اجمالا ليس مصدر تجمل حتى يأتى ما قالوا وانما هو مصدر من أجمل والصواب ان عدم صحته من جهة المعنى لانه أمره أن يجمل اجمالا هذا الشخص الموصوف بكذا ( وقوله وقدم المصدر على فعله الخ ) كون الأول مصدرا والثانى فعلا متعين فى كلام المصنف لانه لوكان الأول فعـلا ماأتزن البيت الا بتنوينا والتنوين لايلحق الافعال فتعين تقديم المنون وهو المصدر ثم ان تجمل تجملا من جملة مايدخل فى قوله وضم مايربع أمثال الخ فلو حذفه ماضره ( وغالبا ذا التالزم ) ( قول المكودى وانما أفرده ) أى أفرد ذا مع كون الاشارة الى اثنين ( وقوله فنقلت حركة الواو فيهما الخ ) أى فى المصدرين تبعا لنقل الحركة فيهما وهذا النقل هو المشار اليه فيما يأتى بقوله: لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل... ( وقوله وقلبت ألفا ) أى لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها فى الحالة الراهنة ( وقوله وحذفت إحدى الألفين الخ ) عند الخليل وسيبويه أنها ألف المصدر لزيادتها وقربها من الطرف وهو الموافق لمايأتى فى قوله: وألف الافعال واستفعال * أزل الخ واختار الاخفش والفراء الأولى المقلوبة عن عين الكلمة فيكون وزن اقامة على الاول أفعلة وعلى الثانى افالة وماقيل فى اقامة يقال فى اجازة * وقد وردان طالبا سأل عالما أن يعطيه الاجازة فقال له صرف لى لفظ إجازة أعطك الاجازة ( وقوله أرى اراء الخ ) أصل أرى أرأى نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفا لقول ابن برى رحمه الله :

والهمز بعد نقلهم حركته * يحذف تخفيفا فحقق علته

وأصل المصدر ارءاء بهمزتين بينهما ألف ففعل بالهمزة الاولى مافعل بهمزة الفعل وفعل باستفاه استفاها مافعل باستقام استقامة الا تعويض التاء والقياس أن تعوض التاء من الالف المحذوفة فى اراء واستفاها ثم قيل لافائدة فى قول المصنف واستعذ استعاذة لانه داخل فى قوله وأجمل اجمال الخ وأجيب بان هذين الوزنين لما اشتركا فى الاعلال وكان لهما حكم ينفردان به عن غيرهما من الصحيح وهو حذف الالف وكون التاء عوضـا منه خصهمـا بالذكر كما اعترض على المصنف أيضا فى قوله وغالبا ذا التا لزم بان الغلبـة تقتضى نفى اللزوم واللزوم هنا وفى قوله الآتى:

والتاء الزم عوض * وحذفها بالنقل نادر عرض

ينافى الغلبة وأجيب بان هذا ليس حكما من المصنف وانما هو بيان لما وقع فى كلام العرب كأنه قال الغالب والكثير فى كلام العرب ان التاء لاتنفك ومن غير الغالب انفكاكها ( وقوله والتاء مفعول بلزم الخ ) يلزم على هذا الوجه الفصل بين المبتدا والخبر بمعمول الخبر وهو جائز لكنه على خلاف الاصل وهذا الوجه أحسن الوجوه ويلزم على الاعراب الثانى تقديم معمول الخبر وهو ذا على المبتدا وهو التاء وهو خاص بالضرورة قالوا والصواب اعراب المعرب وهو ان ذا مبتدأ أول والتاء مبتدأ ثان ولزم خبر عن الثانى والجملة من الثانى وخبره خبر عن الأول والرابط محذوف

( وما يلى الآخر مد وافتحا * مع كسر تلو الثان مما افتتحا * بهمز وصل )

هذا ضابط فى مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل . يعنى ان الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتتحا بهمزة الوصل فانه يمد ويفتح ما قبل المد فينشأ من ذلك الألف ثم اكسر تلو الحرف الثانى من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهى موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله : (كاصطفى) فتقول اصطفى اصطفاء ومثله انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال : ( وضم ما * يربع فى أمثال قد تلملما ) يعنى ان مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفصل فيصير مصدرا نحو تلملم تلملما ومثله تدحرج تدحرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله والأول أظهر ثم قال : ( فعلال أو فعللة لفعللا ) يعنى ان فعلل يأتى مصدره على فعلال وعلى فعللة نحو دحرج دحراجا ودحرجة وفهم منه أن مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل نحو جلبب وحوقل فتقول جلبب جلبابا وجلببة وحوقل حيقالا وحوقلة إلا أن المقيس منهما فعللة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله : ( واجعل مقيسا ثانيا لا أولا ) وجعلهما فى التسهيل مقيسين معا وفعلال مبتدأ وفعللة معطوف عليه والخبر لفعللا وثانيا مفعول أول باجعل ومقيسا مفعول ثان ولا عاطفة عطفت أولا على ثانيا ثم قال : ( لفاعل الفعال والمفاعله ) يعنى ان فاعل له مصدران وهما الفعال والمفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة والفعال مبتدا والمفاعلة معطوف عليه والخبر فى المجرور قبله ثم قال : ( وغير ما مر السماع عادله ) يعنى ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له ومما جاء من ذلك قول الراجز باتت تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا وقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضا كذاب فى مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ ثان وعاد له فى موضع الخبر والجملة خبر المبتدا الأول ثم قال :

---

وغلبا حال مقدم من فاعل لزم والتقدير ذا أى المصدر التاء لزمته حال كون ذلك غالبا ويلزم عليه أكثر مما لزم على اعراب المكودى وهو تقديم معمول الخبر الفعلى على مبتدأين فالأولى الاعراب الأول عند المكودى كما علمت ( وما يلى الآخر ) ( قول كدى يعنى ان الحرف المتصل به الحرف الخ ) بالرفع فاعل متصل فيؤخذ منه أن الأخير فى كلام المصنف بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف تقديره والحرف الذى يليه ويتبعه الحرف الأخير ولم يكتف المصنف بمد عن افتحا لأن المد لا يعين الألف إذ قد يكون ألفا أو واوا أو ياء مع أن المراد الألف فلا بد من ذكر الفتح لعينه والأولى تقديم افتحا على مد لان الفتح سابق على المد وقد يقال الواو لا تقتضى ترتيبا ومعنى افتحا أدمه على فتحه وقيل الفتح غير الفتح ( وقوله فهو من باب التنازع الخ ) غير صحيح صناعة عند الناظم والصواب انه من الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه (كاصطفى ) أصله اصطفو لأنه من الصفو فقلبت الواو ألفا وتقول اصطفاو بالواو ثم قلبت الواو همزة لقوله فأبدل الهمزة من واو ياء آخرا إثر ألف زيد فصار اصطفاء ( وضم ما يربع ) بفتح الباء وقد تكسر وتضم أى يصير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع والتلملم الاجتماع يقال تلملم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضه إلى بعض وقال المصنف فى أمثال ولم يقل فى مثال بالافراد اشارة إلى أن هذا الحمل غير خاص بتفعلل بل هو عامل فى المبدوء بالتاء فيشمل تفعل نحو تكلم تكلما وتفاعل نحو تقاتل وتخاصم وما كان ملحقا بتفعلل نحو تجلبب وتبيطر ومحل وجوب ضمه فى اللفظ ان كان صحيح اللام والا بأن كان لام الكلمة ياء كسر الرابع كسرا عارضا كالتوانى والتدانى لأن الواو متى تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قلبها ياء لما يأتى فى قوله: والواو لاما بعد فتح يا انقلب وتعليل الأزهرى غير صواب ( وقوله وضم فعل أمر الخ ) وأصله اضمم فنقلنا حركة الميم الى الضاد قبلها فحذفت الهمزة وأدغمت الميم فى الميم ( وقوله ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا ) فأصله حينئذ ضمم بضم الأول وكسر الثانى فأدغمنا أحد المثلين فى الآخر ( فعلال أو فعللة ) ( قول كدى نحو دحرج دحراجا الخ ) الذى فى الأزهرى عن الصميرى انه لم يسمع الا دحرجة ولم يسمع فيه دحراجا والذى فى القاموس والصحاح انهما سمعا معا ( وقوله نحو جلبب ) هو من الرباعى المزيد الذى ضعفت فيه اللام ليكون ملحقا بالرباعى الأصول كدحرج وبه يسقط اعتراض بعض من أن الصواب انه رباعى الأصول كدحرج ومعنى جلبب لبس الجلباب ( وقوله وحوقل ) هو مما زيدت فيه الواو إلحاقا بالرباعى الأصول أيضا والحوقلة مشية الشيخ الضعيف قاله الزمخشرى والحوقلة أيضا الفتور عن الجماع لكبر ولا يقال حوقلة فى لا حول ولا قوة الا بالله وانما يقال الحولقة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد ( وغير ما مر ) ( قول المكودى أى صار عديلا الخ ) أى نظيراله ومماثلا له فى كونه لا يقاس ( وقوله باتت تنزى دلوها الخ ) البيت من الرجز وبات فعل ماض من أخوات كان واسمها ضمير عائد على المرأة المحدث عنها وقيل عائد على ناقة وتنزى فعل مضارع نزى بمعنى حرك ودلوها بالنصب مفعوله

( وفعلة لمرة كجلسه * وفعلة لهيئة كجلسه )

يعنى انك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثى أتيت بفعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو جاس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أتيت بفعلة بكسر الفاء نحو جلست جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة نحو رحمة وعلى فعلة كدربة فلا يكون فى إلحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة الا بقرينة تدل على ذلك ثم قال : ( فى غير ذى الثلاث بالتا المره ) يعنى ان مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسى فتقول فى نحو أكرمه اكراما إذا أردت المرة اكرامة وفى نحو انطلق انطلاقة فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء نحو زكى تزكية واستعاذ استعاذة لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو زكى تزكية واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد الاعلى وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله : ( وشذ فيه هيئة كالخمره ) يعنى انه قد جاءت الهيئة على فعلة فى مصدر غير الثلاثى كقولهم الخمرة وهى من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار ومثله العمة من اعتم والقمصة من تقمص والنقبة من انتقب والمرة مبتدأ والخبر فى قوله بالتا وانما حذفت التاء فى الثلاث لأنه راعى تأنيث الحرف والتقدير فى غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف وفى غير ذى الثلاث متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر أو فى موضع الحال من الفاعل بالاستقرار .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها ﴾

---

وتنزيا مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه تنزية بالتاء عملا بقوله وزكه تزكية وكما الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية ومابعدها فى تأويل مصدر وتقدير الكلام مثل تنزية والشهلة قال الأزهرى والعينى العجوز والذى فى الصحاح والمصباح الشهلة المرأة النصف العاقلة والنصف بفتحتين المتوسطة فى السن والقاموس جمع بينهما فقال هى النصف العجوز قال الشاعر :

لا تنكحن عجوزا أو مطلقة * ولا يسوقنها لحبلك القدر فان أتوك وقالوا انها نصف * فان أمثل نصفيها الذى غبر

وخص النصف بالذكر لأنها تحب الصبيان أكثر من الشابة فترقيصها له أكثر كذلك وهذه المرأة أو الناقة تحرك الدلو عند الأخذ للماء من البئر كثيرا ( وفعلة لمرة ) لما ذكر المصادر من الثلاثى وغيره وكان المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل القليل والكثير ويحتمل مطلق الهيئات كأنه ﴿قيل له﴾ وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف التوصل الى ذلك ﴿فقال﴾ وفعلة الخ ( قول المكودى من مصدر الثلاثى الخ ) يدل على التخصيص قول المصنف بعد فى غير ذى الثلاث الخ ( وقوله نحو جلس جلسة الخ ) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون فى مصدر الثلاثى زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أولا كضرب ضربا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان هنالك زيادة فانك تطرحها وإذا حذفت الزيادة فتبنى فعلة من الباقى وتختمه بالتاء فرقا بين المرة الواحدة والجنس ( وقوله نحو جلست جلسة حسنة ) هكذا فى غالب النسخ بزيادة الوصف بحسنة والأولى اسقاطها لأن الهيئة حينئذ مستفادة من الوصف وفى بعض النسخ باسقاطها وهو الصواب ( وقوله إلا بقرينة ) أى كالوصف ولا تختص به خلافا ما فى الموضح ( وشذ فيه هيئة ) انما شذ لأنه يؤدى الى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التى قصد اثباتها لوجودها فى الفعل وبيانه ان اختمر مصدره اختمار فاذا أردت الهيئة وقلت مثلا خمرة فقد أدى إلى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودان فى الفعل ( قول المكودى إذا لبست الخمار ) أى غطت رأسها به ( وقوله من اعتم ) إذا لبس العمامة على رأسه ( وقوله من تقمص ) إذا لبس القميص ( وقوله من انتقب ) إذا لبس النقاب وهو المسمى فى العرف باللثام ( وقوله فى الثلاث ) الواقع فى كلام المصنف (١) فى غير ذى الثلاث ولعله كان ذلك فى كلامه وناسخ المبيضة هو الذى حذف غير ذى والا فالثلاث مجرور بالاضافة ( وقوله أو فى موضع الحال ) هو نادر لتقدير الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو الجار والمجرور وقد قال الناظم سابقا : وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه الخ الى أن قال : وندر * نحو سعيد مستقرا الخ .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها ﴾

هكذا فى بعض النسخ باسقاط وأسماء المفعولين وهى نسخة كدى فلذا قال فى قول المصنف بعد وان فتحت منه ما كان انكسر الخ انه تبرع بذكره وفى غالب النسخ بزيادة وأسماء المفعولين وهى الصواب وحينئذ فلا تبرع وانما ساغ جمع فاعل على فاعلين جمع مذكر سالما مع ان فاعل اسم للفظ وهو غير علم ولا يجمع جمع مذكر سالما إلا ما كان لعاقل كما مر لأن اللفظ واقع على الشخص المتصف بمعناه والشخص يكون عاقلا وغير عاقل فغلبنا العاقل لشرفه على غيره ﴿ فان قلت ﴾ قاعدة المركب الاضافى أن يجمع المضاف اليه دون المضاف على ما للجمهور كما تقول فى جماعة كل واحد منهم يسمى بعبد الله عبيد الله والأصل عبيدون حذفت النون للاضافة

---

(١) قوله الواقع فى كلام المصنف الخ الظاهر ان مراد الشارح ان ينص على نكتة حذف التاء من خصوص لفظ الثلاث فى الواقعة فى عبارته بمعنى من وليست هى عبارة المصنف وهذا لاينافى أن لفظ الثلاث فى عبارة المصنف مجرور بالاضافة فالمناسب حذف هذه القولة بتمامها فتأمل اهـ

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين مطلقا ومكسور العين متعد وهذا هو القسم الأول ومكسور العين لازم وهذا هو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون إلا لازما وهذا هو القسم الثالث وقد أشار إلى الأول فقال :

( كفاعل صغ اسم فاعل إذا * من ذي ثلاثة يكون كغذا )

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذي على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذي ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي ثم أخرج فعل بالكسر اللازم وفعل المضموم العين ولا يكون إلا لازما بقوله : (وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدى) وهو ضمير عائد على فاعل في البيت الذي قبله يعني أن فاعلا قليل في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل وإذا استعلقان به والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد ومن ذي متعلق بها وغذا يحتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن أي ربيته به فيكون متعديا ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازما واسم الفاعل منهما معا على فاعل والمراد بقليل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه فعل وهو قليل مبتدأ وخبر وفي متعلق بقليل وغير معدى حال من فعل الأخير ثم أشار إلى النوع الثاني من الثالين فقال : ( بل قياسه فعل * وأفعل فعلان ) فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعلان وتجوز في اطلاق اسم الفاعل عليها وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص بمعنى في الفعل يقتضيه ذلك بالمثال فقال : (نحو أشر * ونحو صديان ونحو الأجهر) ففعل للاعراض نحو فرح فهو فرح وأشر فهو أشر وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدى فهو صديان وأفعل للخلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر ثم أشار الى النوع الثالث فقال : ( وفعل أولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل ) يعني أن الأولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل

---

وهنا جمعت المضاف والمضاف اليه معا ﴿قلت﴾ ساذكر خاص بالعلم أو ما أضيف إلى العلم ولفظ اسم في اسم الفاعل ليس علما وإنما هو اسم جنس بدليل تنكيره تارة بتنكير المضاف اليه فتقول اسم فاعل وتعريفه بتعريف المضاف اليه بأل فتقول اسم الفاعل فلذلك صح جمع المضاف اليه (قول المكودي مطلقا) أي متعدا أو لازم (وقوله متعد) يرجع لمكسور العين فقط كما هو ظاهر ( كفاعل صغ اسم فاعل الخ) (قول المكودي الذي على صيغة الخ) أشار بهذا إلى أن الكاف في قول المصنف كفاعل بمعنى على وهو على حذف مضاف فهي مثلها فيمن قال كيف أصبحت تقول كخير أي على خير (وقوله والمراد باسم الفاعل الخ) أي من حيث هو لا بقيد كونه للثلاثي بدليل آخر كلامه وعبارته توهم ان عندنا اسم الفاعل غير وصف وليس كذلك (وهو قليل في فعلت) ( قول المكودي نحو فره العبد الخ) معناه حذق فهو حاذق ومثله طهر فهو طاهر وحمض فهو حامض ومثل فهو ماثل (وقوله والظاهر أن يكون الخ) ويصح أن تكون ناقصة وخبرها من ذي ثلاثة (وقوله من غذوت) أي بتخفيف الذال المعجمة لأنه ثلاثي (وقوله أي سال) منه قولهم غذا الشيب إذا أسرع وغذا البول إذا انقطع وغذا العرق إذا انقطع فهو من باب أسماء الأضداد (وقوله وتجوز في اطلاق الخ ) الأولى أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من سائر الأوصاف لان جميع هذه الأوصاف صفة مشبهة ماعدا لفظ فاعل فهو اسم فاعل لاغير الا أن اضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة مشبهة أيضا ﴿نحو أشر﴾ كرر نحو ليفيد أن هذه الأمثلة الثلاثة كل واحد منها راجع للفعل الدال على معنى خاص فهو لف مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول ولف معكوس بالنسبة لكون الثاني للثالث والثالث للثاني (قول المكودي ففعل للاعراض) جمع عرض وهو ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت كالفرح فانه غير لازم للانسان والأشر هو الذي لا يحمد النعمة والعافية ويقال للذي بالغ في الظلم والكذب وهو من معنى ماقبله (وقوله وحرارة البطن) عطفه على ماقبله ليس عطف تفسير بل هو من عطف المغاير فكان ينبغي للمكودي أن يأتي بمثال تكون فيه فعل دالة على الامتلاء كشبع فهو شبعان وروى فهو ريان وأما مثالاه فانما هما الدال على حرارة في البطن لان غرث معناه جاع كما في القاموس وصدى معناه عطش (وقوله فهو أجهر) الأجهر هو الذي لا يبصر في الشمس ومنه قولهم أعلم من علم اذا كان مشقوق العليا وأفلح من فلح إذا كان مشقوق الشفة الشفة السفلى وما أحسن قول الزمخشري يشكو دهره : وأخرني دهري وقدم معشر * على أنهم لا يعلمون وأعلم

ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني * أنا الميم والأيام أفلح أعلم

فمن كانت شفتاه مشقوقتين لا يقدر على النطق بالميم لان مخرجها منهما (وفعل أولى) قدم الموضح فعيلا على فعل لان فعلا دون فعيل في القياس تنكيتا على الناظم المقتضى العكس والضخم من كل شيء العظيم اللحم ( والفعل جمل) لم يشرحه المكودي إشارة إلى أنه لا فائدة

فهو ضخم وفعيل نحو ظرف فهو ظريف وجمل فهو جميل وفهم من قوله أولى ان اسم الفاعل منه يأتى على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله : (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى ان اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتى على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة فى أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ وخبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلان على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل ثم قال : (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يعنى ان فعل المفتوح العين قد يأتى اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذى يأتى على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذى جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله : قد يغنى التقليل وبسوى متعلق يغنى وفعل فاعل يغنى * ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال :

(وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل

مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى فى هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وهو انه اذا أردت اسم الفاعل غير الثلاثى أتيت بوزن مضارعه الاأنك تكسر ماقبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميما زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثى الرباعى الأصول كيدحرج والرباعى المزيد كيحرنجم والثلاثى المزيد كينطلق ويستخرج فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج ومن احرنجم محرنجم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله : مع كسر متلو الاخير . انه اذا كان مفتوحا فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا فى المضارع يكسر فى اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق فى ينطلق وزنة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع فى موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وضم معطوف على كسر ثم قال :

(وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر) يعنى ان الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثى إذا فتحته صار اسم مفعول فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفى اسم المفعول مدحرج وفى اسم الفاعل من انتظر منتظر وفى اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر اسم المفعول فى هذا الباب لانه انما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به وان فتحت شرط والضمير فى منه على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت ومامفعول بفتحت وهى موصولة وصلتها كان وانكسر فى موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال : (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد) يعنى ان اسم المفعول من الثلاثى يأتى على وزن

---

فيه وأجيب عنه بانه احترز به من جمل الشحم بفتح الميم بمعنى أذابه وفى الحديث : لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا أثمانها . فمعنى جملوها أذابوها فان فعيلا من المفتوح بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل ولا يحتاج لهذا الاحتراز لان الموضوع فعل المضموم والمقام محرز (وأفعل فيه قليل) (قول المكودى كثيران) الكثرة مأخوذة من قول الناظم أولى وزاد الموضح على الناظم أوزانا أخر قليلة تنكيتا عليه فى تخصيص القلة بالوزنين المذكورين (قد يغنى) بفتح الياء والنون مبنيا للفاعل مضارع غنى كفرح يفرح بمعنى يستغنى وتفسير المكودى فى التقرير له بما يأتى تفسير معنى (قول المكودى فهو أشيب الخ) ولا يقال شائب كما فى ألسنة الناس لانه لم يسمع وليس منها مات فهو ميت لانه قرىء إنك مائت فلم يستغن بسوى الفاعل (وزنة المضارع) (قول المكودى عوض حرف المضارعة الخ) هذا تنكيت على المصنف لانه ذكر سبقية الميم ولم يبين ان حرف المضارعة يحذف وتكون هى موضعه ويجاب بان مثاله يبين ذلك وأيضا حرف المضارعة خاص بالفعل فلا يتوهم بقاؤه واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة لان الواو لا تزاد أولا وزيادة الألف والياء توقع فى التباس اسم الفاعل بالمضارع وخصت الميم دون سائر حروف الزيادة لكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم لان الفتح يؤدى إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثى ولو فى بعض المواضع نحو مجلس والكسر يؤدى الى الالتباس باسم الآلة منه نحو مقيس اسم للآلة التى يقاس بها (وقوله ومن غير متعلق بزنة الخ) الأولى من هذا كله أن اسم فاعل مبتدأ لانه هو المحدث عنه ومن غير ذى متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل وذى صفة لمحذوف على حذف مضاف وزنة بمعنى وزن خبر المبتدأ وأل فى المضارع خلف عن مضاف اليه على حذف مضاف والتقدير اسم الفاعل الصوغ من غير مصدر فعل صاحب ثلاثة أحرف وزن مضارع فعله (وقوله ومطلقا حال من كسر الخ) فيه نظر لان فيه اتيان الحال من المضاف اليه دون شرطه والصواب انه حال من متلو الشرط موجود فيه لان كسر مصدر وهو مضاف يقتضى العمل فى المضاف اليه (كمثل المنتظر) الكاف زائدة ويحتمل أن تكون مثل هى الزائدة كما زيدت فى قوله تعالى : فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به . (قول المكودى وقد تبرع الخ) قد علمت ان هذا إنما يأتى على اسقاط وأسماء المفعولين من الترجمة على نسخته (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد) قدم الموضح اسم مفعول من الثلاثى على

مفعوله وقوله كآت من قصد أى كالمفعول الآتى من قصدوهو مقصود ومثاله مضروب من ضرب ومدعو من دعا ومرضى من رضى وأصل مدعو مدعوو وأصل مرضى مرضوى وزنة فاعل باطرد وفى اسم متعلق باطرد ثم قال :

( وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل )

يعنى أن صاحب هذا الوزن الذى هو فعيل ناب عن مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل مقيس وفهم من تمثيله بفتاه وفتى أن فعيلا المذكور يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحيل وفتاة كحيل وذو فاعل بناب ونقلا مصدر فى موضع الحال من ذو .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

الصفة المشبهة باسم الفاعل هى ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون افادة معنى الحدوث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه والى ذلك أشار بقوله :

---

غيره لأن الثلاثى سابق على غيره تنكيتاعلى الناظم وما فعله الناظم له وجه لأنه لما تكلم على اسم الفاعل من غير الثلاثى ناسب أن يذكر اسم المفعول منه ( قول المكودى وأصل مرضى مرضوى ) اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء لقوله : ان يسكن السابق من واو ويا الخ وقلبت الضمة كسرة مناسبة للياء وقيل قلب الحركة قبل قلب الواو وكذلك مبيع أصله مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان حذف الساكن الثانى وهو الواو على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة ومقول أصله مقوول نقلنا حركة الواو الى الساكن قبلها وحذفت الواو الثانية على مذهب سيبويه ولا فرق بين المتعدى واللازم لكن فى اللازم يتصل به الحرف الذى يتعدى به ذلك الفعل نحو ممرور به ( وناب نقلا عنه ) ( قول المكودى يعنى أن صاحب هذا الخ ) تبع عبارة الناظم بذو مفسرا له بصاحب وهى عبارة غير حسنة ولذا لم يرتكبها الموضح والأولى أن يقول يعنى أن فعيلا ينوب الخ والمراد بالنيابة صحة الاستغناء بلفظ فعيل عن لفظ مفعول فى افادة معنى مفعول لافى رفع الظاهر فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه نعم يرفع الضمير المستتر على النيابة عن الفاعل نحو مررت برجل كحيل الخ أى هو ( وقوله فهو غير مقيس ) هو قول الناظم نقلا فى النظم والله أعلم .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

لا يقال هذه الترجمة مكررة مع ذكره الصفة المشبهة فى الترجمة قبل هذه لأنا نقول الموضوع مختلف ذكرت هنالك لبيان أوزانها وهنا لبيان حقيقتها وماتصاغ منه وعملها ﴿ فان قلت ﴾ ما وجه شبهها باسم الفاعل ﴿ قلت ﴾ أشبهته فى المعنى واللفظ أما المعنى فدلالتها على حدث ومن قام به كاسم الفاعل وأما اللفظ فانها تؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل تقول حسن وحسنة وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب وكان الأصل فيها أن لا تعمل النصب لافادتها الثبوت ولصوغها من القاصر ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به ولذا كان المنصوب بعد اسم الفاعل منصوبا على أنه مفعول به حقيقة وهى ناصبة له على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو على التمييز ان كان نكرة ( قول المكودى ما صيغ الخ ) ما بمعنى لفظ وخرج بصيغ المصدر كضرب بسكون الراء فانه لم يصغ من غيره وبقوله لغير تفضيل اسم التفضيل كأحسن وبقوله من فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من المتعدى كضارب ومضروب وبقوله لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان والآلة وما دل على الحدث ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو زيد ممرور به فان ممرورا وصف لزيد وزيد وقع به المرور لامار لأن الحدث الواقع منسوب لغير الموصوف والمراد باتحاد المعنى القائم بالموصوف أعم من كونه صادرا منه كـكون زيد رحيما بعمرو أم لا كحسن الوجه وأعم من كونه حادثا كما ذكر أو قديما ليدخل عليم من قولنا الله عليم وبقوله دون افادة معنى الحدوث بل تفيد الدوام والاستمرار فى الأزمنة الثلاثة اسم الفاعل من اللازم كقاعد لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت وضعا وخارجا واسم الفاعل وضعه الواضع أيضا ليفيد الثبوت واستعمل فى الخارج لافادة التجدد والحدوث فقائم من قولك زيد قائم وضعه الواضع لتحقق المحمول الذى هو الخبر للموضوع الذى هو المبتدأ لكنه فى الخارج يفيد أن القيام متجدد وحادث وموجود بعد ان لم يكن ( وقوله وتتميز الخ ) تبع فى هذا الكلام ولد الناظم حيث قال ان الناظم

( صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل )

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل استحسن أن يجر بها ما هو فاعل فى المعنى نحو الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح فى اسم الفاعل وفهم من قول استحسن أن ذلك موجود فى اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه الرفع والنصب كما يأتى وصفة مبتدا واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدا واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه

---

عرف الصفة المشبهة بالخاصة فتعريفه تمييز لها فقط لا حد ولو أراد حدها المنطبق عليها لقال ماصيغ لغير الى آخر ما للمكودى ومثل هذا وقع للأزهرى لأن الموضح عرف الصفة المشبهة بتعريف الناظم فأخرجه الأزهرى عن ظاهره وقال ان تعريفها بذلك تعريف لها بالخاصة وعرفها الأزهرى بما عرفها به ولد الناظم الذى عند كدى وهذا مبنى على التفريق بين الحد والخاصة وقال الحافظ سيدى الطيب والحق أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالحد والتعريف بالخاصة ( صفة استحسن ) ( قول المكودى إذ أصله الحسن وجهه الخ ) برفع وجهه على الفاعلية فحول الاسناد عن الظاهر الذى هو الوجه إلى الضمير المضاف اليه وهو الهاء العائدة على زيد فصار الحسن مسندا إلى ضمير زيد مجازا لأن من حسن بعضه صح أن يسند الحسن لجميعه ثم انتصب على التشبيه بالمفعول به ثم لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذى هو الوجه أضيفت الصفة اليه فالأصل الرفع ثم النصب ثم الجر ﴿ فان قلت ﴾ لم حولوا الاسناد عن الظاهر الى الضمير ﴿ قلت ﴾ لقصد التخفيف وبيانه أن قولك زيد حسن وجهه فيه عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شىء واحد فالصفة المعنوية التى هى حسن والموصوف معنى لا اصطلاحا الذى هو زيد كالشىء الواحد والصفة ومرفوعها وهو وجهه كالشىء الواحد والمضاف وهو وجه والمضاف اليه وهو الهاء كذلك فحصل الثقل فلما قصدوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ الا الضمير المضاف اليه فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها الى آخر ما مر ولأجل كون الاسناد محولا عبر الناظم بفاعل معنى ( وقوله وذلك لا يصح فى اسم الخ ) قد يقال إن هذا مناقض لقوله بعد إن ذلك موجود فى اسم الفاعل الا أنه الخ والحق أنه لا تناقض إذ كل محمول على شىء غير محمول عليه الآخر وبيانه أن قوله لا يصح فى اسم الفاعل المراد به المتعدى نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف الذى هو ضارب إلى الأب الفاعل هنا ممتنعة لئلا يوهم انه من اضافة الوصف إلى منصوبه وان الأصل زيد ضارب أباه فيقتضى أن الأب مضروب مع أنه ضارب فتوقع الاضافة فى لبس فتجتنب وأن قوله آخرا أن ذلك موجود الخ محمول على اسم الفاعل اللازم لكن يشكل عليه حينئذ تمثيله بكاتب الأب فان كاتب من كتب وهو متعد قال تعالى: فويل للذين يكتبون الكتاب. فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون قسما اسم الفاعل المتعدى واللازم خارجين من قوله استحسن فالمتعدى لا يصح فيه الاضافة واللازم لا تستحسن فيه فيحمل الاستحسان فى كل على ما يليق به هذا تعريف ماقالوه بناء على أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وانما يعامل معاملتها فقط وهو رأى الناظم والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت صار صفة مشبهة حقيقة فتصح اضافته إذا كان لازما كقائم وقاعد وكذلك ان كان متعديا الى واحد كضارب وكاتب لكن لابد فى هذا الأخير من قرينة يرتفع بها اللبس كما فى التسهيل وان قصد باسم الفاعل مجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بلا نزاع فلا تصح إضافته أصلا لا انها لا تحسن فقط انظر المرادى فلو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول وصفة يصح جر فاعل الخ لافاد ما هو الصواب وليرفع أيضا الابهام الذى تقتضيه عبارته بالاستحسان وهو أن الضعيف كما فى نحو زيد حسن وجهه أو حسن وجه أبيه بجر وجه فيهما مما أضيفت فيه الصفة المجردة من أل الى المعمول المضاف إلى الضمير كما فى المثال الأول أو المعمول المضاف الى المضاف الى الضمير كما فى الثانى لا يقال له صفة مشبهة مع انه صفة مشبهة قطعا الا أن الاضافة ضعيفة غير مستحسنة ولو عبر بالصفة لدخل الضعيف فيكون الحد جامعا للحسن والضعيف وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالدوام والحدوث لأن الحسن والقبح معلقان بقرب المجاز أو بعده كما فى الموضح وقررناه سابقا قال معنى

ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفة خبره ثم قال :

( وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر )

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لاتصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي ويكون للحال والاستقبال والماضي ثم أتى بمثالين وهما طاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فانه جار فيما ذكر على يطهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جار على يجمل وصوغها مبتدأ ومن لازم ولحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها ماذكر واجب ثم قال :

( وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذى قد حدا )

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذى قد حدا انها تعمل عملا بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الا للحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذى يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي الى واحد فتنصب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد اشار اليهما بقوله :

( وسبق ماتعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب )

---

هذا الحافظ سيدي الطيب ( وقوله ويجوز أن يكون المشبهة الخ ) بل هذا الوجه هو المتعين في اعراب كلام المصنف ولا يصح غيره لان المحكوم عليه هو الصفة المشبهة والمحكوم به هو كونها صفة استحسن الخ ( وصوغها من لازم ) اما وضعا كحسن من حسن فان فعل المضموم لا يكون الا لازما أو استعمالا كرحمان ورحيم من رحم المضموم العين المنقول من رحم المكسور المتعدى ( قول المكودي ولا تكون إلا للحال الخ ) هذا تفسير لحاضر في النظم وظاهر المكودي تبعا لظاهر عبارة الناظم بصوغها وهو الذى في الموضح وهو الذى ذكره غير واحد ان هذا الشرط في صوغها واشتقاقها من أصلها وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه نظر اذ قد تكون صفة مشبهة مع كونها للماضي المنقطع كما في قولك كان وجه زيد حسنا فقبح ومنه قوله تعالى : أو من كان ميتا فأحييناه . فميتا صفة مشبهة للماضي المنقطع بل الصواب أن كونها للحال من جملة الشروط في صحة عملها النصب لا غير وقد قال أبو حيان أكثر النحويين على عدم اشتراط كونها للحال وقال ابن طاهر تكون للأزمنة الثلاثة ( وقوله وبهذين الوصفين الخ ) ليس المراد انها لا تفارقه الا في هذين الوجهين فقط كما يوهمه تقديم هذين المعمولين بل تفارقه في تسعة عشر أمرا أخذ من كلام المصنف خمسة وعليها اقتصر الموضح صراحة وقيل المأخوذ من الناظم والموضح سبعة ومن أراد استيفاءها فعليه بالتصريح ( وقوله لعدم الفائدة ) أي التامة فالنفي الذى هو عدم لم يتسلط على الفائدة على سبيل الاطلاق اذ مطلق الفائدة بالاخبار بالمجرورين أو أحدهما حاصلة قطعا وانما النفي متسلط على الفائدة المقيدة بالتمام وبيان ذلك ان الجار والمجرور إن جعلته خبرا فهو متعلق بكون عام وتقديره وصوغها كائن من لازم الخ فيستفاد منه فائدة مطلقة وهو كونها مصوغة من لازم وهل كذلك على سبيل الوجوب يبقى ماهو أعم فما قرره المكودي أتم فائدة وبما قررناه يسقط اعتراض غير واحد على المكودي ( وعمل اسم فاعل المعدى ) ( قول المكودي كما تقول زيد ضارب الرجل الخ ) بنصب الرجل الا ان النصب مختلف فيه كما مر فالمنصوب بعد اسم الفاعل على المفعولية وبعد الصفة على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو التمييز ان كان نكرة ( وقوله والمراد بالمعدى الخ ) هذا فيه تنكيت على الناظم حيث أطلق في العمل مع اسم الفاعل يكون متعديا لواحد كضارب أو لاثنين كزيد معط عمرا درهما أو لثلاثة كزيد معلم عمرا كبشا سمينا ولذا اصلحه من قال لواحد لها على ما حدا وأجيب عن الناظم بانه أطلق لان الاصل في التعدية أن يكون لواحد ( وقوله بالشروط الخ ) ﴿ان قلت﴾ ليس عندنا الا شرط واحد وهو الاعتماد كما صرح به فلم جمع الشروط ﴿أجيب﴾ بانه جمع الشرط باعتبار تعدد أفراده لان الاعتماد اما على نفي أو استفهام أو غيرهما مما مر أو باعتبار ان كل واحد مما يعتمد عليه شرط على البدلية ( وقوله وسبق ماتعمل فيه ) لما علمت أن مما تفترق به الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور وتقدم ثلاثة منها اشار الى الاثنين الباقيين لكن كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله وعمل اسم فاعل الخ لتكون الاشياء التي تفترق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة ويكون العمل

يعنى ان الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل فى شيئين الأول ان معمولها لايجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسبق ماتعمل فيه مجتنب الثانى انه لايكون الا سببيا كالمثال المتقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فانه يكون سببيا نحو زيد ضارب أباه وأجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذا سببية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجرور بفى ويجتنب فى موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وذا خبر لكونه وهو مضاف الى اسمه ووجب خبره ثم قال :

( فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها مضافا أو مجردا )

فالرفع بها على الفاعلية وهو الاصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الاضافة وقوله مع أل أى مع كون الصفة مصحوبة لأل ودون أل أى مجردة من أل مصحوب أل أى المعمول للصفة وما اتصل أى وما اتصل من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعنى من أل والاضافة فحاصله ان الصفة لها حالان مقرونة بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال واضافة وتجرد فالمقرون بأل نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثانى مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرف بال نحو حسن وجه الأب الرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه أب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى ضمير الجارية والجارية مضاف الى ضمير المرأة السادس مضاف

---

متصلا بما يبينه وهو قوله فارفع الخ ( قول المكودى يعنى ان الصفة المشبهة تخالف الخ) لاتنافى بين نسبة التخالف فى التقرير للصفة المشبهة وبين نسبته فى التوطئة لمنصوبها فى قوله الا أنه أى فى منصوبها يخالف الخ لانه إذا خالف منصوبها منصوبه فقد خالفت هى اسم الفاعل وهذا على نسخة الا أنه بضمير المفرد المذكر العائد على منصوبها وفى بعض النسخ الا أنها بضمير التأنيث العائد على الصفة المشبهة وحينئذ فلا اشكال لكن الأولى حينئذ أن يحذف منصوبها بأن يقول الا أنها تخالف اسم الفاعل أى ليستقيم الكلام ( وقوله ولا يجوز زيد الوجه حسن الخ ) بنصب الوجه وعلة المنع انها فرع عن اسم الفاعل والفرع لا يقوى قوة الاصل ولان أصله الرفع فهو فاعل معنى والفاعل لا يتقدم ﴿فان قلت﴾ لم خص المكودى المعمول بالمنصوب المعرفة مع أن معمولها قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا نكرة ﴿قلت﴾ إذا كان مرفوعا فهو فاعل لها وقدمر فى قوله وبعد فعل فاعل ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فأحرى ما أشبهه وهو اسم الفاعل فاحرى ما أشبه ما أشبهه واذا عملت الخفض فما بعدها مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف كما هو معلوم أيضا واذا كان منصوبها نكرة فهو تمييز والتمييز لا يتقدم على عامله عملا بقوله وعامل التمييز قدم مطلقا فلم يبق ما يتوهم فيه الجواز الا الصورة التى عند المكودى وقد يقال انه خصص ذلك ليخبرك أن محل منع تقديم المعمول عليها إذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل وأما ما عملت فيه برائحة الفعل كالظرف فيجوز تقديمه عليها وقال الرضى المناسب لضعفها أن لا يتقدم عليها معمول كيفما كان ( وقوله الا سببيا ) كان الاولى أن يفسر بان يقول هو الاسم الظاهر المتلبس بضمير يعود على الموصوف والضمير اما ملفوظ به كقولك زيد حسن وجهه أو مقدر كمثاله المتقدم وهو قوله زيد حسن الوجه والضمير فيه مقدر أى منه كما علمت (فارفع بها) الفاء فى جواب شرط مقدر وارد على قوله وعمل اسم فاعل كأنه قيل له هل تعمل عمله رفعا ونصبا وجرا أو شيئا دون شىء فاجاب بانها تعمل مطلقا ( قوله المكودى على الفاعلية الخ ) هذا مذهب الجمهور وقيل الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف والاسم الظاهر بعدها مرفوعا على البدلية من ذلك الضمير ( وقوله والنصب على التشبيه ) هذا ان كان المعمول معرفة فان كان نكرة فعلى التمييز كما مر ( وقوله وما اتصل الخ ) معنى اتصال المعمول بها هنا أن لا يفصل بينها وبين المعمول بال والا إذا كان المعمول مقرونا فهو متصل بها أيضاً لكن فصل بال ( وقوله الأول مضاف الخ ) مضاف فى كلامه فى هذه الصورة وفى الصور السبع بعد صفة الموصوف محذوف تقديره معمول للصفة مضاف إلى كذا ( وقوله نحو حسن وجهه ) الأولى ان يصرح بالموصوف هنا وفيما بعد بان يقول زيد حسن وجهه مثلا وهكذا ( وقوله الخامس مضاف إلى ضمير الخ ) يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافا إلى ما بعده صفة لاسم محذوف والتقدير الخامس أن يكون المعمول مضافا إلى ضمير اسم مضاف أى إلى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم الا الاسم آخر ظاهر وذلك الظاهر مضاف إلى الضمير العائد على الموصوف ويوجد فى بعض نسخ كدى بعد قوله فى المثال انفه ما نصه فالانف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضافة إلى ضمير المرأة وهى الموصوفة انتهى ثم أنفه فى مثال كدى يتعين فيه النصب أو الجر ولا يجوز فيه الرفع

الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها السابع مضاف الى موصول نحو والطيبى كل ماالتاث به الازر من قوله : فعج بها قبل الأخيار منزلة * والطيبى كل ماالتاث به الازر الثامن مضاف الى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله :

أسيلات أبدان رقاق خصورها * وثيرات ماالتفت عليه المآزر والموصوف نحو جما نوال أعده من قوله :

أزور امرأ جما نوال أعده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجها فالصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهى من ضرب اثنى عشر فى ستة باثنين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الاوجه كلها وقال انها من ضرب أحد عشر فى ستة والمجموع ستة وستون مسألة

---

لان الصفة ليست مسندة له وانما هى مسندة لضمير الجارية بدليل تأنيث جميلة بالتاء وفى بعض نسخ المكودى جميل بالتذكير قال بعض وهى الصواب لان الموصوف هو الوجه لا الجارية ويكون أنفه بالرفع حينئذ فاعلا ويأتى فى نصبه وجره ماذكر فى حسن وجهه وهذا هو الجدول السادس طولا والستة عرضا الا أنه ابدل فى الجدول جميل بالحسن أوحسن واختصر المثال اتكالا على مامر له هنا والا فاللفظ الذى فى الجدول مع قطع النظر عن أصله المذكور هنا يقال عليه انه مكرر مع الحسن وجهه الذى فى الجدول الثانى لان المعمول فى كل منها مضاف الى الضمير ( وقوله الى ضمير معمول الخ ) يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافا الى معمول ويكون التقدير السادس أن يكون المعمول مضافا الى ضمير اسم وذلك الاسم معمول لصفة أخرى فالجميل صفة مشبهة وخالها معمولها وهو مضاف الى ضمير عائد على الوجنة والوجنة معمولة لصفة أخرى وهى حسن وخالها بالرفع لاغير ولو نصب أو جر لكان الاسناد محولا ولو حول لأنث الصفة وهى هنا مذكرة فدل على انها مسندة للخال فهو مرفوع والوجنة هى أعلا الخد والخال نقطة سوداء تكون على الوجنة غالبا وهى من كمال الجمال والحسن ﴿ فان قلت ﴾ هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة لان الضمير فى كل منها عائد على معمول صفة أخرى ففى المسئلة الخامسة عائد على الوجه وهو معمول حسن وفى السادسة عائد على الوجنة وهى معمولة حسن ﴿ قلت ﴾ لاتكرار لان معمول الصفة الاولى فى الخامسة مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف ومعمول الصفة الاولى هنا غير مضاف أصلا فبهذا الاعتبار تغايرا ( وقوله فعج بها الخ ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق والفاء للعطف وعج بمعنى سر أمر من عاج وضمير بها يعود على النوق وقبل بكسر القاف وفتح الباء ظرف بمعنى جهة ومنزلة منصوب على التمييز والطيبى معطوف على الاخيار وهو جمع مذكر سالم مفرده طيب صفة مشبهة حذفت نونه للاضافة لمعموله الذى هو كل وما موصولة مضافة الى المعمول الذى هو كل وفيه الشاهد والتاث فعل ماض وفاعله الازر جمع ازار والجملة صلة ما والعائد الضمير المجرور بالباء ومعنى التاث اختلطت ومعلوم ان الشىء الذى تختلط به الازر هو الفرج وهذا كناية عن العفاف وانهم حافظون لفروجهم من الزنا ويحتمل أن يكون معنى التاث اشتملت وتكون الباء حينئذ فى به بمعنى على وفى بعض النسخ فعجتها فيكون عاج فعلا ماضيا متعديا بنفسه ومعناه حينئذ عطفت رأسها بالزمام وأدرتها لجهة الاخيار والطيبى كل ماهو الذى أبدله المكودى فى الجدول الثامن طولا والست الصور عرضا بالحسن أوحسن كل ماتحت نقابه والنقاب اللثام وما تحته هو الوجه وانما أبدله لانه أتى بشاهد من كلام العرب ثم أتى بمثال يجرى عليه الصور الست ( وقوله يشبهه ) وجه الشبه بينهما أن كلا منهما يفتقر الى مابعده فالموصوف يفتقر الى الصفة والموصول يفتقر الى الصلة ( وقوله حديد سنان ) بحذف تنوين حديد واضافته لسنان ويصح أن ينون حديد فيرفع حينئذ سنان على انه فاعل وينصب على ان الفاعل ضمير رجل ويأتى فيه مافى تحويل الاسناد ( وقوله يطعن ) بضم العين لانه يقال طعن بفتح العين يطعن بضمها اذا كان الطعن بالرمح ويقال طعن يطعن بفتح العين فيهما اذا كان الطعن فى النسب وحديد هو الذى أبدله فى الجدول التاسع طولا والستة عرضا بالحسن أوحسن ( وقوله نحو قوله اسيلات الخ ) البيت من الطويل وقائله عمر بن أبى ربيعة واسيلات جمع أسيلة وهى الطويلة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هن اسيلات وابدان مضاف اليه جمع بدن وخصورها جمع خصر وهو محل الحزام مبتدأ ورقاق جمع رقيق خبرها والجملة فى محل جر صفة لابدان هذا ما ألهم هنا والاولى أن يقرأ رقاق بالجر صفة أبدان وخصورها فاعل رقاق ووثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثلثة أى غليظة الاعجاز وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر للمحذوف وما موصولة مضاف اليه وفيه الشاهد والتفت فعل ماض بمعنى اشتملت والمآزر جمع مئزر وهذا مما عدح به النساء بان تكون المرأة طويلة وخصرها رقيق وعجزها غليظ وهذا هو المشار اليه فى البيت العاشر فى الجدول طولا مع الست عرضا وأبدل المثال بالحسن ماتحت نقابه لأنه أتى أولا بشاهد له من كلام العرب ثم أتى فى الجدول بمثال تتنزل عليه الصور الست فى الجدول ( وقوله من قوله أزور امرأ الخ ) البيت من الطويل

والصواب انها اثنان وسبعون وأنا أرسم لك جدولا كافلا يجمعها على ترتيب النظم ان شاء الله تعالى : وهو حسبنا ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة الا بالله وهو هذا :

---

وأزور مضارع زار وامرأ بالنصب مفعول وجماصفة مشبهةمن جم بمعنى عظم ونوال بمعنى عطاء بالرفع فاعله والضمير مقدر أى نواله ويصح نصبه فيكون الاسناد محولا وأعد فعل ماض وفاعله ضمير المرء والهاء مفعوله والجملة فى محل رفع أو نصب نعت نوال والشاهد فى نوال فانه معمول للصفة موصوف بمابعده ولمن متعلق بأعد ومن موصولة وأم بمعنى قصد فعل ماض وفاعله ضمير من والهاء مفعوله عائدة على امرىء ومستكفيا قيل مفعول ثان لاعده وأزمة أى شدة الدهر والزمان منصوب بمستكفيا وهذا هو المشار اليه فى البيت الحادى عشر طولا والستة عرضا وأبدل فى الجدول جما بالحسن أو حسن .

| الحسن الوجه | الحسن الوجه | الحسن الوجه | حسن الوجه | حسن الوجه | حسن الوجه |
|---|---|---|---|---|---|
| الحسن وجهه | الحسن وجهه | الحسن وجهه | حسن وجهه | حسن وجهه | حسن وجهه |
| الحسن وجه أبيه | الحسن وجه أبيه | الحسن وجه أبيه | حسن وجه أبيه | حسن وجه أبيه | حسن وجه أبيه |
| الحسن وجه الأب | الحسن وجه الأب | الحسن وجه الأب | حسن وجه الأب | حسن وجه الأب | حسن وجه الأب |
| الحسن وجه أب | الحسن وجه أب | الحسن وجه أب | حسن وجه أب | حسن وجه أب | حسن وجه أب |
| الحسن أنفه | الحسن أنفه | الحسن أنفه | حسن أنفه | حسن أنفه | حسن أنفه |
| الحسن خالها | الحسن خالها | الحسن خالها | حسن خالها | حسن خالها | حسن خالها |
| الحسن كل ما تحت نقابه | الحسن كل ما تحت نقابه | الحسن كل ما تحت نقابه | حسن كل ما تحت نقابه | حسن كل ما تحت نقابه | حسن كل ما تحت نقابه |
| الحسن سنان رمح يطعن به | الحسن سنان رمح يطعن به | الحسن سنان رمح يطعن به | حسن سنان رمح يطعن به | حسن سنان رمح يطعن به | حسن سنان رمح يطعن به |
| الحسن ما تحت نقابه | الحسن ما تحت نقابه | الحسن ما تحت نقابه | حسن ما تحت نقابه | حسن ما تحت نقابه | حسن ما تحت نقابه |
| الحسن نوال أعده | الحسن نوالا أعده | الحسن نوال أعده | حسن نوال أعده | حسن نوالا أعده | حسن نوال اعده |
| الحسن وجهه | الحسن وجها | الحسن وجه | حسن وجه | حسن وجها | حسن وجه |

فهذه اثنتان وسبعون مسئلة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع وذلك قوله :

فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها مضافا أو مجردا ...

فاذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومر به طولا الى البيت الآخر المقابل له واذا قرأت وانصب فانقل سبابتك الى البيت الثاني منه ومر به كذلك الى البيت الآخر المقابل له واذا قرأت وجر فانقله أيضا الى البيت الثالث ومر به كذلك الى البيت الآخر واذا قرأت مع أل فاجعل طرف سبابتك أيضا على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليانه بعده واذا قرأت ودون أل فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به الى آخر السطر ثم أشر بظاهر انامك الى البيوت التي تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجر واذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضا الى آخر السطر واذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل أصبعك الى الجدول الأول وأشر الى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولا والست جداول عرضا وهي المحتوية على المعمول المضاف واذا قرأت أو مجردا فانقله الى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر الى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد وقد استوفيت بذلك جميع المسائل * ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر :

حسن الوجه طلقه أنت في السلـ * ـم وفي الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل فالمفصولة نحو قوله : قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . والمقرونة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميـلة فهذه ثلاثة مسائل فاذا أضفتها الى المسائل

---

(وقوله وكلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت) أشار الى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته حيث جمع هذه الصور الـكثيرة في هذا اللفظ المختصر فلله دره ما أحسنه (وقوله ووتد مجموع الخ) مراده به ردا من قوله مجردا وليس ذلك وتدا بل هما سببان خفيفان على صورة الوتد اذ ردا أول في مستفعلن الثالث دخله زحاف يسمى عند أهـل العروض بالخبن بحذف السين من مستفعلن فبقى متحركان وهما الراء والدال بعدها ساكن وهو النون وذلك صورة الوتد المجموع الذي هو متحركان بعدهما ساكن ولذلك سماها المـكودى وتدا مجموعا أي صورة وفي الحقيقة سببان خفيفان (وقوله المقابل له الخ) المقابل للأول هو الثاني عشر وسماه مقابلا لأنه آخر والآخر مقابل للاول وهكذا يقال فيما بعد (وقوله واللذين يليانه الخ) أي عرضا لا طولا وأشر بظاهر انا ملك الى الرفع والنصب والجر الى آخر الجداول الثلاثة طولا فيكون جميع الصور التي فيها الصفة المشبهة مقرونة بأل ستا وثلاثين ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعد (وقوله الى البيوت التي تحتها الى الخ) أي الى آخر الجداول الثلاثة طولا فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بأل ستا وثلاثين أيضا ومجموع هذا وما قبله اثنان وسبعون فيكون قول الناظم فارفع يشمل أربعا وعشرين صورة اثنتى عشرة في الجـدول الأول طولا واثنتى عشرة في الجدول الرابع طولا ويكون قوله وانصب يشمل أربعا وعشرين اثنتى عشرة في الجدول الثاني عرضا الى الآخر طولا وفي الجـدول الخامس الى آخر الجدول طولا ويكون وجر شاملا لأربع وعشرين اثنتى عشرة في الجدول الثالث عرضا الى الآخر وفي السادس عرضا الى الآخر فتكون الصورة المذكورة في الجـدول مأخوذة من ارفع وانصب وجر وتؤخذ أيضا من قول الناظم مع أل ودون أل اذ قوله مع أل شامل لست وثلاثين صورة وهي المذكورة في الجداول الثلاثة عرضا الى الآخر طولا وقوله ودون أل شامل لست وثلاثين وهي المذكورة آخرا وتؤخـذ أيضا مما قال المـكودي فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصحه (وقوله فانقـله الى البيت الأول الخ) وهو الجدول العاشر الممثل له بالحسن ماتحت نقابه الخ (وقوله كقول الشاعر حسن الوجه الخ) البيت من الخفيف وحسن خبر المبتدا محذوف تقديره أنت حسن الوجه وطلقه أي غير عبوس صفة مشبهة بدل من حسن الشاهد في طلق حيث عمل في الهاء المتصلة به التي هي في محـل جر بالصفة وليس الشاهد في أنت وان كان أنت فاعلا معمولا أيضا لطلق ويصح أن يكون أنت غير معمول لطلق فيكون مبتدأ وحسن خبر مقدم وانما قلنا الشاهد في خصوص الضمير المجرور لتخصيص المـكودي بعد الضمير بالمجرور والنصوص دون المرفوع وحكمنا على الهـاء هنا بانها في محل جر لا في محل نصب لقول المـكودي بعـد وعملها فيه جر إن باشرته وخلت من أل والقيدان معا موجودان هنا والسـلم بكسر السين كما في شرح الشواهد وكتب أهل اللغة الصلح وكالح من الكلوح وهي عبوسة فيهـا تـكمش ومكفهر اسم فاعل من اكفهر بمعنى عبس (وقوله قريش نجباء الخ) فقريش مبتدأ ونجباء خبره وذرية

المذكورة صارت الصور خمسا وسبعين وهذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ماذكر واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بأل أومجردة منها فاذانوعت الصفة الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فاذا نوعت الصفة أيضا الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفا وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة فاذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لايكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقى أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون وجها * ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم الى جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله :

( ولا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا * ومن إضافة لتاليها )

يعنى انه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بأل الى المجرد ومن إضافة الى مافيه أل فشمل عشرة مسألة وهى مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الأب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة الا أن الصورة السابعة وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها أجازها فى التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ماعداها من الصور جائز لامن مسائل الاضافة ولامن غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور مسائل الاضافة فقال :

( وما * لم يخل فهو بالجواز وسما ) أى ولم يخل من الاضافة إلى مافيه أل أو الى ما أضيف الى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه والحسن وجه الأب * ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم الى حسن وقبيح وضعيف

---

منصوب على التمييز وكرام معطوف على نجباء وهو جمع كريم صفة مشبهة وهو مضاف الى هم من اضافة الصفة المشبهة الى مرفوعها والهاء فى محل نصب معمولة لكرام وفيها الشاهد وهى عائدة على ذرية وذرية تمييز ثم قيل العائد على التمييز تمييز واستشكله الشيخ مجبر بأن التمييز لا يكون الا نكرة وهنا وقع ضميرا ولم يجب عنه والحق ان الضمير العائد على التمييز معرفة وليس منصوبا على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به ولايلزم من عوده على التمييز أن يكون تمييزا ويسقط حينئذ الاشكال من أصله (وقوله وجملة صوره مائة وأربع الخ) بيانها ان أحوال معمول الصفة ثمانية كما ذكر وجميعها موجود فى الظاهر ولم يكن فى الضمير إلا خمس صور من الثمانية مفرد مذكر طلقة مفردة مؤنثة طلقها مثنى مذكر طلقهما جمع مذكر سالم طلقهم جمع مؤنث سالم طلقهن وبقيت له من الثمانية ثلاث صيغ وهى مثنى مؤنث جمع مكسر للمذكر جمع مكسر للمؤنث فاذا ضربت هذه الثلاثة صور الضمير المثناة فى ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردا مذكرا أو مثنى مذكرا أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير لمذكر ومثل الأربعة فى المؤنث كان الخارج أربعا وعشرين تضربها فى أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أومنصوبة أومخفوضة باثنين وسبعين تضربها فى حالتى اقتران الصفة بأن وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين هذا هو الصواب فى بيانها كما حققه العلامة سيدى محمد الزروالى وأبو العلاء سيدى ادريس العراقى نقلا عن شيخهما الأكبر سيدى التاودى بن سودة وكثيرا مايقع الغلط وبما قررنا تعلم أن قول كدى وتبعه الأزهرى لا يكون جمع سلامة غير صحيح والصواب أن يجعلا بدل جمع سلامة أنه لا يكون مثنى لمؤنث ولو اعتبرنا ماقال المكودى لكانت صور الضمير المستثناة أربعا ثلاثا جمع التكسير مذكر ومؤنث جمع سالم لمذكر ولمؤنث فتتزيد صور الضمير على ماذكر بل تكون مائة واثنتين وتسعين وادرا كهما بأدنى تأمل ثم غالب صورها على غير اللغة الفصحى واطالة الكلام فيها بالزيادة على مافى الجدول لاتجدى نفعا فلا تشغل نفسك بذلك (ولاتجرر بها ) (قول المكودى اثنتى عشرة الخ ) صوابه عشر صور لأن فاعل شمل فى كلام المكودى عائد على المنع أوعلى كلام المصنف والمنع وكلام المصنف انما يشملان عشر صور والمكودى عمم واستثنى الصورتين الجائزتين والحكم فى نفسه صحيح لكن لايلائم كلام المصنف ولا تقريره أولا ( وقوله السطر الثالث ) أى عرضا وفى الطول اثنتا عشرة ( وقوله الجميل خالها الخ ) بتعريف الصفة هذا هو الصواب لان الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بأل لكن الصواب أن يبدل رجل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك فى التسهيل لتكون الصفة مقرونة بأل وفى بعض النسخ جميل بغير أل وهو خروج عن الموضوع والشاهد فى كون الصفة التى هى الجميل مقرونة بأل ومعمولها مجرد مضاف الى الضمير والضمير مجرد لكن هو عائد على المقرونة بأل وهو الوجنة ( ومالم يخل) (قول المكودى الى حسن وقبيح الخ ) الحسن ما فيه ضمير واحد والقبيح ماعرى عن الضمير والضعيف ماتكرر فيه الضمير الا ماصرح بمنعه

ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها فى الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لايليق ذكرها فى هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت فى صدر هذا الكتاب أن لا أذكر الا مايتعلق بألفاظها وقوله أو مجردا معطوف على مااتصل وأو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله مضافا وأو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فقسم المتصل بالصفة الى مضاف ومجرد .

﴿ التعجب ﴾

أحسن ماقيل فى التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها التعجب منه على نظائره أوقل نظيره ثم ان التعجب فى كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين فى هذا الباب وبغيرهما نحو

---

هذا مذهب ابن الحاجب ومن أراد استيفاء صور المكودى فعليه بتقييد للزروالى فى الصفة المشبهة فقد أجاد فيه ولكون نظم ابن عاشر المذكور مرتبا على ماللموضح لم أذكره هنا ولم أجد من تكلم على النادر الذى ذكره كدى وقد كتب عليه بعض الصواب اسقاطه وقال ان ونادر فى كلام كدى معطوف على ضعيف عطف تفسير ولا اشكال حينئذ ( وقوله وأنا أبسط الخ ) تقدم ان هذا يقتضى أن شرحه الكبير متأخر عن الصغير وما ذكره أول الكتاب يقتضى انه سابق وقد تقدم الجواب انه شرع فى الكبير ولم يتمه حتى أتم الصغير ثم ان قول المصنف هنا ولا تجرر بها الخ مكرر مع قوله سابقا : ووصل أل بذى المضاف مغتفر . وأجيب بأن ذلك عام فى الصفة وغيرها وهذا خاص بالصفة ولا تكرار بين أخص وأعم والله تعالى أعلم .

﴿ التعجب ﴾

مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة أن أفعل أحد صيغتى التعجب قيل انه صفة مشبهة والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به والتعجب هو سبب وضع النحو وذلك أن ابنة أبى الأسود قالت ياأبت ماأشد الحر فرفعت أشد وجرت الحر فظن أنها مستفهمة فقال لها زمننا حر فقالت ياأبت انما أردت التعجب وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحا والحر منصوبا على انه مفعول به فذهب الى على وقال اختلطت ألسنة العرب بغيرها الى آخر مامر ( قول المكودى استعظام زيادة الخ ) أى استعظام مايقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذى فى زيد من قولك ماأكرم زيدا فان الكرم يقبل الزياده والنقصان فيخرج بزيادة مالا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصر وشذ قولهم ماأطوله وماأقصره ويخرج بفى وصف الفاعل استعظام زيادة فى وصف المفعول فلا يقال ماأضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد واليه الاشارة بقوله بعد وغير سالك سبيل فعلا وخرج بخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب من شىء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها لأن سببها ظاهر وهو الكاتب نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها ( وقوله خرج بها الخ ) فى غالب النسخ وخرج بالواو ثم قيل هى للحال على حذف قد فيكون قيداً من تمام التعريف كما هى كذلك على نسخة اسقاطها ويخرج به مايكثر نظائره فى الوجود فلا يتعجب منه والحق أن مايكثر وجوده لا يمكن استعظامه فيكون ماخرج بقوله وخرج به الخ خارجا بقوله استعظام زيادة بل الاولى ان وخرج لزيادة البيان لا للحال حتى تكون قيداً فلا يخرج به شىء ثم ان المأخوذ من قوله استعظام ان التعجب انما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام فلا يجوز أن يرد التعجب من الله فان ورد مايوهمه وجب تأويله نحو قوله تعالى : فما أصبرهم على النار . أى هؤلاء لصبرهم على النار من رآهم يتعجب من حالهم لأن الله تعالى لا يتعجب منه ثم ان قول المكودى أحسن ماقيل الخ يؤخذ منه أن هنالك حدودا أخر هذا أحسنها لكونه لا يرد عليه ماورد عليها ورد هذا الاستحسان بأن حد ابن عصفور أورد عليه أمور منها انه غير جامع لانه لا يشمل كيف تكفرون بالله ولا نحو قوله صلى الله عليه وسلم : سبحان الله المؤمن لا ينجس . مما التعجب فيه من أصل الوصف لامن الزيادة فقط لان التعجب فى الاول من أصل الكفر وفى الثانى من ظن أبى هريرة ان المؤمن ينجس ولا يشمل نحو ماأخصره من اختصر المبنى للمفعول لان التعجب فيه من وصف المفعول لامن وصف الفاعل وهو وان كان شاذا فلابد من شمول التعريف له وبأن فيه دورا لأخذ التعجب منه فى حد التعجب فيتوقف التعجب على المتعجب منه والمتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب ومعرفة المشتق منه الذى هو التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو المتعجب منه فجاء الدور لان هذا التعريف انما هو للتعجب لغة لا اصطلاحا والتعجب اصطلاحا هو اللفظ المتعجب به وكلام النحاة انما هو فى الالفاظ لا فى المعنى وأجيب عن الاول والثانى بأن مقصوده تعريف الوزنين المشهورين للتعجب المقيسين لا التعجب من حيث هو وعن الثالث بأنه انما يرد على جعل قوله وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه الدور وعن الرابع بأنه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم

سبحان الله ويالك من رجل ونحو ذلك ان كانت هنالك قرينة تبينه وانما اقتصر النحويون فى هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما ما أفعل وافعل به وقد أشار الى الأول منهما بقوله : ( بأفعل انطق بعد ما تعجبا ) أى انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على أنه مصدر فى موضع الحال أى متعجبا أو مفعول له أى لأجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثانى فقال : ( أوجىء بأفعل قبل مجرور بيا ) يعنى أوجىء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر فتقول أحسن بزيد فاتى بافعل مكملا بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله : ( وتلو أفعل انصبنه ) يعنى انك تأتى بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله :

( كما * أوفى خليلينا ) فما فى المثال مبتدأ بمعنى شىء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلينا مفعول بأوفى والهمزة فى أوفى للنقل والتقدير شىء أوفى خليلينا أى صيرهما وافيين ثم مثل أفعل بقوله : ( وأصدق بهما ) فأصدق لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر والباء زائدة فى الفاعل والهمزة فى أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أى صار حسنا ثم قال :

( وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح )

فشمل ما المتعجب منه بعد ما أفعل و بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول على بن أبى طالب رضى الله عنه :

جزى الله عنى والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعل قوله عز وجل : أسمع بهم وأبصر . أى وأبصر بهم وفهم من قوله ان كان عند الحذف معناه يضح

---

المفعول (وقوله سبحان الله) قيل انه مصدر محذوف الزوائد والأصل تسبيحا وقيل انه اسم مصدر وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله أسبح محذوفا وجوبا لان المصدر بدل منه ويقال سبحان الله عند رؤية أمر غريب عجيب لأنه الموجد للأمور كلها (وقوله يالك من رجل) ياحرف تنبيه وليست للنداء واللام للاستغاثة والكاف مستغاث به ومن رجل جار ومجرور مستغاث من أجله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك والأصل ألا أستغيث بك ما أعظمك من رجل فلما حذف الفعل أبدلت الباء لاما ثم حذف ما وفعل التعجب فصار لك من رجل ثم أتى بياء التنبيه توكيدا للكلام وصار التركيب بتمامه يفيد التعجب وقيل ان يا للنداء والمنادى محذوف واللام فى لك للاستغاثة متعلق بمحذوف كما للاكثر (وقوله ونحو ذلك) بالجر معطوف على سبحان الله والأولى حذفه لانه مستغنى عنه بنحو الأول (وقوله لاطراد التعجب الخ) وجه الاطراد انهما يدلان على التعجب بغير قرينة وغيرهما لا يدل على التعجب الا بقرينة (بأفعل انطق) (قول المكودى فى موضع الحال) الأولى الوجه الثانى عنده لان تعجبا مصدر ووقوعه حالا موقوف على السماع (كما * أوفى خليلينا) مذهب سيبويه فى ما أنها نكرة تامة مبتدأ لا تحتاج لصفة وأفعل فعل التعجب فعل ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما وزيدا مفعول بافعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدا والعائد الضمير فى أفعل ﴿حكاية﴾ ذكر ابن غازى فى حواشى المرادى وأبو اسحق الشاطبى أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه فى ما أحسن زيدا ان التقدير شىء صير زيدا حسنا فقيل له ما تقول فى ما أعظم الله فأجاب مثل ذلك فأنكروا عليه ذلك وجروه من الحلقة والصواب ان الجواب شىء عظيم أعلمنا بعظمة الله ( وحذف ما منه تعجبت) ( قول المكودى فشمل ما ) أى ما الواقعة فى قول المصنف وحذف ما فتكون ما من فشمل ما فى محل رفع فاعل شمل والتعجب بالنصب مفعوله (وقوله جزى الله عنى الخ) البيت من الطويل وكون قائله عليا مشكل مع ما فى القاموس أن عليا لم ينشد شعرا لنفسه الابيتين والحق كما ذكره أبو اسحق وغيره أن عليا كان كثيرا ما ينشد الشعر لنفسه وأما ما فى الاستيعاب ان عمر كان شاعرا وكذا أبو بكر وكان مولانا على أشعرهما فقد لا يخالف ما فى القاموس بان يقال معنى قوله أشعرهما انه كان يحفظ الشعر كثيرا لانه كان ينشده لنفسه وجزى فعل ماض والله فاعل والجزاء مبتدأ والواو واو الحال وبفضله متعلق بمحذوف خبر وربيعة مفعول أول بجزى وخيرا مفعول ثان وما اسم تعجب مبتدأ وأعف فعل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما فالاسم المتعجب من فعله محذوف قدره المكودى أعفهم وأكرمهم فيكون عائدا على أهل ربيعة ويصح تقديره أعفها وأكرمها فيكون عائدا على ربيعة لان الغالب ان هم للعقلاء وها لغير العقلاء والجملة خبر ما والشاهد فى حذف المنصوب من أعف وأكرم ولحذفه دليل وهو ربيعة المتقدم ولا يحذف المنصوب الا ان كان ضميرا (وقوله أى وأبصر بهم الخ) ﴿فان قلت﴾ كيف صح حذف المتعجب منه بعد أفعل مع انه فاعل ﴿قلت﴾ لما كان على صورة الفضلة

ان الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحا وحذف مفعول باستبح وهو مصدر مضاف الى المفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويضح فى موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بيضح ثم قال :

( وفى كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما )

يعنى ان فعلى التعجب وهما ما أفعل وأفعل به غير متصرفين لا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم ما أفعل لفظ الماضى ويلزم أفعل لفظ الأمر ومنع فاعل بلزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقدما منصوب على الظرف وفى كلا متعلق بلزم وكذلك قدما ثم قال :

( وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذى انتفا
وغير ذى وصف يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيـل فعلا )

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهى ثمانية الأول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث لأن ذى صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذى ثلاث الثانى أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما الرابع أن يكون قابلا للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية كموت وفنى الخامس أن يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تم السادس أن يكون غير لازم للنفى كعاج يقال ماعاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا يستعمل عاج فى غير النفى وذلك مفهوم من قوله غير ذى انتفا السابع أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو أشهل وأحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذى وصف يضاهى أشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل

---

لدخول حرف الجر عليه ساغ فيه ذلك وأخذ من قول المصنف استبح ان الحذف على خلاف الأصل والراجح الاثبات لأنه يقال زيد استباح عرض فلان وما كان ينبغى له ذلك ووجه ترجيح الاثبات بأن جملة التعجب انما سيقت له فحذفه مستكره فهو كمن جاء له شخص يعاونه فى قبر أبيه فهرب بالفأس ( وقوله مضارع وضح يضح الخ ) وأصله يوضح فوقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت الواو لقوله : فا أمر أومضارع من كوعد * احذف... وفى بعض النسخ يصح بصاد مهملة ( وصغهما من ذى ثلاث ) ( قول المكودى على شروط الفعل ) الصواب أن يقول على شروط اللفظ لأن أول الشروط الثمانية كونه فعلا فيكون شرط الشىء فى نفسه ( وقوله من فعل ذى الخ ) الأولى من مصدر فعل ليوافق قوله وكونه أصلا لهذين انتخب فلا يصاغان من الاسم كالحمار والكلب وقول بعضهم ما أكلبه خطأ ( وقوله فلا يصاغان مما زاد الخ ) علة المنع أنه إن بنى من رباعى الأصول كدحرج أدى الى حذف بعض الحروف الأصلية وإن بنى من المزيد كاستعان وناصح أدى الى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود نحوما أعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب وما أخصمه من خاصم فتفوت الدلالة على المفاعلة اللهم الا ان كان المزيد أفعل ففيه خلاف ( وقوله من فعل غير متصرف الخ ) فلا يقال ما أنعمه وأبيسه وعلة المنع انا لو بنينا فعلى التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب ( وقوله أن يكون قابلا للفضلية الخ ) أى التفاضل فى الصفات التى تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل ( وقوله نحو مات الخ ) هذا إن أريد الموت الحقيقى ضد الحياة فان أريد موت القلب فانه يتعجب منه تقول ما أموته بمعنى ما أموت قلبه وانما لم يصغ مما لا يقبل الزيادة لأنه لا يمكن فيه التعجب لأنه استعظام زيادة كما مر ( وقوله فلا يصاغان من كان الخ ) فلا يقال ما أكون زيدا قائما لأنه ناقص فلا ينصب المفعول وانما ينصب الخبر والتعجب ينصب المفعول ( وقوله أن يكون غير لازم للنفى الخ ) هذه العبارة تقتضى أنه إذا كان الفعل ملازما للنفى امتنع بناء فعلى التعجب منه كعاج وان كان غير ملازم للنفى نحو ما ضرب لم يمتنع بناء فعلى التعجب منه والصواب ان الفعل مهما كان منفيا لم يبن منه فعل التعجب وهذا هو المأخوذ من المصنف فصوابه أن يقول السادس أن يكون غير منفى ثم ان كعاج مثال للمفهوم وعله المنع فى المنفى ان التعجب يقتضى الاثبات والفعل المنفى يقتضى النفى وهما متنافيان ( وقوله ولا يستعمل عاج فى غير النفى الخ ) بل قالوا انه يستعمل فى غير النفى نادرا سمع من كلامهم * ولا مشربا أروى به فأعيج ( وقوله نحو أشهل الخ ) الشهلة بضم الشين قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء والاجهر هو الذى لا يبصر فى الشمس كما مر ووجه منع بناء فعلى التعجب من هـذا النوع امتناع صوغ أفعل التفضيل منه وصيغتا التعجب مساويان له فى اللفظ والمعنى ويجريان مجراه فى أمور كثيرة

فلايصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سبيل فعلا وهـذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهى كلها مفردة الاقوله صرفا وتم فانهما جملتان فعليتان ثم قال :

( واشـدد اوأشد أو شبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصـدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب )

يعنى انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يتوصل الى ذلك بان يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا بعد ما أفعل ومجرورا بالباء بعد أفعل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجبت من البياض من نحو أبيض زيد ما أشد بياض زيد وأشدد ببياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه وأكثر باستخراجه وما أشـبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم انما لامصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لايتعجب منه البتة كالأفعال التى لاتتصرف وقوله وأشدد اوأشد مبتدأ ومعطوف عليه وخبره يخلف، وما مفعول بيخلف وهى موصولة وصلتها عدما وبعض مفعول بعدما ولابد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتى التعجب المصوغتين مما عدم بعض الشروط ثم قال :

( وبالندور احكم لغير ماذكر * ولاتقس على الذى منه أثر )

فهم من قوله وبالندور احكم انه قد جاء بناء صيغتى التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر أى غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قولهم أقمن بزيد لانه وصف لافعل له ومما أتى من غير الثلاثى قولهم ما أعطاه من أعطى وما أقفره من افتقر ومما أتى من الفعل الذى أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أحمقه وما أرعنه ومما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبنى للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من ولع ثم قال :

( وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله ووصله به الزما )

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهما ما أفعـله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على ما أفعـل ولا المجرور

---

(وقوله نحو ضرب زيد الخ) فلايقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه لانه يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل وأخذ بعضهم من هذه العلة التى هو اللبس ان الفعل المبنى للمفعول اذا كان لالبس فيه بان كان لايستعمل مبنيا للفاعل نحو عنى وزهى جاز بناء فعل التعجب منه فيقال ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وفيه خلاف وصرح فى التسهيل بجوازه (واشدد اوأشد) (قول كدى مما توفرت فيه الشروط الخ) ﴿اعترض﴾ هذا بان أشدد أو أشد المذكورين فى النظم ليسا مما توفرت فيهما الشروط الثمانية لان فعلهما أشد خماسى فيكون فيه التوصل بالممنوع الى الممنوع كما رد به على الناظم ﴿قلت﴾ هذا مبنى على انه لم يسمع شد الثلاثى وهو الذى عند غير واحد والحق الذى صرح به الزبيدى وابن مالك فى شرح العمدة انه سمع شـد الثلاثى وأصـله شدد وحينئذ فلا يرد السؤال من أصـله ( وقوله مضافين ) أى المنصوب بعد اشد والمجرور بعد اشـدد ( وقوله الى فاعل الخ) أى الاسم المتعجب من فعل مسماه أعم من أن يكون الفعل صـدر منه كالاستخراج أو تلبس به فقط ولم يصـدر منه كالبياض ولهـذا مثل المكودى بمثالين ( وقوله ما أكثر ) هذا هو قول الناظم أو شبههما (وقوله ان ما لامصدر له من الأفعال) الأولى من الألفاظ ليدخل الاسم فيؤخذ منه أن ما المصدرية سواء كان فعلا أو اسما لايتعجب منه وهو كذلك كما هو ظاهر عبارة الناظم (وقوله وأشدد او أشد مبتدأ الخ ) المبتدأ هو أشـدد وأشد معطوف عليه ولما كان المعطوف على المبتدأ مبتدأ أطلق على الجميع مبتدأ وأشـد وان كان فعلا فى الأصل فالمراد هنا هذا اللفظ ولك حكايته وإعرابه ( وبالندور احكم) (قول كدى من الخ ) الأولى أن يقول من اللفظ لانه قد ورد صوغه من غير الفعل كأقمن الذى مثـل به بعد (وقوله من وصف لافعل له الخ) الوصف المأخوذ منه قمن بمعنى حقيق ومنه قولهم ما أقمنه وما أجدره ( وقوله وما أرعنه) أى شد لدده فى الخصومة (وقوله قولهم ما أعساه الخ) تبع فى هذا المرادى وتبعهما الأزهرى والحق انهما من قولهم هو عسى بياء مشددة ومن عسى بحذف الياء أى حقيق بكذا فمعنى ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لافعل له فهو مثل ما أقمنه وأقمن به ثم قيل لافائدة فى قول الناظم وبالندور مع قوله وصغهما ومع قوله وأشدد اوأشد وأجيب بأنه فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وان ورد ما يخالف بعض الشروط من كلام العرب فما يحكم عليه فأجاب بأنه نادر غير مقيس ﴿فان قلت﴾ سلمنا ان فائدة الشطر الأول ماذكرت فما فائدة الثانى مع قوله وبالندور احكم وقد قال ابن هشام انه حشو ﴿فالجواب﴾ ان فائدته كما قال يس أن الناظم قد يطلق النادر على القليل المقيس فلو لم يزد فلا تقس لتوهم أنه نادر مقيس فرفع ذلك التوهم ومعنى أثر نقل ( وفعل هذا الباب ) الأولى أن يأتى بهذا البيت والذى بعده عقب قوله وفى كلا الفعلين ويبدل الواو بفاء التفريع لأن هذا الحكم مفرع عن جمودهما فالا

بالباء على أفعل وفهم منه ان المنصوب بأفعل لا يتقدم على ماولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصريفهما وفهم من قوله: ووصله به الزما. أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشىء ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه بقوله:

( وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف فى ذاك استقر )

يعنى أن الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب وفى ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك ومن شواهده مع أفعل قول عمرو بن معدى كرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها وأكثر فى اللزبات عطاءها وأثبت فى المكرمات بقاءها ومن شواهده مع أفعل به قول بعض الأنصار:

وقال نبى المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن يكون المقدما

وقول الآخر: أقيم بدار الحرب ما دام حزمها * وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدما معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضا مصدر مضاف الى المفعول وبظرف متعلق بفصله ومستعمل خبر المبتدا والخلف مبتدا أو فى ذاك متعلق به واستقر فى موضع خبره.

﴿ نعم وبئس وماجرى مجراهما ﴾

هذا الباب يشتمل على قسمين الأول نعم وبئس الثانى ما جرى مجراهما من الأفعال وبدأ بنعم وبئس فقال:

---

يتصرف فى نفسه لا يتصرف فى معموله من باب أولى وقد قدم الموضح شرح هذين البيتين عقب قوله وفى كلا الفعلين تنكيتا على الناظم ( وقوله ولا يتوسط بين ما وأفعل ) وإذا لم يتوسط المعمول بين ما وأفعل فاحرى غير المعمول نعم استثنوا من ذلك كان فانها تزاد بين ما وأفعل كما مر فى قوله ما كان أصح علم من تقدما لأنها تزاد بين شيئين ( وفصله بظرف ) ( قول المكودى ان مذهبه موافق الخ ) هذا المفهوم صحيح خلافا لقول النكت أنه لا يؤخذ من الناظم الراجح من القولين (وقوله لله در الخ ) لله خبر مقدم ودر مبتدأ مؤخر وبنى مضاف اليه مخفوض بالباء والنون محذوفة للاضافة والهيجاء الحرب واللزبات جمع لزبة وهى الشدة والشاهد فى ثلاثة مواضع فى الفصل بفى الهيجاء وبفى اللزبات وبفى المكرمات بين فعل التعجب ومعموله وهذا غاية المدح لأنه وصفهم بالشجاعة وبكثرة البدل فى الشدة فاحرى فى الرخاء وبدوامهم على فعل المكارم ( وقوله قول بعض الأنصار وقال نبى المسلمين الخ ) البيت من الطويل وقائله العباس بن مرداس رضى الله عنه قال فعل ماض ونبى فاعله والمسلمين مضاف اليه وفى رواية أمير المؤمنين بدل نبى المسلمين وجملة تقدموا من الفعل والفاعل فى محل نصب محكى بالقول وأحبب فعل تعجب والينا جار ومجرور متعلق بأحبب وأن ناصبة على حذف الباء ويكون منصوب بأن واسمها يعود على النبى والمقدما بالنصب خبرها والشاهد فى الينا حيث فصل به بين أحبب فعل التعجب وبين معموله المحذوف منه الجار وهو أن يكون ( وقوله أقيم بدار الحرب الخ ) البيت من الطويل وقائله ابن حجر بفتح الحاء والجيم شاعر باهلى وأقيم فعل مضارع أقام وفيه ضمير مستتر فاعله عائد على المتكلم وبدار متعلق بأقيم والباء بمعنى فى والحزم بالزاى وفى نسخة الحرب كما هو الموجود فى بعض النسخ ودام فعل ماض تام بمعنى بقى وحزمها فاعل وضمير حزمها عائد على أم عمرو المذكورة قبل أى أقيم بدار الحرب ما بقيت أم عمرو مقيمة وان تحولت فأنا أول من يتحول ويحتمل ان الهاء تعود على دار الحرب وأحر فعل التعجب وإذا ظرف متعلق بأحر وبأن معمول أحر وأتحول مضارع منصوب بأن والشاهد فى إذا حيث فصل بين فعل التعجب وهو أحر ومعموله وهو ان أتحول ثم محل الخلاف فى كون الفصل بالجار والمجرور جائزا أم لا إذا كان الجار والمجرور والظرف متعلقين بفعلى التعجب كما مثل فان كانا لا يتعلقان به نحو ما أحسن آمرا بالمعروف منع اتفاقا فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ويجب التقييد أيضا بما إذا لم يكن معمول التعجب متحملا لضمير يعود على المجرور وإلا وجب تقديم الجار والمجرور اتفاقا نحو ما أحسن بالرجل أن يقرأ العلم فتقديم بالرجل هنا واجب لأن فى المعمول الذى هو يقرأ ضميرا يعود عليه وبه تعلم أن تمثيل الموضح بما أحسن بالرجل أن يصدق وأقبح به أن يكذب بمافيه الخلاف غير صواب لأن التقديم هنا واجب فالأولى تمثيل المكودى ( وقوله ووصله مفعول مقدم ) وهى جملة انشائية معطوفة على جملة خبرية والناظم لا يجيزها والله أعلم.

﴿ نعم وبئس ﴾

مناسبة ذكرهما عقب التعجب اشتراكهما مع فعلى التعجب فى الجمود وفى كون نعم تدل على المدح فهى بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح وبئس تدل على الذم فهى بمنزلتهما إذا دلا على الذم.

﴿ وما جرى مجراها ﴾

( فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين )

صرح بفعلية نعم وبئس وفى ذلك خلاف ومذهب البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما يرفعان اسمين لقوله رافعان اسمين يعنى ان كل واحد منهما يرفع اسما ومجموعهما يرفع اسمين لا ان كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلان ونعم وبئس مبتدأ ومعطوف ورافعان نعت لفعلان أيضا ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لأنهما قيد فى فعلان وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول رافعان وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم ان مرفوعهما يكون ظاهرا اومضمرا وقد أشار الى الأول منهما بقوله : ( مقارنى أل أو مضافين لما * قارنها ) وقد مثل للثانى بقوله : ( كنعم عقبى الكرما ) ومثله قوله عز وجل : ولنعم دار المتقين . ومثال الأول قوله تعالى : فنعم المولى ونعم النصير . ثم أشار إلى الثانى فقال : ( ويرفعان مضمرا يفسره * مميز ) وفهم من قوله يفسره مميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التميز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله : ( كنعم قوما معشره ) فنعم فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله : قوما وفهم من المثال ان نعم وبئس لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتى ثم قال : ( وجمع تميز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر )
يعنى أن فى الجمع بين التميز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من أجاز ذلك بقوله : تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

---

والمدح وهذا هو الآتى فى قوله واجعل كبئس الخ ( فعلان غير متصرفين * نعم وبئس ) ( قول المكودى ومذهب البصريين الخ ) استدلوا على ذلك بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما فى نحو قوله عليه السلام: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت. أى الرخصة التى هى الوضوء وتقول بئست المرأة هند وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضى كما مر وقال الكوفيون انهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما فى نحو قول رجل من عقيل حين ولدت له بنت فقيل له نعم الولد فقال والله ما هى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة فأدخل الباء على نعم وفى نحو قول بعض العرب وقد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير فأدخل على وهى حرف جر على بئس وأجيب بأن المجرور بحرف الجر فيهما محذوف مع القول والجملة من نعم وبئس محكية بالقول المقدر والتقدير فى الأول ما هى بولد مقول فيه نعم الولد وفى الثانى نعم السير على عير مقول فيه بئس العير فيكون حينئذ الاسم الواقع بعد نعم وبئس الداخل عليهما حرف الجر مرفوعا وقال الكوفيون انه مجرور بدل من نعم وبئس ثم ان فى نعم لغات أربعا أفصحها كسر النون مع سكون العين وهى لغة القرآن ثم نعم بكسرتين قال الله تعالى : فنعما هى . ثم نعم بفتح فكسر ثم نعم بفتح فسكون وقال غير واحد ان اللغات الأربع أيضا واردة فى بئس ( وقوله قيد فى فعلان ) ولا يمكن وجود القيد الذى هو غير ورافعان بدون المقيد وهو فعلان وان كانا خبرين فيوجدان بدونه لكن يلزم على كون رافعان نعتا لفعلان الفصل بين المنعوت والنعت بالمبتدا وهو أجنبى من الخبر بمعنى أنه غير معمول له والأولى أن يكون رافعان خبرا لمبتدا محذوف مستأنف تقديره هما وهذا هو المناسب لتقدير المكودى حيث قال ثم انهما الخ لأن التعبير بثم يقتضى أنه مستأنف ( وقوله يكون ظاهرا الخ ) قال مجبر فى هذه العبارة قلق والصواب أن يقول إلى الظاهر والمضمر والظاهر إما مقرون بأل أو مضاف الى المقرون بها وقد أشار الى الظاهر بقسميه ﴿ قلت ﴾ والحق أنه لا قلق فى عبارة المكودى وانما فيها العموم فى ظاهرا وهذا العموم بينه كلام المصنف نعم الأولى البيان ( مقارنى أل ) هذه العبارة تقتضى أن الاسم مهما كان مقرونا بأل الا ويكون فاعلا تعرف بأل أم لا وليس كذلك بل محل كون المقرون بأل يصح أن يكون فاعلا إذا تعرف بها وأما إذا لم يتعرف بها نحو الذى فلا يكون فاعلا ولذا نكت عليه الموضح فى ابدال مقارنى أل بمعرفتين بأل الخ والمراد بأل الجنسية كما يدل عليه قول الناظم فى باب الفاعل: والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لأن قصد الجنس فيه بين ولقوله بعد ويذكر المخصوص بعد مبتدأ الخ لأن التخصيص انما يكون بعد التعميم وقيل للعهد ( كنعم عقبى الكرما ) فنعم فعل مدح وعقبى فاعله والكرما جمع كريم مضاف اليه والكرم يطلق على الشرف وعلى الجود والمخصوص بالمدح محذوف أى الجنة والجملة محكية بقول مقدر ( ويرفعان مضمرا ) أى جنس المضمر وليس المراد أنهما يرفعان ضميرا واحدا وكان ينبغى له أن يقيد الضمير بالاستتار كما فعل الموضح تنكيتا وقال الأزهرى ان الاستتار واجب سواء كان التميز مثنى أو جمعا ( كنعم ) ( قول المكودى تقديره هو ) الصواب هم كما يوجد فى بعض النسخ لأنه مفسر باسم جمع وهو قوم الذى هو تميز والتميز لا يكون إلا مطابقا ومعشر الرجل بفتح الميم عشيرته ( وقوله وسيأتى ) أى فى قوله ويذكر المخصوص الخ ( وجمع تميز ) ( قول المكودى تزود مثل زاد الخ ) البيت من الوافر وقائله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وتزود أمر من تزود وفاعله ضمير المخاطب ومثل مفعول مطلق وزاد مضاف اليه وأبيك مضاف بعد مضاف وفينا متعلق بزاد ونعم فعل مدح والزاد هو الفاعل وزاد أبيك بالرفع مخصوص بالمدح وزادا تميز والشاهد

وبأبيات أخر وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال :

( وما مميز وقيل فاعل * فى نحو نعم مايقول الفاضل )

إذا لحقت ما نعم وبئس فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: فنعما هى. فان وليها فعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أوفاعلا واقتصر فى شرح الكافية إذا وليها الفعل على قولين الأول أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ يقوله الفاضل واذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغى أن يحمل تمثيله على أن المراد فى نحو نعم مايقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس ليدخل فيه ماوليه الاسم وفى تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين ثم قال :

( ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا )

المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا قول متفق عليه الثانى أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور الثالث أنه خبر مبتدأ مضمر وهذا أيضا مختلف فيه وقال به كثير ونسب المصنف اجازته إلى سيبويه وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة لأن قوله مبتدأ محتمل للوجهين إذا لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أبدا يعنى أنه إذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدأ واجبا وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بيذكر ومبتدأ حال من المخصوص ثم قال :

( وان يقدم مشعر به كفى * كالعلم نعم المقتنى والمقتفى )

يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر مايشعر به قبل نعم وبئس وشمل ذلك صورتين الأولى أن يذكر قبل نعم متصلا بها

---

فى كون الشاعر جمع بين الاسم الظاهر الذى هو الزاد والتمييز الذى هو زادا (وقوله وتأول المانعون الخ ) أول بوجوه أولاها ما أوله به أبو حيان بأن فاعل نعم ضمير مستتر والزاد هو المخصوص بالمدح وزاد أبيك بالرفع بدل منه وزادا تمييز وحينئذ فليس فيه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ( وما مميز وقيل فاعل ) ( قول المكودى وكلامه صالح لجميع الأقوال الخ ) أى العشرة فيما إذا وليها فعل أو الثلاثة فيما إذا وليها اسم وهو غير صحيح فيهما بل إذا وليها فعل فلا يشمل النظم من العشرة إلا الثمانية وأما القول بأن الفاعل ضمير وماهو المخصوص والقول بأن ماحرف كاف لنعم وبئس عن الفعل كما كفت قل وطال ولذلك دخلت نعم وبئس على الجمل الفعلية فلا يصدق بهما كلام الناظم ولو أراد المصنف التنصيص على مايشمل هذين القولين لقال وقيل مخصوص وكف حاصل كذا قيل لكن لا يؤخذ من الناظم هل ذلك فيما وليها فعل أو اسم وأما إذا وليها اسم فلا يشمل كلام الناظم الاولين كونها تمييزا أو فاعلا واما الثالث وهو أنها مركبة من نعم وصيرورة الجميع فعلا ماضيا وما بعده فاعل فلا يشمله الناظم ( وقوله وجميعها ) قد علمت ان الذى يرجع إلى كون ما تمييزاً أو فاعلا من العشرة ثمانية فقط ( وقوله والفعل بعدها صفة لها ) وفاعل نعم ضمير مستتر والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف كالمخصوص بالمدح والتقدير نعم هو شيئا من نعته وصفته بقوله الفاضل الحق ( ويذكر المخصوص بعد ) أى بعد ما ذكر من فاعل نعم وبئس الظاهر وبعد التمييز إذا كان الفاعل ضميرا وعبارة الناظم هنا أحسن من عبارة الموضح وانما احتيج للمخصوص لان فاعل نعم وبئس المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج إلى بيان من يتوجه اليه المدح والذم على سبيل التخصيص فيكون كأنه تفصيل بعد الاجمال وخصوص بعد التعميم ليكون أوقع فى النفس ( قول المكودى والخبر محذوف الخ ) تقديره زيد الممدوح أو المذموم ( وقوله وهذا قول مرغوب عنه ) وجه كونه مرغوبا عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملتزم ولم نجد خبرا يجب حذفه إلا مع شئ يسد مسده وليس هنا مايسد مسده ( وقوله إلى سيبويه ) يعنى فى غير هذا الكتاب ( وقوله وفهم من كلام الناظم الأقوال الخ ) هى وإن كانت باعتبار ظاهره مفهومة من المصنف هنا فالصواب تخصيصه بالأول والثالث لأنه صرح فى غير هذا الكتاب برد الثانى فلا ينبغى حمل كلامه عليه (وان يقدم مشعر) اعترض ابن هشام وغيره مثال الناظم بأنه ليس من تقديم المشعر كما تقتضيه عبارة الناظم وقرره المكودي

كالمثال الذى ذكر . الثانية أن يذكر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى : انا وجدناه صابرا نعم العبد . أى نعم العبد أيوب وقد يكون الشعر بالمخصوص فى كلام غير المتكلم بنعم وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الأفعال فيقول المجيب نعم الرجل ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتفى المكتسب والمقتفى التتبع ولما فرغ من أحكام نعم وبئس شرع فى حكم ما جرى مجراها فقال : ( واجعل كبئس ساء ) يعنى ان ساء مساوية لبئس فى المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا أبولهب وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول باجعل وكبئس مفعول ثان ثم قال :

( واجعل فعلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا )

يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضؤ الرجل زيد وعلم الرجل عمرو ويعنى بقوله كنعم فى الحكم لا فى المعنى لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير واجعل فعلا فى حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقا أى فى جميع أحكامها ثم قال : ( ومثل نعم حبذا )

---

بذلك بل هو من تقديم المخصوص والاعتراض المبنى على ان العلم بالرفع فى النظم مبتدأ والحق أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم أو يقرأ العلم بالنصب فيكون منصوبا على الاغراء أى الزم العلم فعلى هذين الوجهين يكون من تقديم المشعر فقط (واجعل كبئس ساء ) ( قول المكودى فتقول ساء الرجل الخ ) مثل بمثالين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهرا كما فى المثال الأول أو ضميرا مفسرا بتمييز كما فى المثال الثانى ( وقوله ووزنه فعل بضم الخ ) لكن بعد التحويل لأن الأصل فيه فعل بفتح العين من السوء ضد السرور من ساء الأمر يسوءه متعد متصرف ثم حول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن من معنى بئس فصار جامدا قاصرا وفى قوله ووزنه فعل اعتراض على الناظم فانه لا وجه لافراده بالذكر مع دخوله فى عموم قوله بعد واجعل فعلا الخ وستعلم جوابه بعد ( واجعل فعلا ) ( قول كدى وبئس من الذم ) هذا اعتراض ثان على الناظم سيتبين مع غيره والحاصل أنه اعترض هذا البيت بوجوه منها إفراد ساء عن فعل المذكور بعده مع أنه منه كما ذكره كدى ونكت به الموضح فى قوله ومنه أمثلة ساء فعطف ما بعده عليه من عطف عام على خاص قيل ولا نكتة ومنها أنه جعل فعل كنعم فقط مع أنه كما يكون كنعم يكون كبئس أيضا كما صرح به المكودى والموضح ومنها أن الناظم يقتضى أن فعل المذكور لا يكون فاعله إلا ظاهرا مقرونا بأل أو مضافا للمقرون بها أو ضميرا مفسرا بتمييز ولا يكون غير ذلك مع أنه قد يكون الفاعل ظاهرا من غير اقتران ولا اضافة نحو فهم زيد وقد يأتى مجرورا بالباء نحو جاد بهن أبياتا فبهن فاعل مجرور بالباء الزائدة حملا على أفعل به فى التعجب ومنها أن الناظم يقتضى أن كل فعل ثلاثى يصاغ منه فعل سواء توفرت شروط التعجب الثمانية أم لا وليس كذلك بل لا يصاغ إلا مما توفرت فيه شروط التعجب الثمانية المارة فى قوله : وصغهما الخ وهذان الاعتراضان الأخيران مأخوذان من الموضح ولم يشر لهما كدى وأجيب عن الأول بأمور منها أن ساء أفردت بالذكر للاتفاق على لزوم اجرائها فى الأحكام مجرى بئس بخلاف غيرها من أفراد فعل ففيه خلاف ومنها ان ساء للذم العام كبئس بخلاف نحو جهل وبخل فهى للذم الخاص وأجيب عن الثانى بأن فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف والتقدير كنعم وبئس ويدل لهذا ساء فانه من باب فعل كما علمت وأجيب عن الثالث بأن الأخفش حكى لغتين عن العرب لغة تجرى فعل مثل نعم وبئس فى جميع الأحكام دون زيادة ولا نقصان وهى الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه وان حكى الأخفش لغة أخرى وان فعل لا يجرى مجراها فى جميع الأحكام وهى التى فى الموضح لكنها غير فصحى فالاعتراض على الموضح لذكره غير الفصحى لا على الناظم نعم الرابع لم يجيبوا عنه وقد أصلحوا الشطر الثانى بما نصه: واجعل فعلا * مما تعجب كنعم مسجلا. أى مما تعجب منه فحذفت إحدى التاءين وحذفها مطرد وحذف العائد لوجود شرطه وهو جر العائد بمثل الحرف الذى جر به الموصول ( ومثل نعم حبذا ) ذكر حب بعد قوله واجعل الخ من ذكر الخاص بعد العام لأن حب أصله حبب بضم الباء ونكتة التصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور سنذكر بعضها

يعنى أن حبذا مثل نعم مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم لاختلاف بعض أحكامها الا أن فى حبذا زيادة على نعم وهى الحب والتقريب من القلب وهى مستفادة من لفظ حب ثم قال : ( الفاعل ذا ) يعنى ان ذا فاعل بحب وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال : ( وان ترد ذما فقل لاحبذا ) يعنى انك إذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليها لا فتقول لاحبذا زيد فتساوى معنى بئس لان نفى المدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال : ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

( وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا )

اعلم أن حبذا تحتاج الى مخصوص كما تحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا المخصوص ان مخصوص حبذا لا يكون الا متأخرا عن ذا بخلاف المخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه أنه مبتدأ وخبره فى الجملة

---

( قول كمدى مع فاعلها ) أى مع فاعل نعم وأشار بهذا الى رفع ماتقتضيه عبارة الناظم من أن حب وذا معا بمعنى نعم خاصة وأجيب عن الناظم بان فى كلامه حذف الواو مع ماعطفت والتقدير ومثل نعم وفاعلها الخ وقول المرادى جوابا عن المصنف أنه ذكر حب مقرونة بذا ليبين أنها لا تكون بمنزلة نعم إلا إذا كانت مقرونة بذا مردود بتصريح الناظم بعد بأن فاعل حب قد يكون غير ذا فى قوله: وماسوى ذا ارفع بحب أو جر الخ ( وقوله لاختلاف بعض أحكامها الخ ) من جملة مااختلفا فيه عدم جواز تقديم المخصوص بعد حب كما يؤخذ من: وأول ذا المخصوص الخ والمخصوص بنعم يجوز تقديمه ومنها أن مخصوص نعم لا يكون إلا مطابقا لفاعلها والمخصوص بعد حبذا لا يلزم فيه المطابقة كما يؤخذ من قوله : لاتعدل بذا الخ ومنها جواز دخول حرف النداء بتأويل على حبذا ولا يجوز دخول حرف النداء على نعم ( الفاعل ذا ) هذا مذهب سيبويه وان حب فعل مدح وذا فاعل وقيل ان حب ركبت مع ذا وصار الأصل نسيا منسيا ثم قيل غلبت حب على ذا فصار الجميع فعلا ماضيا والمخصوص هو الفاعل وقيل غلب ذا على حب فصار الجميع اسما مبتدا والمخصوص خبر انظر وجه هذه الأقوال الثلاثة فى الأزهرى ( وان ترد ذما ) ( قول المكودى لان نفى المدح ذم الخ) ﴿ فان قلت ﴾ لا يلزم من نفى المدح ثبوت الذم بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم ﴿ قلت ﴾ ان المدح والذم ضدان لاواسطة بينهما فنفى أحدهما يوجب ثبوت ضده ( وقوله ألا حبذا الخ ) البيت من الطويل وقائله أم سلمة فى مية صاحبة ذى الرمة وألا حرف تنبيه وحب فعل مدح وذا فاعل بها وأهل مخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبر والملا مضاف اليه بمعنى الجماعة وغير منصوب على الحال وأن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها وإذا ظرف خبرها وذكرت فعل ماض مبنى للمفعول ومى بضم الياء نائبة عن الفاعل هو مرخم مية فى غير النداء اذ أصله مية فلا الفاء واقعة فى جواب اذا ولا نافية وحبذا فعل وفاعل وهيا هو المخصوص بالذم مبتدأ وما قبله خبر والشاهد فى حبذا الأولى ولاحبذا الثانية ( وأول ذا المخصوص ) ( قول المكودى لا يكون الا متأخرا ) انما وجب تأخيره لأنه اذا تقدم يوهم ان فى حب ضميرا مستترا يعود على الاسم السابق وذا فى محل نصب مفعول به ( وقوله والأمثال لاتغير ) أى فكذلك ما أشبهها * ومن الأمثال قولهم الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء يقال لمن طلب شيئا فاته وقته ويقال بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنى والجمع وهو فى الأصل خطاب لامرأة اسمها سدوس بنت لقيط بن زرارة كانت متزوجة بعمرو بن عدى وكان شيخا كبيرا موسرا فكرهته وسألته الطلاق فطلقها فتزوجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما أتى وقت الشتاء قل اللبن فأرسلت تطلبه من مفارقها فقال الصيف الخ فلما رجع اليها الرسول وأخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومزقه خير ثم ان التحقيق ان التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنى والجمع بل الكلام مستعار لما يضرب له فكأنه قيل للذى ضرب له حالك كحال من قيل لها الصيف ضيعت اللبن فالتاء لازالت فى خطاب المؤنث فلا يعنى بها المخاطب فى الحال وانما يعتبر أصلها قال الشيخ سيدى الطيب وهذا التحقيق يريك فساد ألغاز بعض القاصرين اذ قال :

يانحاة الزمان أية تاء * فى خطاب الذكور تكسر حقا
وبنظم الفصيح ذلك نص * لايرد بكسرها فلترقا

فأجابه قاصر مثله بقوله :

ياإمام النحاة غربا وشرقا * كل علم لفهمكم صار رقا
مثل الفوت فى جوابك كاف * لابرحت على البرية ترقى

واللغز للبركة الأفضل العلامة الأمثل سيدى التاودى بن سودة والجواب للعلامة المحقق الشريف سيدى على بن هشام العراقى

قبله كما سبق فى مخصوص نعم وقوله ايا كان يعنى مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أومثنى أو مجموعا وقوله لاتعدل بذا يعنى أنه لا يكون الا مفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص فى التأنيث والتثنية والجمع لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله : فهو يضاهى المثلا . أى يشابه المثل والأمثال لا تغير ثم قال :

( وما سوى ذا ارفع بحب أو جر * بالبا ) يعنى ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الاسماء مع ارادة المدح وفى فاعلها حينئذ وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفى حائها اذ ذاك الضم وهو الاكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله :

( ودون ذا انضمام الحا كثر ) ووجه الفتح البقاء على الأصل ووجه الضم ان الأصل فيه حبب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بزيد وحب بزيد ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء فى الفاعل قوله :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل

وما مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى انتهى .

---

المعروف بسيدى زيان والد سيبويه وقته سيدى ادريس العراقى واعتراض الشيخ الطيب عليها غير سديد لأنه بناه على تحقيق الأمر واللغز مبنى على الظاهر والستر وهو فى الظاهر الخطاب انما هو للحاضر لاسيما من لا يعرف المجاز رحم الله الجميع وعمنا وعمهم بفضله ( قوله ايا كان ) ايا اسم شرط خبر كان مقدم عليها وكان فعل الشرط واسم كان ضمير المخصوص وجملة لاتعدل جواب الشرط ( قوله فهو يضاهى ) ظاهر تقدير المكودى ان هو انما يعود على ذا فيكون علة للزوم ذا فى جميع الأحوال والظاهر وهو الذى قرر به الاوضح انه يعود على ماذكر فيكون علة لأمرين لزوم تأخير المخصوص ولزوم افراد ذا ( وما سوى ذا ) ( قول المكودى وهو الأكثر ) تبع فيه ولد الناظم والا فعبارة النظم تصدق بكون الضم مساويا للفتح أو راجحا أو مرجوحا ولا يدل قوله كثر على أنه أكثر من الفتح كما قد توهم لأنه صرح بكثرة الضم فى نفسه وهل الفتح أكثر منه أو مساو له أو أقل يبقى ماهو أعم ( ودون ذا انضمام ) ( قول المكودى قوله فقلت اقتلوها الخ ) البيت من الطويل وقائله الأخطل والفاء فى فقلت عاطفة وجملة اقتلوها من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالقول والضمير المنصوب المؤنث فى اقتلوها عائد على الخمر ومعنى مزجها خلطها بالماء وحب بضم الحاء فعل مدح وبها فاعل ومقتولة تميز وحين ظرف وجملة تقتل مضافة لحين والمعنى اقتلوا الخمر بخلطها بالماء فان الخمر اذا خلطت بالماء يحبها الشارب أكثر من غير المخلوطة بالماء وعلة ذلك كما قيل انها اذا خلطت بالماء قدر الشارب على شربها وخفت رائحتها وقيل غير ذلك . الشاهد فى ضم حاء حب وزيادة الباء فى الفاعل ( وقوله فهو من باب التنازع الخ ) قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع فى متقدم والاولى انه من الحذف من الأواخر لدلالة الأول عليه ثم انهم استشكلوا دخول حرف العطف على مثله فى قول المصنف أو فجر فان أو دخلت على الفاء وأجيب بان الفاء زائدة وقيل هى غير زائدة بل جواب شرط مقدر كأنه قال أو ان لم ترفع فجر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى وأوله أفعل التفضيل ﴾

﴿ فهرست حاشية سيدى العلامة ابن حمدون على شرح العلامة المكودى رحمهما الله ﴾



﴿ تمت ﴾

# التـــــاج

## الجامع للأصول

في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم

تأليف

**الشيخ منصور على ناصف**

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بالجامع الزينبى

قد جمعه مؤلفه من كتب الأحاديث الخمسة المعتمدة .

والكتاب حسن الترتيب جميل الشكل سهل العبارة متين الأسلوب وقد افتتح مؤلفه أبوابه بما يناسبها من آيات القرآن الكريم وزاد فيه من أحاديث الموطأ .

والكتاب أيضا مزدان بشرح حوى ما تمس إليه الحاجة من الموضوعات الدينية مع الإلمام بمذاهب الأئمة المجتهدين .

وقد طبع على ورق جيد مصقول

ويطلب من :

دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابى الحلبى وشركاه

صندوق بريد الغورية رقم ٢٦ ـــ القاهرة